بسم الله الرحمن الرحيم

بخادمة الكافية

لحضرت العلامة [illegible] الحاج المولوي

[illegible]

[illegible]
وجعل [illegible]

وجعل [illegible] المشهور

[illegible]

مكتبة رشيدية
سركى روڈ كوئٹہ۔
فون: ٢٦٦٢٢٦٣

؏ رب يسر على هذا الكتاب وتمم بالخير يا فتاح وبك نستعين

بیت

نوشتم تاج بسم اللہ برسر ◆ زبسم اللہ بہتر نیست چیزے

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد۔ جنس الحمد و ماهيته قليلا كان او كثيرا۔ او جميع افراد الحمد من كل حامد ملكاً كان او انساً جناً كان او وحوشا او طيوراً من الازل الى الابد بواسطة النعمة اولا **لوليه** اى مختص لائق الحمد وهو الله سبحانه **فان قيل** اللام ان كان للجنس يلزم اختصاص جنس الحمد به تعالىٰ والمقصود اختصاص افراد الحمد لله تعا وايضًا ان لم يختص الافراد لم يختص الجنس اذ الجنس لا يوجد بدونها۔ وان كانت للاستغراق يلزم اختصاص جميع افراد الحمد لله تعا وكثير من افراد الحمد يوجد فى غيره تعا كالمدح فى مقابلة صاحب الخد والعلم **قلنا** اللام للجنس والفائدة فى اختصاص الجنس المبالغة فى اختصاص الافراد لان الجنس لا يقبل التجزى والافراد يقبله فلما اختص الجنس حصل المبالغة فى تخصيص الافراد **او نقول** اللام استغراقى واما المدح فى مقابلة صاحب الخد والعلم راجع الىٰ حمده تعا لانه بخلقه **او نقول** الخاصة بمجموع الافراد بحيثية المجموع لا الفرد الجنس من افراد الحمد فلا بأس بان يوجد فى الغير واعلم ان فى هذا المقام لابد من معرفة تعميمات الاربع وتخصيص الواحد تعميم الحمد بان كان قليلا او كثيرا، تعميم الحامد جناً كان او انساً او غير ذلك۔ وتعميم الزمان من الازل الى الابد وتعميم المتعلق اى بواسطة النعمة اولا والتخصيص بانه مختص به تعا **فان قيل** الحمد لوليه جملة واحدة كيف تسع فيها التعميمات الاربع والتخصيص الواحد **قلت** كلها مستفاد من جهات مختلفة۔ اما تعميم الحمد مستفاد من اللام الجنسى او الاستغراقى وتعميم الحامد من عدم ذكر الحامد الخاص، وتعميم الزمان من الجملة الاسمية المعدولة من الفعلية لان العدول فيها لغرض الدلالة على الدوام والاستمرار وتعميم المتعلق من مفهوم الحمد وهو قول او فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بواسطة النعمة اولا وتخصيص الواحد من اللام الجارة الموضوعة لاختصاص شئ بالمدخول۔ لوليه ظرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدأ وليس لغواً من متعلقات الحمد والا يلزم حذف الخبر بدون سد المسد وجوبا وذلك لا يجوز۔ وانما ترك التصريح بالاسم الشريف رعاية للادب ومحافظة للسجع للنبىّ وغرابة الاسلوب فان كل جديد لذيذ۔ ولئلا يذهب الذهن الى كون غيره جديرا بالحمد ولتعليق الحمد صريحا بما يشعر بعلية الحمد وتفهم من لفظ الله ضمنا۔ **فان قيل** اضافة الولى الى ضمير الحمد غير صحيح لان الولى بمعنى المتصرف ومتصرف الحمد هو العبد لانه قائله فيلزم تخصيص الحمد بالعبد وذلك غير جائز۔ **قلنا** الولى بمعنى الحق واللائق واللائق بجنس الحمد هو الله تعا فقط۔ افتتح كتابه اولا بالتسمية وثانيا بالتحميد اقتداءً بكتاب الله العزيز الرحيم۔ وعملا بحديث نبيه الكريم واتباعا بمنهج لسلف القويم۔ وثالثا بالصلوٰة عملاً بالكتاب والسنة۔ الاول يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما۔ والثانى خصوصاً بكرامات فاذا ذكرتم فاذكرونى معه فقال **والصلوٰة على نبيه** اى الرحمة من جانب الله او الافاضة الخير الكامل من كل جانب نازلة على نبيه **فان قيل** الصلوٰة عبارة عن

اركان مخصوصة فی اوقات مخصوصة فلاتكون هذه الجملة بيان الخير فی حقه بل بيان الزام العهدة عليه والمقصود ههنا دعاء الخير فی حقه۔ **قلنا** الصلوٰة ههنا محمول علی المعنی اللغوی لا العرفی **فان قيل** الصلوٰة فی اللغة الرحمة من جانب الله تعالیٰ والاستغفار من الملك والدعاء من الانس والتسبيح والتهليل من جانب الوحوش والطيور۔ فان اريد الكل يلزم المشترك وان لم يرد الكل يلزم اهمال اللفظ وان اريد البعض دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وان اريد البعض بسبيل الحقيقة والبعض بسبيل المجاز يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والكل باطل **قلنا** الصلوٰة ههنا بمعنی الرحمة من الله تعالیٰ ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان رحمة الله تعالیٰ مرجح بالباقی۔ **فان قيل** فعلی هذا يلزم اخذ معنیً من معانی المشترك بدون القرينة وهو غير جائز۔ **قلنا** القرينة عليه كلمة علی لانها لاستعلاء شئ علی مدخولها ولاشك ان رحمة الله تعالیٰ مستعلية علی النبی صلعم لا المعانی الباقية۔ **اونقول** من اصل الاعتراض المراد بالصلوٰة ههنا كل المعانی علی سبيل عموم المجاز، وهو ما يراد من اللفظ المعنی الثالث الشامل للمعنی الحقيقی والمجازی وهو افاضة الخير الكامل علی النبیؐ **فان قيل** قد تقرر ان الدعا اذا عدی بعلی يراد به دعاء الشر وهو غير مناسب بالمقام **قلنا** تلك القاعدة فی لفظ الدعاء صريحا والصلوٰة دعاء ضمناً لا صريحا۔ والنبی علی وزن فعيل والفعيل اما بمعنی الفاعل او المفعول فهو بمعنی الفاعل ان كان مشتقا من النبأ وهو الاخبار فاصله نبيئ فاعل اعلال خطيئة وسمی به لانه مخبر باحكام الله تعالیٰ۔ او بمعنی المفعول ان كان مشتقا من النبوّة وهی الارتفاع فاصله نبيو فاعل اعلال مرمی وسمی به لانه مرتفع علی سائر المخلوق والعدول من التصريح باسم الشريف رعاية ومحافظة للسجع مع الولی۔ ولم يقل علی رسوله رعاية للسجع وموافقة لقوله تعالیٰ انا يصلون علی النبیؐ وايضا لما كان لايقا للصلوٰة بطريق النبوة كان لايقا للصلوٰة بطريق الرسالة بالطريق الاولی لان الرسالة مرتبة فائقة بالنبوة واذا كان الحكم علی الشئ بطريق الاعم فعلی الاخص بالطريق الاولی **فان قيل** ضمير نبيه ان كان راجعا الی الحمد يلزم فساد المعنی وان كان راجعا الی الولی يلزم انتشار الضميرين۔ **قلنا** الضمير راجع الی الولی والانتشار قبيح فی الكلام الواحد وههنا فی الكلامين۔ **اونقول** الضمير راجع الی الحمد بطريق الاستخدام وهو ما يكون معنيان للفظ واحد يراد احدهما بذكر ذلك اللفظ صريحا والاخر بارجاع الضمير اليه فلفظ الحمد له معنيان معنی مصدری اريد بذكر الحمد صريحا والاخر المحمود اذا كان المصدر مجهولا اريد بارجاع ضمير نبيه فيكون المعنی نبی المحمود **فان قيل** المقصود الصلوٰة علی محمد والنبی غير مختص به **قلنا** اضافة النبی الی الضمير للعهد ای نبينا فلا يخل بالمقصود وعلی اله وانما اعاد كلمة علی ولم يعطف علی نبيه ردا لزعم الشيعة لانهم لم يجوّزوا علی بين النبی واٰله واستدلوا بقوله من ذكر علی بينی وبين الاٰل لم ينل شفاعتی۔ ونحن نقول ليس المراد بعلی كلمة علی حرف جر بل المراد منه العلو للثابتی، وبين اٰلی فهو ليس منا۔ واصحابه فالاٰل ان كان المراد به اٰل النسبی فذكر الصحابة رض يكون فی موضعه۔ وان كان المراد الاٰل الحسبی ای الاتباع فی الدين فيتناول الاصحاب رض فذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم لاهتمام شان المخصص، ورد علی الروافض لانهم يخصون بعض الصحابة بالصلوٰة۔ **فان قيل** ان الاصحاب جمع صاحب علی وزن فاعل والفاعل لا يجمع علی افعال۔ **قلنا** لانسلم بل يجمع كاشهاد جمع شاهد۔ **اونقول** انه جمع صحب كانمار جمع نمر او صحب كانهار جمع نهر ويقال الاصحاب لمن رأی النبی صلی الله عليه وسلم ولو لحظة حال حيوته واٰمن به ومات علی الاسلام۔ وانما تابع الصلوٰة علی الاٰل والاصحاب بعد النبی لقوله صلی الله عليه وسلم من ذكرنی ولم يذكر اٰلی فقد جفانی۔ واما البعدية لان الصلوٰة عليهما

دائرة تبعا لا استقلالا **المتأدبين بآدابه** المتخلقين باخلاقه وانما وصفوا بهذه الصفة لا الطيبين الطاهرين و
نحو ذلك اشارة الى براعة الاستهلال وهو الاشعار بالمقصود قبل الشروع في المقصود اى ايراد المصنفين الفاظا في الخطبة تدل
على ماهو المقصود من العلم فانهم يسمون هذا العلم بعلم الادب۔ **فان قيل** المتأدبين جمع محلى باللام وآدابه جمع محلى
بالاضافة والجمع المحلى بهما ان لم توجد القرينة على العهد صريح فى الاستغراق فيكون المعنى كل فرد من افراد الآل والاصحاب
متأدب بجميع آدابه فيلزم التسوية بينه وبينهم۔ **قلنا** جميع الآداب ليس بخارج من بينهم لان آدابه شرعه وشرعه
موجود فيهم بان ثبت بعض الآداب فى بعض الافراد، والبعض الآخر فى بعض آخر فلا يلزم التسوية۔ **أمّا بعد** امّا حرف
الشرط قائم مقام اسم الشرط وهو مهما وبعد ظرف مقطوع الاضافة مبنى بالضم والمضاف اليه محذوف اى بعد الجمل
الثلاثة منصوب محلا بوافية متأخرة فيكون مهما يكن شئ من الاشياء فهذه فوائد وافية حذف مهما واقيم امّا مقامه
اختصارا وحذف فعل الشرط مع الفاعل لزوما اختصارا لتكريره۔ اذا كان لتفصيل ما اجمل والاستيناف محمول عليه
والتكرير موجب الثقل فلذا حذف فعل الشرط فكان اما فهذه ثم توالى بين حرفى الشرط والجزاء فقدم بعد
الجمل الثلاثة الذى هو جزء من اجزاء الجزاء وجعل قائما مقام فعل الشرط المحذوف عوضا عنه فاصلا بين ادوات
الشرط والجزاء۔ ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الضم لانه حركة قوية تصلح ان تكون جبيرة للتغير الكثير وهو
الحذف **فهذه فوائد**۔ **فان قيل** ان المشار اليه بهذه اما النقوش، او المعانى فان كان النقوش فلا يصح
الحكم عليها بفوائد لان الفائدة فى المعانى لا فى النقوش۔ وان كان الثانى فالمشار اليه لا بد ان يكون محسوسا والمعانى ليست
من قبيل المحسوسات۔ **قلنا** المشار اليه بهذه النقوش وهى فوائد بواسطتين لان النقوش دالة بالالفاظ والالفاظ
دالة بالمعانى والمعانى فوائد۔ او المشار اليه هو المعانى وهى محسوسات حكما لانها مدلولات الالفاظ الدالة عليها النقوش
فان قيل هذا انما يتم لو كان الشرح موجودا وقت الخطبة لا تكون الخطبة الحاقية۔ واما ان كانت ابتدائية فلا
يصح لعدم وجود النقوش والالفاظ والمعانى۔ **قلنا** النقوش لزيادة تمكنها فى الذهن كالمحسوس على تقدير كون الخطبة
ابتدائية۔ فوائد جمع فائدة وهى " آنچہ گرفتہ شود از دانش و مال" وافية صفة لفوائد والتوصيف لرغبة الطلبة لا
العجب والتكبر لانه غير مناسب للمصنفين **بحل مشكلات الكافية**۔ **فان قيل** الفوائد كما تحل المشكلات
كذلك تحل الخفى والمجمل والكنائى۔ **قلنا** المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل۔ **فان قيل**
الاشتباه من الشبهة وهى ما يشبه بحق وليس بحق فعلم ان مسائل الكافية مشابهة بالحق وليست بحق۔ **قلنا**
الحق ذا خفى فهو بمنزلة الباطل كما ان الباطل لا ينتقل اليه الذهن لبطلانه كذلك لا ينتقل الذهن الى الحق الخفى لخفائه
فان قيل الكافية اسم للكتاب فلا يطابق المسمى فى التذكير۔ **قلنا** التاء ليست للتانيث بل للمبالغة او نقول انها
للتانيث باعتبار انها صفة للرسالة۔ **للعلامة** الجار والمجرور فى محل النصب حال من الكافية اى مصنفة للعلامة
والعامل فى الحال منها لان المشكلات مفعول المصدر وهو الحل والكافية مضاف اليه للمشكلات ويجوز حذف المشكلات
واقامة الكافية مقامها فتكون مفعولا للحل اى حل الكافية۔ والعلامة يطلق على من كان عالما على العلوم العقلية و
النقلية۔ **فان قيل** اطلاقها على المصنف غير صحيح لانه منكر۔ **قلنا** التاء للمبالغة لا للتانيث۔ **فان قيل** فعلى هذا
ينبغى ان يجوز اطلاقها على الله تعالى لانه اللائق بهذه المبالغة۔ **قلنا** التاء وان كانت للمبالغة لكن لا تخلو عن شائبة التانيث

bestudybooks.wordpress.com

والله تعالیٰ منزه عن حقیقة التأنیث و شائبته ولا بأس فی المصؒ عن شائبته لانه من وُلْد المؤنث۔ **المشتهر** فان
قیل ان کان المشتهر بصیغة اسم الفاعل فلا یساعده المعنی لان المعنی شُهْرَتْ یافته وهذا معنی اسم المفعول وان کان
بصیغة اسم المفعول فهو مخالف لما قاله مولانا سمرقندی انه مقرو بالکسر۔ قلنا انه بصیغة اسم الفاعل بمعنی شهرت یافته
لا شهرت دهنده غیر را او نقول انه بصیغة اسم المفعول و ما قال السمرقندی مخالف للمشهور۔ **فی المشارق والمغارب**
فان قیل العبارة لا تؤدی المعنی المراد لان المقصود اشتهاره فی الارض لانه سفلی والمشارق والمغارب ناحیتان
السماء یوصف بالاشتهار فیهما علوی لا سفلی۔ **قلنا** انهما کنایتان عن جمیع وجه الارض۔ **فان قیل** ان للشمس مشرق واحد
ومغرب واحد فلا یصح جمعیتهما۔ **قلنا** ان للشمس من اول السرطان الی اخر الجدی فی کل یوم مطلعاً علیحدة فمجموع المطالع
ثمانون ومأة مطلع فالجمعیة باعتبار المطالع کما فی قوله تعالیٰ الله المشرق والمغرب۔ و اما تثنیتهما باعتبار ایاب الشمس
وذهابها۔ کما فی قوله تعالیٰ رب المشرقین ورب المغربین۔ واما افرادهما باعتبار الطرف کما فی قوله تعالیٰ رب المشرق والمغرب
الشیخ ابن الحاجب بدل من العلامة واطلق الشیخ علیه مع ان المشهور انه قتل شاباً۔ **قلنا** الشیخ یطلق علی
ثلاثة اشخص۔ علی من اصاب الی مرتبة الکهولة وعلی من یحیی السنة ویمیت البدعة وعلی رئیس القوم۔ و
ههنا بالمعنیین الاخیرین فالشیخ لقبه وابن الحاجب کنیته وعثمان محضة له۔ **تغمده الله بغفرانه**۔ جمله دعائیة
للشیخ، وانما اختار تغمد علی ستر لان الستر عام والتغمد خاص لانه جعل ستر السیف فی الغلاف ففیه تشبیه المصؒ
بالسیف فی حداءة الطبیعة ففی ذکر المصؒ وترک باقی الارکان للتشبیه استعارة مکنیة لانها ترک جمیع ارکان التشبیه
سوی المشبه۔ وفی اثبات التغمد الذی هو من لوازم المشبه به المتروک للمشبه المذکور یکون تخییلیة وقرینة بالاستعارة
المکنیة ۔ **فان قیل** التغمد والغفران کلاهما ستر الذنوب فان کان المضاف الی ضمیر المصؒ مرادا ای تغمد ذنوبه فیلزم
سببیة الشئ لنفسه وان کان غیر مراد فیلزم ستر ذات المغفور والمقصود ستر ذنوب المغفور لا ذاته۔ **قلنا**
المضاف مراد ولا یلزم سببیة الشئ لنفسه لان التغمد ستر الذنوب مطلقا والغفران صار خاصًا بسبب اضافته الی
ضمیره تعالیٰ ای تغمد ذنوبه بغفرانه اللائق بفضله الناشی من محض فضله بدون وسیلة الطاعة والعبادة
فیلزم سببیة الخاص للعام۔ **واسکنه ببحبوحة جنانه**۔ عطف علی جملة دعائیة۔ **فان قیل** اسکن من الاسکان
وهو ضد الحرکة فلا یکون هذه دعاء الخیر فی حق المصؒ بل یلزم تقییده **قلنا** اسکن من السکنیٰ بمعنی اقام ببحبوحة۔
فان قیل بحبوحة الشئ وسطه فیلزم تقیید المصؒ فی الوسط **قلنا** البحبوحة الوسط والوسط بمعنی الخیار ای خیار
جنانه والجنان جمع جنة وهو البستان کثیر الانهار والکثیر الاشجار۔ **نظمتها فی سلک التقریر وسمط التحریر**
جمله مستأنفة وقعت فی جواب السوال ای هذه الفوائد مجتمعة ام غیر مجتمعة فاجاب نظمتها الخ وانما اختار نظمتها
بجمعتها لان النظم " در رشته کشیدن جواهر را گویند" ففی هذه العبارة حصول تشبیه الفوائد بالجواهر فی الصفاء والغلاء
ففی ذکر الفوائد استعارة مکنیة لان الاستعارة المکنیة ترک جمیع ارکان التشبیه سوی المشبه وفی اثبات النظم
الذی هو من لوازم الجواهر المتروکة استعارة تخییلیة وقرینة بالمکنیة لان التخییلیة اثبات لوازم المشبه به المتروک
للمشبه المذکور وفی اضافة السلک والسمط اللذین یناسبان للجواهر الی تقریر الفوائد وتحریرها استعارة ترشیحیة
لانها اثبات المناسب للمشبه به المتروک للمشبه المذکور واضافة السلک الی التقریر والسمط الی التحریر ولم یعکس

لان السمط فضلية بالنسبة الى السلك لان السمط رشتۂ جواہر والسلك عام اى رشتہ و للتحرير فضلية بالنسبة الى التقرير
بسبيل قول على رضى الله عنه مَا قَرَأَ فَرَّ وما كتب قرّ فاضاف الفضيل الى الفضيل والرذيل الى الرذيل۔ للولد العزيز اى
ارجمند، وكامياب، **ضياء الدين** لقب الولد والضياء مصدر بمعنى اسم الفاعل اى مضئ مضاف الى المفعول اى
مضئ الدين ولقب به حالة الصغر والطفولية تفاولا ليكون كذلك حالة الكبر **يوسف** علم للولد غير منصرف
للعلمية و وزن فعل۔ **حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتاسف۔ فان قيل** لا فائدة فى ذكر الموجبات
فينبغى ان يقال عن التلهف، الخ وايضا فيه خروج الفقرة الثانية عن مساوات الفقرة الاولى۔ **قلنا** الدعاء بحفظ الولد
عنهما مع تحقق موجباتهما غير معقول فدعاله بالحفظ عن موجباتهما مبالغة فى دعاء الحفظ عنهما۔ **فان قيل** ان
التلهف والتأسف كلاهما بمعنى واحد فذكر الثانى لغوا۔ **قلنا** انهما وان كانا بمعنى واحد لكن ايراد الالفاظ المترادفة
فى الخطبة مستحسن۔ وقيل التلهف حزن يحصل للانسان باتيان فعل لابد من تركه۔ كارتكاب المنهيات۔ والتاسف
حزن يحصل للانسان بترك فعل لابد من اتيانه كترك المامورات فلايكون ذكر الثانى لغوا۔ **وسميتها** جملة مستانفة
وقعت فى جواب السوال اى لهذه الفوائد مسماة ام غير مسماة وايراد سميت نظمت بلفظ الماضى لا يدل على كون
الخطبة الحاقية لاحتمال كون صيغة الماضى للتفاول او لاظهار حصول اسباب هذا التاليف على وجه يصح ان يقال انه
حصل۔ **بالفوائد الضيائية** اى لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله۔ **فان قيل** اذا نسب الشئ الى المركب
الاضافى فنسب الى الجزء الثانى لا الى الكل ولا الى الاول كما يقال فى ابن زبير زبيرى فينبغى ان يقول الشارح رح
بالفوائد الدينية۔ **قلنا**۔ المعتبر فى النسبة هو الجزء المقصود والمقصود فى ضياء الدين الجزء الاول وهو الضياء تفاولا
ولايكون فى زمان الآتى مضئ الدين ولذا لم ينسب الى الاسم المحض وان كان هذه النسبة خالية عن التكليف
لعدم وجود الضياء فيه والمقصود فى ابن الزبير زبير لانه رجل رفيع القدر فيحصل بالنسبة فى المنسوب ايضا
رفعة القدر۔ **لنه** اى الولد **لهذا الجمع والتاليف۔ فان قيل** كلاهما بمعنى واحد فلاحاجة الى ذكرهما
قلنا الجمع راجع الى سلك التقرير والتاليف الى سمط التحرير۔ **كالعلة الغائية** كما انها باعثة محركة على وجود الشئ
كذلك الولد باعث محرك على ايجاد التاليف۔ وقال كالعلة لا عين العلة لان العلة الغائية مقدم فى التصور ومؤخر
فى الوجود كالاضطجاع علة غائية لتركيب السرير والولد مقدم فى التصور والوجود جميعا على الفوائد۔ **نفعه الله
بها وسائر المبتدئين۔ فان قيل** ينبغى ان يقول الشارح رح نفع الله لان السائر بمعنى الكل متناول للولد
قلنا السائر من السؤر مهموز العين بمعنى الباقى فيكون ذكر الولد فى موضعه وان كان من السور اجوف
واوى بمعنى الكل فيكون تعميما بعد تخصيص واختار ذلك ليحصل تكرار الدعاء فى حق الولد۔ **من اصحاب
التحصيل** بيان للمبتدئين فلايتناول الدعاء المبتدئين غير محصلين واللام فى التحصيل عوض عن حذف المضاف
اليه اى تحصيل العلوم لا من اصحاب الاكساب والمراد بالعلوم العلوم العربية فلايتناول الدعاء لاصحاب تحصيل
علوم الغير العربية بكيفية العربية فلايتناول لسائر العلوم غير النحو **و ما توفيقى فى هذا الجمع الا بعونه بالله و**
التوفيق جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب الخير وضده الخذلان اى جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب الغير
فان قيل الله فاعل للتوفيق والفاعل لا يذكر بالباء لانها يدخل على الآلة والوسائل بل يذكر بكلمة من كما يقال

الضرب من زيد فينبغي ان يقول الامن الله قلنا قال كذلك موافقة للآية الكريم وما توفيقي الا بالله او نقول لانسلم ان الباء لاتدخل على الفاعل الا ترى الى قوله تعالى كفىٰ بِاللّٰهِ حَسِيْبًا۔ وهو حسبي ونعم الوكيل۔ فان قيل ونعم الوكيل اما معطوف على حسبي او على هو حسبي فعلى الاول يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثاني يلزم خلو فعل المدح عن المخصوص بالمدح وكلاهما باطلان قلنا انه عطف على حسبي فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله حسبي بمعنى يحسبني لان المضارع كما يكون بمعنى المصدر كذلك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة۔ فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان فعل المدح انشائي قلنا انها مؤول بالخبرية اي هو مقول في حقه نعم الوكيل فعطف الخبر على الخبر او نقول انه معطوف على هو حسبي والمخصوص محذوف بقرينة المعطوف عليه اي هو نعم الوكيل۔ او نقول لانسلم ان الواو للعطف لم لايجوز للاعتراض اي مدخولها جملة معترضة فان قيل المعترضة انما يكون بين الكلامين وههنا في الآخر۔ قلنا كون المعترضة بين الكلامين ليس امرا متفقا عليه بل هو مختلف فيه۔ واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عما يحتمل الصدق والكذب والانشاء بخلافه وقيل الاول اظهار ما وجد والثاني ايجاد ما لم يوجد۔ وههنا بحث من وجهين الاول يرد على التعريف الاول وهو انه يلزم اجتماع المتنافيين في شئ واحد۔ لان الصدق والكذب متنافيان۔ وايضا ينقض بقولنا الله جل الهنا وآدم ابونا ومحمد نبينا۔ لانه تعين الصدق ولا يحتمل الكذب وبقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه تعين ههنا الكذب ولا يحتمل الصدق والثاني يرد على التعريف الثاني وهو ان اظهار ما وجد يستقيم في الماضي دون المستقبل مع انه ايضا من الاخبارات۔ أجيب عن الاول ان احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما في مواد النقض بدلائل الاخر لا بنفس الخبر۔ وعن الثاني ان في المستقبل ايضا حكاية عما وجد كما قلت يضرب زيد غدا فهذا انما تقول اذا علمت بوقوع الضرب منه غدا فانك حكيت عما وجد في علمك۔ فان قيل هذا يستقيم في المضارع الغائب دون المخاطب والمتكلم لانهما لايحكيان عن شئ۔ قلنا انهما ايضا يحكيان عما فرض في الذهن۔ فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون الامر ايضا من الاخبارات لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما في ضميرك۔ قلنا سلمنا ذلك ان في الامر ايضا اظهار ما في الضمير لكن الاظهار غير مقصود في الامر بل المقصود طلب الضرب من المخاطب بخلاف المضارع لان المقصود فيه ليس الا اظهار ما ثبت في الضمير۔ والله عليم خبير

الحمد لله الذی
جل شانه علی ان وفقنا بطبع شرح الكافية المسمّى

بخادمة الكافيه

للحضرت العلامة امام النحوئين الحاج المولوی
ابو عبد الله عبد المنان دامت برکاتهم
التوفی بثلاث مائة وتسعون ١٣٩٠ بعد الالف من هجرة النبوية نور الله مرقده
وجعل الجنة مثواه المشهور

ببابا جی صاحب الاخار

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ، کوئٹہ، (بلوچستان)
فون: ٦٦٢٢٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المجد والكبرياء مالا نهاية له لمن ليس الا له وله المن والنعماء علينا بعد انتخابنا من بين سائر الموجودات باشرف الانواع واختصاصنا من بين بنى آدم بالاسلام واجتبائنا من الامم بامة سيد الانبياء عليهم الصلوة والسلام واصطفائنا من بين هذه الامة بعلوم الآلات والمقاصد لاسيما باب العلوم۔ اللهم اجعل الالات آلات والمقاصد مقاصد والصلوة والسلام على من عززنا محمد واله واصحابه البررة الكرام اجمعين ۔

اَمَّابَعْدُ، فيلتمس خادم الطلباء العلوم النافعة ابو عبد الله المولوى عبد المنان كان الله له الاخارى قرية السواتى رياسة ان دو نكر اليها السارون هذا النبراس يهدكم بحيثية الخادم الى الخزائن تحت الستار ابن الحاجب لهذا سماه الله تعالى بالفوائد الخادمة الكافية عليه توكلت واليه انيب ۔ ؛

رب يسر على هذا الكتاب وتمم بالخير يا فتاح وبك نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

فان قيل لِمَ لَمْ يصدر المصنف رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزء من كتابه وخالف من كتاب الله وكتب السلف والحديث المشهور الوارد فى شان الحمد وهو قوله عليه الصلوة والسلام، كل امر ذى بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع او اجزم. **قلنا** لم يصدر رسالته بحمد الله هضما لنفسه. **فان قيل** ان الحمد عبادة بتركها يحصل علو النفس وقوتها الا هضمها. **قلنا** للترك الحمد اعتباران احدهما انه عبادة فاذا ترك فيكون موجبا لعلو النفس وقوتها وآلثانيهما ترك الحمد باعتباران كتابه من حيث انه منسوب اليه لا من حيث اشتماله على القواعد اللطيفة والعبارات النفيسة ليس ككتب السلف وان كان ككتبهم فى الواقع فيصدر بنفسها وترك الحمد بهذا الاعتبار يكون هضما لنفسه لان ايراده موجب للمساوات لكتبهم وفى تركه عدم المساوات والانخفاض ۱۲. **او نقول** ان كتاب الله بان له حالتين حالة النزول وحالة الاجتماع وقد اعتبر المصّ حالة النزول وفى حالة النزول غير مصدّر بالحمد لان اوله قوله تعالى اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِىْ خَلَقَ **والجواب** عن الحديث المشهور ان المامور به فى حديث الحمد ابتداء بمطلق الحمد سواء كان باللسان او بالاركان او بالجنان فانتفاء الابتداء على سبيل الكتابة لا يستلزم انتفاءه مطلقا لجواز تصديره قولا لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام. وايضا تصدير الكتاب بالحمد مطلقا من السنن والمصنفون لا يتركون السنن وايضا بدليل قوله عليه الصلوة والسّلام ظنوا المؤمنين خيرا. **فان قيل** لما كان الابتداء فى حديث الحمد اعم من القولى والفعلى كان ينبغى ان يكتفى فى التسمية ايضا بابتداء القولى. **قلنا** بكتابة التسمية ثابتة بالحديث الاخر وهو قوله عليه الصلوة والسّلام الامن كتب منكم كتابا فليكتب فى اوله بسم الله الرحمن الرحيم

فان قيل هضما فى قول الشارح منصوب وللنصب طرق كثيرة فما وجه نصبه. **قلنا** انه منصوب على انه مفعول له لقوله لم يصدر **فان قيل** ان المفعول له لا يخلو اما للنفى او للمنفى فان كان للنفى فالمفعول له لا يجئ للنفى لانه علة والمعانى الحرفية لا تكون معلولة بالعلة وان كان للمنفى فيكون هضما قيدا فى الكلام والنفى اذا دخل على الكلام المقيد بقيد فيتوجه النفى الى القيد ويبقى الكلام مثبتا فيكون معنى قول الشارح لم يصدر رسالته هضما لنفسه ان التصدير منفى اذا كان لاجل هضم النفس. واما نفس التصدير فباق وليس ههنا التصدير اصلا لا لاجل الهضم ولا لغيره **قلنا** انه مفعول له للنفى المستفاد من فحوى الكلام فيكون التقدير انتفى التصدير هضما لنفسه. **فان قيل** شُرط لنصب المفعول له بتقدير اللام وشرطه امور ثلثة احدها اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ولم يوجد ههنا لان فاعل انتفى التصدير وفاعل الهضم الشيخ فلا يصح التقدير ولا يصح

يحصل ان العلل بالعلل مقصود و مرتبوا المعانى الحرفية ليت كك ۱۲ مولوى عبد الحليم كربستانى عفى عنه

النصب فيه قلنا هضما مفعول له للفعل المثبت اللازم للمنفى فيكون التقدير ترك المصدر التصدير هضما لنفسه فثبت اتحاد الفاعل بينهما۔ فان قيل مقصود المصنف فى هذا الكتاب بحث عن احوال الكلمة والكلام من الاعراب والبناء وغيرهما فينبغى ان يبدأ بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات لرجوعها الى الاعراب والبناء فاشتغال المصنف بتعريفهما اشتغال بما لا يعنى۔ قلنا ان المصنف فى هذا الكتاب يبحث عن احوالهما فمتى لم يعرفا بذاتهما فكيف يبحث عن احوالهما لان معرفة ذات الشئ مقدم على معرفة احواله۔ فان قيل ان قوله لم يعرفا اما من المعرفة او من التعريف فان كان الاول فنسلم ان المعرفة بوجه ما يتوقف عليها البحث عن احوالهما لكن المعرفة بوجه ما حاصل قبل التعريف وهو التصور فى الذهن بوجه ما فلم اختار التعريف۔ وان كان الثانى فلا يصح الملازمة لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة باى وجه كان۔ قلنا لم يعرفا من المعرفة بالتخفيف فيصح الملازمة لكنه اختار هذا التعريف لاداء ما هو الواجب تحصيلا له فى ضمن فرد كامل وهو التعريف وان كان له افراد اخر كالتصور بوجه ما وغير ذلك۔ او نقول انه من التعريف بالتشديد لكن المراد بالبحث البحث على توجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة موقوف على التعريف ثم اعلم ان كل مبتدى اذا شرع فى العلم فلا بد له من معرفة امور ثلثة۔ تعريفه، وغرضه، وموضوعه، فالاول ههنا علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم الثلاث من حيث الاعراب والبناء، وكيفية تركيب بعضها مع بعض والثانى صيانة معبر الذهن عن الخطاء فى اللفظ۔ والثالث الكلمة والكلام كما اشار اليه الشارح بقوله لانه فى هذا الكتاب يبحث عن احوالهما لان موضوع الشئ ما يبحث فيه عن احوال ذلك الشئ ولا شك ان المبحوث فى هذا الكتاب البحث عن احوال الكلمة والكلام۔ فان قيل كما يبحث فيه عن احوالهما كذلك يبحث فيه عن احوال باقى المركبات وهى ستة كما جاء فى قول الناظم: بود ترکیب نزد نحویان شش :: بیادش گیر گر خائف ز فوتی :: اضافی دان وتعدادی مزاجی جز اسنادی وتوصیفی وصوتی۔ فينبغى ان يكون موضوع علم النحو الكلمة والمركبات الست۔ قلنا بحث باقى المركبات راجع الى بحث الكلمة لان البحث عنها اما من اعراب الجزئين او بنائهما او من اعراب احدهما وبناء الآخر والكلمة لا تخلو عن احدهما فان قيل فعلى هذا ينبغى ان يكون موضوع علم النحو الكلمة فقط۔ لا الكلام لان بحثه ايضا راجع الى بحثها لان بحث الخ قلنا بحث باقى المركبات يرجع الى الكلمة اعرابا وبناءً ومن حيث عدم الاحتياج الى ضمير راجع فيها الى المبتداء او الموصوف وبحث الكلام لا يرجع جميعا الى الكلمة فان فيه بحثا على حدة بان الكلام اذا وقع خبرا لابد من عائد وقد يحذف۔ فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فينبغى ان يكون علم النحو علمين لا علم واحد۔ لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم قلنا تعدد الموضوع مستلزم لتعدد العلم اذا لم يكن بين الموضوعين والجامعة مشتركة وههنا وجدت العلة الجامعة بين الموضوعين وهى كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى كما كان موضوع علم الاصول ادلة اربعة كتاب الله والسنة والاجماع والقياس ولم يكن علم الاصول علوما اربعة

bestudubooks.wordpress.com

لوجود العلة المشتركة بينها وهى كون كلواحد منها مثبتا لحكم شرعى - فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فلم قدم الكلمة على الكلام مع ان الكلام مفيد لفائدة تامة والكلمة غير مفيدة. قلنا افراد الكلمة اجزاء من افراد الكلام ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم وضعاً موافقة للوضع مع الطبع. فان قيل سلم افراد الكلمة اجزاء من افراد الكلام لكن لا نسلم ان مفهومها جزء من مفهومه لان مفهوم الكلمة لفظ وضع الخ ومفهوم الكلام ما تضمن الخ والاول ليس بجزء من الثانى قلنا العبارة بحذف المضاف اعنى مفهوم افراد الكلمة جزء من افراد الكلام، او نقول العبارة بحذف الصفة اعنى مفهوم الكلمة الجزء من افراد الكلام الجزئى - او نقول ان العبارة بحذف صفة المفهوم فيكون التقدير المفهوم الاجمالى للكلمة جزء من المفهوم التفصيلى للكلام والمفهوم الاجمالى ما يعبر عن اشياء متعددة بشئ واحد كما يقال الكلمة فى جواب من قال ما لفظ وضع لمعنى مفرد - والمفهوم التفصيلى ما عبر عن شئ واحد باشياء متعددة كما يقال لفظ وضع لمعنى مفرد فى جواب من قال ما الكلمة فلفظ الكلمة التى هو المفهوم الاجمالى للكلمة جزء من المفهوم التفصيلى للكلام اعنى أخذ فى تعريف الكلام قوله ما تضمن الكلمتين والكلمة جزء من الكلمتين - فان قيل لا نسلم ان لفظ الكلمة مفهوم اجمالى للكلمة لان المفهوم امر كلى يصدق بالكثير والقليل لا يثنى ولا يجمع فكيف ثنى الكلمة فى تعريف الكلام قلنا المفهوم لا يثنى ولا يجمع اذا اريد مفهوم فقط يعنى بغير ملاحظة الافراد - ويثنى ويجمع اذا اريد مفهوم مع ملاحظة الافراد ولا شك ان الكلمة فى مفهوم الكلام ملحوظة مع فردى الكلمة لان كل كلام لابد من فردى الكلمة - الكلمة اى مفهوم لفظ الكلمة الخالى عن ملاحظة الوحدة والكثرة بناء علىٰ ان اللام فيها للجنس - أو مفهوم لفظه الكلمة مع ملاحظة فرد معين بناء على ان اللام فيها للعهد الخارجى والمعهود بها الكلمة الجارية على السنة النحات الواحدة باعتبار من الاعتبارين - اما واحدة باعتبار اللفظ والمعنى جميعاً كزيد - او واحدة باعتبار المعنىٰ العلمى وان كانت مركبة باعتبار اللفظ كالتراكيب الستة حين العلمية واعلم ان فى لفظ الكلمة والكلام مذهبين مذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور انهما ليسا بمشتقين عن الغير ولا يشتق منهما غيرهما لان مدار الاشتقاق مبنى على ارتكاب التكلفات البعيدة - ومذهب البعض انهما مشتقان من الكَلْمِ بتسكين اللام وهو الجرحُ لان مدار الاشتقاق مبنى على التناسب بين الكلمات والتناسب يحصل بالاشتقاق فلا يكون المشتق غريبا. فان قيل كيف يشتقان من الكَلْمِ والاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا بين اللفظ والمعنىٰ وههنا وان وجد التناسب فى اللفظ وهو الاشتراك فى الحروف الاصلية لكنه مفقود فى المعنىٰ لان معنى الكلمة لفظ وضع الخ ومعنى الكلام ما تضمن الخ ومعنىٰ الكلم الجرح. قلنا المناسبة بينهما فى المعنىٰ اعم من ان يكون فى المعنى المطابقى او التضمنى او الالتزامى وههنا وان لم توجد فى المعنيين الاولين لكنها موجودة فى المعنى الثالث وهو الالتزامى والمناسبة هو التاثير لانه معنى

لازم لمعنى الكلم والكلمة والكلام لتاثير بعض معانيها فى نفوس السامعين كتاثير الجرح فى المجروح ولما كان تاثير بعض معانيها كتاثير الجرح فى المجروح حتى عبّر عن بعض تاثيراتها بعض الشعراء بعين الجرح وقال ع ۔ جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان ۔ فنسب الجرح الى اللسان وهو غير قابل للجرح فيكون المراد منه ما جرى باللسان جرحا وهو غير قابل له ايضا فيكون المراد من جرح اثر اى اثر الكلمة والكلام لكن هذه المناسبة بعيدة لانها فى المعنى الالتزامى وهو معنى مجازى لا حقيقى وايضا هذه المناسبة موجودة فى افراد الكلام لا الكلمة لانها غير مفيدة وايضا هى فى بعض افراد الكلام وهى السيئة لا الحسنة وايضا فرق بين التاثيرين لان تاثير الجرح فى المجروح من الالم وتاثير معنى الكلمة والكلام فى نفس السامع الحزن فلما كان مدار هذا الاشتقاق على هذه التكلفات فلذا قال الجمهور انهما اسمان برأسهما لا مشتقان ولا مشتق منهما غيره ۔ ثم اعلم ان لفظ الكلمة مركب من اشياء ثلاثة اللام والكلم والتاء لكن الكلم معروض واللام والتاء عارضان والمعروض مقدم على العارض بالذات فقدم فى البحث فقال الشارح اى فيه مذهبان فمذهب الجمهور ومذهب البعض فمذهب الجمهور الكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة ۔ فان قيل تمر مشبه به للكلم وتمرة لا تخلوا اما مشبه بها للكلمة اولا فان الاول فلا يصح التشبيه لان الكلم جنس والتمرة فرد وعلى الثانى يلزم عليك البيان ۔ قلنا ان التمرة فى قول الشارح مشبهة بها الشئ محذوف تقديره الكلم بكسر اللام جنس والكلمة فرد من ذلك الجنس كتمر جنس وتمرة فرد من ذلك الجنس وجنسيتها ثابتة بوجوه ثلاثة اولها ان الكلم يقع تميزا للعدد الاوسط نحو قرأت اثنى عشر كلما وتميز العدد الاوسط يكون مفردا والثانى انه يصغر بنفسه فيقال كليم ولو كان جمعا لرد حين التصغير الى المفرد والثالث قوله وَإِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ فالكلم موصوف والطيب صفة له فلو كان الكلم جمعا فيكون صفته طيبة او طيبات ومذهب البعض ان الكلم بكسر اللام جمع لا جنس لانه لا يطلق على الثلثة وما فوقها وهذا امارة الجمعية ولو كان جنسا يطلق على الواحد والاثنين ايضا واما تميز العدد الاوسط فبالتاء اى كلمة واما التصغير فايضا بالتاء اى ان الكليمة واما الآية الكريمة فبتقدير بعض اى بعض الكلم الطيب ۔ والجواب عن جانب الجمهور ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين عارض واستعمالى والعوارض لا تعتبر اذ الاصل فى الاجناس الاطلاق على القليل والكثير واما القول بالتميز والتغير مع التاء فمجرد تحكم ومدعى بلا دليل واما التاويل فى الآية فخلاف الاصل لا يرتكب اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة كلمة ههنا فالصحيح ان الكلم جنس لا جمع لانه ليس من اوزان الجمع ۔ واما بحث اللام فانها فى اللغة كلمة أولى الاصطلاح كلمة تحلى بها كلمة اخرى وهى على قسمين اسمى وحرفى فالاسمى ما دخلت على اسمى الفاعل والمفعول يقال لهذه اللام اسمية لانها تؤول بالذى فى اسم الفاعل واسم المفعول المذكرين وبالتى فيهما مؤنثين والذى والتى من الموصولات والموصولات من الاسماء وانما خص الاسمى باسمى الفاعل والمفعول لان الاسمى متشابهة بالحرفية فى الصورة فيقتضى ان يكون مدخولها مفردا لان مدخول الحرفى لا يكون الا مفردا وفى المعنى موصولى يقتضى ان يكون مدخولها جملة لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة ولا تكون الكلمة مفردة صورة وجملة معنى غير اسمي الفاعل والمفعول فجعلا صلة اللام للشبهين وانما كانت مفردين صورة وجملتين معنًى لانهما ذات شبهين، شبها بالجوامد في عدم اختلافهما حالة الغيبة والخطاب والتكلم نحو هو قائم وانت قائم وانا قائم بدون الاختلاف كما يقال في الجوامد بدون الاختلاف نحو هذا زيد وانت زيد وانا زيد ولو كانا كالفعل لاختلفا مثله نحو هو ضرب وانت ضربتَ وانا ضربتُ، وشبها بالفعل في انهما حاملين للضمير كالفعل والحرف ما يدخل على غير اسمي الفاعل والمفعول وهي على قسمين زائد وغير زائد والزائد ما لا يختل المعنى الاصلي بسقوطها كما جاء في قول علیؓ كرم الله وجهه ـ ولقد امر على اللئيم يسبني : فمضيت ثمّ قلتُ لا يعنيني ـ فاللام في اللئيم زائدة لان جملة يسبني صفة له والجملة تقع صفة للنكرة لا للمعرفة وهذه الزيادة على تقدير جعل يسبني صفة للئيم وغير زائدة لو جعل يسبني حالا منه لوجوب تعريف ذي الحال او كونه نكرة مخصوصة ـ ثم الزائد على قسمين لازم وغير لازم وكل واحد منهما اما عوضي او غير عوضي فمثال اللام الزائدة العوضية ثابتة في لفظ الله تعالى فاللام زائدة لحصول التعريف بالعلمية ولازمة لاحاطة العلمية بها وعوضية لانه في الاصل ألْ اِلٰه فحذفت الهمزة الثانية وعوضت عنها اللام عوضا جعليا وهو جعل الكلمة موضع الاخرى لا من خارج الكلمة ثم ادغمت اللام في اللام ـ ومثال الزائدة اللازمة الغير العوضي كاللام في النجم والصعق الثريا فاللام فيها زائدة لحصول التعريف بالعلمية ولازم لاحاطة العلمية بها وغير عوض لانه ليس عوضا عن شئ. ومثال اللام الزائدة الغير اللازمة العوضية فمثله بالناس فاللام زائدة لحصول التعريف بحرف النداء وغير لازمة لعدم العلمية و عوضية لانه في الاصل اناس حذف الهمزة وعوض عنها اللام وادغم اللام في النون لقرب مخرجهما. ومثال اللام الزائدة الغير اللازمة الغير العوضية ثابت في قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا : اياكما ان تكسبانا شرا ـ فاللام في يا الغلامان زائدة لان التعريف قد حصل بحرف النداء وغير لازمة لعدم العلمية وغير عوضية لعدم كونها عوضا عن شئ، ثم غير الزائد ما يختل المعنى المراد في مدخولها وهي على اربعة انواع جنسي واستغراقي والعهد الخارجي والعهد الذهني. ووجه الحصر انها لا تخلو اما ان يشار بها الى مفهوم مدخولها مع ملاحظة افراد مدخولها او بدون ملاحظة الافراد فالثاني جنسي والاول لا يخلو اما فيه ملاحظة كل الافراد او بعضها فالاول استغراقي والثاني لا يخلو اما فيه ملاحظة بعض المعين او غير المعين فالاول العهد الخارجي والثاني العهد الذهني ـ فالجنسي ما يشار بها الى مفهوم مدخولها بغير ملاحظة الافراد لا كلًّا ولا بعضًا نحو الرجل خير من المرأة فاللام في الرجل يشار بها الى المفهوم الرجل وهو مذكر من اولاد بني آدمؑ يتجاوز عن حد الصغر الى حد الكبر بغير ملاحظة للفرد ولا الافراد ولا يجوز ان تكون استغراقيا لانه حينئذ يلزم الحكم على خيرية كل فرد من افراده على كل فرد من افرادها والامر ليس كذلك اذ كثير من افراد المرأة خير من افراد الرجل كعائشةؓ وفاطمةؓ والرابعة البصرية رضي الله تعالى عنهن

له قوله ثم الخ بعض [illegible] باسم الاشارة وفي عطف الجملة على الجملة تركيب الجار معا بخلاف عطف المفرد على المفرد ولمن راب فيه فليرجع الى المحررات في حاشية الجامي للنحرير العصام ۱۲ عبد الحليم كوستانی

له قوله ال الخ الالف واللام من الحكاية لا من الحكم فالمعنى باصد ال الخ كما يقال جاء في الرجل فالحكم على رجل لانه عليه مع اللام فلا يرد الاعتراض بلزوم الجمع بين العوض والمعوض عنه ۱۲ مولانا عبد الحليم كوستانی

ولا يجوز ان تكون خارجية او ذهنية لان المقصود بهذا القول المدح لجنس الرجل لا لفرد معين معلوم في خارج او ذهن وايضا على تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير المبتدء لان الذهنية في قوة التنكير واللام الاستغراقية ما يشار بها الى مفهوم مدخولها مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى اِنَّ الْاِنْسَانَ لَفِیْ خُسْرٍ اِلَّا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا فاللام في الانسان استغراقية اشير بها الى مفهوم مدخولها والحيوان الناطق مع ملاحظة جميع افراد الانسان ولا يجوز ان تكون اللام فيه للجنس لانه يلزم الحكم على خسران ماهية الانسان والخسران يصدر من الافراد لا من الماهية ولا يجوز ان تكون خارجية او ذهنية لانه يلزم استثناء التعدد من الواحد والامر يكون بالعكس وايضا على تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير اسم ان وهو باطل. واللام للعهد الخارجي ما يشار بها الى ماهية المدخول مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب في الخارج نحو قوله تعالى فَعَصٰی فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ فاللام في الرسول خارجية اشير بها الى ماهية الرسول وهو، فرستاده شده، مع ملاحظة فرد معين معلوم وهو موسى على نبينا عليه السلام فيما بين المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب هو الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان تكون اللام في الرسول استغراقية لان عصيان فرعون من موسى عليه السلام لا من جميع افراد الرسل لانهم غير موجودين في زمانه بل الموجود في زمانه هو الفرد الخاص ولا يجوز ان تكون جنسية لان عصيانه من فرد الرسول لا من ماهية الرسول ولا يجوز ان تكون ذهنية لان عصيانه من فرد خارج لا متصور في ذهنه، واللام الذهنية ما يشار بها الى ماهية المدخول مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم نحو قوله وَاَخَافُ اَنْ يَّاْكُلَهُ الذِّئْبُ فاللام في الذئب ذهنية يشار بها الى ماهية الذئب وهو الحيوان المفترس مع ملاحظة فرد معين[1] معلوم في ذهن المتكلم وهو يعقوب عليه السلام ولا يجوز ان تكون اللام في الذئب جنسي لانه محكوم عليه للاكل والاكل يصدر من الفرد لا من الماهية ولا يجوز ان تكون استغراقية لان اجتماع جميع افراد الذئب باكل شخص واحد محال، ولا يجوز ان تكون خارجية لعدم وجود فرد من افراد الذئب في الخارج قادرا على اكله عليه الصلوة والسلام لان لحوم الانبياء حرام على كل شئ

فان قيل اللام في الكلمة لا تخلو اما اسمي او حرفي فالاول يدخل على اسمي الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحدة منهما والثاني اما زائدة او غيرها فعلى الاول يلزم تنكير المبتدء وعلى الثاني اما جنسية او استغراقية او عهد خارجية او ذهنية فعلى الاول يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام الجنسية يشار بها الى الماهية بغير ملاحظة الوحدة والكثرة والتاء للوحدة وعلى الثاني ايضًا يلزم اجتماع المتنافيين لان الملحوظ في الاستغراقية جميع الافراد والتاء تدل على الوحدة وفي الثالث لا بد من معهود سابق ولا معهود ههنا وفي الرابع يلزم تنكير المبتدء وهو باطل وايضا على تقدير

---

[1] قوله فرد معين الخ المراد بالتعين تعين الوحدة لا تعين الشخص لانه غير معتبر في الذهني وايضا لا يكون معلوما ليعقوب عليه السلام بل معناه ترسم كه يک گرگ بخورد او را، عبد الحليم کوہستان

الأخيرين يلزم تعريف الفرد الخارجي او الذهني والتعريف للجنس لا للفرد. **قلنا** اللام فيهما للجنس ولا نسلم ان التاء للوحدة خصوصًا عند المصنف لانه لم يقصد الوحدة وان سلم انها للوحدة فهي مجردة عن معنى الوحدة فقط وان سلم عدم التجريد فنقول لا منافات بين الوحدة والجنس اذ يصدق احدهما بالآخر يقال هذا الواحد جنس وذلك الجنس واحد فالحاصل ان الوحدة على اربعة انواع. جنسية، نوعية، صنفية، فردية. والمنافات بين الوحدة الفردية والجنس لا بين باقي الواحدة والجنس والوحدة في الكلمة جنسية سوا. كان باعتبار اللفظ والمعنى كليهما كالكلمات اللتى كانت بحرف واحد مثل همزة الاستفهام او باعتبار المعنى فقط كالتراكيب الست حين العلمية **او نقول** يمكن حمل اللام على العهد الخارجي و المعهود بها الكلمة المصطلحة الجارية على السنة النحاة لكن القول اللام الداخلة على المعرفات غير الجنسية خروج عن جادة التعريف لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس. **لفظ** ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكمًا مهملًا كان او موضوعًا مفردًا كان او مركبًا في جميع الاحيان او في بعضها او من شانه ان يتلفظ بها الانسان. **فان قيل** الكلمة مبتدأ ولفظ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان اللفظ في اللغة الرمي فيلزم حمل صرف الوصف على الذات. **قلنا** اللفظ وان كان مصدرًا لكنه نقل من معنى المصدر الى ما يتلفظ به الانسان فيلزم حمل الذات على الذات. وفي النقل مذهبان فعند البعض نقل ابتداء قبل جعله بمعنى الملفوظ ليكون احترازًا عن تعدد النقل والعلاقة بين المنقول والمنقول عنه تسمية المسبب باسم السبب. وعند البعض نقل بعد جعله بمعنى الملفوظ ليحصل قوة العلاقة لان الملفوظ اعم من ملفوظ الانسان فيكون تسمية الخاص باسم العام وعلاقة العموم والخصوص اقوى من علاقة المسبب والسبب لصحة الحمل بين العام والخاص وان كان من جانب واحد ولا يصح حمل السبب على المسبب ولا ولا بالعكس. **فان قيل** تعريف اللفظ غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه لسان الانسان لانه مما يتلفظ به الانسان ولا يكون لفظًا **قلنا** الباء في قوله ما يتلفظ به الانسان للتعدية لا للاستعانة اي ما وقع تلفظ الانسان عليه. **فان قيل** تعريف اللفظ لا يكون جامعًا لافراده لخروج المنوي في زيد ضرب واضرب لانه يقال له لفظ وليس مما يتلفظ به الانسان **قلنا** ما يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون حقيقة كزيد وضرب او حكمًا كالمنوي في زيد ضرب وانما لم يكن لفظًا لانه ليس من مقولة الحرف والصوت. **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يكون معنى من المعاني لان المعنى ايضًا ليس من مقولة الحرف والصوت **قلنا** المعنى ما يوضع

ه والا لا يكون التعريف مانعًا عن دخول الغير لشموله للافراد الاخر ايضًا مثلًا كان المعهود اسمًا والتعريف شامل للفعل والحرف ايضًا لا يكون التعريف للافراد الشمول التعريف الفرد الواحد. وايضًا لا يكون التعريف بالفرد ولا بالافراد اي لا يكون جامعًا لعدم شموله للافراد الاخر على الاول والفرد الواحد على الثاني مع تناول المعرف للافراد والفرد ١٢ عبد الحليم كوہستانی ۰۰۰۰۰۰ مدرس دار العلوم حقانيه اكوره

له لفظ ولم يوضع للمنوى لفظ **فان قيل** قد وضع للمنوى فى زيد ضرب لفظ هو وفى اضرب لفظ انت فيصدق عليه تعريف المعنى قلنا لا نسلم ان ذلك المنفصل موضوع لذلك المنوى بل استعير ذلك المنفصل لتعبير ذلك المنوى ليجرى التعليم والتعلم فى المنويات ولا وضع فى الاستعارات **فان قيل** لما لم يكن المنوى لفظا حقيقيا ولا المعنى فما الدليل على كونه لفظا حكميا قلنا الدليل على كونه لفظا حكميا جريان احكام اللفظ الحقيقى عليه وهو كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه وبدلا كما فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فالمنوى فى اسكن مسند اليه لاسكن مؤكد لانت ومعطوف عليه لقوله وزوجك فلذا سمى المنوى لفظا حكما۔ و اعلم ان فى المعنى اللغوى للفظ استعمالات ثلثة قد يجئ بمعنى الرمى مطلقا سواء كان من الفم او غيره وقد يجئ بمعنى الرمى من الفم۔ وقد يجئ بمعنى التكلم لكن الشارح قد اختار معنى الرمى مطلقا ومثل له بقوله اكلت التمرة ولفظت النواة **فان قيل** المثال غير مطابق للمثل لانه رمى مطلقا والمثال يدل على الرمى من الفم لان قوله لفظت معطوف على اكلت والاكل مختص بالفم فكذلك لفظ مختص بالفم **فاجاب** الشارح بقوله اى رميتها يعنى انه رمى مطلقا ولو كان مقيدا بالفم لقال اى لفظتها والاكل لا يكون قرينة الاختصاص بالفم لان العرب يستعملون هذا المثال فيما اذا اخرجوا النواة باليد قبل ادخال التمرة فى الفم۔ **فان قيل** لما كان اللفظ باعتبار معنى اللغوى على ثلثة معان فلم اختار الشارح الرمى المطلق۔ قلنا لو كان موضوعا لاحد الاخيرين يكون استعماله فى الرمى المطلق على سبيل الاشتراك او المجاز وكلاهما خلاف الاصل واذا كان موضوعا للرمى مطلقا فاستعماله فى احدهما استعمال المطلق فى الافراد۔ فان قيل استعمال المطلق فى الافراد استعمال المطلق فى المقيد وهو ايضا مجاز قلنا هذا مذهب البعض واما على مذهب الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة۔ فان قيل تعريف اللفظ غير جامع لافراده لانه خرج عنه المحذوف لعدم التلفظ به وايضا هو كالمنوى فى عدم التلفظ والثبوت فى النية فلم صار المحذوف لفظا حقيقيا و المنوى حكميا۔ قلنا ان المحذوف وان لم يكن ملفوظا فى جميع الاحيان لكنه يتلفظ به فى بعض الاحيان بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا۔ فان قيل الجواب مستقيم فى المحذوف بحذف الجائز واما المحذوف بالحذف الواجب فلا يتلفظ به فى وقت من الاوقات۔ قلنا كاف لاطلاق اللفظ عليه التلفظ بلا تقدير وجوده فى الخارج بخلاف المنوى فليس له لفظ موضوع فلا يمكن التلفظ عليه ولا يوجد فى الخارج ففرض وجود المحذوف فى الخارج فرض الممتنع بالاضافة وهو جائز وفرض وجود المنوى فى الخارج فرض ممتنع بالتوصيف وهو غير جائز۔ فان قيل تعريف اللفظ لا يكون جامعا لافراده لانه خرج عنه كلمات الله تعالى لان الانسان غير مصدر لها وايضا كلمات الملئكة كقول جبريل عليه السلام فى مدح رسول الثقلين ان

في الجنة نهر من اللبن ؛ لنبي وعلي وحسين حسن وايضًا كلمات الجن كقول الجن - قبر حرب …… بمكان قفر ؛ ليس بقرب قبر حرب قبر. **قلنا** الصدور من الانسان ليس بشرط في كون اللفظ ملفوظ الانسان بل الشرط تلفظه بالفعل او بالقوة فالكلمات المنزلة الينا ملفوظ الانسان بالفعل والكلمات الغير المنزلة الينا ملفوظة الانسان بالقوة اذ من شانها التلفظ على تقديرا لنزول الينا **فان قيل** لابد في تعريف الكلمة من قيد زائد … لاخراج الدوال الاربع لانها وضعت لمعنى مفرد وليست بكلمات وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات - **فاجاب** الشارح الهندي انها خارجة بقيد لفظ فلا حاجة الى قيد زائد لاخراجها - **فان قيل** لفظ في تعريف الكلمة جنس والخروج بالاجناس غير مسلم لانها وضعت للعموم والشمول فاجيب عن الشارح الهندي انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه فيجوز ان يجعل الجنس فصلا والفصل جنسا وههنا كذلك فاللفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات والوضع فصل لخروج المركبات والوضع جنس شامل للفظ وغيره - كالدوال واللفظ فصل لخروج الدوال لكن هذا الجواب ضعيف اذ اطلاق الفصل والقيد بالجزء الاول من التعريف غير جائز **والجواب** عن الاعتراض ان اللفظ في تعريف الكلمة جزء اول والدوال الاربع غير داخلة فيه بلا قيد ولا فصل فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لاخراجها كما قال المعترض لان الخروج يكون بعد الدخول - وايضًا لا يكون قبله شئ مشتمل عليها حتى يخرج بلفظ ويكون فصلا كما قال الشارح الهندي **فان قيل** ان الكافية ماخوذة من المفصل فلم خالف عن المفصل حيث قال فيه لفظة وقال المصؒ لفظ **قلنا** هذه المخالفة للنكتة حيث ان صاحب المفصل قصد الوحدة في اللفظ لكونه كلمة والمصؒ لم يقصد الوحدة في اللفظ كما قصد وحدة المعنى فثمرة الخلاف تظهر في التراكيب الستحين العلمية فعبد الله كلمة عند المصنف لوجود وحدة المعنى وليست بكلمة عند صاحب المفصل لعدم وجود وحدة اللفظ. **فان قيل** فعلى هذا لا يجئ المطابقة بين المبتدء والخبر في التذكير والتانيث. **قلنا** ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروط بشروط ستة الاول ان الخبر لابد ان يكون مشتقا فلا يرد الاعتراض بقوله الكلمة لفظ لعدم الاشتقاق. والثاني ان يكون حاملا لضمير المبتدأ فلا يرد بقوله زَينب وسَقر ومَاء وجَور ممتنع. والثالث ان يكون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلا يرد بقوله هي اسم وفعل وحرف - والرابع ان لا يكون الخبر فعيلا بمعنى المفعول فلا يرد بقول المرأة جريح وقتيل والخامس ان لا يكون الخبر اسم التفضيل المستعمل بمن فلا يرد بقوله الصلوة خير من النوم - والسادس ان لا يكون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا يرد بقوله المرأة حائض طالق **فان قيل** على وجود هذه الشرائط يجب المطابقة وعند عدمها وان لم تكن واجبة لكنها مستحسن فينبغي ان يقول

لفظة ۔ **قلنا** لم یقل لفظة لان الاختصار اولی ولفظ اخصر من لفظة وانما قال الشارح بصیغة اسم التفضیل لان المحذوف هو التاءات الثلاثة من لفظة ووضع ومفرد علی تقدیر الرفع لانه لو قال لفظة لقال وضعت مفردة بالتاء فی الکل ولا شک فی طوالته

بحث الوضع

وضع الوضع تخصیص شئ بشئ لفظا کان اوغیره کالدوال الاربع بحیث متی اطلق اواحس الشئ الاول ای اللفظ فی الاطلاق اوغیره فی الاحساس فهم منه الشئ الثانی وهو المعنیٰ ۔ **فان قیل** ان المراد بالتخصیص لایخلو اما تخصیص اللفظ باللفظ فعلی الاول یخرج من تعریف الوضع الالفاظ المشترکة لعدم تخصیصها بمعنی واحد کالعین وعلی الثانی یخرج الالفاظ المترادفة کالقعود والجلوس فان ذلک المعنیٰ غیر مختص باحدهما کما یفهم من القعود کذلک یفهم من الجلوس **قلنا** المراد کلاهما لکن الخاصة مجردة عن الجزء السلبی فیکون المعنیٰ الوضع وجدان لفظ لمعنی او معنی فی لفظ سواء کان یوجد اللفظ لمعنی آخر اولا اویوجد المعنیٰ فی اللفظ آخر اولا ۔ **فان قیل** خرج عن تعریف الوضع الالفاظ القرآنیة لانها لایفهم منها معناها بالاطلاق عند الجاهل وایضاً یخرج الالفاظ الغیر المسموعة للمخاطب لعدم فهم المخاطب معناها لعدم السمع ۔ **قلنا** قید علم بوضع الالفاظ وقید سمع مرادان فی التعریف ۔ **فان قیل** یخرج عنه الاطلاق الثانی والثالث لانه لایفهم منه معنی الثانی والثالث والا یلزم تحصیل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فیکون المعنیٰ التفت الی الشئ الثانی ۔ **فان قیل** فعلی هذا یلزم تحصیل الحاصل قلنا ان المراد بالالتفات الالتفات الجدیدة **فان قیل** ینبغی ان یراد بالفهم الفهم الجدید لئلا یلزم تحصیل الحاصل قلنا الالتفات امر بادی النظر غیر قار الذات فحصوله ثانیا مع بقاء الالتفات السابق لایعد تحصیل الحاصل والفهم امر دقیق النظر وقار الذات فحصوله ثانیا مع بقاء الفهم السابق تحصیل الحاصل **فان قیل** خرج عن تعریف الوضع الحرف لایفهم من اطلاقه معناه بدون ضم ضمیمة ۔ **قلنا** المراد بالاطلاق فی تعریف الوضع الاطلاق الصحیح والاطلاق بالحرف بغیر ضم ضمیمة غیر صحیح لکن هذا الجواب ضعیف اذ یلزم فیه تقیید اطلاق المطلق بقید الصحة بغیر الضرورة ۔ فالاولی فی الجواب ان یقال المراد بالاطلاق استعمال اهل اللسان الالفاظ فی معانیهم ومحاوراتهم وبیان مقاصدهم وهم لایستعملون الحروف بلا ضمیمة فلا حاجة الی اعتبار قید زائد وهو الصحة **فان قیل** هذا الجواب ایضاً مشتمل علی القیود الزائد وهی فی محاوراتهم وبیان مقاصدهم والاستعمال فی المعانی قلنا هذا معنی الاطلاق والمعانی لایسمی قیودا ۔

بحث المعنیٰ

المعنی واعلم ان فی المعنی الاصطلاحی للمعنی مذاهب ثلثة الاول ان المعنی المقصود فقط والثانی المقصود بالشئ والثالث المقصود باللفظ فالاول اعم مطلقا ۔ والثالث اخص مطلقا والثانی متوسط بینهما وخیر الامور اوسطها

فلذا قال الشارح المعنى ما يقصد بشئ لفظا كان او غيره فالتصورات الذهنية قبل التعبير معنى على المذهب الاول لا الآخيرين وبعد التعبير بشئ معنى على الاولين لا الاخير وبعد التعبير باللفظ معنى على المذاهب كلها. فان قيل المعنى لا يخلوا اما صيغة اسم مفعول فلا يوافقه لفظه وان كان صيغة مصدر او ظرف فلا يوافقه العبارة اذ المعنى المقصود فى هذه العبارة الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم لا انه وضعت لنفس القصد او مكان القصد او زمان القصد قلنا انه صيغة اسم مفعول لكنه مخفف عن معنوى بان يعل فيه اعلال مرمى ثم حذف الياء المدغمة وابدلت كسرت النون بالفتحة وابدلت الياء المدغمة فيها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت وافتتاح الالف لالتقاء الساكنين مع التنوين. او نقول ان المعنى صيغة ظرف او مصدر ميمى لكن لما تعذر معناهما اوّلا باسم المفعول كما يقال هذا ضرب الامير اى مضروب الامير وهذا مركب فاره اى مركوب ومشروب عذب اى معذوب والعلاقة بين المصدر واسم المفعول الكلية والجزئية وبين الظرف واسم المفعول الفضلية. فان قيل ذكر المعنى بعد الوضع مستدرك لانه ماخوذ فى مفهوم الوضع لان المراد بالشئ الثانى المعنى. قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع عن المعنى فالوضع تخصيص شئ فقط لان تجريد الالفاظ عن بعض الموضوع له عند تعذر الموضوع له واجب بحيث متى اتى على الكل فيتعذر كما ههنا يتعذر من حيث الاستدراك كما فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلاً فاسرى هو السير فى الليل فلما ذكر الليل جرده جرد عن معنى الليل واستعمل فى السير فقط فان قيل ذكر الوضع مغنى عن ذكر اللفظ اذ هو ماخوذ فى مفهوم الوضع اذ المراد بالشئ الاول هو اللفظ قلنا ان الوضع مجرد عن الشئ الاول ايضا فيكون المعنى الوضع تخصيص فقط فان قيل ما الباعث على المصؒ حيث ذكر المعنى بعد الوضع قبله ولم يكتف بالمعنى واللفظ الماخوذين فى ضمن الوضع واستعمل لفظ الوضع فى جزء الموضوع له مجازا مع ان عدم الاكتفاء غير مناسب لمنصب الاختصار والمجاز غير مناسب لمقام التعريف قلنا اللفظ فى التعريف جنس والاصل فى الاجناس التصريح ولم يكتف بالضمنى والمعنى فى التعريف قيد خرج والاصل فى القيود المخرجة التصريح ولم يكتف بالضمنى فبقيد الوضع خرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص و لم يذكر الشارح هذا الاعتراض فى بحث الوضع واخر الى بحث المعنى مع انه فائدة الوضع لئلا يتوهم الوضع التجريدى فيها فلما اخر علم انه ليس فيها وضع غير تجريدى لان التجريد يكون بعد ذكر المعنى وبقيد المعنى خرج الحروف الهجاء لانها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى. فان قيل لم

لايجوز ان يكون غرض التركيب معناها قلنا المعنىٰ مايفهم من اطلاق اللفظ وغرض التركيب لا يفهم من اطلاق حروف الهجاء فان قيل يخرج عن تعريف الكلمة بعض الالفاظ الموضوعة بازاء بعض اٰخر ولم يوضع لمعنىً كلفظ الاسم فى مقابلة زيد عمر ضارب مضروب ولفظ الفعل موضوع فى مقابلة ضرب دحرج ولفظ الحرف فى مقابلة من والیٰ ۔ قلنا المعنیٰ مايتعلق به القصد اى قصد المتكلم وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره ۔ فان قيل قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والقضية والكلام بازاء زيد قائم ضرب زيد ۔ قلنا هذه الالفاظ بالنسبة الىٰ معانيها مركبة لان جزء اللفظ يدل علىٰ جزء المعنىٰ لكنها بالقياس الىٰ الفاظها الموضوعة بازاءها مفردة وانما اورد هذا الاعتراض فى بحث المعنىٰ مع انه يرد علىٰ قيد الافراد لانه شريك مع الاعتراض الاول فى الجواب الثانى والاعتراض الاول وارد علىٰ بحث المعنىٰ فاورده فى بحث المعنى ۔ او اجيب عن الاشكالين ليس ههنا لفظ موضوع للفظ آخر مفردا كان او مركبا بل الالفاظ موضوعة بازاء مفهوم كلى والالفاظ افراد المفهوم الكلى لا انها موضوعة لها الالفاظ كما ان الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو مادل علىٰ معنىٰ الخ فزيد وعمرا فراده ولفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى الخ وضرب ودحرج افراده ولفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى الخ ومن والىٰ افراده ولفظ الكلام والجملة موضوعان لما تضمن كلمتين بالاسناد وزيد قائم وضرب زيد افراده ۔ فان قيل هذه القاعدة ان كل لفظ موضوع للمعنىٰ لا للفظ الحرف تنقض بامثال الضمائر الراجعة الىٰ الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فالوضع فيها عام لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة ۔ قلنا ان فى امثال الضمائر مذهبين مذهب المتأخرين ومذهب المتقدمين وجواب الشارح مبنى على مذهب المتقدمين فمذهب المتأخرين انها موضوعة للجزئيات بواسطة المفهوم الكلى اما وضعها للجزئيات ..... فلان المراد بها الجزئيات فوضعها ايضًا للجزئيات ۔ واما واسطة المفهوم الكلى فلان الجزئيات غير متناهية بعضها موجودة وبعضها معدومة وبعضها حاضر وبعضها غائب والشرط فى الموضوع له ان يكون معلوما عند الوضع فلايمكن الوضع بازائها فتعلم بواسطة المفهوم الكلى كالمرءة للجزئيات فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى جزئى من ذلك المفهوم الكلى فمذهب المتقدمين ان امثال الضمائر موضوعة للمفهوم الكلى بشرط استعمالها فى الجزئيات ذلك المفهوم الكلى ۔ اما وصفها للمفهوم الكلى فلان الشرط فى الموضوع له ان يكون منضبطا وهو المفهوم الكلى والجزئيات غير منضبطة واما استعمالها فى الجزئيات فلان المفهوم الكلى لاوجود له الا فى ضمن الجزئيات

فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد من كر محسوس بحس البصر فلفظ هذا مثلا موضوع لذلك المفهوم الكلى بشرط استعمالها فى الجزئيات فالحاصل ان المفهوم الكلى هو الموضوع له لامثال الضمائر والجزئيات مستعملة فيها عند المتقدمين وعند المتاخرين الجزئيات هى الموضوعة لها والمفهوم الكلى واسطة لمعلومية الجزئيات لكن مذهب المتقدمين ضعيف لان استعمال امثال الضمائر فى الجزئيات يكون عندهم من قبيل مجاز المتروك الحقيقة دائما والله اعلم بالصواب - **مفرد** - صورته مع قطع النظر من جريان احد الاعرابات الثلثة تصلح ان تكون مرفوعة او منصوبة او مجرورة فالجر على ان يكون صفة لمعنى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه اما لا يكون له جزء اصلا كواو الحرف العاطفة وهمزة الاستفهام او يكون له جزء لكن لا يدل على جزء المعنى كزيد او يكون له جزء دال على جزء المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبد الله حين العلمية فالحيوان يدل على جزء المعنى المقصود لكن الدلالة على ذلك المعنى المقصود غيره مقصودة كحيوان ناطق حين العلمية فالحيوان يدل على الحيوان والناطق يدل على الناطق لكن تلك الدلالة على ذينك غير مقصودة اذ المقصود هو دلالة مجموع الحيوان الناطق على مجموع الحيوان الناطق مع هذا التشخص لا دلالة الحيوان بالحيوان والناطق بالناطق فان قيل توصيف المعنى بالمفرد غير صحيح اذ فيه توهم توصيف المعنى بالمفرد قبل الوضع والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع. وهذا الاعتراض مبنى على القاعدة وهى انه اذا نسب الفعل او شبهه الى الشئ بالوقوع ويكون ذلك الشئ مقيدا بقيد فيكون ذلك الشئ مقيدا بذلك القيد قبل نسبة الفعل وشبهه ايضا كما يقال ضربت زيدا قائما فالضرب منسوب الى زيد بالوقوع وهو مقيد بقيد القيام فلا بد ان يكون مقيدا بقيد القيام قبل نسبة الضرب اليه فهنا نسبة الوضع الى المعنى بالوقوع والمعنى موصوف بصفة الافراد فعلم انه موصوف بصفة الافراد قبل الوضع ايضا والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع قلنا ان المصؒ اختار ههنا مجازا بالمشارفة بانه سيوضع اللفظ للمعنى المفرد او المركب فيصف بهما بعد الوضع فوصف بذلك الوصفين قبل الوضع باعتبار ما يؤل اليه او مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه كما مر فان قيل ما النكتة فى ايراد المصؒ احد وصفى اللفظ جملة وهو الوضع والآخر مفردا وهو المفرد قلنا كانت النكتة فيه تقدم الوضع رتبة على الافراد ولذا اتى فى الوضع بصيغة الماضى الدال على التقدم الزمانى فيستعار التقدم الزمانى للدلالة على تقدم الرتبى للوضع ولم يأت فى الافراد بصيغة الماضى فلم يقل افرد وايضا لم يقل كلاهما باسم المفعول اى موضوع مفرد ولم يقل كلاهما بالمضارع اى يضع ويفرد دلالة على تقدم الوضع على الافراد وذلك يعلم من طريق المصؒ لا من طريق آخر. او منصوب على

انه حال من الضمير المستكن فی وضع او من المعنیٰ **فان قيل** نصبه غير صحيح لعدم موافقة قاعدة رسم الخط معه لان قاعدة رسم الخط ان يكتب بعد المنصوب المنون الالف والالف ههنا غير مكتوب **قلنا** كتابة الالف مشروط بشروط ستة الاول ان الاسم منصوبا يقينا وههنا غير يقينی لاحتمال الرفع والجر فيه كما عرفت فلا يكتب الالف ليذهب الذهن الى كل اعراب ممكن فيه والثانی ان لا يكون الاسم متلبسا باللام فلا يكتب فی ضربت الرجل۔ ولا غير منصرف فلا يكتب فی ضربت احمد۔ ولا مضافا فلا يكتب فی ضربت غلام رجل ولا متلبسا بتاء التانيث فلا يكتب فی ضربت جاريةً۔ ولا مقصورا الفه منقلبة عن الياء فانه يكتب بالياء دلالة على الاصل كما فی قوله وجدت رضی۔ **فان قيل** نصبه على الحالية عن المعنیٰ غير صحيح لوجوه الاول ان الحال مبين هيئة الفاعل والمفعول والمعنیٰ ليس بفاعل ولا مفعول۔ والثانی ان عامل الحال وذی الحال متحد وعامل ذی الحال ههنا اللام الجارة وعامل الحال وضع والثالث ان ذا الحال اذا كان نكرة فتقديم الحال عليه واجب فينبغی ان يقول مفردا المعنیٰ **قلنا** ان المعنیٰ مفعول به لوضع بواسطة حرف الجر فالحال من المفعول به المنصوب محلا بوضع فاتحد العامل ايضاً ولا يرد الثالث لان تقديم الحال على ذی الحال اذا لم يكن مجرورا وههنا مجرور۔ **فان قيل** نصب مفردا على الحالية غير جائز لانه لا بد ان يكون زمان الحال وعامل ذی الحال متحدا وههنا ليس كذلك لان الوضع مقدم على الافراد كما عرفت۔ **قلنا** الوضع وان كان مقدما على الافراد بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان بان يوضع اللفظ للمعنیٰ فذلك المعنیٰ بلا فاصل اما يجیٔ له الافراد او التركيب وذلك المقارنة الزمانية كافية لصحة الحالية فقيد الافراد لاخراج المركبات كلامية او غير كلامية۔ **فان قيل** تعريف الكلمة غير جامع لافرادها وغير مانع عن دخول غيرها۔ اما الاول فلخروج مثل الرجل وقائمة وبصری وكذلك التثنية والجمع لان كلها من افراد الكلمة بدليل توحيد اعرابها وتوحيد الاعراب يدل على توحيد الكلمة مع ان جزئها يدل على جزء معانيها فيخرج بقيد الافراد۔ واما الثانی فلدخول مثل عبد الله علما لانه ليس من افراد الكلمة بدليل تعدد الاعراب وتعدد الاعراب يدل على تعدد الكلمة مع انه لفظ وضع لمعنی مفرد لان جزئه لا يدل على جزء معناه فينبغی ان يترك قيد الافراد **قلنا** لا بأس بخروج امثال الرجل لانها مركبات لان جزئها يدل على جزء معانيها وتوحيد اعرابها لا يدل على توحيدها لان احد اجزائها حرف والحرف شديد الاتصال والامتزاج مع الكلمة المتصل بها ذلك الحرف فلشدة الاتصال والامتزاج يعد امثال الرجل كلمة واحدة واعربت باعراب واحد۔ **والجواب** عن الثانی انه لا باس بدخول عبد الله لانه كلمة لان جزئه لا يدل على جزء معناه وتعدد اعرابه لا يدل على تركيبه لانه علم والمعتبر فی الاعلام الوضع السابق وفی الوضع

bestudubooks.wordpress.com

السابق يعنى قبل العلمية مثل عبد الله معرب بالاعرابين فبعد الوضع السابق ايضًا يعرب بالاعرابين **فان قيل** ان المقصود فى النحو رعاية الالفاظ وتصحيحها فالباعث على المصؒ حيث اهمل جانب اللفظ بدخول ما هو لائق الخروج وهو عبد الله لتركيبه فى اللفظ وبخروج ما هو لائق الدخول وهو امثال الرجل لتوحدها فى اللفظ ومال الى جانب المعنى بعكس ذلك الامر وذلك المذكور يلزم من ذكر قيد الافراد۔ **قلنا** فعل ذلك الامر وذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية فى النحو غير متروك بالكلية لانه يبحث فيه عن الالفاظ الموضوعة للمعنى لا مطلق الالفاظ۔ **فان قيل** ان الكافية ماخوذة من المفصل وفى الكافية خلل باعتبار ......

الوجهين فى عبارة ذلك العمدة غير لائق۔ **قلنا** فى عبارة المفصل خلل باعتبار الوجه الواحد وهو الخروج لائق الدخول بذكر قيد الافراد واما الخلل بدخول لائق الخروج غير موجود لانه عرف الكلمة بانها لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع فبذكر لفظة خرج عبد الله لانه ليس بلفظة واحدة واخرج امثال الرجل بقيد الافراد فيكون الخلل فى عبارته من حيث الخروج لا من حيث الدخول ولو لم يخرج ذلك بان ترك الافراد لكان انسب لغرض علم النحو **واجيب** عنه بذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية فى علم النحو ليست متروكة بالكلية والرعاية المعنوية مقتضية لخروج الامثال۔ **فان قيل** ينبغى ان يقول المصؒ لفظة فخرج عن التعريف عبد الله فيكون الخلل فى عبارة المصؒ ايضًا بوجه واحد هو خروج لائق الدخول۔ **قلنا** عبارة المفصل غير مستحسن فى نفسه لانه ان اريد من الوحدة المفهومة من التاء الوحدة الحقيقية فيدخل فيه الكلمة التى كانت بحرف واحد مثل همزة الاستفهام وغيرها ويخرج ما سواها وان اريد بها الوحدة النوعية وهى ما يكون واحدا باعتبار من الاعتبارات ولاشك ان عبد الله ايضًا واحد باعتبار معناه العلمى فندخل فيه ايضًا **فان قيل** ان الدلالة لا تخلو اما معتبرة فى مفهوم الكلمة او غير معتبرة فان كانت معتبرة فيكون تعريف المصؒ قاصر لعدم ذكر الدلالة فيه وان كانت غير معتبرة فذكر الدلالة فى تعريف المفصل مستدرك۔ **قلنا** الدلالة معتبرة وتعريف المصؒ غير قاصر لانه ذكر الوضع والوضع يستلزم الدلالة لان الوضع خاص والدلالة عام فمتى تحقق الوضع الخاص تحقق الدلالة العامة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع۔ **فان قيل** كما ان الوضع مستلزم للدلالة كذلك الدلالة مستلزمة للوضع فذكر الوضع بعد الدلالة فى تعريف المفصل مستدرك **قلنا** الوضع مستلزم للدلالة لا بالعكس لان العام يوجد فى ضمن الخاص ووجود العام غير مستلزم لوجود الخاص لامكان العام انه موجود فى ضمن خاص آخر۔ **واعلم** ان الدلالة على ثلثة اقسام۔ عقلى، وطبعى، ووضعى وكل واحد منها اما لفظى او غير لفظى۔ فمثال العقلى اللفظى، كدلالة ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ۔ ومثال الدلالة العقلية الغير اللفظية كدلالة الدخان على وجود النار، ومثال الدلالة الطبعية اللفظية كدلالة اَخ اُخ على وجع الصدر۔ ومثال الدلالة الطبعية

الوجهين من حيث الدخول والخروج فى المفصل ايضًا خلل باعتبار الوجهين او الخلل باعتبار الوجهين فى عبارة الخ

bestturdubooks.wordpress.com

الغير اللفظية كدلالة العرق الضارب على ضعف المزاج او قوته. ومثال الدلالة الوضعية اللفظية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق. ومثال الدلالة الوضعية الغير اللفظية كدلالة الدوال الاربع على معانيها **ثم** الدلالة الوضعية على ثلثة اقسام. دلالة مطابقية، دلالة تضمنية، دلالة التزامية. فالاول دلالة كل اللفظ على المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والثالث دلالة اللفظ على خارج المعنى الموضوع له اللازم للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة والمقصود للمستعمل فى العلوم تلك الدلالة الوضعية اللفظية، والله اعلم بالصواب. **لما فرغ المصنف** عن تعريف الكلمة شرع فى تقسيمها لان لكل شئ وجودين وجود ذهنى ووجود خارجى فالاول يعلم بالتعريف والثانى بالتقسيم فجمع المصنف بين التعريف والتقسيم لتعلم الكلمة ذهنا وخارجا فقال. **وهى**. اى الكلمة باعتبار المفهوم منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة. **اسم وفعل وحرف**. **فان قيل** ضمير هى لا تخلو اما راجع الى الكلمة او الى مفهومها فان كان راجعا الى الكلمة فيصح حمل الاسم عليه لانها اسم بقرينة دخول اللام عليها والحاق التاء بها وكونها مبتداء ولا يصح حمل الفعل والحرف عليه وايضا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره، وايضا يلزم تقسيم الالفاظ والتقسيم يجرى فى المفهومات والمعانى وان كان راجعا الى مفهومها فلا يطابق الراجع مع المرجع فى التذكير والتانيث **قلنا** الضمير راجع الى الكلمة والحمل والتقسيم باعتبار المفهوم، **فان قيل** هى مبتدأ واسم وفعل وحرف خبره فان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذا لا يجوز لان المبتدأ منحصر فى الخبر وانحصار العام فى الخاص غير صحيح. وان كان العطف مقدما على الربط يلزم حمل الاخبار المتعددة على شئ واحد وذا غير جائز، وايضا ينبغى ان يجرى الاعراب على جزء واحد لاتحاد الحكم واقتضاء الاعراب واحد وهو الخبرية وايضا هذا مقام الحصر لابد من ادوات الحصر فينبغى ان يقال وما هى الا اسم وفعل وحرف وايضا ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى من رعاية المرجع لان الخبر داخل فى كلام الضمير والمرجع خارج عنه لان رعاية الداخل اولى من رعاية الخارج فينبغى ان يقول المصنف هو اسم الخ وايضا الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموع الاسم والفعل والحرف كلمة لا كل واحد منها والامر ليس كذلك اذ كل واحد منها كلمة علىحدة **فاجاب الشارح** الهندى ان هى مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير وهى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة وقوله اسم وحرف مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اى احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم فيه حذف اركان الكلام فالاولى فى الجواب ان هى مبتدأ واسم وفعل وحرف خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها اى عن الاخبار بلفظ واحد وهو منقسمة وفيه حكم واحد وضمير واحد فلذا عبر الشارح عنها بمنقسمة الى

له وايضا تلك الاقسام موضوعات فى المسائل فلا بد من التقسيم اليها لتحصيل المحمولات المسائل ۱۲ مولانا عبد الحليم كوهستانى

هذه الاقسام الثلثة - وحمل الاخبار المتعددة على شئ واحد جائز اذا صلح الواحد لذلك وههنا كذلك والجواب عن الثانى ان اجرى الاعراب على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح لصلاحية كل جزء للاعراب والجواب عن الثالث ان تقدم العطف على الربط من ادوات الحصر ان كان معنويا فادوات الحصر لفظية ومعنوية والثانى موجود ههنا. والجواب عن الرابع انه يجوز الاتيان بامر جائز وان لم يوجد المانع من مقابلة الاولى والجواب عن الخامس ان هذا الحكم فيما اذا كان التقسيم من قبيل الكل الى الجزء فالكل يصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء مثل سكنجبين ماء وعسل وخل وتقسيم الكلمة الى الاقسام من قبيل تقسيم الكلى الى الجزئيات والكلى كما يطلق على مجموع الجزئيات كذلك يطلق على كل واحد منها فان قيل دليل المصؒ دليل الحصر يقتضى دعوى الحصر وهو غير موجود قلنا دعوى الحصر مقدر تقديره منقسمة الى هذه الاقسام الثلث ومنحصرة فيها. **لانها اما ان تدل** - فان قيل الماخوذ فى الدليل الدلالة وهى غير مذكورة فى التعريف ولا فى التقسيم فيلزم مخالفة الدليل عن المدعى قلنا المذكور فى التعريف الوضع والوضع يستلزم الدلالة وكانت الدلالة ماخوذة فى التعريف - فان قيل الضمير فى قوله لانها اسم ان وقوله اما ان تدل فى تاويل دلالتها خبرها والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات **فاجاب** بعض الشراح بتقدير المضاف فى جانب الاسم تقديره لان حالها اما ان تدل لكن هذا الجواب مخدوش لان فيه تقديرا قبل الحاجة واجاب بعض الشارحين بتقدير المضاف فى جانب الخبر تقديره لانها ذو اما ان .... تدل لكن هذا الجواب مخدوش لانه مخالف عن مقتضى ان لان ان لرفع[له] الذات وبتقدير ذو نفاد الذات **فاجاب** بعض الشارحين ان قوله ان تدل بتاويل الدلالة مصدر مبنى للفاعل تقديره لانها اما دالة. لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم المجاز فى جانب المجاز فاجاب الشارح بقوله اما من صفتها ان تدل فان تدل الى آخره بتاويل دلالتها مبتدأ ومن صفتها مع متعلقها خبرها والمبتدأ مع الخبر خبر ان لكن يرد على هذا الجواب انه يلزم حمل المصدرين ان تدل والصفة على الذات **قلنا** حمل صرف الوصف على الذات غير جائز اذا كان المصدر ان جملة ففى الجملة الخبرية لابد من عائد لا انه محمولة متحد الذات مع المبتدأ. **على معنى كائن فى نفسها** ففى تقدير كائن رد على بعض الشارحين لانهم قالوا ان فى نفسها ظرف لغو متعلق بان تدل لان الاصل فى الظرف ظرف لغو لعدم الاحتياج الى تقدير المتعلق ووجه الرد ان فى لا تقع صلة الدلالة بل صلة الدلالة كلمة على او الباء فان قيل ينبغى ان يكون كلمة فى بمعنى على او الباء لجواز استعمال بعض الحروف الجارة موضع البعض قلنا فعلى هذا يلزم المجاز فى التعريف فان قيل التقدير ايضا خلاف الاصل قلنا التقدير شائع كثير وفى خبر كائن رد على بعض الشارحين

[له] يعنى الغرض من كلمة ان ارادة المصدر ونفى الذات وبتقدير ذو يفوت ذلك الغرض ١٢ مولانا عبد الحليم

الآخرین لانهم قالوا ان فی نفسها ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال من المعنی ووجه الرد ان الحال قید لعامل ذی الحال وهو ان تدل وهو خبر لقوله لانها والمبتدء والخبر شئ واحد وهذا القول بمعنی الجنس فی التعریف فلا یوجد ویلزم الخروج اے خروج الحرف بالجنس **فان قیل** مدخول فی ظرف لما قبلها وظرفیة الکلمة للمعنی غیر صحیح لان الظرف اما زمان او مکان والکلمة لیست بواحدة منهما **قلنا** الظرف علی قسمین حقیقی وتشبیہی والکلمة وان لم یکن ظرفا حقیقیا لکنها ظرف تشبیہی کما ان الظرف مشتمل علی المظروف غیر محتاج فی استقرار المظروف فیه الی شئ آخر کذلک الکلمة الاسمیة والفعلیة مشتملة علی معناهما غیر محتاجة فی الدلالة علی معناها الی انضمام کلمة اُخری مثل الحرف **فالحاصل** ان معنی الاسم والفعل معنی مستقل بالمفهومیة یفهم من اللفظ الموضوع له بدون انضمام کلمة اُخری ومعنی الحرف غیر مستقل بالمفهومیة بل یفهم مضموما مع معنیین اخریین فلابد ان ینضم مع داله دالین آخرین علیهما **او لا** اے من صفتها ان لا تدل علی معنی فی نفسها بل تدل علی معنی فی غیرها **فان قیل** قوله او لا یشتمل علی قسمین احدهما ان لا یدل علی معنی اصلا والثانی ان لا یدل علی معنی فی نفسها بل یدل علی معنی فی غیرها فقول المصؒ الثانی الحرف یصدق علی المهمل والحال ان المهمل لیس من اقسام الکلمة **قلنا** المنفی بقوله او لا الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقرینة قوله اما ان تدل علی معنی فی نفسها **الثانی** - **فان قیل** الثانی صفة الکلمة فینبغی ان یقول الثانیة **قلنا** الثانی صفة للمحذوف اے القسم الثانی **الحرف** - کمن والی فانهما دالان علی معنیهما اعنی الابتداء والانتهاء لکنهما لا یفهمان استقلالا بل یفهمان مع متعلقیهما اعنی المبتدء منه والمبتدء به والمنتهی به فلا بد ان ینضم مع دالیهما دالین آخرین علی متعلقیهما نحو سرت من البصرة الی الکوفة وسمی الحرف بالحرف لانه فی اللغة الطرف کما یقال جلست حرف الوادی اے طرفها ثم نقل سمے به الکلمة المقابلة للاسم والفعل لانها ایضا فی الطرف اے فی الکلام فان قیل الحرف کما یقع فی اول الکلام نحو ان زیدا قائم کذلک یقع فی وسطه نحو زید فی الدار قلنا المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل لا ذکره فی اول او آخره فان قیل الحرف غیر مستقل وهما مستقلان فکیف یقابل غیر المستقل مع المستقلین قلنا المراد بالمقابلة کونهما عمدة فی الکلام یقعان مسندا او مسندا الیه وکونه غیر عمدة فی الکلام حیث لا یقع مسندا ولا مسندا الیه فی الکلام بل یکون الجزء الفضلة الکلام **والاول** اے القسم الاول وهو ما یدل علی معنی فی نفسها **اما** من صفتها **ان یقترن** ذلک المعنی المدلول علیها بنفسها فی الفهم عنها فان قیل ضمیر یقترن اما راجع الی الاول او الی الاول فهو عبارة عن الکلمة والاقتران صفة المعانی وان رجع الی المعنی فهو غیر مذکور یلزم الاضمار قبل الذکر وایضا یلزم خلو

جملة خبرية عن عائد المبتدأ قلنا انه راجع الى المعنى وهو وان لم يذكر صريحا لكنه ذكر معنى لانه يفهم من القسم الاول من الكلمة والجواب عن الثانى ان ارجاع الضمير الى المدلول كارجاع الضمير الى الدال فلا تكون الجملة الخبرية خالية عن العائد فان قيل ضمير يقترن اما راجع الى المعنى المطابقى فلا يصح توصيفه بالوصفين يعنى الكائن بنفسها والمقترن لان المعنى المطابقى للفعل غير كائن فى نفس الكلمة الفعلية لان النسبة فيها غير مستقل لان المركب من المستقل غير مستقل وايضا غير مقترن لان احد اجزائه الزمان وهو لا يقترن بالزمان وان كان راجعا الى التضمنى فلا يخلو اما الزمان فلا يصح توصيفه بالاقتران لانه يلزم اقتران الزمان بالزمان وآما النسبة فلا يصح توصيفه بكائن فى نفسه لانه غير مستقل وآما الحدث فيصح توصيفه بالوصفين لكنه يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا الضمير راجع الى المعنى المدلول عليه بنفسها وهى الحدث لتعذر ارادة باقى المعانى فلا يلزم ترجيح بلا مرجح فان قيل تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لان معنى المصادر وهو الحدث مقترن به لوجود الحدث فيه قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم واقتران معنى المصادر بالزمان فى الوجود لا فى الفهم اذ المصادر موضوع للحدث بلا زمانٍ فقط لا للحدث مع الزمان بخلاف الفعل فانه موضوع للحدث مع الزمان فيكونان مقترنين فى مفهوم الكلمة الفعلية مصاحبين فيه فان قيل ان تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول اسم الفاعل فيه فى هذا التركيب نحو زيد ضارب ابوه عمرا الآن او غدا او امس فمعنى الحدث الذى يفهم منه مقترن بالزمان فى الفهم قلنا المراد بالاقتران الاقتران فى الفهم عن لفظ دال بالحدث وهذا الاقتران فى الفهم عن كلمة اُخرى وهو الآن او غدا او امس فان قيل التعريف غير مانع لدخول الآن او امس او غدًا والماضى والاستقبال لاقتران معانيها باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن هذه الكلمات قلنا المراد بالاقتران يدل بمادته على الحدث وبالهيئة على الزمان وهذه الكلمات تدل بمادتها على الزمان فمعنى الفعل الحدث المقترن بالزمان ومعنى هذه الالفاظ عين زمان فقط لا الحدث مع الزمان باحد الازمنة الثلثة وضعا والواحد اعم من ان يكون صريحا كما فى الماضى والامر وضمنا كالمضارع او لازما او من صفتها عدم الاقتران بالزمان فى فهم معناها القسم الثانى وهو الدال على المعنى المستقل الغير المقترن بالزمان **الاسم**. فلا بد ههنا من بيان صيغته ومعناه اللغوى ووجه تسميته بالاسم ففى هذه الثلاثة اختلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين اصله سُمُوٌ ناقص واوى حذف الواو ونقل سكون الميم الى السين واجتلبت الهمزة فصار اسما واما معناه اللغوى فالاستعلاء ثم نقل منه وجعل اسما للكلمة مقابلة للفعل والحرف واما وجه التسمية بالاسم فلاستعلائه على اخويه حيث يتركب من نوعه الكلام بغير احتياج الى الفعل والحرف وهما محتاجان فى جزئيتهما للكلام الى الاسم وعند

الكوفيين اصله وسم مثال واوی حذف الواو واجتلبت الهمزة وأمّا معناه اللغوی فالعلامة واما وجه تسميته بالاسم لانه علامة على معناه فان قيل الفعل والحرف ايضًا علامتان على معناهما فلم لم يسمياه بالاسم قلنا الاطراد فی وجه الاسامی غير شرط ومذهب البصريين اولٰى من الكوفيين لان امثلة الاشتقاق كلها تدل على كون الاسم ناقصا واويا لان ماضيه سمی ومضارعه يسمٰی والجمع اسمًا وتصغيره سُمَیّ وان كان مثالا فماضيه وسم ومضارعه يوسم وجمعا وسام وتصغير وسيم وليس فليس

والقسم الاول الدال على المعنى المستقل المقترن باحد الازمنة الثلثة **الفعل** سمی الفعل الاصطلاحی بالفعل لان الفعل فی اللغة اسم للحدث ثم نقل منه ووضع للفعل الاصطلاحی المقابل للاسم والحرف فيكون تسمية الكل باسم الجزء وتسمية المشتمِل باسم المشتمَل وتسمية الدال باسم المدلول وقد علم بذلك ای بوجه حصر الكلمة فی الاقسام الثلاثة هذه جملة مستأنفة اوردت فی مدح الدليل لترغيب الطلبة فی حفظه لاشتماله على الفائدتين انحصار الكلمة فی الاقسام الثلاثة ومعلومية حدودها اوالواو للعطف على المحصورة (موصوف) فيها المفهوم (صفت ١٢) من سكوت المص قبل دليل الحصر او للعطف على العلم بالانحصار الذی يفيده الدليل بعد دليل الحصر ای علم انحصار الكلمة به وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير (ای التقدير الثانی ١٢ منه) يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال والعامل لان زمان العلم بالحدود مقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول وهو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدود مؤخر عن نفس الانحصار ووجه الحصر ولم يقل وقد عرف لان العلم يستعمل فی ادراك الامر الكلی والمركب والمعرفة تستعمل فی ادراك الجزئی والبسيط وههنا ادراك المركب من الجنس والفصل فان قيل ان الاشارة يكون الى المحسوس ووجه الحصر ليس من المحسوس وايضًا الاشارة بذلك لايكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغی ان يقول بهذا موضع ذلك ۔

أُجيبُ عن الاول ان وجه الحصر لما اتضح بكمال الوضوح فكانه المحسوس وعن الثانی انه لعظمة شانه كانه بعيد لان اللازم مع العظيم البعد او نقول ان دليل الحصر (ای جامع الافراد ومانع عن دخول الغير ١٢) وان كان قريبا بالنظر الى الانتهاء لكنه بعيد بالنظر (الی) الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب اشارة الى القرآن فان قيل العلم يقتضی المفعولين فما مفعولاه قلنا احدهما بذلك والآخر قوله كل واحد منها ۔ فان قيل انه يتعدٰی اليهما بنفسه فلا يصح ازدياد الباء قلنا انها زيدت لتقوية العمل فان قيل زيادة حرف الجر لتقوية العمل فی معمول شبه الفعل جائز لا فی معمول الفعل لانه قوی العمل بنفسه قلنا عن اصل الاعتراض ان قوله بذلك متعلق بعلم وقوله حد كل واحد منها يراد به انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا وان مع الاسم والخبر قائم مقام

مفعولی علم ثم اقیم حد کل واحد منهما مقام ان مع اسمها وخبرها فان قیل اضافة الکل الی واحد لا یخلوا اما لامیة او بیانیة او ظرفیة ولا یجوز الاول لانه یقتضی المغائرة ولا مغائرة ههنا لان الکل لاحاطة افراد واحد وایضا انه یقتضی اظهار اللام لا یصح ههنا لان الکل لازم الاضافة فلو ظهرت اللام انفک عن الاضافة ولا سبیل الی الثانی لانه یقتضی صحة الحمل ولا یصح الحمل لان الواحد جزء الکل ولا یصح حمل الجزء علی الکل ولا الی الثالث لانه یقتضی الظرف ولا ظرف ههنا لان الظرف لا یکون الا زمانا او مکانا قلنا انها لامیة لان الکل بمعنی الافراد ای افراد واحد منها فیکون الواحد کلیا لانه صادق علی الاسم والفعل والحرف ولا شک فی التغائر بین الکلی والجزئی وایضا یصح اظهار اللام ههنا لان الافراد لیست بلازمة الاضافة او اُجیبُ انه لا یجب صحة اظهار اللام فی اللامیة بل یکفی ثبوت الاختصاص الذی هو معنی اللام ولذا قال المص رح بمعنی اللام لا بتقدیر اللام لان المقدر قد یذکر والمعنی لا یذکر ومعلومیة حدودها ثابت لانه علم به ان الاسم یدل علی معنی مستقل غیر مقترن بالزمان والفعل یدل علی معنی مستقل مقترن والحرف یدل علی معنی غیر مستقل فان قیل کیف یفهم الحدودُ من الدلیل لانه لابد فی الحد من الجنس والفصل والدلیل غیر مشتمل علیهما قلنا ان الضمیر فی قوله لانها راجع الی الکلمة وهی امر مشترک بین الاقسام الثلاثة فیکون بمنزلة الجنس والحرف ممتاز عن الآخرین بعدم الاستقلال المفهوم من اولا الاول والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران المفهوم من اولا الثانی والفعل ممتاز من الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران فقد علم بذلک حد کل واحد منها فان قیل اطلاق الحد علی هذه المفهومات غیر جائز لان الحد مشتمل علی ذاتیات المحدود وذاتیات المحدود عبارة عن الامور الایجابیة والدلیل مشتمل علی الایجابیة کما فی الفعل والسلبیة کما فی الاسم والحرف قلنا ان المراد بالحد ههنا مصطلح اهل النحاة لا مصطلح اهل المعقول والحد عند النحاة عبارة عن المعرف الجامع المانع سواء کان بالامور الایجابیة او سلبیة او نقول العدم المحض لا یقع ذاتیا للشئ واما عدم المضاف یصیر ذاتیا للشئ وهو ههنا مضاف ای عدم الدلالة وعدم الاقتران فان قیل ما الوجه للمص رح حیث اتی بامور ثلثة الاشارة الی حد کل واحد منها فی ضمن دلیل الحصر والتنبیه علی حد کل واحد منها بقوله وقد علم والتصریح فیما بعد بتعریف کل واحد منها ولم یکتف باحد الامور الثلثة قلنا لله در المص رح حیث نظر الی تفاوت مراتب طبائع الناس فاشار الی حدودها فی دلیل الحصر بالنسبة الی الذکی ونبه بحدودها بقوله وقد علم بالنسبة الی المتوسط وصرح فیما بعد بتعریف کل واحد منها بالنسبة الی الغبی والدر فی الاصل اللبن ولازمه خیر کثیر ثم استعمل فی مطلق الخیر الکثیر مجازا ونسب ذلک الخیر الکثیر الی الله لان العرب اذا ذکروا شیئا وحصل منه الحیرة والتعجب ینسبون ذلک الشئ الی الله تعالی اذ لا یقدر علیه غیره ثم اذ هو منشأه ومظهر للعجائب فلا یرد ان الدر بمعنی اللبن

فلا یصح اضافته الی المضمر لان اللین للعزة لا للمذکر **الکلام** ولم یعطف علی ما سبق لئلا یتوهم تبعیته الکلمة بل هو موضوع النحو استقلالا وهو فی اللغة اعم من الاصطلاحی ای ما یتکلم به فیصدق علی المهمل والموضوع والمفرد والمرکب اسنادیا کان او غیره ولم یذکر معنی اللغوی للکلمة لانهما مشترکان فی هذا المعنی فذکر ههنا ولم یذکر هنالک لان الشیئین او اکثرهما اذا احتاج الی بیان واحد فدأب الشارح ان یذکره فی السابق واکتفی باللاحق او ان واکتفی عن السابق فان قیل هذا التعریف لا یصدق علی کلام الله تم لانه یطلق علی ما (یذکره فی اللاحق) بین الدفتین وما بین الدفتین متضمن للجمل والسور لا انه متضمن لکلمتین قلنا المراد بالکلام مصطلح النحاة (او وقایة) اطلاق الکلام علی کلام الله تم مصطلح العوام **ما** ای لفظ تضمن الکلام واحدا او احدا من اجزائه **کلمتین** حقیقة او حکما فالکلمة الحقیقیة ما یکون الوضع والافراد والتلفظ فیها حقیقة والحکمی ما ینتفی فیه احد هذه الاشیاء بل کان حکما فان قیل کلمة ما لا یخلو اما عبارة عن الشیء او الکلام او الکلمة او اللفظ فعلی الاول یصدق علی القرطاس المنقوش فیه زید قائم فانه متضمن للکلمتین ولا یسمی الکلام وعلی الثانی یلزم اخذ المحدود فی الحد وعلی الثالث یلزم تعریف الکلام بجزءه وعلی الرابع یصدق علی نعم واقعا فی جواب من قال اقام زید فانه متضمن للکلمتین ای قام زید ولیس بکلام بل هو حرف قلنا کلمة ما عبارة عن اللفظ بقرینة ان الکلمة والکلام نوعان من اللفظ والماخوذ فی تعریف النوع مَقسِمُهٗ ولا یصدق التعریف علی نعم لانه مؤول بالکلمتین لا انه متضمن لقام زید تضمن الکل للاجزاء لان نعم لیس بکل ولیس قام زید جزئیه **فان قیل** ضمیر تضمن راجع الی ما وهو الکلام فیکون متضمنا وکلمتین لیس الا الکلام فیکون متضمنا فیلزم کون الشیء الواحد متضمنا ومتضمنا وذلک غیر جائز **قلنا** المتضمن بصیغة اسم الفاعل هو مجموع اللفظ والمتضمن بصیغة اسم المفعول کل واحد من الکلمتین والکل مغائر عن الاجزاء فیکون المعنی تضمن ذلک اللفظ المجموع کل واحد من الکلمتین فلا یلزم الاتحاد بین المتضمن والمتضمن **فان قیل** لا یصدق التعریف علی قولک زید ابوه قائم لانه کلام ولیس بمتضمن للکلمتین بل للکلمة والجملة **قلنا** الکلمتان اعم من ان یکون حقیقة کزید قائم او حکما کما فی المثال المذکور لان الخبر مؤول بتاویل المفرد ای قائم الاب فان قائم المضاف خبر والمضاف الیه اعنی الاب خارج عنه ولان النسبة فی تلک المرکبات مجملة فیجوز التعبیر عنها بما یفید الاجمال وهو المفرد **فان قیل** لا یصدق التعریف علی جسق مهملة لانه کلام ولیس متضمنا کلمتین لان المسند الیه فیه مهمل لیس بکلمة **قلنا** ان الکلمتین اعم حقیقة او حکما والمسند الیه ههنا وان کان مهملا لکنه مؤول بهذا اللفظ ففی الاول الافراد حکما وفی الثانی الوضع حکما **فان قیل** لا یصدق التعریف علی اضرب ولا تضرب فانهما جملتان مع انهما لیسا متضمن للکلمتین بل الموجود فیهما الفعل فقط **قلنا** الکلمتان اعم من ان یکون حقیقة او

(م تضمن)

مه کذا فی حکم الکلمة المفردة لان النسبة فی تلک المرکبات   مقصود   یجوز التعبیر عنها بما یفید الاجمال وهو المفرد ١٢ م

حكمًا وههنا الفعل كلية حقيقة والفاعل ضمير مستكن فيه والضمير المستتر ملفوظ حكمًا ففي الضمير المستكن التلفظ حكما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى **فان قيل** الجار والمجرور اذا وقع فی كلام القوم لا بد فيه من الاعراب المحلی فما هو **قلنا** الاعراب المحلی فيه النصب بناءً على انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى تضمنا **فان قيل** صفة الجار والمجرور باعتبار المتعلق فالمتعلق اما التضمن المذكور او تضمنا المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثانی يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف **قلنا** متعلقه ليس كلاهما بل متعلقه امر آخر صفة للموصوف المحذوف اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه ثم حذف الصفة التی هو متعلق الظرف مقامه فاعرب باعراب المفعول المطلق وسمی باسمه لنيابته مناب المفعول المطلق فبقی العبارة بسبب اسناد الخ ثم حذف السبب لان البناء للسببية تدل عليها فلا حاجة له ثم حذف احدى الكلمتين الذی هو مضاف اليه للاسناد وعوض عنه اللام فی الاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ففی كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله مايتناول المهملات والموضوعات والمفردات والمركبات كلامية اوغير كلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية وبقی المركبات الكلامية خبرية وانشائية **فان قيل** لم خالف المصؒ عن صاحب المفصل حيث يعلم من تعريف المصؒ ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام اذ هو متضمن للكلمتين ولم يقيد التعريف بقيد فقط فزيدا قائما ايضًا من اجزاء ذلك الكلام ويعلم من تعريف صاحب المفصل ان ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الاُخرىٰ ويسمّٰی جملة ايضًا فالمبتدء والخبر اذا كانا معرفتين وبينهما ضمير فصل يفيد وجه المسند اليه فی المسند **قلنا** قيد فقط مراد فی تعريف المصؒ فيكون زيدا قائما ايضًا خارجان عند المصؒ او نقول ان الفعل مع المتعلقات بمنزلة كلمة واحدة والفاعل كلمة اخرى او نقول الحصر المستفاد من تعريف المفصل بالنسبة الى اقل من كلمتين لا بالنسبة الى الاكثر **فان قيل** كما يبحث فی هذا الكتاب من الكلام كذلك يبحث فيه من الجملة فينبغی ان يعرف الجملة ايضًا **قلنا** ان صاحب المفصل واللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وتعريف احد المترادفين تعريف الآخر حيث قال صاحب المفصل الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى ويسمّٰی جملة ايضًا وقال صاحب اللباب فی تعريف الكلام تركيب الكلمتين او ما يجری مجريهما بحيث يفيد السامع يسمّٰی كلاما وجملة وكلاما المصؒ ايضًا ناظرا الى الترادف لان من جعل الكلام اخص من الجملة قيد الاسناد بكونه مقصودا لذاته ای لنفسه

وصاحب التسهيل خص الكلام من الجملة حيث عرفه الكلام ما تضمن الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فعلى هذا يكون بين الكلام والجملة عموم وخصوص فكل كلام جملة لا العكس فالجملة الواقعة خبراً او صفة او حالا جملة لا كلام ان الاسناد فيها غير مقصودة لذاته بل لبيان حال المبتدأ والموصوف وذى الحال وذكر فى حواشى الهندية ان المراد بالاسناد فى كلام المصـ ايضًا اسناد مقصود الذاته لكن فيه تقييد المطلق بغير ضرورة ولما فرغ المصنف من تعريف الكلام شرع فى تقسيمه فقال **ولا يتاتى** اى لا يحصل **ذلك** اى الكلام فان قيل لا يصح نسبة الاتيان الى الكلام لانه من صفات ذى الروح والكلام من قبيل الالفاظ وهى الاعراض جمع عرض وهو قائم بالغير قلنا ان الاتيان بمعنى لا يحصل من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان قيل لِمَ لم يكتف بارجاع الضمير فى لا يتاتى الى الكلام مع ان الشئى اذا ذكر مرة اظهارا يذكر ثانيا اضمارا تخفيفا قلنا لم يكتف بالضمير لئلا يتوهم ارجاع الضمير الى التضمن والاسناد فيلزم تقسيم الحد وتقسيم المحدود اولى من تقسيم الحد وهذا الوهم ثابت فى الضمير لان ارجاع الضمير الى القريب اولى ولا يثبت فى ذلك لانه يشاربها الى البعيد وهو الكلام وهما قريبان **الا فى اسمين** فان قيل كلمة فى ظرف لما قبله وهو الكلام والاسمين ايضًا كلام فيلزم ظرفية الشئى لنفسه قلنا الكلام عام من الاسمين فيكون ظرفية الخاص للعام فالمعنى لا يحصل ذلك الكلام العام الا فى ضمن هذا النوع الخاص وهو اسمين فان قيل ينقض بغلام زيد فانه اسمين وليس بكلام قلنا المراد بالاسمين الذين احدهما مسند او الآخر مسند اليه وغلام زيد ليس كذلك **او فى ضمن اسم و فعل** فان قيل ينقض بضربك فانه اسم وفعل مع انه ليس بكلام قلنا المراد بالاسم هو المسند اليه والمراد بالفعل هو المسند والفعل ههنا ليس بمسند والكاف ليس بمسند اليه وقال فى بعض النسخ الكافية او فى فعل واسم فتقديم الاسم باعتبار الاصل لتوقف الفعل بالفاعل وتقديم الفعل باعتبار الواقع لان الفعل فى الجملة الفعلية مقدم على الاسم فان قيل ما الوجه للمصـ حيث اتى بادوات الحصر فى تقسيم الكلام لا الكلمة قلنا حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة عقلى (لان الشئ اذا دار بين النفى والاثبات والعقل مجوز   لقسم آخر يسمى حصرا استقرائيا) اذ العقل غير مجوز للقسم فلا حاجة الى ادوات الحصر وحصر الكلام فى القسمين استقرائى والعقل مجوز لاقسام اُخر فمس الحاجة الى ادوات الحصر وانما يكون العقل مجوزا للاقسام الستة فى الكلام فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلاثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها موافق الجنس وثلثة منها مخالف الجنس كما يجتمع فى قول الناظم۔ اسم اسم فعل فعل حرف حرف ؛ اسم فعل اسم حرف فعل حرف ؛ لكن الكلام لا يحصل بدون الاسناد ولابد للاسناد من المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا فى الاسمين او اسم وفعل اما فى الحرف والحرف فالمسند والمسند اليه كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل

والحرف المسند موجود والمسند اليه مفقود فى الاسم والحرف ان فرض الاسم مسندا اليه فالمسند مفقود وان فرض مسندا فالمسند اليه مفقود فبقى الكلام منحصرا فى القسمين فان قيل حصر الكلام فى القسمين باطل لان الكلام يتركب من الاسم والحرف كما فى يا زيد قلنا يا زيد مؤول بتاويل ادعو زيدا فالكلام مركب من الفعل والاسم الذى هو المنادى فى ادعو فان قيل ياء حرف غير مستقل وادعو جملة مستقلة فكيف تقوم غير المستقل مقام المستقل قلنا هذا الامر سماعى لا دخل للقياس فيه او نقول ان للجملة اعتبارين احدهما مفهومى وهى الكلام ما تضمن الخ والاخر مصداقى وهى زيد قائم لانه فرد الكلام فاعتبار الاول غير مستقل لان مفهومه مركب من المستقل وهو لفظ تضمن كلمتين وغير المستقل وهو الاسناد والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل لان النتيجة تابع للاخص الارذل وهى سماعى وباعتبار الثانى مستقل لان النسبة تصير شرطا وقيدا والشرط والقيد يكونان خارجين فاقامت ياء مقام ادعو باعتبار الاول لا الثانى فيكون اقامة غير المستقل مقام غير المستقل فان قيل لما كان ياء وادعو كلاهما غير مستقلين فلم لا تقوم ياء مقام ادعو وحدها مع انه مع لا تكون اقامة ياء بدون انضمام زيد قلنا الامر كذلك كما قال لكن ياء حرف النداء وزيد المنادى وبين حرف النداء والمنادى شدة الاتصال لهذا لا تقوم وحدها مقام ادعو بدون انضمام زيد والله اعلم بالصواب ولما فرغ من بيان موضوع النحو وهى الكلمة والكلام شرع فى بيان اقسام الموضوع الاول وهى الكلمة فقال **الاسم ما دل** اى كلمة دلت فان قيل كلمة ما ان كان عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الدوال الاربع فانها شئ دل الخ وليس باسم وان كان عن اللفظ فيصدق التعريف على زيد قائم فانه لفظ دل على معنى الخ وليس باسم بل هو جملة وان كان عبارة عن الاسم فيلزم اخذ المحدود فى الحد وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع لان ضمير دل مذكر وما عبارة عن الكلمة قلنا انه عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما فان قيل فعلى هذا يلزم اخذ معنى من معانى لفظ مشترك بغير القرينة قلنا القرينة موجودة وهى ان الاسم قسم من الكلمة والجنس فى تعريف الكلمة مقسمه وايضا الماخوذ فى التعريف الجنس القريب للمحدود وهو الكلمة واما الشئ واللفظ فهما من الاجناس البعيدة **على معنى كائن فى نفسه** وفى تقدير كائن وجوه رد على النحاة كما مر فان قيل ضمير فى نفسه ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وما تقدم ذكره امور ثلثة. الاسم والكلمة والمعنى فان كان راجعا الى الاسم يلزم اخذ المحدود فى الحد وايضا لا يطابق التفصيل مع الاجمال لان الضمير فى نفسها فى دليل الحصر راجع الى الكلمة لا الاسم وايضا يلزم المخالفة بين صاحب الكافية وصاحب المفصل لانه راجع الضمير الى المعنى لا الاسم وايضا يلزم ظرفية الاسم للمعنى والظرف اما زمان او مكان والاسم ليس بواحد منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف لانه لما رجع الضمير ههنا الى المحدود ففى تعريف الحرف ايضا الى المحدود فيكون المعنى الحرف كلمة دلت على معنى كائن

فی غیرها ای غیر الحرف وهو لا یدل علی معناه فکیف یدل علی معنی فی غیرها وان کان راجعا الی الکلمة فلا یطابق الراجع مع المرجع فی التذکیر والتانیث وایضاً یلزم المخالفة عن صاحب المفصل[1] لانه رجع الی المعنی وایضا یلزم ظرفیة الکلمة للمعنی والظرف زمان او مکان والکلمة لیست بواحدة منهما وایضاً لا یصح تعریف الحرف لان المعنی یکون هکذا الحرف ما دل علی معنی فی غیر الکلمة والدلالة علی معنی فی غیر الکلمة الموضوعة له محال وان کان راجعا الی المعنی فیلزم المخالفة عن النهج (طریقہ ۱۲) السابق وظرفیة الشیء لنفسه وتعریف الحرف لا یصح لان کینونة المعنی فی غیر المعنی لا معنا له قلنا ان الضمیر راجع الی الکلمة ای الی ما دل وهو عبارة عن الکلمة واما تذکیر الضمیر فبناء علی لفظ الموصول کما قاله الشارح وما لهما واحد واما ظرفیة الکلمة للمعنی فالظرف علی قسمین حقیقی وتشبیهی فالکلمة وان لم یکن ظرفا حقیقیا لکنها مشابهة للظرف الحقیقی کما ان الظرف مشتمل بالمظروف ولم یحتج الی شیء آخر کذلك الکلمة دالة علی معناها و لم تحتج الی انضمام کلمة اخری وصح تعریف الحرف لانه لما کان المراد بالمعنی ههنا المعنی المستقل فکان المراد فی تعریف الحرف المعنی الغیر المستقل فیکون المعنی الحرف ما دل علی معنی فی غیرها ای علی معنی غیر المستقل ولا شك ان الحرف یدل وضعا علی المعنی الغیر المستقل او نقول الضمیر راجع الی المعنی ولا یلزم المخالفة عن النهج السابق لان مأل الارجاعین واحد وهو الاستقلال بالمفهومیة ولا یلزم ظرفیة الشیء لنفسه اذ کلمة فی بمعنی النظر والاعتبار یعنی فی ظرف للاعتبار المقدر فیکون المعنی الاسم ما دل علی معنی کائن باعتباره فی نفسه ونظره فی نفسه لانه یصلح ان یکون محکوما ومحکوما علیه وصح تعریف الحرف ایضاً لان معناه الحرف ما دل علی معنی کائن باعتباره فی غیره ونظره فی غیره ای یحصل بضم غیره ولا یصلح ان یکون محکوما او محکوما علیه فان قیل لما قدر الاعتبار فعلی هذا یلزم التقدیر فی التعریف وهو غیر جائز قلنا اذا نسب الشیء الی النفس بکلمة فی فتقدیر الاعتبار فیه شائع کما فی قولك الدار فی نفسها حکمها کذا ای الدار باعتبارها فی نفسها ای ذاتها مع قطع النظر عن قربها الی المسجد والسوق وفی وسط البلد او طرفها حکمها ای قیمتها کذا ای عشرین دینارا مثلا فان قیل تشبیه المعنی بالدار غیر صحیح لان قوله علی معنی فی نفسه فی مقابلة قوله علی معنی فی غیره ای ذلك تابع للغیر ولا یقال الدار فی غیرها حکمها کذا اذ الدار لا یتبع الغیر تابع لها قلنا التشبیه لا یقتضی الاشتراك فی جمیع الوجوه بل فی بعضها وهو موجود بانه کما کان فی الخارج موجود قائم بذاته کالجوهر وموجود قائم فی غیره کالعرض کذلك المعقول فی الذهن علی قسمین مدرك قصدا ومدرك طبعا وآلة لملاحظة غیره فالاول معنی الاسم والفعل والثانی معنی الحرف ثم القصد علی قسمین المقصود لغیره کالوضوء للصلوة والمقصود لنفسه کالصلوة والمراد ههنا الثانی کما قال الشارح ملحوظا

[1] ولا یلزم المخالفة عن صاحب المفصل لان کینونة المعنی فی نفس الکلمة علی تقدیر ارجاع الضمیر الی الکلمة وکینونة المعنی فی نفس المعنی علی تقدیر ارجاع الضمیر الی المعنی عبارة عن استقلال المعنی بالمفهومیة کما قال الشارح الخ

في حد ذاته اي مقصودا لحصول نفسه لا آلة لتعرف احوال الغير **فان قيل** تعريف الاسم لا يكون جامعا لخروج اسماء اللازمة الاضافة والموصولات لان معنى الكل باعتبار ضم الغير وهو المضاف اليه والصلة **قلنا** المراد بقوله ملحوظا في حد ذاته ان لا يكون آلة لتعرف احوال الغير ولا شك ان الاسماء اللازمة الاضافة والموصولات ليست بآلة لتعرف احوال المضاف اليه والصلة وايضا هو المقصود لصلاحيته محكوما او محكوما عليه ومدلك تبعا وهو على قسمين احدهما ان لا يكون ملابسا بالقصد اصلا والثاني ان يقصد لشيء آخر والمراد ههنا الثاني بان يكون آلة لملاحظة احوال الغير ولا يصح لان يحكم عليه او به لان الشرط في المحكوم عليه والمحكوم به ان يكونا مقصودين ملحوظين في ذاتهما والمعنى الحرفي ليس كذلك و **لما** فرغ الشارح من بيان معنى الاسمي والحرفي بطريق الكلي شرع في بيان معناهما في مثال جزئي فقال فالابتداء اذا لاحظه العقل قصدا غير تابع للغير- اي آغاز كردن كان معنى الاسم مصدرا مستقلا بالمفهومية ملحوظا في حد ذاته واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية بل يفهم مع هذا المعنى معنيين اخريين وهما المبتدأ منه والمبتدأ به الخاصين فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه **فان قيل** لا فرق بين الابتداء مصدرا وبين الابتداء الذي هو مدلول من اذ كل واحد منهما محتاج الى المبتدأ منه والمبتدأ به وتوقف تصورهما اليهما **قلنا** توقف الابتداء الى متعلقيه على قسمين- احدهما تصور المتعلقات مع الابتداء اجمالا وتبعا وثانيهما تفصيلا فالاول غير مضر في الاستقلال والثاني مضر فيه ففي الابتداء الاسمي الاول وفي الحرفي الثاني لان الاسم موضوع لمعنى كلي عام اي الابتداء بشيء ما في شيء ما و يلزم معه تصور متعلقاته وافراده المخصوصة اجمالا من غير حاجة الى ذكرها مفصلا لافادة اصل المعنى وانما يذكر لافادة معنى التركيبي والابتداء الذي هو مدلول من معنى خاص جزئي من ذلك المعنى العام اعني الابتداء من شيء معين في شيء معين وخصوصية ذلك المعنى الخاص لا يحصل الا بضم ذكر المتعلقات المخصوصة تفصيلا لافادة اصل معنى من **فان قيل** اذا لاحظ الابتداء بهاتينك الملاحظتين يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشيء الواحد مستقلا وغير مستقل وبينهما منافات وايضا اذا كان الابتداء مستقلا فينبغي ان يكون كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه الابتداء **فاجاب** الشارح بقوله وحاصل الجواب ان الاستقلال من جهة وعدم الاستقلال من جهة اخرى لان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي وهو آغاز كردن مع قطع النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات ذلك المعنى الكلي وجزئيات المفهوم الكلي آغاز كردن في فعل خاص من مكان خاص فالاستقلال من جهة الاول وعدم الاستقلال من جهة الثاني فلا منافات فان قيل ان صاحب

المفصل رجع الضمير في قوله في نفسه الى المعنى والمصنف الى الكلمة وما هذا الا مخالفة عنه وايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يرجع اليه **فاجاب** الشارح واذا عرفت حاصل الجواب لا مخالفة بينهما اذ مرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحدٌ هو الاستقلال بالمفهومية **فان قيل** لما كان مرجعهما الى امر واحد فلو جزم المصنف في الايضاح شرح المفصل بالارجاع الى المعنى واعم المصنف في هذا الكتاب من المعنى والكلمة **قلنا** راعى المصنف في الكافيه مطابقة تعريف الصريح للاسم وهو قوله الاسم ما دل الخ بالتعريف الضمني المستفاد من وجه الحصر في ان الضمير فيه راجع الى الكلمة كذلك فيه وجاز ان يرجع الى المعنى لقربه وتذكيره وجزم بالارجاع الى المعنى في المفصل لعدم وجود دليل الحصر فيه حتى يطابق الضمير في التعريف معه **فان قيل** تعريف الاسم غير جامع وتعريف الحرف غير مانع اذ دخل فيه الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو ولا يتم معناه بدون المال وفوق لا يتم معناه الا بانضمام ما تحت وبهذا القياس تحت وقدام وخلف **قلنا** لا نسلم ان معنى ذو صاحب مال وكذا غيره بل معاني الاسماء اللازمة الاضافة مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذو صاحب شئ لا صاحب مال ومعنى تحت شئ لا تحت شجر ويلزم منها تصور المتعلقات اجمالا وتبعا وذلك غير مضر في الاستقلال **فان قيل** لا نسلم ان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية والا لم يلزم اضافتها الى متعلقات مخصوصة **قلنا** لزوم اضافتها الى متعلقات مخصوصة عادة واستعمالا لا وضعا وانما اختير واستعمل في المتعلقات المخصوصة لا في العامة لتعين المضاف اليه لا لاجل فهم اصل المعنى وهي المدلولات الكلية اذ الغرض من وضع تعين المضاف اليه **فان قيل** ان المعنى في تعريف الاسم لا يخلو اما ان يراد به المعنى **المطابقي** او التضمني او الالتزامي او اعم من الكل والكل باطل اما بطلان الاول فبوجهين احدهما خروج الاسماء المشتقة مثل الضارب اذ المعنى المطابقي له الذات والحدث والنسبة وكان مركبا من المستقل وغيره والمركب من المستقل وغير المستقل **قلنا** النسبة في الاسماء المشتقة مستقلة لانها لذاتها داخلة في مفهوم الاسماء المشتقة واما في الفعل فغير مستقل لانها لذاتها خارجة من مفهوم الفعل وثانيهما خروج الفعل عن تعريف الاسم بقوله في نفسه لانه لا يدل على المعنى بنفسه باعتبار المعنى المطابقي لانه غير مستقل فيلزم اخراج المخرج بقوله غير مقترن واما الثاني فلخروج الاسماء البسيطة عن تعريف الاسم اي الاسماء التي لا جزء لمعانيها كالمصادر مثل قَتْلٌ وَضَرْبٌ واما الثالث فمهجورة في التعريفات واما الرابع فلورود ما ورد بالخاص اذ لا وجود للعام بدون الخاص قلنا ان المراد بالمعنى المذكور في التعريف مطلق المعنى من المطابقي والتضمني لا الالتزامي لانه مهجور في التعريف لكن الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني وهو الحدث لا الزمان والا يلزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج بقوله بنفسه فاخرج بقوله غير مقترن بحسب اصل الوضع في الفهم عن لفظه الدال عليه فان قيل ما

الباعث فی عدم استقلال معنی الافعال المطابقی واستقلال معنی الصفات المطابقی مع ان علة عدم الاستقلال موجود فی کلیهما وهی النسبة قلنا ان فی النسبة مذهبین احدهما مذهب المیزان والآخر مذهب النحاة فمذهب المیزان ان استقلال النسبة وعدم الاستقلال باعتبار المعتبر فان اعتبر مستقلة فهی مستقلة کما فی الصفات وان لم یعتبر استقلالها فهی غیر المستقل کما فی الافعال ومذهب النحاة ان عدم استقلال النسبة فی الافعال بالوجوه الاول انها وضعی فی الافعال وعارضی فی الصفات والثانی انها تفصیلی فی الفعل هی معنی حرفی وفی الصفات اجمالی هی معنی اسمی والثالث هی معتبرة الی ذات داخل فی مفهوم الصفات والی ذات خارج فی الافعال لان المنسوب الیه خارج عن مفهوم الافعال فان قیل ان الشرط والجزاء کمبتدا او خبر فعلی هذا لا یصلح ان یکونا محکوما به وعلیه قلنا هذا عند علماء المیزان اما عند النحاة فالشرط کمبتدء للخبر بل هو قید للحکم فی الجزاء وان کانا کمبتدأ وخبر کما هو مذهب المیزان فاستقلال النسبة فیهما باعتبار المعتبر **غیر مقترن** بحسب اصل الوضع فی الفهم عن لفظ الدال **فان قیل** تعریف الاسم غیر جامع لافراده لخروج اسماء الافعال منه لانها مقترنة بعضها بالماضی وبعضها بالاستقبال وغیر مانع عن دخول الغیر فیه لدخول الافعال المنسلخة فیه مثل افعال المقاربة وافعال المدح والذم وافعال التعجب قلنا المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران بحسب الوضع الاول غیر مقترنة لان بعضها منقولة عن المصادر الاصلیة بنقل الصریح او غیر الصریح فالاول ما استعمل مصدرا کروید فانه استعمل مصدرا ومفعولا مطلقا فی قوله تعالیٰ… امهلهم رویدا والثانی ما لم یستعمل مصدرا بنفسه لکنما استعمل مصدرا ما یوازنه کهیهات فانه لم یستعمل بنفسه مصدرا لکنه علی وزن قوقات مصدر قوق وبعضها منقولة عن المصادر الغیر الاصلیة بخصوصه فانه فی الاصل صوت وبعضها منقولة عن الظروف نحو امامک زیدا وبعضها منقولة عن الجار والمجرور نحو علیک زیدا فلیس بشئ منها الدلالة علی احد الازمنة الثلثة واقترانها باحدها باعتبار الوضع الثانی وکذا اخرج الافعال المنسلخة عن الزمان لاقتران معانیها بالزمان بحسب اصل الوضع کما یدل علیه تسمیتها بالافعال المنسلخة الزمان لان الانسلاخ من الزمان بعد التلبس بالزمان باحد الازمنة الثلثة المخصوصة ای الماضی والحال والاستقبال والواحد اعم صریحا کان او ضمنا فان قیل الترکیب التوصیفی لاسماء العدد بمنزلة الترکیب الاضافی لاسماء العدد وفی الترکیب الاضافی استعمال العدد مخالف القیاس بان یذکر العدد للمعدود المؤنث ویؤنث للمعدود المذکر فینبغی ان یقول الازمنة الثلث بتذکیر العدد لتانیث المعدود وهو الازمنة قلنا تذکیر العدد وتانیثه باعتبار مفرد المعدود ومفرد المعدود اعنی الزمان مذکر فانث العدد فان قیل تعریف الاسم غیر جامع لخروج صبوح وغبوق لافتراق معنیهما بالزمان الصباح فی الاول والمساء فی الثانی قلنا المراد بالازمنة الازمنة المخصوصة وهی الحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قیل خرج عن التعریف لفظ الماضی والحال والاستقبال

لاقترانهما باحد الازمنة الثلثة المخصوصة فیکون کالفعل قلنا ان معانیهما نفس الزمان لا المعانی المقترن بالزمان ومعنی الفعل الحدث المقترن بالزمان فان قیل تعریف الاسم غیر مانع عن دخول الغیر لدخول المضارع فیه لان معناه الحدث غیر مقترن باحد الازمنة بل بالزمانین وهما الحال والاستقبال قلنا لانسلم ان معناه مقترن بالزمانین بل مقترن باحدهما اذ المضارع موضوع للحال حقیقة واستعماله فی الاستقبال مجاز او علی العکس بناء علی المذهبین وان سلم الاشتراک فی الزمانین کما هو مذهب البعض فاذا دل المضارع بالزمانین دل علی واحد فی ضمنهما فعلی الاولین خرج المضارع بلا شک وعلی الثالث یخرج ایضاً اذ الواحد فی زمن الاثنین فان قیل الذهن بسیط فاذا دل المضارع علی زمان فی الذهن فکیف یدل علی زمان آخر فی هذه الحالة قلنا لا یقدح فی الدلالة علی المعین الدلالة علی آخر والا لبطلت المشترکات کالعین مثلاً فان قیل فعلی هذا ینبغی ان لا یقدح فی ارادة المعین ارادة ما سواه قلنا بین الارادة والدلالة بعد لان الدلالة صفة اللفظ و اللفظ یدل علی الکثیر والارادة صفة الذهن وهو بسیط وایضاً الدلالة فهم المعنی من اللفظ سواء کان مراداً او لا بخلاف الارادة فانها تقیید بکون المعنی مراداً ومقصوداً والارادة والقصد لا یکون الا بالذهن وهو بسیط ولما فرغ المصؒ من بیان حد الاسم اراد ان یذکر بعض خواصه لیفید زیادة معرفة الاسم به لان للاسم وجودین وجود ذهنی ووجود خارجی فالاول یعرف بالتعریف والثانی یعرف بذکر الخواص **ومن خواصه** ای خواص الاسم فان قیل ذکر المصؒ خواص الخمس فلا یصح علیها اطلاق صیغة جمع الکثرة والخواص جمع الکثرة قلنا ذکر المصؒ صیغة جمع الکثرة اشارة الی کثرة الخواص غیر منحصرة فی الخمس المذکورة لان تاء المتحرکة للتانیث ویاء النسبة وبناء التصغیر وغیر ذلک ایضاً من خواصه ولم یذکر الکل لان المقصود ایضاح التعریف وهو یحصل بعد الخمس وخص هذه الخمس بالذکر لشهرتها واتی بمن التبعیضیة اشارة الی ان ما ذکره المصؒ بعضها والخواص جمع خاصة وخاصة الشیء ما یختص به ولا یوجد فی غیره فان قیل ان قوله ولا یوجد فی غیره مستدرک لان معنی الاختصاص هو ما لا یوجد فی غیره قلنا انه تفسیر لجزء سلبی او تصریح بما علم ضمناً او محمول علی تجرید الاختصاص من الجزء السلبی واستعماله فی الجزء الایجابی فان قیل تعریف الخاصة دوری لانها من الخصوص ومعرفة المحدود یتوقف علی معرفة جمیع اجزاء الحد وبعضها یختص وهو من الاختصاص فیکون الخصوص فی جانب المحدود موقوفاً علی الاختصاص الذی فی جانب الحد والاختصاص الذی فی جانب الحد موقوفاً علی الخصوص المحدود قلنا لا دور لان المحدود موقوف علی الاختصاص فی بیان المعنی الاصطلاحی لانه وقع فی التعریف والحد یعنی الاختصاص موقوف علی المحدود یعنی الخصوص فی المعنی اللغوی والاشتقاق فان قیل تعریف الخاصة لغیر مانع لصدقه

مه المراد بالمعنی الاصطلاحی لا اللغوی معنی المخصوص والمحدود بالجملة ان المحدود بالمعنی الاصطلاحی موقوف وبالمعنی اللغوی الموقوف علیه للحد عبد الحلیم عفی عنه

على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وعلى لازم الشئ كالكتابة والضحك انه ليس بشئ منها خاصة لانها عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة قلنا اصطلاح النحوى فى الخاصة غير اصطلاح المنطقى او نقول المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول فان قيل لما كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لايصح عد دخول اللام من خواص لانه غير محمول على الاسم قلنا انه مسامحة مشهورة وهى ذكر المبتدء اعنى الدخول وارادة المشتق اعنى المدخول ثم الخاصة على قسمين شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكتابة بالقوة للانسان واما شاملة بجميع افراد ما هى خاصة له كالكتابة بالفعل للانسان والمراد هٰهنا الخاصة الغير الشاملة لجميع افراد الاسم لامتناع دخول اللام على الاعلام والمضاف بالاضافة المعنوية واسماء الاشارة والضمائر والموصولات وكذا الجر والتنوين لايدخلان على غير المنصرف والمبنى وكذا الاضافة لاتصح فى جميع الاسماء كما لاتوجد فى الاعلام وباقى المعارف وكذا الاسناد اليه لاتوجد الى اسماء الافعال. دخول اللام اى لام التعريف فلا يرد بلام الامر والابتداء فان قيل ينبغى ان يقول المصنف حرف التعريف ليشمل قوله عليه السلام فى جواب رجل من قبيلة حميرية اذ قال له صلى الله عليه وسلم اَمِنَ امْبِرِمْصِيَامُ فى امْسَفَرْ فقال ليس من امبرامصيام وهذا من اظهر معجزاته صلى الله عليه وسلم حيث اقدره الله تعالىٰ فى مطابقة جوابه صلى الله عليه وسلم لسوال السائل فى الخفاء والمعاء كما قيل له صلى الله عليه وسلم كمْ فى كمْ من كمْ على كمْ فقال صلى الله عليه وسلم موافقا لسؤاله اثنين اى فرض وواجب فى اثنين اى فى الليل والنهار من اثنين اى الله ورسوله على اثنين اى الجن والانس قلنا لم يتعرض المصنف لميم التعريف لعدم شهرته او هو بدل من اللام فان قيل ينبغى ان يقول الالف واللام لانهما آلة التعريف باجتماعهما قلنا فهٰهنا ثلثة مذاهب مذهب سيبويه. والخليل والمبرد فمذهب السيبويه ان اللام وحدها اداة التعريف لانه ضد التنكير واداته حرف واحد وهو التنوين فاداة التعريف ايضًا حرف واحد وهو اللام وزيدت الهمزة على اللام لدفع الابتداء بالساكن ولم تتحرك بحركة الكسرة لئلا يلتبس باللام الجارة ولا بالفتحة لئلا تلتبس بلام الابتداء ولا بالضمة لانها اثقل الحركات فلا تناسب مع امر لاكثر الاستعمال ومذهب الخليل ان ادات التعريف اَلْ مجموعة لانه ضد التنكير واداته هل مجموعة فكذا اداته اَلْ مجموعة واما سقوط الهمزة لنيابة الجزء مقام الكل ومذهب المبرد ان ادات التعريف هى الهمزة فقط لان التعريف ضد التنكير واداته الهمزة فاداته ايضًا حرف واحد وزيدت اللام معها للفرق بين همزة الاستفهام والتعريف ولم يعكس لان الاستفهام مناسب للاختصار لان المستفهم يسرع فى الكلام ليصل الى سمع الجواب سريعا وانما كانت اللام خاصة للاسم لان حرف التعريف موضوعة لتعين معنى مستقل

بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والجواب لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه لكن تضمنا لا مطابقة والجر اے من خواصه دخول الجر اذ هو اثر حرف الجر فی المجرور به سواء كان حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد او تقديرا كما فی الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر فی المجرور لفظا او تقديرا مختص بالاسم فكذا اثره ايضا مختص به لئلا يلزم مخالفة الاثر عن المؤثر الكسبی وانما قيل الكسبی لانه جاز المخالفة عن المؤثر الطبعی كمخالفة الضوء عن الشمس اذ هی فی السماء وهو فی الارض وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وضع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلا يدخل الا عليه فان قيل الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى اختصاص ... مطلقا الجر سواء كان اثر حرف الجر اولا والمعلوم من الدليل اختصاص الجر الذی هو اثر حرف الجر فبقی الجر الذی ليس اثر حرف الجر كما فی الاضافة اللفظية لانهم غير قائلين بتقدير حرف الجر فی الاضافة اللفظية قلنا الاضافة اللفظية فرع للاضافة المعنوية والمعنوية مختص بالاسم فكذا اللفظية مختص بالاسم اذ لو عممت الاضافة اللفظية بان توجد فی الاسم والفعل او خص بالفعل لخولف الفرع عن الاصل **والتنوين** ای من خواصه دخول التنوين بجميع اقسامه وهو ما قال الناظم تنوین پنج قسم است اے یار من بگیر۔ اول تمکن است عوض ثالث تنکیر۔ دیگر مقابلات ترنم برادرم۔ این پنج یادکن کہ شوی شاہ بینظیر۔ الا تنوين الترنم اما تنوين التمكن فيدل على كون مدخولها باقيا على حالة اصلية فی الاسم وهو الانصراف وهو صفة خاصة للاسم والفعل والحرف لا يقعان منصرفين فلا يحتاجان الى علامة الانصراف وهو تنوين التمكن واما تنوين التنكير فعلامة التنكير فيلحق بالاسم فرقا بين تعريفه وتنكيره والفعل والحرف لا يقعان لا معرفة ولا نكرة فلا حاجة لهما الى علامة التنكير مثاله صهْ بالسكون معناه اسكت سكوت الآن وصهٍ بالتنوين معناه اسكت سكوتا ما فی وقت ما واما تنوين العوض فانه عوض عن المضاف اليه كالتنوين فی يومئذٍ ای يوم اذ كان كذا والفعل والحرف لا يضافان الى شیٔ لم يحذف عنهما الاسم الذی يضافان اليه حتى عوض عنه التنوين فيهما واما تنوين المقابلة فانها تدخل على جمع المؤنث السالم عوضا عن النون الذی فی جمع المذكر السالم ولما لم يجمع الفعل والحرف فلم يدخله تنوين المقابلة واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل على الاسم كما فی عتاباً والفعل كما فی اَصاباً والحرف كما فی قدٍ الاَوَّلَان فی قول الشاعر ع: اقل اللوم عاذل والعتاباً ٭ وقولی ان اصبت لقد اَصاباً والثالث فی قوله الشاعر ع: افد الترحل غير ان ركابنا ٭ لما تزل برحالنا وكان قدٍ، ويدخل على اقسام الكلمة كلها لتحسين الانشاء ومنها الاسناد اليه اے كون الشیٔ مسندا اليه فان قيل الاسناد اليه والاضافة معطوفان على اللام فيكون المعنى دخول الاسناد والاضافة والدخول ذكر الشیٔ فی الاول واللحوق فی الآخر وهما امران معنويان غير قابلين لذكر الشیٔ فی الاول او الآخر قلنا انهما امر نوعان معطوفان

على الدخول لانهما مجروران معطوفان على مدخول الدخول فان قيل ضمير اليه راجع الى الاسم فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بالفعل والحرف فالحكم عليه بقوله ومن خواصه لغو لانه يفيد ما يفيد المبتدأ قلنا ان الاسم ملحوظ بلحاظين لحاظ العام بانه شئ ولحاظ الخاص بانه اسم فالحكم عليه وان لم يصح بلحاظ الخاص لكنه صحيح بلحاظ العام اے كون الشئ مسند اليه كالانسان فالحكم عليه بالحيوانية غير مفيد ان كان ملحوظا بانه حيوان ناطق ومفيد ان كان ملحوظا بانه جسم فان قيل الاسناد نسبة بين المسند و المسند اليه يوجد في ضمنهما فان كان المسند من خواصه فالفعل ايضا يكون مسندا وان كان المسند اليه من خواصه فينتقض بقوله تم وَإِذَا قِيْلَ لَهُمْ اٰمِنُوْا مسند اليه لقيل قلنا المراد به المسند اليه وامنوا مؤول بتاويل اللفظ اى واذا قيل لهم لفظ امنوا فان قيل كيف يصح عد المسند اليه من الخواص لانها من الاوصاف والمسند اليه ذات قلنا المراد به كون الشئ مسند اليه كما هو رأى النحوية وانما كان مسند اليه من خواص الاسم لان الفعل قد وضع مسندا اليه لزم خلاف وضعه وايضا يلزم قيام العرض بالعرض **ومنها الاضافة** اے كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا يوجد بدونهما فان كان المضاف من خواصه ينتقض بقوله مررت بزيد فانه فعل مضاف الى الاسم وان كان المضاف اليه من خواصه فينتقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم فينفع فعل وقع مضاف اليه قلنا المراد منها المضاف لكنه بتقدير حرف الجر واما بظهور حرف الجر فليس من خواصه كما في مررت بزيد اونقول المضاف والمضاف اليه كلاهما من خواصه ويوم ينفع الصادقين مؤول بتاويل نفع الصادقين فان قيل لما كان المراد منها المضاف فلا يصح عده من الخواص على مذهب النحوي لانها من الاوصاف والمضاف ذات قلنا المراد به كون الشئ مضافا وانما اختص الاضافة بالاسم لان اللازم مع الاضافة تعريف او تخصيص وتخصيص وكلها لازمة مع الاسم فكذا الاضافة لئلا يلزم مخالفة اللازم من الملزوم **وهو** اى الاسم **قسمان معرب ومبني** وجه الحصر ان الاسم لا يخلو اما مركب مع الغير اولا فالثاني مبني كالاسماء المعدودة المفردة مثل زيد وعمر بالوقف والاول اما مع تحقق العامل اولا فالثاني مبني ايضا كالاسماء المعدودة المضافة مثل غلام زيد بسكون المضاف والاول لا يخلو اما مشابه لمبنى الاصل اولا فالاول مبني ايضا و الثاني معرب .... فان قيل قوله هو مبتدأ وقوله معرب ومبني خبره فان قدم الربط على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذلك غير جائز لان المبتدأ[له] منحصر في الخبر وانحصار العام في الخاص غير جائز وان قدم العطف على الربط يلزم حمل الخبرين المتعددين المتباينين على

[له] فان المبتدأ الخ فان قيل ان حصر المبتدأ في الخبر لا يكون الا في المحصورة الكلية لا في المهملات كقولنا الحيوان انسان ولا سور الكلية ههنا بل مهملة في حكم الجزئية فيكون المعنى بعض الاسم معرب وبعضه مبني ولا مضائقة فيه قلنا ان المهملة على قسمين مهملة المحاورات ومهملة العلوم والمسائل فالاولى في حكم الجزئية والثانية في حكم الكلية لان قواعد الفن كلية فيكون المعنى كل اسم معرب ومبني ۱۲ عبد الحكيم

bestnurdubooks.wordpress.com

شئ واحد وهو باطل وايضًا ان قدم العطف فيكونان خبرا واحدا فينبغي ان يجرى الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب واحد وهو الخبرية وايضًا هذا مقام الحصر فينبغي ان يورد ادوات الحصر اي وما هو الا معرب ومبنى وايضًا الجمع بحرف الجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك بل كل واحد منهما اسم على حدة فاجاب الشارح الهندي ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف اي قسمان ولورد عليه انه لا يجئ المطابقة بين المبتدأ والخبر في الافراد والتثنية فاجاب الشارح الهندي ان قسمان تثنية وكل تثنية مؤول بتاويل المفردة المكررة اي قسم وقسم لكنه مخدوش اذ التثنية موضوعة لمجموع الاثنين لا لمفرد ولمفرد وقوله معرب ومبنى مرفوعان على انهما خبر لمبتدأ محذوف اي احدهما معرب وثانيهما مبنى لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان قوله هو مبتدأ ومعرب ومبنى خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط فمجموع الاخبار بمنزلة خبر واحد وفيه ضمير واحد وحكم واحد ويعبر عنه بلفظ واحد ولذا عبر الشارح عنهما بقسمان وان قلت يلزم حمل الاخبار المتعددة المتباينة على شئ واحد قلنا التباين فيما بينهما لا بالنسبة الى المبتدء لانهما نوعان منه وان قيل ينبغي ان يجرى الاعراب على جزء واحد لاقتضاء وحدة جهة الاعراب وهي الجزئية قلنا لو اجرى على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح وان قلت ينبغي ان يورد ادوات الحصر قلنا انها اعم لفظا كان او معنًى وههنا معنى لان تقديم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنى وان قلت ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك قلنا هذا انما يرد لو كان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء فالكل يطلق ويصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء جزء مثل السكنجبين ماء وعسل وخل بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات والكلي كما يطلق ويصدق على مجموع الجزئيات كذلك يصدق على كل جزئي جزئي كما يصح اطلاق الحيوان بالانسان **فالمعرب** الفاء للتفصيل بعد الاجمال فان قيل قسم الشئ اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضًا فلا يصح كون المعرب قسما من الاسم قلنا المراد بالمعرب الذي هو قسم من الاسم ولا شك ان المعرب الاسمي قسم من مطلق الاسم المركب اي الاسم المركب ولم يورد ضمير الفصل مع تعريف الخبر لعدم التباس الخبر بالصفة لان المعرب في جانب المحدود والمركب في جانب الحد والمحدود والحد لا يكونان موصوفا وصفة بل مبتدأ[عه] وخبر فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول الامر فيه نحو اضرب لانه مركب مع المنوى ولم يشبه مبنى الاصل لانه يلزم تشبيه الشئ لنفسه قلنا المحدود والحد كلاهما صفتان للاسم لا مطلق المعرب ولا مطلق المركب بقرينة

[عه] قوله بل مبتدأ آه لان التعريف عبارة عما يحمل على المعرف تصويرا كما هو معتبر في محله ١٢ عبد الحكيم عفي عنه

بحث الاسم فان قيل كيف يصح تعريف الاسم المعرب و توصيفه بالمركب لانه قسم من الكلمة والماخوذ فى تعريفها الافراد فالاسم ايضًا يكون مفردا قلنا ان للمركب معنيين المعنى اللغوى اے المضموم مع الغير والاصطلاحى وهو المركب من الكلمتين والمنافى للاسم الثانى لا الاول والمراد ههنا الاول لا الثانى بقرينة وقوعه فى تعريف الاسم وبقرينة وقوع مع صلته لان صلة المركب الاصطلاحى كلمة من فان قيل فعلى هذا لم يتناول التعريف لبعلبك فانه معرب غير منصرف باعتبار الجزء الثانى مع انه مركب بالمعنى الاصطلاحى قلنا انه مركب بالمعنى الاصطلاحى قبل العلمية وبعد العلمية صار كلمة واحدة فيركب مع العامل اے يضم مع العامل بالمعنى اللغوى فان قيل التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه غلام فى غلام زيد لانه مركب مع المضاف اليه وغير مشابه بالمبنى الاصل مع انه مبنى فاجاب عنه الشارح الهندى ان المراد بالغير هو العامل وزيد ليس بعامل فى الغلام لكن هذا الجواب ضعيف لانه خرج عنه المبتدأ والخبر لان كل واحد منهما مركب مع صاحبه وليس احدهما عاملا فى الآخر على مذهب الجمهور ولا مركب مع العامل المعنوى اذ تركب اللفظى مع المعنوى محال فاجاب الشارح بان المراد بالتركيب تركيبا يتحقق معه عامله و المراد بالغير اعم من العامل وغيره فدخل فيه المبتدأ والخبر لتركيب كل منهما مع الآخر وتحقق العامل المعنوى مع ذلك التركيب وخرج منه غلام فى غلام زيد لانه مركب مع زيد لكنه لم يتحقق معه عاملة اذ هو من الاسماء المعدودة المضافة والاسماء المعدودة مبنية مضافة كانت او مفردة عند المصنف الذى لم يشبه اے لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول سائر المبنيات فيه سوى الاسماء الاشارة والمضمرات والموصولات اذ المشابهة لمبنى الاصل موجودة فى هذه الثلاثة وهى الاحتياج لا فى الباقيه فتكون غير مشابهة ولم تعرب بل هى مبنية قلنا المراد بالمشابهة المناسبة من قبيل ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ذكر المناسبة فى مقابل المعرب وهو المبنى بقوله المبنى ما ناسب مبنى الخ والمناسبة تحصل باحد الامور الستة وكل المبنيات لا تخلو عن تلك المناسبة فان قيل تعريف المعرب لا يكون جامعا لافراده لخروج غير المنصرف عنه اذ هو مشابه بالفعل الماضى فى كون كل منهما فرعا مع انه معرب وايضًا المراد بالمناسبة اما خاصة او مناسبة ما فالاول غير معلوم وعلى الثانى ينبغى ان يكون الاسم المعرب ايضًا مبنيا لمشابهته مبنى الاصل فى كون كل منهما كلمة قلنا المراد بالمناسبة المؤثرة فى منع الاعراب ومناسبة غير المنصرف لمبنى الاصل غير مؤثرة فى منع الاعراب بل مؤثرة فى منع الجر والتنوين وعن الثانى ان المراد بالمناسبة المؤثرة المناسبة الخاصة وهى ما ذكر صاحب المفصل فى بحث المبنيات من انها احد الامور الستة فاطلب هناك

ومناسبة الاسم المعرب للاسم المبنى فى اشتراك الجنس ليست من تلك الامور **مبنى الاصل** اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء **فان قيل** تعريف المعرب لايكون جامعا الافراده لخروج اسم الفاعل لانه مشابه بالمضارع وهو مبنى الاصل لان اصله مبنى وهو الماضى اوالاصل فى الافعال البناء وهذا بناء على ان المبنى اسم مفعول مضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله فيكون المعنى معنى اصله اومضاف الى الظرف فيكون المعنى فى الاصل **قلنا** هذا انما يرد لوكان اضافة المبنى الى الاصل لامية وليست كذلك بل هى بيانية وبين المبنى والاصل عموم وخصوص من وجه فوجد شرط اضافة البيانية واما اتحاد المضاف من المضاف اليه فليس بكلية بل هو بطريق التغليب والمبنى الاصل امور ثلثة اتفاقًا وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف والجملة عند صاحب المفصل فالاسم جنس شامل لكل من الاسماء وقوله المركب فصل خرج به الاسماء المعدودة المفردة وبقوله تركيبا يتحقق معه عامله خرج اسماء المعدودة المضافة كغلام زيد وبقوله لم يشبه مبنى الاصل خرج الاسماء المركبة مع تحقق العامل فيها التى ناسب باحد المناسبات الستة مع المبنى الاصل **فان قيل** الكافية ماخوذة من المفصل فلم ذكر المصؒ قيد التركيب ولم يذكره صاحب المفصل **قلنا** صاحب المفصل قد اعتبر فى كون الاسم معربا باصطلاحيا بمجرد صلاحية الاسم للاعراب وذلك يحصل بانتفاء المشابهة وان كان الاسم غير مركب والمصؒ قد اعتبر مع ذلك الصلاحية حصول استحقاق الاعراب بالفعل وذلك لايحصل الا بالتركيب فلذا اخذ المصؒ قيد التركيب فى تعريفه **فان قيل** لم عدل المصؒ عن تعريف الجمهور حيث قالوا هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا فى تعريفهم تقديم الشئ على نفسه لان الاختلاف لما كان عرضا من المعرب كان موضوعها آخر المعرب واذا كان تعريفا له كان موضعه مقدم المعرب فيلزم تقديم ما اختلف آخره الخ بما اختلف آخره الخ وذلك غير جائز وايضًا تعريفهم غير جامع لافراده لانه لا يتناول الاسماء المعدودة اذا ركبت مع عواملها ابتداء اذ هى معربة ولم يوجد الاختلاف فيها بل فيها حدوث الاعراب وانما اختار الجمهور ذلك التعريف لانه رسمى علامة له لاحقيقة له **وحكمه** اى من جملة احكام المعرب واثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب **فان قيل** اضافة الحكم الى ضمير المعرب استغراقية اوجنسية فيلزم الكذب بانه يكون بعض الاسماء المعرب بغير حكم الاختلاف كالاسماء المعدودة اذا ركبت مع عاملها ابتداء فحكمها حدوث الاعراب لا الاختلاف قلنا اضافة الحكم الى ضمير المعرب عهدية ولذا عبر الشارح عنه بكلمة من التبعيضية فيكون المعنى من حكمه **فان قيل** من التبعيضية تدخل على الجمع والحكم مفرد قلنا هذا المفرد بمعنى الجمع

فلذا قال الشارح من جملة احكامه اى بعض احكامه وزاد قوله جملة لتكون العبارة على وجه التفصيل بعد الاجمال ولاشك ان الاختلاف بعض احكامه واختار بيان حكم الاختلاف من بين سائر الاحكام اشارة الى وجه العدول من تعريف الجمهور للمعرب فان قيل الحكم بمعنى نسبة احدى الكلمتين الى الأُخرى ايجابا وسلبا فيكون التقدير المعرب الاختلاف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا الحكم عند النحوي بمعنى الاثر والمعنى المذكور عند المنطقيين ولذا قال الشارح وآثاره فان قيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير المعرب غير صحيح لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ فيضاف الى مؤثره والاختلاف صادر عن العامل لا عن المعرب قلنا تلك الاضافة لادنى مناسبة وهى ان هذا الاثر وان كان اثر العامل لكنه واقع ومرتب على المعرب فيكون من قبيل اضافة اثر المؤثر الى المؤثر فيه فان قيل لا نسلم ان حكمه الاختلاف لان الاختلاف غير موجود فى فرد من افراد المعرب لان الفاعل معرب وحكمه رفع والمفعول معرب وحكمه نصب والمضاف اليه معرب وحكمه جر لا الاختلاف فى الكل قلنا الاختلاف حكمه بقيد حيثية اى هو معرب من حيث هو معرب لا من حيث هو فاعل او مفعول او مضاف اليه ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب فان قيل التثنية والجمع معربان مع ان آخرهما وهو النون لم تختلف باختلاف العوامل بل مكسورة دائما فى التثنية ومفتوحة فى الجمع قلنا المراد بالآخر آخر حرف المعرب والنون فيهما ليست بآخرهما بل هى كلمة مستقلة فان قيل ينقض هذا الحكم بقولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فانه معرب ولم يختلف آخره وهو الدال قلنا الاختلاف فى الآخر اعم من ان يكون ذاتا او صفة وههنا وان لم يحصل ذاتا لكنه حصل صفة والاختلاف الذاتى تبدل حرف بحرف فى الاسم الذى اعرابه بالحرف والاختلاف الصفتى تبدل حركة بحركة فى الاسم الذى اعرابه بالحركة فان قيل الاختلاف الذاتى منقوض بالتثنية والجمع فى حالتى النصب والجر لانهما معربان ولم يختلف آخرهما وهو الياء والاختلاف الصفتى منقوض بغير المنصرف لانه معرب ولم يختلف آخره فى حالتى النصب والجر بل هو بحالة واحدة وهى الفتحة وايضا بجمع المؤنث السالم فانه مكسور فى الحالتين قلنا الاختلاف الذاتى والصفتى كلاهما اعم من ان يكونا حقيقة او حكما وههنا وان لم يوجد حقيقة لكنه وجد حكما لان الياء بعد العامل الجار علامة الجر حقيقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حكما والفتحة فى غير المنصرف بعد العامل الناصب علامة النصب حقيقة وبعد العامل الجار وعلامة الجر حكما والكسرة فى جمع المؤنث

فيكون التقدير اه فان قيل لو كان الحكم بمعنى النسبة يكون التعليل نسبة المعرب الاختلاف قلنا عبارات الاساتذة العامة بحذف المضاف اى نسبة المعرب الاختلاف فان قيل فعلى لا يصح التفريع بقوله فيلزم الحمل لان النسبة ليست بذات قلنا مراد الاستاد بالذات ليس مقابل العرض بل المراد بالذات باللام به المبدأ الذى هو الاختلاف المبدأ وحمل المبدأ على ما قام به لا يصح الا بالمواطات اعنى بدون واسطة ذو وله وفيه ١٢

bestudubooks.wordpress.com

السالم بعد العامل الناصب علامة النصب حكما فالحقيقي ما يكون الاعراب فی الاحوال الثلاثة مختلفا ولا يكون بعض الاحوال تابعا للبعض والحكمی ما لا يكون الاعراب فی الاحوال الثلاثة مختلفاً بل بعضها تابع للبعض **باختلاف العوامل** ای بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فی العمل قلنا لا نسلم ان الاختلاف حكم المعرب لانه يوجد فی المبنی ايضاً كما اذا قال السائل اجاء زيد فقال المجيب مَنُ بضم النون متابعة لضم زيد وهكذا فی حالتی النصب والجر فان مَنْ مبنی واختلف آخره **باختلاف العوامل** ای المؤثرات وهی حركات دال زيدٌ قلنا المراد بالعوامل العوامل الداخلة عليه والحركات الدال غير داخلة علی مَنُ لان زيدا مذكور فی قول السائل ومَنُ مذكور فی قول المجيب فان قيل ينتقض بقولنا ان زيدا مضروب وانی ضربت زيدا وانی ضارب زيد فان عامل زيد مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخر زيد قلنا المراد بالاختلاف الاختلاف فی العمل والاختلاف فی العمل غير موجود فی هذه الصور بل الاختلاف فيها فی الذات فان قيل الاختلاف فی العمل ايضاً موجود لان عمل الحرف والاسم لمشابهة الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات قلنا المراد باختلاف العمل ان يعمل بعض منها خلاف الآخر من الرفع والنصب فان قيل العوامل جمع عامل لا يجمع علی فواعل قلنا لا نسلم ان العوامل جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الكلمة لان العامل اما الاسم او الفعل والحرف وكلها كلمة آونقول ان فاعل الصفة لا يجمع علی فواعل والعامل جعل اسما عند النحوی لمأة اشياء كما قال ناظم العوامل **لفظا او تقديرا** فان قيل انهما منصوبان فبایُ وجه نصبهما قلنا نصبهما علی التميز عن نسبة يختلف الی آخره او منصوبان علی المصدرية **فان قيل** كيف يصح النصب علی المصدرية والفعل غير مشتمل عليهما **قلنا** انهما بحذف المضاف ای اختلاف لفظ او اختلاف تقدير ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعطی له اعراب المضاف واسم المضاف ولم يتعرض الشارح الی النصب علی الصفة بانه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف ای اختلافا لفظا وتقديرا لانه يحتاج الی خلاف الاصلين حذف وهما الموصوف وجعل اللفظ بمعنی الملفوظ او المصدر فان قيل النصب علی المصدرية ايضًا محتاج الی خلاف الاصل وحذف المضاف قلنا فی الحال محذور آخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبه بقوله باختلاف العوامل وجواز الفصل مختلف فيه **فان قيل** لا نسلم ان حكم المعرب الاختلاف لعدم وجود الاختلاف لا فی العوامل ولا فی الاخر اذا ركب الاسماء مع عاملها ابتداء بل حكمها حدوث الاعراب لا الاختلاف قلنا ان للمعرب احكاما كثيرة احدها الاختلاف والحدوث حكما آخر من الاحكام التی لم تذكر فالحاصل ان الاختلاف خاصة غير شاملة بجميع الاسماء المعربة ثم اعلم ان الاختلاف فی آخر الاسم اما ذاتا او صفة وكل واحد منهما الحقيقة او حكما وكل واحد منهما اما لفظا او تقديرا فمثال الاختلاف الذاتی الحقيقی كما فی قولك جاءنی ابوك

م . لانها موثرات فی حركات من لان اسم الاستفهام حركاته موافقة لحركات المستفهم عنه ۱۲

ورأيت اباك ومررت بابيك ومثال الذاتى الحكمى اللفظى كما فى التثنية والجمع ومثال الصفتى اللفظى الحقيقى كقولك جاءنى زيد الخ ومثال الصفتى اللفظى الحكمى جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد ومثال الذاتى الحقيقى التقديرى جاءنى ابو القوم الخ ومثال الذاتى الحكمى التقديرى جاءنى مسلما القوم الخ ومثال الصفتى الحقيقى التقديرى كما فى جاءنى فتى الخ ومثال الصفتى الحكمى التقديرى كما فى جاءنى موسىٰ ورأيت موسىٰ و مررت بموسىٰ **الاعراب ما** حركة او حرف علة ساكنة وهو حرف مبانى بقرينة شهرة الاعراب انه حرف او حركة **اختلف آخره به من حيث هو معرب** ذاتًا اوصفة لفظا وتقديرا حقيقة او حكما **فان قيل**[1] تعريف الاعراب غير مانع عن دخول الغير فيه لصدقه على العامل والمعنى المقتضى فان كلا منهما سبب لاختلاف آخر المعرب وليسا باعراب قلنا كلمة ما عبارة عن حرف او حركة لا عن مطلق الشئ فخرج العامل والمعنى المقتضى اذ هما ليسا بحرف او حركة **فان قيل** دخل فيه الحرف العامل لانه حرف يختلف آخر المعرب به مع انه ليس باعراب **قلنا** المراد بالحرف الحرف العلة الساكنة او الحرف المبانى لا المعانى و الحروف العاملة حروف معانية لا مبانية لكن هذا الجواب ضعيف لان كلمة ما فى التعريف جنس والمقصود فى الاجناس العموم والشمول فالخروج بها غير مسلم فالاولى فى الجواب ان كلمة ما باقية على عمومه بمعنى شئ ولا يدخل العامل والمقتضى فى التعريف اذ الباء فى قوله به سببية للاختلاف والمتبادر من السبب السبب القريب والسبب القريب لاختلاف آخر المعرب اعراب لان العامل سبب لاختلاف آخر المعرب بالواسطتين وهما المعنى المقتضى والاعراب والمعنى المقتضى سبب للاختلاف بواسطة واحدة وهو الاعراب والاعراب سبب لاختلاف آخر المعرب بغير الواسطة **فان قيل** دخل فى تعريف الاعراب حركة غلامى لانه حركة اختلف بها آخر المعرب لان اصله غلام مع انها ليست اعرابا **قلنا** قيد الحيثية مراد فى التعريف فيكون التقدير اختلف آخره من حيث هو معرب واختلاف الغلام بهذه الكسرة ليس من حيث هو انه معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم اذ الياء يقتضى الكسرة ما قبلها ولذلك صار الاعراب تقديريا **فان قيل** تعريف الاعراب غير جامع لافراده لخروج الاعراب بالحركة لانه اعراب ولا يختلف به آخر المعرب وهو محل الاعراب كما فى جاءنى زيد **قلنا** اختلاف آخر المعرب اعراب اعم من ان يكون ذاتا كما فى الاعراب بالحرف او صفة كما فى الاعراب بالحركة وههنا وان لم يكن ذاتًا لكنه صفة **فان قيل** تعريف الاعراب غير جامع لخروج الاعراب التقديرى اذ لا يختلف به آخر المعرب **قلنا** الاختلاف فى آخره اعم من ان يكون لفظا كما فى الاعراب اللفظى او تقديرا كما فى الاعراب التقديرى **فان قيل** تعريف الاعراب غير جامع لافراده لخروج اعراب غير المنصرف والتثنية وجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم اذ لا يختلف به آخرها فى حالتى النصب والجر **قلنا** الاختلاف

---

[1] له قوله فان قيل آه اقول فى الجواب عنه التعريف مانع لان المعنى الحقيقى والعامل وان بقيا فيما اختلف آخره به على تقدير بقدر كلمة ما على عمومه لكنهما خرجا بقوله ليدل على المعانى المعتورة عليه والضمير فى ليدل من تمام التعريف وله دخل فى المانعية ۱۲ مولوى عبد الحليم ۱۲

فی اٰخر المعرب اعم من ان یکون حقیقة وهو ما یکون فی الاحوال الثلاثة وبعضها لیس بتابع للبعض او حکما وهو ما لا یکون فی الاحوال الثلاثة بل یکون بعضها تابعًا للبعض کما فی هذه الاسماء وانما هذه یختلف اٰخرها اختلافا حکمیا لان الفتحة بعد العامل الناصب فی غیر المنصرف علامة النصب حقیقة وبعد الجار علامة الجر حکما والکسرة فی جمع المؤنث السالم والیاء فی التثنیة وجمع المذکر السالم بعد العامل الجار علامة الجر حقیقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حکما للمناسبة بین النصب والجر فی الدلالة بالفضلة فان قیل قوله لیدل لا یخلو اما داخل فی التعریف اولا فان کان داخلا فلا بد من بیان شئ محترز عنه به لان القیود الماخوذة فی التعریفات للاحتراز وان کان غیر داخل فذکره ههنا مستدرک قلنا انه غیر داخل بدلیل قول المصؒ فی امالی الکافیه لیس هذا من تمام الحد وقوله لیدل ظرف مستقر متعلق بوضع المقدر المفهوم من فحوی الکلام یعنی وضع الاعراب لیدل الخ فهذا جملة مستأنفة لا تعلق لها بالتعریف لکن هذا الجواب ضعیف لانه متصل بالتعریف وایضًا الاصل فی الظرف ظرف لغو فالحق فی الجواب انه داخل فی التعریف والقیود الماخوذة فی التعریفات لا یلزم ان یکون للاحتراز بل کثیرا ما تکون لفائدة اخریٰ والفائدة فی ذکره التنبیه علی فائدة اختلاف وضع الاعراب فکان السائل سئل ما الفائدة فی اختلاف وضع الاعراب فقال المصؒ لیدل الخ لانه خارج عن الحد متعلق بامر خارج عن الحد وهو وضع المقدر اذ خروجه عن الحد امر بعید اذ هو متصل به وتعلقه بامر خارج عنه ایضًا بعید اذ الاصل فی الظروف الظرف اللغو واذا اجتمع البعدان یسمی بغایة البعد لیدل الاختلاف او ما به الاختلاف ففی تعدد المرجع اشارة الی اختلاف المذهبین مذهب المتقدم ومذهب المتاخر فمذهب المتقدم ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف لان الاعراب ضد البناء والبناء عبارة عن عدم الاختلاف فیکون الاعراب عبارة عن الاختلاف ومذهب المتاخر ان الاعراب عبارة عن ما به الاختلاف اذ الاعراب علامة والاصل فی العلامة ان تکون محققة موجودة والمحقق الموجود ما به الاختلاف لا الاختلاف لکن المذهب الثانی اولی من الاول لانه ان کان الاعراب نفس الاختلاف فیلزم وجود بعض الاسماء المعربة بدون الاعراب کما ان الاسماء المعدودة اذا رکبت مع عاملها ابتداء فهی معربة ولا اختلاف فیها لان الاختلاف عبارة عن تبدل حرکة بحرکة ولم یوجد فیها **علی المعانی** وهی الفاعلیة والمفعولیة والاضافة ففی تفسیر المعانی بالفاعلیة الخ رد علی الشارح الرضی حیث قال ان المعانی عبارة عن کون الاسم عمدة وکون الاسم فضلة بلا واسطة او بالواسطة ووجه الرد ان المعانی لو کانت عبارة عن کونین المذکورین یلزم التدافع فی کلامی المصؒ لان المفهوم من قوله فی علی المعانی حینئذ یکون الکوفیین المذکورین والمفهوم من قوله فالرفع علم الفاعلیة ان المعانی

عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعتورة عليه** فان قيل الاعتوار اخذ جماعة شيئًا واحدا بعد الواحد لا بالاجتماع والاخذ متعد بنفسه فينبغى ان يقول المصؔ المعتورة اياه بغير على نا جاب الشارح الهندى انه على صيغة اسم المفعول والقاعدة ان الفعل المتعدى وشبهه اذا اخذ منه المجهول او اسم المفعول يصير لازما فيصح تعديته بعلىٰ لكن هذا الجواب ضعيف لان الاصل اسناد الفعل وشبهه الى الفاعل واذا كان المعتورة بصيغة اسم المفعول يلزم الاسناد الى المفعول وذا خلاف الاصل **فالحق** فى الجواب ان يقال انه بصيغة اسم الفاعل واما تعديته بعلىٰ لتضمنه معنى الورود والاستيلاء وهما يتعديان بعلىٰ كما يقال ماء ورد على النجس نجس واستيلاء المومنين على الكفار فكذا يتعدى الاعتوار بعلىٰ والتضمين ما ذكر الفعل وشبهه ويراد منه معنى الفعل الآخر وشبهه بقرينة صلة الفعل الآخر ويوضع المتضمَن موضع المتضمِن ويكون المتضمِن من متعلقات المتضمَن فيكون التقدير على المعانى الواردة او المستولية على اسم المعرب اعتوارا اى سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل لم وضع الاعراب مختلفا ولم يجعل له علامة واحدة كالرفع فى الاحوال الثلاثة او النصب او الجر قلنا الاعراب علامة على المعانى المعتورة وهى متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لضدية بعضها مع بعض فينبغى ان يكون علاماتها ايضًا متعاقبة متناوبة غير مجتمعة فى العلامة الواحدة فوضع نفس الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضعه مختلف لاختلاف تلك المعانى وبسبب ذلك الاختلاف وقع الاختلاف فى آخر المعرب فان قيل للاسم محلة ثلاثة اوله واوسطه وآخره فلم خص الاعراب بالآخر. قلنا الاسم دال بالمسمى والاعراب دال على صفة المسمى وهى الفاعليه الخ والصفة متاخرة عن الموصوف فالدال بالصفة ينبغى ان يكون مؤخرا عن الدال بالموصوف فان قيل لم ما اعل فى المعتورة مع وجود قاعدة الاعلال قلنا انه محمول على المتعاور ولم يوجد فيه قاعدة الاعلال فصح فى المعتورة ايضا ووجه الحمل ان فى المعتورة فعل من الجانبين والموضوع لهذا المعنى باب التفاعل والاعراب فى اللغة ماخوذ من اعرابه اذا اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح او ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت **فان قيل** تسمية الاعراب الاصطلاحى بالاعراب بمعنى الاول صحيح لوجود المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى فان الاعراب الاصطلاحى ايضًا موضح للمعانى المقتضية للاعراب وبالمعنى الثانى غير صحيح لان الاعراب الاصطلاحى مصحح لا مفسد قلنا الهمزة فى الاعراب بالمعنى الثانى للسلب فيكون الاعراب بمعنى الثانى سلب الفساد ولا شك ان الاعراب الاصطلاحى مزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض والهمزة للسلب كما جاء فى قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم من ابغضنى فهو مؤمن ومن احبنى فهو كافر **وانواعه** اى انواع اعراب الاسم ثلثة۔ رفع۔ ونصب وجر فان قيل حصر انواع الاعراب فى هذه الانواع الثلاثة غير صحيح لوجود نوع رابع للاعراب وهو الجزم **قلنا** اضافة الانواع الى الاعراب عهدية والمعهود بها انواع اعراب الاسم والجزم نوع من اعراب الفعل **فان قيل** انواعه مبتدأ وقوله رفع ونصب وجر خبره فان كان العطف مقدما على الربط فيكون المجموع خبرا واحدا فينبغى ان يجرى الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب واحد وهو الخبرية وايضا هذا مقام الحصر لابد من ادوات الحصر وان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الواحد على المتعدد وذلك غير جائز **فاجاب** الشارح الهندى ان انواعه مبتدأ والخبر محذوف وهو ثلاثة وقوله رفع ونصب وجر مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره احدها رفع وثانيها الخ لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه يلزم حذف اركان الكلام فالاولى فى الجواب ان يقال ان انواعه مبتدأ ورفع الخ خبره والعطف مقدم على الربط والعطف اذا قدم على الربط يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها بلفظ واحد ولهذا قدر الشارح لفظ ثلثة واما اجراء الاعرابات الثلاثة على كل جزء فلان كل جزء صالح للاعراب فلو اجرى على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح وايضا تقديم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنويا وانما انحصر الاعراب فى الانواع الثلثة لان الاعراب دال على المعانى المعتورة وهى ثلاثة فالدال ايضا ثلثة وتختص هذه الاسماء بالحركات والحروف الاعرابية ويطلق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات الاعرابية والبنائية الاول على القلة والثانى على الكثرة والضم والفتح والكسر بدون التاء مختص بالحركات البنائية فيكون بين الرفع والنصب والجر وبين الضم والفتح والكسر تباين وبين الرفع الخ و بين الضمة الخ بالتاء عموم وخصوص من وجه يقتضى ثلثة مادات فمادة الاجتماع الحركات الاعرابية ومادة الافتراق من جانب الرفع الخ الحروف الاعرابية ومادة الافتراق من جانب الضمة الخ الحركات البنائية وبين الضمة بالتاء الخ والضم بغير التاء الخ عموم وخصوص مطلق يقتضى مادتين فمادة الاجتماع الحركات البنائية ومادة الافتراق من جانب الضمة بالتاء الخ الحركات الاعرابية وسمى الرفع به لارتفاع الشفتين حين التلفظ به او لانه علامة الرفيع والعمدة وسمى النصب به لانتصاب الشفتين حين التلفظ به او لانه علامة لما ينتصب عن الكلام بل هو فضلة وسمى الجر به لانجرار الفك السفلى حين التلفظ به او لان عاملة يجر الفعل وشبهه الى مدخوله لما فرغ المصؒ عن بيان تقسيم الاعراب الى الانواع شرع فى تقسيم الانواع الى مدلولاتها فقال **فالرفع** حركة كان او حرفا فالفاء للتفصيل و

التعميم لدفع التوهم ارادة الحركات من الرفع لانها المتبادر منه **علم الفاعلية** اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما **فان قيل** العلم يجئ على معان ثلاثة بمعنى المكان المرتفع كما فى قوله تعالى فى البحر كالاعلام وهذا المعنى غير مستقيم فى هذا المقام وبمعنى ما وضع لشئ معين غير متناول غيره بوضع واحد وهذا المعنى غير صحيح لان علم الشئ يحمل عليه كما يقال هذا الرجل زيد ولا يصح الحمل ههنا فلا يقال الفاعل رفع لان الفاعل اسم والرفع حرف او حركة فلا يجئ الاتحاد فى الوجود بين المحمول عليه وهو شرط بينهما وايضا لا يصح حمله على الرفع لانه من قبيل اطلاق النقيض بالنقيض لان العلم اسم والرفع حركة او حرف وايضًا العلم قد يتناول الى غير مسماه باوضاع متعددة والرفع لا يتناول غير الفاعل اصلا وبمعنى العلامة ولا يصح ارادة هذا المعنى لانه يلزم اخذ معنًى من معانى المشترك بدون القرينة وهو غير جائز **قلنا** المراد به العلامة والقرينة عليه تعذر المعنيين الأُخريين. **فان قيل** المتبادر من الياء فى الفاعلية الياء النسبتية وهى ما تؤل بالمنسوب والمنسوب يقتضى الموصوف والمنسوب والمنسوب اليه فالمنسوب موصوفه والمنسوب اليه ما يكون ملحقا به الياء فيكون التقدير علم الشئ المنسوب الى الفاعل والشئ المنسوب الى الفاعل فعل او شبهه فالرفع علامة لهما والامر ليس كذلك. **قلنا** الياء والتاء مصدريتان وهو ما يجعل لملحوقهما خبرا للكون المحذوف فيكون التقدير علامة كون الشئ فاعلا **فان قيل** لما كان الرفع علامة الفاعل فلا يصح ايراده فى باقى الاسماء المرفوعة **قلنا** الفاعل اعم من الحقيقى والحكمى والاول ما يكون مسندا اليه وجزءا ثانيا من الكلام والثانى ما يكون احدهما كالمبتدأ والخبر واسم ما ولا فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يقول فالرفع علم الفاعل بدون الياء والتاء **قلنا** المتبادر من الفاعل ذاته وذاته فى جاءنى زيد موجود فى رأيت زيدًا ايضًا والرفع غير موجود فعلم ان الرفع علامته وصف الفاعلية وهذا الوصف لا يحصل الا بالحاق الياء والتاء المصدرية **والنصب** حرف او حركة **علم المفعولية** علامة كون الشئ مفعولًا حقيقةً او حكمًا الاول كالمفاعيل الخمسة والثانى الملحقات بها فى الفضلية اى عدم كونها مسندا او مسندا اليه كالحال والتميز **والجر** حركة او حرفا **علم الاضافة** اى علامة كون الشئ مضافا فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف و المضاف اليه وهى امر معنوى والجر يجرى على امر لفظى فكيف يكون الجر علم الاضافة قلنا الاضافة مصدر مبنى للمفعول فالمراد به المضاف اليه وهو امر لفظى **فان قيل** المضاف اليه ذات وذاته فى غلام زيد كائن فى جاءنى زيد والجر فيه غير موجود **قلنا** المضاف اليه كون الشئ مضافا اليه فالمراد بالاضافة كون الشئ مضافا اليه لا صرف الوصف ولا صرف الذات ولا يراد منه كون الشئ مضافا لان الجر مقابل للرفع والنصب فمحله ايضًا مقابل لمحلهما والمقابل لمحلهما هو المضاف اليه لا المضاف اذ المضاف يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه فان

قيل التغير اذا وقع في عبارة العمدة لا يخلو عن نكتة فما النكتة في الحاق الياء المصدرية بالفاعل والمفعول لا بالاضافة **قلنا** ان الاضافة مصدر بنفسها فلم تحتج الى الحاق الياء والفاعل والمفعول ليسا بمصدرين فمصدريتهما لا تحصل الا بالحاق الياء والتاء وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل باعتبار الانواع لانه نوع واحد والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير رعاية للتعادل ولما لم يبق للمضاف اليه علامة سوى الجر فجعل علامة له **والعامل** اى عامل الاسم لفظيا كان او معنويا **مابه يتقوم المقتضى للاعراب** اى شئ بسببه يحصل معنى من المعتورة على المعرب المقتضية لاعرابه كما في جاء زيد جاء عامل حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيتُ زيدًا عامل حصل به معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها۔ وفي مررت بزيد الباء عامل حصل به معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها۔ **فان قيل** تعريف العامل غير جامع لافراده لخروج عامل المضارع عنه اذ لم يحصل به في المضارع معنى من المعاني **قلنا** اللام في العامل عهدية والمعهود بها عامل الاسم بقرينة البحث فان قيل تعريف العامل غير جامع لخروج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوي والمراد من العامل لفظي لانه قوي قلنا العامل اعم لفظيا كان او معنويا اذ حصل به كون الشئ مسندًا او الآخر مسندًا اليه وهذا المعنى هو المقتضى لرفع الشيئين فان قيل ما النكتة في تقديم الجار والمجرور على الفعل المتعلق في تعريف العامل وفي التاخير من الفعل في تعريف الاعراب قلنا حصول المعنى المقتضى مختص بالعامل فقدم الجار والمجرور ليدل التقديم على الحصر والاختصاص لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص واختلاف آخر المعرب غير منحصر في الاعراب اذ يحصل بالعامل والمعنى المقتضى ايضًا فلم يتقدم الجار والمجرور على الفعل كيلا يدل على حصر الاختلاف في الاعراب **فان قيل** يتقوم من القيام ونسبة القيام تكون الى ذوات الاجسام والمعنى ليس من ذوات الاجسام **قلنا** يتقوم بمعنى من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان قيل تعريف العامل غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه حرف المضارعة اذ هو شئ حصل به معنى في المضارع وهو مشابهة باسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه المشابهة مقتضى لاعراب المضارع وليس بعامل قلنا اللام في المعنى للعهد الذهني والمعهود بها معنى من المعاني المعتورة وذلك المشابهة ليس منها لما فرغ المصنف من بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى انواع الاسم المطلق شرع في بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى الانواع المقيدة بالحركة او بالحرف او بالحقيقة او بالحكمي باعتبار مواضع مختلفة من الاسم فقال **فالاسم المفرد** فالفاء لتفصيل

المحل الذي لم تكن مثنى ولا مجموعا لا لفظا ولا معنى **المنصرف** لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل المفرد مقابل للمضاف فينتقض به اذ المضاف ايض معرب بهذا الاعراب كما في جاءني عبد الله الخ قلنا ان المفرد مقابل للامور الاربعة مقابل لمطلق المركبات كما في تعريف الكلمة ومقابل للمضاف وشبهه كما في بحث المنادى ومقابل للجملة كما في بحث التميز ومقابل للتثنية والجمع وههنا مقابل لهما بقرينة قوله فيما بعد المثنى الخ **فان قيل** ينتقض هذه القاعدة بالاسماء الستة لانها مفردات بهذا المعنى بانها لم تكن مثنى ولا مجموعة ولم تعرب بهذا الاعراب **قلنا** المراد من المفرد المفرد لفظا ومعنى والاسماء الستة وان كانتا مفردة لفظا لكنها مثناة معنى لكون معانيها منبئة عن التعدد كالتثنية والجمع والجمع المكسر بناء واحده احترز به عن الجمع السالم لان اعرابه ليس كذلك المنصرف لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه **فان قيل** توصيف الجمع المكسر غير صحيح لان التكسير في المفرد لا في الجمع **قلنا** هذا نعت بحال متعلق الموصوف لا بالموصوف والنعت بحال المتعلق ما يكون المعنى النعتي ثابتا في متعلق الموصوف ولا شك ان التكسير ثابت في بناء واحد الجمع والواحد من متعلقات الجمع **فان قيل** مبنى المتون على الاختصار فينبغي ان يقول المص فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان **قلنا** لم يقل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو المعطوف يعربان بالضمة رفعا اي حالة رفع **والفتحة نصبا** اي حالة نصب **والكسرة جرا** اي حالة جر او اعراب رفع واعراب نصب واعراب جر او حال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغي ان يكتفي المص بالضمة والفتحة والكسرة **قلنا** لم يكتف بذلك لئلا يتوهم بنائهما لتستعمل في الحركات البنائية ايض فضم قوله رفعا الخ لدفع التوهم **فان قيل** ينبغي ان يقول بالرفع والنصب والجر **قلنا** لم يقل كذلك لئلا يتوهم اعرابهما بالحروف لانها تستعمل في الحروف الاعرابية ايض **فان قيل** ان قوله رفعا ونصبا منصوب وللنصب طرق كثيرة فبائ وجه نصب **قلنا** نصبهما على الظرفية فان قيل القول على الظرفية غير صحيح لان الظرف اما زمان او مكان والرفع الخ ليس منهما قلنا نصبهما على الظرفية على تقدير مضاف اي حالة رفع الخ ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه **او نقول** نصبهما على المصدرية فان قيل نصبهما على المصدرية غير صحيح لان الشرط في المصدر ان يشتمل المعنى المذكور عليها من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا الفعل المذكور مشتمل بالاعراب لا بالرفع الخ قلنا نصبهما على المصدرية باعتبار المضاف المحذوف اي اعراب رفع الخ ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه **او نقول** نصبهما على الحالية فان قيل النصب على الحالية

bestudubooks.wordpress.com

غير صحيح لان الحال محمول على ذى الحال ولا يصح الحمل ههنا لانهما اسمان والرفع والنصب والجر الحروف الاعرابية والحركات الاعرابية وايضًا لا تحصل المطابقة بين الحال وذى الحال فى التثنية والافراد قلنا انها حالة من الضمير المستكن فى الظرف الراجع اليهما لكن المصدر بتاويل اسم المفعول فيكون التقدير حال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين وانما خص هذا النوع من الاعراب بهذين النوعين من الاسم لمناسبة هذا الاعراب بهذين الاسمين فى الاصالة لان المفرد اصل بالنسبة الى التثنية والجمع والمنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر اصل بالنسبة الى الجمع السالم لان الاصل ان يوجد التغاير بين المفردات والجموع والتغاير التام موجود فى الجموع المكسرة والمفردات لا بين المفردات والجموع السالمة لصحة بناء واحدها فيها وهذا الاعراب ايضًا اصل من وجهين الاول ان هذا الاعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف لان الاعراب علامة والاصل فى العلامات ان تكون خارجة عارضة والاعراب بالحركة خارج وعارض والحرف والثانى ان هذا النوع من الاعراب مختلف فى الاحوال الثلثة وليس البعض تابعا للبعض والاصل فى الاعراب ان تكون كذلك فاعطى اصل الاعراب للاصل من الاسم **جمع المؤنث** السالم بناء واحده المصطلح فى اصطلاح النحاة منصرفا او غير منصرف لان اعرابه هو المذكور فى المتن حين الانصراف كما فى مسلمات جمع مسلمة او عدم الانصراف كما سمى بمسلمات امرأة واحدة **فان قيل** ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليست بجمع المؤنث لتذكير مفرداتها مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب وسنون وارضون وقلون وثبون كل واحد منها جمع المؤنث السالم لتانيث مفرداتها مع انها ليست بمعربة بهذا النوع من الاعراب **قلنا** المراد بجمع المؤنث السالم ما هو فى اصطلاح النحاة وهو ما جمع بالالف والتاء سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا فدخل المرفوعات الخ وخرج سنون الخ يعرب **بالضمة رفعا والكسرة** نصبا وجرًا وانما اعرب جمع المؤنث السالم بهذا النوع من الاعراب لانه فرع جمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا فى جمع المؤنث السالم ليجرى الفرع على وتيرة الاصل فان قيل لما اعرب جمع المذكر السالم من الحروف والمؤنث السالم من الحركات فيلزم مزية الفرع على الاصل لان الاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف قلنا اعراب الحركة فى جمع المؤنث السالم للضرورة وعدم وجدان حرف صالح للاعراب فى آخره وفى اجتلاب حروف آخر فى آخره للاعراب زيادة التكليف **او نقول** الاعراب بالحركة اصل فى المفردات وفى الجموع الاعراب بالحرف اصل فيكون المذكر معربًا باصل الاعراب والمؤنث بفرعه **غير المنصرف** بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرًا فالجر فيه تابع للنصب

لانه مشابه للفعل في وجود الفرعيتين كما وجد في الفعل فرعيتان افتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر كذلك في غير المنصرف اذا وجد العلتان وجد فيه الفرعيتان لان لكل علة فرعية فيشبه الفعل في وجود الفرعيتين لما فرغ المص من بيان الاعراب بالحركة حقيقة او حكما شرع في بيان الاعراب بالحروف وقدم الاسماء الستة على سائر مواضع الاعراب بالحروف لان الاعراب فيها حقيقي و الباقي حكمي والحقيقي اولى بالتقديم من الحكمي فقال **اخوك وابوك حموك** **فان قيل** التغير اذا وقع في عبارة العمدة لا يخلو عن النكتة فما النكتة في اضافة حموك الى الكاف المكسورة الباقي الى المفتوح **قلنا** الحَمُ قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة وضمير المرأة مكسور **وهنوك** والهَنُ عبارة عن العورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة نحو فلان وسيع الدبر وطويل الذكر والفاعلية والمفعولية والزنى والسرقة وغير ذلك **وفوك** اجوف واوي اصله فَوَهٌ بدليل جمعه بالافواه فحذف الهاء حذفا غير قياس فبقي الكلمة المعربة بالحرفين آخرها واو ضعيف ابدلت بالميم لمناسبة بينهما في الشفوية لانه لو لم تبدل بالميم لابدلت بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وتحذف لالتقاء الساكنين وهو التنوين فتبقى كلمة معربة بالحرف الواحد وذلك غير جائز فلما اضيف حذف التنوين ورد الميم الى الاصل وهو الواو لزوال علة الابدال بالميم وهي خوف الحذف كما عرفت فصار الواو اعرابا وضم ما قبل الواو لمناسبة الواو **وذو مال** وهو لفيف مقرون اصله ذَوَوٌ على وزن فرس حذف الواو الاخيرة تخفيفا فصار ذَوَ ثم اسكنت الواو للخفة لكثرة الاستعمال ثم عوض عن التغير الكثير فيه الحركة القوية وهي الضمة وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لان ذو وضع وسيلة لتوصيف شيء باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم الجنس **مضافة الى غير الياء المتكلم** فان قيل ان قوله مضافة منصوب وللنصب طرق كثيرة فباي وجه نصبت قلنا نصبها على الحالية عن الاسماء الستة **فان قيل** الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول والاسماء وقعت في التركيب مبتدأ **قلنا** انه حال عن الضمير المستكن في الظرف الراجع الى المبتدأ **فان قيل** فعلى هذا يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي لان الظرف عامل معنوي **قلنا** لا نسلم ان الظرف عامل معنوي لان العامل المعنوي ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا في نظم الكلام بل هو مفهوم من فحوى الكلام ومتعلقات الظروف من المقدرات فيكون الظرف عاملا لفظيا والتقديم عليه جائز كما هو مذهب الشارح الجامي وان سلم انه عامل معنوي كما هو مذهب المص لان العامل المعنوي عنده ما لا يكون له حصة في اللفظ ولا شك ان المتعلق ليس له حصة في اللفظ **فنقول** العامل المعنوي على قسمين ظرف وغير ظرف فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي

غير الظرف بالاتفاق فلا يقال قائما هذا زيد وفي الظرف اختلاف بين سيبويه واخفش فسيبويه لا يجوزه اصلا لان العامل المعنوي ضعيف فلا يتقدم معموله عليه وايض يلزم الاضمار قبل الذكر ويجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال لانه ح لا يلزم الاضمار قبل الذكر وايضً حصل له قوة بالاعتماد على المبتدأ فعبارة المص ح محمولة على مذهب الاخفش او نقول عبارة المص محمولة على التقديم والتاخير ولذا اخر الشارح الحال عن الظرف وانما قيد اعرابها على الاضافة لان مفرداتها تعرب على الحركات الثلث في الاحوال الثلث وقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو اضيفت الى ياء المتكلم لكان اعرابها بالحركات التقديرية **بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا** **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بمصغراتها وتثنيتها ومجموعها بالجمع السلامة لانها من الاسماء الستة ولم نعرب بهذا النوع من الاعراب **قلنا** اعرابها كما كان مقيدًا بقيد الاضافة كذلك مقيدا بقيد موحدة او مكبرة لان اعراب المثنى والمجموع منها كاعراب باقي التثنيات والمجموع واعراب المصغرات منها بالحركات لان ما بعد ياء التصغير يكون متحركا وجوبًا لاتمام وزن فعيل وحرف الاعراب ساكن وجوبا **فان قيل** لما كان هذان القيدان مرادين في العبارة فلم لم يصرح بها قلنا لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالامثلة ولم يكتف في قيد الاضافة بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اعرابها بهذا الاعراب بالاضافة الى الكاف والامر ليس كذلك كما في ابو زيد وابوه **قلنا** لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضً بالحروف لئلا يلزم بين الاحاد وبينهما منافرة ووحشة تامة مع ان بينهما مناسبة في الاشتقاق وانما اختاروا لدفع الوحشة الاسماء الستة لا زائدة منها ولا ناقصة لان لكل من التثنية والجمع احوالا ثلثا فجعل في مقابلة كل حال اسمًا على حدة وانما اختص بهذا الدفع هذه الاسماء الستة دون غيرها لمشابهتها بالمثنى والمجموع في معانيها منبئة عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها **فان قيل** كما وجد الحرف الصالح للاعراب في اواخرها كذلك وجد في اواخر سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم مع انها ليست بمعربة بهذا الاعراب بل هي معربة بالحركات **قلنا** اعادة المحذوف مسموع عن العرب عند الاعراب فيها لا في غيرها **فان قيل** عبارة المص مشتمل على اللغو والاستحالة فلان قوله اخوك الخ ذكرت بالواو فالحكم عليها بالواو لغو وبالالف والياء محال **قلنا** الاسماء الستة معربة بهذا الاعراب مع قطع النظر عن خصوصية الواو والكاف اذ ربما يحكم على فرد معين ويراد به الحكم على نوعه كما نقول زيد ضاحك بالطبع اے الانسان ضاحك بالطبع المثنى اے ما صدق عليه لفظ المثنى او ما يلحق بالمثنى وهو كلا وكلتا **مضافا الى مضمر** اے حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر فان قيل المراد من المثنى اما لفظه او ما صدق عليه لفظ فالاول معرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث

لكن حركاته تقديرية اذ آخره الف مقصورة غير قابل للحركة وان كان الثاني فذكر كلا واثنتان مستدرك اذ هما ايضًا ما صدق عليه لفظ المثنىٰ **قلنا** المراد به ما صدق عليه لفظ المثنى وكلا الخ ليس من افراد المثنى لان معناهما وان كانت معنى التثنية لكن لهما مفرد من لفظهما والمثنى مفرد من لفظه بل هما من ملحقاته **فان قيل** مضافا حال والحال اذا وقع بعد المعطوف والمعطوف تكون حالا منهما فلا يتحقق المطابقة بين الحال وذي الحال في الافراد والتثنية وايضًا يفهم منه ان اعراب المثنىٰ بهذا النوع من الاعراب مقيد بقيد الاضافة والامر ليس كذلك **قلنا** انه حال من كلا فقط **فان قيل** الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول به وكلا مبتدأ لانه معطوف على المبتدأ **قلنا** ان كلا في اللفظ وان وقع مبتدأ لكنه مفعول ما لم يسم فاعله في المعنى لفعل معنوي يفهم من فحوى الكلام فيكون التقدير ويعرب المثنىٰ وكلا او حال عن الظرف قدم على مذهب الاخفش ويلي الى متعلقه لئلا يلزم الالتباس والاشتباه كما يلزم في صورة التاخير وانما قيد اعراب كلا بقيد الاضافة لان لكلا اعتبارين اعتبار لفظه واعتبار معناه فباعتبار الاول مفرد اذ ليس له مفرد وباعتبار الثاني مثنىٰ اذ معناه مثنىٰ فلفظه يقتضي الاعراب بالحركة ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل فروعي فيه جانب اللفظ الذي هو الاصل واعراب بالحركات التي هي الاصل لكن حركاته تقديرية اذ في آخره الف ساكن غير قابل للحركة سقطت لالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع فروعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع **واثنان واثنتان بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًا جمع المذكر السالم** بناء واحده المصطلح في اصطلاحهم وملحقاته وهي **اولو** جمع ذو لا عن لفظه **وعشرون واخواتها** اي نظائرها السبع **بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرا** **فان قيل** اعراب جمع المذكر غير متناول لافراد جمع المذكر اذ خرج المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اذ هي جموع مذكر لتذكير مفرداتها مع انها ليست بمعربة بهذا النوع من الاعراب ومتناول لافراد جمع المؤنث لتانيث مفرداتها مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب **قلنا** المراد بالجمع المذكر السالم هو المصطلح وهو ما جمع بالواو والنون سواء كان مفرده مذكرا نحو مسلمين جمع مسلم او مؤنثا نحو سنين جمع سنة **فان قيل** المراد بالجمع المذكر افراده لا لفظه فذكر اولو وعشرون مستدرك لانهما ايضًا من الجموع **قلنا** لا نسلم انهما من الجموع بل هي من ملحقات الجموع اذ لا مفرد لهما من لفظهما **فان قيل** لا نسلم انه لا مفرد لهما اذ عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة **قلنا** لا نسلم ان عشرين جمع عشرة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير من المفرد وليس ثلاثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق ثلثين على

التسعة اذ هى ثلثة مقادير من المفرد وايضًا هذه الالفاظ تدل على عدد معين وليس تعين العدد فى الجموع فان قيل لما عرب التثنية والجمع بالحروف مع ان الاصل فى الاعراب بالحركة قلنا انهما فرعان لواحد والاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية للتناسب وايضًا فى آخرهما حرف صالح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما فان قيل اعراب التثنية والجمع خلاف الاصل لان رفع التثنية بالالف والقياس يقتضى الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضى الالف قلنا لما كان الحروف ثلثة ولكل واحد من التثنية والجمع احوال ثلثة فيكون المجموع ستة احوال فلو اعطى كل الحروف للتثنية نبقى الجمع بلا اعراب ولو اعطى لهما لوقع الالتباس بينهما فقسمت الحروف عليهما بان اعطوا الالف للتثنية حالة الرفع لانه الضمير المرفوع فى تثنية الافعال نحو ضربا يضربان واعطوا الواو للجمع حالة الرفع لان الضمير المرفوع فى جمع الافعال نحو يضربون وضربوا واعطوا الياء لهما حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بحركة ما قبل فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة استعمال التثنية وكسروا ما قبل الياء فى الجمع لثقل الكثرة وقلة الجموع وحملوا حالة نصبهما على حالة جرهما لمناسبة بين النصب والجر فى الدلالة على فضلة فى الكلام لما فرغ المص من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع اللفظى والتقديرى الذين اشير فى تقسيمه اليهما بقوله لفظًا او تقديرًا فيما سبق وقدم التقديرى لانه اقل مواضع ثم بين اللفظى بقوله واللفظى فيما عداه اختصارًا فى الكلام فقال التقديرى اى تقدير الاعراب فيما اى كائن فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه وامتنع ظهوره فى لفظه **فان قيل** ان التقدير موجود فى قوله تعالى وَاسْئَلُوا الْقَرْيَةَ اى اهل القرية مع ان تعذر الاعراب غير موجود وايضًا البحث عن مطلق التقدير مستلزم للخروج عن البحث **قلنا** اللام ههنا والمعهود بها تقدير الاعراب لا غير او عوض عن حذف المضاف اليه اى تقدير الاعراب وانما جعل الشارح عبارة المص من حذف المضاف اليه لا من قبيل حذف الموصوف اى الاعراب التقديرى كما فعله بعض الشارحين لان فى تقدير الشارح حذف المضاف اليه فقط وفى تقديرهم حذف الموصوف وياء النسبة والقلة فى الحذف اولى من الكثرة **فان قيل** كلمة ما عامة بمعنى شئ فيتناول مبنى الاصل فان الاعراب فيه متعذر وليس بمقدر **قلنا** كلمة ما عبارة عن الاسم المعرب بقرينة البحث ومبنى الاصل ليس باسم معرب **فان قيل** ضمير تعذر لا يخلو اما راجع الى ما الموصولة او الاعراب فعلى الاول يلزم فساد المعنى وعلى الثانى بقى الصلة بلا عائد الى الموصول **قلنا** الضمير راجع الى الاعراب والعائد الى الموصول محذوف تقديره تعذر الاعراب فيه فان قيل التعذر ما يكون الوصول اليه بكلفة ومشقة فالمثال لا يطابق المثل

لان فی مثل عصا وغلامی لا یمکن الوصول الی الاعراب مطلقا وایضا ذکر الاستثقال بعد التعذر مستدرك لانهما بمعنی التعسر قلنا المراد بالتعذر الامتناع تحصل المطابقة بین المثال والممثل وایضا لم الامتناع فی الاستثقال **فان قیل** لما امتنع الاعراب فیهما فینبغی ان یکونا مبنیین **قلنا** الممتنع فیهما ظهور الاعراب فی لفظهما لا تقدیره والمبنی ما امتنع فیه کلاهما **کعصا** والمراد به کل اسم کان فی آخره الف مقصورة ... موجودة کالعصیٰ او محذوفة لالتقاء الساکنین کعصًا وانما قدر الاعراب فیه لان الالف ساکن وضعا لا یقبل الاعراب فی الصورتین **وغلامی** والمراد به کل اسم سوی جمع المذکر السالم مضافا الی یاء المتکلم ففیه مذاهب ثلثة الاول انه معرب بالاعراب التقدیری حالة الرفع والنصب واللفظی حالة الجر والثانی انه مبنی والمختار عند المص بالاعراب التقدیری فی الاحوال کلها ولذا قال **مطلقا** ای فی الاحوال الثلث لانه لما اشتغل آخر المضاف بالکسرة لمناسبة الیاء قبل دخول العامل امتنع ان یدخل علیه حرکة اخری لتعذر دخول العامل علیه موافقة للکسرة او مخالفة لها لئلا یلزم اجتماع حرکتین مختلفین ذاتا او صفتا علی واحد وهو غیر جائز **او استثقل** ای تقدیر الاعراب فی الاسم الذی استثقل ظهور الاعراب فی لفظه وذلك الاستثقال فی الاسم المعرب الذی کان فی آخره یاء مکسور ما قبلها سواء کانت الیاء محذوفة بالتقاء الساکنین **کقاض** او غیر محذوفة کالقاضی **رفعا وجرا** ای فی حالتی الرفع والجر فالنصب علی الظرفیة لا فی حالة النصب لان الضمة والکسرة تثقلان علی الیاء دون الفتحة لانها خفیفة **فان قیل** تعذر الاعراب فی مثل عصا واستثقاله فی مثل قاض لا یخلو اما قبل الاعلال او بعد الاعلال فعلی الاول ینبغی ان یکون الاعراب فی کلیهما مستثقلین اذ فی آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو یقبل الحرکة الا ان الاعراب ثقیل علیه وعلی الثانی یلزم ان یکون فی کلیهما متعذرا لان الیاء غیر ملفوظة فی قاض فلا فرق بین عصا وقاض فالحکم بالتعذر فی عصا وبالاستثقال فی قاض تحکم **قلنا**[مه] ان التقدیر للتعذر فی مثل عصا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال ای قبل الحذف فالالف غیر قابل للحرکة فیکون متعذرا واما بعد الاعلال فالمحذوف کالملفوظ والتقدیر للاستثقال فی قاض ایضا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلان الرفع والجر ثقیل علی الیاء واما بعد الحذف فلان المحذوف کالملفوظ **ونحو مسلمی** **فان قیل** ان قوله مسلمی معطوف علی قاض فیدخل تحت الکاف فیکون کلمة نحو مستدرك لاتحاد معناهما **قلنا** انه معطوف علی مجموع قوله کقاض فلا یکون تحت الکاف

مه قوله ان التقدیر الخ اقول ان المراد بالتعذر والاستثقال وقت دخول العامل یعنی حین توجه الاعراب ودخول العامل علی عصا بعد الاعلال وعلی قاض قبل الاعلال لان موجب الاعلال فی عصا مطلق الحرکة وهی لا تتوقف علی العامل بل هی مقدمة علی العامل وموجب الاعلال فی قاض خصوصیة الحرکة اعنی الضمة والکسرة وخصوص الحرکة مخصوص علی العامل ..

مولانا عبد الحکیم

فلا یلزم الاستدراك **فان قیل** مبنی المتون بالاختصار فینبغی ان یعطف مسلمی علی قاض بدون نحو موافقا لقوله کعصاه وغلامی **قلنا** فی زیادة نحو اشارة الی ان هذا النوع من الاعراب التقدیری من جهة الاستثقال مغایر عما قبلها لان قاض من قبیل الاعراب بالحرکة وهذا من قبیل الاعراب بالحرف فتقدیر الاعراب للثقل علی قسمین قد یکون بالحرکة وقد یکون بالحرف واما تقدیر الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحرکة ولذا لم یجد فیه لفظ التنبیه والمراد بمسلمی کل جمع مذکر سالم اضیف الی یاء المتکلم **رفعا** فالتقدیر فیه فی حالة الرفع دون النصب والجر فلان فی حالة الرفع اصله مسلموی اجتمع الواو والیاء والاول منهما ساکن فانقلبت الواو یاءً وادغمت الیاء فی الیاء والقلب یخرج الشئ عن حقیقته وفی حالة النصب والجر ادغام الیاء فی الیاء والادغام لا یخرج الشئ عن حقیقته لان الیاء المدغمة تسمی یاءً بعد الادغام ولم یذکر المصؒ تقدیر الاعراب بالحرف فی الاحوال الثلاث کما فی جاءنی ابو القوم الخ لقلته **واللفظی** ای الاعراب المتلفظ به کائن **فیما** ای فی الاسم الذی **عداه** ای سوی المذکور من مواضع التعذر والاستثقال **فان قیل** تخصیص الاعراب اللفظی بما عدا المذکور غیر صحیح لان الاعراب اللفظی کما یکون فی غیر المذکور کذلك یکون فی المذکور لان الاعراب اللفظی اعم من ان یکون حقیقة کما فی غیر المذکور او حکما کما فی المذکور لان الضمة والفتحة والکسرة المفروضة فی المذکور لفظا حکمیا لدلالتها علی الفاعلیة الخ **قلنا** ان الاعراب اللفظی یطلق علی الحقیقی والحکمی اذا لم یؤول باسم المفعول واذا اول باسم المفعول یراد منه الحقیقی لاصطلاحهم فلذا قال الشارح المتلفظ به واول باسم المفعول المؤید لبیان الواقع لان اللفظ بمعنی ما یتلفظ به الانسان کما بین تعریفه **فان قیل** ضمیر ما عداه البارز راجع الی التعذر والاستثقال لا الی کلمة ما تعربهما فلا یحصل المطابقة بین الراجع والمرجع **قلنا** انهما مأول بتاویل ما ذکر وهو مفرد لما ذکر تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف وکان غیر المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة غیر المنصرف یعرف المنصرف لان الاشیاء تعرف باضدادها فاکتفی بتعریف غیر المنصرف فقال **غیر المنصرف ما** ای اسم معرب **فیه علتان** مؤثرتان باجتماعهما مع استجماع شرائطهما فیما اثرا **فان قیل** کلمة ما عامة بمعنی شئ فدخل فی التعریف ضربت لوجود العلتین فیه وهما التانیث والوصف وهو الضرب ولیس غیر منصرف **قلنا** کلمة ما عبارة عن الاسم وضربت فعل **فان قیل** التعریف غیر مانع لدخول حضار وتمار الاسمین لوجود العلتین ای التانیث والعلمیة فیهما مع انهما لیسا غیر منصرفین **قلنا** ان المراد من الاسم الاسم المعرب وهما مبنیان **فان قیل** تعریف غیر المنصرف غیر مانع عن دخول المنصرف لانه دخل فیه قائمة لوجود العلتین فیهما وهو التانیث

والوصفية مع انها منصرف لا غير منصرف **قلنا** المراد بالعلتان العلتان المؤثرتان والتانيث بدون العلمية غير مؤثرة **فان قيل** لما وجد فى الاسم العلتان المؤثرتان فتوصيفهما بالمؤثرتان يدل على ان كلواحد منهما مؤثر فى منع الصرف فينبغى ان يكتفى وجود احدهما **قلنا** المراد بالمؤثرتان باجتماعهما لا بانفرادهما **فان قيل** تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه نوح ولوط لانه اجتمع فيهما علتان مؤثرتان بالاجتماع وهما العجمة والعلمية مع انهما منصرفان **قلنا** المراد بالعلتان المؤثرتان مع استجماع شرائطهما والشرط للعجمة تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وهو غير موجود فيهما **فان قيل** لا نسلم ان تحرک الاوسط او الزيادة على الثلاثة شرط للعجمة لانها توجد بدون هما كما فى نوح ولوط ووجود المشروط بدون الشرط محال **قلنا** ان هذين الشرطين شرطان لتاثير العجمة فى منع الصرف لا لذات العجمة **من تسع** اے من علل تسع قدر الشارح رح الموصوف لتسع اشارة الى ان هذه العبارة من قبيل التركيب التوصيفى وهو قوله او علة واحدة ورد على الشارح الرضى فانه جعله من قبيل التركيب الاضافى اى تسع علل ووجه الرد مخالفة العبارتين **او علة واحدة منها** اے من تسع علل **تقوم** هذه العلة الواحدة **مقامهما** بان تؤثر احدها تاثيرهما **فان قيل** نسبة تقوم الى العلة الواحدة غير صحيح لان القيام ينسب الى ذى الاجسام والعلة من قبيل الاعراض **قلنا** المراد بالقيام التاثير لا المكث بالقدمين المستعمل فى ذى الاجسام **وهى** اے العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين **فان قيل** ضمير هى راجع الى العلل التسع مبتدأ و عدل الى آخره خبره فان كان العطف مقدما على الربط يلزم حمل اخبار المتعددة على الواحد من حيث اللفظ وذلك غير جائز وايضا المقام مقام الحصر فلا بد من ادوات الحصر وايضا ينبغى ان يجرى الاعراب على جزء واحد لاتحاد مقتضى الاعراب وهو الجزئية وان كان الربط مقدمًا على العطف يلزم حمل الواحد على المتعدد من حيث المفهوم **قلنا** الخبر محذوف وهو قوله مجموع ما فى هذين البيتين وقوله عدل الخ خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير وذلك المجموع ع ؎

عَدل ووصف وتانيثٌ وَمَعْرِفَةٌ　　وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا اَلِفٌ　　وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ
واولها مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ　　ثِنْتَانِ مِنْهَا نَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ

فان قيل كلمة ثم للتراخي فيعلم منه ان علية الجمع والتركيب بعد العلل السابقة وليس كذلك **قلنا** العدول في هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد محافظة الوزن لا للتراخي لان بتقدير الواو يلزم نقصية المصرع الثاني عن الاول **فان قيل** ان زائدة اما بالرفع صفة النون او بالنصب حال منه لا سبيل الى كل واحد منهما اما الى الاول فلعدم المطابقة بينهما في التعريف والتنكير واما الى الثاني فلان الحال اما عن الفاعل او المفعول والنون لا فاعل ولا مفعول فاجاب الشارح الهندي انه مرفوع على انه صفة النون واللام زائدة بقرينة تنكير اخواته لكن هذا الجواب ضعيف لان القول بزيادة اللام خلاف الظاهر لانه خلاف وضع اللام فالاولى في الجواب انه منصوب حال من النون وهو في اللفظ خبر لكنه فاعل معنى لفعل معنوي وهو تمنع يفهم من البيت السابق موانع الصرف الخ فيكون التقدير تمنع النون الصرف حال كونها زائدة قال صاحب غاية التحقيق ان قوله الف مرفوع على انه فاعل ظرف او مبتدأ خبره الظرف المقدم والفعلية او الاسمية حال من النون او من ضمير زائدة فرد الشارح بانه على التوجيه يفهم زيادة النون فقط لا الالف والحال انهما زائدتان ولذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين فالاولى ان يجعل الالف فاعلا لزائدة والظرف متعلق بزائدة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقديم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما حسا لان القاعدة اذا ذكر في موضع اسم مشتق يجري على الغير ثم ذكر الظرف وما بعده اسم فاعله اريد به اشتراك ما بعد الظرف لما قبل الظرف وتقدم ما بعد الظرف لما قبل الظرف في وصف هذا المشتق كما في قولك جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فان هذا المثال يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه على زيد في هذا الوصف وانما اريد هذا المعنى لان قبل تقتضي المجانسة بين الشيئين كما في قولهم زيد قبل عمر وعلم زيد قبل علم عمر ففي الاول المجانسة في الذات وفي الثاني المجانسة في الوصف ولا مجانسة بين زيادة الالف والنون فلوحظ مع النون وصف الزيادة ايضًا ليحصل المجانسة وقوله وهذا القول تقريب اورد لفوائد ثلثة الاول ترغيب الطلباء في حفظ البيتين فيكون المعنى ذكر العلل بالنظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر والثاني جواب سوال ان المؤثر في منع الصرف اما مجموع البيتين او كل واحد منهما فان كان الاول فينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كلواحد منهما لان العلة هو المؤثر والمؤثر هو المجموع لا كل واحد منهما وان كان الثاني فالمؤثر اذا كان احدهما فلا حاجة الى الآخر فاجاب ان هذا القول بان كلواحد من الامور التسعة علة قول تقريبي

اطلاق اسم الكل على الجزء لا تحقيقي يعنى المؤثر فى منع الصرف هو المجموع والقول على كل واحد منهما قول مجازى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان والثالث للرد على بعض النحاة فان بعضهم جعلوا الاسباب تسعة كما فى المتن وبعضهم اثنين الحكاية والتركيب اما الحكاية فهو النقل من الفعلية الى الاسمية نحو ضرب وشمر لانهما الحكاية من وزن الفعل والتركيب فيما عداه وبعضهم جعلوها احد عشر التسعة هى المذكور فى المتن والعاشر مشابهة الف التانيث كالف اشياء وارطى فالاول مشابه الف حمراء فى امتداد الصوت والثانى مشابه الف جعلى فى القصر ولم يكونا عين علامة التانيث لان الاشياء جمع شئ فيكون الهمزة اصلية لا علامة التانيث لان العلامة تكون زائدة واما ارطى مؤنثه ارطاة بالتاء فلو كان الالف للتانيث لم تدخل التاء عليه والحادى عشر اعتبار الاصل فى مثل احمر علما بعد التنكير عنه سيبويه فالاثنان فى غاية القلة واحد عشر فى الكثرة والتسعة متوسطة بينهما **فقال** والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب والرد على القائل بالاثنين ينبغى ان يكون السببية التركيب فقط لا الحكاية لان وزن الفعل ليس مؤثرا الا بعد التركيب بالعلمية والوصفية وعلى القائل باحد عشر ان مشابهة الالفين داخل فى الالفين ورعاية الاصل داخل فى الوصفية الاصلية ثم ذكر امثلة العلل على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال **مثل** عمر مثال للعدل **واحمر** مثال للوصف **وطلحة** مثال للتانيث **وزينب فان قيل** كما تصلح طلحة مثالا للتانيث كذالك تصلح ان تكون مثالا للمعرفة فذكر زينب بعدها مستدرك **قلنا** فى ايراد زينب بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى **وابراهيم** مثال للعجمة **ومساجد** للجمع **ومعديكرب** مثال للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **وحكمه** اى اثر المرتب على غير المنصرف الذى ليس بجمع المؤنث السالم من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما **فان قيل** الحكم عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ فيكون[1] المعنى غير المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين وهذا الحمل غير صحيح لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات **قلنا** ان الحكم ههنا بمعنى الاثر بقرينة اصطلاح النحويين لان الحكم عندهم بمعنى الاثر **فان قيل** اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير غير المنصرف لا يصح لان اثر الشئ يصدر عنه وعدم دخول الكسرة والتنوين اثر العلتين فى غير المنصرف لا اثر غير المنصرف **قلنا** اضافة الحكم الى ضميره لادنى مناسبة وهى ان غير المنصرف مشتمل على علتين فيكون من قبيل اضافة اثر

---

[1] قوله فيكون المعنى غير المنصرف الخ العبارة بحذف المضاف اى اسناد غير المنصرف الخ المراد بالذات ما قام به الوصف المبدأ كما تقدم ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه كوهستانى ١٢

المشتمل الى المشتمل وايضاً وقع عليه ومرتب عليه ان لا كسرة فيه ولا تنوين تمكن واما جمع المؤنث السالم وان كان غير منصرف بسبب العلمية كعرفات يدخل عليه الكسرة والتنوين لان الممنوع فى غير المنصرف تنوين التمكن وتنوينه للمقابلة لا للتمكن وانما لم يدخل عليه الكسرة والتنوين لان لكل علة فرعية فاذا وجد فى الاسم العلتان حصل فيه الفرعيتان فيشبه الفعل فى وجود الفرعيتين كما فى الفعل فرعيتان بالنسبة الى الاسم افتقاره الى الاسم وهو الفاعل واشتقاق من المصدر فمنع منه الاعراب الذى منع من الفعل وهو الجر والتنوين وانما كان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان يكون مخلوط بلسان آخر واذا خلط بلسان آخر فيكون المخلوط فرعا لغير المخلوط والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوصف المختص بنوع آخر واذا وجد فى نوع الوزن المختص بغيره يكون فرعا لوزنه الاصلية،

فان قيل ان الفرعتين يجدان فى غير المنصرف عند البصريين لا عند الكوفيين لان عندهم المصدر مشتق من الفعل مع ان عدم الانصراف فى بعض اسماء المعربة ثابت بوجود الفرعيتين عندهم ايضاً فكيف يجد الفرعيتان فيه لعدم اشتقاق الفعل من المصدر بل المصدر مشتق من الفعل عندهم قلنا لا نسلم انهم قائلون باشتقاق المصدر من الفعل بالحقيقة بل بطريق المناظرة مع البصريين ومناظرتهم لا يخرج الفعل عن الاشتقاق من المصدر فى الواقع او نقول ان سلم ان المصدر مشتق من الفعل عندهم فى الواقع لكن لا نسلم ان الفرعيتين ينتفى فى الفعل بل ثابتان فيه عندهم لا افتقاره الى الفاعل ظاهر والآخر اعلال فيه لان الاعلال فيه مرض وكل مرض تكون علة على المريض واعل فى المصدر باعلاله فتجد الفرعيتان فى الفعل ايضاً عند الكوفيين ولهذا اتفقوا مع البصريين بعدم انصراف بعض الاسماء المعربة بوجود الفرعيتين فيه لما فرغ المصؒ من بيان اسباب منع الصرف وهى خمسة الضرورة الشعرية الداعية الى صرفه والتناسب كذلك وتنكير العلمية المؤثرة ودخول اللام والاضافة فقال **ويجوز صرفه** اے غير المنصرف **فان قيل** صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز كيف يشتمل لهما قول المصؒ ويجوز صرفه مع ان الجواز والامكان عبارتان عن شئ غير واجب ولا ممتنع قلنا المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيكون المعنى ان منعه من الصرف ليس بضرورى وصرفه اما ضرورى كما فى ضرورة الشعر واما غير ضرورى كما فى التناسب فيكون الجواز شاملاً

لهما ثم اعلم ان الامكان علی قسمین امكان خاص وامكان عام فالاول ما فیه سلب الضرورة من الجانبین مثل الممكنات موجودة بالامكان الخاص بسلب الضرورة عن الجانبین فوجودها وعدمها سواء والثانی ما فیه سلب الضرورة من جانب واحد وهو علی قسمین احدهما امكان العام المقید بجانب الوجود فتسلب الضرورة عن جانب العدم واما وجوده اما ضروری كما فی الواجب او غیر ضروری كما فی الممكن وثانیهما امكان العام المقید بجانب العدم فتسلب الضرورة عن جانب الوجود واما عدمه اما ضروری كما فی الممتنع واما غیر ضروری كما فی الممكن وانما سمی هذا القسم بالعام لانه یتناول الوجوب وغیره بخلاف القسم الاول لانه یتناول عدم الوجوب فقط **فان قیل** غیر المنصرف عند المصؒ ما فیه العلتان او واحدة تقوم مقامهما وبالضرورة والتناسب لایزول العلتان فكیف یجوز الصرف المنافی للعلتین **قلنا** المراد بالصرف جعله فی حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوین لا جعله منصرفا حقیقة او نقول ان المراد بالصرف معناه اللغوی وهو التغیر لا الاصطلاحی والضمیر فی صرفه راجع الی حكمه فیكون المعنی ویجوز تغیر حكمه والاول اولی من الجواب الثانی لان البحث فی اسباب منع الصرف لا فی حكم فلا بد ان یرجع الضمیر الی غیر المنصرف ولذا اورد الشارح هذا الجواب بلفظ قیل لانه یفید الضعف **للضرورة** والضرورة علی قسمین الضرورة لوزن الشعر وهو موافقة احد المصراعین للآخر فی عدد الحروف والضرورة لرعایة القافیة وهو موافقة الحرف الاخیر من احد المصراعین الی الآخر فی الحركة ثم الضرورة لوزن الشعر علی قسمین احدهما الاحتراز عن الانكسار وثانیهما عن الانزحاف فان غیر المنصرف اذا وقع فی الشعر ربما یلزم من منع صرفه انكسار فی الشعر یخرجه عن الوزن وانزحاف یخرجه عن السلامة مثال الاول قول فاطمة رضی الله تعالی عنها فی مرثیة رسول الله صلی الله علیه وسلم۔ ع

ماذا علی من شم تربة احمد ؛ ان لا یشم مدی الزمان غوالیا ؛ صبت علی مصائب لو انها ؛ صبت علی الایام صرن لیالیا ؛ فمصائب صیغة منتهی الجموع غیر منصرفة فلو لم تدخل التنوین علیها یلزم الانكسار فی الشعر وهو قلة حروف هذا المصرع من الثانی یخرج عن الوزن ومثال الثانی قوله الشافعی رحمه الله فی مدح الامام الاعظم رحمه الله تعالی اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛ هو المسك ما كررته یتضوع فانه لو فتح نعمان من غیر تنوین یستقیم الوزن ولكن یقع فیه زحاف یخرجه عن السلامة **فان قیل** الاحتراز عن الزحاف لیس بضروری فكیف یشمله قوله للضرورة **قلنا** الاحتراز عن الزحافات الممكنة الاحتراز عنها

امر ضروری عند الشعراء لرعاية القافية فی قوله. شعر

سلام على خير الانام وسيد ‖ حبيب اله العلمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم ‖ عطوف رأوف من يسمى باحمد

فانه لو فتح دال احمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروی فی سائر الحروف الدال المكسورة **او للتناسب** اے ويجوز صرفه لحصول التناسب بينه وبين المنصرف اذ التناسب بين الكلمات امر اهم عند النحاة وان لم يصل الى حد الضرورة **كمثل سلاسلا واغلالا** فالسلاسل صرف لمناسبة الاغلال المنصرف الذی يليه وقد يصرف لتناسب المنصرف الذی لم يليه كقوله تعالى **قواريرًا** على قرأة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآی فانها كالقوافی يعتبر توافقها وتجانسها **فان قيل** المقصود بالمثال صرف سلاسل فينبغی ان يذكر بدون اغلال **قلنا** هذا امثال مجموع غير المنصرف الذی والمنصرف الذی صرف غير المنصرف لتناسبه **وما يقوم** اے العلة الواحد التی تقوم **مقامهما** اے مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت **كل** واحدة منهما مقام العلتين احدهما **الجمع** البالغ الى صيغة منتهی الجموع فلا يرد برجال وانما يقوم الجمع مقامهما لتكرار الجمعية فيه حقيقة او حكمًا اما حقيقة فلانه قد جمع فی بعض الصور كرتين كاكاليب جمع اكلب والاكلب جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار واناعيم جمع انعام والانعام جمع نعم واما حكما فی الجموع التی توافقها فی عدد الحروف والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما الفا التانيث المقصورة والممدودة **فان قيل** اضافة الالف الممدودة الى التانيث غير صحيح لان الف الممدودة فی حمراء لمد الصوت لا للتانيث وعلامة التانيث الهمزة المنقلبة عن الالف **قلنا** الالف لما لم يفارق من الهمزة فيصح اضافة الالف الى التانيث **او نقول** الالف قد يطلق على المتحرك وقد يطلق على الساكن وانما تقومان مقام العلتين لانها لازمتان للكلمة فلا يقال فی حبلی حبل وفی حمراء حمر فيكون لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا **فان قيل** التاء اذا وقعت فی العلم تكون لازمة لا تفارق عنه مع انها لا تقوم مقام العلتين كما فی طلحة **قلنا** لزوم الالفين للكلمة وضعا ولزوم التاء بعارض العلمية واللزوم العارض لم يقو قوة اللزوم الوضعی لما فرغ المصنف من بيان الاسباب على وجه الاجمال شرع فی تفصيلها فالفاء للتفسير فی قوله **فالعدل** اے كون الاسم معدولا **خروجه** ای كون مادة الاسم المعدول مخرجا **عن صيغته** ای عن صورة الاسم المعدول عنه **الاصلية** ای التی تقتضی

الاصل والقاعدة بقاء الاسم على تلك الصيغة لكن خرج عنها بخروج غير قياسية الى صيغة اخرى مغايرة عن الاولى بان تكون الاولى داخلة تحت القاعدة والثانى غير داخلة تحت الاصل والقاعدة مع بقاء المادة الاصلية فى المعدول ومع اتحاد معنى المعدول والمعدول عنه وذلك الخروج على قسمين **تحقيقا** اى خروجا كائنا عن اصل محقق **او تقديرا** اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض واعلم ان العدل فى اللغة جاء على خمسة معان بمعنى الميلان ان وقعت صلته الى نحو فلان عدل اليه اى مال اليه وبمعنى الاعراض ان وقعت صلته عن نحو فلان عدل عنه وبمعنى الصرف ان كان صلته كلمة فى نحو فلان عدل فيه اى صرف فيه وبمعنى البعد ان كان صلته كلمة من نحو عدل الجمل من البعير اى بعد الجمال من البعير وبمعنى الاستواء ان كان صلته بين نحو عدل الامر بين ذا وكذا اى استوى الامر ذا وكذا والمراد ههنا الصرف اى التغير لانه مناسب بالمعنى الاصطلاحى لان فيه تغير الاسم عن الصيغة الاصلية **فان قيل** عد العدل من اسباب منع الصرف غير جائز لانه وزن الفعل من اوزان المبهمة اى الصفة المشبهة فيكون ذاتا مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف وايضاً لا يصح حمل الخروج عليه **قلنا** ان وزن الفعل مشترك بين صفة المشبهة والمصدر وههنا بمعنى المصدر فيكون صرف الوصف فيصح عده من اسباب منع الصرف وحمل الخروج عليه لان كلا منهما مصدر **فان قيل** العدل صفة المتكلم لانه بمعنى بيرون آوردن والخروج صفة اللفظ لانه بمعنى بيرون آمدن فكيف يصح حمل الخروج عليه لانه يلزم حمل احد المتبائنين على صفة متبائن آخر **قلنا** العدل مصدر مبنى للمفعول اى المعدول فيصح الحمل لان المعدول ايضا من صفات اللفظ **فان قيل** فعلى هذا لا يصح عد العدل من اسباب منع الصرف لان المعدول ذات مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل صرف الاوصاف وايضاً يلزم حمل المصدر اللازمى على المتعدى وايضا يلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف **قلنا** المراد بالمعدول كون الاسم معدولا والكون مصدر لازمى فيلزم حمل المصدر اللازمى على المصدر اللازمى **فان قيل** ضمير خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكر وعلى الثانى يلزم اخذ المحدود فى الحد **قلنا** الضمير راجع الى الاسم بقرينة ان البحث فى الاسماء **فان قيل** الخروج

عه قوله فكيف الخ اقول وايضاً كيف يصح عده من اسباب منع الصرف لانه صفة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب عنه العدل مصدر مجهول والاعتراض مبنى على المصدر المعلوم فيكون المعنى بيرون آورده شدن وهو صفة اللفظ فان قيل على هذا يلزم حمل مصدر المعلوم اللازمى اعنى الخروج على المصدر المجهول المتعدى اعنى العدل وايضا المصدر المجهول غير قار الذات واسباب منع الصرف من الامور القارة فلا يصح عدها منها ايضاً قلنا المراد بالمصدر المجهول هو الحاصل المجهول وهو الامور القارة فيصح عده منها فيكون المعنى بيرون آورده شده والمراد بالخروج الخروج الكائن فى الاخراج بمعنى الحاصل بالمصدر المجهول فيصح تفسير العدل بالخروج ۱۲ مولانا عبد الحليم عفى عنه ۱۲

مصدر والعدل حاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشئ بالكون فالمراد منه الحاصل بالمصدر فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر وهو غير جائز لعدم الاتحاد فی ما صدقا علیه **قلنا** الخروج مؤول بکون الاسم مخرجا **فان قیل** فی تفسیر الخروج بالمخرج نظر لان الخروج لازمی والمخرج متعد وایضًا الخروج مصدر المجرد والمخرج اسم المفعول من المزید فکیف یصح تفسیر الخروج بالمخرج **قلنا** فسر عن مصدر المجرد وباسم المفعول من المزید دفعا لاعتراض الشیخ الرضی ان تعریف العدل بالخروج غیر جائز لان العدل متعد لابد فیه من اعتبار اخراج المتکلم فالعدل الاخراج لا الخروج فاجاب الشارح الخروج علی قسمین خروج فی نفسه وخروج فی ضمن الاخراج والاول لازمی والثانی متعد والمراد ههنا الثانی فالمصدران مبنیان للمفعول صفتان للفظ مؤلان بحال المصدر وهو الکون **فان قیل** الاسم عبارة عن المادة والصورة والصیغة ایضًا عبارة عنهما فیلزم خروج الکل عن الکل وهو غیر جائز لان الخروج یقتضی سبق الدخول والکل غیر داخل فی الکل فکیف یخرج عنه **قلنا** المراد بالصیغة هی الصورة فقط **فان قیل** فعلی هذا یلزم خروج الکل عن الجزء وهو باطل قلنا عبارة المص محمول علی حذف المضاف ای خروج الاسم فان قیل فعلی هذا یلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل قلنا خروج الجزء عن الجزء باطل اذا لم یکن احد الجزئین مشتملا علی الآخر وههنا الصیغة مشتملة علی المادة کما ان مادة عمر الکائنة فی عامر مخرجة عن صورة عامر ولباسه وتلک الصورة واللباس مشتمل علی تلک المادة فکما یجوز نسبة الخروج الی الجزء عن الکل فکذلک یجوز نسبة الخروج الی الجزء عن المشتمل فان قیل لابد فی کل التعریف ان یکون جامعا لافراده ومانعا عن دخول الغیر وتعریف العدل لایکون مانعا لدخول المشتقات فیه لانها ایضًا مخرجة عن الاصل وهو المصدر ولا یقال لها المعدولات قلنا صیغة المعدول مغایرة عن صیغة المعدول عنه مغایرة لفظیة مع اتحاد المعنی وصیغة المشتقات مغایرة من صیغة المصدر مغایرة لفظیة ومعنویة **فان قیل** تعریف العدل لایکون مانعا عن دخول الغیر فیه لدخول الاسماء المحذوفة الاعجاز کید ودم لانهما مخرجان عن الصیغة الاصلیة وهی یدی ودمو مع اتحاد المعنی ولا یسمیان معدولین قلنا العدل تغیر صورة مع بقاء المادة والمادة غیر باقیة **فان قیل** تعریف العدل لایکون جامعا لافراده لخروج ثلث ومثلث المعدولان عن ثلثة ثلثة لعدم بقاء المادة فیهما لحذف التاء **قلنا** المراد بالمادة المادة الاصلیة والتاء زائدة کما ان سحر بوزن فعل معدول عن السحر باللام فالمادة باقیة واللام زائدة فان قیل کیف یصدق الحد علیه لان المعدول فرع مخروج عن الاسم والسحر فرع والسحر فرع سحر لان التعریف فرع التنکیر فیکون المعدول

اصلا والمعدول عنه فرعا قلنا الصورة الاصلية اعم حقيقة او حكمية والصورة المعرفة باللام اصلية حكما لان اللام كالجزء من الكلمة فان قيل تعريف العدل لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المغايرة القياسية فيه كمدعو ومرمى لانهما مخرجان عن اصلهما وهو مدعو ومرموى مع بقاء المادة واتحاد المعنى ولا يسميان معدولين قلنا العدل خروج الاسم عن الصيغة اخرى مغايرة عن الاولى بكون الاولى داخلة تحت الاصل والقاعدة دون الاخرى وفى المغايرة القياسية كلتا الصيغتين داخلتان تحت اصل وقاعدة اما الاولى فلان اسم المفعول من المجرد على وزن مفعول واما الثانى فلان الواوين او الواو والياء اذا اجتمعا لابد غير الاولى منهما فى الثانية منهما **فان قيل** ان تعريف العدل غير مانع لدخول المغائرات الشاذة فيه مثل الجموع الشاذة كاقوس وانيب لان الاقوس جمع قوس وانيب جمع ناب اصله نيب والقياس فى وزن فَعْلٍ وفَعَلٍ من الاجوف واويا كان او يائيا ان يجمع على افعال كالثوب على اثواب ولما لم يجمع القوس والناب على اقواس وانياب بل على اقوس وانيب فعلم انهما معدولان من الاقواس والانياب ولا يسميان معدولين والاولى داخلة تحت القاعدة لا الثانية مع بقاء المادة واتحاد المعنى بل يسميان بالجموع الشاذة **قلنا** لا نسلم ان اقوسا وانيبا مخرجان عما هو القياس فيهما بل جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولذا يسمى بالجموع الشاذة وهذه الاجوبة كلها من الشارح اوردها لدفع الاعتراضات وقد قال بعض الشارحين فى اجوبته لا حاجة فى تصحيح تعريف العدل الى هذه التكلفات لانه قد جوز بعض المنطقيين تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميز ذلك الشئ عن بعض ما عداه لا عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان اذا قصد تميز الانسان عن بعض ما عداه وهو النبات والجماد لا عن جميع ما عداه فلا بأس فى كون تعريف الانسان عاما منه فكذا المقصود فى تعريف العدل تميز العدل عن باقى الاسباب بانه ليس فيها الخروج وقد حصل ذلك بذلك التعريف فلا بأس فى كون تعريف العدل عاما منه ودخول المذكورات فيه وذلك الجواب ضعيف اذ لو كان المقصود تميز العدل عن باقى العلل فلا حاجة الى ذكر قيد الاصلية لحصول ذلك المقصود بدونه وايضا المقصود فى بيان العدل وباقى الاسباب تميز المنصرف وغير منصرف وذا لا يحصل الا بخروج كل ما عداه اذ لو بقى المشتقات والمغايرات القياسية ينبغى ان يكون الصفات غير منصرفة للعدل والوصفية والمغائرات الشاذة والاسماء المحذوفة الاعجاز ينبغى ان يكون غير منصرفة حين العلمية للعدل والعلمية ولم يقل بذلك احد **تحقيقا** او تقديرا منصوبا على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف وهو مفعول مطلق للخروج فى قوله خروجه لان المصدر حين العمل فى قوة ان مع

الفعل فيكون التقدير فالعدل ان يخرج خروجا تحقيقا او تقديرا ففيه اشارة الى تقسيم العدل الى التحقيقى والتقديرى فى تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة ان العدل التحقيقى خروج محقق عن اصل محقق والخروج المحقق ما يكون العلم بالعدل متقدما على العلم بمنع الصرف والنحاة اخرجوه من منع الصرف عن العدل السابق المحقق كما فى امثلة العدل العدل التحقيقى وليس من اعتبارهم وفرضياتهم والعدل التقديرى خروج مقدر عن اصل مقدر له مفروض والخروج المقدر ما يكون العلم بمنع الصرف مقدما على العلم بالعدل ولا يكون العدل سابقا كما فى امثلة العدل التقديرى بل يكون من اعتباراتهم وفرضياتهم لضرورة لسبب منع الصرف بوجوه ثلثة الاول ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج وهذا انما يستقيم اذا كان الخروج فى الاول تحقيقيا وفى الثانى اعتباريا والثانى ان الخروج فى الثانى كان اعتباريا فلو كان فى الاول ايضا اعتباريا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهو باطل والثالث ان العدل التحقيقى ما وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف والدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع ووجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج فعلم ان العدل والخروج فى الاول تحقيقى وفى الثانى اعتبارى ومذهب المحققين ان العدل التحقيقى خروج اعتبارى عن اصل محقق والتقديرى خروج اعتبارى عن اصل اعتبارى فالحاصل ان الخروج فيهما اعتبارى لكن الفرق باعتبار الاصل فان كان اصله محققا فهو عدل تحقيقى وان كان اصله مقدرا فهو عدل تقديرى لان العدل من الاسباب الضرورية الاعتبارية بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا عن العلم بالحكم فلو كان الخروج فى العدل التحقيقى تحقيقيا لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية والجواب عن الدليل الاول ان قوله تحقيقيا او تقديرا صفة الخروج بحال متعلقه لا بحاله وكذا تقسيم العدل التحقيقى والتقديرى بحال متعلقه وهو الاصل لا بحاله وعن الثالث نعم ان العدل التحقيقى ما وجد الدليل على وجود الاصل من غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع لكن لا نسلم ان وجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج اذ يجوز ان يكون الاصل موجودا والفرع موجودا من غير اعتبار خروج الفرع عن ذلك الاسم كما فى اقوس واثيب كثلث ومثلث مثالان للعدل التحقيقى لوجود الدليل على اصلهما غير منع الصرف ومنع الصرف ايضا دليل داع لذلك الاصل لانهما لما وجدا فى كلام العرب غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير الوصف والسبب الواحد لا يكفى فى منع الصرف اضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار سبب آخر غير العدل فاعتبروا فيهما العدل التحقيقى لان العدل التحقيقى ما وجد فيه دليل على وجود الاصل

bestudrubooks.wordpress.com

غير منع الصرف ولا شك ان الدليل فيهما ايضًا وجد على وجود الاصل غير منع الصرف وهو معناهما مكرر وتكرار المعنى يدل على تكرار اللفظ ولفظهما غير مكرر فعلم انهما معدولان عن لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة **فان قيل** معنى التثنية والجمع ايضا مكرر فينبغى ان يكونا معدولين عن لفظ مكرر والامر ليس كذلك **قلنا** لا تكرار فى معنى التثنية والجمع لان مفهوم التثنية مجموع المركب من المفرد ومثله ومفهوم الجمع مجموع المركب من المفرد والاكثر المماثل له فيكون معانيهما تعدد الاجزاء لا ان معناهما مكرر وكذا يجرى العدل التحقيقى فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف لوجود السمع كما فى قوله تعالى مَثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبٰعَ وفى ماوراءهما الى عشار ومعشر خلاف فعند البعض ما فوقها قياس على ما تحتها لجامع ان كلا منهما من اصول الاعداد وعند البعض لا يقاس ما فوقها على ما تحتها لعدم السماع والصواب مجيئتها **فان قيل** لا نسلم ان مثنى وثلاث ورباع معدولة عن لفظ مكرر بل عن مفرد وهو اثنان وثلثة واربعة والا لزم اباحة نكاح ثمانية عشر امرأة **قلنا** التكرار لا يستلزم التعدد لجواز كون الثانى بدلًا عن الاول او تاكيدا له **فان قيل** نعم لكن يلزم اباحة نكاح تسعة نسوة على ان الواو للجمع المطلق **قلنا** لا يلزم^عه^ منه اباحة ما فوق الاربع لان جميع اسماء الاعداد اذا قوبل بجمع الناس يكون المقصود من المقابلة ثبوت الخيرة للناس بين تلك الاعداد لا الجمعية كما فى قولهم خذ من مالى درهمين وثلثة ثلثة واربعة اربعة **فان قيل** ان المعتبر فى سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها والوصفية فى ثلثة عارضية لانها اسم لمرتبة معينة من العدد وهى ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة فاذا اجرى على المعدود بان وقع صفة عنه لا يراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد اذ لا بد بين الموصوف والصفة من الاتحاد فى الوجود ولا اتحاد بين العدد والمعدود فلذا يراد منه الذات المتصفة بالعدد ليتحد فى الوجود فكانت عارضية والمعتبر هو الوصف الاصلى لا العارضى **قلنا** الوصفية فى ثلثة ثلثة وان كانت عارضية لكنها صارت اصلية فى المعدول وهو ثلث لاعتبارها فى الموضوع له لان العدل بمنزلة الوضع الثانى **فان قيل** لما صار الوصف فى المعدول عنه عارضا وفى المعدول اصليا فلا يتحد معناهما والشرط فى العدل اتحاد المعنى

عه قوله لا يلزم الخ اقول معنى المعدول والمعدول عنه واحد فتكون تلك الالفاظ بمنزلة اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لكن العدد المكرر وقع فى القرآن بعد المقسوم على النكرة والعدد المكرر اذا وقع بعد المقسوم فى كلام العرب يكون المقصود منه تعيين مقدار سهام ذلك المقسوم كما اذا قيل خذوا من تلك الدراهم اثنين اثنين يكون لكل واحد اخذ الاثنين ودليل ولو قيل خذوا منها اثنين لا يجوز ان يأخذ كل واحد منهم اثنين بل لجميع هم اثنان ۱۲ مولانا عبد الحليم كوهستانى عفى عنه

بين المعدول والمعدول عنه **قلنا** المعتبر الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه فی اصل معناهما و هو الوصفية مع قطع النظر عن كونهما اصلية وعارضية **و اخر** هذا مثال آخر للعدل التحقيقی لوجود الدليل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف ومنع الصرف ايضًا دليل عليه لانه لما وجد فی كلام العرب الخ والدليل الآخر ان اخر جمع اخرى والاخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل والقاعدة فی اسم التفضيل ان يستعمل باحد الامور الثلثة اللام او الاضافة او كلمة من فلما لم يستعمل اخر فی قولهم جاءنی نسوة اخر باحد من تلك الامور فعلم انه معدول من احدها فعند البعض معدول عن الاخر وعند البعض معدول عن آخر من ولم يذهب احد الى انه معدول عن الاضافة لان المضاف اذا قطع عن المضاف اليه فيجب فی المضاف التنوين او البناء او الاضافة مثل اضافة الاولى نحو حينئذٍ وقبل و يا تيم تيم عدی وليس فی اخر شیٔ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين **فان قيل** لانسلم ان اخر اسم التفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاءنی آخر زيد ای غير زيد **قلنا** انه فی الاصل اسم التفضيل لانه بمعنى اشد تاخيرا فی الاصل ثم نقل منه الى معنى غير بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر **فان قيل** العدل كما يكون فی اخر كذلك يكون فی سائر الجموع المؤنثة مثل نصر وضرب جمع نصری وضربی فلا وجه لتخصيص اخر بالذكر وايضا العدل كما يكون فی جمع المؤنث كذا فی المؤنث الواحدة كما فی قولك جاءنی امرأة اخرى وكذا فی مذكرها مثل جاءنی رجل اخر لان الكل معدول عن اللام او من الاضافة فلا وجه للتخصيص بجمع المؤنث **قلنا** سلمنا ان العدل ثابت فی الكل لكن تخصيص آخر لدفع وهم وهو ان معنى التفضيل زال عنه لانه يستعمل فی معنى غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من او الاضافة واما نصر و ضرب فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثانی انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة الى العدل لان فی اخرى وجود الالف المقصورة واما فی الآخر فلوجود السببين غير العدل وهما وزن الفعل والاخر الوصف الاصلی **فان قيل** فی عدل اخر عن احد الامرين نظر اما فی كونه معدولا من الآخر باللام فمن وجهين الاول ان اخر لو كان معدولا منه يجب ان يكون مبنيا لتضمنه معنى الحرف وهو اللام لان المعدول يكون متضمنا المعنى المعدول عنه لان العدل هو التغير فی اللفظ فقط دون المعنى والثانی انه لو كان معدولا عنه لوجب ان يكون آخر معرفة فلو تقع صفة للنكرة والحال انه يقع صفة للنكرة واما النظر فی كونه معدولا عن آخر من فبالوجهين المذكورين بينهما وايضًا يجب

المطابقة بين المعدول والمعدول عنه فى الافراد والتثنية والجمع ولامطابقة ههنا لان آخر من مفرد والاخر جمع فيكون ههنا خمس اعتراضات والجواب عن الاربع الاول ان الشرط فى المعدول ان يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه الاصلى لامعناه العرضى الذى ثبت بالعارض كالتعريف باعتبار دخول اللام عليه وكمعنى من باعتبار عروضه فاخر متضمن لمعناه الاصلى وهو الوصف فقط فلا يكون مبنيا ولا معرفة والجواب عن الخامس المطابقة بين اخر وآخر من موجودة لان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع وجمع هذا امثال للعدل التحقيقى لوجود الدليلين على الاصل المعدول عنه منع الصرف لانه لما وجد غير منصرف فى كلام العرب الخ والدليل الاخر ان جمع جمع جمعاء وهو مؤنث اجمع والقياس فى فعلاء افعل ان تجمع على فُعْلٍ ان كانت صفة كحمراء على حمر وان تجمع على فعالى وفعلاوات ان كانت اسما كصحراء على صحارى او صحراوات وجمع ليس بواحد منها فعلم انها معدولة عن جمع ان كانت باقية بمعنى الصفة او عن جماعى او جمعاوات ان كانت اسما بمعنى الكل للتاكيد فان قيل عدم انصرافه مسلم لو كان معدولا عن جمع لوجود السببين فيه العدل والوصفية وان كان معدولا عن جماعى او جمعاوات فعدم انصرافه غير مسلم لعدم تحقق السببين لانهما اسمان قلنا ان افعل الاسمى محمول على الصفتى بناءً على الوضع لان وزن افعل موضوع للصفة واستعمالها فى الاسمية باعتبار التاكيد عارض ولا اعتبار له فان قيل لما وجد جمع فى كلامهم جمعا على خلاف القياس فلم حكموا بانه معدول عما هو القياس ولم لا يجوز ان يكون جمعا شاذا كأقوس وأُنيب قلنا الداعى لاعتبار العدل منع صرف الاسم وهو موجود فى جمع فاعتبروا فيها العدل عما هو القياس وغير موجود فى اقوس وانيب فلم يعتبروا فيهما العدل عما هو القياس بل جمع مفردهما عليهما ابتداءً ولذا سميت بالجموع الشاذة والمعدول لا يسمى شاذا فان قيل لم لا يجوز ان يكون الجمع الشاذ معدولا عما هو القياس لكن سمى بالجمع الشاذ لمخالفتها عن قاعدة الاسم المعدول قلنا ليس للاسم المعدول قاعدة حتى يلزم لمخالفتها عنها تسمية الجمع بالجمع الشاذ فعلم ان تسميتها بالشاذ لجمعيتها على خلاف القياس او تقديرا اى خروجا كائنا عن اصل مقدر والاصل المقدر ما يكون الداعى الى تقديره منع الصرف لا غير **فان قيل** ان الداعى الى التقدير امور ثلثة احدها منع الصرف والثانى عدم وجود العلة الاخرى والثالث عدم صلاحية الاخرى غير العدل **قلنا** ان

المراد بالداعی الوجودی وهو منع الصرف لا داعی العدمی ولآخران عدمیان **فان قیل** الداعی الوجودی ایضًا غیر منحصر فی منع الصرف اذ الداعی قد یکون الحمل علی النظائر کقطام وغلاب وحضار وتمار **قلنا** المراد بالداعی الوجودی الذی یکون سببا لمنع الصرف لا لسبب البناء والحمل علی النظائر کعمر وزفر فانه لما وجدا فی کلام العرب غیر منصرفین ولا بد لغیر المنصرف من العلتین ولم یوجد فیهما علتین غیر العلمیة والسبب الواحد لا یکفی فی منع الصرف فاضطروا الی اعتبار سبب آخر ولما لم یصلح للاعتبار غیر العدل فاعتبروا فیهما العدل التقدیری لان العدل التقدیری ما لم یوجد الدلیل فیه علی وجود الاصل غیر منع الصرف ولا شك ان ههنا ایضًا لم یوجد الدلیل علی وجود الاصل غیر منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول عن عامر وزفر عن زافر **ومثل باب قطام** المعدولة عن قاطمة وانما زاد المثل مع انه معطوف علی عمر وهو تحت الکاف فیفید مثل ما یفید الکاف اشارة الی ان اعتبار العدل فی عمر مغایر عن قطام لان العدل فی عمر لتحصیل سبب منع الصرف وفی قطام للحمل علی النظائر وانما زاد الباب مع ان لفظ مثل یفید ما یفید الباب اشارة الی ان لفظ مثل لمجرد اشتراك قطام مع عمر فی کون العدل التقدیری فیهما ولفظ الباب لافادة العموم من المضاف الیه وغیره **فان قیل** المراد بباب قطام کل ما هو علی وزن فعال علما للاعیان المؤنثة من غیر ذوات الراء فالعدل کما یوجد فی هذا النوع من الفعال کذلك یوجد فی فعال الامری کنزال وفی فعال الصفتی کفساق وفی فعال المصدری کفجار وفی فعال العلمی من ذوات الراء کحضار وتمار فلم خص ذکر فعال العلمی من غیر ذوات الراء **قلنا** مقصود المصنف تقدیر العدل فی المعرب الغیر المنصرف بقرینة قوله فی تمیم فان المعرب غیر المنصرف عندهم فعال العلمی من غیر ذوات الراء واما فعال الامری والصفتی والمصدری فمبنیة اتفاقًا واما العلمی من ذوات الراء فمبنیة عند الحجازیین واکثر بنی تمیم فلذا خص ذکر فعال العلمی من غیر ذوات الراء **فان قیل** لا حاجة الی اعتبار العدل فی هذا النوع عند بنی تمیم لوجود السببین فیها غیر العدل العلمیة والتانیث **قلنا** اعتبر بنو تمیم فیها العدل حملا علی ذوات الراء مثل حضار وتمار وانما اعتبروا فی ذوات الراء فانه لما وجد وها مبنیة ولیس فیها الا سببان العلمیة والتانیث والسببان لا یوجبان البناء فاعتبروا فیها العدل لتحصیل سبب البناء وهو المشابهة بفعال الامری فی وجود العدل فلما اعتبروا العدل فی ذوات الراء المبنیة فاعتبروا فی غیر ذوات الراء المعربة حملا علی ذوات

الراء وان لم يحتج فيها الى العدل لتحقق السببين فيها غير العدل **فان قيل** ذكر باب قطام ليس محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وههنا قدر للحمل بالنظائر **قلنا** لا نسلم ان الكلام فى العدل الذى يكون سببا لمنع الصرف بل فى العدل الذى اعتبر فى غير المنصرف سواء كان لمنع الصرف او للحمل على النظائر **فان قيل** لما اعتبر العدل فى باب قطام فتحقق فيه ثلثة اسباب فينبغى ان يكون مبنيا كذوات الراء **قلنا** البناء فى ذوات الراء ليس من الاسباب الثلثة عندهم بل الراء حرف ثقيل مكرر فى المخرج فناسب التخفيف والبناء اخف لان السلوك على طريق واحد اسهل من السلوك على طريق مختلفة **الوصف** **فان قيل** لم لم يعرف المصنف الاسباب التسعة غير العدل **قلنا** انها مبينة فى مواضعها بخلاف العدل فانه ليس لبيانه موضع معين فى هذا العلم وقدمه على سائر العلل لانه غير مشروطة بخلاف البواقى وانما رتبها على ترتيب المذكور لرعاية الاجمال واورد الاجمال على ذلك الترتيب لرعاية الوزن **فان قيل** عد الوصف من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من قبيل الاوصاف فى الاسم والوصف اسم بنفسه لا انه وصف فيه لانه عبارة عن اسم دال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها **قلنا** الوصف عبارة عن كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها **فان قيل** لتعريف الوصف لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الرحمان والرحيم لانهما يدلان على ذات معينة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الرحمة **قلنا** المراد بالدلالة الدلالة بحسب اصل الوضع ولا شك انهما يدلان على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع ثم استعمل فى ذات المعينة لغلبة الاسمية على الوصفية كما فى اسود وارقم ثم اعلم ان الوصف على قسمين اصلى بان وضع للمعنى الوصفى كاحمر موضوع لما فيه الحمرة وعارضى بان وضع لمعنى اسمى ثم عرض له المعنى الوصفى فى الاستعمال مثل اربع موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد وهى ما فوق الثلاث تحت الخمسة وهذا معنى اسمى لا وصفية فيه وقد تعرض له المعنى الوصفى اذا وقع صفة للمعدود كما فى المثال المذكور يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد فيكون المعنى مررت بنسوة موصوفة بصفة الاربعية والمعتبر فى سبب منع الصرف الاصلى لاصالته لا العارضى لعروضه ولذلك قال المصنف **وشرطه** اے شرط الوصف فى سببية منع الصرف لا شرط ذات الوصف لانه موجود بدون كونه فى

الاصل كما فى اربع **ان يكون** اى كون الوصف وصفا **فى الاصل** اى فى الوضع لا فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه فان قيل الاصل اذا ذكر فى مقابلة الوصف يراد به الموصوف فيكون المعنى وشرطه ان يكون فى الموصوف وهذا المعنى موجود فى الوصف العارضى ايضًا فينبغى ان يكون سببا لمنع الصرف وايضا الاصل عبارة عن قاعدة وقانون والوصف العارض ايضا بقاعدة وقانون لان العدد اذا جرى على المعدود لا يراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد فينبغى ان يكون سببا لمنع الصرف قلنا المراد بالاصل الوضع لان الاصل ما يبتنى عليه الشئ والدلالات الثلث متفرعة على الوضع لاعتبار الوضع فى مفهوماتها **فان قيل** ظرفية الوضع للوصف غير صحيح لان الظروف على قسمين زمان ومكان والوضع ليس منهما **قلنا** ان كلمة فى بمعنى عند اى شرط لتاثير الوصف فى سببية منع الصرف ان يكون عند الوضع سواء وجد عند الاستعمال اولا **فلا تضره الغلبة** اى غلبة الاسمية على الوصفية غير مضرة بان تخرجه عن سببية منع الصرف لا عدم الضرر مطلقا لانه يزول عن العموم ويختص اطلاقه ببعض الافراد **فان قيل** لا نسلم ان الغلبة غير مضرة الا ترى انه لو سمى بالاسود الرجل الابيض كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للوصفية **قلنا** المراد بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد الاسود **فان قيل** فعلى هذا لو سمى بالاسود الرجل الاسود ينبغى ان يكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل لاختصاص الوصف ببعض افراده مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل **قلنا** المراد بالاختصاص الاختصاص بالنوع لا بالتشخص وايضا المراد بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراده ولا يحتاج ذلك الوصف فى الدلالة على ذلك البعض الى قرينة كالاسود موضوع لكل ما فيه السواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء ويراد منه الحية السوداء ولا يحتاج الى ذكر قرينة واذا سمى به غير الحية يحتاج الى قرينة وهو الموصوف نحو عندى رجل اسود او غيره نحو اسود من الرجال **فلذلك** اى المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **فان قيل** ذلك من اسماء الاشارة يشار به الى مفرد المذكر والمذكور ههنا شيئان اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة فلا تطابق بين اسم الاشارة والمشار اليه **قلنا** الامران المذكوران بتاويل المذكور مفرد صرف اربع فى قولهم **مررت بنسوة اربع** لعدم وجود شرط تاثير الوصفية وهو الاصالة فى الوصفية **وامتنع اسود وارقم** من

الصرف لوجود الشرط فيهما وهو الاصالة فى الوصفية وعدم مضرة غلبة الاسمية على الوصفية اذا صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم اذا صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت من الوصفية الاصلية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف **فان قيل** الوصف الاصلى غير كاف لمنع الصرف لما ان الوصف اذا صار علما للشخص كحاتم لا يكون سببا لمنع الصرف **قلنا** لم يهجر استعمالها فى معانيها الاصلية بالكلية لاختصاصها بافرادها فاختصت بالنوع والحاتم بالشخص والوصف يزول بالعلمية للشخص ولا يزول بالعلمية للنوع وان استعملت هذه الاسماء فى معانيها الوصفية الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها للوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال **وضعف منع افعى** اسما للحية **فان قيل** هذه الاسماء منصرف عند المصؒ لا محالة فينبغى ان يقول وامتنع منع افعى لان الضعف لا ينافى الجواز **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان الضعف مسند الى المصؒ بل الضعف مسند الى غيره فيكون التقدير وضُعِفَ مَنْعُ مَنْ مَنَعَ افعى لا منع المصؒ اذ المنع عنده ممتنع لان الشرط فى الوصف هو القطع بكونها وصفا عند المصؒ ولا قطع بكونها وصفا فى الاصل **فان قيل** كما لا قطع بكونها وصفا فلا قطع بكونها غير اوصاف فى الاصل فلم اختار الصرف على عدم الصرف **قلنا** انما اختار الصرف على منع الصرف لان الاصل فى الاسماء الانصراف واما وجه منع افعى على زعم وصفيته لتوهم الاشتقاق من الفعوة وهى الخبث فيكون معنى افعى ذات من له الخبث وايضا ضعف منع **اجدل** اسما للصقر بناء على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل وهو القوة فيكون معنى اجدل ذات من له القوة وايضا ضعف **اخيل** اسما للطائر ذى خيلان بناء على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال وهى النقطة السوداء فيكون معنى اخيل ذات من له الخال **التانيث** اللفظى الحاصل **بالتاء** **فان قيل** التانيث المعنوى ايضا بالتاء المقدرة فكيف يكون مقابلا للتانيث بالتاء **قلنا** المراد بالتانيث بالتاء التانيث اللفظى الحاصل بالتاء والمعنوى مقابل للفظى وانما قيد بالتاء لان الف التانيث قائم مقام السببين لا شرط له **شرطه** اى التانيث فى سببية منع الصرف **العلمية** اى علمية الاسم المؤنث لا علمية التانيث لانه وصف محض معنى لا يكون علما لانه من قبيل الالفاظ وانما شرط العلمية للتانيث و لا يجمع مع سبب آخر ليصير التانيث لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان و

ايضا ان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **والتانيث المعنوي كذلك** اي كالتانيث اللفظي بالتاء **فان قيل** تشبيه المعنوي باللفظي غير صحيح لان علامة التانيث في اللفظي ظاهر ملفوظ وفي المعنوي مقدر مفروض **قلنا** التشبيه في اشتراط العلمية فيهما **فان قيل** لما كان المعنوي مشابها باللفظي فذكره منفصلا غير مناسب بل ينبغي ان يقال التانيث لفظيا كان او معنويا شرطه العلمية **قلنا** بينهما فرق بان العلمية في اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي لجواز منع الصرف واما شرط وجوبه احد الامور الثلثة كما اشار اليه المصنف بقوله **وشرط تحتم تاثيره** اي وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة **الزيادة على الثلاثة** اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب **او تحرك الاوسط** مثل سقر **والعجمة** مثل ماه وجور وانما شرط لتاثير المعنوي وجوبا احد الامور الثلثة لان الاسم لو لم يكن كذلك لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط عربيا والثلاثي خفيف بالنسبة الى الزائد عليه وساكن الاوسط خفيف بالنسبة الى متحرك الاوسط والعربي خفيف بالنسبة الى العجمة فحصل فيه غاية الخفة فتعارض الخفة ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وبسبب منع الصرف فلابد ان يكون مصونا من المعارض واذا كان في الاسم احد الامور الثلثة فيكون ثقلها معينا لثقل احد السببين **فان قيل** المفهوم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا يخلو عن الثقل والثقل غير ظاهر في العدل والوصف والعلم **قلنا** الثقل اعم من ان يكون بالقلب او باللسان وفي الفعل الاصطلاحي موجود بالقلب لتوقف تصوره بالامور الثلثة وفي وزن الفعل لمشاكلة الفعل الاصطلاحي وفي العدل ايضا بالقلب لتوقف تصوره الى المعدول عنه والاغلب في الوصف والعلم ان يكونا ازيد على الثلاثة كالمشتقات **او نقول** ان الحكم على الاسباب بالثقل تغليبا **فان قيل** منع الجر والتنوين لاجل ان غير المنصرف مشابه للفعل في وجود الفرعيتين ولا دخل في منع الصرف للثقل والمفهوم من هذا الكلام ان الثقل مؤثر في منع صرفهٗ **قلنا** لا نسلم ان الثقل غير مؤثر في منع الصرف لان المشابه بالفعل من وجهين احدهما في الفرعيتين والثاني في الثقل كما ان الفعل ثقيل في المعنى فاذا وجد في الاسم علتان فوجد فيه ثقلان لان لكل علة ثقل فيشبه الفعل في الثقل **فهذا يجوز صرفه بالامكان** الخاص فتسلب الضرورة عن الجانبين اما الصرف فنظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث

المعنوی وهو احد الامور الثلاثة المذکورة واما عدم الصرف فنظرا الی وجود السببین فیه وزینب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمین للبلدتین ممتنع صرفها لوجود السببین فیها مع شروط الوجوب الزیادة فی الاصل وتحرک الاوسط فی الثانی والعجمة فی الثالث والرابع فان سمی به مذکرا ای بالمؤنث المعنوی مذکر فشرطه فی سببیة منع الصرف الزیادة علی الثلاثة لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث الزائل بالعلمیة للمذکر قائم مقام تاء التانیث فان قیل ان مثل کلاب ورباب مونث معنوی اذا سمی بهما المذکر منصرف مع وجود الزیادة فیها قلنا المراد بالتانیث المعنوی ما لم یکن منقولا عن المذکر فخرج نحو کلاب لان تانیثه بتاویل الجماعة وذلک غیر لازم لجواز تاویله بالجمع لا تانیثه لنفس اللفظ فلا یعتبر وکذا یخرج نحو رباب لانه منقول عن المذکر لانه فی الاصل اسم للمذکر وهو السحاب ثم جعله علما لامرأة فقدم وهو مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل منصرف لان التانیث الاصلی زال بالعلمیة للمذکر من غیر اقامة حرف الرابع مقامه وعقرب مؤنث معنوی سماعی باعتبار معناه الجنسی اذا سمی به رجل ممتنع صرفها للعلمیة والتانیث الحکمی لان التانیث المعنوی وان زال بالعلمیة للمذکر لکن الحرف الرابع قائم مقام التانیث لان الحرف الرابع فی الرباعی والحرف الخامس فی الخماسی والسادس فی السداسی سادمسد التاء فی الاسماء المؤنثة المعنویة السماعیة لان موضع التاء فی کلامهم فوق الثلثة بدلیل عدم ظهور التاء فی تصغیرها اذ لا یقال عقیربة لانه الجمع بین العوض والمعوض عنه المعرفة[له] فان قیل عد المعرفة من اسباب منع الصرف غیر جائز لان اسباب منع الصرف من قبیل الاوصاف فی الاسم الغیر المنصرف والمعرفة ذات غیر المنصرف لا انها وصف فیه قلنا المراد من المعرفة التعریف حقیقة علی ان المعرفة مصدر میمی او مجاز اذا کان اسما من قبیل ذکر المحل وارادة الحال منه فان قیل لما کان المراد منه التعریف فلم لم یقل التعریف قلنا لم یقل التعریف توافقا للاجمال ولم یقل فی الاجمال

[له] قوله المعرفة الخ یرد ان المعرفة مصدر صفة المتکلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب انها مصدر مجهول وهو صفة اللفظ و یرد علیه المصدر المجهول غیر قار والاسباب من الامور القارة والجواب عنها انها حاصل بالمصدر وهو من القارة یرد علیه یعلم منه ان کون الاسم معروفا سبب منع الصرف مع ان العلم المشتمل علی التانیث غیر منصرف وان لم یکن معلوما لاحد والجواب عنه المراد بالمعرفة المعنی الاصطلاحی دون اللغوی یرد علیه انها بالمعنی الاصطلاحی ذات یعنی ما وضع لشیء بعینه وهو اللفظ نفسه لا صفته والاسباب من اوصاف اللفظ والجواب المراد بالاصطلاحی الحاصل بالمصدر المجهول الا… الاصطلاحی دون المعنی الحقیقی الاصطلاحی وهو کون الاسم معرفة اصطلاحیة فاغتنم والتفکر واستغفر ۱۲ عبد الحلیم عفی عنه

bestudubooks.wordpress.com

لضرورة الشعر شرطها اے شرط تاثيرها فی منع الصرف **أن تكون علمية** اے كون هذا لنوع من جنس التعريف ان كان الياء مصدرية او منسوبة الى العلم ان كان الياء للنسبة **فان قيل** الياء فی العلمية مصدرية وهی ما تجعل الشئی الملحوقة به خبر الكون محذوف وان المصدرية ايضا تفيد الكون فيكون التقدير شرطها كونها كونها علما فيلزم تكرار الكون فی العبارة وهو شنيع **قلنا** العلمية مؤلة بتاويل هذا النوع من جنس التعريف وهو التعريف العلمی **او نقول** الياء نسبية ای شرطها منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فی ضمن العلم من قبيل حصول العام فی ضمن الخاص وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان التعريف الحاصل فی الاسماء الاشارات والمضمرات والموصولات لا يكون سببا لمنع صرفها لانها من قبيل المبنيات ومنع الصرف من قبيل احكام المعربات وبينهما منافات واما التعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا فكيف يكون سببا لمنع الصرف فلم يبق من المعارف سببا لمنع الصرف الا التعريف العلمی **فان قيل** لم جعل المصرح المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا ابتدأ أقصر للمسافة كما فعله كشاف **قلنا** بسببية الاسباب لفرعيتها وفرعية المعرفة للنكرة اظهر من فرعية العلمية للنكرة لان المعرفة مقابلة بالذات والعلم مقابل للنكرة بواسطة ان العلم نوع من المعرفة **فان قيل** هذا الحكم منقوض بما بعد فی قوله وما فيه علمية مؤثرة فيعلم منه ان السبب العلم **قلنا** ان هنالك جرى على اصطلاح الغير وهو محمول على المجاز بان يراد بالعلم التعريف العلمی **العجمة** فان قيل عد العجمة من اسباب منع الصرف غير جائز لان الاسباب من قبيل الاوصاف والعجمة ذات لانه لفظ هو غير المنصرف **قلنا** المراد بالعجمة كون اللفظ موضوعا من غير العرب لا عين اللفظ ولتاثيرها فی سببية منع الصرف شرطان شرطها الاول **ان تكون علمية** اے كونها منسوبة الى العلم ولم يجعل الياء مصدرية لان العلمية ليست نوع العجمة كالمعرفة فی اللغة **العجمة** بان تكون محققة فی ضمن العلم فی العجم فان قيل العجمة مؤثرة فی قالون مع انه لم يكن علما فی العجمة بل اسم جنس لمطلق الجيد فی لغة العجم ثم نقل الى لغة العرب وسمى به احد رواة القراء السبع لجودة قراته **قلنا** العلم فی كلام العجم اعم من ان يكون حقيقيا كابراهيم او حكما كقالون لانه لما نقل من العجم الى العرب بلا تغير من ادخال اللام والتنوين فكانه علم فی العجم لان الغرض من العلمية عدم تغير اللفظ العجمی وقد

حصل فيه وانما جعلت مشروطة بالعلمية لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فتضعف فيها العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف كما في لجام ان سمی به لا يصير غير منصرف لعدم العلمية في العجم لا حقيقة لانه اسم جنس في العجم ولا حكما لتصرفهم مثل تصرفاتهم بابدال الكاف بالجيم و الشرط الثاني احد الامرين **تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة** لانها لو لم تكن كذالك لكانت ساكن الاوسط ثلاثية فحصلت فيها الخفة التي تعارض ثقل احد السببين فلا يصلح لسببية منع الصرف **فان قيل** الكلام في الالفاظ العجمية وهو ثقيلة على لسان العرب فكيف يحصل الخفة المعارضة لثقل احد السببين **قلنا** ان الاسم العجمي بمجرد كونه ثلثيا ساكن الاوسط مشابهة لكلام العرب ويصير كانه خارج عن كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب لان اكثر كلامهم على قصر ويراعون الاوزان الخفيفة **فنوح منصرف** لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوی فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط **فان قيل** حال العجمة كحال التانيث المعنوی في عدمية العلامة وفي التانيث المعنوی جواز الامرين الانصراف وعدمه فينبغي ان يجوز الامران في العجمة ايضا **قلنا** التانيث المعنوی وان كان امرا معنويا لكن التاء تظهر في بعض تصرفاتهم كما في التصغير فله نوع قوة فيجوز اعتبارها وعدم اعتبارها اما العجمة فليس لها العلامة اصلا فلا يعتبر اصلا مع سكون الاوسط **فان قيل** قد اعتبرت العجمة فيما سبق في ماه وجور مع سكون الاوسط فلم لم يعتبر ههنا **قلنا** اعتبارها في ما سبق لتقوية السببين الاخير بين التانيث والعلمية لئلا يقاوم سكون الاوسط ثقل احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصن في ديار بكر **وابراهيم ممتنع** صرفهما لوجود تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط وشتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم **فان قيل** لم خص التفريع على انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف ولم يتفرع على انتفاء الشرط الاول بقوله فلجام منصرف كما فرع الشارح **قلنا** انما خص التفريع بانتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نوح للاختلاف فيه ولذا قدم انصرافه مع انه تفريع على الانتفاء والاولى تقديم تفريع الوجودی وهو شتر وابراهيم على العدمی وهو نوح لانه المقصود بالاظهار والمقصود مقدم على غير المقصود واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة

والسلام ممتنع من الصرف الاستة محمد صلی الله علیه وسلم وصالح ع وشعیب ع وهود ع لکونها عربیة ونوح علیه السلام ولوط علیه السلام لخفتها کما قال الناظم نظم:

گرہمی خواہی کہ یابی نام ہر پیغمبر ے تا کدام است نزد نحوی منصرف لاینصرف
صالح ع ہود ع محمد ع باشعیب نوح و لوط ع این ہمہ دان منصرف دیگر ہمہ لاینصرف

الجمع[۱] فان قیل عد الجمع من اسباب منع الصرف غیر صحیح لانها من اوصاف غیر المنصرف والجمع عینه لا وصفه قلنا المراد بالجمع جمعیة الجمع وهی وصفه **شرطه** ای شرط الجمع فی قیامه مقام السببین لا شرط ذاته لوجود الجمع بدون صیغة المنتهی الجموع کرجال **صیغة منتهی الجموع**۔ والمنتهی مصدر میمی بمعنی المضارع والمراد بالجموع ما فوق الواحد فیکون المعنی صیغة ینتهی الیها ما فوق الواحد وهی الصیغة التی کان اولها وثانیها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحرکان اولهما مکسور کمساجد او ثلثة احرف اوسطها ساکن کمصابیح وسمیت هذه الصیغة بصیغة منتهی الجموع لانها لا تجمع جمع التکثیر مرة اخری لانها جمعت فی بعض الصور مرتین تکسیرا فانتهی تکسیرها المغیر للصیغة ویجوز جمعیتها بجمع السلامة فانه غیر مغیر للصیغة کایامن جمع الیمن یجمع علی ایامنین وصواحب جمع صاحبة علی صواحبات وانما شرطت صیغة منتهی الجموع للسببیة لتکون صیغتها مصونة من التغیر فتؤثر **فان قیل** تعریف صیغة منتهی الجموع لا یکون مانعا عن دخول الغیر لانه دخل فیه کمالات وصحاری لان اولهما وثانیهما مفتوحان وفی المواضع الثالث الف مع انهما لیسا من افراده **قلنا** صیغة منتهی الجموع هی التی بعد الالف حرفان اولهما مکسور فخرجا عن حده فان قیل ینتقض برجال لانه لا یجمع جمع التکسیر مرة اخری ولا یسمی بصیغة منتهی الجموع قلنا انه وان لم یجمع بنفسه لکنه علی وزن فعال وهو یجمع کحمار علی حمر وکتاب علی کتب واما صیغة منتهی الجموع فلیس لها وزن مفرد فقد جمع **فان قیل** تسمیة هذه الصیغة منتهی الجموع غیر صحیح لانها تقتضی عدم جمعیتها وهی تجمع بجمع السلامة کایامن بایامنین و

عله قوله الجمع المراد به الحاصل بالمصدر المجهول الاصطلاحی بمثل تقدیر السابق فی المعرفة ای کون الاسم جمعا اصطلاحیا ۱۲ مولانا عبد الحلیم ۱۲۰۱۲

ایضاً الجموع جمع یقتضی تکرار الجمعیة الی مرات ثلثة والحال ان الجمعیة فیها غیر مکررة الی مرات ثلثة **قلنا** المراد بانتهاء الجمع انتهاء جمع التکسیر وهی لا تجمع بجمع التکسیر مرة اخری وعن الثانی المراد بالجموع ما فوق الواحد بمعنی اللغوی لا الاصطلاحی **بغیرها** ای کون صیغة منتهی الجموع متلبسة بغیر هاء ای بلا هاء **فان قیل** ینبغی ان یکون فوارة منصرفا لانه مع الهاء وفرازنة غیر منصرفة لعدم کونها بالهاء والامر بالعکس **قلنا** المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانیث حالة الوقف والهاء فی فوارة اصلیة و فرازنه مع الهاء المنقلبة حال الوقف والمراد بالهاء تاء التانیث واطلاق الهاء علیها مجازا باعتبار ما یئول الیها فخرج به فرازنة لکونها بالتاء ودخل فوارة لعدم کونها بالتاء وانما اشترط کونها بغیر هاء لانها لو کانت مع هاء کفرازنة کانت علی زنة المفردات کطواعیة وکراهیة فیدخل فی قوة الجمعیة فتور وخلل فلا تکون سببا لمنع الصرف **فان قیل** ینبغی ان یقول المصـ بغیر هاء ولا یاء النسبة لئلا ینتقض بنحو مدائنی فانه منصرف مع انه علی صیغة منتهی الجموع بغیر هاء **قلنا** لا حاجة الی اخراجه فانه مفرد محض لیس جمعا لا فی الحال ولا فی الاصل لان یاء النسبة لا تلحق بالجموع بل ردت الی المفردات حین الالحاق نعم انها مفرد الجمع مدائن وهو لفظ آخر **فان قیل** کلمة اما فی قوله اما فرازنة لا تخلو اما للتفصیل او للاستیناف فالاول یقتضی الاجمال فیما سبق ولا اجمال ههنا واما الثانی فیقع فی اوائل الکتب وههنا فی الوسط **قلنا** کلمة اما للتفصیل والاجمال وان لم یکن مذکورا صریحا لکنه مفهوم مما سبق من قوله بغیر هاء ان الجمع علی قسمین احدهما بغیر الهاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثیرها **کمساجد** مثال لما بعد الالف حرفان **ومصابیح** مثال لما بعد الالف حروف ثلثة اوسطها ساکن وثانیهما مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثیر الجمعیة وهو کونها بلا هاء کما اشار الیه المصـ بقوله **اما فرازنة مما** هی علی صیغة منتهی الجموع مع الهاء **فمنصرف** فان قیل مطابقة الخبر المشتق مع المبتدأ لازم فی التذکیر و التأنیث فینبغی ان یقول المصـ اما فرازنة فمنصرفة قلنا ان المنصرف صار اسما للذی لیس فیه علتان فیجوز اعتبار الاسمیة او نقول المراد بفرازنه لفظه **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یکون غیر منصرف للعلمیة والتانیث فکیف یصح تنوینه **قلنا** تنوینه للمناسبة ومشاکلة للمسمی **وحضاجر** جواب سوال تقدیره ان حضاجر علم لجنس الضبع ویطلق

bestudubooks.wordpress.com

على الواحد والكثير فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست بسبب بل هي شرط للجمعية والشرط غير مؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب المصنفؒ بقوله وحضاجر **علما للضبع فان قيل** علما منصوب على الحالية والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وحضاجر مبتدأ لا فاعل ولا مفعول قلنا انه حال عن ضمير منصرف في قوله غير منصرف الراجع الى حضاجر **فان قيل** فعلى هذا يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو غير جائز لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فمعموله ايضًا لا يتقدم على المضاف بالطريق الاولى **قلنا** ان غير ليس بمضاف في الحقيقة لانه بمعنى لا والحرف لا يصلح للاضافة او نقول انه حال عن المبتدأ على مذهب ابن مالك فان قيل الحال قيد لعامل ذي الحال وعدم انصراف حضاجر ليس مقيدا بالعلمية لانه بعد التنكير ايضا غير منصرف **قلنا** الحال على قسمين مقيدة وموكدة والاول قيد للعامل والثاني ليس قيد العامل والمراد ههنا الثاني لا الاول **غير منصرف** لكن لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية **لانه منقول عن الجمع** لانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظمة بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس اي من جنس عظيم البطن فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قيل لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية الاصلية لوجود السببين غير العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا **فان قيل** لما كانت الجمعية اعم من الحالية والاصلية فلم اكتفى في اعتبار الجمعية الاصلية بقوله لانه منقول عن الجمع شرطه ان تكون في الاصل كما قال في الوصف **قلنا** لم يقل كذلك لئلا يتوهم المتوهم ان الجمع كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية **فان قيل** قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بتعميم الجمعية من الحال والاصلي فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب المصؒ **وسراويل** الحاصل انه مختلف في صرفه ومنعه فاذا صرف فلا اشكال واذا منع من الصرف فقد اجيب بجوابين كما قال المصؒ فهو **اذا لم يصرف وهو الاكثر** في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال **فقد قيل** في التفصي عن هذا الاشكال **انه اسم عجمي** ليس بجمع لا في الحال

لان الاصل **حمل** فى منع الصرف **على موازنه** من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فان قيل فعلى هذا لا يصح حصر الاسباب فى التسع بل صارت عشرة احدهما الحمل على النظائر قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقى والحكمى من حيث الوزن لا على زيادة سبب آخر على التسعة وهو الحمل بالموازن وانما حمل على الموازن لانه اعجمى غير متوطن وغير الموطن يتبع المتوطن **وقيل** هو اسم جنس **عربى** يطلق على الواحد والكثير فليس تحقيقا ولكنه **جمع سروالة تقديرا** فرضا فانه لما وجد فى كلامهم غير منصرف والوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدروا انه جمع سروالة حفظا لقاعدتهم وسروالة ايضا مفروضة فكان كل قطعة من السراويل لتسمى بالسروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وانما فرضوا جمعيته ولم يحمل على موازنه من الجموع العربية كما فى الجواب الاول لانه اذا كان عربيا كان مثل الجموع فى العربية ومتوطنا والمثل لا يتبع المثل ففرضوا الجمعية **واذا صرف فلا اشكال** لعدم تحقق الجمعية تحقيقا والاصل فى الاسماء الصرف **فان قيل** عدم صرف سراويل غالب وصرفه مغلوب فينبغى ان يقول المصنف وان صرف لان كلمة اذا تستعمل فى الشرط المقطوع الكثير وان تستعمل فى الشرط المشكوك القليل **قلنا** كلمة اذا فى موضع الاول على ما هو الاصل لانه الغالب وفى الثانى واقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل فى مشكوك الوجود والمغلوب لندرة مشكوك الوجود **فان قيل** وان نفى اشكال منع الصرف بسراويل حين صرفه لعدم الجمعية لكن ورد اشكال آخر وهو انه اذا كان منصرفا ينبغى ان يكون اناعيم ومصابيح ايضا منصرفين لان الجمع اذا صار على وزن المفردات لا يكون سببا لمنع الصرف كما ان فرازنة خرجت عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفردات وهى الطواغية والكراهية **قلنا** ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة مفردات العربية وسراويل مفرد عجمى والجواب على مذهب من قال انه عربى ان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفرد العربى اذا لم يكن المفرد على ذلك الوزن نادرا والمفرد على وزن سراويل نادر لما فرغ المصنف عن بيان حكم الوزن بدون الجمعية فى حضاجر وسراويل شرع فى بيان حكم الجمع بدون الوزن الذى فى الاصل على صيغة منتهى الجموع ثم خرج عن وزن فقال **ونحو جوار** والمراد بها كل جمع منقوص على فواعل واويا كالدواعى او يائيا كالجوارى والمعانى **رفعا وجرا** منصوبان على الظرفية باعتبار المضاف

المحذوف تقدیره فی حالتی الرفع والجر واقیم المضاف الیه مقام المضاف فیکونا منصوبین مثله والعامل فیه المماثلة المستفادة من الکاف فی قوله کقاض فیکون التقدیر ونحو جوار یشبه فی حالة الرفع والجر بقاض **فان قیل** تشبیه جوار بقاض غیر صحیح لان جوار جمع وقاض مفرد ولا مشابهة بین المفرد والجمع **قلنا** تشبیه جوار بقاض فی الحکم فیکون المعنی حکمه کحکم قاض **فان قیل** تشبیه جوار بقاض ایضا غیر صحیح لان حکم قاض الانصراف اتفاقا وحکم جوار الانصراف علی مذهب وعدم الانصراف علی آخر **قلنا** التشبیه بینهما فی الحکم بحسب الصورة لا فی الصرف ومنع الصرف **فان قیل** التشبیه بینهما فی الحکم بحسب الصورة ایضا غیر صحیح لان صورة جوار علی وزن فواع وصورة قاض علی فاع **قلنا** صورة جوار مثل صورة قاض فی حذف الیاء وادخال التنوین علیه اعلم ان مثل جوار فی حالة النصب غیر منصرف بالاتفاق لبقاء صیغة منتهی الجموع بحالها لعدم الاعلال فیها واما فی حالة الرفع والجر ففیه ثلثة مذاهب فذهب بعضهم الی انه منصرف مطلقا سواء کان قبل الاعلال او بعد الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة مقدم علی منع الصرف الذی هو من احوال الکلمة **فان قیل** کما ان الاعلال مقدم علی منع الصرف کذلک یکون مقدما علی الصرف لانه ایضا من احوال الکلمة فکیف یصح الحکم علی کون الاسم منصرفا قبل الاعلال **قلنا** ملاحظة الصرف مقدم علی الاعلال کیلا یخلو الاسم قبل الاعلال عن الصرف وعدم الصرف والا لزم ارتفاع النقیضین وهو باطل کما بطل اجتماع النقیضین فقدم الصرف علی الاعلال لا منع الصرف لیبقی الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة علی حالة اصلیة للکلمة وهی الصرف لا علی حالة غیر اصلیة ان قدم منع الصرف علی الاعلال واما بعد الاعلال لان الشرط فی الجمع ان یکون علی صیغة منتهی الجموع وهی غیر باقیة بعد الاعلال وذهب بعضهم الی انه غیر منصرف مطلقا قبل الاعلال او بعد الاعلال اما قبل الاعلال لبقاء صیغة منتهی الجموع واما بعد الاعلال فلان المحذوف کالملفوظ **فان قیل** لما کان غیر منصرف فینبغی ان یمتنع التنوین علیه **قلنا** الممنوع من غیر المنصرف التنوین الصرفی لا العوض وهو العوضی وذهب بعضهم الی انه منصرف قبل الاعلال وبعد الصرف بعد الاعلال اما الصرف قبل الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الکلمة المقدم

على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة واما منع الصرف قبل الاعلال فلان المحذوف كالملفوظ **فان قيل** الصيغة قبل الاعلال باقية حقيقة وبعد الاعلال باقية مجازا باعتبار ماكان فلم تركوا الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه **قلنا** صيغة منتهى الجموع وان كانت قبل الاعلال باقية حقيقة لكنها مع مانع الاعلال وبعد الاعلال وان كانت باقية مجازا لكنها بلا مانع والدليل القوى مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود المانع **التركيب** **فان قيل** التركيب صفة يوجد فى اللفظ المركب فكيف يكون سببا لمنع الصرف الذى يوجد فى الاسم المعرب الغير المنصرف الذى هو من قبيل المفردات **قلنا** التركيب صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة بسبب للعلمية فهو يوجد بعد العلمية فى المفردات واطلاق التركيب عليه باعتبار الاصل **فان قيل** تعريف التركيب غير جامع لافراده لخروج التركيب الاسنادى والاضافى والتوصيفى لعدم كون الكلمتين فيها كلمة واحدة **قلنا** لا ضير فى خروجها لعدم كونها من افراد المحدود وهو التركيب الذى يوجد فى الاسماء لا مطلق التركيب **فان قيل** لما كان المحدود هو التركيب الذى يوجد فى الاسماء لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب الذى جعل كلمة واحدة لا يكون الا علما **قلنا** الحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى الجنسى او ينتقل اولا الى العنى العلمى ثم ينتقل الى المعنى الجنسى ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته فلا يوجد التركيب الا بها لا ان العلمية قيد له حتى يقتضى وجوده بدونها **فان قيل** تعريف التركيب لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه النجم وبصرى لانهما كلمة واحدة مع انه ليس بموثر فى منع الصرف **قلنا** المراد بالكلمتين ان لا يكون احدهما حرفا لان الحرف يكون كالجزء من الكلمة الاخرى لشدة اتصال الحرف بالكلمة لعدم استقلاله فى التلفظ به بغير الكلمة فلا تاثير لتركيبه **شرطه** فى سببية منع الصرف **العلمية** اى كون الاسم المركب علما ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف **وان لا يكون متلبسا باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ضد الصرف اعنى منع الصرف **ولا مشتملا باسناد** لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فانها فى حال العلمية باقية على الحركة التى كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى للدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير تفوت تلك الدلالة

فالحاصل[ص] آن الجملة انما تكون علما لشخص اذا كان معنى الجملة موجودا فيه مثلا لو كان لشخص عادته ضرب الناس فجعل اسمه ضرب زيد ما صار آخر زيد مبنيا ليدل على انه ضارب ولو كان معربا ابدل الضم بالفتح بسبب العامل فيدل على انه مضروب وهو خلاف الواقع واذا كان التركيب الاسنادى من قبيل المبنيات ويوجد فى الاسماء المبنية فكيف يوجد فى الاسم المعرب المنصرف **فان قيل** لما ان الشرط فى التركيب ان لا يكون اسناديا كذلك الشرط ان لا يكون تعداديا ولا صوتيا نحو خمسة عشر وسيبويه لبنائهما فلم لم يتعرض لنفيهما **قلنا** لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بما ذكر فى بحث المبنيات انهما من قبيل المبنيات ولم يذكر بناء الاعلام المشتملة على الاسناد فلابد من اخراجها **فان قيل** لم لم يذكر التركيب التوصيفى مع انه ايضًا مبنى حين العلمية **قلنا** انه داخل فى الاضافى لان الصفة قيد للموصوف والمضاف اليه قيد للمضاف او داخل فى الاسنادى لان الاوصاف قبل العلم اخبار والاخبار بعد العلم اوصاف **مثل بعلبك** فانه علم لبلدة مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب صنم فجعلا علما للبلدة تسمية للمبنى باسم البانى الحقيقى او الزعمى العياذ بالله وليس بينهما نسبة اصلا ويسمى التركيب الذى هو سبب لمنع الصرف بالتركيب الامتزاجى **الالف والنون** فان قيل عد الالف والنون من الاسباب غير صحيح لانهما من الاوصاف وهما من الذوات قلنا عدهما من الاسباب بسبب زيادتهما ومشابهتهما بالفى التانيث والزيادة والمشابهة من الاوصاف لان فى سببيتهما خلاف فذهب بعض النحاة الى انهما سبب لمنع الصرف لكونهما مزيدتين وذهب بعضهم الى انهما سبب لمشابهتهما بالفى التانيث فى عدم قبول التاء والراجح هو القول الثانى لوجود الزيادة فى ندمان مع انه منصرف لقبول التاء **ان كانتا فى اسم جامد** فان قيل عطف قوله او صفة على اسم غير صحيح لانها ايضًا اسم والعطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وايضًا يلزم التناقض لانه يكون المعنى ان كانتا فى اسم فشرطه العلمية وان

[ص] قوله فالحاصل ان الجملة الخ خلاصة الكلام على وجه ينكشف المرام ان الجملة تصير علما للشخص المشابه لمن حكيت عنه بتلك الجملة اولا فتكون تلك الجملة من باب الاستعارة المصرحة كتسمية الرجل الشجاع بالاسد ولا يجوز التغير فى اللفظ المستعار والالما تبقى الاستعارة لانها استعال

قيل ان الاعلام المشتملة على الاسناد من باب الامثال لان الامثال جمع مثل وهو عبارة عن القول المشهور بين الناس المشابه ما استعمل فيه لما اورد ذلك الكلام فيه اولا فى اخراجه ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه

كانتا فی اسم فشرطه انتفاء فعلانة **قلنا** المراد بالاسم الاسم الجامد المقابل الوصف المشتقة لا الاسم المقابل الفعل والحرف المتناول للجامد والمشتق **فشرطه** اى شرط الالف والنون و شرط ذلك الاسم فی امتناعه من الصرف **العلمية** ای علمية ما فيه الالف والنون ليلزم زيادتهما مع الكلمة اوليمتنع دخول التاء عليهما فيتحقق مشابهتهما بالفی التانيث فی منع دخول التاء **فان قيل** ضمير شرطه راجع الی الالف والنون وهما امران فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع **قلنا** افراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فان قيل فعلی هذا ينبغی ان يفرد الضمير فی قوله فان كانتا فی اسم قلنا ان للالف والنون اعتبارين باعتبار الذات امران وباعتبار السببية الواحد فتثنية الضمير فی ان كانتا باعتبار الذات وافراد الضمير فی شرطه باعتبار السببية او نقول ان الضمير راجع الی الاسم المشتمل علی الالف والنون لكن هذا الجواب ضعيف لان الشروط السابقة شروط الاسباب لا شروط الاسماء المشتملة علی الاسباب **كعمران او كانتا فی صفة فشرطه انتفاء فعلانة** يعنی امتناع دخول التاء عليه ليبقی مشابهتهما بالفی التأنيث فان قيل ان كان المراد انتفاء فعلانة بفتح الفاء ينبغی ان لا ينصرف عريان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فتح الفاء وان كان المراد انتفاء فعلانة بضم الفاء ينبغی ان لا ينصرف ندمان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء الضم قلنا المراد بانتفاء فعلانة انتفاء التاء سواء كان بفتح التاء او ضمها واما عريان وندمان فبلحاق التاء فينصرفان **وقيل شرطه وجود فعلی** ووجود فعلی فی المؤنث ليس مقصودا بالذات بل مقصود هذا القائل ايضًا انتفاء التاء لانه متی كان مؤنثه فعلی بالالف لا يكون فعلانة فيبقی مشابهتهما بالفی التانيث فان قيل لما كان مقصود هذا القائل انتفاء التاء فلم لم يكتف بقوله فشرطه انتفاء فعلانة وايضًا ينبغی ان يكون رحمان غير منصرف بالاتفاق لانتفاء فعلانة فيه قلنا مقصود القائل الاول انتفاء التاء مطلقا سواء كان الانتفاء موكدا بامر لفظی اولا ومقصود القائل الثانی بانتفاء التاء ايضا لكن موكدا بوجود امر لفظی وهو الالف لان التأنيث الالفی مستلزم انتفاء التاء فيكون رحمان منصرفا عند هذا القائل لعدم انتفاء المؤكد فيه بامر لفظی لعدم وجود مؤنثه فعلی بالالف **ومن ثمه** ای ومن اجل المخالفة فی الشرط **اختلف فی** انصراف **رحمان** وعدم انصرافه لانه صفة خاصة لله تعالی لا يطلق علی غيره تعالی ليس له مؤنث لا بالتاء ولا بالالف فعلی المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط وهو انتفاء التاء ومنصرف علی الثانی لعدم

وجود الشرط وهو الالف **دون سکران** ولیس الاختلاف فی منع صرف سکران بل هو غیر منصرف اتفاقا لوجود الشرطین علی المذهبین لان مؤنثه سکری بالالف ووجود الالف مستلزم لانتفاء التاء **و دون ندمان** ای لیس الخلاف فی صرف ندمان بل هو منصرف اتفاقا لعدم وجود الشرط علی المذهبین لان مؤنثه ندمانة بالتاء ووجود المؤنث بالتاء مستلزم لانتفاء الالف وهذا الحکم اذا کان ندمان بمعنی الندیم مشتقا من المنادمة واما اذا کان بمعنی النادم مشتقا من الندم فهو غیر منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمی لا ندمانة **کما قال الناظم** ؛ نظم ؛؛

ندمان منصرف که بود از منادمت تانیث او بتا بود معنیش ندیم
ور از ندم بود بالف دان مونثش قابل بانصراف شدن نیست مستقیم

وزن الفعل فان قیل عد وزن الفعل من اسباب منع الصرف لا یصح لان وزن الفعل یوجد فی الفعل فکیف یکون سببا لمنع الصرف الاسم وایضا اضافة الوزن الی الفعل بمعنی اللام یفید اختصاص الوزن بالفعل فلا حاجة الی ذکر قوله فشرطه ان یختص به قلنا المراد به کون الاسم علی وزن یعد من اوزان الفعل لا انه یختص به فالاضافة محمول علی اصل النسبة بالفعل لا علی زیادة الاختصاص بالفعل **شرطه** فی سببیة منع الصرف احد الامرین **اما ان یختص** ذلک ای وزن الفعل فی اللغة العربیة **به** ای بالفعل غیر موجود فی الاسم العربی ابتداءً الا منقولا عن الفعل فان قیل ان وزن الفعل لا یخلو اما موجود فی الاسم فلا یکون مختصا بالفعل لان خاصة الشئ ما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره واما غیر موجود فی الاسم فکیف یکون سببا لمنع الصرف فی الاسماء قلنا انه موجود فی الاسم لکن لا ابتداءً بل نقلا عن الفعل فالخصوصیة بالنسبة الی الابتداء والوجود فی الاسم بالنسبة الی النقل والبقاء فان قیل ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما موجودان فی الاسم ابتداءً لان بقم اسم صبغ معروف وهو العندم لیس منقولا عن الفعل وشلم اسم موضع فی الشام غیر منقول عن الفعل قلنا المراد بالاختصاص هو الاختصاص فی اللغة العربیة وهما من الاسماء العجمیة **کشمر** بصیغة الماضی المعلوم من التشمیر بمعنی دامن پیچیدن ثم نقل من الفعل و

وجعل علما للفرس حجاج ابن يوسف لمناسبة بينهما في المعنى الالتزامي وهو السرعة في السير **وضرب** على صيغة الماضي المجهول من المجرد اذا جعل علما لشخص يكون غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما اختص المثال بالماضي المعلوم من المزيد والمجهول من المجرد لان المعلوم من المجرد لو جعل علما لا يكون غير منصرف لعدم اختصاصه بالفعل لانه كما يوجد في الفعل كذلك يوجد في الاسم نحو سحر شجر ثمر حجر مدر بقر **او يكون** غير مختص لكن يكون **في اوله** اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل فان قيل ضميرا وله راجع الى وزن الفعل وهو معنى مصدري لا يصلح ان يكون ظرفا للزيادة وايضا لا يصح اضافة الاول اليه لان الاول يكون للفظ لا للمعنى قلنا الضمير الى وزن الفعل لكن يراد منه ما كان على وزن الفعل بطريق الاستخدام لانه يذكر وزن الفعل ويراد منه كون الاسم الخ وبارجاع الضمير اليه يراد منه ما كان على وزن الفعل او نقول الضمير راجع الى ما كان على وزن الفعل فان قيل مدخول في يكون ظرفا للغير والاول لا يصلح ان يكون ظرفا للزيادة اذ الاول هو الحرف الزائد فيلزم ظرفية الشيء لنفسه قلنا مدخول في محذوف مضاف الى الاول اي في جانب الاول فيكون ظرفية العام للخاص **زيادة** اي زيادة حرف على ان يكون الضمير راجعا الى وزن الفعل بمعنى المصدري او حرف زائد من حروف اتين على ان يكون الضمير راجعا الى ما كان على وزن الفعل **كزيادته** اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل **غير قابل للتاء** القياسية بالاعتبار الذي امتنع عن الصرف ذلك الوزن للفعل لاجل ذلك الاعتبار لان التاء المتحركة مختصة بالاسم فيخرج الوزن بلحوقها عن اوزان الفعل فان قيل ينتقض باربع لانه غير منصرف اذا صار علما للعلمية ووزن الفعل مع انه قابل للتاء للمعدود المذكر كما يقال اربعة رجال قلنا المراد بالتاء التاء القياسية وهي ما تلحق للمؤنث والتاء في اربعة غير قياسية لانها تلحق في العدد للمعدود المذكر ولم يقيد المص التاء بقيد القياسية لظهور هذا القيد لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكامل والكامل في التاء هي القياسية فان قيل ينتقض باسود فانه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل مع انه قابل للتاء القياسية لانه يقال اسودة للحية السوداء قلنا المراد بعدم قبول التاء بالاعتبار الذي امتنع وزن الفعل من الصرف بذلك الاعتبار ومنع اسود من الصرف باعتبار الوصفية الاصلية ومؤنثه بذلك الاعتبار يكون بالالف مثل سوداء لا بالتاء واما قبول التاء فباعتبار

غلبة الاسمية العارضية **ومن ثم** اے من اجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف لوجود الشرطين فيه الزيادة فی الاول وعدم قبول التاء لان مؤنثه حمراء بالالف لا بالتاء فان قیل وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط کالطهارة بالنسبة الی الصلوة فجاز ان یکون احمر منصرفا مع وجود الشرط قلنا الشرط ههنا بمعنی العلة والوضوء شرط محض **والصرف یعمل** لقبوله التاء لمجیٔ یعملة للناقة القویة فی العمل ولیس کما یقال ناقة یعملة جمل یعمل لما فرغ المصنف عن اسباب منع الصرف شرع فی بیان اسباب الصرف بعد المنع فقال **وما فیه علمیة مؤثرة** اے کل اسم غیر منصرف تکون فیه علمیة مؤثرة فی منع الصرف بالسببیة المحضة او مع الشرطیة بسبب آخر واحترز بالعلمیة عن الاسم الذی لیس فیه العلمیة نحو ثلث ومثلث فانه غیر منصرف البتة لعدم العلمیة فیهما حتی اذا نکر صرف واحترز بالمؤثرة عن العلمیة بجامع الفی التانیث او صیغة منتهی الجموع فان کل واحد منهما کاف فی منع الصرف لا تاثیر فیه للعلمیة فانقیل ان قوله ما فیه علمیة مؤثرة قضیة مهملة وهی فی قوة الجزئیة فتفید ان بعض الاسم غیر المنصرف اذا نکر صرف والامر لیس کذلک قلنا المهملة علی قسمین مهملة العلوم ومهملة المحاورات والمجالس فالثانیة فی قوة الجزئیة والاولی فی قوة الکلیة لان قواعد الفن کلیة والمراد ههنا الاولی لا الثانیة **اذا نکر صرف** ثم العلم اذا کان علم الجنس فطریق التنکیر ان یؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة بذلک العلم کما یراد من زید فرد واحد من المسمی بزید واذا کان علم شخص فطریق التنکیر فیه ان یراد من العلم الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لکل فرعون موسی اے لکل مبطل محق **لما تبین** اے لدلیل التزامی ظهر حین بیان اسباب منع الصرف **من انها** اے العلمیة **لا تجامع مؤثرة سببا الا ما** ای السبب الذی **هی** ای العلمیة **شرط فیه** والسبب المشروط بالعلمیة احد الامور الاربعة التانیث بالتاء لفظا او معنی والعجمة والالف والنون المزیدتان فی الاسم **الا العدل ووزن الفعل** فان قیل فی کلام المصنف استثناء شیئین من امر واحد بلا عاطف وذا لا یجوز لانه یلزم الفصل بین المستثنی منه والمستثنی الثانی بالمستثنی الاول بخلاف ما اذا کان بعاطف فالمعطوف یقوم مقام المعطوف علیه فلا یلزم الفصل قلنا المستثنی منه امران مطلق السبب والمقید فالاستثناء الاول من المطلق والثانی من المقید وهو ما بقی من الاستثناء الاول فالتقدیر لا تجامع العلمیة سببا غیر ما هی شرط

فيه وهو ايضا احد الامور الاربعة الوصف والعدل والجمع ووزن الفعل الا العدل ووزن الفعل فان العلمية يجتمعان معها كما في عمر واحمد لكن ليست بشرط كما في ثلث واحمر **فان قيل** ينبغي ان يعطف العدل ووزن الفعل على ما هي شرط فيه بان قال لا يجامع مؤنثة الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا الاستثنائين تحت حرف الاستثناء الواحد ويحصل الاختصار ايضا **قلنا** النكتة في الفصل وتكرار حرف الاستثناء اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه اذ تاثير العلمية في المعطوف عليه بالسببية مع الشرطية وفي المعطوف بالسببية المحضة **وهما متضادان** جواب سوال ان العلمية اذا اجتمعت مع العدل ووزن الفعل فاذا نكر بقي سببان وهما العدل ووزن الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السببين فاجاب المص بقوله وهما متضادان فلا يجتمعان مع العلمية في اسم واحد لان الاسماء المعدولة بحسب الاستقراء محصورة في الاوزان الستة ليس وزن من اوزان الفعل المعتبرة في سببية منع الصرف بذلك الاوزان الستة وهي ما جمع في قول الناظم ـــ

اوزان عدل را بتمامی تو بشنو شمر : مَفْعَلٌ فَعَلٌ مثالهما مثلث وعمر
فعل است هم چو امس فعال است چون ثلث : دیگر فعال دان تو قال فعل سحر

فلا يكون اي لا يوجد شئ من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط **معها** اي العلمية **الا احدهما** فقط لا مجموعهما فان قيل الضمير في قوله لا يكون لا يخلوا اما راجع الى مطلق السبب او الى كليهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب حسا لان العلمية يجتمع مع التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون ايضا وعلى الثاني لا يطابق الراجع مع المرجع في الافراد والتثنية وعلى الثالث يلزم استثناء الشئ عن نفسه قلنا ان الضمير لا يرجع الى المذكورات بل يرجع الى امر دائر بين مجموع الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الدائر بما يتصف بالضدية ولا شك ان هذا المفهوم يصدق على احدهما ويصدق على مجموعهما ايضا **فان قيل** ان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان المنفي بقوله لا يكون ليس الا احدهما لان النفي يتوجه الى ما يتصور اثباته والاثبات مع العلمية ليس الا احدهما لا مجموعهما للضدية والمثبت بقوله الا احدهما ايضا **قلنا** الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغيير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم وان لم يتغيرا من حيث المعنى المصداق الا ترى ان رجلا اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا زينب وهند وفاطمة وجميلة ولا يكون له نسوة غير هذه الاربع فههنا ثبت

bestardubooks.wordpress.com

استثناء الكل من الكل ومن نفسه ايضا من حيث المصداق المعنى لكن المغائرة بين المستثنى و المستثنى منه ثابت من حيث اللفظ لان لفظ النساء عام يتناول مفهومه الى الاربع وغيره لانه جمع يطلق على الثلث وما فوقه ولفظ المستثنى خاص بالاربع فعلى هذه القاعدة لا يرد الاعتراض على كلمة التوحيد ان النفي في قوله لا اله الا الله لا يخلوا اما من الحق او من الباطل او من كليهما فعلى الاول يلزم استثناء الشئ عن نفسه وعلى الثاني يلزم الكذب حسا لوجود الآلهة الباطلة كالصنم وعلى الثالث يلزم الكذب لان الآلهة الباطلة باق في النفي والحال انه موجود قلنا ان النفي يتوجه الى الآله الحق والاستثناء ايضا من الحق للاله الحق ويلزم استثناء الشئ من نفسه من حيث المصداق واما من حيث اللفظ فلا يلزم فلان لفظ الاله عام لانه نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم الواجب الوجود والتغير بحسب المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ماصدقا عليه واحد وهو المعبود فقط **فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب** فيما هي شرط فيه فان قيل فوات العلمية لا يستلزم فوات سبب آخر الا ترى ان التانيث في طلحة لا يزول بتنكيره قلنا العلمية زالت بالتنكير بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية فيفوت من السبب الآخر وصف السببية لفوات شرط تاثيره لا ذات السبب **او على سبب واحد** فيما هي ليست شرطا فيه فان قيل لا نسلم ان بينهما تضاد لان اصمت بكسرتين علم للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه لانه امر من صمت فقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول من اُصمُتْ بضمتين قلنا هذا الامر غير متحقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود الاصل المحقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه وههنا لا يقتضي المنع العدل لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء بعض افراد العلم التي سمي في الاصل اوصاف عن هذه القاعدة فان في انصرافه خلاف كما قال المص **وخالف سيبويه الاخفش** المشهور الذي هو تلميذه فان قيل سيبويه استاذ الاخفش فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن قلنا لما كان قول التلميذ اظهر من الاستاذ وصوا فقالقاعدة سابقة جعل المص قوله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش فاعلا لخالف وسيبويه مفعوله وقدم على الفاعل لتعظيم الاستاذ فلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ قلنا لا يجوز هذا الاحتمال لان اعتبار امفعول له لخالف وشرط نصبه تقدير اللام وشرط تقدير اللام امور ثلثة

احدها ان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وفاعل الاعتبار سيبويه فعلم ان فاعل خالف ايضا سيبويه وايضا يلزم اصالة قول سيبويه وهو مخالف عن القاعدة المحققة عندهم في نحو **مثل احمر علما اذا نكر** فان قيل المتبادر من احمر كل ما على وزن افعل فخرج سكران ودخل فيه افعل التاكيد كاجمع واسم التفضيل الغير المستعمل بمن فان الخلاف ثابت في الاول دون الآخرين فانهما منصرفان بالاتفاق قلنا المراد باحمر كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فدخل في مثل احمر سكران لقوة الوصفية فيه قبل العلمية وخرج افعل التاكيد نحو اجمع لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل في التاكيد لا ذات يتصف بالكل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلة فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لان معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في معنى التفضيل وهو لا يحصل الا بكلمة من فصار كافعل اسما في عدم الاستعمال بمن وان كان مع من فهو غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اعتبارا** اى خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره **للصفة الاصلية بعد التنكير** فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما لا مانع منه لا باعث على اعتبار الوصفية الاصلية فينبغي ان ينصرف لان الاصل في الاسماء الانصراف قلنا الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما فان قيل لا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية في اسود وارقم اعتبارها في احمر لان الوصفية في اسود وارقم لم تزل بالكلية بل فيهما غلبة الاسمية على الوصفية والغلبة غير مزيلة للوصفية بالكلية وفي احمر زالت بالكلية لانه صار علما والعلم يزول عنه الوصفية بالكلية قلنا لا نسلم ان الوصفية في احمر زالت بالكلية لجواز ان يسمى بالاحمر ذات من له الحمرة لكن هذا الجواب ضعيف لان المقصود الاهم في الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك نرى ها مجردة عن المعنى الاصلي وهو الزيادة في العمارة في زيد وعمرو ذهب الاخفش الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعود فان قيل لما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي في احمر بعد التنكير ينبغي ان يعتبر في حاتم حال العلمية لاستوائهما في الوصفية الزائلة فيمتنع حاتم للوصف والعلمية فاجاب المصنف عن جانب سيبويه بقوله **ولا يلزمه** اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما اعتباره الوصفية الاصلية في **باب حاتم** والمراد بباب حاتم كل علم كان

besturduhooks.wordpress.com

وصفا فى الاصل مع بقاء العلمية **لما يلزم** فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف **من اعتبار المتضادين** الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم **فى حكم واحد** وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف الوصفية فى احمر واسود وارقم مع سبب آخر فان قيل التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين حقيقة لكنه شبيه به فاعتبارهما غير مستحسن **وجميع الباب** اى باب غير المنصرف لما فرغ المصنف عن بيان انصراف بعض الاسماء الغير المنصرفة وهى ما فيه علمية مؤثرة ومن بيان مؤثر واحد فى الصرف وهو التنكير شرع فى بيان انصراف جميع اسماء الغير المنصرفة سواء كان احد اسبابها العلمية اولا وفى بيان مؤثرين فى الصرف وهما اللام والاضافة **باللام** اى بدخول لام التعريف **او بالاضافة** اى اضافة غير منصرف الى غيره **ينجر** اى يصير مجرورا **بالكسرة** اى بصورة الكسرة لفظا او تقديرا فان قيل الباء فى قوله باللام سببية ومدخول الباء السببية من الاوصاف واللام ذات فكيف يكون سببا للانجرار بالكسرة قلنا مدخول الباء محذوف تقديره بدخول اللام والدخول من الاوصاف فان قيل احمد فى قوله المال لاحمد مدخول اللام ولا ينجر بالكسرة قلنا اللام عوض عن المحذوف تقديره بدخول لام التعريف فان قيل احمد فى غلام احمد مضاف اليه مع انه لا ينجر بالكسر قلنا المراد بالاضافة اضافة غير المنصرف الى الغير لا اضافة الغير اليه فان قيل الجر ممنوع بغير المنصرف فكيف يصح قوله ينجر لان بين منع الجر وجريان الجر تضاد قلنا ينجر متضمن لمعنى يصير وهو للانتقال من حال الى حال فيكون المعنى ينتقل غير المنصرف بواسطة اللام والاضافة من حال منع الجر الى دخول الكسر لا انه مجرور حال منع الجر فان قيل الكسر بدون التاء من القاب الحركات البنائية فكيف يثبت الانجرار بالكسر قلنا المراد بالكسرة صورته وذاته لا صفة البنائية فان قيل مررت بالحبلى وبحبلى كم معرف باللام والاضافة مع انه لا ينجر بالكسرة قلنا الكسر اعم من ان يكون لفظيا او تقديرا فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يكتفى بقوله ينجر قلنا انجرار غير المنصرف يكون بالفتح والفتح غير ممنوع عنه حتى جاز له بواسطة اللام والاضافة فان قيل ينبغى ان يكتفى بقوله ينكسر قلنا الكسر يطلق على الحركات البنائية والمراد الحركات الاعرابية فان قيل ينبغى ان يقول ينصرف فلا يحتاج الى تلك التكلفات قلنا فى انصراف غير المنصرف باللام والاضافة

خلاف النحاة و فی انجراره بالکسر اتفاق النحاة وایراد العبارة علی وجه متفق علیه اولی من مختلف فیه وبیان الخلاف ان بعض النحاة ذهب الی انصرافه مطلقا بقی العلتان اولا فان زالت العلتان فانصرافه ظاهر وان بقی العلتان فعدم انصرافه لمشابهة الفعل ولما ضعفت المشابهة بدخول اللام والاضافة قویت جهة الاسمیة فرجع الی اصله وهو الصرف فی الاسماء فدخله الکسر دون التنوین لانه لایجتمع مع اللام والاضافة و ذهب بعضهم الی انه غیر منصرف مطلقا بقی العلتان اولا فان بقی العلتان فظاهر وان زالتا فوجود لهما عارضی فان قیل لما کان غیر منصرف ینبغی ان لایدخله الکسر قلنا الممنوع من الغیر المنصرف بالاصالة هو التنوین و سقوط الکسر بتبعیة التنوین فلما ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فی سقوط التنوین دون تابعه الذی هو الکسر وانما منع من غیر المنصرف بالاصالة التنوین لان بین الفعل والتنوین تنافرا کاملا لان التنوین لقطع الکلمة والفعل موصول مع الفاعل ثم التنوین یتبع حرکة حرف آخر الکلمة فاذا سقط التنوین الذی هو الاصل فی المنع سقط معه تابعه و هو الحرکة تبعا وانما اختار الکسر لانها وسط وایضا ان الکسر لازم التنوین لان فی کل موضع یدخل التنوین یدخل الکسر کالاسم وذهب بعضهم الی ان العلتین ان کانتا باقیتین مع اللام والاضافة کان الاسم غیر منصرف وان زالتا معا او احدیهما کان منصرفا وبیان زوال العلتین ان العلمیة تزول باللام والاضافة فان کانت العلمیة شرطا للسبب الآخر زالتا معا کما فی العجمة وان لم تکن شرطا زالت احدیهما کما فی احمد وان لم تکن العلمیة هناک کما فی احمر بقیت العلتان وهذا المذهب موافق لتعریف غیر المنصرف والله اعلم بالصواب **المرفوعات** یجوز فیه وجوه اربعة البناء بالسکون علی انها کلمة تورد لمجرد الفصل لما بعدها مما قبلها لا محل لها من الاعراب کالاسماء المعدودة اورفعه علی انه مبتدأ محذوف الخبر ای المرفوعات هذه او علی انه خبر مبتدأ محذوف ای هذه المرفوعات او علی انه مبتدا ما بعده خبره فان قیل المرفوعات لا تخلوا اما جمع مرفوع او مرفوعة وکلاهما غیر صحیح اما الاول فلان المرفوعات جمع المؤنث السالم ومفردة مؤنث واما الثانی فلانؑ المرفوعات والمنصوبات صفات الاسماء والاسماء مذکر وصفة المذکر مذکر قلنا ان المرفوعات جمعؑ المرفوع لا المرفوعة لکن المرفوع صفة الاسم والاسم مذکر غیر عاقل و صفة المذکر الغیر العاقل تجمع قیاسا بالالف والتاء کایام معدودات ومعدودات جمع معدود و هو صفة

عہ قوله واما الثانی الخ وایضا لایمکن ان تجمع مرفوعة بتلک الجمع لان الشرط فیه جمع المذکر بالواو والنون ولایمکن ان یجمع مرفوع بالواو والنون لان الشرط فیه العقل ۱۲ عہ قوله المرفوعات جمع المرفوع الخ فان قیل کیف یصح هذا الجمع مع ان المرفوع لامذکر له والشرط فی هذا الجمع ان یجمع المذکر بالواو والنون قلنا هذا الشرط فی المؤنث نفسه وهذا مشابهة المؤنث فلا شرط فیه ۱۲ مولانا عبدالحلیم عفی عنه

اليوم وهو مذكر غير عاقل وصفة المذكر الغير العاقل يجمع قياسا على الالف والتاء **هو المرفوع** الدال عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فان قيل هو لا يخلو اما يرجع الى المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وعلى الثانى يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور فى ضمن المرفوعات ويجوز رجاع الضمير الى المرجع الضمنى كما فى قوله تعالى اِعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى فضمير هو راجع الى العدل الذى ذكر فى ضمن اعدلوا لان العدل جزء مدلول اعدلوا فان قيل لما كان الضمير راجعا الى المرفوع وهو مفرد والمرفوعات فيلزم تعريف الفرد وهو غير جائز قلنا المرفوعات كما يدل على الفرد كذلك يدل على الجنس فالمراد بالمرفوع الذى دل عليه الجمع من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فالملحوظ جنس المرفوع اى شئ له رفع لا فرد المرفوع فان قيل لم لا يجوز ان يرجع الضمير المذكر الى المرفوعات بتاويل المذكور او لرعاية الخبر قلنا ان رجع الضمير الى المرفوعات بهذين الوجهين يلزم تعريف الافراد لان الملحوظ فى الجموع الافراد والتعريف للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد لا بعضها موجود وبعضها معدوم وبعضها حاضر وبعضها غائب لا يمكن التعريف بمقابلتها فان قيل لما كان المحدود جنس المرفوع والحد ايضا جنس لم ذكر المرفوعات بصيغة الجمع قلنا لما قال المصنف رح فالرفع علم الفاعلية سابقا و قال ههنا ما اشتمل على علم الفاعلية توهم المتوهم انحصار المرفوع فى نوع واحد وهو الفاعل فاورد صيغة الجمع دلالة على كثرة الانواع ودفعا للوهم المذكور **ما** اى اسم **اشتمل** ذلك الاسم اشتمال الموصوف بالصفة **على علم الفاعلية** اى علامة كون الاسم والفاعل اعم حقيقة او حكما والعلامة على كون الاسم فاعلا امور ثلثة الضمة فى المفردات والالف فى التثنيات والواو فى الاسماء الستة والجمع المذكر السالم فان قيل كلمة ما فى ما اشتمل اما موصولة او موصوفة فان كانت موصولة فلا بد من الضمير الفصل لان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فهو موضع ضمير الفصل وايضا يلزم انتقاص الحد لان الموصول مع الصلة شئ واحد ان فرض الجنس فقد الفصل وان فرض الفصل فقد الجنس وايضا يفوت الاصالة لان الاصل فى الخبر التنكير وان كانت موصوفة بمعنى شئ فالتعريف

لله لان التعريف للافراد لا يكون مانعا وبالافراد لا يكون جامعا ١٢ منه لان بين الصلة والموصول مساواة لان الصلة بيان الموصول وبين الجنس والفصل لا بد من العموم والخصوص والصفة المتصفة اخص من الموصوف ١٢ عبد الحليم عفي عنه

غير مانع لدخول الحرف الآخر من المعرب كدال زيد لانه شئ اشتمل على الرفع ولا يقال له مرفوع لانه صفة الاسم وايضا دخل فيه المضارع لاشتماله على الرفع وليس بمرفوع قلنا كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم منكر فخرج الحرف الاخير والمضارع لانهما ليسا باسم فان قيل كلمة ما موضوعة لغير ذوى العقول مشتركة بين الموصولية والموصوفية وبين اسم وشئ آخر فارادة الموصوفية منها والاسم منها يكون اخذا احد معانى المشترك وهو لا يجوز بدون القرينة قلنا القرينة بالموصوفية وقوعها فى موضع الخبر والاصل فى الخبر التنكير والقرينة بالاسم وقوعها فى تعريف المرفوع لانه قسم من الاسم والمعتبر فى تعريف القِسْمِ المُقْسَمِ لان المعتبر فى التعريفات الجنس القريب والجنس القريب اى القسم مقسمه فان قيل المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء او اشتمال الظرف على المظروف والاسم لا يكون كلا للعلامة ولا ظرفا لها قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف بالصفة فان قيل الاسم ليس بموصوف والعلامة ليست بصفة لان الصفة تحمل على الموصوف والعلامة لا تحمل على الاسم لعدم الاتحاد فى المصداق قلنا الاسم كالموصوف والعلامة كالصفة فى التبعية لا عينهما فكما ان الصفة قائمة بالموصوف كذلك العلامة قائمة بالاسم لا توجد بدونه فان قيل التعريف غير جامع لافراده فانه خرج منه موسى فى جاءنى موسى لانه ليس بموصوف بالعلامة قلنا العلامة اعم من ان يكون لفظا او تقديرا وههنا تقديرية **فان قيل** خرج منه هذا فى جاءنى هذا لانه مرفوع وليس بمشتمل على العلامة لا لفظا ولا تقديرا فاجاب الشارح الرضى والهندى المراد بالموصوفية موصوفية الاسم المعرب بالرفع اللفظى والتقديرى لا المحلى لانه يوجد فى المبنيات لكنه ضعيف اذ المص يبحث عن احوال الفاعل اذا كان ضميرا متصلا وهى مبنى فالحق فى الجواب العلامة اعم من ان تكون لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم يوصف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى ان يكون الاسم فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا

فمنه الفاء لتفصيل انواع المرفوعات والمعنى الجزئى الاول من جزئى المرفوع المتصل بجنس المرفوع **الفاعل** فان قيل كلمة من لا تخلو اما ابتدائية فلا بد فى مقابلتها كلمة الى نحو سرت من البصرة الى الكوفة واما تبعيضية فهى تدخل على الجسم نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وايضا يقتضى ان يكون الشئ الآخر جزء من مدخوله والفاعل ههنا ليس جزء المرفوع بل جزئى واما بيانية وهى بمعنى الذى بتقدير هو فيكون المعنى فالذى هو المرفوع الفاعل فيلزم فساد المعنى قلنا كلمة من ابتدائية لكنها على قسمين اتصالية وغير

اتصالية فمن الابتدائية الاتصالية ما يقصد بها كون مدخولها امرا كليا ينتزع منه الجزئيات لا كون مدخولها مبدأ منه لشئ وعلامتها ان تدخل بامر كلي ومابعده امرا — جزئي ومن الابتدائية الغير الاتصالية مايقصد بها كون مدخولها مبدأ منه وكلمة الى ضرورية فى مقابلة الثانية لا الاولى والمراد ههنا الاولى لا الثانية والضمير اما راجع الى جنس المرفوع او الى ما فى ما اشتمل وفى كل من الارجاعين الحسنان والقبحان اما الحسنان فى الاول فارجاع الضمير الى المقصود بالذات وموافقة الضميرين اعنى هو ومنه والقبحان فيه ارجاع الضمير الى المرجع الضمنى والآخر ارجاع الضمير الى المرجع بعيد اما الحسنان فى الثانى فارجاع الضمير الى المرجع الصريحى والآخر الى القريب واما القبحان فيه وارجاع الضمير الى غير المقصود والآخر انتشار الضميرين لان الضمير المرفوع الى المرفوع والمجرور الى كلمة ما والانتشار غير مستحسن لانه مخل الى الفهم وقدم الفاعل على سائر انواع المرفوع لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لوجهين لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لان الاصل فى اجزاء الجملة الارتباط والفعل للفعلية مقتض للارتباط من اول الامر ولان عامله قوى وقوة العامل تدل على قوة المعمول وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لوجهين لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتق والفاعل يحكم عليه بالمشتق فقط والجواب عن الجمهور ان الاصل فى الفاعل ايض التقديم لكنه اخر دفعا للالتباس بينه وبين المبتدأ ولم يعكس لان عامل الفاعل قوى يعمل فى معموله سواء وقع فى مرتبته اولا وعامل المبتدأ ضعيف يعمل فى معموله اذا وقع بالترتيب وعن الثانى ان الفاعل ايض يقع محكوما عليه لكل حكم جامد نحو نعم الرجل ومشتق نحو قام زيد **وهو** اى الفاعل **ما** اى اسم حقيقة او حكما **اسند اليه** اى نسب اليه **الفعل** بالاصالة اى الفعل الاصطلاحى صورة والفعل اللغوى معنى مثبتا كان او منفيا محققا او مقدرا خبريا او انشائيا مع بقاء الرفع عبر عن كلمة بالاسم لان المعتبر فى تعريف القسم المقسم ومقسم الفاعل اسم وفسر بالنكرة اشارة الى موصوفيته لوقوعه موقع الخبر والاصل فى الخبر التنكير **فان قيل** ينقض بقولهم اعجبنى ان ضربت زيدا **قلنا** الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا حكما لان ان ضربت مؤول بضربك زيدا فان قيل التعريف غير جامع لخروج فاعل شبه الفعل والافعال الناقصة لعدم الاسناد اليهما لان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى الخ ولا فائدة فى هذا الاسناد قلنا المراد من الاسناد النسبة فذكر الاخص واريد الاعم فان قيل التعريف غير مانع لدخول عمرو فى قام زيد وعمرو ولانه اسند اليه الفعل

ولم يقل له فاعل قلنا ان المراد بالاسناد هو الاسناد بالاصالة لا بالتبع وعمرو مسند اليه بالتبع فان قيل قد ذكر الاسناد مطلقا فارادة الاسناد المفيد بالاصالة تقييد المطلق بلا قرينة قلنا القرينة بالتقييد ذكر التوابع لان توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لو كانت داخلة فيها فذكر ما بعدها لغو **فان قيل** المراد بالفعل لا يخلو اما اللغوى الحدث او الاصطلاحى وهى النسبة والحدث والزمان فان كان الاول فذكر شبه الفعل مستدرك لانه ايضًا فعل لغوى وايضا لا يصح ارجاع الضمير فى شبهه اليه لان شبه الفعل مشابه للفعل الاصطلاحى لا اللغوى وان كان الثانى فهو كذب حسا لان الصادر من الفاعل هو اللغوى لا الاصطلاحى **قلنا** المسند الى الفاعل فعل اصطلاحى صورة واللغوى معنى فلا يرد او نقول عبارة المص محمول على الاستخدام وهو ما كان للفظ معنيان يراد احدهما بذكر لفظه صريحا والآخر يراد بارجاع الضمير اليه فههنا للفعل معنيان لغوى واصطلاحى فاللغوى اريد من ذكر الفعل والثانى اريد بارجاع ضمير شبهه اليه مثاله ثابت فى قول الشاعر ؎

اذا نزل السماء بارض قوم ∴ رعيناه ولو كانوا عضابا

فللسماء معنيان مجازيان المطر والمنبت فاريد الاول بلفظه بقرينة نزل والثانى بارجاع ضمير رعيناه اليه بقرينة رعيناه **او شبهه** او الفاعل ما اسند اليه ما يشبهه فى العمل كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف **وقدم** الفعل او شبهه تقديما وجوبا نوعيا الواو للحال والماضى المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة وههنا مقدرة ولم يظهر لئلا يلزم تكرار النقش وافرد ضمير قدم لجواز ارجاع ضمير الواحد الى ما هو متعدد باو **عليه** اى على ذلك الاسم فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ فى هذا التركيب كريم من يكرمك فان كريم مسند الى كلمة من لانه مسند الى ضمير راجع الى من والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه حقيقة ومقدم على من مع انه مبتدأ لا فاعل قلنا المراد بالتقديم الوجوبى وتقديم كريم على من تقديم جوازى لجواز من يكرمك كريم ايضا فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ فى قولك فى الدار رجل لان الظرف مسند الى المبتدأ وهو رجل لانه مسند الى ضميره والاسناد الى ذلك الشئ حقيقة والظرف مقدم عليه

وجوبا لان المبتدأ اذا كان نكرة يجب عليه تقديم الخبر الظرف للتخصيص مع انه ليس بفاعل بل هو مبتدأ قلنا المراد بالتقديم التقديم الوجوبي النوعي وهذا التقديم الوجوبي الضروري يعني نوع ما اسند الى الفاعل واجب التقديم عليه ولنوع ما اسند الى المبتدأ غير واجب التقديم عليه بل يجب التقديم في بعض الافراد كما كان المبتدأ نكرة **على جهة قيامه به** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه بالفاعل بان يكون على صيغة الفعل المعلوم او على حكم صيغة المعلوم كاسم الفاعل او الصفة المشبهة **فان قيل** ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور وكل جار ومجرور اذا وقع في محل لابد فيه من الاعراب المحلي فما الاعراب المحلي فيه **قلنا** الاعراب المحلي فيه النصب على المصدرية فان قيل النصب على المصدرية غير صحيح لان الفعل غير مشتمل عليه قلنا النصب فيه على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف اي اسنادا فان قيل صفتية الجار والمجرور باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما اسند المذكور او اسند المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف وكلاهما غير جائزين قلنا متعلق على جهة ليس الامران المذكوران بل امر آخر فيكون التقدير اسنادا واقعا على جهة قيامه به **فان قيل** تعريف الفاعل لا يكون جامعا لافراده لانه خرج منه الفاعل في مثل مات زيد وطال عمر لان المتبادر من القيام القيام بمعنى الحدوث والموت والطول ليسا بحادثين صادرين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه على صيغة المعلوم او على حكمها سواء كان حادثا من الفاعل او قائما به بدون الصدور منه فان قيل عمدة هذا الفن المفصل وهو لم يذكر هذا القيد اعني على جهة فلم ذكر المص هذا القيد قلنا الاحتياج الى هذا القيد على مذهب من لم يجعل المفعول ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل كالمص لاخراجه عن تعريف الفاعل واما على مذهب من جعله داخلا في الفاعل كصاحب المفصل فلا بد من ترك هذا القيد ليدخل فيه **مثل زيد في قام زيد** مثال لما اسند اليه الفعل **و مثل ابوه في زيد قائم ابوه** مثال لما اسند اليه شبه الفعل **والاصل** اي الاولى وما ينبغي في الفاعل عند عدم المانع ان **يلي الفعل** المسند اليه بان يكون بعد الفعل متصلا به ولا يكون شئ آخر من معمولات الفعل مقدما عليه لانه كالجزء من الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فبدليل اسكان اللام في

فی ضربت لئلا یلزم توالی اربع حرکات فیما هو کالکلمة الواحدة فلولم یکن کالکلمة الواحدة مع الفعل لا یسکن اللام کما فی اتصال المفعول به نحو ضربک، واما معنی فلان الفعل لا یوجد بدون الفاعل وجزء الشئ یلی الشئ **فان قیل** ان الاصل بمعنی القاعدة والتخلف عن القاعدة غیر جائز فینبغی ان یکون ضربک زید ممتنعا **قلنا** الاصل ههنا بمعنی الراجح والاولی لا بمعنی القاعدة **فان قیل** ینقض بضربک زید لانه لیس ایلاء الفاعل فیه اصلا بل ممتنع **قلنا** الاصل فی الفاعل ایلائه الی الفعل عند عدم مانع الایلاء وههنا وجد المانع من الایلاء و هو اتصال ضمیر المفعول بالفعل فقدم المفعول علیه لئلا یلزم انفصال الضمیر وهو خلاف المفروض فان قیل کما ان الاصل فی الفاعل ایلائه الی الفعل کذلک الی شبهه **قلنا** المراد بالفعل المسند الی الفاعل وهو اعم من ان یکون فعلا او شبهه من قبیل ذکر الخاص وارادة العام لکن لم یذکر شبه الفعل اکتفاء بالاصل **فان قیل** الایلاء بحسب المفهوم اعم من ان یکون قبل الفعل او بعد الفعل والحال ان قبلیة الفاعل علی الفعل ممتنع کما فهم من التعریف **قلنا** المراد بالایلاء ان یکون بعده **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یکون ضرب عمرا زید علی الاصل لبعدیته عن الفعل **قلنا** المراد بالبعدیة البعدیة مع الاتصال والفاعل ههنا لیس متصلا بالفعل فلیس علی الاصل **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان لا یکون قام الرجل علی الاصل لتقدم اللام علی الفاعل **قلنا** معنی الایلاء ان لا یقع بین الفعل والفاعل شئ من معمولات الفعل مقدما علی الفاعل واللام لیس من معمولات الفعل **فلذلک** الاصل الذی یقتضی تقدم الفاعل علی سائر معمولات الفعل **جاز** الحاق الضمیر بالمفعول الراجع الی الفاعل المتأخر **نحو ضرب غلامه زید** لتقدم مرجع الضمیر رتبة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر مطلقا بل لفظا فقط وذلک جائز **وامتنع** الحاق الضمیر بالفاعل الراجع الی المفعول المتأخر **نحو ضرب غلامه زیدا** لتاخیر مرجع الضمیر لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة وذلک غیر جائز عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جنی فانهما یجوزان ذلک کما جاء فی قول الشاعر۔ ع

جزی ربه عنی عدی ابن حاتم ٭ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ٭

فربه فاعل الفعل وضمیره راجع الی المفعول المتأخر وهو العدی فلولم یجز لما وقع فی الشعر **قلنا** هذا الاضمار قبل الذکر لضرورة الشعر فلا یقاس علیه حال سعة الکلام او نقول ان الضمیر راجع الی مصدر فعل المذکور فیکون التقدیر جزی رب الجزاء لما فرغ المصرح عن بیان

اصالة تقديم الفاعل وجواز تاخيره شرع فی بيان مواضع وجوب تقديمه بعارض فقال **واذا انتفى الاعراب** الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع **لفظا** منصوب على التميیز عن نسبة انتفى الى الاعراب **فيهما** اى فی الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفی ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فی ضمن الامثلة **والقرينة** اى الامر الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فههنا اربع صور احديهما انتفائهما فيهما نحو ضرب موسى عيسى وثانيتها وجودهما فيهما نحو ضربت زيدا هند وثالثها وجود الاعراب فقط نحو ضرب زيدا عمرو ورابعتها وجود القرينة فقط لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى ففی الصورة الاولى وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للبس ولا يجب فی الصورة الثلاثة الاخيرة لعدم الالتباس **فان قيل** ينبغی ان يكتفی المصنف بذكر القرينة بدون الاعراب اذ القرينة شاملة للاعراب اذ كل واحد منهما دال على الفاعل والمفعول **قلنا** لا نسلم انها متناولة للاعراب لانه دال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع والقرينة بعكسه لان الموضوع لا يسمى انه قرينة على الموضوع له فان قيل ضمير فيهما راجع الى الفاعل والمفعول والفاعل مذكور لكن المفعول غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الفاعل مذكور صراحة وفی ضمن الامثلة ايضا والمفعول مذكور فی ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **او كان الفاعل مضمرا متصلا** بالفعل بارزا كان او مستكنا الاول ضربت زيدا والثانی زيد ضرب غلامه بشرط تاخير المفعول عن الفعل فلا يرد بمثل زيدا ضربت ان الفاعل ضمير متصل بالفعل ولم يجب تقديم الفاعل لان المفعول اذا قدم على الفعل قدم على الفاعل بالطريق الاولى **او وقع مفعوله** اى مفعول الفاعل **بعد الا** فان قيل هذا منقوض بقوله ما ضرب الا عمرا زيد فان المفعول فيه وقع بعد الا ولم يجب تقديم الفاعل عليه قلنا ههنا صور ثلث فتقديم الفاعل واجب بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول فی صورتی التقديم والتاخير فمثال وجوب تقديم الفاعل نحو ما ضرب زيد الا عمرا ومثال وجوب تاخير الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد واما اذا قدم المفعول مع الا فلا يلزم تقديم الفاعل لعدم انقلاب حصر المطلوب فی هذه الصورة **او بعد معناها** نحو انما ضرب زيد عمرا **وجب تقديمه** اى تقديم الفاعل على المفعول فی جميع هذه الصورة اما فی الاولى فللتحرز عن الالتباس واما فی الثانية فلمنافات الاتصال

والانفصال واما فی الثالثة فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فی عمرو مع جواز كون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو قدم المفعول بشرط الاوسط الا ويقال ما ضرب عمرا الا زيد فيفهم منه انحصار مضروبية عمرو فی زيد مع جواز كون زيد ضاربا لشخص آخر لان الحصر فی مدخول الا واما فی الصورة الرابعة فالحصر فی الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لا انقلب الحصر المطلوب قطعا لما كان الاصل فی الفاعل التقديم وقد يجب تاخيره بعارض فاشار المص الی مواضع وجوب تاخيره فقال **واذا اتصل به** ای بالفاعل **ضمير مفعول** نحو ضرب زيدا غلامه **او وقع** الفاعل **بعد الا** فان قيل ينقض هذه القاعدة بنحو ما ضرب الا زيد عمرا فان الفاعل قد وقع بعد الا ولم يجب تاخيره قلنا تاخير الفاعل لازم بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول فی صورة التقديم والتاخير وههنا قدم مع الا فلا يجب التاخير لعدم انقلاب الحصر المطلوب اذ الحصر فی مدخول الا وهو زيد قدم او اخر **او وقع معناها** نحو انما ضرب عمرا زيد **او اتصل مفعوله به** ای بالفعل بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل فان قيل ينقض بنحو ضربتك لان المفعول ضمير متصل بالفعل ولم يجب تاخر الفاعل فاجاب المص **وهو** ای الفاعل **غير متصل** بالفعل نحو ضربك زيد **وجب تاخيره** ای تاخير الفاعل عن المفعول فی جميع هذه الصور اما فی الاول فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فی الثانية والثالثة فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فی الرابعة فلمنافات الاتصال لما كان الاصل فی العامل الذكر لان الابقاء علی الاصل اصل وقد يحذف علی القلة اشار المص الی قلة الحذف بايراد قد المفيدة للتقليل فی المضارع فقال **وقد يحذف الفعل** الرافع للفاعل **لقيام قرينة** ای وقت حصول قرينة دالة علی تعيين المحذوف فان قيل حذف الفعل بحث عن الفعل فينبغی ان يذكر فی بحث الفعل وذكره ههنا خروج عن البحث وايضا كما يحذف الفعل كذلك شبه الفعل قلنا المراد بالفعل الرافع للفاعل اعم من ان يكون فعلا او شبهه من قبيل ذكر الاخص وارادة الاعم

عه قوله مع جواز كون عمرو الخ فان قيل هذا منقوض بقولنا ما خلق الله تعالی علی احسن الصورة الا يوسف لامتناع كون يوسف مخلوقا لشخص آخر قلنا ان الا تدل علی انحصار شیء آخر فی مدخوله المتصل ولا تدل علی انحصار مدخوله المتصل فی شیء آخر وليس المراد الا تدل علی عدم انحصار مدخوله المتصل فی شیء آخر فمراد الاستاد بجواز كون عمرو مضروبا لشخص آخر الجواز بالنص الی كلمة الا يعنی ان الا لا يمنع الجواز بان الا لا تدل علی الانحصار ولا تدل علی عدم الانحصار سواء كان فی نفس الامر منحصرا اولا ۱۲ مولانا عبد الحليم كرهستانی عفی عنه

وذكر الفعل للاصالة لا للحصر به وايضا هو رافع للفاعل فيكون من متعلقات الفاعل والبحث عن متعلقات الشئ بحث عنه فلا يلزم الخروج عن البحث فان قيل اللام فی قوله لقيام علية ومدخولها علة لما قبلها فعند وجود العلة وهی القرينة وجود المعلول وهو الحذف ضروری والامر ليس كذلك اذ القرينة مجوزة للحذف لا موجبة له وايضاً يلزم التناقض فی كلام المصـ رح لان جواز يدل على عدم الوجوب قلنا اللام بمعنى الوقت كما جاء فی قوله تعالى أَقِمِ الصلوة لِدُلُوكِ الشمس اے وقت دلوك الشمس او نقول اللام علتية لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة للمعلول وموجبة مستلزمة للمعلول والمراد ههنا الاول ولا شك ان القرينة علة مجوزة مصححة للحذف فحينئذٍ لا يلزم التناقض فان قيل نسبة القيام الى القرينة غير جائز لان القيام ينسب الى الاجسام والقرينة من الاعراض قلنا القيام بمعنى الحصول من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان قيل الرفع فی الفاعل قرينة على حذف الفعل لانه اثر لا بد له من المؤثر فلما لم يكن المؤثر ملفوظًا علم انه محذوف قلنا المراد بالقرينة القرينة الدالة على تعيين المحذوف والرفع قرينة على مطلق المحذوف لا على تعيين المحذوف **جوازًا** اے حذفا جائزا فان قيل ان قوله جوازا منصوب وللنصب طرق كثيرة فما وجه النصب قلنا انه منصوب على انه مفعول مطلق فان قيل شرط المفعول المطلق ان يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا يحذف مشتمل على حذف لا على جواز قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف فيكون التقدير حذفا جائزا فان قيل لو وصف حذفا بجوازا غير صحيح لانه يلزم حمل المبتدأ المغاير على الآخر لان الحذف عبارة عن الاسقاط من اللفظ والجواز عبارة عن الامكان متسوى الطرفين قلنا ان جواز مصدر مبنی للفاعل فيكون التقدير حذفا جائزا فان قيل ان حذفا صرف الوصف وجائز ذات مع الوصف فيلزم حمل ذات مع الوصف على صرف الوصف وذلك غير جائز لعدم الاتحاد بينهما فی ما صدقا عليه قلنا حمل ذات مع الوصف على صرف الوصف غير جائز اذا لم يكن صرفا الوصف من افراد ذات مع الوصف وهی الحذف من افراد الجائز اذ الجائز قد يكون افراد قد يكون حذفا فی **مثل زيد** متعلق بحذفا فان قيل الحذف فی مثل زيد كذب حسا قلنا المدار بمثل زيد كلما كان جوابا للسوال محقق **لمن قال من قام** والحذف فيه موجود فان قيل جاز ان يكون قام علم لزيد مرادف له فيكون معنی من قام من زيد فلا يوجد الفعل فی السوال قلنا ليس المراد من قام كونه علما بل المراد منه الماضی المشتق من القيام فيجوز فی جواب هذا السوال زيد بحذف قام بقرينة السوال لان المذكور فی السوال

كالمعاد فی الجواب للمطابقة بينهما ويجوز قام زيد بذكره لان القرينة ليست موجبة للحذف **فان قيل** ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل والباقی فاعل ولم يكن من باب حذف الخبر والباقی مبتدأ **قلنا** لو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل فی الحذف اولی من التكثير **فان قيل** فعلی هذا لا يطابق الجواب السوال لان السوال جملة اسمية والجواب فعلية **قلنا** ان السوال وان كان اسمية صورة ولكنه فعلية حقيقة لان من قام فی الاصل اقام زيد ام عمرو ام بكر لكن لما تعذر السوال من كل فرد اورد فی ضمن امر كلی وهو كلمة من **و** كذلك يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر كما فی قول الشاعر فی مرثية يزيد ابن نهشل ع:

	؛ ليبك يزيد ضارع لخصومة ؛	
	؛ ومختبط مما تطيح الطوائح ؛	

فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل وليس حذف الفعل لانه يحتمل ان يكون ليبك على صيغة المعلوم ويزيد بالنصب مفعوله وضارع فاعل ليبك فلا يكون مما نحن فيه **قلنا** فی البيت احتمالات ست الاول ان قوله ليبك على صيغة المجهول ويزيد مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وضارع فاعل فعل محذوف والثانی ان يزيد منادی حذف حرف ندائه وضارع مفعول مالم يسم فاعله ليبك والثالث ان يزيد مفعول مالم يسم فاعله وضارع بدل منه بدل الغلط والرابع ان ضارع منادی حذف حرف ندائه والخامس ان ضارع خبر مبتدأ محذوف ای الباكی ضارع والسادس ان ليبك مبنی للفاعل ويزيد بالنصب مفعول به وضارع فاعل ليبك والمثال بناء على الاحتمال الاول لا على الخمسة الآخيرة فقوله ضارع بمعنی عاجز ذليل فاعل فعل محذوف وهو يبكيه والقرينة عليه السوال المقدر وهو من يبكيه لان ليبك صيغة مجهولة والصيغة المجهولة منشاء التردد والابهام والتردد والابهام منشاء السوال فيكون التقدير ليبك يزيد فكان السائل سال من يبكيه فاجاب ضارع ای يبكيه ضارع ثم حذف يبكيه بقرينة السوال **فان قيل** اللام فی قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق ليبك المقدر واما متعلق بضارع فان كان الاول فاللام فی قوله لخصومة اجلية وهی ما يجعل المدخول علة لما قبلها

عه قوله مما تطيح الخ فان قيل الفاعل والمفعول مالم يسم فاعله مالم يعلم تعلق الفعل صدورا او وقوعا به قبل الذكر من نفس الفعل والطوائح قد علم تعلق تطيح به قبل الذكر من نفس الفعل فيكون من قبيل ذكر ضرب ضارب وهو لا يجوز قلنا المراد بالطوائح البليات التی من شانها ليس الا الاهلاك ويكون الاهلاك من لوازمها ولم يعلم تعلق تطيح بالمهلكات الكنائية بل المعلوم هو التعلق بنفس المهلكات والجواب بان اللام موصول هو فاعل لا يجدی نفعا لان بيان الموصول لا يكون الا بالصلة ۱۲ مولانا عبد الحليم عفی عنه

والخصومة ليست علة للبكاء بل علة البكاء فوت يزيد وان كان الثانى يلزم عمل اسم فاعل بلا اعتماد قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف اے شخص ضارع فان قيل الاعتماد بالموصوف المحذوف لا يكتفى للعمل قلنا للظرف كافية ادنى رائحة من الفعل آو نقول اللام متعلق بليبك و اللام وقتية و قوله مختبط معطوف على ضارع وكلمة من اجلية وما مصدرية اولت تطيح بتاويل الاطاحة وهو الاهلاک والطوائح جمع مطيحة من غير القياس كلواقح جمع ملقحة فاعل الفعل والمفعول محذوف فيكون المعنى ويبكيه مختبط اے سائل بلا وسيلة من اجل اهلاك المهلكات امواله وما يتوسل به الى تحصيل الاموال لانه كان المعطى للسائلين بلا واسيلة **و** قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اى حذفا واجبا **فى مثل قوله تعالى وان اَحَدٌ مِنَ المشركين اِستجارَكَ** والمراد به كل موضع حذف الفعل فيه ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف سواء كان هذه الآية الكريمة او غيره نحو وان احد من الضار بين ضربك فاحد فاعل لفعل محذوف وجوبا لوجود القرينة وساد مسد اما القرينة فهى دخول حرف الشرط على الاسم لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل وجوبا وليس هنا الفعل لفظا فعلم انه مقدر واما ساد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون التقدير وان استجار احد من المشركين استجارك ثم حذف المفسر واقيم المفسر مقامه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر **فان قيل** الجمع بينهما جائز كما فى قولك جاءنى رجل اى زيد **قلنا** الجمع ممتنع اذا كان الابهام ناشيا من الحذف والابهام ههنا لنكارة رجل **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء **قلنا** لا يجوز رفعه بالابتداء لئلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم **وقد يحذفان** اے الفعل والفاعل **معا** دون الفاعل وحده لان النسبة فى مفهوم الفعل ماخوذ الى الفاعل فان حذف الفاعل وحده يلزم وجود النسبة فى الفعل بدون الطرفين وهو غير جائز واذا حذف الفعل حذفت النسبة فيه ايضًا فلا يلزم وجود النسبة بدون الطرفين **فى مثل نعم** جوابا **لمن قال اقام زيد** فحذفت الجملة الفعلية وهى قام زيد لوجود قرينة السوال وليس بواجب لعدم وجود سد المسد **فان قيل** ينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لقيام نعم فى مقام الجملة **قلنا** ان نعم حرف لا يصلح ان يكون قائما مقام الجملة اذا غير المستقل لا يقوم مقام المستقل واما اقامة يا مقام ادعوا سماعى لا يقاس عليه غيره **فان قيل** لما كان هذا التركيب من باب حذف الفعلية لم لا يجوز ان يكون الجواب مطابقا للسوال ولو كان من باب حذف الاسمية

له من باب حذف الاسميه اى نعم زيد قام قلنا لو كان من باب حذف الفعلية يكون الجواب

لا يجئ المطابقة بينهما والمطابقة اولى من عدم المطابقة **واذا تنازع** فان قيل البحث عن التنازع خروج عن البحث لان البحث فى احوال الفاعل والتنازع صفة الفعلين قلنا فرغ المصنف عن احوال الفاعل الذى لا تنازع فيها شرع فى الفاعل الذى فيه التنازع فلا يكون الا من احوال الفاعل **فان قيل** فعلى هذا لا يصح بحث التنازع فى المفعول **قلنا** التنازع فيه لاطراد الباب واذا تنازع اى توجه بحسب المعنى بشرط صحة وقوع الاسم الظاهر موقعا يصح ان يقع فيه الاسم معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدلية **الفعلان** اى العاملان او اكثر منهما **فان قيل** ان نسبة التنازع الى الفعلين غير صحيح لانه فى اللغة جنگ كردن بايك ديگر وهذا المعنى يتصور فى ذوى الارواح لا فى غيره والفعلان غير ذى الروح **قلنا** المراد بالتنازع ههنا التوجه **فان قيل** توجه العاملين لا يكون الا بعد التركيب وبعده لا يكون الاسم الا معمولا لاحدهما فكيف يتصور التنازع فيه وايضا التوجه لا يكون الا فى ذى الروح **قلنا** المراد بالتوجه التوجه بحسب المعنى والتصور فى القلب قبل التركيب ويعبر عنه بالمعارضة فيكون المعنى اذا تعارض الفعلان فان قيل لما كان المراد من التوجه بحسب المعنى ينبغى ان يجرى التنازع فى الضمير المتصل ايضا لوجود توجههما اليه بحسب المعنى قلنا المراد انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه بشرط ان يصح وقوع اسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما والضمير المتصل غير واقع فى موقع يصلح فيه معمولية لكل واحد منهما لانه اما متصل بالاول فهو معمول للاول واما متصل بالثانى فهو معمول للثانى فلا يتصور التنازع فيه **فان قيل** لما كان الاسم الظاهر معمولا لكل واحد منهما فيلزم توارد المؤثرين على اثر واحد **قلنا** ان الاسم بحسب التصور قبل التركيب يصلح معموليتها على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل التنازع كما يجرى فى الفعل كذلك يجرى فى شبه الفعل نحو زيد كريم شريف فى الفاعلية وزيد معطى ومكرم عمرا فى تنازع شبه الفعل فى مفعولية الاسم فتخصيص التنازع بالفعل باطل قلنا المراد بالفعلان العاملان من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان قيل لما كان المراد منهما العاملان فلم لم يذكر العاملان قلنا اقتصر على ذكر الفعل لاصالته فى العمل **فان قيل** تخصيص التنازع بالعاملين غير مستقيم لان التنازع كما يجرى فى العاملين كذلك يجرى فى اكثر منهما كما فى قولهم كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت لهذه الافعال الخمس تقتضى مفعولية قولهم على ابراهيم **قلنا** ذكر العاملين ليس لاجل الحصر بهما بل اكتفى المصنف على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل التنازع اذا كان فى اكثر

من الفعلين بأىّ طريق يقطع فأجاب مولانا عبد الغفور الاول كالاول والبواقى كالثانى او الأخير كالثانى والبواقى كالاول **ظاهرا** اے اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق للعمل قبل ذكر الثانى واحترز بالظاهر عن الضمير اما الضمير المتصل كالجزء مما يتصل به فجزء الكلمة لا يصلح ان يكون معمولا لكلمة اخرى واما الضمير المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه ثلثة مذاهب فعلى الكسائى يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا وعلى مذهب الجمهور وان تصور فيه التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو الاضمار فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لان الاضمار اما بدون الا او مع الا فعلى الثانى يلزم اضمار الحرف والحرف لا يصلح والاستتار وعلى الاول يلزم فساد المقصود اثبات الفعل وهذا يفيد نفى الفعل **فان قيل** ظاهرا منصوب وطرق النصب كثيرة فما وجه النصب **قلنا** نصبه على المفعولية لقوله تنازع **فان قيل** تنازع باب تفاعل وهو لازم فكيف ينصب منه ظاهرا **قلنا** باب التفاعل على قسمين احدهما ما يكون منقولا عن المفاعلة التى تتعدى الى مفعول واحد فيصير لازما لانه يقتضى فاعلين ففاعل المفاعلة ومفعولها فاعلين للتفاعل فبقى لازما كتضارب زيد عمرا ومنقول من ضارب المتعدى الى الواحد والثانى ما يكون منقولاً عن المفاعلة التى تتعدى الى الاثنين فاذا اخذ منه التفاعل ففاعل المفاعلة ومفعولها الاول يكونان فاعلين للتفاعل لانه يقتضى الفاعلين كتجاذبنا الثوب فيكون التقدير نازع فعلى فعلا ظاهرا فاذا نقل الى تنازع فصار فعل فعلا فاعلا لتنازع فصار التقدير تنازع الفعلان وبقى ظاهرا منصوبا على المفعولية وانما قدر الشارح متعلق بعدهما واقعا ولم يجعله ظرفا الظاهر لانه نقل عن معنى الوصفية المقابل للمخفى الى الاسم الظاهر المقابل للضمير فيكون جامدا غير صالح للتعلق والعمل ولو ابقى على الوصفية يلزم الفساد فى المعنى اذ هذا القيد اورد للاحتراز عن الضمير وذا لا يحصل بالظاهر المقابل للمخفى لان ظهور الضمير يكون بعدهما ايضا كما فى ما ضرب واكرم الا انا **فقد يكون تنازع الفعلين فى الفاعلية** بان يكونا متفقين فى اقتضاء الفاعلية الاسم الظاهر سواء كان الفاعل حقيقة او حكما مثل مفعول ما لم يسم فاعله **مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية** بان يكونا متفقين فى اقتضاء المفعولية الاسم الظاهر والمفعول اعم حقيقة او حكما فيشمل المفعول به بواسطة حرف الجر **مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية و**

المفعولية **فان قيل** التنازع اذا وقع في الفاعلية والمفعولية يحصل الاختلاف فلا حاجة الى قوله مختلفين **قلنا** التنازع في الفاعلية والمفعولية يتصور على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية الاسم ومفعولية الاسم الآخر بان يكون المتنازع فيه امرين فهذه الصورة ليس قسما ثالثا من التنازع مقابلا للاوّلين بل هي اجتماع القسمين الاوّلين اذ الثالث ما يكون الفعلان فيه مختلفين في الاقتضاء وهما متوافقان في الاقتضاء نحو ضرب واهان زيد عمرا وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه بان يكون المتنازع فيه امر واحد وهذا هو القسم الثالث المقابل للاوّلين فذكر المص قوله **مختلفين** اي حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء لتخصيص هذه الصورة بالارادة **فان قيل** ان قوله مختلفين حال وهو يقتضي العامل وذي الحال فما هما **قلنا** العامل فيه معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان فاعل يكون نفس الضمير ويستفاد منه معنى الفعل لاعتبار المرجع ولا يكون عامل مختلفين التنازع المذكور بقوله واذا تنازع لبعده والفصل الكثير فلا يسبق الذهن الى كون تنازع عاملا في مختلفين واما ذو الحال فهو الفعلان المفهومان من ارجاع ضمير يكون الى مصدر تنازع اي تنازع الفعلين ويجوز الحال من المضاف اليه لانه فاعل المصدر ولم يكن العامل قوله يكون لعدم اتحاد عامل ذي الحال والحال **فان قيل** ما الوجه للمص حيث اورد المثالين للقسمين الاوّلين ولم يورد مثال القسم الثالث **قلنا** انما لم يورد له مثالا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاوّل وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث فلا حاجة الى ايراد مثال للقسم الثالث وايضا مثال القسم الثالث يتصور بوجوه كثيرة فاجمله المص ليذهب الذهن الى الكل ولئلا يلزم ترجيح باختيار بعض الصور وهذا يتصور على ستة عشر صورة ثمانية على مذهب البصريين وثمانية على مذهب الكوفيين فصرح الشارح بالاربعة بتقديم رافعهما وتاخير ناصبهما والاسم الظاهر منصوب واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذالك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا بان يتقدم الناصب على الرافع **فيختار النحاة البصريين اعمال الفعل الثاني** فانه اقرب الطالبين الى المعمول والحق للقريب ثم للبعيد مع تجويزهم اعمال الاوّل **ويختار النحاة الكوفيون الاوّل** اي اعمال الفعل الاوّل لانه اسبق الطالبين والسبقية من

اسباب الترجيح و للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر **فان اعملت الثاني** كما هو مذهب البصريين و بدًا بمذهبهم لانه هو المذهب المختار الاكثر استعمالا **اضمرت الفاعل في الفعل الاوّل** اذ يقتضي الاوّل الفاعل لانه اذا اعمل الثاني فلقطع التنازع في الاوّل طرق ثلثة الحذف في الاوّل او الاظهار للاوّل او الاضمار في الاوّل فان حذف الفاعل للاوّل يلزم حذف الفاعل وان اظهر يلزم التكرار فاذا لم يجد الحذف و الاظهار وجب الاضمار ويجوز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير في ما بعد فيكون الاسم الظاهر معمولا للثاني و تفسيرا للضمير الاوّل **على وفق الاسم الظاهر** الواقع بعد الفعلين اي على موافقة الاسم الظاهر في الافراد والتثنية و الجمعية و التذكير والتانيث لانه مرجع الضمير والضمير موافق للمرجع في هذه الامور **فان قيل** قد علم من قوله اضمرت ان الجمهور ليسوا بقائلين على الحذف فلا حاجة الى قوله **دون الحذف قلنا** صرح بقوله دون الحذف ولم يكتف بما علم ضمنا ليترتب عليه خلافا للكسائي لانه لولم يقل دون الحذف فعلم ان خلاف الكسائي عن الجمهور في الاضمار لكن لا يعلم انه يحذف او يظهر وانما لا يحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل **فان قيل** ينتقض باضربنّ واضربِ وضُرِبَ زيد قلنا لا يجوز حذف الفاعل بدون سد المسد و ههنا وجد سد المسد و هو الضمة و الكسرة و مفعول ما لم يسم فاعله **خلافا للكسائي** فانه يحذف لانه لقطع التنازع طرق ثلثة الحذف والاضمار والاظهار فان اظهر يلزم التكرار وان اضمر يلزم الاضمار قبل الذكر واذا لم يجز الاضمار والاظهار وجب الحذف **وجاز** اعمال الثاني مع اقتضاء الفعل الاوّل الفاعل كما هو مذهب الجمهور وانما قال قوله وجاز مع انه يعلم من قوله فان اعملت الثاني ليترتب عليه قوله **خلافا للفراء** فان عنده لا يجوز اعمال الثاني عند اقتضاء الفعل الاوّل الفاعل لانه لو اعمل الثاني والاوّل يقتضي الفاعل فلقطع تنازعه طرق ثلثة الاضمار كما هو مذهب الجمهور و هو الشنيع او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي و هو الاشنع فيجب عنده اعمال الفعل الاوّل ليخلو عن الاشنع و الشنيع وعنه روايتان آخريتان احدهما تشريك الرافعين فعلى هذا يلزم توارد العاملين على معمول واحد و الثاني اعمال الثاني واضمار الفاعل للفعل الاوّل بعد الاسم[عه] الظاهر في صورة تاخير الناصب

[عه] في صورة رافعهما كما في صورة التاخر الخ فالمثال الاوّل للاوّل والثاني للثاني في العبارة ١٢

نحو ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو وجواب الجمهور الى الكسائى والفراء ما عرفت **وحذفت المفعول** ان اقتضى الاوّل المفعول اذ لقطع التنازع طرق ثلثة الحذف والاضمار والاظهار فان اضمر يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة عه وان ذكر يلزم التكرار واذا لم يجز الاضمار والاظهار وجب الحذف وحذف المفعول جائز **ان استغنى عنه** والاستغناء فى ما عدا افعال القلوب **والا** وان لم يستغن عنه **اظهرت** بان يكون الفعلان المتنازعان من افعال القلوب نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لو اضمر فى الاوّل يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة وان حذف عنه يلزم حذف احد مفعولى افعال القلوب وذالك غير جائز **وان اعملت الفعل الاوّل** كما هو مختار الكوفيين **اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى** ان اقتضاء نحو ضربني واكرمني زيد فزيد معمول لضرب واضمر فى اكرمني ضمير راجعا الى زيد لتقدمه رتبة وان اخر لفظا **واضمرت المفعول فى الفعل الثانى** ان اقتضاه **على المذهب المختار ولا تحذفه** وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير الاسم المذكور وليس الفعلان من باب التنازع فلا يكون المتكلم الملفوظ مطابقا المقصود المتكلم اذ مقصود المتكلم بيان مكارم الاخلاق بانى مكرم للذى ضربني فمكرم للذى اكرمني بالطريق الاولى وذالك المقصود لا يحصل الا اذا كان المتنازع فيه اسما واحدا **الا ان يمتنع مانع** الاستثناء متعلق بكلا الامرين فيكون المعنى اضمرت على المختار وحذفت على غير المختار الا ان يمتنع مانع من الاضمار والحذف **فتظهر المفعول** وذالك المانع فيما اذا كان الفعلان من افعال القلوب نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلما اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاوّل فى حسبتهما قطعا لاوّل التنازع واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع من الاضمار والحذف اما الحذف فلعدم جواز حذف احد المفعولين للافعال القلوب اما المانع من الاضمار فانه لو اضمر مفردا ويقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا خالف المفعول

عه قوله فى الفضلة الخ لعل مراد الاستاد بلزوم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة بدون التفسير المحض فيما بعد والا فاضمار قبل الذكر فى الفضلة ليس يمتنع مطلقا بل يجوز بشرط التفسير المحض بحيث لم يذكر التفسير بدون لحاظ التفسير كما فى ربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات وبالجملة الاضمار قبل الذكر يجوز فى العمدة بمطلق التفسير وفى الفضلة بالتفسير المحض ١٢ عبد الحليم عفى عنه

الاوّل وان اضمرت مثنى ويقال حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا خالف المرجع فلما لم يجز الحذف والاضمار وجب الاظهار **فان قيل** لا تنازع فى المثال المذكور لان الفعل الاوّل يقتضى المفعول الثانى مفرد الافراد الاوّل والثانى مثنى لتثنية الاوّل فلا يتوجهان الى امر واحد **فانما** ان التنازع بين الفعلين باعتبار ان كلا منهما يقتضى كون المفعول الثانى ذاتا ما متصلا بالانطلاق من غير ملاحظة[عہ] التثنية والافراد ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاوّل بقول امرأ القيس ؎

ولو انما اسعى لادنى معيشة ÷ كفانى ولم اطلب قليل من المال

فان كلواحد من كفانى ولم اطلب متوجه الى قليل والاوّل يقتضى الرفع بالفاعلية والثانى النصب بالمفعولية وامرأ القيس افصح شعراء العرب اعمل الاوّل فلو لم يكن اعمال الاوّل اولى لما اختاره **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون الاعما لان متساويين فلا يلزم من اعمال احد المتساويين اختياره **قلنا** يلزم كذلك اذ لا قائل من النحاة بتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال **وقول امرأ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه** اى من باب التنازع **لفساد المعنى على تقدير[عسہ] توجه الفعلين** الى قليل لان البيت على تقدير التنازع يستلزم عدم السعى الى قليل وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما لان القاعدة فى كلمة لو ان تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاءً او معطوفا عليه احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلم ان مفعول فعل ثانى محذوف

عہ قوله من غير ملاحظة الخ لان التنازع فى المرتبة الاولى من الذهن والقطع فى المرتبة الثانية منه والافراد والتثنية والجمع فى المرتبة الثالثة من التلفظ ۱۲ عبد الحليم عفى عنه

عسہ قوله على تقدير توجه الخ حاصله ان قوله ولم اطلب على تقدير التنازع لا تخلوا ما معطوف على الشرط واما حال من ضمير كفانى المنصوب واما حال من ضمير اسعى المرفوع واما مرفوع معطوف على مجموع الشرطية واما استيناف والكل باطل لان على الاوّل يلزم الحكم باستلزام السعى بعدم الطلب وهو نقيضه وعلى الثانى والثالث والرابع يلزم تقييد الكفاية بالنقيضين اعنى السعى وعدم الطلب لان كل واحد من الشرط والحال قيد وعلى الرابع عدم الطلب قيد للسعى وهو قيد لكفاية وقيد قيد الشئ قيد ذالك الشئ وعلى الرابع يلزم تقييد السعى بنقيضه ايضا وعلى الخامس والسادس يلزم الاستدراك لان مضمونه مال الشرطية بقانون لو المنافات مع البيت الثانى ۱۲ مولانا عبد الحليم عفى عنه المدرس بمدرسه دار العلوم حقانيه اكوره ختك من مضافات فشاور ÷

⁂

وليسا من باب التنازع كما يدل عليه البيت الثانى عه

ولكن ما اسعى لمجد مؤثل ÷ وقد يدرك المجد المؤثل امثال ÷

مفعول مالم يسم فاعله مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله **فان قيل** عدم التسمية الفاعل يدل على عدم وجود الفاعل والفعل لا يوجد بدون الفاعل وايض باب سمى يسمى متعد الى مفعولين والقاعدة فى الفعل المتعدى الى المفعولين اذا اخذ منه المجهول فالمفعول الاول يقوم مقام الفاعل ويبقى الثانى منصوبا وليس ههنا المفعول المنصوب **قلنا** المراد من عدم تسمية الفاعل عدم ذكر الفاعل يدل على وجوده فى الاصل ثم الحذف ولما كان لم يسم بمعنى لم يذكر فلا يقتضى المفعولين لانه بهذا المعنى متعد الى مفعول واحد **فان قيل** ان مفعول مالم يسم فاعله نوع عليحدة من المرفوعات فلم لم يفصله عن الفاعل بقوله ومنه كما فصل المبتدأ بقوله ومنها المبتدأ **قلنا** لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله** اى فاعل ذالك المفعول **فان قيل** الشرط فى التعريف ان يكون صادقا على جميع افراد المحدود وعلى تقدير كلمة كل لا يصدق على فرد من افراد المحدود لان زيد فى ضرب زيد مفعول مالم يسم فاعله وليس كل مفعول حذف فاعله بل واحد وايضا التعريف للجنس وبالجنس وعلى تقدير كلمة كل يكون للجنس بالافراد لان كلمة بل لاحاطة افراد المضاف اليه **قلنا** كلمة كل خارجة عن الحد والحد مدخول الكل واوردها لظهور عه انطباق الحد مع المحدود **فان قيل** ضمير فاعله لا يخلوا اما راجع الى الفعل فيلزم خلو الجملة الصفتية عن عائد الموصوف وهو المفعول وان كان راجعا الى المفعول فلا يصح اضافة الفاعل اليه لان الفاعل للفعل لا للمفعول **قلنا** الضمير راجع الى المفعول واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة وهو انه فاعل فعل متعلق بالمفعول **اقيم هو** اى المفعول **مقامه** اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل وشبهه اليه وانفصال الضمير لغرض تاكيد المتصل المستترفى

عه كمايدل عليه الخ فان قيل كلمة لكن تقع بين الكلامين المتغائرين الغير المتناقبين والكلام السابق ههنا لا يخلوا اما مثبتان بالعطف على مدخول لو واما منفى بالعطف على مجموع الشرطية او الاستيناف فعلى الاول لا تغاير وعلى الثانى يلزم المنافات قلنا لكن فى غير محله بل محله لم اطلب وهو عطف على الخبر او لدفع توهم كون عدم السعى لادنى معيشة للصبر والزهد فى الدنيا والاستغراق فيه تعالى ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه

عه قوله واوردها الخ حاصله ان كلمة كل داخل على مجموع التعريف لا على مفعول وحده فيكون المعنى مفعول مالم يسم فاعله كل فرد من افراد هذا التعريف ولان يفرك على افراد هذا التعريف خارجا عن المعرف حتى لا يكون التعريف مانعا من دخول الغير فيكون كل دال على مانعية التعريف ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه كوهستانى ١٢.

لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لا بد له من وزن غريب ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى والوزن الغريب الخروج من الضمة الى الكسرة او من الكسرة الى الضمة لكن الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل والخروج من الكسرة الى الضمة اثقل والمقصود وهو دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى يحصل بالثقيل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وانما كان فُعِلَ وزنا غريبا لانه لا يوجد فى كلامهم على هذا الوزن الا وَعِل ودئل وهما شاذان وانما كان يُفعَل على وزن غريب لانه لم يوجد فى كلامهم اسم على هذا الوزن الا برقع وجندب وهما شاذان **فان قيل** لا تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل لا يصح فى شبه الفعل **قلنا** هذا الشرط فيما اذا كان عامله فعلا واذا كان عامله شبه الفعل فشرطه تغير صيغة اسم الفاعل الى اسم المفعول وذكر الفعل للاصالة **فان قيل** لا يتناول هذا الشرط لمفعول ما لم يسم فاعله للافعال المزيدة نحو افتعل واستفعل ويستفعل ويفتعل لعدم تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل **قلنا** المراد بفعل او يفعل فعل ماضى المجهول والمضارع المجهول سواء كان من المجرد او من المزيد من ذكر الخاص وارادة العام او من قبيل ذكر العلم لان فعل ويفعل علمان للموزون وارادة الوصف المشتهر منه وهو الخاص المجهول والمضارع المجهول **ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت** لانه مسند الى الاول اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل لزم كون الثانى مسندا ومسندا اليه وذلك غير جائز واما اسناد المصدر الى فاعله فغير تام فلا يلزم كون الضرب فى اعجبنى ضرب زيد عمرا مسندا او مسندا اليه بالاسناد التام **ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت** لانه مسند الى الثانى اسنادا تاما فلو اسند اليه الفعل واسناد الفعل الى المفعول ما لم يسم فاعله ايضا تام لزم كون الشئ الواحد مسندا او مسندا اليه باسناد تام وذالك غير جائز **والمفعول له بلا لام والمفعول معه كذالك** اى مثل المفعول الثانى والثالث فى عدم وقوعهما موقع الفاعل اما المفعول له فلان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل لفات النصب والاشعار فان قيل ينقض يضرب للتاديب فان قوله للتاديب مفعول له ووقع موقع الفاعل **قلنا** المراد بالمفعول بلا لام واما مع اللام فوقوعه جائز موقع الفاعل لان المشعر بالعلية هو اللام لا النصب **فان قيل** النصب فى المفعول فيه مشعر بالظرفية فينبغى ان لا يقع موقع الفاعل **قلنا** الظرفية تفهم من ذات المفعول فيه لانه زمان او مكان فلا يفوت الاشعار بالظرفية

بفوات النصب **فان قيل** النصب فى المفعول به مشعر بايقاع الفعل عليه مع انه يقع موقع الفاعل **قلنا** صيغة المجهول وضعت لايقاع الفعل عليه فلا حاجة الى النصب و اما المفعول معه فلانه المذكور بعد الواو فلو اقيم مقام الفاعل بلا واو فلا يعلم كونه مفعولا معه و لو اقيم مع الواو فالواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل **واذا وجد المفعول به فى الكلام** مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها مع الفاعل **تعين** المفعول به **له** اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة مشابهة المفعول بالفاعل فى توقف تصور الفعل عليهما فكما ان الضرب لا يتصور بدون ۴ المضروب اذ لا يتصور الحال بدون المحل كما لا يتصور بدون من صدر عنه بخلاف ظرف الزمان و المكان فان وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله فالاحتياج اليهما ليس كالاحتياج اليه **لقول ضرب زيد** باقامة المفعول به مقام الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **امام الامير** ظرف مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة والفائدة فى وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وكذا الفائدة فى تعريف الظرفين و تعيين الجار والمجرور حيث لم يقع واحد منها نكرة لدلالة الفعل عليها **فى داره** جار و مجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها **فتعين** للاقامة موقع الفاعل من بين المفاعيل **زيد وان لم يكن** اى ان لم يوجد فى الكلام المفعول به **فالجميع** اى جميع ما سوى المفعول به **سواء** فى جواز وقوعها موقع الفاعل **و** المفعول **الاوّل من باب اعطيت اولى** فى اقامته مقام الفاعل **من المفعول الثانى** لان فى الاول معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه آخذ و الثانى ماخوذ فجعل ما فيه معنى الفاعل قائما مقام الفاعل اولى من جعل غيره قائما مقامه **فان قيل** كما ان اقامة الاوّل من باب اعطيت اولى مقام الفاعل كذالك فى باب كسوت زيدا ثوبا نحو كسى زيد ثوبا لم خص باب اعطيت **قلنا** المراد بباب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاوّل و اولوية اقامة الاوّل مقام الفاعل عند الامن من الالتباس بان يصلح الاوّل للآخذية لا الثانى و اما عند عدم الامن من اللبس بان يصلح كل واحد للآخذية فيجب اقامة الاوّل مقام الفاعل نحو اعطى زيد عمروا والله اعلم بالصواب **ومنها المبتدأ والخبر** فى بعض النسخ ومنه اما الاوّل وهو ارجاع الضمير الى المرفوعات فلانه لما طال العهد وطرأ الغفلة للسامع من الضمنيات وهو المرفوع فلم يرض بارجاع الضمير الى الضمنيات بل رجع الى الصريح وهو المرفوعات و اما الثانى فلموافقة قوله فمنه الفاعل **فانقيل**

۴ الضارب كذالك لا يتصور بدون

كلمة من ههنا تبعيضية لعدم صحة ابتدائيتها وتبعيضيتها مسلمة على النسخة الاولى لدخولها على المتعدد وغير مسلمة على الثانية لعدم دخولها على المتعدد **قلنا** العبارة بحذف المضاف فيكون التقدير و من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فتكون داخلة على المتعدد **فان قيل** الاحتياج الى تقدير المضاف لصحة من التبعيضية فی النسخة الثانية والتبعيضية صحيحة فی الاولى بدون التقدير فما الحاجة الى تقدير الجملة فی الاولى **قلنا** قدر المضاف فی الاولى موافقة للثانية او يشمل العبارة على التفصيل بعد الاجمال **فان قيل** فعلى هذا لا يحصل المطابقة بين الراجع و المرجع فی النسخة الثانية **قلنا** تذكير الضمير باعتبار ما اضيف اليه المرجع وانما ذكر كلمة منه فی نوعی المرفوع اعنی الفاعل والمبتدأ ولم يكتف بذكرها فی نوع واحد كما فی المنصوبات لان دابه ان يذكرها فی النوع الذی هو الاصل من البواقی والنوع الاعلى فی المنصوبات واحد وهو المفعول المطلق و النوع الاصلی فی المرفوعات مختلف فيه الفاعل عند الجمهور والمبتدأ عند البعض فلذا ذكر فی المنصوبات فی نوع واحد و فی المرفوعات فی النوعين **فالمبتدأ** الفاء للتفصيل دخلت على التفصيل بعد الاجمال **هو الاسم** جامدا كان او مشتقا نحو الضارب صيغة اسم فاعل صريحا كان او تاويلا نحو وان تصوموا خير لكم **المجرد عن العوامل اللفظية** المؤثرة فی المعنى ای الخالی عن جنس العامل اللفظی المؤثر فی المعنى **فان قيل** التجريد يقتضی تلبس الاسم بالعوامل اللفظية اولا وذالك غير لازم فی كونه مبتدأ كما اذا تحقق الاسناد بين زيد و قائم قبل دخول العوامل بل يكونان من الاسماء المعدودة **قلنا** التجرد ههنا بمعنی عدم وجدان العوامل وخلوها سواء كان بالتجريد او بدونه كما فی الاسماء المعدودة **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول اسم ان فيه نحو ان زيدا قائم لانه خال عن العوامل وليس بمبتدأ **قلنا** اللازم فی العوامل جنسی واللام الجنسی اذا دخل على الجمع تبطل معنی الجمعية ويراد منه الجنس لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام الجنسية تدل على مفهوم المدخول فقط والملحوظ فی الجمع الافراد مع المفهوم وذالك اجتماع المتنافيين وزيد ليس بخال عن جنس العامل **فان قيل** التعريف غير جامع لافرادہ لان بحسبك فی قولك بحسبك درهم مبتدأ وليس بخال عن العوامل اللفظية **قلنا** المراد بالعامل اللفظی ما يكون موثرا فی المعنى كما يكون فی اللفظ والباء وان كانت موثرة فی اللفظ غير مؤثرة فی المعنى لانها زائدة ليس لها متعلق تفضيه الى مدخولها **مسندا اليه** حال من الضمير المرفوع فی المجرد فقوله الاسم جنس شامل لكل الاسماء وقوله المجرد الخ فصل خرج به اسم كان وان وغيرها وقوله مسندا اليه احتراز عن الخبر والقسم

الثانی من المبتدأ فانهما لا یکونان الا مسندین او **الصفة** **فان قیل** اقرشی فی اقرشی زید مبتدأ مسند به و لیس بصفة **قلنا** الصفة اعم ان تکون مشتقة کضارب او جاریة مجریها کالمنسوب والقرشی منسوب **الواقعة بعد حرف النفی** کما ولا او الف الاستفهام ونحوه کهل و انما اشترط وقوعها بعدهما لان الاسم الذی وقع بعدها فاعل لها فان لم تقع بعدهما یلزم عملها بدون الاعتماد ولم یشترط اعتمادها علی المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذی الحال لانها حین اعتمادها علیها تکون خبرا و صفة او صلة او حالا فلا تکون القسم الثانی من المبتدأ لکن اشتراط وقوعها بعدهما لیس بامر اتفاقی بل جاز ابتدائها عند سیبویه بغیر وقوعها بعدهما مع قبح و مع حسن عند الاخفش کما فی قول الشاعر ع فخیر نحن عند الناس منکم ؛ فخیر صیغة اسم تفضیل وقعت مبتدأ و نحن فاعله بدون حرف النفی والاستفهام **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون نحن مبتدأ وخیر خبرا مقدما فلا یلزم اعمال اسم التفضیل بدون الاعتماد ولا یصلح استدلال الاخفش علیه **قلنا** لو کان کذلک یلزم الفصل بین اسم التفضیل ومعموله وهو منکم باجنبی وهو المبتدأ وهو غیر جائز لان اسم التفضیل ضعیف فی العمل فلا یعمل مع وجود الفصل **فان قیل** لو کان نحن فاعلا یلزم الفصل ایض بین اسم التفضیل ومعموله بنحن **قلنا** ان الفاعل کالجزء من المسند فلا یلزم الفصل بالاجنبی والجواب عن الاخفش یتصور ههنا باربع صور کون الصفة مبتدأ ونحن فاعلها کما هو مذهب الاخفش لکنه ضعیفا مثبت لانه یلزم اعمال الصفة بدون الاعتماد وکون خیر خبر مقدما ونحن مبتدأ مؤخرا لکنها لم تثبت للزوم الفصل بین اسم التفضیل ومعموله بالاجنبی لان المبتدأ اجنبی من الخبر من حیث العاملیة و المعمولیة علی الاصح فتعین کون الصفة اما خبرا عن نحن المحذوف والمذکور تاکید للضمیر المستکن فی الخبر الراجع الی نحن ای المبتدأ وتاکید الفاعل بمنزلة الفاعل فلا یلزم الفصل بالاجنبی واما خبرا عن نحن المذکور لکن معمول اسم التفضیل وهو منکم محذوف ومنکم المذکور مفسر له فیکون التقدیر علی الاول فنحن خیر نحن عند الناس منکم وعلی الثانی فخیر منکم نحن عند الناس منکم **رافعة لظاهر** **فان قیل** ان راغب فی قوله تعالیٰ اَرَاغِبٌ اَنْتَ عَنْ آلِهَتِیْ یَا اِبْرَاهِیْمُ مبتدأ مسند به ولیس برافع للظاهر بل للضمیر وهو انت **قلنا** الاسم الظاهر اعم حقیقة او جار مجری الاسم الظاهر وانت جار مجراه لان الضمیر المنفصل کالظاهر فی الاستقلال فی التلفظ فقوله او الصفة جنس شامل لکل الصفات خبرا کانت او غیره وقوله الرافعة عن مالم

تقع بعدها نحو قائم زيد او زيد قائم و قوله رافعة احتراز عن الصفة التى وقعت بعدهما لكن تكون رافعة للضمير نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع للضمير العائد الى الزيدان ولو كان رافعا للزيدان لم يجز تشنيتهما لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر وُحِّدَ ابدا **مثل زيد قائم** مثال للقسم الاوّل من المبتدا **وما قائم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى **واقائم الزيدان** مثال للصفة الرافعة بعد حرف الاستفهام **فان طابقت** اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى و الاستفهام **فان قيل** ضمير طابقت لايخلوا ما راجع الى الصفة المذكورة الملحوظة مع القيدين او بدونهما فعلى الثانى ينبغى ان يجرى ممرانِ فى قائم زيد و ليس كذالك بل تعين فيه كون الاسم الظاهر مبتدا مسند اليه و قائم خبرا و لايجوز ان يكون قائم مبتدا مسند به و ما بعده فاعله لئلا يلزم اعمال شبهه الفعل بلا اعتماد و على الاوّل يتناول قوله رافعة للظاهر واذا كانت الصفة رافعة لظاهر فيكون الظاهر معمولا للصفة فتعين كون الصفة مبتدأ مسند ايه و ما بعدها فاعلها و لم يجز كون ما بعدها مبتدأ لان المبتدا يكون مجردا عن العوامل اللفظية **قلنا** الضمير راجع الى الصفة التى وقعت بعد حرف النفى او الف الاستفهام مع قطع النظر عن الرافعية **مفردا** اى اسما مفردا مذكورا بعدها واحترز به عن الصفة التى طابقت مثنى او مجموعا نحو اقائمان الزيدان فانه تعين فيه خبرية الصفة وكون الاسم الظاهر مبتدأ مسند اليه ولايجوز كون الصفة مبتدأ مسندا ايه لانها ليست برافعة لظاهر لانها لو كانت مسندة الى الظاهر لم يجز تثنيه **جاز الامران** كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعده فاعل سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ مسند اليه والصفة خبرا مقدما عليه واعلم ان ههنا اربع صور لان الصفة اما مطابقة لما بعدها اولا فان كانت مطابقة لما بعدها فى الافراد فيجوز فيها الوجهان لعدم المانع منهما و اما مطابقة فى التثنية والجمعية فتعين فيها كون ما بعدها مبتدأ او الصفة خبرا مقدما عليه و لايجوز كون الصفة مبتدأ مسندا به و ما بعدها فاعلها لانه لو كان فاعلا لها لم يجز تثنية الصفة وان كانت غير مطابقة لما بعدها فاما ان تكون الصفة مفردة و ما بعدها مثنى نحو اقائم الزيدان او مجموعا نحو اقائم الزيدون فتعين فيها كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها و لايجوز ان يكون ما بعدها مبتدأ و الصفة خبرا مقدما عليه لعدم تطابق الراجع فى الصفة مع المرجع واما ان تكون الصفة تثنية وما بعدها مفردا وهذا مجرد احتمال عقلى ليس له وجود فى الخارج **والخبر هو الاسم المجرد** عن العوامل اللفظية **فان قيل** تعريف الخبر لايكون مانعا عن دخول الغير لدخول المضارع فيه نحو يضرب زيد فانه

المجرد المسند به المغائر من الصفة المذکورة مع انه لیس بخبر قلنا ان المراد بالمجرد هو الاسم المجرد ویضرب فعل لان الکلام فی مرفوعات الاسم المسند به **فان قیل** المسند متعد بنفسه فالمستکن فیه راجع الی المجرد مفعول مالم یسم فاعله فلاحاجة الی تعدیته بالباء **قلنا** ان المسند متضمن للوقوع وهو لازم فتعدیته باعتبار المتضمن فیکون التقدیر ای مایوقع به الاسناد المغایر للصفة المذکورة فی تعریف المبتدأ المسند الیه فقوله المجرد جنس شامل للمبتدأ بقسمیه والخبر وقوله المسند به احتراز عن القسم الاوّل من المبتدأ وقوله المغائر احتراز عن القسم الثانی من المبتدأ ویجوز ان یراد بالمسند به المسند به الی المبتدأ مقدرا فی نظم الکلام وتجعل الباء فی به بمعنی الی والضمیر یرجع الی المبتدأ فیخرج القسم الثانی من المبتدأ بقوله المسند به ویکون قوله المغائر تاکید للخروج لان الاصل فی القیود المخرجة التصریح فلم یکتف بالخروج الضمنی واعلم ان فی عامل المبتدأ والخبر مذاهب ثلثة فمذهب الجمهور ان عاملهما هو الابتداء **فان قیل** ان عاملهما اما لفظ الابتداء او معناه فان کان لفظه عاملا فهو کذب لعدم لفظ الابتداء کما تری فی الامثلة وان کان معناه فهو موجود فی المبتدأ فلا یصح عاملیته فی الخبر لانه لیس فی اوّل الکلام ومبدئه **قلنا** المراد به تجرید الاسم عن العوامل اللفظیة والتجرید موجود فی کلیهما **فان قیل** التجرید هو الخلو عن العوامل اللفظیة وهو امر عدمی غیر موجود بنفسه فکیف یؤثر فی غیره الرفع **قلنا** العامل فی الحقیقة هو المتکلم اما العوامل النحویة اوردها المتکلم علامة علی تاثره والعدمی یصلح ان یکون علامة علی وجود شئ آخر کخلو المصر من السلطان امر عدمی لکنه علامة علی صطیاد السلطان **فان قیل** التجرید موجود فی الاسماء المعدودة نحو زید قائم بوقفهما ولیس بعامل فیهما **قلنا** التجرید علی قسمین احدهما للاسناد بان یکون احد الاسمین مسندا الیه والآخر مسندا والثانی للعد لا لتحقق الاسناد والمراد ههنا هو الاوّل لا الثانی واما مذهب غیر الجمهور فقد قال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ لا فی الخبر والمبتدأ فی الخبر لانه عدمی یعتبر عاملیة فی المبتدأ للضرورة والضرورة موجود فی المبتدأ لعدم وجود شئ آخر وغیر موجودة فی الخبر لوجود امر لفظی وهو المبتدأ وان جعل الخبر عاملا فیه لزم الدور فلیس فی الحقیقة لان المؤثر فی الحقیقة المتکلم وهما علامتان ولاشک ان کل واحد منهما علامة لرفع الآخر وعند الجمهور المتکلم عامل حقیقته والابتداء علامة لرفعهما کما عرفت **واصل المبتدأ** ای الاولی ومایبنغی فی المبتدأ عند عدم المانع **التقدیم** ای تقدیم المبتدأ علی الخبر لفظا لان المبتدأ اذات من الذوات

غالبا والخبر حال من الاحوال غالبا والذوات مقدم على الحال طبعا فقدم عليها وضعا وذكرا ليطابق الوضع الطبع **فان قيل** الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عنها غير جائز فينبغي ان لا يجوز في الدار زيد **قلنا** الاصل ههنا بمعنى الاولى والراجح **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله في الدار رجل اذ ليس فيه تقديم المبتدأ اولى بل امتنع تقديمه **قلنا** اصالة التقديم عند عدم المانع وههنا المانع موجود من التقديم وهو تنكير المبتدأ محضا **ومن ثم** اي من اجل ان الاصل هو التقديم لفظا **جاز** الحاق الضمير بالخبر الراجع الى المبتدأ المؤخر **نحو في داره** لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تاخر لفظا **وامتنع** الحاق الضمير بالمبتدأ الراجع الى ما في حيز الخبر **نحو صاحبها في الدار** لتاخر المرجع الضمير لفظا ورتبة وذالك غير جائز لما كان الاصل في المبتدأ التعريف وقد جاز تنكيره على القلة فاشار المص الى الجواز القليل بايراد لفظ قد في المضارع المفيد للتقليل فيه فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** وان كان الاصل[1] فيه التعريف لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب الكثير الوقوع في كلام العرب الحكم بالامور المعينة وذالك اي وقوع المبتدأ نكرة لا يكون مطلقا بل **اذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصيص** اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب الى المعرفة في قلة الشركاء لقرب الشي حكم بين الشي فيصلح وقوعها مبتدأ كصحة وقوع المعرفة مبتدأ[2] **مثل قوله ولعبد مومن خير من مشرك** فعبد نكرة وقعت مبتدأ متناولة للمومن والكافر فلما وصفت بالمومن خرج الكافر فقلت شركائه فصح وقوعها مبتدأ ومثل الآخر للنكرة المخصصة وقعت مبتدأ كرجل وامرأة في قولهم **ارجل[3] في الدار ام امرأة** فانهما نكرتان وقعتا مبتدأ وتخصصتا بعلم المتكلم فان المتكلم بهذا الكلام عالم بكون احدهما في الدار لكن يسأل المخاطب عن تعيينه لان السوال بالهمزة وام عن التعيين بعد العلم بحصول احدهما في الدار **فان قيل** علم المتكلم

---

[1] قوله لعدم الفائدة في الاخبار عن المجهول ۱۲ [2] قوله مثل الخ اي كل تركيب وقع فيه النكرة مبتدأ قد خصصت بالصفة المذكورة عبد في هذا التركيب نكرة وقعت مبتدأ خصصت بالصفة المذكورة عبد الحليم عفي عنه

[3] قوله ارجل الخ اي كل تركيب وقعت النكرة فيه مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من جعل ام عديلا لهمزة الاستفهام رجل وامرأة في هذا التركيب نكرتان وقعتا مبتدأتين قد تخصصتا بالصفة المستفادة من جعل ام عديلا لهمزة الاستفهام لان ام المتصلة مع الهمزة موضوع لتعيين احد الامرين بعد علم السائل المتكلم على احدهما لا على التعيين فكان المتكلم قال اي من رجل وامرأة معلوم لي كون احدهما في الدار لا على التعيين المستقر في الدار لي استفيدت تلك الصفة من عبارة المتكلم فلا يورد بان المعتبر هو التخصيص عند المخاطب دون المتكلم

امر ذهنی قائم به والمبتدأ امر لفظی فكيف يحصل التخصيص لامر لفظی بامر ذهنی للدار قلنا ذالك الامر الذهنی مؤول باللفظی كانه قال ای من الامرين المعلوم كون احدهما فی الدار كائن فيها فكان التخصيص فی الحقيقة التخصيص بالوصف فخرج به غير المعلوم فی الدار ومثال الآخر للنكرة المخصصة وقعت مبتدأ كاحد فی قولهم ما احد خير منك فاحد فيه نكرة وقعت مبتدأ على مذهب التميم وتخصصت بوقوعها فی حيز النفی لان النكرة اذا وقعت فی حيز النفی تفيد عموم[1] الافراد وشمولها اياها فنفی الخيرية عن جميع الافراد لاحد سوی المخاطب فان قيل التخصيص عبارة عن قلة الشركاء فكيف يحصل التخصيص بالعموم لمكان التنافی بينهما قلنا التخصيص ههنا بمعنی رفع الاشتباه لا بالمعنی المصطلح والمنافات بينهما بالمعنی المصطلح فان قيل التمرة فی قول امير المؤمنين عمر رض ردًا لايجاب كعب الاحبار فی جناية المحرمين على جرادة درهما حين سئلوا عنه اری دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمرة خير من جرادة فالتمرة وقعت فيه مبتدأ بلا مخصص من حرف النفی وغير ذالك قلنا النكرة اذا وقعت فی حيز النفی تصح ابتدائيتها قصد بها العموم اولا واذا وقعت فی الاثبات وقصد بها العموم تصح ابتدائيتها فيكون المعنی تصدق بكل فرد من افراد التمرة خير من جرادة وبدل عن جنايتها ومثال الآخر للنكرة المخصصة اذا وقعت مبتدأ مثل شر فی قولهم شرٌّ[2] اهرّ ذا ناب فشر نكرة وقعت مبتدأ تخصصت بما يخصص به الفاعل فليس فيه تخصيصه بنفسه بل باعتبار الفاعل فان قيل تخصيص الفاعل بتقديم الفعل ولا تقدم ههنا قلنا وان لم يوجد التقديم ههنا لكنه وجد فی المشبه به فالتخصيص باعتبار المشبه به فان قيل فی ای شیء تشبه الفاعل قلنا هذه الاسمية تستعمل فی موضع الفعلية وهی تفيد تخصيص الفاعل فكذا هذا مثل ما اهرّ ذا ناب شر فالمستكن فی اهر راجع الی غائب ما

---

[1] قوله تفيد العموم الخ لان النكرة موضوعة عند البعض للماهية وعند البعض للفرد المنتشر بوجود بوجود فرد ما وينتفی بانتفاء جميع الافراد فعلم انها تفيد العموم فی سياق النفی دون الاثبات وايضا قبل النفی تحتمل الماهية وبعض الافراد وجميع الافراد وبعده تعين الجميع فقط فيكون التخصيص بمعناه ۱۲ مولانا عبد الحليم عفی عنه

[2] قوله شر اهر الخ ای كل تركيب وقعت النكرة مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من التعظيمی او من تقديم الحكم باعتبار الاصل شر فی هذا التركيب نكرة وقعت مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من التنوين التعظيمی او من تقديم الحكم باعتبار الاصل لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر ولا ادوات للحصر سوی تقديم ما حقه التاخير فعلم انه فی الاصل اهر ذا ناب شر بانه بدل من ضمير اهر ثم قدم للحصر وجعل مبتدأ ۱۲

فاعل مبدل منه وشر بدله وبدل الفاعل في حكم عين الفاعل والفاعل يخصص بتقديم الحكم فكذا بدله ثم انتزع البدل عن معنى البدلية وقدم للحصر والاختصاص لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص فحصل التشبيه بين الاسمية والفعلية وليس شر فاعلا لاهر لان تقديم الفاعل على الفعل غير معهود فان قيل تقديم البدل ايض غير جائز على المبدل منه والعامل قلنا انه انتزع عن معنى البدلية ولا يجوز[1] انتزاع الفاعل عن معنى الفاعلية فان قيل ان اهر للكلب لا يخلوا اما بنباح معتاد فهو على قسمين اما لمجيئ الحبيب فهو خير واما لمجيئ العدو فهو شر واما بنباح غير معتاد وهو ما يتشاوم به الناس فيكون شرا فقط لاخير فعلى الاوّل يصح القصر بالنسبة الى الخير ولا يصح القصر في الثاني لان القصر والحصر بشئ لاخراج شئ آخر وليس شئ آخر ههنا قلنا الحصر ههنا بوصف مقدر اى شر عظيم لاحقيرا هر ذا ناب فيكون الشر على قسمين فيصح الحصر لاخراج الحقير ومثال الاخر للنكرة المخصصة كرجل في قولهم في الدار رجل فرجل نكرة وقعت مبتدأ وتخصصت بتقديم[2] الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصفة الاستقرار في الدار وخرج غير المستقر فيها فان قيل ينبغي ان يقع رجل في قائم رجل لان قائم ايض يدل على ان ما يذكر شئ موصوف بصفة القيام قلنا لا يجوز ان يحصل التخصيص بتقديم الخبر غير الظرف لان فيه احتمال الابتدائية على مذهب الاخفش كما في قائم زيد وليس الاحتمال في الخبر الظرف لانه لا يقع مبتدأ امسندا اليه لانه غير خال عن العوامل اللفظية والمبتدأ المسند به خال عنها فتقديم الخبر الظرف يعين كون ما بعده مبتدأ والظرف خبرا بخلاف غير الظرف فانه لا يعين كونه خبرا وما بعده مبتدأ ومثال الآخر النكرة المخصصة مثل سلام في قولهم سلام عليك فسلام نكرة تخصص[3] بالنسبة الى المتكلم اذ هذه الاسمية معدولة عن الفعلية اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار لاقتران الفعلية باحد الازمنة الثلاثة والاسمية غير مقترنة فلما كان السلام في الاصل منسوبا الى المتكلم لاتحاد فاعل الفعل ومصدره ففي الاسمية ايض منسوب الى المتكلم فاعتبر في حالة الرفع تقييدا اعتبر في حالة النصب فكانه قيل سلامي عليك فان قيل هذا عين المعرفة بالاضافة فكيف يصح تمثيل النكرة المخصصة قلنا انه في قوة قولنا سلام من قبلي عليك واعلم ان التخصيص اما بفعل اشتراك

---

[1] ولا يجوز الخ لاستحالة بقاء الفعل بلا فاعل بخلاف بقاء الشئ بلا بدل ۱۲ مولانا عبد الحليم عفی عنہ ۱۲

[2] بتقديم الخبر الخ اى بالصفة المستفادة من تقديم الخبر ۱۲

[3] قوله تخصيص الخ اى بالصفة المستفادة من نسبته الى المتكلم ۱۲

الافراد ويقطع الاشتراك فالاوّل فيما اذا حصل بالصفة حقيقة كما فى المثال الاوّل اوحكما كما فى الامثلة الاربعة والثانى فيما اذا وقعت النكرة فى حيز النفى فالكل ستّة امثلة خمسة بالاوّل وواحد بالثانى واعترض ابن الدهنى بالمصان مدار الصحة الاخبار عن النكرة موقوفة بالفائدة لا بالتخصيصات المذكورة التى تحتاج فى توجيهاتها الى التكلفات المذكورة اما التكلف فى الاوّل فلان المعتبر هو التخصيص الفردى بالصفة وهذا نوعى واما فى الثانى فلان التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة الى المتكلم واما فى الثالث فلانه فيه صرف تخصيص المصطلح وهو قلة الشركاء الى غير المصطلح وهو العموم ورفع الاشتباه واما الرابع فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم وليس ههنا تقدم واما فى الخامس فالتخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما فى السادس ففيه اعادة معنى ثابت فى حال الرفع على ما كان فى حال النصب فالاخبار عن النكرة موقوف بالفائدة فان كان فيه فائدة يصح نحو كوكب انقض الساعة والا فلا نحو رجل قائم لعدم الفائدة لعلم المخاطب بقيام رجل ما قلنا نعم لكن كان مواد المفاد غير ممتاز عن غير المفاد فاعتبروا هذه التخصيصات لفهم المبتدى بان كان فيه هذه التخصيصات ففيه فائدة والا فلا ولما كان الخبر المعرف فى ما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم ولم يكن الجملة داخلة فيه اراد المصان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايض فقال **والخبر قد يكون** وفى ايراد قد على المضارع اشارة الى ان كون الخبر جملة لعدم موافقة ركنى الكلام فيه بخلاف المفرد فان فيه موافقة ركنى الكلام فى الافراد وهو خلاف الاصل **جملة** اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى خبر الفعلية وانما كان جملة لان المقصود من الخبر بيان الحكم وهو كما يحصل بالمفرد كك يحصل بالجملة ولما كانت الخبر الجملة مستقلة بنفسها غير مرابطة بغيرها والخبر يكون مربوطا بالمبتدأ **فلا بد** فى الجملة الواقعة خبرا **من عائد** للربط بالمبتدأ والعوائد اربعة اما ضمير كما فى المثالين المذكورين او اللام فى نحو نعم الرجل زيد اذا كان المخصوص مبتدأ والفعلية خبرا مقدما عليه او وضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ الواقع ضمير شان نحو قل هو الله احد او عين الضمير فى جملة وقعت صفة لانها ليست من ضروريات الموصوف فلا يحصل الارتباط بالموصوف الا بعائد قوى وهو الضمير والخبر من ضروريات المبتدأ فيكفى فيه عائد ما وان كان ضعيفا وجعلت عائد الجملة الحالية الواو والضمير لان الحال من الفضلات فلا بد من عائد قوى مؤيد بالواو وجعل عائد الجملة

الصلة ضميرا وانت من ضروريات الموصول تقتضي مطلق العائد لا القوى لكنها مثل الصفة في
التقييد **وقد يحذف العائد** عند وجود القرينة على الحذف اذا كان ضميرا لاغير لعدم
اسباق الذهن الى حذف غير الضمير نحو البر الكر بستين **درهما والسمن منوان** عنه بدرهم الكر منه
ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لايسعر غيرهما **وما وقع** اى الخبر الذي وقع **ظرفا**
زمانا ومكانا او جارا ومجرورا **فان قيل** الظرف حقيقة في الزمان والمكان ومجاز في الجار
والمجرور فان اريد به كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدهما فتخصيص الحكم
باحدهما باطل قلنا اُرِيدُ به كلاهما على سبيل عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى ثالث
يكون المعنى الحقيقي والمجازي من افراد ذالك المعنى فيكون المعنى وما وقع الخبر محتاجا الى
المتعلق وهو متناول للحقيقي والمجازي **فالاكثر** وهم البصريون **على انه** اى الخبر الظرف
مقدر اى مؤول **بجملة** بتقدير الفعل فيه **فان قيل** حمل التقدير على الظرف غير صحيح
لانه مذكور غير مقدر وايضا يعلم من تقدير الجملة ان المحذوف هو الجملة وليس كذلك
بل المحذوف الفعل وفاعله مستتر في الظرف قلنا ليس المراد بالمقدر ههنا مقابل المذكور
بل المراد منه خلاف الظاهر من قبيل الذكر الاخص وارادة العام لان المؤول عبارة عن
خلاف الظاهر وهو اعم من المقدر وغيره والقرينة عليه الباء لانها تقع صلة للتاويل لا
للتقدير **فان قيل** الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه يصير جملة
وذالك الفعل المقدر اما من الافعال العامة وهي ؛ افعال عموم نزد ارباب عقول ؛ كون
است وجود است ثبوت است حصول ؛ عند عدم القرينة بفعل خاص وعند وجود القرينة
به يقدر بحسب اقتضاء المقام واختار الكوفيون تقدير شبه الفعل ووجه البصريين ان متعلق
الظرف عامل فيه فاذا وجب التقدير فتقدير الاصل العامل وهو الفعل اولى ووجه الكوفيين
ان الظرف وقع موقع الخبر والاصل في الخبر الافراد ليوافق ركنا الكلام في الافراد فاذا وجب
التقدير فتقدير شبه الفعل اولى ليحصل الافراد لما كان الاصل في المبتدأ التقديم وتاخيره
ايضا جائز وقد يجب ذالك التقديم بعارض اشار المص الى ذالك العارض **واذا كان المبتدأ**
مشتملا على ما اى معنى وجب له **صدر الكلام** كالاستفهام **فان قيل** المثال لايطابق
المثل من فات من في المثال بنفسه مبتدأ الا انه مشتمل على لفظ له صدر الكلام قلنا هذا الاعتراض
انما يرد لو كان كلمة ما عبارة عن اللفظ وليس كذلك بل هو عبارة عن المعنى ولا شك ان من مشتمل

على معنى الاستفهام وله صدر الكلام **مثل من ابوك** **فان قيل** المثال غير مطابق للممثل لان ابوك مبتدأ ومن خبره ووجب تقديمه لاستحقاق الصدارة فيكون هذا المثال داخلا فى ضابطة وجوب تقديم الخبر **قلنا** هذا المثال بناء على مذهب سيبويه وعنده من مبتدأ الواجب التقديم وابوك خبره واما على مذهب غيره فابوك مبتدأ ومن خبره واجب التقديم ووجه غيره ان ابوك معرفة ومن نكرة فجعل النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة غير جائز ووجه سيبويه ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة بعد التاويل لانه موول بهذا ابوك امر ذالك لكنه لماتعذر السوال من كل فرد اورد فى ضمن امر كلى وهو من والجواب عن جانب الجمهور ان جعل المعرفة الصورية مبتدأ اولى من جعل المعرفة التاويلية مبتدأ والجواب عن جانب سيبويه ان من مستحق للصدارة وجعل مستحق الصدارة مبتدأ اولى من جعل غير مستحق الصدر مبتدأ **اوكانا معرفتين متساويين فى التعريف** اولا **فان قيل** لو اكتفى بقوله **اوكانا متساويين** لكان شاملا للمعرفتين والنكرتين مع الاختصار **قلنا** لو اكتفى بالمتساويين لخص حكم وجوب التقديم بالمتساويين والامر ليس كذالك بل التقديم واجب فى نفس المعرفتين نحو زيد المنطلق **فان قيل** هذه القاعدة منتقضة بابوحنيفة ابو يوسف فانهما معرفتان ولم يجب تقديم المبتدأ وهو ابو يوسف وايضا فى قولهم بنونا بنو ابنائنا **قلنا** وجوب التقديم عند عدم القرينة والقرينة على الابتدائية الجزء الثانى فى كلا المثالين موجودة وعدم صحة الحكم على تقدير الجزء الاوّل مبتدأ كليهما **او كانا متساويين** **فان قيل** التقديم واجب فى مثل غلام رجل صالح خير منك مع انهما ليسا بمتساويين لان المبتدأ تخصص بالاضافة والصفة والخبر تخصص بامر واحد وهو منك **قلنا** المراد بالمساوات فى نفس التخصيص لا فى المقدار **مثل افضل منك افضل منى** **اوكان الخبر فعلا له** واحترز به عما اذا لم يكن الخبر فعلا للمبتدأ نحو زيد قائم ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدأ لعدم الالتباس لوجود الفاعل غير زيد **مثل زيد قام** **وجب تقديمه** اى تقديم المبتدأ على الخبر فى جميع هذه الصور اما فى الصورة الاولى حفظا للصدارة واما فى الصورة الثانية والثالثة رفعا للالتباس واما فى الرابع فئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فى صورة افراد الفعل مثل زيد قام او ببدل فى صورة تثنية الفعل وجمعه نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا او بعين الفاعل على مذهب من يجوز كون الالف والواو حرفان دالان على تثنية الفاعل وجمعه وليسا بضميرين فاعلين للفعل كالتاء فى ضربت هند **واذا تضمن** لماكان الاصل

فی الخبر التاخیر وقد یجب تقدیمہ بعارض فاراد المص ان یشیر الی ذالك فقال **الخبر المفرد** صورة فان قیل المثال لایطابق الممثل لان الممثل هو الخبر المفرد واین فی المثال ظرف والظرف مقدر بجملة قلنا المراد بالخبر المفرد صورة سواء کان بحسب الحقیقة جملة او غیرها **ما له** ای معنی وجب له **صدر الکلام مثل این زید** فاین اسم متضمن للاستفهام خبر عن زید مفرد صورة وان کان جملة بحسب الحقیقة عند البصریین واحترز بخبر المفرد عن الخبر الجملة المتضمنة لما له صدر الکلام مثل زید این ابوه فلا یجب تقدیم الخبر اذ لایبطل بتاخیره عن المبتدا صدارة ماله صدر الکلام لتصدره فی الجملة **او کان الخبر بتقدیمه مصححا له** ای للمبتدأ من حیث انه موقوف فی صحة الابتدائیة الی تقدیم الخبر فان قیل ان قام زید قام مصحح للمبتدأ لکونه خبرا عنه مع انه وجب تاخیره لا تقدیمه قلنا المراد بالمصحح ما هو مصحح له بالتقدیم **مثل فی الدار رجل** فان فی الدار خبر تخصص المبتدأ بالتقدیم فلو اخر بقی المبتدأ نکرة غیر مخصوصة للمبتدأ بالتاخیر **او کان لمتعلق الخبر** فان قیل المتعلق بفتح اللام ومتعلق الخبر مبتدأ فکان المعنی او کان للمبتدأ **ضمیر فی المبتدأ** فیلزم فساد المعنی قلنا المتعلق بکسر اللام ای لجزء الخبر کالتمرة فی المثال او المتعلق بفتح اللام بناء ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر فان قیل ینقض بقولهم علی الله عبده متوکل فان فی جانب المبتدأ وهو عبده ضمیرا الی متعلق الخبر وهو علی الله ولم یجب تقدیم الخبر وهو متوکل قلنا ان المراد بالمتعلق هو التابع للخبر تبعیة یمتنع معها تقدیم الخبر علی التابع **مثل علی التمرة مثلها زبدا** فضمیر مثلها راجع الی التمرة هو متعلق الخبر ای جزء الخبر وهو المجموع وتابع للخبر تبعیة یمتنع معها تقدیم الخبر وهو المجموع علی ذلك التابع الجزئی لان الکل لا یتصور ان یتقدم علی الجزء لان المتقدم والمتقدم علیه مغایر فی الذات وذات الجزء داخل فی الکل ولیس بمغائر عنه بخلاف وعلی الله لانه متعلق بالخبر وهو متوکل لکن جاز تقدیم ذلك المتعلق لانه جاز تقدیم ذلك المتعلق لانه ظرف والظروف تتقدم علی متعلقاتها **او کان خبرا عن ان المفتوحة** الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ فان قیل ان المراد بالخبر عن ان لایخلو اما عن لفظ ان او عن اسم ان فالاول غیر صحیح لانه حرف لا یصلح الابتدائیة و علی الثانی یلزم الخروج عن البحث لان البحث فی خبر المبتدا واسم ان لیس مبتدا قلنا المراد بالخبر لیس خبرا عن ان ولا عن اسمها بل من مجموعها المؤول بالمفرد مبتدأ ولذا نسب الخبر

الی ان فانه مصحح للجملة مبتدأ او للخبر خبرا ولولاه فلا يصح ابتدائية الجملة فكيف يصح خبرية الخبر **مثل عندی انك قائم وجب تقديمه** ای تقديم الخبر علی المبتدأ فی جميع هذه الصور اما فی صورة الاوّل لئلا يفوت صدارة ما له صدارة الكلام بالتاخير واما فی الثانية فلئلا يبقی النكرة بلا تخصيص بالتاخير واما فی الثالثة فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر بتاخير الخبر واما فی الرابعة فلئلا تلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فی التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها فی الاداء او فی الكتابة علی التاخير **وقد يتعدد الخبر** لانه حال من احوال المبتدأ و ربما يكون لشئ واحد احوال كثيرة وذالك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاوّل فيما يتم معناه باحدهما دون الخبر الآخر مثل زيد عالم عاقل والثانی ما لم يتم معناه بدون الآخر نحو الابلق اسود وابيض **فان قيل** كلمة اذا دخلت علی المضارع تفيد التقليل والحال ان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير غير قليل مثل زيد قائم وعمرو قاعد **قلنا** قلة تعدد الخبر بالنسبة الی عدم التعدد المخبر عنه وذالك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنی ويستعمل ذالك علی وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف **مثل زيد عالم عاقل** واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فی الحقيقة خبر واحد ای من مقصود المتكلم اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما وفی هذه الصور ترك العطف اولی لعدم التعدد فی الحقيقة وجواز العطف عند البعض نظرا الی صورة التعدد **فان قيل** لما كان التعدد متنوعا الی العطف وغيره فلم خص المص المثال بالتعدد بغير العاطف **قلنا** ان مراد المص بقوله وقد يتعدد الخبر بغير العاطف لعدم الخفاء فی التعدد بالعاطف لوجود الواسطة وايضا المتعدد بالعاطف ليس خبرا بل هو من توابعه او نقول ان المراد بالتعدد اعم لكن الاقتصاد بمثال غير عاطف لعدم الحقائية او لانه ليس خبرا بل من التوابع **وقد يتضمن المبتدأ معنی الشرط** وهو سببية الاوّل للثانی **فان قيل** قد دخل الفاء بالخبر فی قوله تعالی وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاوّل وهو لصوق النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثانی وهو الصدور من الله بل الامر بالعكس **قلنا** معنی الشرط اما سببية الاوّل للثانی او للحكم بالثانی ولا شك ان حصول النعمة للمخاطبين سبب لان يحكم انها صادرة من الله فلما كان المبتدأ متضمنا لهذا المعنی فيكون مشابها للشرط فی سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء **فيصح دخول الفاء فی الخبر فان قيل** المتكلم لا يخلو اما ان يقصد هذا المعنی او لا فان قصد دلالة اللفظ

على هذا المعنى يكون دخول الفاء فى الخبر واجبا وان لم يقصد فعدم دخولها واجب فكيف يصح قوله فيصح لعدم شموله للواجب وغير الواجب قلنا قول المص بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط من غير النظر الى قصد الدلالة واما عند القصد وعدمه فكما قلت يحصل ههنا ثلث صور **وذالك** المبتدأ المتضمن معنى الشرط **اما الاسم الموصول بفعل او ظرف** **فان قيل** صلة الموصول جملة والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق مفردان فكيف يصح قوله الموصول بفعل او ظرف قلنا المراد بالفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل لكن الظرف اذا وقع صلة فمؤول بالفعل اتفاقا لان صلة الموصول لا تكون الا جملة واشترط فى الصلة كونها فعلية او ظرفية لا اسمية ليتأكد مشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا **فان قيل** قد دخل الفاء فى الخبر فى قوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم مع ان المبتدأ ليس باسم موصول قلنا وفى حكم الموصول الموصوف بالموصول المذكور **او النكرة الموصوفة بهما** باحدهما **فان قيل** قد دخل الفاء فى الخبر فى قولهم كل غلام رجل ياتينى او فى الدار فله درهم مع ان المبتدأ ليس بنكرة موصوفة باحدهما قلنا وفى حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف الى هذه النكرة **مثل الذى ياتينى** مثال الموصول بالفعل او كل رجل **فى الدار** مثال الاسم بالظرف **فله درهم وكل رجل ياتينى** مثال الاسم الموصوف بالفعل او كل رجل **فى الدار** مثال الاسم الموصوف بالظرف **فله درهم وليت ولعل** من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء فى خبره **مانعان** عن دخول الفاء فى الخبر لان صحة الدخول باعتبار مشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وهما مزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الاخبار الى الانشاء والشرط والجزاء من قبيل الاخبارات وذالك المنع **بالاتفاق** من النحاة **فان قيل** كما انهما مانعان كذالك باب علمت وكان ايض مانعان فما وجه تخصيصها بيان مانع الاتفاق قلنا التخصيص بالنسبة الى باقى الحروف المشبهة بالفعل وانها غير مانعة بطريق الاتفاق الا بالنسبة الى جميع ما عداهما **والحق بعضهم** فى المنع عن دخول الفاء فى الخبر **ان مكسورة بهما** وجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط والجزاء للترديد فبينا فيان فلا يجتمعان لكنه غير صحيح عقلا ونقلا اما عقلا فلانه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية واما نقلا فكما فى قوله تعالى ان الموت الّذى تفرون منه فانه ملاقيكم وقوله تعالى ان الذين كفروا

وما توو هم كفار فلن يقبل توبتهم فان **قيل** قد الحق البعض ان المفتوحة ايضا ولكن بهما فما وجه تخصيص المكسورة بالالحاق قلنا ان ملحق المكسورة سيبويه فاعتبر بقوله واورد مذهبه للرد بقوله بعضهم لانه للضعف وملحق المفتوحة ولكن غير سيبويه فلم يعتد بقوله ولم يورد مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما فى المكسورة فما عرفت من الآيتين واما المفتوحة فكقوله تعالىٰ واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه واما فى لكن فكما فى قوله الشاعر ع

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ٭ ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية **جوازا** اى حذفا جائزا ولم يذكر المص المبتدأ المحذوف بالحذف الواجبى لغاية قلته وهو فى موضعين احدهما فى المخصوص لفعل المدح او الذم على قول من قال انه خبر مبتدأ محذوف والثانى فيما اذا قطع النعت عن المنعوت المجرور بالرفع فيكون النعت خبر المبتدأ المحذوف وجوبا نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد وانما وجب حذف هذا المبتدأ ليعلم انه فى الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم اذ تلك المعلومية تحصل بصورة الافراد لانه لو ذكر المبتدأ لا يعلم انه فى الاصل صفة لان الجملة لا تقتضى الارتباط بغيرى فان **قيل** ينبغى ان لا يقطع عن المنعوت حتى يعلم انه صفة قلنا[حا] ان فى القطع تغير المالوف وهو للنكتة والنكتة فيه زيادة المدح او الذم وفى الصفة نفس المدح او الذم لا لزيادة **كقول المستهل** اى المبتدأ المحذوف فى قول المستهل الرافع صوته عند الابصار للهلال فان **قيل** المثال لا يوافق الممثل لانه حذف المبتدأ وليس فى قول المستهل حذفه قلنا ان الكاف بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه و هو لفظ المبتدأ والقول بمعنى المقول بتقدير حرف الجر وهو كلمة فى ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل **الهلال والله** فان **قيل** الهلال والله مقولة الرائى للهلال لا مقولة المستهل لانه اسم للصبى رفع صوته عند الولادة قلنا نعم المستهل بحسب الوضع مختص به ثم اتسع استعماله فى كل رافع صوته ولا شك ان رائى الهلال يرفع صوته عند رؤية الهلال فيكون التقدير هذا الهلال والله ثم حذف هذا لقرينة الحالية وهى اجتماع الناس لرؤية الهلال فان **قيل** لم لا يجوز ان يكون هذا لتركيب من باب حذف الخبر لا من باب حذف المبتدأ اى الهلال هذا قلنا على تقدير حذف

[حا] قوله قلنا الخ اقول ان المقصود من القطع تنبيه على ان تلك الصفة صفة مادحة او ذامة او ترحمية لا المخصصة والموضحة او المؤكدة فى الاصل فان قلت كيف يحصل هذا التنبيه قلنا لان الصفة المخصصة والموضحة والمؤكدة لا يجوز قطعها لبقاء الموصوف خفيا بعد القطع فاذا قطع يعلم انها مادحة او ذامة او ترحمية وهذا هو المراد بالرفع والنصب على المدح والذم والترحم ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه

الخبر يفوت مقصود المتكلم لان مقصوده تعيين الشي اولا بالاشارة ثم الحكم على ذالك الشئ بالهلال فيكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال لانه تعين الهلال بالاشارة **فان قيل** المقصود بالمثال الهلال فقط فلم ذكر الله **قلنا** انما اتى المص بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا لان عادتهم القسم لئلاينكر القوم ولئلايتوهم نصب الهلال عند الوقف بفعل محذوف اى رايت الهلال فلا يكون المثال نصا فى حذف المبتدأ وحين اتيان القسم لايجوز الوقف فيعلم الرفع فيكون مما نحن فيه **و قد يحذف الخبر جوازا** اى حذفا جائزا القيام قرينة بغير اقامة شئ مقامه **مثل** الخبر المحذوف جوازا فى قولك **خرجت فاذ السبع فان قيل** المثال غير مطابق للمثل لان الخبر هو اذا لانه مكان يصلح للخبرية عن السبع قدم للاتساع فى الظروف **قلنا** المثال بناء على المذهب الصحيح وهو مذهب صاحب اللباب عنده اذا ظرف زمان لا يصلح للخبرية عن السبع لان السبع ليس بزمان بل هو ظرف للخبر المحذوف فيكون التقدير خرجت فاذا السبع واقف **فان قيل** فينبغى ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وهو الافراد واذا للمفاجات يدخل على الجملة الاسمية وعدم صحة الحمل وسد المسد وهو اذا **قلنا** ان المتقدم لا يقوم مقام المتاخر **و قد يحذف الخبر** عند وجود القرينة **وجوبا** اى حذفا واجبا **فيما التزم فى موضعه** اى موضع الخبر **غيره** اى غير الخبر **فان قيل** كلمة ما ان كانت عبارة عن الخبر فيلزم الشئ لنفسه وان كانت عبارة عن غيره فالجملة خالية عن العائد اليه **قلنا** كلمة ما عبارة عن تركيب فيكون ظرفية الكل للجزء والعائد محذوف اى فيما التزم فيه فى موضعه غيره وذلك يجئ فى اربعة ابواب اولها المبتدأ الذى بعد لولا **مثل لولا زيد لكان كذا** اى لولا زيد موجود لقرينة وسد المسد اما القرينة لان لولا لامتناع الشئ الثانى لوجود الاول فيدل على الوجود واما سد المسد فجواب لولا قائم مقامه وهذا عند البصريين وعند الكسائى الاسم الواقع بعدها مرفوع بالفاعلية لفعل محذوف اى لولا وجد زيد وعند الفراء لولا اسم فعل رافعة له بنفسها فلا يكون مما نحن فيه **فان قيل** ينقض بقول الشافعىؒ۔

ع ولولا الشعر بالعلماء يزرى ⁂ لكنت اليوم اشعر من لبيد ى

فان يزرى خبر وقع بعد لولا ولم يحذف **قلنا** وجوب الحذف عند كون الخبر عاما ويزرى من الافعال الخاصة لان لولا تدل على الوجود وهو من العامة ولا تدل على فعل من الافعال الخاصة وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا وشرط فى المبتدأ مصدريته لان الاحوال الاتية لا تجرى فى غير المصدر

سواء كان ذلك المصدر مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال من احدهما او كليهما او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر فمثال الاول ذهابي راجلا والثاني ضرب زيد قائما اذا كان زيدا مفعولا به **ومثل ضربي زيدا قائما** او قائمين ومثال المصدر التاويلي المنسوب بالطريق المذكوران ذهبت راجلا وان ضرب زيد قائما بصيغة المجهول وان ضربت زيدا قائما او قائمين ومثال اسم التفضيل الى ذلك المصدر صريحا او تاويلا نحو اكثر ذهابي راجلا الى آخر الامثلة فالمجموع[1] اثنا عشر مثالا وفى تقدير الخبر اربعة مذاهب فمذهب البصريين ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وانما زاد كان فى التقدير ليحصل عامل الحال اذ لا يصح عاملية المبتدء اذ حينئذٍ تكون الحال وانما زاد اذا ليحصل المناسبة بين النائب والمنوب لان فى الحال ايضًا معنى الظرفية ثم حذف الخبر وهو حاصل وجوبا لوجود قرينة وسد المسد اما القرينة على نفس الحذف استعمال المفردات محذوفة وعلى تعيين المحذوف تقييد الاخبار من الضرب بقيد القيام لان تقييده به لا يمكن الا بعد الحصول واما سد المسد فهو الحال لان الحال قائم مقام الظرف والظرف قائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر واعترض الرضي ان فى هذا التقدير تكلفات كثيرة حذف اذا مع الجملة المضاف اليها وذا غير موجود والعدول من الناقصة الى كان التامة والظاهر عكسها لوجود المنصوب بعدها واقامة الحال المنصوب مقام الظرف القائم مقام الخبر المرفوع فالاظهر لى ان تقديره ضربي زيدا يلابسه اذا كان الحال عن مفعول المصدر ضربي زيدا يلابسني قائما اذا اردت الحال عن فاعل المصدر ثم حذف ذوالحال الذى هو مفعول يلابس والقرينة عليه امران احدهما ان يلابس فعل متعد يقتضي المفعول فلما لم يكن فى اللفظ علم انه محذوف والآخر ان الحال يدل على ان يكون بعد يلابس ذوالحال فيكون عاملهما واحدا ثم حذف يلابس الذى هو الخبر والعامل فى الحال واقيم الحال المعمول مقام عامله والجواب عن الرضي ان فى هذا التقدير تقدير فعل الخاص وفى تقدير الاول تقدير الفعل العام وهو اولى من الخاص اذ فيه تردد ذهن السامع لكثرته اما حذف اذا مع الجملة المضاف اليها فكثيرة كما ان الفاء فى قوله فلابد من عائد جزئية والشرط محذوف فتقديره واذا كانت الجملة مستقلة بنفسها فلابد من عائد ولاحاجة الى العدول لان كان الناقصة كما كانت من افراد كان كذلك التامة وظهور الناقصة ممنوع اذ لم يسمع المنصوب

---

[1] قوله فالمجموع الخ هذا مبني على جعل المصدر الصريح المنسوب الى الفاعل او المفعول كليهما والحال بعده عن الفاعل او المفعول او كليهما مثالا واحدا والمصدر التاويلي المنسوب الى الفاعل والمفعول او كليهما والقول او كليهما مثالا واحدا فاسم التفضيل المضاف الى القسم الاول مثالا واحدا والمضاف الى الثاني مثالا واحدا والا فثلاثة فى القسم الاول وثلاثة فى الثاني وثلاثة فى اسم التفضيل المضاف الى الاول وثلاثة فى اسم التفضيل المضاف الى الثاني فجميع ترتقي الى العشرين ۔ مولانا عبدالحليم عفي عنه مدرس دارالعلوم حقانيه اكوڑه خٹک ضلع پشاور ونوشہرہ ۱۲۰

بعد ذلك المصدر النكرة ولو كان خبر السمع تعريفه مرة ايضا واما وقوع الحال المنصوب مقام الخبر المرفوع وان لم يوجد غير هذا المقام لكن مع المناسبة العاملية والمعمولية والثانی مذهب الكوفيين فالتقدير عندهم ضربی زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ودليلهم ان قلة الحذف اولی من الكثرة وفی هذا التقدير قلة الحذف وايض على هذا التقدير يكون الحال من معمولات المذكور والمعدوم لا يزاحم الموجود لكن مذهبهم ضعيف اذ على هذا يلزم حذف الخبر بغير سد مسد وايض يلزم تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال لان اسم الجنس المعرف باللام او الاضافة اذا استعمل ولم يوجد قرينة التخصيص بالبعض يكون نصا فی الاستغراق اذ فی التخصيص بالبعض يلزم الترجيح بلا مرجح والثالث مذهب الاخفش فمذهبه ان الخبر محذوف هو مصدر مضاف الی صاحب الحال فيكون التقدير ضربی زيدا ضربه قائما ودليله ان فی هذا الصورة قلة الحذف وقلة الحذف اولی من الكثرة وايض الاصل ان يكون المحذوف من جنس الملفوظ واشترط كون المصدر مضافا الی ذی الحال ليتحد عامل الحال وصاحبها لكن مذهبه ضعيف اذا المصدر ضعيف العمل لا يعمل اذا كان محذوفا وايض ان المصدر حين العمل فی قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصول حرفی فعلی هذا يلزم حذف الموصول مع حذف بعض اجزاء الصلة وبقاء بعضها وذلك غير جائز والرابع مذهب ابن درستويه وابن باشا ان هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الی الخبر وانما كان بمعنى الفعل اذ معنى ضربی زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما اذا الحصر فی ضربی زيدا قائما مستفاد من الاستغراق وفی ما اضرب زيدا الا قائما باداة الحصر **قلنا** قياس هذا المبتدأ على القسم الثانی من المبتدأ غير صحيح لان المبتدأ ههنا مضاف الی ياء المتكلم والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يفيد فائدة تامة واما القسم الثانی من المبتدأ وان كان شبه الجملة لكنه يفيد فائدة تامة واما كونه بمعنى الفعل فهو تاويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشئ عن حقيقته وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة بان يكون الخبر لفظ مقرون وعطف على ضمير مقرون بتقدير المنفصل راجع الی المبتدأ شئ بالواو التی كانت بمعنى مع واشترط فی الواو كونها بمعنى مع ليوجد القرينة على الخبر المحذوف لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا وهو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع الزمان والمكان نحو العمل والحكم بجزائه ای العمل مقرون معنى الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المومنين انتم والساعة فی قرن فان ههنا لا يدل على الاقتران **مثل كل رجل وضيعته** ای كل رجل مقرون مع ضيعته فحذف الخبر وجوبا لوجود

القرينة وسد المسد اما الاوّل فلان الواو بمعنى مع فيدل على المقرون لان صلة المقرون كلمة مع واما قائم المقام فهو المعطوف قائم مقام الخبر المحذوف **فان قيل** المعطوف لا يخلو اما معطوف على المبتدأ او على ضمير مقرون المحذوف فعلى الاوّل يكون المعطوف مقدما على الخبر فكيف يقوم مقام الخبر المتاخر وعلى الثاني يلزم عطف الاسم على الضمير المرفوع بلا تاكيد بالمنفصل وذالك غير جائز **قلنا** المعطوف قد عطف على الضمير الراجع الى المبتدأ فيكونان متحدين بالذات فلذا قال الشارح وعطف على المبتدأ او يكون مؤخرا عن الخبر باعتبار عطفه على الضمير وقد اكد بالضمير المنفصل المقدر فيكون التقدير مقرون هو وضيعته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره فعل القسم يعنى يكون المبتدأ معينا للقسم بحيث ينتقل الذهن من سماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على حذف الخبر وقوله قسمي امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف الخبر لعدم شهرته فى القسم وذلك مثل قولك **لعمرك لافعلن كذا** اى ببقاءك قسمي اما اقسم به **فان قيل** ان عمرا اما هو يذكر فى مقابلة الزيد فيكون علما لشخص والقسم به غير جائز فكيف يكون مثالا لمبتدأ مقسم به **قلنا** المراد به ما هو مرادف للبقاء **فان قيل** مرادف البقاء العمر بضم العين وهو بضم العين **قلنا** العمر والعمر كلاهما بمعنى واحد ولا يستعمل باللام المفتوحة التاكيدية الا المفتوح لان القسم موضع تخفيف لكثرة استعماله يقتضى التخفيف بفتح العين **فان قيل** لعمرك بمعنى بقائك مبتدأ وقوله قسمي خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان عمرك صفة المخاطب وقسمي صفة المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة المخاطب وذالك غير جائز **قلنا** قسمي مؤول بمعنى ما اقسم به ثم حذف الخبر وهو قوله قسمي حذفا وجوبا لوجود القرينة وسد المسد اما الاوّل فلان عمرا غالبا يستعمل فى القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم واما الثاني فجواب القسم قائم مقام الخبر المحذوف **خبر ان واخواتها** اى من المرفوعات خبر ان واشباهها من الحروف الخمس الباقية وفى مرفوعية خبرها مذهبان فمذهب الكوفيين انه مرفوع بالعامل المعنوى كما كان مرفوعا به لانها حروف ضعيف عن العمل ومذهب البصريين انه مرفوع بتلك الحروف لانها شابهت بالفعل مطلقا لفظا ومعنى اما لفظا ففى الثلاثية والرباعية والخماسية والادغام لوجود نون الوقاية بها واخرها كالفعل واما معنى فلان معنى هذه الحروف ملزومات لمعانى الافعال مثل معنى ان وان التحقيق الجزئى ويلزم له التحقيق الكلى وهو حققت وقس عليه الباقى وايضا تشبه بالفعل المتعدى خاصة فى اقتضاء الشيئين الاسم والخبر كالفعل المتعدى يقتضى الفاعل والمفعول فعملت فيهما نصبا ورفعا مثل الفعل المتعدى هو اى خبر ان واخواتها الشئ المسند

الى شئ آخر فالموصوف للمسند الشئ لا الاسم لئلا يخرج الخبر الذي وقع جملة والمراد بالمسند المسند الى شئ لانه ان اريد به المسند الى اسمها يلزم الاستدراك في قوله بعد دخولها لانه ذكر لاخراج يقوم في ان زيدا يقوم ابوه وهو يخرج بقوله المسند الى اسمها لانه مسند الى الفاعل لا الى اسم ان بعد دخول احد **هذه الحروف** عليهما فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخول هذه الحروف يخرج جميع ما عداها عنه **فان قيل** التعريف غير مانع عن دخول ما ليس بخبر ان فيه كالمضارع في قوله ان زيدا يقوم ابوه لانه المسند بعد دخول ان وليس بخبر بل الخبر مجموع الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى الاسم وهو مسند الى الفاعل لكنه ضعيف اذ يلزم[1] منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لانه اورد لخروج يقوم وباقي المسند في ذالك التركيب وهو قد خرج بقوله المسند فلا حاجة الى قوله بعد دخول هذه الحروف واجاب الشارحين ان المراد بالمسند الاسم المسند وهو الفعل لكنه ضعيف اذ يلزم منه الاحتياج الى تاويل الجملة بالمفرد حيث وقعت خبرا وذالك غير لازم فاجاب الشارح ان المراد بدخول هذه الحروف ايرادها على الاسم والخبر لايراث الاثر فيهما لفظا ومعنى واثرها فيهما لفظا بان تجعل الاسم منصوبا لفظا وتقديرا او محلا والخبر مرفوعا لفظا وتقديرا ومحلا ومعنى بان تجعل مدلول الخبر ثابتا لمدلول المسند اليه وذالك التاثير ثابت في مجموع الجملة لا في يقوم فقط لان الجملة مرفوع المحل على الخبرية لا يقوم وحده **مثل** قائم في قوله **ان زيدا قائم** فانه مسند بعد دخول احد هذه الحروف **وامره كامر خبر المبتدأ** اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه عند عدم المانع اما الاقسام فكونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة واما الاحكام فكونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا واما الشرائط فالجملة اذا وقعت خبرا فلابد من عائد وقد يحذف عند العلم بالمحذوف **فان قيل** لا نسلم ان امره كامر خبر المبتدأ لان كلمات الاستفهام تصلح وقوعها خبرا للمبتدأ فيقال من زيد واين ابوك ولا تصلح وقوعها خبر باب ان فلا يقال ان من زيد وان من اباك **قلنا** امر خبر ان كامر خبر المبتدأ عند عدم المانع وههنا وجد المانع من خبرية كلمات الاستفهام هذه الحروف لان كلمات الاستفهام للشك وهذه الحروف للتحقيق وبينهما تناف فلا تدخل عليها وايضا كل منهما هو المقتضى للصدارة فتقديمهما يفوت صدارة الآخر **الا في تقديمه** استثناء من وجوه التشبيه والجار والمجرور في المستثنى المستثنى منه متعلق بالمماثلة المعنوية المستفادة من الكاف في قوله كامر خبر المبتدأ فيكون التقدير وامره كامر خبر

---

[1] قوله يلزم الخ لان المسند الى اسماء الحروف لايكون الا بعد دخول الحروف فذكره اوله بعد دخول هذه الحروف مستدرك ١٢ مولانا عبد الحليم عفي عنه

المبتدأ في الاقسام والاحكام والشرائط الا في تقديم الخبر على الاسم فانه لا يجوز وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ لانه اعطى لهذه الحروف العمل الفرعي للفعل فلو تصرف في معموليهما بتقديم ثانيهما يلزم بطلان العمل الفرعي والمساوات مع الفعل في تصرف المعمولين **فان قيل** الضمير في تقديمه اما راجع الى المبتدأ او الى خبران فعلى الاول يلزم انتشار الضميرين وعلى الثاني لا يصح اضافة التقديم اليه فان حكم التقديم غير متحقق في خبران **قلنا** الضمير راجع الى خبران لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فيه **الا ان يكون الخبر ظرفا** استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير ليس امره كامر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الاوقات الا وقت كون الخبر ظرفا فان حكم خبران كحكم خبر المبتدأ في التقديم جوازا فيما اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا فيما اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك التقديم للتوسع في الظروف **لا في غيرها خبر لا التي** والصلة محذوفة يكون التقدير التي استعملوها في محاوراتهم والموصول مع الصلة الصفة الاولى لكلمة لا والظرف اى قوله **لنفي الجنس** باعتبار المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية لها والعبارة بحذف المضاف اى النفي صفته الجنس فلا يرد ان المنفي في لا رجل قائم هو القيام لا الرجل بنفسه ولم يقل النفي صفة الجنس اذ الاكثر في خبر لا هو الفعل العام نحو لا رجل موجود ونفي الوجود من الرجل مستلزم لنفي الرجل بذاته هو الشئ المسند الى شئ آخر شامل لخبر المبتدأ وغيره وقوله **بعد دخولها** يخرج ماعدا خبر لا **نحو لا غلام رجل ظريف** وانما عدل من المثال المشهور في جانب الاسم والخبر الى غير المشهور في جانبهما فان المشهور الاسم هو النكرة المفردة وفي الخبر الظرف نحو لا رجل في الدار **قلنا** هذا العدول لنكتة ان في المثال لابد ان يكون صريحا في الممثل وفي الدار كما في يصلح الخبرية كذلك يصلح الصفتية على ان الخبر محذوف لعدم ظهور الاعراب في الدار ولجواز وجوه الثلاثة في صفة اسم لا المبني المفرد ومثال المتن صريح في الممثل لان ظريفا مرفوع لفظا وغلام رجل معرب منصوب فلا يجوز ارتفاع الصفة على الظاهر لان جواز ارتفاع الصفة في اسم لا المبني لا المعرب **فيها** اى في الدار **فان قيل** الجار والمجرور اما متعلق بظريف او لحال من ضميره والظرافة لا تتقيد بالظرف ولا بحال دون حال **قلنا** قوله فيها خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال من ضميره **فان قيل** المقصود بيان مثال خبر لا وهو حاصل بقوله ظريف فما الحاجة الى قوله فيها **قلنا** انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وايضا اتى بالمثالين لان خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول لغير

الظرف والثانی للظرف **بحذف کثیرا** ای خبر لا هذا حذفا کثیرا اذ کان من الافعال العامة لدلالة النفی علیه نحو لا اله الا الله ای لا اله موجود الا الله وانما دل النفی علی العام لان النفی یقتضی المنفی فاذا لم یوجد القرینة علی خصوص المنفی حمل علی عمومه اذ عدم القرینة علی الخاص بعینه قرینة علی العام اذ فی اختیار واحد من الخاص دون الآخر ترجیح بلا مرجح **وبنو تمیم لا یثبتونه** ای لا یظهرون خبر لا فی اللفظ لان الحذف عندهم واجب لان عمل لا لمشابهة الفرع وهو ان فلا بد ان یکون عمله ضعیفا ومعنی قوله لا یثبتونه لا یثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا **فان قیل** اذا لم یثبتوه فکیف یصح قولهم لا اهل ولا مال اذ الحکم یفهم من الترکیب ولیس ههنا ترکیب **قلنا** ان معنی لا اهل ولا مال انتفی الاهل وانتفی المال علی ان لا اسم فعل بمعنی انتفی فالکلام من اسم الفعل والفاعل **فان قیل** اسم الفعل اذا کان بمعنی الماضی فیکون لازما فلا یصح النصب فیما بعد **قلنا** الفاعل فی لا ضمیر مبهم والاسم المنصوب بعدها تمیز عن الضمیر **فان قیل** لا نسلم انهم لا یثبتونه الا یری انهم یقولون لا رجل قائم **قلنا** علی التقدیرین یعنی ان کانوا لا یثبتون بمعنی لا یظهرون او بمعنی الحقیقی وهو عدم الاثبات اصلا یحملون ما یری خبرا علی الصفة محمولا علی المحل دون الخبر **اسم ما ولا المشبهتین بلیس** **فان قیل** تشبیه ما ولا بالفعل غیر صحیح لانهما حرفان ولیس فعل **قلنا** التشبیه فی معنی النفی والدخول علی المبتدأ والخبر لا فی الذات ولهذا تعملان عمل لیس **هو المسند الیه** جنس شامل للمبتدأ ولکل مسند الیه وقوله **بعد دخولهما** یخرج ما سوی اسمهما **ولا مثل ما زید ولا رجل افضل منك** **فان قیل** التغیر اذا وقع فی العبارة لا یخلو عن نکتة فما النکتة فی دخول ما علی المعرفة ولا علی النکرة **قلنا** عمل ما ولا لاجل مشابهة لیس ومشابهة ما بلیس قوی عن مشابهة لا بلیس اذ لیس للنفی الحالی وما ایض له ولا للنفی مطلقا فلما قل مشابهة لا قل عملها بان تعمل فی النکرة فقط وما تعمل فی النکرة والمعرفة کلیهما وعملیة ما ولا مذهب الحجاز واما بنو تمیم فلا یعملون لهما اصلا ولهم دلیل عقلی ونقلی اما العقلی فلفوات الشرط للعمل فیهما الاختصاص بنوع واحد وهما لا یختصان بنوع فکما یدخلان علی الاسماء کذلك تدخلان علی الافعال نحو لا یضرب ما یضرب واما النقلی فقول الشاعر ع

ومهفهف کالغصن قلت له انتسب ✻ فاجاب ما قتل المحب حرام

ای برفع حرام وهو خبر ما لکن مذهب الحجازیین اولی من مذهب بنی تمیم لان التنزیل

ورد على لغتهم قال الله تعالى مَا هٰذَا بَشَرًا بنصب بشرا وَمَا هُنَّ اُمَّهَاتِهِمْ بكسر تاء الامهات لانها جمع المؤنث السالم نصبه بالكسر **وهو** اى عمل ليس فى **لا** دون ما **شاذ** اى قليل لنقصان مشابهة لا بليس لنفى الحال ولا لنفى مطلقا فاذا قلت المشابهة قل العمل بان يختص عمله باحد نوعى الاسم وهو النكرة ولم يختص بالمعرفة وان حصل المقصود وهو قلة العمل لانه مسموع فى النكرة فاقتصر على مورد السماع نحو قول الشاعر

ومن صد عن نيرانها ⁂ فانا ابن قيس لا براح

والخبر محذوف اى لا براح لى ولا يجوز ان تكون لا فى هذا البيت لنفى الجنس لعدم جواز الرفع فى اسم لا لنفى الجنس ما لم يتكرر نحو لا حول ولا قوة ولا تكرار فى البيت لما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها وخفتها فقال **المنصوبات** بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف الخبر اى هذه المنصوبات او مبتدأ محذوف الخبر اى المنصوبات هذه او الخبر قوله ما اشتمل الى آخره او مبنى على السكون على ان المنصوبات وقع غير مركب مع غيره بل اورد لمجرد الفصل بين ما قبلها وما بعدها لا محل لها من الاعراب وهى جمع المنصوب لا المنصوبة لان المنصوب صفة الاسم وهو مذكر غير عاقل ويجمع صفة المذكر لغير العاقل بالالف والتاء قياسا كايام معدودات فلا يرد ان المنصوب ان كان جمع المنصوب فالمذكر لا يجمع بهذا الجمع وان كان جمع المنصوبة فالمنصوب صفة الاسم فلا يطابق بين الموصوف والصفة **هو** اى المنصوب فى ضمن المنصوبات فلا يرد ان الضمير ان كان راجعا الى المنصوبات فلا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وان كان راجعا الى مفردة وهو المنصوب يلزم الاضمار قبل الذكر لانه غير مذكور فقيل فى الجواب انه راجع الى مفردة والمذكور اعم صريحا كان او ضمنا **فان قيل** لما كان الضمير الى المنصوب فيلزم تعريف الفرد والتعريف انما يكون للجنس بالجنس **قلنا** الضمير راجع الى المنصوب المحيث بحيثية الجنس لا بحيثية الافراد فالجمع دال عليه من قبيل دلالة الجمع بالجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد **فان قيل** ينبغى ان يرجع الى المنصوبات بتاويل المذكور والتذكير لرعاية الخبر فما الباعث على ارجاعه الى المرجع الضمنى **قلنا** ان رجع الى ما بهذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان الملفوظ فى الجمع الافراد **فان قيل** لما كان المراد هو المنصوب والمعرف ايض هو المنصوب فلم قال المنصوبات ولم يقل المنصوب قلنا ذكر صيغة الجمع للدلالة على الانواع والافراد لنتوهم بكون المنصوب نوعا واحدا **ما** اى عن اسم عبر عن كلمة ما بالاسم ليخرج حروف اواخر الاسم عن المنصوب لانها وان

اشتملت على علم المفعولية لكنها لا تعد من المنصوبات لانها من صفات الاسماء لا الحروف **اشتمل** ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء كيلا يخرج المنصوب الذى كان نصبه بالحركة لان الحركة ليست بجزء من الاسم **فان قيل** اطلاق الموصوف بالاسم والصفة بالحركة غير جائز لان الصفة محمولة على الموصوف والحركة لا تحمل على الاسم فلا يقال الاسم حركة **قلنا** اطلاق الموصوف والصفة عليهما باعتبار قيام الحركة على الاسم ولا توجد بدونه لا بمعنى الحمل **على علم** اى العلامة لا بمعنى المكان المرتفع ولا بمعنى العلم المصطلح لفساد المعنى **المفعولية** على علامة كون الاسم مفعولا فالياء مصدرية لا نسبتية كما مر فى المرفوعات سواله وجوابه ولم يقل على علامة لوصف المفعولية لا لذات المفعول ولا يوجد وصف المفعولية بدون الحاق الياء والتاء المصدريتان والمفعول اعم من ان يكون حقيقة كالمفاعيل الخمس او حكما كالملحقات بها وعلامة المفعول امور اربعة الفتحة فى المفردات وجموع التكثير لفظا او تقديرا او محلا التى لا يعتبر قيامها مقام الكسرة فلا ينقض بفتحة غير المنصرف حالة الجر اذ هى قائمة مقام الكسرة والكسرة فى جمع المؤنث السالم التى اعتبرت قيامها مقام الفتحة فلا ينتقض بكسرة جمع المؤنث السالم حالة الجر والالف لفظا او تقديرا فى الاسماء الستة التى اعتبرت قيامها مقام الفتحة لا الضمة فخرجت الالف فى تثنية الاسماء الستة اذ هى قائمة مقام الضمة والياء فى التثنية وجمع المذكر السالم التى اقيمت مقام الكسرة **فمنه** اى الجزئى الاول من جنس المنصوب والمتصل به على ان الضمير راجع الى الحد وهو المنصوب والجزئى الاول من جنس ما اشتمل على علم المفعولية على ان الضمير راجع الى كلمة ما فى الحد وقد مر سواله وجوابه فى المرفوعات

المفعول المطلق قدمه على سائر المنصوبات لانه اصلها اذ الفاعل الذى هو اول مقتضيات الفعل صار فاعلا بايجاده واحداثه وسمى مفعولا مطلقا لانه يصح اطلاق لفظ المفعول عليه بمعنى اللغوى وهو كرده شده بغير تقييده بقوله به او له او معه او فيه لانه كرده شده بذاته لفاعل الفعل بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق لفظ المفعول بمعنى اللغوى وهو كرده شده عليها بدون التقييد باحدها فلا يقال زيدا فى ضربت زيدا مفعول اى كرده شده للمتكلم بل يقال مفعول به لان ذاته ليس بفعل المتكلم بل فعل به فعل الضرب وقس عليه المفاعيل الباقية واما اطلاق المفعول الاصطلاحى فيصح على الكل من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل واما اطلاق المفعول الاصطلاحى على مفعول ما لم يسم فاعله مع اسناد الفعل اليه باعتبار ما كان ولا بالفعل **وهو** اى المفعول المطلق اسم **ما** اى حدث **فعله فاعل فعل** اى قام ذلك المعنى الحدثى بفاعل فعل ويصح اسناد

ذلك المعنى الحدثي الفاعل ذلك الفعل **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغي ان يقول وهو ما بترك لفظ الاسم **قلنا** انما ذكر لفظ الاسم ليكون التعريف جامعا ومانعا ولو لم يذكر الاسم لدخل فيه الحدث الذي ليس بمفعول مطلق لانه من قبيل الالفاظ والحدث من قبيل المعاني وخرج اسم ذلك الحدث المسمى بالمصدر والمفعول المطلق لانه ليس مما فعله فاعل فعل **فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراده لانه خرج عنه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة لان المفعول المطلق فيها اي في تلك الامثلة ليس مما فعله فاعل فعل مذكور **قلنا** المراد بفعل الفاعل اياه قيام معنى ذلك المصدر به سواء كان ذلك المعنى الحدثي صادرا من الفاعل كالضرب والمشي في ضربت ضربا ومشيت مشيا اولم يصدر كالامثلة المذكورة فان قيل التعريف غير جامع لافراده لانه خرج عنه المفعول المطلق في قوله ما ضربت ضربا او ضُرِب زيد ضربا بصيغة المجهول لان الاول منفي فعله والثاني ليس بطريق القيام بالفاعل بل بطريق الوقوع بالمفعول **قلنا** المراد بقيام الحدث به ان يكون مسندا الى الفاعل اعم حقيقيا كان او حكميا سواء كان الاسناد بطريق الايجاب والسلب او بطريق القيام بالفاعل الحقيقي او الوقوع بالحكمي **مذكور** صفة للفعل اي الفعل المذكور قبل ذلك الحدث ذكرا حقيقة فيما كان الفعل مذكورا بعينه نحو ضرب ضربا او حكما فيما كان الفعل مقدرا نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو انا ضارب **بمعناه** صفة ثانية للفعل **فان قيل** الجار والمجرور يتعلق بكائن او كون الفعل بمعنى المفعول المطلق محال لان معنى الفعل كل ومعنى المفعول المطلق جزء منه فكيف يكون الكل بمعنى الجزء **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان الجار والمجرور متعلقا بالافعال العامة وليس كذلك بل هو متعلق بفعل خاص وهو المشتمل فيكون المعنى مشتمل ذلك الفعل بمعنى المفعول المطلق من قبيل اشتمال الكل بالجزء قوله فعله فاعل فعل جنس شامل لكل المصادر اذ لا تخلو عن احداثها وقيامها واسنادها الى الفاعل وقوله مذكور خرج المصدر الذي لم يذكر فعله معه نحو الضرب واقع على زيد وقوله بمعناه يخرج تاديبا في قولك ضربته تاديبا فان تاديبا وان كان مما فعله فاعل فعل المذكور لكن معنى الفعل المذكور ليس بمشتمل على معناه **فان قيل** تعريف المفعول المطلق غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به في قولك كرهت كراهتي لان كراهتي اسم حدث فعل فاعل الفعل المذكور وهو متكلم والفعل مذكور قبله مشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء مع انه مفعول به **قلنا** للكراهة اعتبارين اذا ذكر باعتبار انه اسم حدث قائم بالفاعل والفعل المذكور المشتق منه يكون مفعولا مطلقا واذا ذكر باعتبار انه وقع عليه فعل المذكور فيكون الكراهة اسما لفعل السوء وليس بمصدر مشتق منه الفعل فعلى هذا الاعتبار لا يكون مفعولا

مطلقا **وقد يكون** المفعول مطلق **للتاكيد** اذا لم يكن فى مفهومه زيادة على الحدث المفهوم من الفعل **والنوع** ان دخل على بعض انواع الحدث ونوعية الحدث قد يكون بالوزن الخاص او بالاضافة او بالصفة **والعدد** ان دل على عدد الفعل **مثل جلست جلوسا** للتاكيد **وجِلسة** بكسر الجيم للنوع بالوزن الخاص وجلوس القارى للنوع بالاضافة وجلوسا طويلا للنوع بالصفة **وجَلسة** بفتح الجيم للعدد **فالاول** اى الذى للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة بالتعداد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد **بخلاف اخويه** حال كون المفعوله المطلق متلبسا بمخالفة اخويه فانهما يثنيان ويجمعان **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظه فان قيل** ضمير لفظه اما راجع الى الفعل او المفعول المطلق فان كان الثانى فكون المفعول المطلق بدون لفظه محال وان كان راجعا الى الفعل فالمفعول المطلق بدون لفظه الفعل ايض محال لاشتراط ذكر الفعل معه كما مر فى التعريف **قلنا** ضمير لفظه راجع الى الفعل وغير صفة بمعنى مغائر لا بمعنى النفى فيكون المعنى وقد يكون المفعول المطلق مغايرا عن لفظ فعله مغايرة مادية **نحو قعدت جلوسا** او بابية نحو انبته الله نباتا **فان قيل** لم خالف المصـ مذهب سيبويه فانه لا يجوز مغائرة المفعول المطلق من الفعل وان وقع المغايرة فى اللفظ فسيبويه يقدر له عاملا من جنس المفعول نحو قعدت وجلست جلوسا وانبته الله انبت نباتا **قلنا** مذهب سيبويه فى هذا المقام غير مستحسن لانه منقوض بقوله تعالى لا يضرونه شيئا فشيئا مفعول مطلق لقوله لا يضرونه ولا يقدر له عامل من جنسه لعدم وجود الفعل من هذا الجنس واجاب سيبويه بانه صفة بمعنى القليل لموصوف محذوف اى لا يضرونه ضرا شيئا اى ضرا قليلا لكنه منقوض بقولهم حلفت يمينا فانه مصدر لحلفت و ليس من جنسه فعل حتى يقدر لها فلذا قال وقد يكون بغير لفظه مع اتحاد المعنى **وقد يحذف الفعل** اى الناصب للمفعول المطلق لما كان الاصل فى الاشياء الذكر والحذف يجيئ بعارض القرينة قليلا فلذا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل فى دخولها على المضارع وقال وقد يحذف الفعل **فان قيل** حذف الفعل بحث عنه فلزم خروج البحث لانه فى مفعول المطلق وايض تخصيص الحذف بالفعل غير صحيح لانه يحذف شبه الفعل ايض **قلنا** المراد بالفعل الناصب من قبيل ذكر الخاص و ارادة العام وذكر الخاص لاصالته فى العمل وايض هو عامل فى المفعول المطلق والبحث عن متعلقات الشى بحث عن ذالك الشى **لقيام قرينة جوازا** اللام بمعنى الوقت ظرف ليحذف لا للتعليل اى يحذف وقت قيام قرينة لانه لو كان للتعليل لوجب الحذف لان وجود المعلول عند وجود

المعلول عند وجود العلة ضروری والحذف غیر واجب عند وجود القرینة فعلم ان اللام بمعنی الوقت ظرف لیحذف او اللام للتعلیل لكن العلة علی قسمین مجوزة مصححة وموجبة مستلزمة ووجود القرینة مجوزة للحذف وان لم یكن موجبة مستلزمة ونسبة القیام الی القرینة لا یصح اذا كان بمعناه لانه یستعمل فی ذوات الاجسام والقرینة من الاعراض لكنه بمعنی الحصول من ذكر الملزوم وارادة اللازم وجوازا منصوب علی المصدریة لیحذف باعتبار الموصوف المحذوف ای حذفا جوازا والمصدر بمعنی اسم الفاعل لئلا یلزم حمل المبدأ علی المبدأ أی حذفا جائزا **كقولك لمن قدم** من سفره خیر مقدم فخیر مفعول مطلق وناصبه محذوف ای قدمت قدوما خیر مقدم ثم حذف قدمت بقرینة حال القادم **فان قیل** اطلاق المفعول علی خیر صحیح اذ خیر اسم التفضیل والمفعول المطلق لایكون الا مصدرا **قلنا** اطلاق المفعول المطلق علی خیر اما باعتبار الموصوف او باعتبار المضاف الیه ان اسم التفضیل له حكم المضاف الیه لانه جزء من المضاف الیه كافضل جزء من الناس فی زید افضل الناس وقدوم الخیر ایضا فرد من مطلق القدوم **ووجوبا** ای یحذف ناصبه حذفا وجوبا **سماعا** ای سماعیا هو ما یكون موقوفا علی السماع ولا یكون له قاعدة حتی یقاس علیه غیر موضع السمع **نحو سقیا** ای سقاك الله سقیا **ورعیا** ای رعاك الله رعیا یستعملان فی موضع الدعاء **وخیبة** ای خاب الرجل خیبة اذا لم ینل ماطلب **وجدعا** ای جدع جدعا وهو قطع الانف او الاذن او الشفة او الید **وحمدا** ای حمدت حمدا **وشكرا** ای شكرت شكرا **وعجبا** ای عجبت عجبا وانما وجب حذف العامل اذ لم یوجد فی كلامهم استعمال الافعال العاملة فی هذه المصادر وهذا معنی وجوب حذف الفعل سماعا **فان قیل** ینتقض بقولهم حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا **قلنا** هذا من كلام المولدین[1] ولیس من فصحاء او نقول وجوب الحذف فیما اذا كان المصدر مستعملا باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له **فان قیل** فعلی هذا ینبغی ان یاتی المص باللام بان یقول حمدا له **قلنا** امثلة المص ایض باللام لكن ترك اللام للاختصار قال شارح الرضی كل مصدر نسب الی الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقدیرا ولم یقصد به بیان النوع فیحذف عامل ذلك المصدر سواء كان هذه المصادر او غیرها لان الجار والمجرور متعلق بذلك المصدر فیكون قائما مقام الفعل فی العمل فحذف الفعل وجوبا لقیام قرینة وهو نصب المعمول وسد المسد المصدر بمعونة حرف الجر **فان قیل** فعلی هذا لا یصح عدها من المواضع سماعیة بل صارت قیاسیة **قلنا** واضع هذه القاعدة الشارح الرضی والمص مقدم علی زمانه فعد هذه الامثلة من اسماعی فی زمان المص وقیاسیة فی

---

[1] قوله المولدین مایكون من الاب او الام احدهما عربی والآخر عجمی ۱۲

زمن الرضى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا **قياسا** اى قياسيا[1] وهو ما يكون مسموعا من العرب ويكون له قاعدة يقاس عند وجودها امثلة اخرى ولا يكون منحصرا بمواضع السمع **في مواضع** فان قيل ينبغى ان يذكر المص صيغة جمع القلة لان ما ذكر المص سبعة مواضع قلنا ذكر صيغة جمع الكثرة لان الحذف غير منحصر فى المواضع المذكورة الا ترى انه يحذف العامل فى المصدر التوبيخى نحو الناس قياما وانت قعود وليس من المواضع المذكورة **منها** اى من مواضع وجوب حذف العامل **ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع ذلك المفعول **فان قيل** ان كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن المفعول المطلق او عن المواضع فان كان عبارة عن المفعول المطلق يلزم حمل غير الموضع على الموضع وان كان عبارة عن الموضع فالصلة خالية عن عائد الموصول لان ضمير وقع راجع الى المفعول المطلق **قلنا** كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن العبارة بحذف المضاف اى موضع ما وقع فحصل حمل الموضع بالموضع **مثبتا** فان قيل المثال غير مطابق للممثل لانه مصدر بالنفى قلنا المثبت على قسمين مثبت بنفسه او اريد اثباته بالا التى هى ناقضة للنفى وهو المراد ههنا احترز بقوله مثبتا عن نحو ما زيد يسير سيرا فانه لا يجب حذف ناصبه لان الباعث على الحذف عدم صحة الحمل وهو فى الموجبة واما فى السالبة فيصح الحمل فلا يوجد القرينة على حذف الفعل **بعد نفي او معنى** نفى لانه لو لم يكن بعد النفى نحو زيد سيرا لا يجب حذف الفوات سد المسد وهو ما ولا **داخل** ذلك النفى او معنى النفى **على اسم** طالب للخبر وانما اشترط دخولهما على الاسم لانه لو دخل على الفعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا فلا يكون من باب حذف الفعل بل هو مذكور **لا يكون** المفعول المطلق **خبرا عنه** لان الاسم لو كان بحيث يكون المفعول المطلق خبرا عنه بان لا يكون ذاتا نحو ما سيرى الا سير شديد فلا حاجة الى حذف الى الناصب بل هو مرفوع على الخبرية لان خبر ما ولا مرفوع اذا انتقض النفى بالا وانما وصف السير بالشدة لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه وحمل الشئ على نفسه **او وقع** المفعول المطلق **مكررا** فان قيل ينقض بقوله تعالى دكت الارض دكا دكا فانه مفعول مطلق وقع مكررا ولم يحذف ناصبه **قلنا** المراد بوقوع المفعول المطلق مكررا فى موضع الخبر عن الاسم الطالب للخبر ولا يكون المفعول المطلق خبرا عنه ودكا دكا غير واقع عن الاسم المذكور وانما اورد هذه الضابطة مع الاول فى منها واحد لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **نحو ما انت الا سيرا** اى تسير سيرا **وما انت الا سير البريد** اى تسير سير البريد فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو ما داخل

---

[1] قوله اى قياسيا الخ السماعى ما لا يكون مندرجا تحت القاعدة ويكون منضبطا بمجرد السماع من العرب والقياسى ما يكون مندرجا تحت القاعدة ولا يمكن انضباطه بالسماع نحو رفع الفاعل ونصب المفعول ١٢

على اسم وهو انت الذى يطلب الخبر والمفعول المطلق لايكون خبرا عنه لانه لا يقع خبرا عن الجثث والاعيان فيحكم العقل فى ذلك الموضع بحذف الخبر لتصحيح الحمل لكن الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ فعلم ان المحذوف من باب سار يسير سيرا ولم يحذف سائر اسم الفاعل لان الاصل فى العمل الفعل فلما مس الحاجة الى تقدير العامل فتقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل فيكون التقدير تسير سيرا ثم حذف الفعل وجوبا لوجود القرينة وهو نصب المعمول وسد المسد هو المعمول بمعونة الا وانما اورد مثالين لما وقع مثبتا بعد نفى لان المفعول المطلق اما مفرد كالاول او مضاف كالثانى او نكرة كالاول او معرفة كالثانى او فعل للمبتدأ كالاول او فعل لمن يشبه بفعله فعل المبتدأ كالثانى **فان قيل** سير البريد لا يصح ان يكون مفعولا مطلقا لانه فعل لفاعل فعل وسير البريد فعل البريد لا المخاطب **قلنا** هو مفعول مطلق مجازا باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول المطلق الحقيقى فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا مثل سير البريد **وانما انت سيرا** مثال لما وقع بعد معنى نفى **وزيد سيرا سيرا** مثال لما وقع مكررا اى زيد يسير سيرا سيرا ثم حذف بقرينة النصب واقامة المعمول بمعونة التكرار وشرط التكرار للمعونة **ومنها** اى من المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق **ما وقع** اى موضع مطلق وقع **تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة** وفى تقييد تفصيله لاثره احترز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة لا لاثر مضمونها نحو زيد يسافر سفرا لقريب او لبعيد وفى تقييد الجملة احتراز عن ما اذا وقع تفصيلا لاثر مفرد نحو لزيد ضرب اما يتادب تاديبا او يهلك هلاكا فانه تفصيل لاثر الضرب فقط وفى تقييد المتقدم احتراز عن المؤخرة نحو اما منا او فداء فشد الوثاق فان هذه الصور لا يجب الحذف لانها وقعت فى كلامهم قليلا فلو حذف الفعل لم يسبق الذهن اليه والمراد بمضمون الجملة مصدر الجملة المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد باثره غرضه المطلوب من مضمون الجملة والمراد بتفصيل الاثر انواعه المحتملة مثل قوله تعالى **فشد الوثاق فاما منا بعد واما فداء** فشد الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء وهما محتملان فى الجملة غير معمولين ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منًا بعد واما فداء اى فاما تمنون منا بعد واما تفدون فداء ثم حذف الفعل لزوما لوجود قرينة هى نصب المعمول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لان العامل محتمل او متولد من الجملة المتقدمة والمراد به كل تركيب ان يطلب الفعل عن الفاعل المخاطب بصيغة الامر ثم يذكر فائدة ذلك الفعل بصورة المصدر على سبيل الترديد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولا مطلقًا للفعل المحذوف كما فى قوله كل الطعام فاما نوما بعد واما كسبا بعد تقديره فاما تنوم نوما بعد الاكل واما تكسب كسبا ثم حذف

حذف الفعل لزوما لوجود القرينة هو نصب المعمول واقامة المفعول المطلق مقام العامل المحذوف بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانها محتملة بين العاملين المحذوفين **ومنها ما وقع** اى موضع مفعول مطلق وقع **للتشبيه** فان قيل كيف يقع المفعول المطلق للتشبيه لان المفعول المطلق امر لفظى والتشبيه امر معنوى نسبة بين المشبه والمشبه به قلنا التشبيه مصد مبنى للمفعول وصلته محذوف اى به فيكون التقدير لان يشبه به امر آخر وانما اشترط كون المفعول المطلق مشبها به ليدل على المحذوف وهو يصوت لان للتشبيه لابد من المشبه والمشبه به وهما الصوتان فيدل على المحذوف لان المحذوف من جنس الملفوظ ما امكن واحترز به عن قوله لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه فان قيل صوت حسن ليس مفعولا مطلقا بل هو بدل عن صوت اوصفة له باعتبار صفة الحسن فلاحاجة الى اخراجه بقيد التشبيه قلنا فيه مذهبان مذهب سيبويه انه بدل اوصفة كما ذكرت ومذهب الخليل انه بالنصب على انه مفعول مطلق لكنه لم يحذف فعله وجوبا بل جوازا **علاجا** حال عن ضمير فى وقع راجع الى المفعول المطلق اى حال كون المفعول المطلق دالا على فعل من افعال الجوارح فان قيل علاجا نسبة بين الطبيب والمريض فلا يصح حمله على المفعول المطلق قلنا المراد بالعلاج فعل من افعال الجوارح لا المعنى المذكور فالحاصل الافعال على قسمين احدهما الذى يتوقف حصوله الى تحرك عضو ظاهر ويسمى بافعال الجوارح والثانى ما لا يتوقف حصوله الى تحرك عضو ظاهر ويسمى بافعال القلب كالمحبة والارادة والرغبة وغير ذلك مما يصدر من القلب لا دخل فيه للجوارح واحترز عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فزهد الصلحاء وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل ووقع للتشبيه لكن ليس بفعل من افعال الجوارح بل الزهد بمعنى ترك الرغبة فى امور الدنيا وهو فعل القلب وان كان اثره يظهر فى الجوارح وانما اشترط كون المفعول المطلق فعلا من افعال الجوارح لقوة ظهور التشبيه لانه فى افعال الجوارح ظاهر من غير الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل ووقع للتشبيه وفعل من افعال الجوارح لكنه ليس بعد الجملة واشترط كون المفعول المطلق بعد الجملة لئلا يقع المفرد مقام الجملة المحذوفة مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه احترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه وان كان مفعولا مطلقا للتشبيه علاجا بعد جملة لكن الجملة غير مشتملة على اسم بمعناه وانما اشترط اشتمالها على ذلك الاسم الكائن بمعناه ليدل على الفعل المحذوف لانه ايضا بمعناه فيكون المحذوف من جنس الملفوظ وعلى صاحبه الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار فانه وان كان مفعولا مطلقا عند الخليل وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على صاحبه ولكن الجملة غير مشتملة على صاحبه وانما اشترط اشتمالها على صاحب الاسم

bestwordubooks.wordpress.com

لتكون مناسبة في الاشتمال على من قام به معنى الحدث مع الجملة المحذوفة **نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فان قيل** اطلاق المفعول المطلق على صوت حمار غير صحيح لان المفعول المطلق مصدر والمصدر ما يكون في آخره في الفارسية دَنْ يا تَنْ ومعنى الصوت بانگ **قلنا** المجرد مستعمل بمعنى المزيد اي صوت يصوت تصويتا **ومررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى** وانما اورد مثالين لان المفعول المطلق ينقسم الى النكرة كالاول والى المعرفة كالثاني اوالى انه اعم من ان يكون مصدرا كالثاني اولا بل يستعمل استعمال المصدر كالاول او الى انه من افعال ذوي العقول كالثاني او غيره كالاول **ومنها** اي من تلك المواضع **ما** موضع مفعول مطلق **وقع مضمون جملة** اي مضمونها الالتزامي لا مضمونها التضمني كما في الضابطة السابقة احترز به عن نحو قهقرى في قولهم رجع قهقرى فانه مفعول مطلق وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وانما اشترط وقوعه مضمون جملة لتكون النيابة مع المناسبة **لا محتمل لها غيره نحو له عليّ الف درهم اعترافا** فان اعترافا مفعول مطلق وقع مضمونا التزاميا للجملة وليس لها احتمال غير الاعتراف لان كلمة على في تلك الجملة للزوم المقر به على النفس فلا يحتمل الانكار **ويسمى هذا** النوع من المفعول المطلق **تاكيدا لنفسه** اي بالتاكيد لنفس المفعول المطلق وزاته لا لامر مغائر من المفعول المطلق **فان قيل** ان الاعتراف في المثال المذكور يوكد الاعتراف الذي يفهم من الجملة فيكون مغايرا لان الاعتراف الذي هو المصدر هو صريح والاعتراف المفهوم من الجملة ضمني والضمني مغائر من الصريح **قلنا** المراد بالمغائرة التي تكون في الضابطة الثانية لا المغايرة في الصراحة والضمنية بان لا يكون معه احتمال شئ آخر فيكون التقدير عليّ الف درهم اعترفت اعترافا فحذف اعترفت لوجود القرينة وهو نصب المعمول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف **ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره** اي غير المفعول المطلق **نحو زيد قائم حقا** اي حق حقا بمعنى ثبت ثبوتا او وجب وجوبا ثم حذف الفعل لوجود قرينة وهي نصب المعمول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المناسبة للعامل لانها محتمل له ولغيره مقام العامل المحذوف وانما احتمل لغيره لانه جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره **فان قيل** اللام اذا وقعت صلة التاكيد يكون مدخول اللام موكدا فيكون الغير الموكد والتاكيد للغير محال لان الموكد والموكد متحدان في الذات لا متغايران **قلنا** الحقان احدهما صريح والآخر ضمني يفهم من الجملة متحدان بالذات فيصح تاكيد احدهما الصريح للآخر الضمني

ومتغايران بالاعتبار لان الحق الذى يفهم من الجملة باعتبار مقارنته مع الباطل لان كليهما محتملان للجملة ويغاير الحق لعدم مقارنته مع الباطل لان الجملة محتملة لهما وحقا ليس بجملة فلما كانا مغايرين فيصح قوله تاكيدا لغيره اونقول ان اللام ليست صلة للتاكيد بل هو علة للتاكيد والموكد محذوف فيكون المعنى و يسمى تاكيدا لنفسه وهو الحق الضمنى لاجل دفع غيره وهو باطل اے الباعث على التاكيد دفع الغير لاجل الغير فان قيل لما كان معنى قوله لغيره لدفع غيره فيكون معنى قوله لنفسه لدفع نفسه ولا معنى له قلنا ليس معناه دفع النفس بل معناه تاكيد لنفسه اے الباعث على التاكيد لنفسه تكريره وتكثيره **و منها ما وقع مثنى** فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه التثنية والمثال لبيك فانه للتكرير والتكثير لا التثنية **قلنا** المراد بالتثنية صورتها لا معناها و اشترط صورتها لتكون اقامة المعمول مقام العامل بمعونة صورة التثنية وتكرار المعنى **فان قيل** القاعدة منتقضة بقوله تعالىٰ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ۔ فان كرتين مفعول مطلق لارجع لاتحاد معناهما ولم يحذف فعله مع انه بصورة التثنية **قلنا** قيد الاضافة مراد فى الضابطة اى مثنى مضافا وكرتين غير مضاف **فان قيل** لابد ان يقيد بقيد الاضافة لاخراج كرتين فاجاب الشارح الهندى ان قيد الاضافة مراد المص لكن لم يذكره اكتفاءا بالمثال لان لبيك مضاف لكن هذا الجواب ضعيف لان المثال يذكر لتوضيح الممثل بعد تمام الممثل بالقيود ففى جعل المثال من متممات القاعدة تكلفات **فان قيل** فعل الشارح الجامى هذا التكلف فى قوله ابوك واخوك الخ حيث قال الشارح ولم يقل المصؒ مكبرة موحدة اكتفاءا بالمثال فكيف امتنع ههنا فالجواب عن الشارح المثال على نوعين احدهما ما كان على صورة المثال بان يكون مدخول مثل او نحو او الكاف والثانى ما لا يكون بصورة المثال فهو يكون من بيان نفس القاعدة وما يكون بصورة المثال فجعله من متممات القاعدة تكلف وههنا من قبيله والجواب عن جانب الشارح الهندى مثل لبيك وان كان بصورة المثال لكنه داخل فى القاعدة لانه منصوب صفة للمثنى وليس بمرفوع خبر المبتدأ محذوف فاخذ قيد الاضافة منه ليس بتكلف **مثل لبيك** اى الب لك البابين اى اقيم بخدمتك اقامة طويلة كثيرة متوالية غير منقطعه ولب بالمكان اى قام بالمكان فان قيل لبيك لا يخلوا ما من المجرد او المزيد فان كان الثانى فاللفظ لا يساعده لانه خال من الزوائد وان كان الاول فالمعنى لا يساعده لان المعنى التكثير وهو معنى المزيد لا المجرد قلنا انه مصدر المزيد اصله الب لك البابين ثم حذف الفعل بقرينة وسد المسد وحذف لام الجر للاختصار واتصل ضميرا لمجرور بالمضاف وحذف النون من المضاف ورد المصدر

الى الثلاثى المجرد الزوائد وادغم الباء فى الباء فصار لبيك او نقول انه مصدر المجرد لكن معناه معنى المزيد **وسعديك** اى اسعدك السعادين اى اعينك اعانة كثيرة ثم حذف الفعل واقيم المعمول مقام العامل بمعونة التكرار والتكثير واضيف المصدر الى الضمير وسقط النون بالاضافة ورد المصدر الى الثلاثى بحذف الزوائد **المفعول به** اى منها المفعول به **هو اسم ما وقع عليه** اى تعلق به بلا واسطة حرف الجر **فعل الفاعل** اے فعل اعتبر اسناده اولا الى فاعل حقيقى اوحكمى **فان قيل** التعريف غير جامع لخروج لفظ زيد فى ضربت زيدا فانه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع على مدلوله مع انه مفعول به وغير مانع لدخول المدلول فيه لانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس بمفعول به لانه من قبيل الالفاظ والمدلولات من قبيل المعانى **قلنا** العبارة بحذف المضاف الى كلمة ما اى المفعول به اسم ما والباعث على تقدير الاسم شيئان كون المفعول به من قبيل الالفاظ وايضا النحاة يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها وانما لم يصرح بالاسم اكتفاء بما سبق فى تعريف المفعول المطلق **فان قيل** التعريف غير جامع لخروج اياك فى اياك نعبد لانه مفعول به مع انه غير واقع فعل العباد عليه لانه لم يقع فعل العباد على الله **قلنا** المراد بالوقوع التعلق من قبيل ذكر الخاص وارادة العام **فان قيل** فعلى هذا ادخل فيه زيد فى مررت بزيد لانه تعلق به فعل المرور وليس بمفعول به فى الاصطلاح بل يسمى جارا ومجرورا **قلنا** المراد بالتعلق التعلق بلا واسطة حرف الجر واما بواسطة الجر فيسمى جارا ومجرورا **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول مفعول مالم يسم فاعله فيه نحو ضُرِب زيد فانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس مفعولا به **قلنا** المراد بالفعل ما اسند اولا الى الفاعل ثم وقع على المفعول وضرب غير مسند الى الفاعل **فان قيل** فعلى هذا اخرج من التعريف درهما لان اعطى بصيغة المجهول لم يسند الى الفاعل مع ان درهما يسمى مفعولا به **قلنا** الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا واعطى مسند الى الفاعل الحكمى وهو مفعول مالم يسم فاعله **فان قيل** مبنى المتون بالاختصار فينبغى ان يقول المصؒ ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل **قلنا** المراد بفعل الفاعل المعتبر اسناده الى الفاعل لاخراج مفعول مالم يسم فاعله وذلك المعنى لايفهم الا باضافة الفعل الى الفاعل فذكره ضرورى فقوله اسم ما جنس وقوله وقع عليه خرج جميع الاسماء وقوله الفاعل خرج به مفعول مالم يسم فاعله **نحو ضربت زيدا** فان قيل المثال لايكون الا مدخول نحو وهو جملة لا مفعول به **قلنا** العبارة محمول بالمسامحة اى من قبيل ذكر الكل وارادة الجزء اى زيدا فى المثال المذكور **وقد يتقدم** المفعول به جواب سوال ان المفعول به من معمولات الفعل كالفاعل والفاعل لايتقدم عليه فكذا المفعول

به فاجاب المصنف **قد يتقدم المفعول به على الفعل** العامل واسم الفاعل واسم المفعول لقوتها في الفعل فيعمل متقدما ومتاخرا وذلك التقديم اما جوازا فيما يتضمن معنى الاستفهام والشرط نحو زيدا ضربت واما وجوبا فيما اذا تضمن المفعول به معنى الشرط او الاستفهام نحو من رأيت ومن تكرم فاكرم فان قيل ينقض بقولهم من البران تكف لسانك فلسانك مفعول به لتكف ولم يجز تقديمه عليه قلنا جواز التقديم فيما لم يوجد مانع من التقديم وههنا وجد المانع لان ان موصول حرفي والصلة لا يتقدم على الموصول فمعمول الصلة لا يتقدم على الموصول بالطريق الاولى وايض الفعل مؤول بتاويل المصدر فلسانك في الواقع معمول المصدر ومعموله لا يتقدم عليه لضعف عمله فلا يعمل في المعمول المتقدم **وقد يحذف الفعل** العامل في المفعول به فلا يرد انه كما يحذف الفعل كذلك شبهه فاجاب ان المراد بالفعل العامل من قبيل ذكر الخاص وارادة العام وذكر الخاص للاصالة لا للحصر **لقيام قرينة** مقالية او حالية **جوازا** مثال الاولى **فنحو زيدا لمن قال من اضرب** فزيد مفعول به عامله محذوف وهو اضرب بقرينة المقام وهي سوال السائل لان المذكور في السوال كالمعاد في الجواب ليطابق الجواب السوال ومثال الثاني مكة للمتوجه الى مكة اي اتريد مكة فحذف الفعل بقرينة الحالية وهي توجهه اليها **ووجوبا في اربعة مواضع** فان قيل تخصيص الحذف في اربعة مواضع باطل لانه يحذف وجوبا في المنصوب بالمدح والذم والترحم والاغراء ايض مثال لمنصوب بالمدح الحمد لله الحميد اي اعني الحميد والاغراء اخاك اي الزم اخاك قلنا تخصيصها بالذكر ليس للحصر بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع **سماعي** وهو ما يقتصر بمواضع مسموعة لا يجاوزعنها وليس له قياس وقاعدة يقاس عليه امثلة اخرى **نحو امرأ ونفسه** اي اترك امرأ ونفسه فان قيل امرأ مفعول لاترك ونفسه فان قيل امرأ مفعول لاترك ونفسه لا يخلوا اما معطوف على امرأ فيلزم عطف الشئ على نفسه وان كان تاكيد يلزم الفصل بين التاكيد والموكد بحرف العطف قلنا انه معطوف ولا يلزم عطف الشئ على على نفسه لانه عبارة عن المال ويسمى بالنفس لان المال وقاية للنفس او تاكيد والفصل بحرف العطف بين الموكد والموكد جائز نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو قوله تعالى **وانتهوا خيرا لكم** فان قيل المثال غير مطابق للممثل لان الممثل ما كان عامله محذوفا وهو مذكور وهو انتهوا قلنا انتهوا ليس بعامل في خيرا والا يلزم فساد المعنى لان الله لا ينهى العباد عن الخير فعلم ان معمول انتهوا محذوف وعامل خيرا محذوف تقديره انتهوا عن التثليث واقصد خيرا لكم **واهلا وسهلا** اي اتيت فان قيل اهلا مصدر بمعنى عمارت كردن فلا يصح مفعوليته لاتيت لانه فعل حسي يقتضي المفعول الحسي وعامة

كردن من المعانى قلنا اهلا مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الماهول وهو وصف يقتضى الموصوف فيكون المعنى اتيت مكانا ماهولا ثم فسر من غير المشهور بالمشهور اى معمورا لا خرابا او نقول اهلا بمعنى اقارب لا اجانب وسهلا اى وطيت سهلا من البلاد لا حزنا **والموضع الثانى** من تلك المواضع الاربعة التى يجب فيها حذف العامل الناصب للمفعول به حذفا وجوبا قياسا الذى وقع **المنادى** فى اللغة صيغة اسم المفعول بمعنے ندا كرده شده اورا **و** فى الاصطلاح **هو المطلوب اقباله** اى توجهه اليك بوجهه حقيقة او حكما او بقلبه فان قيل التعريف غير مانع لانه دخل فيه مدلول زيد فى يا زيد فانه شئ طلب اقباله ولا يقال له منادى وغير جامع لخروج لفظ زيد فى يا زيد فانه منادى ولم يطلب منه الاقبال لعدم وجود اقباله قلنا العبارة بحذف الموصوف او المضاف تقديره هو الاسم المطلوب اقبال مدلوله فان قيل الاقبال ضد الادبار فطلب الاقبال لا يكون الا من المنادى المدبر فلا يتناول التعريف المنادى المقبل لانه ليس مطلوب الاقبال للزوم تحصيل الحاصل فيه قلنا المراد بطلب الاقبال طلب التوجه وهو اعم من ان يكون بوجهه كما فى المنادى المدبر او بقلبه كما فى المنادى المقبل فان قيل تعريف المنادى غير جامع لافراده لخروج يا سماء ويا جبال ويا ارض لانها من افراد المنادى وليست مطلوبة الاقبال لا بوجهه ولا بقلبه لعدم قبول اثر النداء فيهن قلنا التوجه اعم من أن يكون حقيقة كيا زيد او حكما كما فى الامثلة المذكورة لانها اولا منزل من له صلاحية النداء ثم دخل عليها حرف النداء فتكون مطلوبة الاقبال حكما فان قيل لما كان الاقبال اعم من الحقيقى والحكمى فينبغى ان يدخل المندوب فى المنادى الحكمى فلم لم يدخل فى تعريفه بل ذكر تعريفه وبحثه فيما بعد قلنا ان المندوب ليس من افراد المنادى الحكمى اذ دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع لا لقصد النداء وفى الامثلة المذكورة لقصد النداء لا لتفجع عليها فلو لم يكن حرف النداء فيها للنداء الحكمى يكون لغوا فلذا ذكر فى بحث علحدة فان قيل دخول الامثلة فى المنادى الحكمى وخروج المندوب منه مجرد تحكم اذ المندوب ايضا منادى مطلوب اقباله حكما على التفجع والشوق كما اذا قلت يا محمّد فكانك تناديه وتقول له فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى وايضا يفهم من قول سيبويه دخوله تحت المنادى حيث قال وانتصاب المنادى محلا اذا كان مفردا معرفة يا زيد او مندوبا نحو يا زيداه قلنا لما كان المندوب كثير الدوران فى كلام العرب فالاولى جعله فى باب علحدة واما امثلة المذكورة فقليلة فلابد ان يدخلها فى المنادى الحكمى **بحرف** من الحروف الخمسة الندائية **نائب مناب ادعوا** واحترز به عن نحو ليقبل زيد فان زيدا مطلوب اقباله باللام اى لام الامر لفظا او تقديرا

bestturdubooks.wordpress.com

فان قیل لفظا اوتقدیرا منصوبان وللنصب طرق کثیرة فما طریق نصبهما قلنا انهما مفعولان مطلقان للمطلوب باعتبار الموصوف المحذوف ای طلبا لفظا اوتقدیرا بحذف یاء النسبة لفظیا اوتقدیریا لصحة الحمل فان قیل توصیف الطلب باللفظی والتقدیری غیر صحیح لان الطلب امر معنوی نسبة بین الطالب والمطلوب وهما صفتان للفظ قلنا انهما صفتان للطلب باعتبار حال متعلقه وهو آلة الطلب فیکون المعنی طلبا لفظیا بان تکون آلة الطلب لفظیة نحو یا زید اوتقدیرا بان تکون آلة الطلب محذوفة نحو یوسف اعرض عن هذا او مفعول مطلق لنائب بحذف یاء النسبة وبحذف الموصوف ای نیابة لفظیة اوتقدیریة بان یکون ناصبه ملفوظا او مقدرا کما فی المثالین المذکورین او منصوب علی انه کل واحد حال من الضمیر فی اقباله الراجع الی المنادی فان قیل الحال محمول علی ذی الحال ولا یصلح الحمل ههنا لانه یلزم حمل صرف الوصف علی الذات قلنا المصدران مبنیان للمفعول فیکون المعنی حال کون المنادی ملفوظا اومقدرا الاول یا زید والثانی الایا اسجدوا فان قیل الحال ما یبین هیئة الفاعل اوالمفعول به به والضمیر مضاف الیه فلا یصح الحال منه قلنا جاز الحال من المضاف الیه اذا کان مضافه فاعلا او مفعولا یجوز حذفه واقامة المضاف الیه مقامه وههنا الاقبال مفعول مالم یسم فاعله للمطلوب وجاز حذفه واستتار الضمیر المضاف الیه فی المطلوب فیکون مفعول مالم یسم فاعله فیکون حکمه کحکمه فان قیل عد المنادی من المواضع المذکورة غیر صحیح اذ عامله هو حرف النداء مذکور معه قلنا فی عامل المنادی مذاهب ثلثة الاول مذهب سیبویه انه منصوب علی انه مفعول به للفعل المحذوف اذ اصل یا زید ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لزوما لکثرة استعماله ولافادة حرف النداء فائدته وهو الطلب وهذا هو المذهب المختار عند المص والثانی مذهب المبرد فعنده المنادی منصوب بحرف النداء لقیامه مقام الفعل والثالث مذهب ابی علی فعنده حرف النداء من اسماء الافعال الناصبة للمنادی فعلی هذین المذهبین لا یکون المنادی من باب حذف العامل وعلی المذاهب کلها یا زید جملة مجازا عند سیبویه والمبرد وحقیقة عند ابی علی فجزاء الجملة ای الفعل والفاعل مقدران ولیس المنادی احد جزأی الجملة علی المذاهب کلها وحرف النداء قائم مقام ادعو الفعل والفاعل مقدر عند المبرد وکلاهما مذکوران اذ حرف النداء اسم فعل والفاعل فیه الضمیر المستتر عند ابی علی و

یبنی المنادی فان قیل المنادی من المنصوبات والبناء بالضمة والفتحة علیه بعارض فینبغی ان یقدم بیان النصب علیهما قلنا قدم بیان البناء علی النصب لقلتها بالنسبة الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان النصب بقوله وینصب ما سواهما فان قیل علة الاختصار لتقدیم البناء والخفض والفتح مسلم

لكن علة قلتها من النصب غير مسلم لانه واحد وهذه الاشياء امور ثلثة فكيف يكون الامور قليلة من امر واحد قلنا كل واحد من الامور الثلثة واحد باعتبار الذات والمحل لان بيانه واحد واما النصب فواحد باعتبار الذات ومتعدد باعتبار المحل لانه اما مضاف او مشبه به او مفرد غير معرفة او مضاف غير معرفة **على ما يرفع به** اى يبنى المنادى على حرف وهو الالف او الواو او على حركة وهى الضمة التى يرفع بها فان قيل ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى فيلزم اجتماع البناء والاعراب فى المنادى المفرد المعرفة وذلك غير جائز لانه يلزم اجتماع النقيضين فى محل واحد فى حالة واحدة قلنا ضمير يبنى راجع الى المنادى وضمير يرفع الى الاسم فيكون المعنى على الحرف او الحركة التى يرفع الاسم باحدها لكنه ضعيف اذ يلزم خروج البحث اذ البحث فى المنادى لا فى مطلق الاسم فالاولى فى الجواب ان ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى لكن الرفع فى غير صورة النداء والبناء فى صورة النداء ووقت دخول حرف النداء او نقول ان يرفع مسند الى الجار والمجرور لا ضمير فيه **ان كان المنادى مفردا** فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه مفرد والمثال بالتثنية والجمع قلنا المراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشبها به فالمفرد مقابل للمضاف وشبهه ههنا فالتثنية والجمع داخلان فى المفرد **معرفة** فان قيل المثال لا يطابق الممثل لانه معرفة والمثال يا رجل نكرة قلنا المعرفة اعم سواء كان قبل النداء كيا زيد او بعد النداء مثل يا رجل فههنا اربع صور ان وجد القيدان فيكون مبنيا وان فقد القيدان نحو يا حسن الوجه والافراد نحو يا عبد الله او التعريف نحو يا رجلا فيكون منصوبا فان قيل ينبغى ان يكون المنادى المفرد المعرفة معربا منصوبا لانه مفعول به وهو من المنصوبات قلنا بناؤه لوجهين احدهما وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابه للكاف الحرفيه الخطابية فى ذلك لفظا ومعنى وثانيهما كونه مثل كاف الاسمية فى الافراد والتعريف فيكون مشابهة المنادى كاملة للضمير فى ادعوك فيكون مبنيا مثله بخلاف باقى الانواع فاذا لم تكمل مشابهته به لم يكن مثله فى البناء وبنى على ما يرفع به لانه لو بنى على الفتح يلزم الالتباس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وابدل الياء بالالف وحذف الالف واكتفى بفتح ما قبلها نحو يا غلام ولو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وحذف الياء واكتفى بكسر ما قبلها نحو يا غلام **مثل يا زيد** مثال للمعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثال للمعرفة بعد النداء مبنيا بالضمة **ويا زيدون** مثال لما بنى على الواو **ويخفض** اى نحو المنادى بالحركة نحو يا لزيد او بالحرف نحو يا لزيدين فان قيل ان الخفض متعد صفة الخافض يكون المعنى ويخفض الخافض المنادى فيلزم الخروج من البحث والثانى ان الخفض يستعمل فى الحركة فلا يتناول المستغاث مجرورا بالحرف نحو يا لزيدين قلنا المراد بالخفض

الانجرار وهو لازم صفة المنادى فلا يلزم الخروج عن البحث وهو اعم من ان يكون بالحرف او الحركة **بلام الاستغاثة** فان قيل اللام حرف من حروف المعانى والحروف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثة ليست من معانى اللام قلنا ان الاضافة لادنى ملابسة اى لام تدخل المنادى وقت الاستغاثة اليه فالاستغاثة صفة المدخول فسمى الداخل بصفة المدخول واضيف الداخل الى صفة المدخول فان قيل اللام تجئ لمعان كثيرة فاىّ المعنى مراد ههنا وايضا ما الوجه فى تعيين اللام للاستغاثة من سائر الحروف الجارة قلنا اللام للاختصاص دخلت على المنادى لان مقصود المنادى اختصاص المنادى المستغاث بالدعاء وهذا المعنى لا يحمل من باقى الحروف الجارة **مثل يا لزيد** فان قيل لام الاستغاثة لام جارة وهى مكسورة موافقة لحركة المؤثر مع اثره فلم فتحت قلنا انما فتحت لئلا يلتبس المنادى المستغاث له وقت حذف المستغاث لان اللام الداخلة على المستغاث له مكسورة فان جاءت الكسرة فى المستغاث ايضا يلزم الالتباس ولم يفرق بينهما بالعكس لان المستغاث واقع موقع الضمير والمستغاث له غير واقع واللام تفتح اذا دخلت بالضمائر لان وضع الضمائر للاختصار والخفة فحققوا اللام الداخلة عليها بالفتحة او فتحت لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى الضمائر الغائبة والباقية محمولة عليها طردا للباب فان قيل ينقض بقوله يا لزيد ولعمرو فان عمرا مستغاث ولم يفتح فيه اللام بل هى مكسورة قلنا الفتحة للفرق بين المستغاث والمستغاث منه وقد حصل الفرق بينهما بالعطف لان المعطوف بالمستغاث لا يكون الا مستغاثا فكسرت بالاصل فاَن قيل لو كان العطف على المستغاث موجبا للكسر فينبغى ان يكسر فى يا لزيد ويا لعمرو مع ان اللام فيه مفتوح قلنا العطف على المستغاث موجب للكسر بدون ياء وان كان بالياء فلا بد من فتح اللام اذ هو مستغاث مستقل لانه معطوف بالمستغاث اذ العطف للمجموع من الياء والمنادى بالمجموع منهما وانما عربت لان بناء المنادى للمشابهة بالحرف واللام الجارة من خواص الاسم قويت الاسم وتضعف مشابهته بالحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه فان قيل كما يخفض المنادى بلام الاستغاثة كذلك يخفض بلامى التعجب والتهديد الاول يا للماء ويا للدواهى والثانى يا لزيد لاقتلنك فلم تركهما المص وكيف يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما على وجه الكلية قلنا ان هاتين اللامين لام الاستغاثة لوجود خاصة لام الاستغاثة فيهما كانّ المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد ان يحضر ويسلم معى بالدية حتى استريح من الم الحزن وطعن الطاعنين وكان المتعجب منه يحضر معا حتى يقضى منه العجب ويخلص من الحيرة او نقول ان المنادى فى قولهم يا للدواهى محذوف تقديره يا قوم اعجبوا للماء وللدواهى لكن القول بحذف المنادى بتقدير الكسر ظاهر وبتقدير فتح اللام مشكل لان الفتحة بلام

المنادى لا بغيره قلنا لما حذف المنادى نسيا منسيا فاقيم المستغاث له مقامه فاعطى له حكم المنادى وهو فتح اللام **ويفتح** المنادى فان قيل مقابلة الفتح بالنصب غير صحيح لانه ايض بالفتح قلنا المراد بالفتح البناء فيكون المعنى ويبنى المنادى بالفتح **لالحاق الفها** اى وقت الحاق الالف للاستغاثة على ان اللام بمعنى الوقت وليس علة للبناء لان علة البناء وقوع المنادى موقع الضمير او لاجل الحاق الف الاستغاثة بآخره على ان تكون اللام للعلة ولا شك ان الالحاق وان لم يكن علة لنفس البناء لكنه علة لخصوص البناء بالفتح لان الالف تقتضى فتح ما قبلها **ولا لام فيه** لان اللام تقتضى الجر فى المنادى والالف تقتضى الفتح بالفتحة البنائية فبين اثريهما تناف فلا يجوز الجمع بين مؤثريهما ايض ولا يكون الجر تقديريا والفتحة لفظية لعدم القائل بتقدير الاعراب فى هذه الصورة لان تقدير الاعراب فى الاسم الذى كانت فى آخره الف من نفس الكلمة ووضعها وهذه الالف ليست وضعية بل عارضية لاجل الاستغاثة مثل يا زيداه بالحاق الهاء بآخره للوقف اذ لو وقف على الالف فيكون مد اقصر والمقصود فى الاستغاثة امتداد الصوت وذا لا يحصل الا بسكون بعد الالف وخص الهاء لاصطلاحهم بذلك **و ينصب** بالمفعولية **ما** المنادى **سواهما** ثبت سو المنادى المعرفة والمنادى المستغاث باللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه **وما** غيره مغير عن حاله حتى يبنى كما فى المفرد المعرفة والمستغاث **فان قلت** فات المطابقة بين الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام وبالالف وضمير سواهما تثنية قلت الضمير راجع الى القسمين الاولين من التقسيم الاول وهما المفرد المعرفة والمستغاث باللام او بالالف لا انه راجع الى الاقسام الثلثة الحاصلة من التقسيمين الاول والثانى فان قيل المراد بالنصب لا يخلو اما لفظا فقط فينبغى ان لا ينصب لفظ فتى فى يا فتى القوم لانه ليس منصوبا لفظا بل تقديرا وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرا فينتقض بمثل يا يوم ينفع الصادقين صدقهم لانه ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس معربا لا لفظا ولا تقديرا بل مبنى لان الظروف المضافة الى الجملة تكون مبنية بالفتح وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرا او محلا فعلى هذا دخل فيه المنادى المفرد المعرفة لانه ايض منصوب محلا فلا يصح قوله وينصب ما سواهما قلنا المراد بالنصب النصب اللفظى او التقديرى لا المحلى فخرج المنادى المفرد المعرفة والمستغاث لعدم النصب اللفظى او التقديرى فيهما وخرج يا يوم ينفع الصادقين الخ لان النصب فيما سواهما مقيد بقيد وهو ما اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبنى قبل النداء

لاضافته الى الجملة **فان قيل** يذكر المثال لتوضيح الممثل فالواحد كاف فلاحاجة الى تعدد الامثلة **قلنا** تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل لان ماسوى المنادى المفرد المعرفة اما بانتفاء القيدين مثل يا حسنا وجهه واما بانتفاء القيد فهو لا يخلو اما ان يكون مضافا **مثل يا عبد الله** او مشبها بالمضاف والمشبه بالمضاف ما لا يتم معناه بدون انضمام شئ أخر كما ان طالعا لا يتم بدون انضمام الجبل او غيره **مثل يا طالعا جبلا** واما بانتفاء القيد الثانى **مثل يا رجلا** مقولا **لغير معين** ولم يذكر المص مثالا للقسم الاول صريحا اكتفاء بالضمنى لانه فى ضمن المثال الثانى لانه ان اريد منه معين فيكون مثالا لانتفاء القيد الاول وان اريد به غير معين يكون مثالا لانتفاء القيدين **فان قيل** ان يورد الامثلة ماسوى المستغاث ايضا كما اورد الامثلة لما سوى المفرد المعرفة **قلنا** لاحاجة الى ايراد امثلة اخرى لان هذه الامثلة ماسوى المستغاث ايضا **فان قيل** ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا فى جبلا مع انه غير معتمد على شئ **قلنا** المثال مبنى على مذهب الاخفش والكوفيين واعتماد الصفة عندهم ليس بشرط بعملها او نقول انه معتمد على حرف النداء وهو من المعتمدات كما قال صاحب الالفية شعر كفعله اسم فاعل فى العمل ٭ ان كان عن مضيه بمعزل ٭ اَوْوَلِیَ استفهاما او حرف نداء ٭ او جاء صفة او مسندا ٭ او نقول انه معتمد على موصوف مقدر **فان قيل** الموصوف المقدر لا يخلو اما نكرة مثل يا رجلا طالعا جبلا فلا يطابق الصفة بالموصوف لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة نحو يا طالعا جبلا الظريف وايضا لا يطابق المثال مع الممثل لانه شبه مضاف والمثال مفرد وان قدر الموصوف معرفة نحو يا رجل طالعا جبلا فلا يطابق المثال مع الممثل لانه مفرد والممثل شبه مضاف **قلنا** انه معتمد على موصوف مقدر معرف مشبه بالمضاف فيكون التقدير يا ايها الطالع جبلا اى شبه مضاف لان معناه لا يتم بدون انضمام الصفة ثم حذف الموصوف للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتى التعريف بلا فاصلة ثم ينصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف **فان قيل** ان رجلا بالنصب لا يحتمل التعيين فيكون قيد لغير المعين مستدركا **قلنا** لغير معين اى لفظ غير معين باعتبار المتعلق وهو مقولا توقيت لنصب رجل لا تقييد له اى لا صفة فيكون حاصل المعنى نصبه وقت مقوليته لغير معين **وتوابع المنادى فان قيل** لِمَ افرد المصنف توابع المنادى وتوابع اسم لا لنفى الجنس بالذكر ولم يدخل فى التوابع الآتية **قلنا** لما كان توابع الاسماء الباقية تابعة للفظها او محلها ولم تكن ذوات جهتين وتوابعهما ذوات الوجهين الرفع والنصب كما ستعرف فلذا قال **وتوابع المنادى** ففى اضافة التوابع الى المنادى احتراز عن توابع غير المنادى فانها لا يجرى الحكم الآتى فيها وهو ترفع وتنصب بل هى تابعة للمتبوع

للفظا ومحله **المبني** على ما يرفع به وفى توصيف المنادى بالمبنى احترازعن توابع المنادى المعرب فانها تابعة للفظه وفى تقيد البناء على ما يرفع به احترازعن توابع المنادى المستغاث بالالف لانها تنصب فقط لان لفظ المتبوع ومحله كليهما يقتضيان نصب التوابع **المفردة** حقيقة اوحكما وفى توصيف التوابع بالمفردة احترازعن توابع المنادى المبنى المضافة لانها منصوبة فقط وفى تعميم المفردة عن الحقيقي والحكمى اشارة الى دخول توابع المضافة بالاضافة اللفظية او المشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة فى جواز الوجهين **فان قلت** ما الوجه ان المضاف باضافة اللفظى والمشبه بالمضاف اذا وقعا عين المنادى لهما حكم المضاف بالاضافة المعنوية وهو النصب واذا وقعا توابع المنادى فلهما حكم التوابع المفردة وهو جواز الوجهين **قلنا** لهما شبهين شبه بالمفرد فى انتفاء التعريف كما لا يوجد التعريف فى المفرد بدون الادوات كذلك لا يوجد فيهما او فى انتفاء الاضافة المعنوية كما لا توجد فى المفرد كذلك لا توجد فيهما وشبه بالمضاف بالاضافة المعنوية فى عدم الاتمام فكما لا يتم المضاف بدون المضاف اليه كذلك لا يتمان بدون انضمام شئ آخر فيعمل بشبهيهما فاذا وقعا عين المنادى فاعتبر شبه الاضافة فكانا منصوبين مثل المضاف بالاضافة المعنوية واذا وقعا تابعين للمنادى فاعتبر شبه المفرد فيكونان مرفوعين ومنصوبين مثله ولم يعكس الامر لانه لو اعتبر شبه المفرد حين وقوعها منادى فيصيران مبنيين بالضمة مثله فيخرج الاسم عن الاصل وهو الاعراب ولو اعتبر شبه المفرد حين وقوعهما تابعين فلا يبنيان لان التوابع معرفة مفردة اومضافة **فان قيل** التوابع خمسة فلم ذكر المصنف البعض وترك البعض وقيد البعض بالقيد **قلنا** لما لم يجر الحكم الآتى وهو ترفع وتنصب فى التوابع كلها بل بعضها ولم يجر على الاطلاق فيما هو جار فيه بل فى بعضها لابد من القيد بين التوابع الجارى فيها هذا الحكم وترك البعض وصرح بالقيد فى التوابع التى هو محتاجة الى القيد فقال **من التاكيد المعنوي** فان التاكيد اللفظى فيه مذهبان ان يكون مبنيا مثل المتبوع نحو يا زيد زيد وان يكون مرفوعا ومنصوبا مثل يا زيد زيدٌ زيدًا **فان قيل** لما لم يجر جواز الوجهين فى اللفظى فلم لم يقيد بالمعنوى **قلنا** المختار عند المصنف المذهب الثانى فيكون التاكيد مطلق جائز الوجهين **والصفة** مطلقا و**عطف البيان** ايضا **والمعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه** بان يكون معرفا باللام فبقى البدل والمعطوف لا يكون

معرفا باللام فحكمهما سياتی حملا **على لفظه** الظاهر او المقدر كما فى يا فتى العاقل **فان قيل** كيف يجوز الرفع فى تابع المنادى المبنى لان تابع المبنى تابع لمحله فينبغى ان ينصب فقط وايضً اذا كان التابع محمولا على بناء لفظه فينبغى ان يبنى بالضم مثل المتبوع وايضًا ينبغى ان يكون مكسورا فى مثل يا هٰؤلاء الكرام ولان لفظ المتبوع مكسور **قلنا** تابع المبنى تابع لمحله اذا كان بناء المبنى اصليا وبناء المنادى عارضيا يوجد وقت دخول حرف النداء ولا يوجد عند عدمه فلما كان البناء عارضيا فيشبه المعرب وتابع المعرب تابع للفظه ولم يبنى بالضم مثل المتبوع لبعده عن حرف النداء ولعدم وقوعه موقع الضمير بل تلك الضمة مثل الرفع فى الحصول بالعامل فصارت رفعا فى التابع **فان قيل** لم اعتبر شبهه بالرفع فى حصوله بالعامل ولم يعتبر حقيقتها وهى ضمة البنائية **قلنا** ان اعتبرت فيلزم البناء فى التابع فيلزم خروج الاسم عن الاصل وهو الاعراب و اما هٰؤلاء الكرام فمستثنى عن هذه القاعدة لان صفات الاسماء المبهمة **ويحكمها وتنصب حملا على محله** لان الحق فى تابع المنادى المبنى ان يكون تابعا لمحله والمنادى ههنا منصوب المحل على المفعولية **مثل** يا تيم اجمعون اجمعين فى التاكيد **و يا زيد العاقل والعاقل** فى الصفة واقتصر المصنف على مثال الصفة ردا على الاصمعی حيث قال لا يجوز كون المنادى موصوفا لانه واقع موضع الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فكذا الواقع موقعه ووجه الرد ان وقوع الشئ موقع الغير لا يقتضى الموافقة بينهما فى سائر الاحكام و يا غلام بشر بشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارثُ والحارثَ فى المعطوف المعرف باللام **والخليل** استاذ سيبويه **فى المعطوف** المذكور **يختار الرفع** مع تجويزه النصب لان المعطوف فى الحقيقة منادى مستقل مغائر عن المعطوف عليه بالذات ومقصود بالدعاء لان النداء الى المعطوف والمعطوف عليه كليهما واستقلاله ومقصودية لا يعلم من النصب اذ هو فى سائر التوابع بل ينبغى ان يكون المعطوف بحركة كانت فى المنادى المستقل وهى الضمة لكن الضمة فيه اثر حرف النداء وهو ممتنع بالمعطوف بواسطة اللام فصارت رفعا و ابو عمرو بنِ علاء النحوى القارئ البصرة يختار فيه **النصب مع** تجويزه الرفع لان المعطوف لما امتنع عليه حرف النداء بواسطة اللام فلا يكون منادى مستقلا بل يكون تابعا و تابع المبنى تابع

لمحله ومحله النصب **وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن** اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه **فان قيل** المعطوف المذكور هو الحارث وهو مغائر عن مدلول الحسن **قلنا** المراد به اسم الحسن لا مدلوله **فان قيل** ليس اسمه كاسم الحسن لانه على صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة صفة مشبهة **قلنا** المراد بمثلية له فى جواز نزع اللام لا فى المدلول والذات والصيغة **فكالخليل** اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه **فان قيل** فكالخليل جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة وهو جار و مجرور مفرد **قلنا** الكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ محذوف وهو فابو العباس **فان قيل** لا نسلم انه مثل الخليل لانه لم يسبق مثل الخليل احد **قلنا** وجه التشبيه اختيار الرفع لا علمه وانما اختار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه **والا فكابى عمر فان قيل** الفاء جزائية يقتضى الشرط والجزاء وهما لا يكونان الا جملتين والا حرف لا يصلح للشرطية والكاف لا يصلح للجزائية **قلنا** والا فى الاصل وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق ثم حذف فعل الشرط مع المتعلقات بقرينة قوله ان كان وادغم النون فى لم وغيّر لم بابدال ميمه بالالف لان لم عامل لا يحذف معموله و يحذف عن لا لانه غير عامل واما كابى عمر فالكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ اى فابو العباس مثل ابى عمر فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا لانه يلزم اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة **واعلم** ان الاعلام بالنسبة الى دخول اللام على ثلثة اقسام جائز الدخول وواجب الدخول ممتنع الدخول فالثالث الاعلام الجوامد شخصية او جنسية كزيد واسامة والثانى ما صار علما مع اللام مثل الله جل جلاله والنجم والصعق والثريا والاول ما كان فى الاصل مصدرا او اسما مشتقا فيجوز الدخول نظر الى الوضع الاصلى وعدم دخوله نظر الى التعريف الطارى مثل الحارث **والمضافة** اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة المعنوية **تنصب** لانها اذا وقعت منادى تكون منصوبة لان المنادى المضاف منصوب فاذا وقعت توابع تكون منصوبة بالطريق الاولى لبعدها عن حرف النداء

موضع الضمير مثل يا تميم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبدالله فى عطف البيان و اما المعطوف المعرف باللام لا يجئ مضافا بالاضافة المعنوية لوجوب تجريد المضاف عن التعريف **والبدل والمعطوف غير ما ذكر** **فان قيل** غير صفة عن المعطوف وهو معرفة وغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله فى الابهام لانه لا يختص بذات دون ذات فلا يطابق الصفة الموصوف **قلنا** هذا اذا لم يكن للاسم الذى اضيف اليه غير ضدٌّ واحد واذا كان له ضد واحد فيتعرف غير بالاضافة اليه وههنا المضاف اليه ما ذكر اى المعطوف المذكور وهو المعرف باللام فضده غير المعرف باللام فيكون معرفة مطابق للموصوف **حكمه** **فان قيل** الضمير راجع الى البدل والمعطوف فلا يطابق الراجع مع المرجع **قلنا** المرجع مأول بتاويل كل واحد منهما اى حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل** بدخول حرف النداء **فان قيل** البدل والمعطوف ايضا منادى فيلزم تشبيه شئ بنفسه **قلنا** المراد بالمستقل ما دخله حرف النداء فيكون تشبيه احد النوعين بالآخر لا تشبيه شئ بنفسه لان البدل هو المقصود بالذكر فى الكلام والمبدل منه كالطوطية لذكره فكأنّ حرف النداء داخل على البدل والمعطوف منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه فلذا لهما حكم المستقل **مطلقا** اى زمانا مطلقا او حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بزمان افرادهما او اضافتهما او شبه اضافتهما او نكارتهما **فان قيل** مطلقا منصوب وللنصب طرق كثيرة فبِأَيِّ وجه منصوب **قلنا** انه منصوب على الظرفية باعتبار موصوف محذوف اى زمانا مطلقا او منصوب على الحالية من الضمير المجرور فى حكمه لانه فاعل للمصدر وهو الحكم العامل فى الحال **فالبدل مثل يا زيد عمرو** يا زيد اخا عمر يا زيد طالعا جبلا يا زيد رجلا صالحا ذلك امثلة المعطوف ايضا بزيادة الواو **فان قيل** قد تقرر فيما سبق ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على ما يرفع به فينتقض بيا زيد ابن عمر فان فيه جواز الضمة وَ اَوْلَوِيَّةِ الفتحة فاجاب المص بقوله **والعلم** الخ حاصل الجواب ان وجوب ما يرفع به فيما عدا هذه الصورة لان المص اذا ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعض افرادها مخالفا عنها ذكر ذلك البعض بمنزلة

bestdubooks.wordpress.com

الاستثناء منها وايضًا العام اذا قوبل بالخاص فالمراد بالعام ماسوى افراد الخاص **والعلم** اى العلم المنادى المبنى على الضم فبقيد الاول احتراز عن نحو يارجل ابن عمر لان فيه تعين الضم وبقيد الثانى الخ احتراز عن جائنى زيد ابن عمر لانه فيه تعين الرفع لكونه غير منادى وبالثالث عن ياعبد الله ابن عمر لتعين النصب فيه لان جواز الضمة لايكون الا فى المبنى على الضم **الموصوف بابن** مجرد عن التاء او ملحوق بها بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه احتراز عن يازيد الظريف ابن عمر لتعين الضمة فيه لكون الواسطة بينهما **مضافا** اى حال كون ذلك الابن مضافا **الى علم** آخر فبقيد الاضافة احتراز عن يا زيد الابن الظريف لتعين الضمة فيه لكونه غير مضاف وبقيد العلم احتراز عن يا زيد ابن الرجل **فان قيل** لاحاجة الى قيد آخر لاختيار الفتحة فى مثل يا زيد ابن زيد مع انه ليس مغائرا عن الاول **قلنا** انهما وان اتحدا فى اللفظ لكن مسمى كل واحد منهما مغائر عن الآخر او **نقول** هذا الاعتراض انما يرد لوكان صفة للعلم مقرونا بالتنوين واما اذا كان مضافا اليه للعلم بلا تنوين اى الى علم شخص آخر فلا يرد الاعتراض فعلم المنادى اذا كان جامعا لهذه الصفات يجوز بنائه على مايرفع به بناء على القاعدة لكن **يختار فتحه** لان كل منادى جامع لهذه الصفات كثير الوقوع وكثرة الوقوع تقتضى التخفيف فخففوه بالفتحة ولم يخفف بالسكون لكون الفتحة الحركة الاصلية لكونه مفعولا به **فان قيل** قد تقرر فيما سبق ان نداء المعرف باللام ممتنع فينتقض بيا ايها الرجل فانه فيه نودى المعرف باللام فاجاب المص **واذا نودى** فالحاصل نداء المعرف باللام ممتنع بلا فصل وههنا مع الفصل وايضا قوله واذا الخ اشارة الى وسيلة جواز النداء الى المعرف باللام **واذا نودى** اى اذا اردت نداء **المعرف باللام فان قيل** الجزاء مرتب بمعنى الشرط يعنى مؤخر عن وجود الشرط وههنا الجزاء لفظ قيل والقول عين النداء لا انه مؤخر عن النداء **قلنا** ان الشرط فى الواقع اريد المتضمَّن لِنُوْدِيِ وهو متضمِّن لان النداء فعل اختيارى للانسان وكل فعل اختيارى للانسان يكون مسبوقا بالارادة **قيل** مثلا **يا ايها الرجل** بتوسط اَىُّ مع هاء التنبيه بين حرف

النداء والمنادى المعرف باللام لئلا يلزم اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة **و يا هذا الرجل** بتوسط هذا **و يا اى هذا الرجل** بتوسط الامرين وانما تعينت هذه الاسماء المبهمة للزيادة لان قصد المتكلم النداء الى المعرف باللام وذلك القصد يعلم من زيادة اسم مبهم لان النداء لايقع الا على معلوم لا على مبهم ولو زيد اسم معلوم فيوهم السامع انه منادى لا المعرف باللام المؤخر وزيدت هاء التنبيه لجبر النقصان الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى وعينت الهاء للجبيرة لانها مشاركة لحرف النداء فى التنبيه لان النداء ايضا تنبيه **فاَن قيل** لما كان الاسم المبهم منادى فالمعرف باللام يكون صفة له وفى الصفة المنادى المفرد المعرفة جواز الرفع والنصب فينبغى ان يكون المعرف باللام ايضا جواز الوجهين فاجاب المصنف **و التزموا** اى العرب **رفع الرجل** مثلا وان كان حقه كذلك **لانه المقصود بالنداء** فالتزم رفعه لانه موافق للحركة البنائية التى علامة المنادى فتدل على كونه مقصودا بالنداء **فاَن قيل** فعلى هذا يلزم التناقض والتدافع **قلنا** هذا بمنزلة الاستثناء عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى المبهم يعنى جاز الوجهان فى صفة المنادى الا اذا كان المنادى اسما مبهما ففى صفته تعين الرفع **فاَن قيل** لما كان المعرف باللام مقصودا بالنداء فينبغى ان يجرى فى توابعه الوجهان فاجاب المصنفؒ **و توابعه** نحو يا ايها الرجل الظريف و يا ايها الرجل ذو المال **لانها توابع** المنادى **المعرب** وجواز الوجهين فى توابع المنادى المبنى **فاَن قيل** نداء المعرف باللام ممتنع بدون التوسط فينتقض بقولهم يا الله فاجاب المصؒ **و قالوا يا الله** بناء على قاعدة تُجَوِّزُ اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين كونِ اللام عوضا عن محذوف لزومها للكلمة لان اللام بهذين الامرين تصير من اجزاء الكلمة و ذلك الامرين غير موجود بدون لفظ الله لا انه فى الاصل اَلِاِلٰهَ حذفت الهمزة الثانيه وعوض عنها اللام ولزمت الكلمة بالعلمية ولهذا قال **خاصة** واَما النجم وان كانت فيه لازمة لكنها غير عوضية واَما الناس وان كان اللام فيه عوضية لكنها غير لازمة واما دخول حرف النداء بالمعرف باللام فى قوله ومن اجلك يا التى تيمتِ قلبى

وانت بخيلة بالوصل عنى مع كونها غير عوضية شاذ وفى قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا ۞ اياكما تكسبان شرا ۞ مع كونهما غير لازمة غير عوضية اشد شذوذا فان قيل قد قلتم ان المنادى المضاف منصوب فينتقض ذلك القول بيا تيم تيمُ عدى لانه مضاف الى عدى المذكور او المحذوف ولم يعين فيه النصب فاجاب بقوله **ولك** اى وجاز لك **فى مثل يا تيم تيم عدى** فان قيل اضافة المثل الى يا تيم ان كان بيانيه يخرج يا حَيُّ حَيُّ عدى لان المضاف والمضاف اليه فى البيانية متحدان فى الذات ويا حى حى عدى ليس عين يا تيم يا تيم عدى وان كان لامية فيخرج يا تيم تيم عدى لان المضاف مراد فى الامية والمضاف اليه غير مراد ودخل يا حى حى عدى وان كانت ظرفية فالمضاف اليه غير ظرف قلنا المراد بالمثل القاعدة الكلية تتناوى المضاف والمضاف اليه جميعا وهى كل تركيب كرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وَوَلِيَ الثانى اسم مجرور بالاضافة وهذا التركيب متناول لكليهما فان قيل لا نسلم ان المنادى مفرد اذ هو مضاف الى العدى المذكور او المحذوف قلنا المراد بالمفرد صورة وافراد الاول يعلم من الفصل وافراد الثانى يعلم من الاول لانه تاكيد لفظى للاول والتاكيد اللفظى بعينه تكرار الاول **الضم والنصب فى الاول** فقوله الضم والنصب فاعل الظرف المقدم او مبتدا خبره الظرف المقدم اَمّا الضم فلانه منادى مفرد معرفة كما يعلم من الفصل وَاما النصب فلانه اما مضاف الى عدى المذكور كما هو مذهب سيبويه او الى عدى المحذوف كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف يكون منصوبا فان قيل كيف يضاف الى عدى المذكور لوجود الفصل بين المضاف والمضاف اليه قلنا تيم الثانى تاكيد لفظى للاول وهو عين الاول فالفصل به كلا فصل **واعلم** ان اصل هذا التركيب يا تيم عدى تيم عدى بالتكرار فعند سيبويه حذف عدى الثانى دفعا للتكرار فبقى يا تيم عدى تيم فقطع تيم الثانى عن الاضافة والمضاف اذا قطع عن الاضافة فيجب فيه احد الامور الثلاثة اما البناء بالضمة كما فى قبلُ وبعدُ او التنوين عوضا عن المحذوف كما فى يومئذٍ او اضافة مثل الاضافة الاولى فقدم سيبويه التيم المقطوع عن العدى بالعدى الاول يحصل له صورة الاضافة وجعل تاكيد الاول

وعند المبرد يحذف عدى الاول لدفع التكرار لان فى حذف الثانى تكليف التقدم و التاخر وتكليف الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما فى التيم الثانى فتعين النصب لانه اما تابع مضافٍ كما هو مذهب سيبويه او تابعٌ مضافٌ كما هو مذهب المبرد وعلى كلى التقديرين يقتضى النصب وتمام البيت يا تيم تيم عدی لا ابا لكم ؛ لا يلقينكم فى سوئة عمر ؛ والمنادى **المضاف الى ياء المتكلم** افرده بالذكر يعنى دخوله فى المذكور الجريان وجوه فيه ما ليس بجار فى غيره. **يجوز فيه** **فان قيل** يجوز فعل يقتضى الفاعل وهو مفرد وقوله يا غلامى جملة لا تصلح ان تكون فاعلا وايضًا ان قوله يا غلامى تفصيل يقتضى الاجمال ولا اجمال ههنا وايضًا المصنف فى بيان القواعد الكلية ويا غلامى جزئى من الجزئيات **قلنا** قوله يا غلامى مضاف اليه لمثل محذوف والمثل بيان لمبيَّنٍ محذوف وهو وجوه فاعل يجوز فيكون التقدير **يجوز فيه** وجوه اربعة مثل يا غلامى الخ فوجوه فاعل للفعل واربعة اجمال للتفصيل ومثل بيان العموم والكلية ثم حذف المبيَّن اختصارا وهو وجوه اربعة واقيم المبيِّنُ مقامه وهو مثل ثم حذف المثل المضاف واقيم مضاف اليه مقامه احدها فتح الياء مثل **يا غلاميَ** وهو الاصل وثانيها سكون الياء مثل **يا غلامى** لانه الاخف وثالثها اسقاط الياء والاكتفاء بكسرة ما قبلها نحو **يا غلامِ** وهذا الوجه اذا كان قبل الياء كسرة فلا يرد انه لا يجوز فى يا فتاى لانتفاء الكسرة فيما قبلها ورابعها قلب الياء الفا والكسرة فتحة نحو **يا غلاما** **فان قيل** ينقض بقولنا يا عدوى فانه مضاف الى الياء ولا يجوز فيه الوجهان الاخيران بل يجوز فيه الاولان فقط **قلنا** جواز الوجهين الآخرين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم المشتهر بالاضافة الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف والقلب لا فى المطلق **فان قيل** حصر الوجوه فى الاربعة غير مستقيم لوجود الخامس وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتحة عن الالف **قلنا** لم يذكر المص هذا الوجه لشذوذه **و** يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم **بالهاء** فى هذه الوجوه كلها **وقفا** اے فى حالة الوقف فرقا بين الوقف والوصل لانه لو وقف على الياء المفتوحة سكنت للوقف فلا يعلم انها سكنت

للوقف او ساكنة فى حالة الوصل اذ هى وجه من وجوه الاربعة وهكذا فى باقى الوجوه **وقالوا** اى العرب فى محاوراتهم **يا ابى و يا امى** بالوجوه الاربعة المذكورة مع زيادة وجه آخر عليها لان ندائهما كثير فاختاروا فيهما كثرة الوجوه للتخفيف كما اشار اليها بقوله **و يا ابتِ و يا امتِ** بابدال الياء بالتاء لمناسبة بينهما لان تاء التانيث و ياء الاضافة كلمتان مستقلتان تلحقان فى آخر الاسم وجاز الحاق تاء التانيث بالمذكر نحو طلحة وقولك حمامة ذكر ورجل ربعة و غلام يفعة ونحو عَلّامة وشاة للمذكر والمؤنث **فتحا وكسرا** اى حال كون التاء مفتوحة فان الياء المفتوحة قلبت بالتاء المفتوحة للموافقة او مكسورة لتبقى فى العوض شائبة للمعوض عنه فالمصدران مبنيان للمفعول لصحة الحمل و منصوبان على الحالية من التاء اذ هو جزء المفعول لقالوا وعاملهما قالوا **فان قيل** كما يجوز الفتحة والكسرة كذلك يجوز ضمة التاء لانه جار مجرى المفرد المعرفة فلم يذكرها **قلنا** لم يذكرها لقلة هذا الوجه **و بالالف** اى وقالوا بالف بعد التاء يا ابتا يا امتا جمعا بين العوضين **دون الياء** بعد التاء فلا يقال يا ابتى لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز **و يا ابن ام و يا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى** فى جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيقال يا ابن أُمّيَ يا ابن عَمِّيَ يا ابن أُمّيْ يا ابن عَمِّيْ و يا ابن أُمِّ يا ابن عَمِّ يا ابن أُمَّا يا ابن عَمَّا **فان قيل** هذا الاختصاص اما بالنظر الى المضاف وهو الابن او بالنظر الى المضاف اليه وهو الام والعم فعلى الاول يخرج البنت مع انها ايض كك ويدخل يا ابن خال يا ابن اخ مع انه لا يجرى فيه هذا الحكم وعلى الثانى يدخل فيه يا غلام ام و يا غلام عم مع انه لا يجرى فيهما هذا الحكم **قلنا** الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف كليهما لكن الاختصاص بالنظر الى المضاف اضافى الى ما سوى البنت و بالنظر الى المضاف اليه حقيقى اى بالنسبة الى جميع ما عدى الام والعم **و قالوا يا ابن ام يا ابن عم** بزيادة وجه آخر الذى هو شاذ فى المنادى المضاف الى ياء وهو حذف الالف المنقلبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة وغير شاذ ههنا لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان الترخيم من خصائص النداء شرع

فشرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** اى واقع **فان قيل** ان الجواز بمعنى امكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين يعنى وجوده وعدمه غير ضرورى مع ان المنادى اذا وقع فى الشعر فالترخيم فيه ضرورى فلا يتناول الجواز له **قلنا** انه بمعنى واقع والوقوع عام من الجواز والوجوب فالجواز فى النثر والوجوب فى ضرورة الشعر والحاصل ان الجواز ههنا بمعنى امكان العام المقيد بجانب الوجود فيسلب الضرورة عن جانب العدم اى عدم الترخيم ليس بضرورى واما وجود الترخيم فهو اما ضرورى كما فى الضرورة الشعر او غير ضرورى كما فى الضرورة **فان قيل** ان قوله جائز حكم من احكام الترخيم تقديم التعريف على الحكم حكم تقديم الحكم على التعريف **قلنا** تقديم التعريف اذا كان مقصودا بالبحث ههنا الترخيم مقصودا لان المقصود بالبحث المنادى والبحث عن الترخيم ضمنى **و** هو **فى غيره** اى غير المنادى واقع **ضرورة** **فان قيل** قوله وفى غيره معطوف على المنادى لان اضافة الترخيم الى المنادى ظرفية فيكون التقدير والترخيم فى غير المنادى ضرورة فلا يصح الحمل اذ الضرورة ليست بترخيم **قلنا** قوله فى غيره ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو واقع خبر لمبتدأ وهو قول الشارح وهو قوله ضرورة منصوب على انه مفعول له لواقع محذوف فيكون التقدير وهو **فى غيره** واقع **ضرورة** لضرورة الشعر **فان قيل** شرط نصب المفعول له تقدير اللام وشرط تقدير اللام ان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وههنا لم يتحد اذ فاعل الواقع الترخيم و فاعل الضرورة المتكلم **قلنا** ضرورة مفعول له لعين الترخيم لا لوقوع الترخيم وفاعل الترخيم المتكلم فعامله لفظ الترخيم والمصدر العامل حين العمل فى قوة الفعل فيكون التقدير وان يرخم الشاعر فى غيره ضرورة **وهو** اى الترخيم مطلقا **حذف فى آخره** اى آخر الاسم او ترخيم المنادى حذف فى آخره اى المنادى والترخيم فى اللغة التليين يقال رخم الكلام اى لان وسهل وسمى به لانه بعد الحذف بالترخيم يلين ويسهل وفى الاصطلاح ما قال المص **فان قيل** ضمير هو لا يخلو اما الى الترخيم المطلق فيلزم الخروج عن البحث لانه فى ترخيم المنادى واما الى ترخيم المنادى فيبقى ترخيم غير المنادى بلا تعريف **قلنا** الضمير الى ترخيم مطلق والبحث عنه باعتبار بعض

الافراد وهو ترخيم المنادى اوالى ترخيم المنادى و يعلم تعريف ترخيم غير المنادى بالمقائسة **تخفيفا** اى لمجرد التخفيف لا لعلة صرفية اعلالية مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فلا يرد ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لان الحذف للتخفيف موجود فى آخر الاسماء المنقوصات كما فى داع ورام ولم يسمى ترخيما اذ هو بالاعلال والترخيم بغير الاعلال **وشرطه** اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول بان الضمير المرفوع الى مطلق الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى **فان قيل** ضمير شرطه ان كان راجعا الى ترخيم المنادى فشروط الآتية مسلمة وان كان راجعا الى مطلق الترخيم فشروط الآتية غير مسلمة اذ الشروط الآتية مشروط ترخيم المنادى اذ شرط ترخيم غير المنادى هو الضرورة فقط لا ان لا يكون مضافا الخ **قلنا** الضمير المجرور اما راجع الى ترخيم المنادى اَو الى مطلق الترخيم لكن شرطه باعتبار بعض الافراد وهو ترخيم المنادى امور اربعة ثلثة منها عدمية واحدها وجودى قدر الشارح امور اربعة فى جانب الخبر وهو قول المص ان لا يكون مضافا لئلا يلزم حمل الاخص على الاعم وقدر قوله وثلثة منها عدمية دفعا للوهم ان الشروط بعضها عدمى وبعضها وجودى فلم قدم المص العدمى مع ان الوجودى اشرف من العدمى فاجاب انه ثلثة اكثر والعزة للتكاثر وهى **ان لا يكون مضافا** لا حقيقة ولا حكما **فان قيل** ينقض بقولنا يا طالعا جبلا فانه ليس بمضاف مع انه لا يجوز الترخيم فيه **قلنا** ان المضاف اعم من ان يكون مضافا حقيقيا كما فى الاضافتين او حكميا كما فى المشبه به وهو ما لا يتم معناه بدون انضمام شئ آخر فى المثال المذكور ولم يقل مفردا مكان ان لا يكون مضافا ليعبر عن شروط العدمية بامر عدمى وانما اشترط عدم الاضافة اذ لا يمكن الحذف من المضاف لانه ليس آخر جزء من جزء المنادى نظرا الى المعنى ولا يمكن الحذف من المضاف اليه لانه ليس آخر جزء من اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ والترخيم لا يكون الا فى الآخر **وَ ان لَا يكون مستغاثا** لا باللام ولا بالالف اَمّا الاول لعدم ظهور اثر النداء فيه وهو النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص النداء وَاَمّا الثانى فلان زيادة الالف فى آخره لمد الصوت والحذف

ينافيه **فانقيل** شروط العدمية اربعة احدها ان لا يكون مندوبا فلم لم يذكر المص **قلنا** البحث فى ترخيم المنادى والمندوب خارج عنه عند المص وان دخل فيه فالزيادة فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع والحذف مناف للزيادة **وان لا يكون جملة** لان المسمى بالجملة المنقولة الى العلم تبقى صورة الجملة فيها بحالها لان الغرض الاكثرى من التسميه بها افهام اتصاف المسمى بما يُعْنٰى منها وذا لا يفهم الا اذا كانت اجزائه باقية ولو تغير لم يفهم منها معناها الاصلى المقصود فى العلم والشرط الرابع الوجودى احد الامرين وهو **اما كون المنادى علما زائدا على ثلثة احرف** اما اشتراط العلم لكثرة ندائه فيقتضى التخفيف الترخيم وايضا العلم مشهور حروفه فيكون فيها حروف البقى منه دليل على ماحروف البقى منه واما اشتراط الزيادة لانه لو كان ثلاثيا لم يرخم فيه لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة **فانقيل** ينبغى لا يرخم العلم ولو كان زائدا اذ الاعلام لا تتغير **قلنا** عدم تغيرها فى غير صورة ترخيم المنادى **واما اسما متلبسا بتاء التانيث** وان لم يكن علما ولا زائدا الان وضع التاء على الزوال فيكفى فيه ادنى مقتض للسقوط وكيف لا يسقط حيث وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحروف الاصلية **فانقيل** لِمَ لَمْ يشترط المص الزيادة فى المؤنث مثل العلم لئلا يبقى مثل ثبة وشاة على اقل ابنية المعرب بعد سقوط التاء بالترخيم **قلنا** لم يشترط المص الزيادة لان التاء ليست داخلة فى حروف اصلية اسم المؤنث لا نها كلمة برأسها كما اشار الشارح اليه بقوله ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة **فانقيل** قد يقال فى يا صاحب يا صاح مع انه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث **قلنا** هذا الترخيم شاذ ووجه اختيار الشذوذ كثرة نداء الصاحب والكثرة مقتضية للتخفيف ولما فرغ المص من شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بالترخيم فقال **فان كان فى آخره** اى آخر المنادى **زيادتان** **فانقيل** مدخول فى ظرف وآخر المنادى زيادتان والزيادتان ليس شئ الا آخرتان فيلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف **قلنا** لا نسلم انه ظرفية الشئ لنفسه بل هو ظرفية العام للخاص اذ آخر المنادى قد يكون فيه زائدتان او غير زائدتين كائنتان **فى حكم الزيادة الواحدة** بانهما

زيدتا معًا وان زيد احدهما اوّلا ثم زيد الآخر ثانيا لم يحذف منه الاخير مثل ثمانية و مرجانة **كاسماء ومروان** **فانقيل** المثال الاول غير مطابق للمثل اذ ليس فى آخر اسماء زيادتان لانه جمع اسم على وزن افعال فالهمزة اصلى بدل من الواو **قلنا** الاسماء حين الترخيم علم لبنت ابوبكرؓ الصديق رضى الله تعالى عنهما ففيه مذهبان مذهب سيبويه انه علم منقول من الصفة على وزن فعلاء مشتقة من الوسامة بمعنى الحسن ومذهب غير سيبويه انه على وزن اَفْعَالٍ جمع اسم والمختارة عند المصؒ مذهب سيبويه فيكون مثالا للزائدتين فى الاخر اذ التسمية بالصفات اظهر من التسمية بالجموع **او كان فى آخره حرف صحيح** اصلى حقيقة كان الصحيح او حكما **فانقيل** ينقض بنحو سعلات فان آخره صحيح قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير **قلنا** المراد بالصحيح الاصلى والتاء زائدة **فان قيل** ينقض بنحو مدعو ومرمى اذ ليس آخرهما صحيحا مع ان المحذوف فيهما حرفان **قلنا** الصحيح اعم من ان يكون حقتقيا او حكميا وههنا وان لم يكن حقيقيا لكنه حكميا اذ حرف العلة اذا وقع فى مقابلة الفاء والعين واللام فيكون له حكم الصحيح اذ الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة **قبله مدة** زائدة **فانقيل** ينقض بنحو مختار فان فى آخره صحيحا قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير **قلنا** المراد بالمدة المدة الزائدة والالف فى مختار منقلبة عن الحرف الاصلى الحكمى **وهو اكثر من اربعة احرف** كمنصور وعمار ومسكين واحترز به عن سعيد وثمود وعماد وشرط الاكثرية من الاربعة لئلا يلزم من حذف الحرفين فى الرباعى عدم بقائه على اقل ابنية المعرب **حذفتا** اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلانه لما زيدتا معا حذفتا معا ليوافق الرفع الوضع واما فى الثانى فلانه لما حذف الصحيح حذف المدة ايضا لئلا يرد المثل المشهور صُلْتَ على الاسد وبُلْتَ عن النقد **وان كان مركبا** غير اضافى والاسنادى **حذف الاسم الاخير** مثل يا بعل فى يا بعلبك لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة عليحدة صارت بمنزلة الجزء عن كلمة اخرى **وان كان غير ذلك** **فان قيل** ان ذلك من الاسماء الاشارة المفردة والمذكور امور ثلثة فلا يطابق الاشارة مع المشار اليه

فينبغي ان يقول غير هؤلاء **قلنا** الامور الثلثة مؤولة بتاويل المذكور من الاقسام الثلاثة **فحرف واحد** **فان قيل** فحرف واحد جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة وهو موصوف وصفة **قلنا** انه مفعول ما لم يسمى فاعله لفعل محذوف وهو يحذف فيكون جملة ولم يقل الشارح بحذف المبتداء ليكون اسمية اي المحذوف حرف واحد ليوافق سائر الجزءات في الفعلية ولم يقل الشارح حذف بصيغة الماضي اي حذف حرف واحد لان الفاء لا تدخل على الماضي وانما حذف حرف واحد لعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار **وهو** اي المنادى المرخم **في حكم** المنادى **الثابت** بجميع اجزائه **فان قيل** لا تسلم ان المرخم في حكم المنادى الثابت بل عينه فلا تغائر بينهما **قلنا** المراد بالثابت الثابت بجميع اجزائه والمرخم ليس بثابت بجميع اجزائه فحصل التغائر **على** الاستعمال **الاكثر فيقال يا حار** بكسر الراء في يا حارث **و يا ثمو** بواو متطرفة بعد الضمة في يا ثمود **و يا كرو** بواو متحركة بعد فتحة في كروان لان المرخم لما كان في حكم الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على الحالة التي قبل الترخيم وهي الكسرة في الاول وصحة الواو في الثاني والثالث لعدم موجب الاعلال قبل الترخيم **فان قيل** المحذوف كالملفوظ فيما اذا كان الحذف لعلة موجبة والترخيم ليس بعلة موجبة **قلنا** الترخيم علة قياسية مطردة فالمحذوف به كان كالمحذوف لعلة موجبة **وقد يجعل** المنادى المرخم **اسما براسه** كانه لم يحذف منه شئ **فيقال يا حارُ** بالضم **و يا ثمي** بالاعلال **و يا كرا** لان المرخم لما كان اسما برأسه فله حكم نفسه لا حكم اصله فيكون مضموما في الاول لان المنادى المفرد المعرفة مبني بالضم ويبدل الواو بالياء في الثاني لوقوعها في طرف بعد ضمة ويبدل الواو بالالف في الثالث لتحركها وانفتاح ما قبلها لرفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو **وقد استعملوا صيغة النداء** يعني خاصة **فان قيل** صيغة النداء حروف النداء ولا يستعمل في المندوب غير الياء **قلنا** صيغة النداء مطلق ينصرف الى الياء خاصة لشهرته ولا يدخل عليه غير الياء لانها اشهر صيغ النداء فكانت اولى بالتعميم **في المندوب** **فان قيل** لما كان الياءِ من صيغ النداء فينبغي ان لا تستعمل في المندوب

لئلا يلتبس احدهما بالآخر **قلنا** لا التباس لان المنادى مطلوب الاقبال والمندوب المتفجع عليه فيفهم المراد بقرينة المقام ثم المندوب على المعنى اللغوى ميت يبكى عليه احد و يعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع عليه وفى اصطلاح النحاة **هو المتفجع** عليه وجودا او عدما فالمتفجع عليه عدما ما يفتجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمفتجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة و الويل اللاحقة للنادب لفقد الميت **بيا او وا** **فان قيل** التعريف لا يكون جامعا لافراده لخروج المتفجع عليه وجودا نحو المصيبة والحسرة اذ التفجع منه لا عليه **قلنا** المراد كلاهما اذ كلمة على ليست صلة التفجع بل بنائية فيكون المعنى **هو الذى تفجع** بناء على وجوده وعدمه او **نقول** ان كلمة على بمعنى اللام الاجلية اى المتفجع لاجله فيشملها جميعا **و اختص بوا** جواب سوال لما استعمل الياء فى المندوب فاين الفرق بينهما وايض يلزم الالتباس بينهما فاجاب المص بقوله واختص بوا **فان قيل** لا نسلم انه مختص بوا لانه كما استعمل بوا يستعمل ايض بيا **قلنا** الاختصاص متضمن لمعنى الامتياز فيكون المعنى ممتازًا عن المنادى بوا اما الياء فهى مشتركة بين المندوب والمنادى **وحكمه فى الاعراب و البناء حكم المنادى** اى مثل حكمه لا عين حكمه فلا يرد انه يبقى المنادى بلا حكم وايضا الحكم من الاعراض لا يقبل النقل من المنادى الى المندوب اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى **فان قيل** لا نسلم ان حكمه حكم المنادى لان المنادى اذا كان نكرة غير معينة يكون منصوبا ولا يقع المندوب نكرة لانه لا يندب الا المعروف **قلنا** حكمه حكم المنادى اذا وقع فى صورة قسم من اقسام المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب واذا لم يقع فى صورة قسم من اقسامه كالنكرة فلا ياخذ حكم ذلك القسم **وجاز لك زيادة الالف فى آخره** لاظهار الندبة على الكمال بمد الصوت وخص الالف من بين اختيها وان حصل مد الصوت بهما ايضًا لانها اخف و زيادتها اكثر منهما **فان خفت اللبس** اى التباس ذلك اللفظ الخاص عند زيادة الالف بغيره عدلت من الالف الى حرف مد مجانس لحركة

آخر المندوب كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة **قلت واغلامكيه** لاوا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب وقلت **واغلامكموه** فى ندبة غلام جمع مخاطبين لا واغلامكماه لئلا يلتبس بندبة غلام مخاطبين **فان قيل** الجزاء لازم للشرط والقول بواغلامكيه غير لازم لخوف الالتباس لجواز ان يقال فى ندبة امة مخاطبة واامتكيه لا امتكاه لالتباسه بندبة امة مخاطبة **قلنا** ان الجزاء محذوف وهو عدلت واما قلت فجزاء شرط محذوف كما قال اشار اذا اردت الخ لان المراد بهذا القول العدول الى حرف مد سواء كان هذا القول او غيره **وجاز لك الهاء** اى الحاق الهاء فى حال **الوقف** لاظهار هذه المدات **فان قيل** اسناد الجواز الى الهاء غير صحيح لان الجواز يسند الى مقدور المتكلم وحدثه والهاء ليس من مقدوره وحدثه **قلنا** العبارة بحذف المضاف اى الحاق الهاء والالحاق من احداثه **ولا يندب الا الاسم المعروف** المشهور وان لم يكن علما ليعذر النادب فى ندبة **فان قيل** ينقض بقولنا وامصيبتاه لانه نكرة **قلنا** شهرة المندوب شرط فى المتفجع عليه عدما لا الوجودى وقولنا وامصيبتاه وجودى **فلا يقال وارجلاه** لعدم شهرة هذا اللفظ فى مندوب خاص **وامتنع** الحاق الالف بصفة المندوب والاعتراض والجواب كما مر **وازيد الطويلاه** لان جواز الحاق الالف بآخر المندوب وآخر المضاف اليه للمندوب آخر المندوب وآخر صفة المندوب ليس آخر المندوب لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا يحذف من المضاف علامة الاتمام والموصوف والصفة ليسا بكلمة واحدة ولذا لم يحذف من بينهما علامة الاتمام **خلافا ليونس** فان عنده يجوز الحاق المدات بآخر الصفة وله دليلان عقلى ونقلى اما العقلى لان اتصال الصفة بالموصوف انقص لفظا اكمل معنى من اتصال المضاف مع المضاف اليه لاتحاد الذاتى فى الاول لا الثانى فلما جاز الالحاق فى الثانى جاز فى الاول واما النقلى فان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجواب عنه ان منظور النحويين اتصال اللفظى لا المعنوى وهو موجود فى التركيب الاضافى لا فى التوصيفى وعن النقلى انه شاذ **او نقول** هذا مثال الصفة لو كان جمجمتى بتشديد الياء اصله جمجمتين اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون بالاضافة فالمضاف

والمضاف اليه موصوف والشا متيناه صفة ولوكان بتخفيف الياء لكان مثالا للمضاف والمضاف اليه اصله جيجمتين سقطت النون بالاضافة الى الشا ميتيناه فيكون الالحاق فى آخر المضاف اليه **ويجوز حذف** حرف **النداء** عند قيام قرينة فى جميع الاوقات **الا مع اسم الجنس** اى الاوقت كونه مقارنا مع نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل اولم تعرف كيا رجلا لان نداء النكرة لم يكثر مثل نداء العلم فلوحذف منها حرف النداء لم يسبق الذهن الى كونها منادى **والاشارة** فلم يحذف منه لانه كاسم الجنس فى الابهام **والمستغاث والمندوب** لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافى لهما فحُذِفَ حرف النداء من العلم مع الابدال كلفظ اللهم اوبغير بدل نحو **يوسف اعرض عن هذا** اى يا يوسف بقرينة مقام الخطاب لان الخطاب يكون بالضمائر لابالظواهر لان الظواهر كلها غوائب ويكون بالغوائب بواسطة حرف النداء ولما لم يوجد فعلم انه محذوف وايضا لولم يكن يوسف منادى يكون مبتداءً واعرض خبره والجملة الانشائية لا تقع خبرا الابتاويل بعيد ويحذف من لفظة ايّ لان هذه الصورة مختص بالمنادى اذا كان موصوفا بذى اللام او موصوفا بموصوف ذى اللام فالاول نحو **ايها الرجل** والثانى نحو **ايهذا الرجل** ويحذف من المضاف الى المعرفة نحو غلام زيد افعل كذا ومن الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن اِلَىّ بقرينة مقام الخطاب او بعدم صلاحية الانشاء للخبر واَمّا نداء المضمرات فشاذ فلا يقال اياك لاجتماع الخطابين فى الضمير الخطاب والباقى محمول عليه **فان قيل** قد قلتم ان حرف النداء لايحذف من اسم الجنس فينتقض بلَيل و مخنوق وكرا فى قول امرأة امرئ القيس اَصْبِحْ لَيلُ وفى قول رجل واقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال اِفْتَدِ مَخْنُوقُ وفى رقية الصائدين الكروان اَطْرِقْ كرا فان الليل والمخنوق والكروان اسماء اجناس وحذف منها حرف النداء فاجاب المص بقوله **وشذ** حذف حرف النداء من اسم الجنس فى قولهم **اَصْبِحْ لَيلُ** اى صر صُبحًا يا لَيلُ وفى قولهم **افتد مخنوق** اى يا مخنوق وفى قولهم **اَطْرِقْ كَرًا** اى يا كرا وهى رقية يصيدون بها الكروان وتمامه اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى وفيه شذوذات ثلثه

حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما برأسه **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا** **فان قيل** المثال لا يطابق المثل لعدم حذف حرف النداء والمنادى فى الآية لان إلّا بالتشديد مركب من ان المصدرية ولا النافية وادغم النون فى اللام و الياء حرف مضارعة والمضارع منصوب بسقوط النون بان المصدرية **قلنا** فى الآية قرأتان قرءة بتشديد اَلّا و قرأة بتخفيف اَلَا فالمثال بناء على قرأة التخفيف على انه حرف تنبيه و يا حرف النداء والمنادى محذوف اى يا قوم وا سجدوا مقصود بالنداء والقرينة بالحذف امتناع دخول حرف الفعل **الثالث** من المواضع التى وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها **ما اضمر عامله** اى مفعول به قدّر عامله **فان قيل** ان اريد من كلمة ما مفعول به يلزم حمل غير الموضع على الموضع لان الثالث صفة للموضع وان اريد بها الموضع فيصح الحمل لكن يلزم خلو الصلة عن عائد الموصول لان الضمير فى قوله قدر عامله راجع الى المفعول به لا الى الموضع **قلنا** كلمة ما عبارة عن المفعول به والمضاف محذوف اى موضع ما اى موضع مفعول به **فان قيل** ان اريد من كلمة ما المفعول به فيلزم تعريف الاخص بالاعم وهو قوله كل اسم الخ فلا يكون مانعا عن دخول الغير لصدق التعريف على المفعول فى قولك يوم الجمعة صمت فيه لانه اسم عدة فعل الخ مع انه ليس مفعولا به وان اريد بكلمة ما المفعول مطلق يلزم الخروج عن البحث لانه فى المفعول به لا فى مطلق المفعول وايضًا لا يصح عده من المواضع التى يجب فيها حذف ناصب المفعول به **قلنا** انها عبارة عن المفعول به والمراد بالاسم المفعول به من قبيل ذكر الاعم وارادة الخاص فيكون مانعا عن دخول يوم الجمعة صمت فيه **اونقول** انها عبارة عن المفعول مطلقا والبحث عنه وعده من المواضع التى يجب فيها حذف الناصب للمفعول باعتبار بعض الافراد **على شريطة التفسير** **فان قيل** الشريطة وزن فعيل وهو اما بمعنى فاعل او مفعول فللاول يكون شارطة وهو غير موجود والثانى يكون مشروطة فيلزم فساد المعنى اذ كلمة على بنائية فيكون المعنى تقدير العامل بناء على المشروط بل هو بناء على الشرط اذ المشروط ههنا هو التقدير فيلزم

الاتحاد بين المبنى والمبنى عليه **قلنا** الشريطة ههنا بمعنى الشرط بقرينة قول النحويين فى هذا المقام اضمر عامله على شرط التفسير **فان قيل** فعلى هذا اضافة الشريطة الى التفسير لعدم المغائرة بينهما وبين المضاف والمضاف اليه لابد من المغائرة **قلنا** المغائرة لازمة بينهما فى الاضافة اللامية وههنا بيانية فالمضاف اليه هو التفسير بيان للمضاف وهذا الشرط فيكون المعنى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره بما بعده نحو زيدا ضربته وانما لم يقل ابتداء ضربت زيدا مع انه اصل غير محتاج الى الحذف ولا الى التفسير **قلنا** اختار المتكلم الحذف اولا ثم التفسير ثانيا ليحصل فى الكلام التفصيل بعد الاجمال لان ذكر الشئ اولا اجمالا ثم التفسير ثانيا اوقع فى الذهن من ذكره اولا تفسيرا وانما لم يقل ضربت زيدا ضربته بابقاء العامل الاول احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر لان المفسر يقال لما رفع الابهام ولا ابهام بدون الحذف **فان قيل** ينتقض بقولنا جائنى رجل اى زيد ففيه جمع بين المفسر والمفسر **قلنا** الجمع بينهما ممتنع اذا كان الابهام حاصلا من الحذف وفى مادة النقض حاصل من ذكر رجل وهو غير ممتنع **فان قيل** ينتقض بقوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فانه فى الآية الكريمة جمع بينهما فعلم انه غير ممتنع **قلنا** الجمع ممتنع بينهما اذا كان المفسِّر مفسرا محضا وهو الذى اُوتِيَ بعد تمام الجملة الاولى كضربته فى قولك زيدا ضربته وههنا اُتى بالفعل الثانى قبل اتمام الجملة الاولى لان لى ساجدين من متعلقات الجملة الاولى بانه مفعول ثان لرأيت الاولى **وهو ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه** سواء كانت تعدية الفعل مع الاتصال بالاسم نحو زيدا ضربته او غير متصل به بل كان جزءه الكلام الذى وقع بعده فلا يخرج عن التعريف نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه **مشتغل** ولم يقل مشتغلا مع تثنية الموصوف وهو الفعل او شبهه لان المراد بالمتعدد واحد الامرين لا مجموع الامرين فيصح افراد الصفة وافراد الضمير **عنه** ان العمل فى ذلك الاسم **بضميره** اى بعمل الفعل فى ضمير ذلك الاسم **او فى متعلقه** الاسم **فان قلت** ان للمشتغل معنيين حقيقى ومجازى فان اريد منه المعنى الحقيقى

وهو التسليط فيصح تعديته بالباء لا بعن لان الباء صلة التسلط عن وان اريد منه المعنى المجازى وهو الاعراض والفراغ فعلى العكس واريد منه كلاهما فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قلت** الجمع بين الحقيقة المجاز ممتنع بدون القرينة وجائز مع القرينة وههنا وجد القرينة عليهما وهى صلهما **بحيث لو سلط عليه** اى على عمل ذلك الاسم لمجرد رفع ذلك الاشتغال **فان قلت** التعريف غير مانع لدخول المبتدأ فيه فى مثل زيد ضربته لصدق التعريف عليه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو سلط عليه لنصبه لانه فعل متعد مع انه مبتداء **قلت** المراد بالتسليط بمجرد رفع ذلك اشتغال بان المانع من العمل فى ذلك الاسم ذلك التسلط لا غير والمانع عن العمل ضربته فى زيد امور ثلثة التسلط بالضمير وعمل عامل المعنوى ورفعه اى فلا يكون ما اضمر عامله **هو** اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه واو التاكيد بالمنفصل ولم يكتف بالضمير المستتر فى سلط ليصح عطف او مناسبة المستتر **او مناسبه** سواء كان بالترادف او اللزوم **لنصبه** اى لنصبه هذين الامرين ذلك الاسم على المفعولية فقول المصنف كل اسم جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعده فعل او شبهه خرج به نحو زيد ابوك وقوله مشتغل بضميره احتراز عن نحو زيد اضربت فانه مفعول مقدم ولا يكون ما اضمر عامله لعدم الاشتغال بالضمير وبقيد مجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته المانع فيه امور ثلثة كما عرفت وبقيد لو سلط خرج نحو زيد ذهب به اذ لو سلط عليه ذهب او مناسبه لا ينصب كما ستعرف وبقيد المفعولية لما فرغ من التعريف شرع فى الامثلة فقال **نحو زيد اضربته** **فان قلت** المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد المثال **قلت** التعدد باعتبار تعدد الممثل لان الفعل الواقع بعد الاسم لا يخلوا اما ان يكون مشتغلا بالضمير او المتعلق فان كان مشتغلا بالضمير فاما ان يكون مع تقدير تسليط الفعل بعينه او مناسبه بالترادف او اللزوم وان كان مشتغلا بالمتعلق فاما مع تقدير تسليط الفعل بعينه او مرادفه او لازمه فالمجموع ستة امثلة لكن اورد للمشتغل بالضمير ثلثة امثلة ولما لم يتصور فى المشتغل بالمتعلق الا تسلط الفعل المناسب باللزوم فالمجموع اربعة **فان قلت** المشتغل بالمتعلق موخر فى الاجمال عن الضمير فينبغى ان يؤخر مثاله عن امثلة الضمير فى التفصيل **قلت** نحو زيد اضربت غلامه على زيد احبست عليه

ليقع الافعال المعلومة مقدمة على المجهول **نحو زيد اضربته** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط الفعل بعينه لان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ ولا يلزم خلاف المفروض **وزيد مررت به** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالترادف وهو جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت ولم يسلط بنفسه لان مررت لازم لا يعمل النصب ولم يتعد بالباء ايضاً لانه يعمل الجر لا النصب ولم يسلط مناسبه باللزوم وهو مشيتُ لانه لازم ايضاً لا يعمل النصب **وزيدا ضربت غلامه** مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وهو آهنت لان ضرب الغلام يستلزم اهانة السيد ولم يسلط بعينه مع ان الاصل فى المحذوف ان يكون من جنس الملفوظ ولم يسلط المرادف وهو اَلَمْتُ اَوْ وَجَعْتُ زيدا لئلا يلزم خلاف المفروض **وزيدا حبست عليه** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وهو لابست لان حبس الشئ على الشئ يستلزم ملابسة المحبوس مع المحبوس عليه ولم يسلط بنفسه ولا المرادف وهو قيدتُ وسجنت لانه مجهول

لا يعمل النصب **ينصب** زيد فى هذه الامثله **بفعل مضمر يفسره ما بعده** **اى ضربت** تفسير لضمير المفعول لا للفاعل وهو كلمة ما يعنى ان الفعل المفسَّر الناصبَ لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدر **وجاوزت** يعنى ان الفعل المفسَّر الناصبَ لزيد فى زيدا ضربت غلامه آهنت المقدر **ولابست** يعنى الفعل المفسَّر الناصب لزيد فى زيدا حبست عليه لابست المقدر **فان قلت** ان ما اضمر عامله من المنصوبات وجوبا فلا يصح فيه الصور الخمس ما سوى وجوب النصب **قلت** هذه الصور الخمس جار فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى ما اضمر عامله على اليقين وهو ما وقع بعد حرف الشرط او التحضيض والمواضع الاخر تصلح ان يكون الاسم مبتداء او ما اضمر عامله فالاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اِمّا واجب الرفع او واجب النصب او مختار الرفع او مختار النصب او مستوى الامرين والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال **ويختار الرفع** فى الاسم الذى وقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير **بالابتداء** **فان قلت** الباء للاستعانة والابتداء عبارة عن العامل المعنوى وهو عامل فى المبتداء

والخبر كلاهما فيكون الرفع فى الاسم المذكور على الخبرية والامر كذلك لان الاسم المذكور اما منصوب على انه ما اضمر عامله او مرفوع على انه مبتداء **قلت الباء** للسببية والابتداء مصدر مبنى للمفعول اى بسبب كونه مبتداء **عند عدم قرينة خلافه** اى الرفع وهو النصب مثل زيد ضربة **فان قلت** لايطابق المثال الممثل لانه ما يكون عدم قرينة النصب وفى المثال المذكور وجدت قرينتا النصب والرفع كلاهما اما قرينة الرفع فى زيد تجرده عن العوامل اللفظية واما قرينة النصب وجود ماله صلاحية التفسير **قلت** المراد بعدم القرينة عدم قرينة مرجحة للنصب واما قرينتى الصحة فموجود وهو التجرد للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامة من الحذف او يختار الرفع **عند وجود** القرينة المصححة والمرجحة من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع **اقوى منها** اى من قرينة مرجحة للنصب **كاما** الداخلة على الاسم المظانى مقارنته مع فعل **غير الطلب** بان لايكون الفعل المشتغل عنه انشائيا لانه لوكان انشائيا فيختار النصب نحو اما زيد افاضربه لانه لوكان مرفوعا فما بعده خبره والانشاء لايقع خبرا الا بتاويل بعيد اى مقول فى حقه اضربه نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالقرينتان المصححتان التجرد ووجود ماله صلاحية التفسير والقرينتان المرجحتان عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب ودخول اما قرينة مرجحة للرفع وهذه القرينة اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع ودخول اما على الفعل قليل نادر لانها لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ **واذا** اى مثل اما اذا الداخلة على الاسم المظانى الكائنة **للمفاجات** فى كونها اقوى قرائن الرفع من النصب والمفاجات ملاقات الشئ بالشئ بدون شعور احدهما بالآخر مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجاتية قرينة مرجحة للرفع وهو اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع على تقدير الرفع ودخول اذا المفاجاتية على الفعلية على التقدير النصب قليل نادر **فان قلت** اختيار الرفع بعد اذ يقتضى جواز النصب بعده والنصب بعده غير جائز لعدم صحة وقوع

الفعل بعده بدليل قول المصنف فی بحث الظروف و تلزم بعد اذ المفاجات الاسمية **قلت** المراد باللزوم غلبة الاسمية بعدها كانّ لغلبة الاسمية بعدها اطلق اللزوم عليها فلاينافی معها النصب ولما فرغ المص من بيان مواضع اختيار الرفع فی الاسم المظانی شرع فی بيان مواضع اختيار النصب وهی ثمانية فقال **ويختار النصب** فی الاسم المظانی **بالعطف** الباء للسببية ای بسبب عطف جملة التی وقع الاسم المظانی فيها **على جملة فعلية** متقدمة **للتناسب** مفعول له بظهور اللام من القسم الاول ای لحصول رعاية التناسب بين الجملتين المعطوفة والمعطوفة عليها فی كونهما فعليتين لان التناسب بين الجملتين امرمهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة والوجوب نحو خرجت فزيد القيته **فان قلت** قد وجدت قرينتی صحة الرفع وهو التجريد وصحة النصب وهو وجود ماله صلاحية التفسير وايضا وجدت القرينتان المرجحتان لهما عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب والسّلامة عن الحذف مرجحة للرفع والمتساويتان اذا تعارضتا فتساقطتا فلايكون هذا المثال من مواضع اختيار النصب **قلت** نعم بوجود القرائن لكن القرينة المرجحة للنصب اقوى من الرفع لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير غير مكروه والمخالفة بين الجملتين فی الاسمية والفعلية مكروه وان كان جائز **او بعد حرف النفی** ای ويختار النصب فی الاسم المظانی اذا وقع بعد حرف النفی نحو ما زيد اضربته ولازيد اضربه ولا عمراوان زيدا ضربته الا تاديبا **فانْ قلت** لَم ولَما ولَن من حروف النفی ولا يصح اختيار النصب فيما بعدها **قلت** المراد من حروف النفی مَا ولَا وانْ وليس المراد لم ولما ولن لانها من العوامل المضارع ولايقدر معمولها لضعفها فی العمل فيعمل فی احد المعمولين وهو المذكور الاصل **وبعد حرف الاستفهام** همزة كانت بلا استقباح **اوهل** بالاستقباح مثال الهمزة ازيد اضربته ومثال هل مثل هل زيد اضربته وانما كان دخول الهمزة بالاسم وان كان بعد الاسم فعل غير مستقبح لان الهمزة قوی فی الاستفهام لايراد منها معنى غير الاستفهام فهی اعم من هل فيدخل فی ما يدخل هل ولا يدخل هل وامّا هل فليس قويا فی الاستفهام لانها قد يراد

منها معنى قد للتحقيق نحو قوله تعالىٰ هل اتىٰ على الانسان اے قد اتى وقد من خواص الفعل فهل ايضًا من عوائق الفعل فلا يدخل على اسم بعده فعل لان هل يقتضي تعانق الفعل فلا يتسلى بالاسم وان دخل بالاسم فيقبح **وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة** في الزمان اے الشرط والجزاء نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه **وفي ما قبل الامر والنهي** وانما قدر كلمة ما مع قبل لان النصب انما يكون في الاسم المظانى لا في الامر والنهى لكن يرد على هذا التقدير حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وهو قبل وبقاء البعض وهو الامر والنهى وهو غير جائز لان الصلة موضح للموصول ولا يجوز حذف بعض الموضح وايضًا يبقى المضاف اليه بعد حذف المضاف على اعراب المضاف وهو النصب في قبل لم يجر في الامر والنهى بل بقي على جره **قلنا** ان كلمة ما موصوفة صفة قبل المضاف اليهما لمانع وهو انجرار في نحو زيدًا اضربه وزيدًا لا تضربه **اذ هي** اے المواضع المذكورة من قوله بعد حرف النفى الى آخره **مواقع الفعل** هذا علة لاختيار النصب **فانقلت** لما كانت المواضع المذكورة مواقع الفعل فينبغي ان يجب النصب ليقع الفعل فيها **قلنا** ان المراد ان وقوع الفعل فيها اكثر واغلب فلا ينافى الرفع على القلة ليقع الاسم فيها اما حرف النفى فموضع الفعل لانه ينفى الفعل لا الذات فدخوله بالفعل اولىٰ من الاسم سواء كان الفعل لفظا او تقديرا اما حرف الاستفهام والشرط بد لان على التردد والتشكك وهما في الافعال لا في الاسماء واما قبل الامر والنهى لانه لو لم يقدر الفعل في زيدا اضربه فبقى مرفوعا على الابتدائية وما بعده خبره والانشاء لا يقع خبرا الا بتاويل بعيد **وكذلك يختار النصب في الاسم المظانى عند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر فانقلت** لا يلزم الالتباس لان المفسر وهو خلقناه في حال نصب الاسم فلا يحتمل الصفة لكل شئ وصفيته خلقناه في حال الرفع فلا يحتمل المفسر والتركيب لا يحتملهما معا فكيف يلزم الالتباس **قلنا** المراد بالمفسر الخبر اے يلزم الالتباس بين الخبر والصفة حال رفع الاسم لان كل شئ اذا كان مرفوعا يحتمل ان يكون خلقناه خبرا لكل شئ فيكون معنى

الآية كل شئ مخلوق لله وهذا المعنى المقصود و يحتمل ان يكون خلقناه صفة لكل شئ و يقدر باعتبار المتعلق خبره فيكون المعنى كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر ففى هذا التوصيف توهم بعض الاشياء غير مخلوق لله كما هو المذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد كالصوم والصلوٰة فى الخير والربوا والسرقة والزنى فى الشر فانهم يقولون ان العبد خالق لها لئلا يلزم نسبة القبح الى الله تعالىٰ فى افعال قبيحتهم والله تعالىٰ منزه عن نسبة القبح **قلنا** على مذهبهم يلزم تعدد الخالقين والخالق واحد للخير والشر ولا يلزم القبح لله تعالىٰ فى تخليق الشر لان القبح فى الكسب لا فى التخليق والكاسب للشر هو العبد فلما كان فى رفع كل شئ احتمال معنى الصحيح بتقدير خبرية خلقناه واحتمال المعنى الفاسد بتقدير صفتية خلقناه والنصب خال عن احتمال معنى الفاسد لان فى النصب الحكم على مخلوقية كل شئ لله فيكون النصب اولىٰ من الرفع **فان قلت** لما كان المراد من المفسر الخبر لم اطلق المفسر على الخبر **قلت** لان المفسر مبحوث بالبحث والخبر غير مبحوث بالبحث والعلاقة ان ذات خلقناه خبر فى حال الرفع يكون مفسرا فى حال النصب **فان قلت** ينبغى ان يكون النصب واجبا اذ الاحتراز من الالتباس واجب **قلنا** ههنا خوف اللبس لا عين اللبس اذ الخبر يوافق المقصود والصفة لا يوافق فلا تكون مساوية مع الخبر **ويستوى الامران** اى الرفع والنصب **فان قلت** فعلى هذا يلزم توارد الحركتين المختلفتين على محل واحد وهو الاسم المظانى **قلت** الاستواء فى الاختيار لا فى الوجود فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت **فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته** **فان قلت** اضافة مثل الى الجملة اما الاسمية واما بيانية واما ظرفية فعلى الاوّل يدخل مثله وهو قوله تعالىٰ والشمس تجرى لمستقر لها والقمر قدرناه و يخرج المضاف اليه وان كان الثانى فعلى العكس لان المضاف داخل فى الاسمية دون المضاف اليه وعلى العكس فى الثانى وان كان الثالث فيقتضى الظرفية وهى معدومة **قلنا** المراد بهذا التركيب ما وقع الاسم المظانى فيه وعطف ذلك التركيب الواقع الاسم المظانى فيه على جملة ذات وجهين اسمية خبرها فعل اى اسمية باعتبار الكبرى وفعلية باعتبار الصغرىٰ فيتناول هذه القاعدة للمضاف والمضاف اليه كليهما ففى الرفع تكون الجملة معطوفة على الكبرى فيحصل التناسب بين الجملتين

فى الفعلية **فان قلت** النصب غير صحيح اذ بتقدير النصب يعطف على الصغرىٰ والصغرىٰ مشتمل على ضمير راجع الى المبتدأ وليس فى المعطوفة ضمير يرجع الى المبتدأ **قلنا** بتقدير العطف على الصغرى العائد محذوف فى المعطوفة تقديره وعمرا اكرمته عنده او فى داره **فان قلت** السلامة من الحذف مرجحة للرفع فينبغى ان يكون هذا التركيب من صور اختيار الرفع **قلنا** ان النصب يرجحه قرب المعطوف عليه على تقدير النصب فيكونان مستويان اذ القرينتان المتساويتان اذا تعارضتا فتساقطتا **فان قلت** لا تفاوت فى القرب والبعد بين الصغرىٰ والكبرىٰ لانتهاء كل منهما بميم قام **قلنا** عدم تناولتهما باعتبار المنتهى لان منتهيهما الميم واما باعتبار المبتدأ فالصغرىٰ اقرب من الكبرى لان مبتداء الكبرى الزاء فى زيد ومبتداء الصغرى القاف فى قام والقاف اقرب من الزاء الى المعطوفة ولما فرغ من مواضع اختيار النصب شرع فى مواضع وجوب النصب فقال **ويجب النصب** فى الاسم المظانى **بعد حرف الشرط** والمراد به ان ولو فان اما ايضًا من حروف الشرط لكنه حكمه ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب والنصب مع الطلب **وبعد حرف التحضيض** لوجوب دخولهما على الفعل تحقيقا او تقديرا نحو **ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته** ولما فرغ من مواضع اختيار الرفع والنصب ووجوب النصب شرع فى مواضع وجوب الرفع فقال **وليس مثل ازيد ذهب به منه** اى من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه وان صدق عليه جزء الاول من التعريف بانه اسم بعده فعل مشتغل بالضمير وايضًا وقع بعد حرف الاستفهام فيكون مختار النصب لكنه لا يصدق عليه جزء الثانى من التعريف وهو بحيث لو سلط الخ يعنى شرط الاضمار ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط وذهب به لازم لا يعمل النصب وان سلط مع الباء لا يعمل النصب ايضًا بل يصير مجرورًا **فان قلت** ذهب بعد تعديته بالباء بمعنى همزة الإفعال ينبغى ان يسلط اذهب فيكون التقدير أَذهِبَ زيد ذهب به **قلنا** مرادف ذهب به مع الباء اُذهب بصيغة المجهول وهو لا يعمل النصب ايضًا **فان قلت** فليقدر مناسب ذهب به بالملزوم وهو أَذْهَبَ بصيغة المعلوم فيكون التقدير أَذهب احد زيدا

لان المعلوم لازم للمجهول او يقدر بيلابس تقديره يلابس زيدا احدٌ بالذهاب به او يلابس زيد الذهاب به و يلابس لازم لِذُهِب به لان اِذْهَابَ الْمُذْهِبِ لِلْمُذْهبِ يستلزم ملابسة اذهاب المذهِب مع المذهَب فلما صح هذان الازمان فَلِاَيِّ وَجْهٍ جعل هذا التركيب من مواضع وجوب الرفع **قلنا** الشرط فى المفسِّرُ المفسَّر اتحاد المسند اليه لِذُهِب به الجار والمجرور والمسند اليه للمفسر احد او الذهاب به **فالرفع** الفاء جزاء للشرط المحذوف اى واذ لم يكن من باب الاضمار فرفع زيد واجب على الابتدائية ونصبه غير جائز بالمفعولية فلا يكون مختار النصب لوقوعه بعد الاستفهام **وكذا** اى مثل ازيد ذهب به فى عدم كونه من باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله تعالیٰ كل شئ فعلوه فى الزبر** اى فى صحائف اعمالهم فلا يرد ان الزبور اسم للكتاب المنزل على داؤد عليه السلام وهو كتاب واحد فلا يصح جمعية فاجاب الشارح ان الزبور ههنا جمع باعتبار معنى الصحائف لا علم للكتاب وليس كل شئ من باب الاضمار لان الشرط فيما اُضْمِر عامله ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط عليه ولا يمكن التسليط ههنا لانه صار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر لا يخلوا ما متعلق بفعلوا فسد المعنى قطعا لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم بل هى محلا لفعل كرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم و آن كان صفة لشئٍ فيلزم المحظورين الفصل بين الموصوف والصفة بالمفسّر وفوت المعنى المقصود اذ المقصود ان كان كل شئ مفعول لهم كائن فى الزبر وهذا المعنى يحصل اذا كان كل شئ مبتداء مرفوع والجملة الفعليه بعده صفة والجار والمجرور فى محل الرفع خبره وهذا المعنى موافق لقوله تعالى لايغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصيها وقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر وان نصب لفات المعنى المقصود اذ يصير المعنى ان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم لانه جاز ان يكون فى صحائف اعمالهم شئ ليس مفعولا لهم ككتب بسم الله فى راس الصحيفة گرشمنا كتب بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ فى راس كتبنا **فاِن قلت** قد تقرر فيما سبق ان الاسم المظانى اذا وقع قبل الامر يختار النصب فيه فالظاهر ان قوله

تعالیٰ الزانية والزانی فاجلدوا كل واحد منهما من هذا القبيل اذ الزانية والزانی وقع فی مظان الاضمار والفعل الواقع بعده مشتغل بالمتعلق وهو كل واحد منهما ولو سلط عليهما و يقال اجلد والزانية والزانی لنصبهما على المفعولية مع ان القراء اتفقوا على رفعهما **قلنا** هذه الآية قد خرجت من قاعدة الاضمار لحيلة النحاة اذ لم يحملوا للاخراج من الاضمار يلزم اتفاق القراء على وجه غير مختار وهو الرفع فقال فی بيان الحيلة **و نحو الزانية والزانی فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط** **فان قيل** ان قوله و نحو مبتدأ الفاء مبتدأ ثان و قوله بمعنى الشرط باعتبار المتعلق وهو مرتبطة خبر المبتدأ ثان والجملة خبر المبتدأ الاول وليس فيه عائد فاجاب ان العائد محذوف وهو فيه ومعنى الربط ان تجعل الفاء مدخولها مربوطا معلقا بالشرط القبلی ان وجد يوجد فوجد وان عدم فَعُدِمَ واضافة المعنى الى الشرط بيانية فالمعنى ان وجد الزانی فوجد الجلد وان لم يوجد الزانی وهو السبب فلم يوجد الجلد وهو المسبب **عند المبرد** **فان قلت** معنى الشرط هو سببية الاول للثانی او تعليق الثانی بالاول وهذا المعنى يقتضی ادوات الشرط ولم يوجد ههنا لا اسماء الشرط ولا حروف الشرط فكيف تكون الفاء مرتبطة بمعنى الشرط **قلنا** ان اللام فی الزانی والزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذی هو صلة كالشرط فی السببية والخبر كالجزاء السببية بمعنى الداخلة على الخبر الدالة على تلك السببية مرتبطة بمعنى الشرط فی المسببية الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء والشرط فيما اضمر عامله ان يكون ما بعد الاسم ممكن التسليط عليه **فان قلت** هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالیٰ واما اليتيم فلا تقهر واذا جاء نصر الله فسبح وربك فكبر وثيابك فطهر ففی كل هذه المواضع المواضع ما بعد الفاء عامل فيما قبل الفاء فليكن هذه الآية ايضا من قبيل هذه الآی وليكن ما قبل الفاء معمولا لما بعد الفاء منصوبا به ممكن التسليط **قلنا** ما بعد الفاء لا يعمل فی ما قبل الفاء اذا كانت الفاء سببية غير زائدة واقعة موقعها ای داخلة على الجزاء غير مقدم عليه من معمولاته لغرض كما فی

هذه الآية واما فى مواد النقض ليس مثل هذه الفاء اذ الفاء فى فسبح زائدة ليست سببية وفى البواقى غير واقعة موقعها اذ معمول مدخولها قدم عليها لغرض وهو الفصل بين آلتى الشرط والجزاء فى الاول والحصر والاختصاص فى الاخيرين لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص اوالآية **جملتان عند سيبويه** **فان قلت** الشرط والجزاء فى قول المبرد المذكور ان ايضا جملتان **قلنا** المراد بالجملتان فى قول سيبويه الجملتان المستقلتان والشرط والجزاء غير مستقلتين بل احدهما مرتب على الأخر **فان قيل** كيف قال سيبويه الآية جملتان بل الزانية والزانى المعطوف والمعطوف عليه مبتداء فاجلدوا خبره فيكون جملة واحدة **قلنا** المعطوف والمعطوف عليه مبتداء محذوف المضاف وخبره ايضا محذوف فتقديره وحكم الزانية والزانى فيما سيتلى عليكم وقوله فاجلدوا جملة ثانية اُورِدَتْ لبيان الحكم الموعود وجزء الجملة لايعمل فى جزء جملة اُخرى فلا يكون الآية داخلة فى باب الاضمار على شريطة التفسير لامتناع التسليط **والا** **فان قلت** الفاء فى قوله فالمختار جزائية يقتضى الشرط القبلى وما تقدم ههنا الا وهو حرف استثنائية **قلنا** الا ليست حرف استثناء بل هو مركب من اِنِ الشرطية ولمِ الجحدية وفعل الشرط محذوف فالتقدير وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد اولم تكن الآية جملتين كما هو مذهب سيبويه فتكون الآية داخلة فى قاعدة النصب بالاضمار **فالمختار فيها** حينئذ **النصب** واختيار النصب باطل لاتفاق القراء بالرفع فيهما الموضع الرابع من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول به فيها **التحذير** اى موضع التحذير فالعبارة بحذف المضاف فلا يرد ان التحذير ليس بموضع فيلزم حمل غير الموضع بالموضع وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو قرينة وسد المسد فى القسم الاول هو المعطوف وفى القسم الثانى تكرار المحذر منه فالاول معمول نائب مناب الفعل المحذوف بمعاونة التكرار **فان قلت** التكرار ينافى ضيق الوقت **قلنا** المنافى شئ آخر والتكرار ليس الا عين المطلوب والمقصود **وهو** اى التحذير فى اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيد شئ عن شئ **فان قلت** هو

مبتدأ او معمول صفة موصوف محذوف ای اسم معمول خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف **قلنا** العبارة محمولة على الاستخدام وهو ما يكون لشئ معنيان يراد احدهما بذكر اللفظ الصريح والآخر بارجاع الضمير اليه فللتحذير معنيان لغوى وهو المعنى المصدرى اى تخويف شئ عن شئ و تبعيد شئ عن شئ واصطلاحى منقول عن ذلك المعنى المصدرى اى تخويف شئ عن شئ وتبعيد شئ عن شئ و اصطلاحى منقول عن ذلك المعنى المصدرى وصار اسما لمفعول بتقدير بعد اواتق فالحمل باعتبار المعنى الاصطلاحى **معمول** اے اسم عمل فيه النصب خرج به ضمير اتق لانه مرفوع بالمفعولية خرج به الطريق أَذْيًا لانه منصوب على التميز **فان قلت** هو مبتداء معمول خبره ولا يصح الحمل لان التحذير هو اسم المفعول بعد اواتق والمعمول عبارة عن اثر العامل وهو الحركة **قلنا** المراد بالمعمول هو المعمول فيه فحذف فيه كما حذف فى المشترك فيه و يقال المشترك ويقال فى المفرغ فيه المفرغ **بتقدير اتق** **فان قلت** المحذر او المحذر منه معمول لاتق مقدرا لا لتقدير اتق فينبغى ان يقول باتق بدون قوله بتقدير **قلنا** هذا العبارة محمول على القلب اى باتق مقدرا خرج به اتق الطريق بذكر اتق لانه ليس تحذيرا **تحذيرا** اما منصوب على المفعول المطلق والعامل محذوف اى حذر ذلك الاسم المعمول تحذيرا اى للتحذير والجملة على كلا التقديرين صفة لذلك الاسم المعمول **مما بعده** اے مما بعد ذلك الاسم المعمول **او ذكر المحذر منه مكررا** **فان قلت** المستتر فى ذكر فاعله والمحذر منه مفعوله فالمستتر يقتضى المرجع و لا مرجع ههنا **قلنا** انه على صيغة المجهول مسند الى المفعول فلا ضمير فيه **فان قلت** ان او حرف عطف يقتضى المعطوف عليه ولم يوجد ههنا **قلنا** ان ذكر المحذر منه معطوف على حُذِّر او ذكر المقدر **فان قلت** العطف على ذلك المقدر غير صحيح لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه صفة لاسم فالمعطوف عليه مشتمل بالعائد الى الموصوف والمعطوف غير مشتمل **قلنا**

المعطوف ايضا مشتمل على العائد اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لكنه وضع الظاهر موضع المضمر لغرض وهو ان التحذير فى النوع الثانى هو المحذر منه لا المحذر **مثل اياك والاسد واياك وان تحذف** فاياك فى المثالين اسم عُمِلَ فيه النصب على المفعولية بتقدير بعد محذر مما بعده **فان قلت** الظاهر ان المثال الاول مثال الاول نوعى التحذير والثانى للثانى والثانى للثانى غير صحيح لان التحذير فى النوع الثانى محذر منه مكرر واياك محذر لا محذر منه ولا مكرر **قلنا** هذان مثالان لاول نوعى التحذير وهو المحذر واورد مثالين لنوع مع ان التوضيح يحصل بمثال واحد لان التحذير اذا كان محذرا فلا بد من ذكر المحذر منه بعده لايقاظ الغافل فالمحذر منه اما اسما صريحا كالاول او تاويلا كالثانى **فان قلت** الاسد معطوف على اياك والمعطوف فى حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه محذر فالمعطوف كذلك فلا يوجد المحذر منه **قلنا** ان المحذر منه محذوف وهو من الاسد بقرينة قوله والاسد اذ التقدير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف بَعِدْ لضيق الوقت وحذف النفس لعدم الاحتياج وابدل ضمير المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه اكتفاء بقوله والاسد فى اجزاء المعطوف وحذف من نفسك فى اجزاء المعطوف اكتفاء باياك فى المعطوف عليه فبقى اياك والاسد **فان قلت** ان التحذير اى لا اسم المحذر فى المعطوف عليه النفس وتحذيره مسلم وفى المعطوف الاسد وحذف الارنب وتحذيرهما غير مسلم لان تبعيد النفس من الاسد مقدور الانسان وتبعيد الاسد من النفس غير مقدور الانسان **قلنا** الاسد والحذف فى جانب المعطوف والمعطوف عليهما جميعا المحذر منه لان هذا التركيب فى الاصل بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من الاسد بالتكرار ولما كان التكرار شنيع فقلب فى اجزاء المعطوف ونقل المحذر الى موضع المحذر منه وصار مدخول من ونقل المحذر منه الى موضع المحذر وجعل مدخول

الواو فصار بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وحذف الارنب هو ضرب الارنب بالعصا فى الحرم قاله عمرؓ للمحرم وان تحذف الارنب وانما نهى عنه لانه يقتله فلا يحل له **والطريق الطريق** مثال الثانى نوعى التحذير والعامل المحذوف اتق تقديره اتق الطريق الطريق ثم حذف اتق لضيق الوقت لوجود قرينة هو النصب و سد المسد هو المعمول بمعاونة التكرار **ثم اعلم** ان المصنف قد قال بتقدير اتق وتقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لازم لا يقتضى المفعول ولا يعمل النصب و عمله فى النوع الثانى لانه من باب الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم حذف حرف الجر مع بقاء اثر التعدية و يُوصلُ الفعل بالمفعول وهو المجرور بعد حذف الجر ايضا ولا يمكن حذف حرف الايصال فى النوع الاول لانه مسموع فى الثانى فلا يقاس عليه غيره و لانه لو كان من باب الحذف والايصال فى الاول لصار التقدير بعد من نفسك الاسد لصار النوع الاوّل النوع الثانى لان مدخول من هو المحذر منه لا المحذر فاجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المص ذكر اتق والمراد به بعد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فرده به الشارح بقوله وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيد الطريق لانه غير مقدور المخاطب فالصواب ان يقول المص بتقدير بعد او اتق والجواب عن جانب المص ان بعد واتق متلازمان فذكر واحد هما يستلزم ذكر الأخر فيكونان مرادان كانه قال بتقدير اتق وبعد فيقدر بعد فى جميع افراد النوع الاول لان المعنى على التبعيد المقدور وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك **فان قلت** هذا المثال ليس من النوع الاول للتكرار ولا من الثانى لانه محذر لا المحذر منه فان معنى هذا التركيب بعد نفسك مما يوذيك كالاسد ويعترض انه ايضا محذر لان المحذر منه هو مدخول من **قلنا** ان من تعليلية وما مصدرية تاول الفعل بالايذاء وفاعله محذوف فيكون التقدير بعد نفسك لاجل ايذائها اياك كالاسد **فان قيل** لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج من النوعين اما خروجه من النوع

الاول لانه محذر منه لا محذر اذ ليس بعده ما يحذر منه واما خروجه من النوع الثانی لان التحذير فيه مكرر وهو غير مكرر مع انه تحذير ايضا اذ المعطوف بالمحذر تحذير **قلنا** لا ضرر فی خروجه لانه من التوابع والتوابع كلها خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فی ما بعد او **نقول** ان الاسد ليس بمعطوف على التحذير اذ التقدير الاصلی فی المعطوف وبعد نفسك من الاسد فالاسد فی المعطوف والمعطوف عليه كليهما محذر منه مدخول من التحذير الاسم المنصوب هو المحذر والله اعلم بالصواب **و نقول** هذا شروع فی بيان كيفية ذكر المحذر منه ان كان التحذير محذرا فان كان التحذير محذرا فالمحذر منه اما اسم صريح او تاويلی فان كان الاول فلذكره طريقان الواو ومن لا يجئ فيه تقدير من وان كان الثانی فلذكره طرق ثلثة الواو ومَن وتقدير من **اياك من الاسد** بذكر من كما كنت تقول اياك والاسد بالواو **ومن ان تحذف** بذكر من كما كنت تقول اياك وان تحذف بالواو وتقول فی المثال الاخير **اياك ان تحذف بتقديرين** لان حذف حرف الجر عن اَنْ واَنَّ قياس لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التی بعدها فی تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو فی الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه الاختصار والتخفيف بحذف حرف الجر **ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من** وشذوذه مع غير اَنْ وان واما حذف حرف الجر فی المفعول فيه وله بالشروط الآتية فی بحثهما فجائز وههنا ممتنع لعدم وجود الشرط **فان قلت** الشرح مخالف عن المشروح اذ قول المص لامتناع يدل على عدم جواز تقدير من وقول الشارح وشذوذه يدل على جواز بسبيل القلة **قلنا** المراد من الشاذ ما يكون مخالفا عن القياس والاستعمال جميعا كالمجُد بضم الجيم وهذا الشاذ لا ينافی الامتناع **فان قلت** فليكن بتقدير العاطف **قلنا** حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان كما عرفت وشاذ كثير فی غيرهما كما فی شاذا الذی خالف القياس فهو شاذ بالنسبة الى القياس ووافق الاستعمال فانه كثير بالنظر الى الاستعمال واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

كما فى قوله تعالىٰ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت **المفعول فيه** اى من المنصوبات المفعول فيه **وهو ما فعل فيه فعل** اى حدث مذكور تضمنا او مطابقة والتضمن اما فى ضمن الفعل المذكور او المقدر او فى ضمن شبه الفعل المذكور او المقدر وذُكِرَ الْفِعْل من حيث انه فُعِل فيه فعل مذكور لا انه وقع عليه فعل مذكور فقوله ما فعل فيه فعل جنس شامل لاسماء الزمان والمكان كلها لانها لا تخلوا عن ان يفعل فيها و بقيد المذكور خرج نحو يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة لا محالة يفعل فيها فعل مِنْ عَبْدٍ لكن الفعل المفعول فيه غير مذكور فلا يكون مفعولا فيه بل يكون مبتدأ و بقيد الحيثية خرج نحو شهدت يوم الجمعة لان ذكر الفعل فيه لوقوعه عليه لا لوقوعه فيه **فَاِنْ قلت** كلمة ما عبارة من الزمان والمكان بقرينة قوله من زمان او مكان فلا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود اى لا يكون جامعا ولا مانعا اما الاول فلان اسماء الزمان والمكان مفعول فيه و لم يفعل فيها فعل بل فُعِلَ الفعل فى مدلولاتها وَاَما الثانى فلان مدلولات اسماء الزمان والمكان فعل فيها فعل مع انها ليست معمولا فيها بل دوالها **قُلْنَا** العبارة بحذف المضاف وكلمة ما عبارة عن زمان او مكان تقديره هو اسم ما فعل فيه الخ **فَاِنْ قلت** المقصود من التعريف تحصيل صورةٍ غير حاصلة من المحدود وههنا حصل من الحد ما حصل من المحدود لان اللام فى المفعول فيه موصولية فوضع كلمة ما الموصولة فى الحد فى موضعها ووضع فعل فيه موضع مفعول فيه **قُلْنَا** الحد مقيد بقيد زائد لم يفهم من المحدود وهو مذكور وهذا القدر كان للتغائر بين الحد والمحدود **فَاِنْ قلت** المتبادر من الفعل الاصطلاحىُ وهو مركب من النسبة والحدث والزمان فى النسبة والزمان مما لا يفعل **قُلْنَا** المراد من الفعل اللغوى وهو الحدث بقرينة قوله فُعِل **فَاِنْ قلت** التعريف غير جامع لافراده لخروج يوم الجمعة فى صمت يوم الجمعة لانه من افراد المحدود وليس الحدث مذكورا فيه **قُلْنَا** ذكر الحدث اعم مطابقة كصومى يوم الجمعة واثرا او تضمنا كما فى مثال النقض **فَاِنْ قلت** الحد

غير جامع لخروج يوم الجمعة فى جواب متى صمت لان الحدث غير مذكور لا مطابقة ولا تضمنا قلنا المذكور اعم فى ضمن الفعل اللفظى او المقدر وههنا المقدر فانقلت خرج يوم الجمعة فى انّك صائم يوم الجمعة لان الحدث غير مذكور لا مطابقة ولا تضمنا فى ضمن الفعل اللفظى او التقديرى قلنا التضمنى اعم فى ضمن الفعل او شبهه فانقلت قد خرج يوم الجمعة فى جواب متى انت صائم قلنا شبه الفعل اعم ملفوظا او مقدرا وههنا مقدر تقديره انا صائم يوم الجمعة ثم حذف بقرينة السوال فانقلت التعريف غير مانع من دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به فى قولك شهدت يوم الجمعة لصدق التعريف عليه مع انه مفعول به لا مفعول فيه وانما صدق التعريف عليه لانه فُعِل فيه فعل مذكور فان الشهود يوم الجمعة لايكون الا فيه قلنا قيد الحيثية مراد فى التعريف اى ذكر الفعل من حيث ان الفعل واقع فيه وذُكِرَ شهدت ههنا للوقوع عليه لا للوقوع فيه فانقلت لما كان قيد الحيثية مرادا فيه خرج به يوم الجمعة يوم طيب لان ذكر يوم الجمعة لحمل يوم طيب عليه لا الوقوع ما فعل فيه فيكون ذكر قيد مذكور بعد قيد الحيثية مستدرك قلنا ذكر قيد مذكور لزيادة الانكشاف تصريحا و قيد الحيثية غير مصرح **من زمان او مكان** فانقلت كل قيد ماخوذ فى التعريف لابد له من بيان ما احترز به وقد تم التعريف بما سبق جمعا و منعا فيكون ذكر من زمان او مكان بلا فائدة قلنا هذه الكلية غير لازمة اذ ربما يذكر قيد فى التعريف وليس للاحتراز عن شئ بل لافادة فائدة اخرى و ذكر ههنا لافادة امور ثلثة بيان كلمة ما وقعت فى التعريف وتقسيم المفعول فيه للقسمين زمانيٍّ و مكانيٍّ وتمهيدٍ لبيان حكم كل منهما مغائر من الآخر **وشرط نصبه** اى نصب المفعول فيه **تقدير فى** اذ التلفظ بفى يوجب الجر فى المفعول فيه فانقيل له خالف المصـ عن سائر النحويين حيث قالوا وشرطه تقدير فى وقال المصـ وشرط نصبه تقدير فى قلنا المفعول فيه عند المصـ على قسمين منصوب بتقدير فى و مجرور بظهور فى لصدق التعريف عليهما واما عند

غیرالمص المفعول فیه ما هو منصوب بتقدیر فی وما هو بظهور فی فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فیه فیکون تقدیر فی شرط ذات المفعول فیه عند غیر المص فقالوا شرطه تقدیر فی و عند المص شرط نصبه تقدیر فی لا شرط ذاته **وظروف الزمان کلها** مبهما کان او محدودا وَ المبهم مالایکون له حد معین کالدهر والحین والزمان وَالمحدود ما له حد معین کالیوم و الشهر والسنة **تقبل ذلك** اے تقدیر فی وان کان الاصل فیه ذکر فی نحو صمت دهرا وسافرت شهرا لان المبهم جزء مفهوم الفعل والفعل یعمل فی جزئه بلا واسطة حرف الجر کالمفعول المطلق فیعمل فی المفعول فیه ایضا والمحدود محمول علی المبهم لاشتراکهما فی الزمانیة اے فی الذات **وظروف المکان ان کان مبهما** غیر معین **قبل ذلك** اے تقدیر فی حملا علی الزمان المبهم لاشتراکهما فی وصف الابهام نحو جلست خلفك **والا** ای وان لم یکن مبهما بل یکون محدودا **فلا** اے لا یقبل بتقدیر فی نحو جلست فی المسجد اذ لا یمکن حمله علی الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة **فان قلت** ینبغی ان یحمل علی الزمان المحدود لاشتراکهما فی وصف المحدودیة او المکان المبهم لاشتراکهما فی الذات **قلنا** علی هذا یلزم الاستعارة من المستعیر والسوال من المحتاج الفقیر و ذلك غیر جائز **وفسر المکان المبهم بالجهات الست** وهے امام وخلف ویمین وشمال وفوق وتحت وما فی معناها کالعلو والسفل والجنوب والشمال وانما کانت مبهمة لان امام زید مثلا متناول لجمیع الامکنة التی تقابل وجه زید الی انقطاع الارض **فان قلت** تفسیر المکان المبهم غیر متناول لبعض الظروف الجائز النصب بتقدیر فی کما یقال زید عندك ولدیك ودونك وسوی فاجاب المص **وحمل علی** المبهم المفسر بالجهات الست **عند ولدی وشبههما لابهامهما** **فان قلت** لا یطابق الضمیر التثنیة مع المرجع لانه امور ثلثة **قلت** ذکر فی بعض النسخ لابهامها بتانیث الضمیر فلا یرد الاعتراض و بعض النسخ بتثنیة الضمیر بارجاع الضمیر الی عند ولدی ولم یذکر وجه حمل

الشبه لان حكمه حكمهما فانقلت يجوز فى لفظ مكان تقدير فى ونصبه نحو جلست مكانك مع انه معين محدود غير مبهم فاجاب المص وكذا حمل على المكان المبهم فى تقدير فى وجواز نصبه لفظ مكان وان كان معينا لكنه محمول عليه لكثرته اى بعلاقة كثرة الاستعمال مثل كثرة استعمال الجهات لا بعلاقة الابهام ويرد فى حمل عند ولدى والشبه استعارة المستعير ويجاب عنه ان وجه الحمل الابهام متحد بين عند ولدى والجهات الست والزمان المبهم ووجه الحمل اذا اتحد بين المحمول والمحمول عليه لمحمول عليه ذلك المحمول فيكون المحمول الاخير محمول على اصل المحمول عليه فلا يلزم استعارة المستعير وايضا تحمل عليه ما بعد دخلت لكثرة الاستعمال لا للابهام على الاصح اى على مذهب الاصح واحترز عن بعض النحاة فانهم يقولون انه مفعول به وعلى المذهب الاصح انه مفعول فيه والاصل فيه استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال ويرد ايرادان من جانب البعض على الاصح أن ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه لان خاصة المفعول فيه ان ياتى بعد تمام الفعل بالمفعول ولاشك ان معنى دخلت لا يتم بدون الدار وبعد تمام الفعل بالمفعول يقتضى المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فعلم ان ما بعد دخلت مفعول به لا مفعول فيه وايض ليس فيه خاصة المفعول فيه اذ خاصة المفعول فيه ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بالوقوع فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيدا فى الدار جاز ان يقال ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك اذ داخل البلد يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد اذ الدخول يقتضى سبق الخروج وهو غير خارج من البلد فلما لم يكن فيما بعد دخلت خاصة المفعول فيه فيكون مفعولا به اجيب عن الاول ان الدخول فعل لازم لا يقتضى المفعول اذ الدخول وزن فعول ووزن فعول لازم غالبا كالقعود والجلوس والدخول فمفعول فيه للفعل اللازم يجئ بعد تمام الفعل بالفاعل وعن الثانى ان الخاصة

المذكورة للمفعول فيه لفعل ليس فى مفهومه نسبة من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج و فى مفهوم دخلت نسبة من الخارج الى الداخل **وينصب** اى المفعول فيه **بعامل مضمر** بلاشريطة التفسير كما قلت يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت **و بعامل مضمر على شريطة التفسير** نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى ما اضمر عامله من اختيار الرفع فى قولك يوم الجمعة صمت فيه اذ المرجحة فى جانب الرفع السلامة من الحذف ولم يوجد المرجحة من جانب النصب واختيار النصب فى قولك ما يوم الجمعة صمت فيه لوقوعه بعد النفى واذا يوم الجمعة صمت فيه لوقوعه بعد اذا الشرطية ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف اذ كلٌ قرينة العموم وهو يحصل فى النصب يقينا وفى الواقع ايضا يحصل العموم الموافق لكلمة كل اذا كان فى الصيف بدلا من فيه و صمت خبر كل يوم وان كان صمت فيه صفة يوم و فى الصيف خبر كل يوم فهذا ينافى عموم كل ويستوى الامران فى مثل زيد سار و يوم الجمعة سرت فيه اى معه ويجب النصب فى إنْ يوم الجمعة سرتُ فيه والله اعلم بالصواب

المفعول له هو ما فعل لاجله اے لاجل قصد تحصيله او بسبب وجوده **فعل** اى حيث **مذكورا** ے ملفوظ حقيقة او حكما فقوله اسم ما جنس شامل للمحدود و غيره وخرج بقوله لاجله سائر المفاعيل مفعولا مطلقا او به او فيه او معه و بقوله مذكور خرج نحو اعجبنى التاديب لعدم ذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فقوله هو ما اى اسم ما فالعبارة بحذف المضاف ليدخل التاديب و يخرج مدلوله **فانقلت** ان المفعول له ان كان علة للفعل فيصح التمثيل الاول لان التاديب علة للضرب ولا يصح التمثيل الثانى لان الجبن معلول لا علة وان كان معلولا فيصح التمثيل الثانى لا الاول **قلنا** المراد كلهما كما اشار الشارح بقوله لاجل تحصيله او بسبب وجوده ويسمى القسم الاول علة غائية والقسم الثانى معلولا لان العلة الغائية ما تكون باعثا على الفعل مؤخرا عن الفعل كالتاديب باعثا على الضرب مؤخرا عن الضرب

فان قلت التاديب هو عين الضرب لا انه مؤخر عن الضرب لان التاديب والضرب كلاهما فعل الضارب فاذا حصل الضرب حصل التاديب **قلنا** المراد بالتاديب هو التادب وهو فعل المضروب حصل بعد تاديب الضارب بالضرب فيكون مؤخرا والمفعول له فى القسم الثانى معلول للفعل لانه مقدم بالفعل **فان قلت** المتبادر من الفعل الاصطلاحى وهو مركب من الزمان والنسبة والحدث والاَوَّلاَنِ غير قابلان للفعل فاجاب بانه المراد به اللغوى وهو الحدث وهو قابل للفعل ثم المذكور مشتق من الذكر وهو العلم والكتاب وهو غير مراد ههنا فسر بالملفوظ **فان قلت** خرج منه المفعول له بقول المجيب تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فان الحدث غير **قلنا** المذكور اعم من ان يكون حقيقة مثل ضربي تاديبا لزيد اوحكما كما كان مقدرا مذكورا فى المثال المذكور وخرج بقوله مذكور التاديب فى قوله اعجبنى التاديب لان الفعل الذى فعل لتحصيله غير مذكور **فان قلت** هو مذكور فى الجملة كما ضربت زيدا و انما يورد هذا الاعتراض لان المذكور غير مقيد بقوله معه **قلنا** قيد معه مراد بعد مذكور ثم لما لم يقيد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه يرد عليه انه مذكور معه كما فى ضربت زيدا تاديبا فاجاب ان المراد معه فى التركيب الذى هو فيه **فان قلت** انهما مذكورات فى تركيب واحد ويرد هذا الاعتراض لعدم تقييده بعمله فاجاب ان المراد بذكره معه ايراده للعمل فيه **مثل ضربته تاديبا** مثال المفعول له من القسم الاول وهو ما فعل لاجل حصوله فعل مذكور وهو الضرب ويترتب عليه **فان قلت** الترتب بالشئ يكون مؤخرا عن الشئ والتاديب والضرب واحد اذ ضرب شخص بالعصا هو التاديب **قلنا** انهما وان كانا متحدين ذاتا متغائرين اعتبارا اِذْ استعمال آلة الضرب فى محل معين اذا اعتبر مؤثرا لما يسمى بالضرب واذا اعتبر مؤثرا للاخلاق الحسنة فى المضروب يسمى تاديبا اونقول ان المراد من التاديب التادب وهو قبول الادب وهو غير الضرب لانه فعل الضارب والتادب فعل المضروب **فان قيل** فعلى هذا لا يتحد فاعل الفعل الضرب والمفعول له فينبغى ان لا يجوز تقدير اللام **قلنا** وان لم يتحد فاعل الضرب وفاعل التادب لكن اتحد فاعل الضرب و فاعل سبب التادب وهو التاديب

وقعدت عن الحرب جبنا مثال للقسم الثانی من المفعول له وهو ما فعل لوجوده فعل لان القعود انما وقع لوجود الجبن **خلافا للزجاج فان قلت** ان خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فمن ای طريق منصوب هو **قلنا** انه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يخالف على صيغة المجهول فان فی المعلوم يلزم النسبة المخالفة الى الجمهور وذلك غير جائز والجملة خبر المبتدأ المحذوف فيكون التقدير والقائل يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فی فی المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج **فانه** ای المفعول له **عنده** ای عند الزجاج **مصدر** مفعول مطلق ثم يرد كيف يقول انه مفعول مطلق والمفعول المطلق مصدر للفعل السابق والتاديب ليس بمعنى الضرب **فاجاب الشارح** من غير لفظ فعله **فان قيل** المفعول المطلق اذا كان مغائر اللفظ فعله فيلزم اتحاد المعنى وايضا يصح تاويله بعين فعله فكيف التاويل ههنا **قلنا** التاويل يصح ههنا اما فی جانب العامل او فی جانب المفعول ادبته بالضرب تاديبا التاويل فی جانب العامل فی المثال الاول وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا واما التاويل فی جانب المعمول ضربة ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيسمى باسمه واعرب باعرابه والجواب عن جانب الجمهور ان صحة تاويل نوع بنوع لا تستلزم دخول النوع المؤول فی حقيقة النوع المؤول به الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف نحو جائنی زيد راكبا ای وقت الركوب ولا تخرج الحال عن الحالية ولا تدخل فی الظرف ثم اعلم ان المفعول له على قسمين مجرور بظهور حرف الجر نحو ضربته للتاديب ومنصوب بتقدير حرف الجر لصدق التعريف عليهما هذا عند المص وعند الجمهور على قسم واحد ماكان بتقدير حرف الجر منصوبا فيكون تقدير حرف الجر شرط ذات المفعول له عند الجمهور فيقولون شرطه تقدير اللام وعند المص تقدير حرف الجر شرط نصبه لا شرط ذاته ولذا قال المص **وشرط نصبه تقدير اللام** لان ظهور اللام يوجب الجر فی المفعول له **فان قلت** المفعول له كما يجئ بلام التعليل كذلك يجئ بكلمة من والباء وفی مثال الاول خاشعا متصدعا من خشية الله ومثال الثانی فبظلم

من الذين هادوا حرمنا ومثال الثالث كما فی قوله علیه الصّلوٰة والسّلام ان امرأة دخلت النار فی هرة اے لاجل هرة حبستها فلم خصلت اللام بالتقدير **قلنا** الغالب فی تعليلات الافعال اللام فلا يقدر غيرها اذ لا يذهب الذهن كون غير اللام مقدر العدم تشهير غير اللام **وانما يجوز حذفها فان قلت** مبنی المتون بالاختصار فينبغی ان يكتفی بارجاع الضمير فی يجوز الی تقدير اللام ولم يذكر فاعل يجوز وهو الحذف **قلنا** لم يكتف بارجاع الضمير الی التقدير اذ مفهوم التقدير مركب من شيئين الاسقاط من اللفظ والابقاء فی النية والاسقاط من اللفظ الذی هو فار من الاصل محتاج الی الشروط الآتية لان النكتة للفار والابقاء فی النية الذی هو قار علی الاصل لان الاصل فی الاشياء الابقاء علی حاله غير محتاج الی الشروط الآتية فصرح بالجزء المحتاج وان اكتفی بالضمير فيوهم ان كلا الجزئين محتاج الی الشروط الآتية والجواز بمعنی الامكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين فيجوز حذف اللام كما جاز ذكر اللام **اذا كان** المفعول له **فعلا** اے كان المفعول له دالا علی الحدث المطابق لانه ان كان عينا فلا يجوز تقدير اللام جئتك للسمن **لفاعل الفعل المعلل** به اے اتحد فاعل الفعل المعلول له لانه ان لم يتحد فاعلهما فلا يجوز تقدير اللام نحو جئتك لمجيئك اياى **ومقارنا له** ای للفعل المذكور **فی الوجود** بان اتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغائرة بينهما الا بالاعتبار لان الضرب اذا اعتبر موثرا لها يسمی بالضرب واذا اعتبر مؤثر للاخلاق الحسنة يسمی بالتاديب **او** يكون زمان وجود احدهما بعض من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا واما زمان المفعول له جزء من زمان الفعل نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين وان لم يتحد زمانهما ولا زمان احدهما جزء من زمان الآخر نحو اكرمتك اليوم لوعدی بذلك امس فلا يجوز تقدير اللام وانما اشترط هذه الشرائط الثلاثة لتقدير اللام اذ بهذه الشرائط يشبه المفعول له المفعول المطلق والفعل يعمل فی المفعول

المطلق بلا واسطة حرف الجر فكذا فيه وان اختل منها شرط فلم يشبه به فلا يعمل فيه بغير حرف الجر **المفعول معه** واعلم ان الفعل اذا اسند الى الفاعل فلا يخلوا اما بالاصالة او بواسطة الواو فالاول يسمى بالفاعل والثانى لا يخلوا اما ان يكون ما بعد العاطف مشاركا للمعطوف عليه فى الفعل مع اتحاد الزمان والمكان او مشاركا فى الفعل فقط بدون اتحاد الزمان والمكان فالاول يسمى بالمفعول معه والثانى هو المعطوف ثم اعلم ان فى المفعول معه لابد من امور ثلاثة المعنى اللغوى والاصطلاحى وحل التركيب واشار المصنف الى الثانى بقوله هو مذكور الخ والمعنى اللغوى هو ما يكون مصاحبا للفاعل فى صدور الفعل او للمفعول فى وقوع الفعل عليه واما حل التركيب فاللام موصولية و مفعول صيغة مفعول ومعه مفعول ما لم يسم فاعله له والضمير المجرور الى الموصول **وان قلت** مفعول ما لم يسمى فاعله من المرفوعات فكيف يجوز نصبه **قلنا** قد جوز بعض النحاة اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على حالة اكثرية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم فبين فاعل تقطع وترك بالنصب لانه منصوب غالبا على الظرفية وهذا الجواب شريف جدا اما الشرافة لموافقة قول الله تعالى واما جدا لانه خال عن التكلف كما فى الجواب الثانى وقيل فى الجواب ان مع ليس مفعول ما لم يسمى فاعله لان مع للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل ولانه لوكان نائب الفاعل يكون مرفوعا ولفظه منصوبا فيلزم الشئ الواحد مرفوعا و منصوبا فالاولى ان يقال فى الجواب ان نائب الفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر مفعول و يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان بين للزوم الظرفية لا ينوب مناب الفاعل فاسند حيل الى ضمير راجع الى مصدر حيل اى حيل هو اى الحيلولة فيكون المعنى ههنا الذى فُعِلَ فِعْلٌ بمصاحبته **فان قلت** المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص لما عرفت **قلنا** هذا الشرط فى لفظ المصدر الصريح فهو ماخوذ فى مفهوم الفعل فلو اقيم مقام الفاعل لا يفيد فائدة جديدة وفى ذكر الفاعل والمفعول ما لم يسمى فاعله

فائدة جديدة اذالنسبة فى مفهوم الفعل اليهما داخلة وهما خارجان منه وهہنا نائب الفعل الضمير وهو غير داخل فى مفهوم الفعل فحصل فائدة جديدة وان كان الراجع والمرجع متحدين فى الصدق **هو مذكور بعد الواو** احتراز عما وقع غير الواو من الحروف العاطفه لانها لا تدل على معنى المصاحبة **لمصاحبة** اى المفعول معه **معمول فعل** فاعلا كان نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم واللام متعلق بمذكور وعلة له اذالمصاحبة معنى الواو ولا يحصل الا بذكرها **لفظا** اى لفظيا كان الفعل **او معنى** اے او معنويا فالاول كما فى المثالين المذكورين والثانى كما فى مالك وزيدا اى ما تصنع **فان قلت** التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه اذهو ايضا مذكور بعد الواو **قلنا** المعطوف خارج عن التعريف بقيد المصاحبة اذالمصاحبة تحصيل باشتراك ما بعد الواو لماقبل الواو فى الفعل مع اتحاد الزمان والمكان بان يصدر الفعل عنهما او يقع الفعل عليهما فى زمان واحد ومكان واحد والمعطوف مشارك للمعطوف عليه فى الفعل ولا تدل على المصاحبة بينهما فى الفعل فى زمان ومكان واحد **واعلم** ان فى عامل المفعول معه خلافا بين جمهور النحاة وعبد القاهر فعند الجمهور عامله فعل او معناه لانه اصل فى العمل فنسبة العمل الى غير الفعل مع وجوده غير جائز وعند عبد القاهر عامله الواو لانه قريب الى المفعول معه من الفعل قال الاخفش العامل عمل فى الواو اذهو بمعنى مع فهو اسم لكن صورته صورة حرف نقل اعراب نصبه الى مدخوله كما فى الا للصفة **فان قلت** لما كان الواو بمعنى مع فلم وضعت الواو موضعه **قلنا** لانه اخصر **فان قلت** الفاء ايضا اخصر كالواو فلم رجحت الواو **قلنا** الاصل فى الواو ان يكون عاطفة بمعنى الجمع وهو يناسب المعية اما الفاء فللتعقيب لا يناسب المعية **فان كان** اے وجد اشار الشارح بانه فى مثل هذا المقام يجوز كونه ناقصا وتاما ففى الموضع الاول اشار الى ناقصية وفى الثانى الى كونه تاما **الفعل** **فان قلت** قد خرج عنه زيدا فى قولك عمرو ضارب هو وزيدا فانه مفعول معه وليس ههنا فعل **قلنا** المراد من الفعل **لفظا** منصوب على التميز عن نسبة كان الى الفعل والغرض من هذه المسئلة

امتياز مواضع المفعول معه والمعطوف اذ كلاهما بعد الواو واعراب المعطوف عليه والمفعول معه منصوب فقط فلا بد من معرفة الامتياز بينهما فی المواضع فقال فان كان الخ **وجاز العطف** **فان قلت** ان العطف جائز فی مثل ضربت زيد او عمراو لم يجز فيه الوجهان بل تعب فيه النصب بالعطف **قلنا** الجواز بمعنى انه لم يجب وههنا العطف واجب لان الاصل فی الواو العطف والعدول عن العطف الی النصب علی انه مفعول معه للتنصيص علی معنی المصاحبة وفی المثال المذكور لايمكن التنصيص لايعلم انه منصوب علی العطف او علی انه مفعول معه فبقی النصب علی الاصل الذی هو العطف **فان قلت** العطف فی مثل جئت وزيدا لم يجب ولم يجز فيه الوجهان بل تعين كونه مفعولا معه **قلنا** الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص الذی فيه سلب الضرورة عن الجانبين بمعنى انه لم يجب ولم يمتنع وفی الصورة الاولی واجب وفی الثانی ممتنع لان العطف علی الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد او الفصل غير جائز **فان قلت** ما الفرق بين هذا التركيب وبين كفاك وزيد درهم فان نصب زيد لايعلم انه من جهة العطف اومن جهة انه مفعول معه فينبغی ان يكون العطف ايضا فيه واجبا مع انه مفعول معه **قلنا** سلمنا لكن الضمير فی كفاك وان كان فضلة لكنه متصل بالفعل فصار كالجزء منه فلا ينتقل الذهن الی العطف بل المتبادر ان زيدا منصوب علی انه مفعول معه **فالوجهان** **فان قلت** فالوجهان جزاء الشرط والجزاء لايكون الاجملة والوجهان العطف والنصب علی كونه مفعولا معه **نحو جئت انا وزيد** بالرفع وزيدا بالنصب علی المفعولية **والا** ای وان لم يجز العطف **فان قيل** قوله والا مستثنی عن قوله وجاز الذی بمعنى لم يجب فهو مستثنی عن الوجوب فيكون التقدير وان وجب العطف تعين النصب وتعين النصب علی كونه مفعولا معه عند امتناع العطف لا عند وجوب العطف وايضا المثال لايطابق الممثل لان الممثل لوجوب العطف والمثال لامتناع العطف **قلنا** والا مستثنی عن جاز الذی بمعنى لم يجب ولم يمتنع فيكون التقدير فی المستثنی **والا** وان لم يجز العطف فالمستثنی من ظاهر لفظ جاز لا من المفهوم الذی بمعنى لم يجب اذ هو متناول للصورتين جئت وزيدا جئت انا وزيدا العدم وجوب

العطف فيهما والحال ان تعين النصب عند امتناع العطف لا عند عدم وجوب العطف لتساوى الامرين فى الصورة الثانية فيكون المستثنى عن قوله ولم يمتنع ايضا فصار المعنى وان لم يجز العطف بل امتنع **تعين النصب** نحو جئت وزيدا لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير الفصل بالمنفصل او غيره جائز فتعين النصب فيه لعدم جواز وجه سواه **وان كان الفعل معنى وجاز العطف تعين العطف** نحو ما لزيد وعمرو والفعل المعنوى ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا فى نظم الكلام بل يفهم من سياق الكلام وهو ههنا يصنع لان لام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع وتعين العطف لان ما بعد الواو لو كان منصوبا يلزم عمل العامل المعنوى مع وجود العامل اللفظى وهو غير جائز بلا حاجة لجواز وجه آخر وهو العطف **فان قيل** فى كلام المص تناقض لان المفهوم من قوله وجاز العطف المساوات العطف وعدم العطف لان الجواز عبارة عن تساوى الطرفين والمفهوم من قوله تعين العطف وجوب العطف وعدم جواز النصب **قلنا** هذا الاعتراض انما يرد لو كان الجواز محمولا على الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورة عن الجانبين بل الجواز ههنا محمول على الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيسلب الضرورة عن جانب العدم فعدم العطف ليس بضرورى سواء كان وجود العطف ضروريا اولا فلذا قال الشارح لم يمتنع **فان قلت** ان كان قوله معنى خبر كان فلا يصح حمله على الفعل لانه مصدر وهو لا يحمل الا على افراده والفعل ليس من افراد المصدر **قلنا** معنى صفة لموصوف محذوف اى امرا معنويا بحذف ياء النسبة فيكون الفعل من افراد الامر المعنوى **والا** اى وان لم يجز العطف بل امتنع **تعين النصب فان قلت** والا ههنا بمعنى لم يجب وعدم وجوب العطف لا يستلزم تعين النصب كما فى جئت انا وزيد وانما كان لم يجز العطف بمعنى لم يجب لانه مقابل لجاز المذكور الذى بمعنى وجب فيكون وان لم يجز العطف بمعنى لم يجب العطف فيرد الاعتراض المذكور **قلت** وان لم يجز العطف مقيد بقيد بل امتنع وفى جئت انا وزيد لم يمتنع العطف ولذا لم يتعين النصب

نحو مالك وزيدا او ما شانك وعمرا والعطف ههنا ممتنع لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز فلم يبق وجه سوى النصب **فان قلت** ينبغى ان يعطف فى المثال الثانى عمرا على الشان والعطف على الظاهر جائز فلم يتعين النصب **قلنا** وان عطف على الشان فيكون التقدير وما عمرو فيلزم السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو والمقصود السوال عن شانهما لان **المعنى ما تصنع** او ما يماثله فان معنى المثالين الاخرين ما تصنع وزيدا و معنى المثال الاول ما يصنع زيد و عمرو **فان قلت** لان المعنى جار و مجرور يقتضى المتعلق و دليل يقتضى المدعى وهما غير موجودين **قلنا** انهما مقدران فالتقدير وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان الخ فالفعل المعنوى ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا فى نظم الكلام بل يفهم من فحوى الكلام وههنا كذلك لان اللام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع فالمشعر على المعنى الفعلى فى المثالين الاولين اما الاستفهامية وحرف الجر الطالبان للفعل و فى المثالين الاخيرين شيئان ما الاستفهامية والشان الذى بمعنى المصدرى اى بمعنى الفعل والصنعة لان شانك بمعنى فعلك و صنعتك **لما فرغ** المص عن بيان المفاعيل الخمسة شرع فى بيان الملحقات بالمفاعيل فقال **الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به** من حيث هو فاعل او مفعول به فكلمة ما عبارة عن اللفظ شامل لكل الالفاظ بقيد يبين هيئة خرج ما يبين الذات كالتميز و بقيد اضافتها الى الفاعل او المفعول به خرج صفة المبتدأ نحو زيد ن العالم اخوك وبقيد الحيثية خرج صفة الفاعل او المفعول به فان صفة الفاعل او المفعول به تدل على هيئتهما سواء وقعا فاعلا او مفعولا او لا لان الصفة قيد الذات والحال قيد الذات وعاملها فالحال مبين الهيئة التى حصلت للفاعل وقت الصدور وللمفعول وقت الوقوع **فان قلت** ينبغى ان لا يصلح حالية لسمين او عالم فى قولك جائنى زيد سمينا او عالما و رئيت زيدا سمينا او عالما لان العلم والسمانة حاصل لهما قبل كونهما فاعلا وبعد كونهما فاعلا و مفعولا و لا يتقيدان بوقت

المجئ والروية كما يقيد الركوب بوقت المجئ فی جائنی زيد راكبا **قلنا** الحال قيد الذات ای ذی الحال والعامل ففی وقت ثبوت الحال الذی الحال معنی الفاعلية والمفعولية ملحوظا سواء كان زمان الحال والعامل متحدا كالمجئ والركوب او زمان العامل جزء من زمان الحال كما فی المثالين المذكورين **فان قيل** التعريف للايضاح وكلمة او للترديد والتشكيك فبينهما تناف **قلنا** كلمة او للتنويع وما قال الشارح ان هذا الترديد علی سبيل منع الخلو ای الترديد علی قسمين ترديد فی الحد وترديد فی المحدود ولمنافی للتعريف الترديد فی الحد لا فی المحدود ثم اعلم ان الحال علی قسمين مفرد وجملة والمفرد علی سبعة اقسام محققة ومقدرة ومترادفة ومتداخلة ومؤطات ومؤكدة ومنتقلة **فان قلت** التعريف غير جامع لخروج ضرب زيد عمرا راكبين لان كلمة او لاحد الامرين والحال فيه للامرين **قلنا** كلمة او ههنا لمنع الخلو لا الجمع **لفظا او معنی** ای سواء كان الفاعل او المفعول لفظيا او معنويا والفاعل اللفظی ما يكون عامله لفظيا بان يكون جزء من الكلام وملفوظا حقيقة مثل جائنی زيد راكبا او حكما كالمقدر مثل زيد فی الدار قائما والفاعل المعنوی ما يكون عامله معنويا والعامل المعنوی ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا فی نظم الكلام ومنطوقه بل يفهم من فحوی الكلام يعتبر لصحة الحالية نحو هذا زيد قائما فان اشير وابنه المفهومين من لفظ هذا ابنه من الهاء واشير من ذا ليصير زيد مفعولا لهما ويصير قائما حال منه لا ملفوظين ولا منطوقين ولا جزئين من الكلام وان لم يعتبر فزيد خبر لا يصح الحال منه **فان قلت** تعريف الحال غير جامع لافراده لخروج الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا وعن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبا وعن المضاف اليه اذا كان مضافه فاعلا او مفعولا يصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام المضاف نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فيكون المضاف اليه ايض مفعولا بعلاقة صحة القيام او يكون المضاف اليه الكل والمضاف جزء فاعل او مفعول فالمضاف اليه ايض يكون فاعلا او مفعولا

بعلاقة الجزئية والكلية وكلها ليست فاعلا ولا مفعولا به فآجاب الشارح الهندي هذا الاعتراض انما يرد لوكان يبيّن بصيغة المعلوم وهيئة بالنصب وبه من متعلقات المفعول لِمَ لا يجوز ان يكون يبين على صيغة المجهول من التفعيل او على صيغة المعلوم من التَّفَعَّلَ وهيئة بالرفع على انه مفعول مالم يسمى فاعله او فاعل للثاني والجار والمجرور متعلق بتبين لا بالمفعول فيكون المفعول اعم من ان يكون مفعولا مطلقا او مفعولا معه فيدخل الحال عنهما لكن هذا الجواب ضعيف بوجوه الاول ان المفعول لما كان اعم ولم يكن الجار والمجرور من متعلقات المفعول فدخل فيه الحال عن المفعول فيه والمفعول له ولم تجئ الحال منهما والثاني انه يلزم تعلق الجار والمجرور بالبعيد والثالث ارجاع الضمير في متعلق الصلة لا في نفس الصلة والرابع انه على هذا الجواب وان دخل الحال عن المفعول المطلق والمفعول معه لكن لا يدخل عن المضاف اليه فالاولى في الجواب عن الاعتراضات الواردة ان المفعول والفاعل اعم من ان يكونا حقيقة او حكما فيدخل في التعريف الحال عن الكل اما الحال عن المفعول المطلق فان ضربت الضرب بمعنى احدثت الضرب شديدا فيكون داخلا في المفعول الحكمي بالتاويل واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة صحة القيام كما في بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه لكنه مفعول به لان مضافه مفعول نتبع ويصح اقامته مقام المضاف كما يقال بل نتبع ابراهيم فيكون مفعولا حكما واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة الكلية والجزية وان لم يكن بينهما علاقة صحة القيام كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال من المضاف اليه وهو هؤلاء لكنه مفعول مالم يسمى فاعله حكما لانه مضاف اليه للدابر والدابر اسم ان لكنه مفعول مالم يسمى فاعله حكما لانه مرجع ضمير مقطوع ودابر الشئ جزء الشئ فلما كان الدابر المضاف الى هؤلاء وجزئه مفعول مالم يسمى فاعله فيكون الكل هو هؤلاء ايضا مفعول مالم يسمى فاعله بعلاقة الكلية

والجزئية فيصح الحال عن هؤلاء **فان قيل** لابد ان يكون عامل الحال وذي الحال متحدا والاتحاد ههنا مفقود لان عامل **هؤلاء الدابر** المضاف و عامل **مصبحين** مقطوع لان عاملها الفعل اوشبهه او معناه والدابر اسم جامد ليس بواحد منها **قلنا** ان مقطوعا عامل فى الضمير حقيقة و فى الدابر حكما باعتبار المرجعية لذلك الضمير وفى هؤلاء حكما لانه كلٌ للدابر فعامل الجزء عامل فى الكل فاتحد بهذا الاعتبار عامل الحال وصاحب الحال **فان قيل** لما كان كون الاسم مرجعا الضمير الفاعل والمفعول كافيا لصحة الحالية واتحاد العامل ينبغى ان يصح الحال عن المبتداء فى زيد ضربته قائما فى كون قائما حال عن زيد لانه مفعول باعتبار انه مرجع للمفعول ومعمول لعامل الراجع حكما وليس كذلك بل قائما حال عن ضمير المفعول لا عن زيد **قلنا** جاز اتحاد العامل اعتبارا وكون العامل اعتبارا فى الآية الكريمة للضرورة لعدم صحة الحال عن ضمير مقطوع لعدم المطابقة ولا ضرورة فى جعل قائما حالا من المبتدأ لوجود المفعول به صريحا فلا حاجة الى جعل المبتدأ مفعولا معنويا باعتبار انه مرجع للضمير المفعول **مثل ضربت زيدا قائما** مثال للفاعل والمفعول الملفوظين حقيقة لان فعلهما لفظى يقتضى فاعلية التاء و مفعولية زيد من غير اعتبار معنى خارج عن الكلام كما فى المعنوى **و زيدا فى الدار قائما** مثال الفاعل اللفظى الملفوظ حكما و هو الضمير المستكن فى الظرف لان الضمير المستكن ملفوظ حكما و عامله ايضا ملفوظ حكما لان المتعلق المقدر من قبيل الملفوظ الحكمى **وهذا زيد قائما** مثال للمفعول المعنوى وهو زيد لان عامله معنوى المستفاد من هذا يستفاد من هاء هذا انبه زيدا و من ذا يشير زيدا **فان قيل** لا فرق بين هذا و فى الدار فى ان كلواحد منهما ليس بعامل فى نفسه بل باعتبار امر خارج و هو اشير وانبه فى هذا وثبت فى الدار فما الوجه ان هذا عامل معنوى و فى الدار لفظى **قلنا** لم يقصد من هذا اشير وانبه حتى يكونا من اجزاء الكلام الفعلية بل الكلام جملة اسمية و فى الدار غير تام اذ هو محتاج الى المتعلق فالمتعلق من اجزاء الكلام فالاول ملحوظ معتبر للضرورة و هى صحة الحالية لا الجزئية الكلام فيكون

امرا خارجا عن الکلام والثانی من اجزاء الکلام فیکون داخلا لا خارجا واعلم
ان فی تعریف العامل المعنوی اختلافا بین المص والشارح فعامل المعنوی عند
المص مالا یکون له حصة فی اللفظ مقدرا کان او مستفادا من الغیر وعند
الشارح العامل المعنوی ما لا یکون مصرحا ولا مقدرا فی نظم الکلام فالمقدر
عامل معنوی عند المص لعدم حصته فی اللفظ ولفظی عند الشارح اذ المقدر عنده
لفظی فالمثال الاول لفظی اتفاقا والثالث معنوی اتفاقا والثانی محل الاختلاف
لفظی عند الشارح معنوی عند المص **وعاملها** ای عامل الحال **اما الفعل
الملفوظ** نحو ضربت زیدا قائما او المقدر نحو زید فی الدار قائما ان کان الظرف
مقدرا بالفعل **او شبهه** **فان قیل** شبه الفعل ما یعمل عمل الفعل فهو
متناول لمعنی الفعل لانه ایضا یعمل فذکر معناه بعده مستدرك **قلنا** شبه الفعل
ما یعمل عمله وهو من ترکیبه ای حروف الفعل موجود فیه وحروف الفعل
فی العامل المعنوی غیر موجود لان حروف اشیر غیر موجود فی هذا **فان قیل**
فعلی هذا خرج عن تعریف شبه الفعل الظرف واسم الفعل لانهما یعملان
کله وحروف الفعل غیر موجود فیهما **قلنا** حروف الفعل فی الظرف موجود
باعتبار المتعلق والنیابة کما قال الشارح اذا کان مقدرا بالفعل واما اسماء الافعال
القیاسی فحروف الفعل موجود فیها کنزال وتراك واما السماعی فمحمول علیها
فشبه الفعل اما اسم الفاعل نحو زید مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو
زید حسن ضاحکا **او معناه** المستنبط من فحوی الکلام بغیر التصریح والتقدیر
به نحو هذا زید قائما وکالنداء نحو یا زید قائما والتمنی لیستك عندنا مقیما
انکان حالا عن اسم لیست والترجی نحو لعله فی الدار قائما انکان الحال ان
تکون نکرة لان النکرة اصل والمقصود من الحال تقیید الحدث المنسوب الی
ذی الحال وهو یحصل بالنکرة والتعریف زائد بالغرض **فان قیل** الغرض من
الخبر حکم علی المبتدأ وهو یحصل بالخبر النکرة فینبغی ان لا یجوز تعریفه
قلنا الخبر رکن اصلی فی الکلام فلا باس بان یکون زائد الحروف واما الحال
ففضلة فینبغی ان لا یوجد راسا فی الکلام وان وجد فیجب ان یکون قلیل

الحروف بان لا يدخل عليه اللام **وصاحبها معرفة غالبا** فان قيل كلام المص مشتمل على التناقض لان قوله وصاحبها معطوف على ضمير تكون وقوله معرفة معطوف على قوله نكرة فتكون مع اسمها و خبرها جملة خبر مبتدأ وهو قوله و شرطها فشرطها يقتضي كون صاحب الحال معرفة دائما لان المشروط لا يوجد بدون الشرط و غالبا يقتضي كون صاحب الحال معرفة فى اكثر المواد لا فى جميع المواد فيلزم التناقض فاجاب الشارح الهندى ان قوله و صاحبها مرفوع على الابتدائية و معرفة مرفوع على الخبرية وتلك الاسمية معطوفة على اسمية قبلها اعنى و شرطها ان تكون نكرة فالمعطوفة لا تكون داخلة تحت الشرط لان الداخل فى المعطوف قيد يكون قبل المعطوف عليه لا نفس المعطوف عليه لكن هذا الجواب ضعيف لان فيه صرف العبارة عن الظاهر الى غير الظاهر اذ فيه عطف على البعيد والعطف على القريب اولى من البعيد و ضمير تكون قريب من الشرط فالاولى فى الجواب و صاحبها مرفوع على انه معطوف على اسم تكون ومعرفة منصوب معطوف على خبر تكون فيكون داخلا تحت الشرط ولا يلزم التناقض لان قوله غالبا مفعول فيه وقيد غالبا للاشتراط المفهوم من قوله وشرطها لا لقوله و صاحبها معرفة يعنى لا يراد اعرفية صاحب الحال فى جميع المواد حتى يلزم التناقض بل يراد اشتراط صاحب الحال معرفة فى غالب المواد فيكون معنى العبارة ايرادا لحال مشروط فى غالب المواد بكون صاحب الحال معرفة لا فى جميع المواد فالحاصل ان مواد وقوع الحال على قسمين غالب وغير غالب فالغالب مشروط بكون صاحب الحال معرفة وغير غالب لا يكون مشروطا بكون صاحب الحال معرفة بل يكون نكرة مخصصة كما فى المواضع الخمسة الاول ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائنى رجل من بنى تميم فارسا او نكرة مغنية عن التعريف كغناء المعرفة لاستغراقها جميع افرادها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حال من كل امر لا من ضمير حكيم لانه حينئذ يكون صاحب الحال معرفة لا نكرة مخصصة اوكان ذو الحال نكرة واقعة فى حيز الاستفهام

نحو هل اتاك رجل راكبا اوكان ذو الحال نكرة واقعة بعد الا ناقضة للنفي نحو ما جائني رجل راكبا **فان قيل** لا يطابق المثال مع الممثل لان ذى الحال ههنا وقع قبل الا لا بعد الا **قلت** ان كلمة بعد سهو من قلم الناسخ والنسخة الصحيحة قبل الا او **نقول** انه واقع بعد الا لان التقدير هكذا ما جائني رجل بحال من الاحوال الا رجل راكبا اوكان ذوالحال نكرة مقدما عليه الحال نحو جائني راكبا رجل وانما شرط كون صاحب الحال معرفة او نكرة مخصصة لكونه محكوما عليه للحال فى المعنى و المحكوم عليه لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة **فان قلت** قد انتقض قاعدة تنكير الحال بقول الشاعر ؎ وارسلها العراك فان العراك حال من الضمير المنصوب مع انه معرفة باللام ومررت به وحده فان وحده حال من الضمير المجرور مع انه معرفة بالاضافة و فعلة جهدك فان جهدك حال من الضمير المخاطب مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المص بقوله **وارسلها العراك** ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال **فان قيل** نسبة ارسل الى ضمير الحمار الوحشي غير صحيح لان الارسال فعل ذوى العقول **قلنا** المراد بالارسال البعث فيكون المعنى بعثها العراك **فان قلت** البعث هو الحيوة بعد الممات فهو خاصة الله تعالى فلا يصح نسبة الى الحمار الوحشي **قلنا** المراد بالبعث التخلية اى خلى حمار الوحشي سبيل الاتن الى جانب الماء العراك اى حال كونها مجتمعة ولم يشفق من الاشفاق بمعنى الخوف لا بمعنى الشفقة على نغص الدخال اى على عدم اتمام شرب بعض بسبب دخول بعضها فى بعض فالنغص عبارة عن عدم اتمام شرب بعض البعير بسبب دخول بعض البعير فى بعض فالاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب **فان قلت** الدخال يستعمل فى الابل فلا يصح استعماله فى الاتن **قلنا** المراد ههنا مطلق مداخلة بعض شئ فى بعض من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق او العبارة بحذف المضاف اى على نغص مثل نغص الدخال فيكون من قبيل تشبيه فعل الاتن بفعل البعير **و مررت به وحده و نحو مثل فعلة جهدك متأول** بالنكرة باعتبار الوجهين الاول ان العراك ووحده وجهدك مفعول مطلق لافعال محذوفة والجملة وقعت

حالا والمصادر منصوبة على المصدرية لا على الحالية والثانى ان تلك المصادر وان كانت صورها معرفة لكنها موضوعة موضع النكرات كما ان المضاف بالاضافة اللفظية معرفة صورة ونكرة معنى فهى فى قوة اسم الفاعل النكرة اى معتركة ومنفردا او مجتهدا **فان كان صاحب الحال نكرة** محضة ولم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة نحو جائنى رجل وزيد راكبين **وجب تقديمها** لتخصيص النكرة بتقديم الحال لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر والمبتدأ اذا كان نكرة فيجب تقديم الخبر عليه للتخصيص فكذا الحال تقدم على ذا الحال النكرة لتخصيصه وايضا قدم الحال عليه لئلا تلتبس الحال بالصفة فى حالة نصب ذى الحال نحو رأيت رجلا راكبا ثم قدم فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب نحو جائنى راكبا رجل **فان قلت** قد انتقضت بالحال فى المواضع الخمسة المذكورة فان ذا الحال فيها نكرة ولم تقدم الحال عليه **قلنا** المراد نكرة محضة وفى المواضع الخمسة المذكورة مخصصة والنكرة المحضة ما لم تكن فيها شائبة تخصيص **فان قلت** ان ذا الحال اذا كانت نكرة ثم قدم الحال عليه فلا يبقى نكرة محضة فلا يصح اطلاق النكرة المحضة عليه لان التقديم من وجوه التخصيصات فينبغى ان لا يكون تقديم الحال واجبا عليه **قلنا** المراد بالتخصيص المنفى ما سوى التقديم بقرينة قوله وجب تقديمها لان التخصيص اذا كان حاصلا بالتقديم فكيف يجب تقديم الحال **فان قلت** ينقض بقولنا جائنى رجل وزيد راكبين لم يقدم الحال مع تنكير ذى الحال **قلنا** وجوب التقديم فى الحال التى لم تكن مشتركة بين المعرفة والنكرة فى مادة النقض مشتركة لان الغرض الاصلى فى التقديم دفع التباس الحال بالصفة وفى صورة الاشتراك لا يلزم الالتباس لان راكبين لا يصلح صفة لاحدهما ولا لهما **ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى** فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اذ لضعفه لا يعمل فى معمول مقدم والعامل المعنوى ما لا يكون له حصة فى اللفظ وهو على قسمين اما مقدرا او مستفاد من فحوى الكلام هذا عند المص والعامل المعنوى عند الشارح ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا

فی نظم الکلام فعنده اللفظی علی قسمین لفظی مصرح و مقدر **فان قلت** ینقض هذا بقولك زید قائما کعمر قاعدا اذ عامل قائما التشبیه المستفاد من الکاف وقدم قائما علیه **قلت** هذه القاعدة منحصرة بما سوی مواضع الضرورة الی التقدیم وههنا ضرورة للتقدیم اذ کلما وقع حالان مختلفان من ذے الحالین مختلفین باعتبارین مختلفین وجب ان یلی کل من الحالین الی ذی الحال اذ فی التاخیر کما یقال زید کعمر قائما قاعدا یلزم الاشتباہ والالتباس فلا یعلم ان ای الحالین من ایّ ذی الحال **بخلاف الظرف فان قلت** ان المخالف عنه للظرف اما العامل المعنوی او ضمیر تتقدم الراجع الی الحال فان کان الاول فالظرف لایخلو اما داخل فی العامل اللفظی کما هو مذهب الشارح او داخل فی العامل المعنوی کما هو مذهب المصنف فان کان داخلا فی العامل اللفظی فیکون معنی المتن ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی بخلاف الظرف الذی هو عامل لفظی مخالف عن العامل المعنوی حیث تتقدم الحال علی الظرف فیرد ان تخصیص الظرف بالذکر باطل لان الحال کما تتقدم علی العامل اللفظی الظرفی کذالك تتقدم علی العامل اللفظی غیر الظرف وان کان داخلا فی العامل المعنوی فیکون معنے المتن ولا تتقدم الحال علے العامل بخلاف الظرف الذی هو عامل معنوی مخالف عن العامل المعنوی حیث تتقدم الحال علی الظرف الذی هو عامل معنوی فیلزم التناقض وان کان الثانی فالظرف ایضا لا یخلو اما عامل لفظی او معنوی فان کان لفظیا فیکون معنی المتن ولا تتقدم الحال علے العامل المعنوی بخلاف الظرف الذی هو عامل لفظی مخالف عن الحال فان الظرف یتقدم علے العامل المعنوی لا فی تقدیم الظرف علی العامل المعنوی وان کان معنویا فیکون معنے المتن ولا تتقدم الحال علے العامل المعنوی بخلاف الظرف الظرف الذی هو عامل معنوی مخالف عن الحال فان الظرف الذی هو عامل معنوی یتقدم علے العامل المعنوی فیلزم تقدیم الشئ علے نفسه وهو باطل **قلنا** المخالف عنه للظرف العامل المعنوی والظرف داخل فی العامل اللفظی **وان قلت** تخصیص الظرف بالذکر باطل لان الحال تتقدم علے کل عامل لفظی ظرفیا کان او غیرہ **قلت** تخصیص الظرف

بالذكر لبيان الاختلاف فى الظرف فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى اتفاقا وتتقدم على العامل اللفظى غير الظرفى اتفاقا وفى تقديم الحال على العامل اللفظى الظرفى اختلاف فعند سيبويه غير جائز مطلقا قدّم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وغير مقدم نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد للاضمار قبل الذكر فى الفضلة فى الصورتين واعمال شبه الفعل بغير اعتماد فى الصورة الثانية وجائز عند الاخفش فى الصورتين لان الاعتماد ليس بشرط عنده ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وان كان الظرف داخلا فى العامل المعنوى فلا يجوز ان يكون المخالف عنه للظرف العامل المعنوى لمكان التناقض **اَوْ نقول** ان المخالف عنه للظرف ضمير تتقدم الراجع الى الحال والظرف داخل فى العامل اللفظى فيكون المعنى بخلاف الظرف الذى هو عامل لفظى مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى **وانقلت** على هذا المعنى يلزم الخروج عن البحث **قلت** لما قال المص ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى وكان فى الحال معنى الظرفية فتوهم المتوهم ان الظرف ايضا لا يتقدم على العامل المعنوى فدفع ذلك الوهم بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم لتوسع النحاة فى الظروف او داخل فى العامل المعنوى فيكون المعنى بخلاف الظرف الذى هو عامل معنوى مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على العامل المعنوى **وانقلت** يلزم تقديم الشئ على نفسه **قلت** العامل المعنوى على قسمين ظرف وغير ظرف وتقدم احد القسمين على الآخر لا يسمى بتقدم الشئ على نفسه كتقدم المعرب على المبنى لا يسمى تقديم الشئ على نفسه والله اعلم بالصواب **ولا تتقدم الحال على** ذو الحال **المجرور** سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر **فانقلت** المضاف اليه لا يقع ذا الحال نحو غلام زيد فلا يتصور تقديم الحال فكيف يصح نفى التقديم عن الحال اذ نفى الشئ يقتضى تصور وجود ذلك الشئ **قلت** المضاف اليه يقع ذا حال اذا كانت الاضافة لفظية او معنوية فيما يصح اقامة المضاف اليه مقام المضاف فان كان مجرورا بحرف الجر بالاضافة لم تتقدم الحال على ذى الحال المجرور نحو جاءتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد لان الحال تابع لذى الحال و

فرعه والمضاف اليه لايتقدم على المضاف فلايتقدم فرعه وتابعه بطريق الاولى وَ ان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين فالاولون يمنعون التقديم للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولذا قال **على الاصح** و الكوفيون يجوزون التقديم بدليل عقلي ونقلي اما النقلي فلان حروف الجر مُعِدَّة للفعل اللازم كما يعد بهمزة الافعال و تضعيف التفعيل وهما من اجزاء الفعل فكذا من اجزاء الفعل فمجرورها فى الحقيقة منصوب لتعديتها الفعل اليه فذهبت راكبة بهندًا فى قوة اذهبت راكبة هندًا والجواب عن طرف البصريين عن هذا الدليل العقلي ان الدليل غير مطابق للمدعى لعمومه مطلق الحرف الجر سواء كان باء او غيرها والدليل خاص بالباء اذ تعدية حرف الجر كهمزة الافعال والتضعيف مختص بالباء لايوجد فى غيرها وليس فى الباء فى كل موضع بل اذا وقع بعد باب ذهب يذهب و فى احسن بزيد عند الاخفش وايضًا ينبغى لهم ان يجوزون تقديم الحال على المضاف اليه فى الاضافة اللفظية لانه مرفوع او منصوب فى الحقيقة فلم حكموا بالامتناع فى الاضافة مطلقا وبالجواز فى حروف الجر واما الدليل النقلي فقوله تعالى وما ارسلنك الا كافة للناس فكافة حال عن الناس المجرور باللام وقد مر الجواب عن طرف البصريين ان كافة حال عن الكاف **وان قلت** لا يجئ المطابقة بين الحال وذى الحال فى التذكير والتانيث **قلت** التاء فى كافة للمبالغة لاللتانيث **او نقول** ان كافة منصوب على انه صفة مفعول مطلق محذوف اے رسالة كافة او مصدر بنفسه لفعل محذوف تقديره الا ان تكون كافة **فان قلت** لما صح هذه الاجوبة فلم قال الكوفيون بالحال عن الناس والتقديم خلاف الاصل ولم قال المص الاصح لانه مقابل الصحيح ولم يبق مذهبهم صحيحا على هذه الاجوبة **قلنا** ان هذه الاجوبة كلها تكلف و تعسف اما التكلف فى الجواب الاول فلان تاء المبالغة غير معلوم الوقوع فى غير فَعَّال وفَعُوْلٍ ومفعال والاستدلال بكافية و شافية غير سديد لان التاء فيهما ليست للمبالغة بل للتانيث باعتبار الموصوف اى رسالة كافية وشافية والتكلف فى الجواب الثانى احتياج الى التقدير والتقدير خلاف الاصل ففى الاول

احتياج الى تقدير الموصوف وفى الثانى الى العامل وايضاً كون المصدر على هذا الوزن نادرا كالعاقبة والعافية والكاذبة فمع هذه التكلفات فى عدم كونه الكافة حالا من الناس احتمل كونه حالا من الناس فكان صحيحا غير اصح **وكل ما دل** اى لفظ دل **على هيئة** اى صفة جامدا كان الدال نحو هدى للمتقين اذا كان هدى حالا من ضمير فيه او مشتقا نحو راكبا فى جائنى زيد راكبا **صح ان يقع حالا** بغير تاويل الجامد بالمشتق والغرض من هذه المسئلة رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق فى الحال وان كان الحال جامدا يؤول بالمشتق ومنشأ اشتراطهم المشتق فى الحال كثرة وقوع الحال مشتقا ووجه الرد ان المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول فاذا حصل ذلك البيان بالجامد فلا حاجة الى التاويل بالمشتق **مثل** بسرا و رطبا فى قولهم **هذا بسرا اطيب منه رطبا** فبسرا ورطبا جامدات وقعا حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية فلا حاجة الى تاويلهما بالمبسر والمرطب والجمهور يأوّلونها بهما **فان قلت** كيف يأولون البسر والرطب المجردان باسم الفاعل المزيد وايضا البسر والرطب والطيبة صفات للتمرة و المبسر والمرطب صفتان للنخل فكيف يصح تاويل صفة التمرة على صفة النخل نعم يصح هذا التاويل لو كان هذا اشارة للنخل ويابى عنه البسر والرطب والطيبه لانها صفات لما على النخل لا للنخل **قلنا** لما كان اسم الفاعل من المجرد اى الباسر والراطب غير مسموع ومن المزيد مسموع كما فى قولهم البسر النخل فهو مبسر فوضعوا المسموع موضع المصنوع والجواب عن الثانى ان المبسر و المرطب صفتان للنخل اذا كانت همزة الافعال للتعدية بل هى للصيرورة وهى ما تضمن بها ماضى الافعال لمعنى صار ووضع المتضمن موضع المتضمَّن ويكون مجرده من متعلقات المتضمَّن فيكون التقدير البسر النخل اى صار ما على النخل بسرا فالمجرد والمزيد كلاهما صفتان للتمرة واسناد المزيد الى النخل مجازا من قبيل اسناد صفة الحال الى المحل ثم العامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وبسرا خلاف بين العامة والمحققين فمذهب العامة العامل فى بسرا اسم

الاشارة لان اسم التفضيل بضعف عمله لايعمل فى ما قبله ومذهب المحققين ان عامله اسم التفضيل و تقدمه بناء على قاعدة تجوز التقدم وهے اذا وقعت الحالان المختلفان من ذى الحالين المختلفين وجب ايلاء كل من الحالين الى ذى الحال اذ فى التاخر يلزم الاشتباه والالتباس فبسرا يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل فيلے الحال اليه **فانقيل** قد اعتبرت حيثية المفضل فى المشار اليه بهذا بعد اضمار اطيب فينبغى ان يلى الحال الى ضمير اطيب ويقال هذا طيب بسرا منه رطبا و اما ايلاء الحال الى هذا فهوا مر مشترك بين المفضل والمفضل عليه **قلنا** لما كان الضمير فى اطيب بالنسبة الى الظاهر وهو المرجع كالعدم فاقيموا الظاهر مقام المضمر فى حق ايلاء الحال اليه و رطبا يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل عليه فيلى الحال الى ضمير منه ومذهب العامة غير صحيح بالاعتبارين اما اعتبار الاول فلان الحال قيد لعاملها و الاشارة غير مقيد بوقت البسرية لامكان الاشارة الى التمر اليابس او البسر او الرطب فلا يتحد زمان الاشارة والبسرية و اما الاعتبار الثانى لانه يصح ان يقع موضع هذا اسم لا يصح اعماله نحو تمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا فحينئذ اطيب عامل فكذا فيما نحن فيه والله اعلم بالصواب والبسر ما فيه حلاوة وبقى فيه حموضة والرطب ما فيه حلاوة صرفة مع الليونة والرطبية والتمر ما فيه حلاوة صرفة مع اليبوسة **وقد تكون الحال جملة** اذ المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول و ذلك كما يحصل بالمفردات يحصل بالجمل ولكن لا مطلقا بل حال كونها **خبرية** لان الحال يثبت لذى الحال وحكم بذى الحال والجملة الانشائية لا يصح كونها محكوما بها الشئ قوله **فالاسمية** **فانقلت** الفاء على الانحاء (اى الانواع ۱۲) فما هى من الانواع **قلت** هے تفصيلية او جزائية والاجمال والشرط مقدران فالتقدير ولما كانت الجملة مستقلة بنفسها غير رابطة لغيرها والحال مربوطة لذى الحال فاذا وقعت الجملة حالا لابد من رابط يربطها بذى الحال والرابط هو الواو والضمير والجملة لا تخلوا اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا

مثبتا او منفيا فيكون خمس جمل فالفاء فى قوله **فالاسمية** تفصيلية او جزائية اى الاسمية الواقعة حالا متلبسة **بالواو والضمير معًا** ركنا كان الضمير او غير ركن نحو جئت وانا راكب وجئت وغلامى راكب اذ الاسمية مؤكدة فى الاستقلال فلابد ان يكون الرابط فى غاية القوة وهو الواو والضمير معا اما نفس الاستقلال الاسمية لاشتمالها على المسند والمسند اليه واما تاكيد استقلالها لان جزء اولها غير مقتضى للربط لانه خال عن الحدث المسند **او** متلبسة **بالواو** وحدها بلا ضعف لان الواو تقع فى اول الكلام وجوبا فتدل على الربط من اول الامر فجاز الاكتفاء بها نحو قوله عليه السّلام كنت نبيا وآدم عليه السّلام بين الماء والطين والاسمية حال من المستكن فى نبيا **فان قلت** يعلم من الحديث ان وجود نبينا صلى الله عليه وسلم مقدم على وجود آدم عليه السّلام وليس كذلك **قلت** معناه كنت نبيا فى عالم الارواح لا فى عالم الاجسا وفيه ان النبى هو انسان مبعوث الى المكلفين بتبليغ الاحكام فاطلاق الانسان على الروح غير جائز وايضا عالم الارواح ليس بعالم التكليف بالاحكام **قلنا** هذا التعريف للنبىّ فى عالم الاجساد واما تعريف مطلق النبىّ سواء كان فى عالم الاجساد او الارواح فهو مُبَلِّغٌ بالاحكام مبعوث بها ولاشك ان روحه المطهر مُبَلِّغٌ بحقيقة الاحدية الى الارواح ويجاب عن الثانى ان الارواح لا تخلوا عن التكليف لكن تكليفها ليس كتكليف عالم الاجسا فى تفصيل الاحكام الا ترى الى سجود آدم عليه السّلام والى قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى فمعنى الحديث نبوتى حاصل قبل وجوده بالجسم لا فى نبى فى الارواح وآدم عليه السّلام وكل نبى نبى فى عالم الاجساد لا فى الارواح **فان قلت** لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا من ضمير حق فى قوله هو الحق لا شك فيه ولا تجوز فيها **قلنا** الربط بالواو وجائزة فى الاحوال المنتقلة لا فى المؤكدة اذ الفصل بين المؤكد والمؤكد غير جائز بالواو والحال فى مادة النقض مؤكدة **او** متلبسة **بالضمير** وحده **على ضعف** لان الضمير لا يدل على الربط من اول الامر لعدم وجوب وقوعه فى اول الكلام فلا بد من الواو بالصحيح نحو كلمته فوه الى

فِيَّ ای مضمومة الی فی حال من الفاعل فالعائد یاء المتکلم او المفعول فالعائد ضمیر الغائب المجرور **والمضارع المثبت** اے الجملة الفعلیة التی وقعت حالا وفعلها یکون مضارعا مثبتنا متلبسة **بالضمیر وحده** لانه مشابه بالاسم الفاعل الذی یستغنی عن الواو نحو جائنی زید یسرع اے سارعا **وما** ای الجمل التی کانت **سواهما** اے سوی الاسمیة او الفعلیة المشتملة علی المضارع المثبت وهی الفعلیة المشتملة بالمضارع المنفی او الماضی المثبت او المنفی متلبسة **بالواو والضمیر معا او باحدهما** بلا ضعف عند الاکتفاء بالضمیر لعدم قوة استقلالها کالاسمیة وامثلتها جائنی زید وما یتکلم غلامه وبلا واو نحو جائنی زید ما یتکلم غلامه او بلا ضمیر نحو جائنی زید وما یتکلم عمرو جائنی زید وقد خرج غلامه قد خرج غلامه وقد خرج ثم فی احد هذه الصور بیان کما قال المص **ولا بد فی الماضی المثبت** وقع حالا **من** دخول لفظه **قد** لان قد وضعت لتقرب زمان الماضی الی زمان الحال حقیقةً ای ارید بالماضی الذی دخل به قد الماضی القریب الی الحال لا البعید منه ولا المتوسط واذا وقع الماضی المثبت حالا لابد من دخول قد لیدل علی قرب الماضی الذی وقع حالا الی زمان العامل تجوزا وانما کان هذا المعنی مجازی بالاستعمال قد فی جزء المعنی الموضوع له وهو القرب وجود عن جزء الآخر وهو زمان الحال او کان معنی مجازیا لان قد موضوعة للقرب الخاص وهو قرب زمان الماضی الی زمان الحال واستعمل فی مطلق القرب وهو قرب زمان الماضی الذی وقع حالا الی عامل الحال ماضیا کان نحو جائنی زید وقد رکب غلامه او مضارعا نحو یجئ زید وقد رکب غلامه **فانقلت** زمان الحال متحد مع زمان العامل ومقارن بزمان العامل فاذا وقع الماضی حالا والعامل مضارعا لابد من ایراد قد لیرید من الماضی الماضی القریب الی المضارع الدال بالحال فیقارن الزمانین واذا کان العامل ماضیا فاتحد زمان الحال والعامل فلا حاجة الی ایراد قد **قلنا** المتبادرُ من الماضی الماضی البعید من الزمان الحال او المتوسط لا القریب الی الحال فلا یقارن الزمانان فاذا دخل به قد ارید به القریب الی الحال فیقارن الزمانان

من الماضی الذی وقع [illegible]

و انما كان ماضيه بالنسبة الى العامل لانه اذا نسب الفعل او شبهه الى شئ مقيد بالقيد لابد ان يكون ذلك الشئ مقيدا بذلك القيد قبل نسبة الفعل او شبهه ايضًا فمضية الماضى حالا مقدم على مضية الماضى عاملا فلا يقارن الزمانان وقيد بالماضى المثبت لانه لو كان منفيا فيستمر نفيه الى زمان العامل فيقارن بغير دخول قد **ظاهرة** نحو جائنى زيد قد ركب غلامه **او مقدرة** نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم منصوبان على انهما حالان من قد او خبران لكان المحذوف والغرض من التعميم رد على مذهب سيبويه و المبرد فانهما لا يجوزان تقدير قد فسيبويه يأول الآية بقوما حصرت صدورهم فيكون الماضى صفة الحال المحذوف و عند المبرد الماضى وقعت جملة دعائية

و يجوز حذف العامل فى الحال **لقيام قرينة** حالية **كقولك للمسافر** اى الشارع فى السفر **راشدا مهديا** اے سر راشدا مهديا فحذف سر بقرينة حال المخاطب او مقالية كراكبا فى جواب السوال كيف جئت فجاز فى جواب هذا السوال راكبا بحذف جئت و جاز جئت راكبا بذكر جئت ومن امثلة القرينة المقالية قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اے بلے نجمعها قادرين على ان نسوى بنانه وراشدا مهديا منصوبان بان يكونا حالين مترادفين من ضمير سر او حالين متداخلين بان يكون الاول حالًا من ضمير سر والثانى حالا من ضمير الاول او الثانى منصوب على انه صفة الاوّل **و يجب** حذف العامل فى بعض الاحوال **الموكدة** التى وجد فيها شرائط الحذف الثلاثة والحال المؤكدة مالم تنتقل من صاحبها غالبا كالعطوفية لا تنتقل عن الاب غالبا وايضا الحال المؤكدة وتكون قيدا للعامل كما فى قولك هو الحق لاشك فيه اذ بتقدير شك كما هو للكفار ايضًا حق والحال المنتقلة ضد المؤكدة فى التعرفين كراكبا فى جائنى زيد راكبا ينتقل غالبا عن ذى الحال ويكون قيدا للمجئ **مثل زيد ابوك عطوفا** فان عطوفا حال مؤكدة للمدلول الالتزامى لمضمون جملة اسمية وصاحب الحال و عاملها محذوف اى **احقه** وجوبا لقيام قرينة وسد المسد اما القرينة فان الخبر وهو ابوك اذا ثبت للمبتدأ يفهم منه ثبت يثبت وحق يحق فيدل

على معنى الثبوت والحقيقة واما سد المسد هو الحال المعمول قائم مقام العامل المحذوف بمعاونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانه المدلول الا التزامى للجملة المتقدمة **فان قيل** أَحِقُّ لا يخلوا اما من المجرد بفتح الهمزة او من الافعال بضم الهمزة وتقدير كليهما غير صحيح اما الاول فيدل على الثبوت باليقين لانه مجرد خال عن زيادة الثبوت واما الثانى فيدل على الاثبات و الاحقاق والمقصود ههنا التحقق لا لاحقاق لان الموضوع للمبالغة هو التفعل لا لا فعال **قلنا** المراد هو الاول من باب حق يحق بفتح الهمزة لكن المجرد مستعملة بمعنى المزيد هو التفعل والمجرد يجئ بمعنى المزيد كصات يصوت بمعنى صَوَّتَ يُصَوِّتُ تصويتا فيكون مجازا بابيًّا مع اتحاد اللفظ اى المادة اوالمراد هو الثانى لكن الافعال بمعنى التفعل فذلك هو المجاز البابى مع اتحاد المادة واللفظ اوالمراد ان الاحقاق بمعنى اثبت يثبت وهو يدل على الثبوت بطريق المبالغة لانه مزيد يدل على زيادة المعنى لا على الثبوت فقط فيكون مجازا لفظيا مع اتحاد الباب فالحاصل ان للمجرد معنى واحدا وهو التحقق وهو الثبوت على اليقين وللمزيد معنيين وهما التحقق والاثبات وكلها معا ن مجازية **فان قلت** ضميرا حقه اما الى زيد واما الى ابوته فعلى الاول لا يصح مفعولية لان الثبوت والتحقق لا يقعان على الذات بل يقعان على الصفات لان مفعولهما هو المقدور والمقدور الصفات دون الذات وعلى الثانى الضمير غير مطابق للمرجع وايض يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف لان عطوفا فعول بمعنى العاطف **قلنا** الضمير الى زيد ونسبة الثبوت اليه مجاز لانه المشتمل على الابوة وهذا التقدير مذهب سيبويه وعند صاحب المفتاح التقدير يُحْنِىْ عطوفا مِنَ الحَنِىْ بمعنى نرم شدن وهذا حق التقديرات ووجه الاحقية خلوه عن الاعتراض المذكور فى احق واخذ المصنف على مذهب سيبويه لان فى تقديره تقدير الفعل العام وتقدير الفعل العام اولى من تقدير الفعل الخاص ويحنى من الافعال الخاصة **وشرطها** امور اربعة فالعبارة بحذف المضافات اى شرط وجوب حذف عامل الحال لان الشرط للاحداث والمعانى والحال من قبيل الالفاظ ان تكون **مقررة** اى مؤكدة

واحترز بهذا القيد عن المنتقلة فان الحذف فيها وان كان جائزا كما فی قولك راكبا فی جواب السائل كيف جئت ای جئت راكبا لكنه لم يجب لفقد شرط التاكيد لمضمون جملة واحترز بهذا القيد عن الحال المؤكدة لبعض اجزاء الجملة كتاكيد العامل فی قوله تعالٰی انا ارسلناك للناس رسولا فان رسولا حال مؤكدة لارسل فقط لا للجملة وهی ارسلنا لان كون الشخص رسولا يقتضی الارسال لا ارسال الله ان كان الرسول محمولا علٰی المعنی اللغوی فلا يجب حذف العامل وان كان الرسول محمولا علٰی المعنی الاصطلاحی وهو النبی فايضا لا يجب حذفه لانه موكد لمضمون الفعلية لا الاسمية فيخرج بقيد الاسمية **اسمية** احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف العامل لان ذلك الجزء فی الاولی مذكور فی المرتبة الاولی وهو الفعل فی الفعلية وهو عامل فلا حاجة الی تقدير العامل الاخر نحو قوله تعالٰی شهد الله فقائما فيه حال موكد ولم يحذف عاملها والشرط الرابع ان يكون عقد الجملة من الاسمين لا يصلح احدهما للعاملية كما فی مثال المص واحترز به عن نحو قولك الله شاهد قائما بالقسط اعلم ان الحال علٰی سبعة اقسام محققه ومقدرة ومترادفة ومتداخلة ومتواطية ومنتقلة وموكدة فالاول ما يكون معنی الحالی ثابتا لذی الحال بدون فرض الفارض وبغير اعتبار المعتبر مثل جائنی زيد راكبا والثانی ما يكون معنی الحالی ثابتا لذی الحال بفرض الفارض واعتبار المعتبر كما فی قوله تعالٰی فادخلوها خالدين والثالث ما يكون الاحوال متعددة وذو الحال واحد مثل سر راشد مهديا والرابع ما كان الحال الثانی حالا من ضمير فی الحال الاول كما فی المثال المذكور والخامس ما يكون الحال توطية لتوصيف ذی الحال كما فی قوله تعالٰی انا انزلناه قرآنا عربيًا لعلكم تعقلون والسادس ما يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو جائنی زيد راكبا والسابع ما لا يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو زيد ابوك عطوفا **التميز** فی اللغة مصدر مبنی الفاعل

ای مميز للابهام الجنسی السابق وفی اصطلاح النحات **ما يرفع الابهام** ای الاسم الذی يرفع الابهام فلا يرد ان التعريف غير مانع لصدقه علٰی غير المحدود كما فی قولك قطع رزق فلان ای مات لان مات يرفع الابهام عن قوله قطع رزقه لانه مبهم بانه قطع بسبب الفقر او المرض او الموت مع انه ليس بتميز

لانه من الاسماء المنصوبة وهو الفعل فكلمة **مَا** عبارة عن الاسم وهو الجنس وقوله **يرفع الابهام** فصل خرج به البدل لانه يترك المبدل منه ويراد به معين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له فصل آخر خرج به قرينة المشترك و اوصاف المبهمات و عطف البيان لانها ترفع الابهام لكن ليس ذلك الابهام فى المعنى الموضوع له **فان قيل** التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه قرينة المشترك نحو رأيت عينا جارية فجارية يرفع الابهام فى المعنى الموضوع له وهو ما وضع المبهم لمعان واجناس كثيرة بوضع واحد كلفظ رطل موضوع بوضع واحد لاجناس الموزونات و لفظ عشرون موضوع بوضع واحد لاجناس المعدودات وغير ذلك من المقادير ولفظ المشترك وضع بوضع واحد لمعنى واحد ثم وضع لمعنى آخر ففى كل وضع معنى واحد غير مبهم بل الابهام ثبت فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له لا نفس الموضوع له فالصفة ترفع ذلك الابهام الاستعمالى لا الوضعى **فان قيل** التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه اوصاف المبهمات نحو هذا متناول لكل محسوس ويسمى وصفا لا تميزا **قلنا** فى اوصاف المبهمات وامثال الضمائر مذهبان مذهب المتقدمين فامثال الضمائر موضوعة لمفهوم كلى بشرط استعمالها فى الجزئيات وانما وضعت لمفهوم كلى لان الشرط فى الموضوع له ان يكون معلوما للواضع حين الوضع والمفهوم الكلى معلوم لانه امر واحد والجزئيات غير معلوم عند الوضع لان بعضها موجود عند الوضع وبعضها معدوم وبعضها حاضر وبعضها غائب فلا يمكن وضعها بمقابلتها فبالضرورة وضعت للمفهوم وانما استعملت فى الجزئيات لان المفهوم الكلى لا وجود له الا فى ضمن الجزئيات فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لذلك المفهوم الكلى ومستعمل فى الجزى بان يراد منه الجزى واما مذهب المتاخرين فامثال الضمائر موضوعة للجزئيات بلحاظ المفهوم الكلى وانما وضعت للجزئيات لان المراد منها الجزئيات فوضعها ايضا للجزئيات واما لحاظ المفهوم الكلى لان الجزئيات غير منضبط غير متناه لا يمكن الوضع بمقابلتها بغير آلية المفهوم الكلى فيكون التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى

جزئی منه بلحاظ المفهوم الكلي ومذهب المتأخرين اولى من مذهب المتقدمين لان امثال الضمائر يكون عندهم من قبيل المجاز متروك الحقيقة دائما فالحاصل لا ابهام فی المعنی الموضوع له لامثال الضمائر لانها موضوع لمفهوم كلی وهو امر واحد عند المتقدمين او موضوعة لكل جزئی جزئی عند المتأخرين لا ابهام فيه ایضا لكن الابهام نشأ من تعدد المستعمل فيه عند المتقدم و من تعدد الموضوع له عند المتأخر لا من نفس الموضوع له والتميز ما يرفع الابهام هو ما وضع لاجناس كثيرة بوضع واحد من نفس الموضوع له فقط **فان قلت** التعريف غير مانع لصدقه بعطف البيان مثل ابی حفص عمر فان عمر رفع الابهام من ابی حفص وليس بتميز بل هو عطف بيان **قلت** ان عمرو حفصا اسمان لمسمی واحد وموضوعان لشخص معين لا ابهام فيه بل عمر زال خفاء عدم اشتهار ذلك المسمی بذلك الاسم ابی حفص تخرج عن تعريف التميز **عن ذات** لا عن وصف احترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن وصف الموصوف وذی الحال نحو رطل بغدادی فان فی رطل ابهامين من حيث الوصف كبرا وصغرا ومن حيث الذات والجنس باعتبار موزون الرطل فاذا اريد به رفع ابهام وصفه أُوتِيَ بصفة او حال فيقال عندی رطل بغدادی او بغداديا واذا اريد به رفع ابهام ذاته وجنسه باعتبار الموزون أُوتِيَ بتميز فيقال عندی رطل عسلا او زيتا **مذكورة او مقدرة** مجرورتان على انهما صفتان لذات واشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فی قوة طاب شئ منسوب الی زيد نفسا فنفسا يرفع عن ذلك الشئ المقدر و انما كان هذا التركيب فی قوة هذا التركيب لان نفسا تميز يقتضی الابهام السابق ولا ابهام سابقا لا فی المنسوب ولا فی المنسوب اليه فعلم من التميز ان طاب وان كان فی الظاهر منسوب الی زيد لكن فی المعنی منسوب الی شئ مقدر من متعلقات زيد و متعلقات زيد امور كثيرة وقع الابهام فيها فرفع ذلك الابهام بالتميز **فان قلت** لما كان الشئ فاعلا لطاب فلم نسب الی زيد فی اللفظ **قلت** نسب الی زيد فی اللفظ ليكون تفصيلا بعد الاجمال وليكرر المدح

في حق زيد ولد المريقل طاب نفس زيد **فالاول** اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة **يرفعه عن مفرد فان قيل** المثال لايطابق الممثل لانه مفرد والمثال تثنية وجمع **قلنا** المفرد ههنا مقابل الجملة والمضاف فالتثنية والجمع مفردان بهذا المعنى **فان قيل** في كلام المص تناقض لان المفهوم من قوله يرفع الابهام المستقر في المعنى الموضوع له ان الامر المبهم هو المعنى الموضوع له والتميز يرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن ذات ان الامر المبهم هو الذات و والتميز يرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن مفرد مقدار اوغير مقدار ان الامر المبهم مفرد مقدار اوغير مقدار والتميز يرفع الابهام **قلنا** هذه الثلاثة متحدة بالذات لان المعنى الموضوع له عبارة عن الاجناس عنهما المختلفة وكذلك الذات عبارة عن الاجناس وكذلك المفرد المقدار المراد به المقادير هي الاجناس المختلفة **مقدار** صفة مفرد صيغة آلة اي ما يعلم به قدر شيء ويبين به قدر شيء **غالبا** ظرف مكان مبهم منصوب بتقدير في اي في غالب المواد واكثرها **فان قلت** في عبارة المص تكرار لان الاول عبارة عن التميز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة و قوله عن مفرد مقدار وهو لا يكون الا ذات مذكورة فيلزم التكرار وايضا في عبارة المص ظرفية الشيء لنفسه **قلنا** لان رفع الابهام عن مفرد مقدار مظروف في غالب المواد وغالب المواد ليس مفرد مقدار ويلزم ظرفية الشيء لنفسه **قلنا** لا تكرار ولايلزم ظرفية الشيء لنفسه لان رفع الابهام عن ذات مذكورة عام عن مفرد مقدارا وفي غير مقدار فذكر الخاص بعد العام لا يكون تكرارا بل تفصيلا بعد الاجمال واما الثاني فلان رفع الابهام عن ذات مذكورة مطلقا سواء كان في المفرد المقدار او في غيره يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص وهو رفع الابهام من المفرد المقدار فيلزم ظرفية الاخص للاعم ولا شك ان العام يوجد في الخاص **فان قيل** المثال لتوضيح الممثل والتوضيح يحصل بالمثال الواحد فلا حاجة الى التعدد وغير ملائم لمنصب الاختصار **قلنا** المثل وهو المفرد المقدار خمسة كما في هذا البيت نظم ؎

پنج اند جان من تو مقادير را شناس ÷ کیل هست وزن وعدد ذراعست هم قیاس

۔ ثم المفرد المقدار جنس **اما تحقق في ضمن عدد** من قبيل تحقق العام

فی ضمن نوع عدد **نحو عشرون درهما** فدرهما تمیز رفع الابهام عن ذات مذکورۃ وهو عشرون وهو مفرد لیس مضافا ولا مشابها له و لا جملۃ لکنه مبهم باعتبار المعنی الجنسی المجازی وهو المعدود بالعشرین فدرهما تمیز رفع ذلک الابهام وظهر نوع من المعدود الجنسی المعنی المجازی لعشرین **واما فی** ضمن غیرہ ای غیر العدد کالوزن **نحو رطل زیتا** فزیتا تمیز رفع الابهام عن ذات مذکورۃ وهو رطل وهو اسم تام بتنوین عامل نصب زیتا مفرد لیس بمضاف ولا مشابه بالمضاف ولا جملۃ ولا مشابه به و لکنه مبهم باعتبار المعنی الجنسی المجازی وهو الموزون بالرطل تحته انواع الموزون فزیتا یرفع الابهام عنه بان یظهر نوع من الموزون الجنسی و **نحو منوان سمنا** فسمنا تمیز رفع الابهام عن ذات مذکورۃ وهو منوان وهو اسم تام بنون التثنیة عامل نصب سمن مفرد لیس مضافا ولا مشابها له ولا جملۃ ولا مشابه به مقدار یعلم به قدر الموزونات لکنه مبهم باعتبار معناہ الجنسی المجازی و هو الموزون بالمنوان متناول لانواع الموزونات فسمنا یرفع الابهام وظهر به نوع من الموزون الجنسی و کالکیل نحو قفیزان برا بالتقریر المذکور وکالزراع نحو ذراع ثوبا بالتقریر المذکور وکالمقیاس ۔

نحو علی التمرۃ مثلها زبدا فان قیل المثال لا یطابق المثل لانه مفرد و مثلها مضاف غیر مفرد **قلنا** زبدا تمیز عن المضاف وهو المثل لانه مبهم لا عن نسبة الاضافیة والمراد بالمفرد المقابل للنسبة الاضافیة لا المضاف فالمضاف داخل فی المفرد فزبدا تمیز یرفع الابهام عن ذات مذکورۃ و هو المثل وهو اسم تام بالمضاف الیه عامل نصب زبدا **مفرد** لانه خال عن النسبة ولکنه مبهم باعتبار معناہ الجنسی المجازی وهو المقیس الممثل تحتة انواع المثل فزبدا رفع ذلک الابهام الجنسی وظهر نوع واحد من ذلک الانواع **فان قلت** لا نسلم ان التمیز فی هذہ الامثلة یرفع الابهام من هذہ المقادیر لعدم الابهام فی لفظ هذہ المقادیر ولا فی المعنی الموضوع له لان الموضوع له فی عشرین عدد معین فوق التسعة عشر وتحت العشرین

والواحد والموضوع له فى رطل نصف المن وفى منوان اثنان من المن وفى مثل مقدار التمرة فلا شك ان التميز يرفع الابهام ولا ابهام فى هذه الاسماء التامة ولا فى معناها **قلنا** المراد بالمقادير المقدورات فى هذه الصور لان المراد بالعشرين المعدود به والرطل الموزون به والمنوان الموزون بهما والقفيزان المكيل بهما و ذراع المذروع به ومثل المقيس بالتمرة وانما كان المراد بالمقادير المقدرات لان التميز الواقع بعدها يقتضى الابهام ولا ابهام فى لفظ هذه المقادير ولا فى معناها الحقيقى لها فعلم ان التميز تميز للمعنى المجازى المناسب للمعنى الحقيقى والمناسب للمقادير المقدورات **فان قلت** التميز يرفع الابهام الكائن فى المعنى الموضوع له للاسم التام والمقدرات ليست معانى هذه الاسماء التامة كماترى **قلنا** المقدرات وان لم تكن معانى للمقادير حقيقة لكنها معان مجازية للمقادير بوضع نوعى فى المجازات لان كل لفظ اذا قرن بقرينة صارفة فهو معين لمعنى مناسب للمعنى الموضوع له وههنا كذلك لان لفظ رطل قرن بقرينة صارفة وهى زيتا من الموضوع له وهو نصف المن الى معنى مناسب وهو الموزون للمعنى الموضوع له لان الموزون مناسب للوزن فعند ذكر قرينة صارفة عن الوزن يراد به الموزون لان المميز والمميز متحدان ذاتا والرطل من قبيل الوزن وزيتا من قبيل الموزون فاذا اريد من الرطل الموزون فاتحد ذاتا وبغير ذكر القرينة يراد به نفس الوزن مثل الرطل نصف المن **فان قيل** امثلة المفرد المقدار خمسة فلم ذكر البعض وترك البعض وهو الذراع والكيل وكرر البعض وهو مثال الوزن **قلنا** المقصود الاصلى للمص التبيينه على بيان مايتم به المفرد وهو الاسم التام الناصب للتميز والمتممات امور اربعة التنوين كما فى رطل زيتا و نون التثنية كما فى منوان سمنا ونون الجمع كما فى عشرين درهما والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا وقد بين المص متممات الاسم فى هذه الامثلة فلو ذكر ذراع ثوبا لكرر مثال التنوين ولو ذكر قفيزان برا لكرر مثال نون التثنية **فان قلت** متمم الاسم انما كان حرفا اخيرا للاسم وتلك المتممات الاربعة خرجت عن الاسم **قلنا** متمم الاسم ذاتا هو حرف الآخر ومتمم الاسم حالا و

١٠/ فان قلت لو ذكر فى موضع منوان سمنا قفيزان برا لكان مثالا لنون التثنية ومثالا للكيل ولم يعرض مثال الكيل ولم يترك مثال الوزن قلنا ذكر منوان سمنا لكثرة استعماله وشهرته

هيئة وتلك المتممات متممات حال الاسم وهيئة لان **معنى** تمام الاسم ان يكون الاسم على حالة ان لا تمكن اضافته معها ولا شك ان الاسم مستحيل الاضافة معها اما مع النونين والتنوين فانهما تدل على انقطاع الملحق به عما بعد والمضاف متصل لما بعد فبين اجتماع علامتى الاتصال والانقطاع تناف وآما مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا وآنما كان الاسم التام بهذه الاشياء عاملا فى التميز مع ان العامل اما الفعل او شبهه والاسم التام اسم جامد خال عن الحدث لان الاسم مع الابهام الجنسى اذا تم بالاشياء المذكورة فالاسم شابه الفعل فى الوقوع موقع الاول والمتمم شابه الفاعل فى الوقوع موقع الثانى والتميز الآتى يشبه المفعول فى الوقوع موقع الثالث والفعل اذا تم بالفاعل يقتضى نصب المفعول كذلك الاسم التام بهذه الاشياء مع الابهام الجنسى يقتضى نصب التميز فآن قيل كثير من الاسماء تام بمعنى انه مستحيل الاضافة كالمعارف باللام او العلم ولا ينصب التميز منها مثلا لا يقال عندى الراقود خلا فالراقود مبهم الجنس باعتبار المظروف فيه وتام لانه لا يظاف المعرف باللام ولا يجوز نصب التميز وهو الخل عنه **قلنا** هذه المتممات الاربعة انما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم واللام وان كان متمما بهذا المعنى لكن لا يقع فى آخر الاسم فلا يشابه الفاعل والاسم لا يشبه الفعل فلا ينصب التميز **فيفرد** التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا **انكان** التميز **جنسا** وله تعريفان الاول ما يتشابه اجزائه مع الكل فى اطلاق الاسم كالماء والتمر والزيت والضرب تطلق على القليل والكثير منها **والثانى** ما يقع مجردة عن التاء على القليل والكثير كالامثلة المذكورة وان كان مع التاء فلا يكون جنسا صحيح الاطلاق على الكثير بل يكون اسم جنس صحيح الاطلاق على فردٍ فردٍ من ذلك الجنس كتمرة و ضربة فالتميز الجنسى اذا صح اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعية **الا ان يقصد الانواع** مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره فيفرد التميز فى جميع الاوقات انكان جنسا الا وقت قصد الانواع لان ان ناصبة مصدرية اولت مدخولها بتاويل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع انكان المستثنى من جنس

المستثنى منه كما هو حال المفرغ ان يكون فى المتصل لا فى المنقطع **فان قيل** تميز الجنسى كما يجمع وقت قصد الانواع كذلك يثنى وقت قصد التثنية والمفهوم من صيغة الجمع جواز جمعية وقت قصد الانواع لا النوعين **قلنا** الانواع محمول على الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد فيشمل المثنى ايضًا **فان قيل** تخصيص قصد الانواع بالاستثناء غير صحيح لانه كما يثنى ويجمع وقت قصدهما كذلك يثنى ويجمع وقت قصد الاعداد فينبغى ان يقول المص الا ان يقصد الانواع والاعداد كما يقال طاب زيد جلستين اوجلسات كذلك جاز يطاب زيد جلسةً اوجلسات **قلنا** المراد بالانواع حصص الجنس سواء كان بالقيودات الكلية فهى الانواع او بالقيودات الشخصية الفردية فهى الاعداد وانما يثنى ويجمع التميز الجنسى لان لفظ الجنسى مفرد لايدل على الانواع وان دل على القليل والكثير فلابد وقت قصدهما كونه موافقا للمقصود **ويجمع فى غيره** اے يورد التميز على ما فوق الواحد جواز الا وجوبا حيث لم يقصد الوحدة فى غير التميز الجنسى **فان قيل** ان التميز الغير الجنسى كما يجمع يثنى ايض فلابد ان يقول المص ويثنى ويجمع فى غير الجنس **قلنا** ويجمع متضمن لمعنى يورد والجمع محمول على الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد **فان قيل** لايجمع فى مقام الافراد بل يفرد كما يقال عندى عدل ثوبا فقوله ويجمع ليس على ما ينبغى **قلنا** تثنية التميز الغير الجنسى يفرد حين قصد الافراد ويثنى حين قصد التثنية ويجمع حين قصد الجمعية فيقال عدل ثوبا اوثوبين اواثوابا **ثم ان كان بتنوين اوبنون التثنية** **فان قيل** ضمير كان لايخلوا اما ان يرجع الى التميز او الى المفرد المقدار فعلى الاول يلزم مخالفة المقصود لان المقصود اتمام المفرد المقدار عليهما لا اتمام التميز وعلى الثانى يلزم انتشار الضمائر لان ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى التميز **قلنا** ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى المفرد المقدار والجار يتعلق بالمقدار اى تاما بتنوين وانتشار الضمائر باطل فى كلام واحد لا فى غيره فلا يلزم خلاف المقصود او **نقول** الضمير راجع الى التميز والجار يتعلق بمتلبس فيكون المعنى ان كان التميز متلبسا بتنوين المفرد المقدار **فان قلت** التميز متلبس بتنوينه لا بتنوين المفرد المقدار **قلت** لما تم المفرد المقدار بهما

اقتضى التميز فكانه متلبس بهما **جازت الاضافة** اے اضافة المفرد المقدار الى التميز **فانقلت** كيف يجوز الاضافة لان المضاف مغائر للمضاف اليه بالذات والمميز والمميز متحدان بالذات **قلت** المغائرة فى الاضافة اللامية وههنا بيانية والمضاف اليه فى الاضافة البيانية عين المضاف وانما جازت الاضافة لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع حصول التخفيف بحذف التنوين ونون التثنية نحو رطل زيت ومنوا سمن **والا** اے وان لم يكن تاما بالتنوين او بنون التثنية بل يكون تاما بنون الجمع او الاضافة **فلا** اے فلا تجوز الاضافة اما فى الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف لان المضاف لا يضاف ثانيا واما فى نون الجمع فلانه قد يضاف الى غير المميز نحو عشرے رمضان اذا اريد به اليوم العشرين من رمضان فلو اضيف الى المميز ويقال عشرى رمضان واريد به عشرين شهرا من رمضان لزم الالتباس ان المراد بعشرين رمضان اليوم العشرون او عشرين شهرا من رمضان فلا تجوز الاضافة وان لم يلزم الالتباس فى عشرون درهما ايض حملا لصورة عدم الالتباس بصورة الالتباس طردا للباب **وعن غير مقدار** عطف على قوله مقدار اى القسم الاول من التميز كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار وهو ما ليس بعدد ولا كيل ولا وزن ولا ذراع ولا مقياس **نحو خاتم حديدا** فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس متناول لاجناس كثيرة تام بالتنوين مقتضى التميز وقوله حديدا يرفع ذلك الابهام وغير مقدار لانه لا يقدر به الشئ **والخفض** اے خفض التميز باضافة غير المقدار اليه **اكثر** استعمالا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع الخفة بالحذف **فانقلت** على هذا ينبغى ان يكون الاضافة اكثر فى المفرد المقدار ايضاً للوجه المذكور **قلنا** المقادير اصل فى المبهمات فتقتضى التميز على صورة التميز وهے النصب وغير المقادير ليست كالمقادير فى الابهام فلا تقتضى التميز على صورة التميز وهو النصب لقصور غير المقدار عن طلب التميز لان المبهمات اى المقادير متناولة لاجناس كثيرة وغيرها متناولة لاجناس قليلة اذا قبلت الطبع والصياغة

bestudubooks.wordpress.com

والثاني اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع الابهام **عن نسبة** **فان قيل** التفصيل مخالف للاجمال لان المذكور في الاجمال ان القسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة وايضاً يلزم التناقض فينبغي ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة جملة **قلنا** القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة وعن نسبة ايض فقال في الاجمال عن الذات وفي التفصيل النسبة واقتصر على ذكر النسبة ولم يقل كليهما اشارة الى ان مقابلة القسم الثاني مع الاول في النسبة فقط لان القسم الاول يرفع الابهام عن الذات المذكورة وفي القسم الثاني يرفع الابهام عن طرف وهو الذات المقدرة وعن نسبة جميعاً فالمقابلة بين القسمين في النسبة واما في الذات فمشترك بينهما **فان قلت** المقابلة في ذكر الذات وتقدير الذات **قلت** ان الذات قد يكون في القسم الاول ايضا مقدرا نحو ربه رجلا فلا يبقى المقابلة بينهما الا بالنسبة لاشتراكهما في الذات **فان قيل** لما لم يكن المقابلة بين القسمين باعتبار ذكر الذات وتقديره فلم قابل المص في صدر الكتاب المقدرة مع المذكورة حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة **قلت** انما قابل الذات المذكورة مع المقدرة لان القسم الثاني يرفع الابهام عن النسبة ولا يحصل الابهام في النسبة الا بابهام طرف النسبة وطرف المبهم في جميع مواد القسم الثاني هو الذات المقدرة وهو شئ منسوب في النسبة فلذا جعلها مقابلة للذات المذكورة **في جملة** اي نسبة كلمة في جملة **او ما ضاهاها** اي شابهها مفاعلة من ضمها مهموز اللام وابدل الهمزة بالالف مشترك بين المعنيين احدهما وهو اشتياق المرءة الى الزوج والثاني المشابهة ولما كان المعنى الاول غير مناسب بالمقام فسره الشارحؒ بالثاني وشبه الجملة اما اسم الفاعل نحو الحوض ممتلى ماء اي شئ منسوب الى الحوض ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة اي شئ منسوب الى الارض عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن اي حسن شئ منسوب الى زيد وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا اي افضل شئ منسوب الى زيد ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا اي طيب شئ منسوب اليه ابا او كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد

م عن ذات مقدرة والمذكور في التفصيل ان القسم الثاني يرفع الابهام

رجلا اى حسبك شئ منسوب الى زيد رجلا **نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا** اورد المثالين لان الاول مثال للنسبة الكائنة فى الجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه والثانى مثال للنسبة الكائنة فى شبه الجملة والتميز فيه محتمل للمنتصب عنه ولمتعلقه **فان قيل** الظاهر من المثالين ان النفس يقع تميزا عن نسبة الجملة لا عن شبه الجملة وان ابا يقع تميزا بالعكس مع ان العكس جائز **قلنا** لا فرق فى التميز بين الجملة وشبهها فيكون هذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا **وابوة ودارا وعلما** **فان قيل** الظاهر ان قوله وابوة معطوفة على ابا لان العطف بالقريب اولى فيعلم منه ان ابوة الى آخره لا يقع تميزا عن نسبة الجملة مع انه جائز **قلنا** انه معطوف على نفسا وابا على حسب المعنى فهو مائل الى كل من المثالين غير مختص بالاخير فكان المص اورد لكل من التميز عن نسبة الجملة اوشبهها خمسة امثلة والمجموع عشرة امثلة **فان قيل** ما الفائدة فى تعدد الامثلة مع ان المثال للايضاح وهو يحصل بالواحد ومع ان الاختصار فى ذكر الواحد المطلوب فى المتون **قلنا** لو اكتفى بمثال واحد لتوهم اختصاص التميز بنوع واحد مذكور فى ذلك المثال مع ان التميز على خمسة انواع عين وعرض كل واحد منهما اما اضافى او غير اضافى **فان قيل** فعلى هذا ينبغى ان يكون التميز على اربعة اقسام عين اضافى وغير اضافى وعرض اضافى وغير اضافى فلم كرر مثال عين غير اضافى وهو نفس ودار **قلنا** التميز باعتبار المنتصب عنه على ثلثة اقسام خاص بالمنتصب عنه وخاص بمتعلقه ومحتمل لهما فنفسا تميز عين لانه قائم بذاته غير اضافى لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بالمنتصب عنه بانه تعبير عنه واطلاق عليه ومتحد ذاتا معه وذاتا تعين عين لانه قائم بذاته غير اضافى لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبير عنه واطلاق عليه ومتحد ذاتا معه **وابا** تميز عين لانه قائم بذاته اضافى لان تعقله موقوف الى تعقل الابن محتمل لهما بان يكون تعبيرا المنتصب عنه او تعبيرا لمتعلقه فتكرار مثال عين غير اضافى باعتبار المنتصب عنه **وابوة** مثال تميز عرض لانه معنى قائم بالاب اضافى لان تعقله موقوف الى تعقل البنوة خاص بالمتعلق بانه

تعبير عن متعلق المنتصب عنه لا تعبير عن عينه لانه عين والابوة عرض **وعلما** تميز عرض لانه معنى قائم بالعالم غير اضافى لان تعقله غير موقوف الى الغير خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبير عن المتعلق واطلاق عليه لا عين المنتصب عنه لانه ذات والعلم عرض والمميز والمميز متحدان فيما صدقا عليه **او فى اضافة** اى القسم الثانى اما يرفع الابهام عن نسبة كائنة فى اضافة **مثل يعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما** وترك النفس لانه اظهر التميزات لاخفاء فى اتيانه وزاد على المذكور قوله **ولله دره فارسا** ولم يورد فى نسبة الجملة وشبهها للوجهين احدهما ان التميز قد يكون صفة مشتقة وثانيهما لما اورد صاحب المفصل هذا المثال مثالا لتميز المفرد الغير المقدار على ان يكون الضمير فيه مبهما متناولا للفارس وغيره كضمير ربه رجلا متناول للرجل وغيره فميز بفارس ورجل فاورد المصنف تميز النسبة فانه يصلح تميزا عنها على ان الضمير فيه الى المعين كما هو المتبادر من احوال الضمائر والابهام فى نسبة الدر اليه **فان قيل** ان الدر فى الوضع اللبن فلا يصح اضافته الى المذكر فانه للمؤنث لا للمذكر **قلنا** نعم انه اللبن فى اللغة لكنه اريد منه الخير الكثير اللازم للبن مجازا بقرينة اضافة الدر اليه فيكون المعنى لله خيره فارسا **فان قيل** الاضافة تفيد اختصاص الدر بمعنى الخير لمرجع الضمير واللام تفيد اختصاص الدر بمعنى الخير بالله فكيف يقوم العرض الواحد بمحلين متغائرين والعرض اذا قام بمحل لا يقوم بآخر ولا ينتقل الى الآخر **قلنا** هذا المثال يستعمل فى كثرة الخير للمرجع والتعجب منها والشئ اذ اكثر ويكون موجبا للتعجب والتحير فينسب الى الله تعالى جل جلاله لانه المظهر والمنشأ للعجائب **فان قيل** هذا المثال يستعمل فى مقام المدح للمرجع وهو يقتضى المبالغة والفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بفتح الفاء مصدر فرس بالضم اى حاذق فى امر الخيل وهو لا يقتضى الزيادة والمبالغة والمدح يفهم من الدر الذى هو بمعنى الخير الكثير **او نقول** ان الفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بكسر الفاء تقال للعلم القافية وهو علم يعرف به احوال الآدمى باطنا كالتصبيب او غيره من احوال الآدمى ظاهرا كالخطوط فى اليد وغيرها فهذا المعنى يقتضى المبالغة والزيادة لكن المجرد

ههنا بمعنى المزيد بصيغة اسم الفاعل من التفرس اى متفرسا والتفعل وضع لكثرة الفعل **ثم** اے بعد تقسيم التميز الى الخمسة باعتبار الذات تقسيم التميز الى الثلاثة باعتبار المنتصب عنه وهو **انكان** اے التميز **اسما** لاصفة فان حكمها سيجئ انشاء الله تعالى جل جلاله **يصح جعله لما انتصب عنه** **فان قيل** هذا التقسيم فى القسم الثانى من التميز الذى من النسبة والعامل الناصب فيه هو الفعل او شبهه او المضاف الذى هو مصدر لا مطلق المضاف والمنتصب عنه عبارة عن فاعل هذه الامور وهو جامد لا يجئ منه النصب فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه عليه **قلنا** اطلاق المنتصب عنه على ذلك الفاعل مجاز لانه لما تمت هذه الامور به مع الابهام فاقتضى التميز فكان نصب التميز حاصل به **او نقول** كلمة ما بمعنى الاسم والعبارة بحذف مضاف عن الضمير فيكون التقدير **لما** اے للاسم الذى انتصب التميز عن عامله **او نقول** كلمة عن بمعنى بعد كما فى قوله تعالى جل جلاله طبقا عن طبق اى بعد طبق **فان قيل** ان نفسا اسم جامد صحيح جعله للمنتصب عنه بان يكون اطلاقا عليه ولا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل له خاصة **قلنا** المراد بصحة الجعل له بطريق الاحتمال ونفسا صحيح جعلها له بطريق القطع والتنصيص **فان قلت** ان ابوة ودارا وعلما صحيح جعلها للمنتصب عنه بان الاول و الثالث معنا فيه والثانى مسكنه مع انها لا يجوز كونها للمنتصب عنه بل خاصة بمتعلقه **قلنا** المراد بجعله للمنتصب عنه اطلاق التميز عليه والتعبير عنه بالتميز ولا يصح اطلاقها عليه والتعبير عنه بها **جاز ان يكون** التميز **له** اے تميزا له واطلاقا عليه وتعبيرا عنه تارة **ولمتعلقه** اے تميز المتعلق المنتصب عنه وتعبيرا عنه واطلاقا به ولا يلزم الالتباس على المخاطب بان هذا التميز متحدا ذاتا مع المنتصب عنه او المتعلقه لان ذلك يعلم بحسب القرائن كالكلام فى احسنية احدهما والاحوال كحسن الخلق فى الناس من ايهما فالتميز ايضا لذلك الاحد **والا فهو لمتعلقه** **فان قلت** ان الفاء جزائية يقتضى الشرط سابقا والسابق كلمة الا رتفع شرطا

لانه فعل والاحرف استثنائی **قلت** الا فی الاصل مرکب من ان الشرطیة ولم الجحدیة وفعل الشرط محذوف بقرینة مقابلة للاول فیکون التقدیر وان لم یکن التمیز اسما صحیح الجعل لهما فهو لمتعلقه ثم حذف فعل الشرط بقرینة مقابلة للاول بقی ان لم ثم ادغم النون فی اللام بقاعدة یرملون ولم یحذف الفعل المجزوم بلم غیر صورته وابدل المیم بالالف فکان بصورة الا الاستثناءیة **فان قیل** ان الجزاء لا یترتب بالشرط لان المستثنی منه شیئان صحیح الجعل للمنتصب عنه وغیر نص فی المنتصب عنه فیکون معنی العبارة وان لم یصح جعله لما انتصب عنه وکان نصا فی المنتصب عنه فهو لمتعلقه اذا کان نصا فی المنتصب عنه فکیف یصح جعله لمتعلقه وکیف لم یصح جعله لما انتصب عنه فاجاب الشارح بعد ما لم یکن نصا فی المنتصب عنه یعنی ان المراد من المستثنی منه شئ واحد وهو المذکور فی المتن **فان قیل** لا یکون هذه الصورة مقابلة للاولی لان الاولی ایضًا لمتعلقه **قلنا** المقابلة فی الخصوص التمیز للمتعلقة ووجوب التمیز له نحو طاب زید ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء لا یصلح ان تکون تعبیر الزید بل لمتعلقه وهو معنی قائم به فی الاول وحدث قائم به فی الثانی ومسکنه ومملوکه فی الثالث فهی متحدة ذاتا لمتعلقه لا لعینه ومتحدة للشئ المقدر المنسوب الی زید **فیطابق** التمیز **فیهما فان قلت** المذکور امور ثلثة التمیز الذی خاص لمنتصب عنه والتمیز الذی خاص لمتعلقه والتمیز الذی هو محتمل لها فینبغی ان یقول المص فیها لیطابق الراجع مع المرجع **قلنا** ضمیر التثنیة راجع الی قسمی التقسیم الاولی وهما ان یکون التمیز للمنتصب عنه او لمتعلقه ثم ما کان للمنتصب عنه فهو علے قسمین بطریق التصریح او الاحتمال **ما قصد** من وحدة التمیز او تثنیة او جمعیة **فان قیل** ینبغی ان یقول المص لما انتصب عنه بدل ما قصد **قلنا** موافقة التمیز فی الصورتین وعبارة ما قصد متناول لهما وعبارة لما انتصب عنه متناول لاحدهما فلذا اختار ما قصد علے ما انتصب عنه والصورتین ان الموافقة اما لعین المنتصب عنه نحو طاب الزیدان ابوین او لمعنی فیه نحو طاب زید ابوین اذا اردت ابا وجدا له ولزوم المطابقة لان

صيغة المفرد لا تصلح اطلاقها على المثنى والمجموع **الا اذا كان جنسا** مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير فيطابق التميز فيهما فى جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا لان التميز الجنسى يطلق على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد او الزيدان او الزيدون علما **الا ان يقصد** بالتميز الجنسى فى جميع الاوقات الا وقت قصد انواعه به فيثنى ويجمع لان الجنس اذا ذكر ويراد به انواع الجنس فيجوز تثنيته وجمعه نحو كتاب البيوع اذا اريد بالبيع انواعه صحيح و فاسد و باطل و مكروه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد لكل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم **فان قيل** الجنس مايشتمل الانواع لا محالة فينبغى ان يثنى ويجمع وان لم تقصد الانواع به **قلنا** مجرد اشتماله بالانواع لا يستلزم تثنيته وجمعه بغير قصد المتكلم الى امتيازاتها النوعية فان صيغة المفرد لا تفيد امتيازاتها النوعية فالجنس اذا وجد فى ضمن الافراد النوعية يثنى ويجمع تبعية الافراد المتعددة **وان كان التميز صفة** مشتقة كانت او مؤولة بالمشتق نحو كفى زيد رجلا اى كاملا فى الرجولية لان كفى اذا نسب الى شخص يراد به الشخص الكامل فى جميع الاكساب فيكون رجلا بمعنى كاملا فى الرجولية **كانت** الصفة **صفة له فان قلت** الجار والمجرور متعلق بصفة خبر كانت وفيه ضمير للصفة فيلزم حمل الشئ على نفسه ويفيد ما افاد اسم كان **قلت** المحمول المقيد بقوله له مغائر للموضوع ويفيد ما لا يفيد الموضوع **له** اى للمنتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تقتضى الموصوف والمذكور اولى بالموصوفية من غيره نحو طاب زيد والدا كان الوالد زيدا لا والده وان كان المعنى الوالد والاب واحد **وطبقه فان قيل** الواو لعطف المدخول على قوله له اى صفة له وهو خبر كانت فالطبق ايضا خبر وهو المصدر فيلزم حمل صرف الوصف على الذات لان المراد من الصفة اسم صفتى لا المعنى المصدرى **قلنا** الواو بمعنى مع فالطبق مفعول معه لا المعطوف فالمعنى صفة له مع طبقه او للعطف على خبر كانت لكن المصدر مبنى للفاعل فالمعنى كانت صفة له ومطابقة له **فان قيل** ان المطابقة من الجانبين ويستعمل فى ذلك المعنى المفاعلية والطبق بمجرد

ف ـ الا الانواع مستثنى من مفهوم المستثنى الاول اى لا يطابق التميز الجنسى

لا يدل بالفعل من الجانبين **قلنا** المصدر المجرد ههنا بمعنى المزيد بمعنى المطابقة واضافته الى ضمير راجع الى المنتصب عنه اما من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف فيكون المعنى مطابق المنتصب عنه للصفة او من قبيل اضافة المصدر الى المفعول فيكون المعنى مطابقة الصفة المنتصب عنه **فان قيل** لا يوجد المطابقة فی تركيب من التراكيب لان المنتصب عنه معرفة غالبا والتميز نكرة دائما **قلنا** المراد بالمطابقة المطابقة فی الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة المشتقة حاملة لضمير الموصوف والضمير مطابق للمرجع فی هذه الامور **واحتملت** الصفة المذكورة الحال لاستقامة المعنى على الحالية ايضًا نحو طاب زيد فارسا ای من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **فان قيل** ان كان استقامة المعنى على التقديرين فلم يورد الاحتمال بتقدير الحالية **قلنا** زيادة من على التميز الصفتى نحو لله دره من فارس يؤيد التميز لان من تزاد فی التميز لا فی الحال لان من والتميز متناسبان لوضع كليهما لبيان الذات والحال وضعت لبيان الهيئة والصفة وايضًا مقصود المتكلم بهذا الكلام مدح المنتصب عنه بالفروسية لا مدحه فی وقت الفروسية اذ يمدح المنتصب عنه وقت الفروسية بصفة أُخرى غير الفروسية وذلك غير مقصود فمن التميز يفهم معنى المقصود لا من الحال **فان وردت** مثل طاب زيد ن العالم فارسا فلا يعلم ان الطيب مسند الى زيد باعتبار العلم او الفروسية صيغة الاحتمال **ولا يتقدم التميز على عامله** **فان قيل** عبارة المصنف مشتمل بالتناقض لان المفهوم من قوله ولا يتقدم عدم صحة التقدم اصلا والمفهوم من قوله والاصح صحة التقدم لان نفى الاصحية لا يستلزم لنفى الصحة **قلنا** الجملة الاولى مقيدة بالشرط ای ولا يتقدم التميز اذا كان عامله اسما جامدا تاما باحد متممات الاربع بالاتفاق لانه اسم جامد خال عن الحدث ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل فی المعمول المؤخر لا المقدم وحكم الجملة الثانية فی التميز الذی عامله قوی وهو الفعل وغيره فمحمل العبارتين مغاير فلا يلزم التناقض **والاصح** ای اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على الفعل **فان قيل** كما لا يتقدم التميز على الفعل كذلك لا يتقدم على اسم الفاعل و اسم المفعول

قلنا المراد بالفعل هو العامل القوی صریحا او غیره فالاول الفعل والثانی هما لان التمیز من الفعل و شبهه فاعل فی المعنی ولا یتقدم الفاعل الصوری علی الفعل فلا یتقدم ما فی معناه فان طاب زید نفسا فی قوة طاب نفس زید **فان قیل** کثیرا من المواد لا یکون التمیز فیها فاعلا للفعل کما یقال امتلاء الاناء ماء لان الامتلاء صفة الظرف لا ینسب الی المظروف فلا یقال امتلاء الماء الاناء وکما فی قوله تعالی فجرنا الارض عیونا فعیونا تمیز عن نسبة فجرالی الضمیر المتکلم مع الغیر ولا یکون فاعلا فلا یقال فجر عیوننا لان التفجیر صفة الله تعالی لا ینسب الی العیون بل العیون مفعول به **قلنا** التمیز فاعل للفعل المذکور بعینه کطاب زید نفسا فنفسا تمیز للفعل المذکور بغیر التاویل فی الفعل او فاعل للفعل بالتاویل اما بجعل اللازم متعدیا فی المثال الاول ملأ الاناء الماء او بجعل المتعدی لازما کما یقال کما یقال فی المثال الثانی انفجرت عیون الارض **اونقول** نسبة الفعل الی الفاعل الحقیقی غیر لازم اذ قد یکون نسبة الفعل الی الفاعل السببی فالماء وان لم یکن فاعلا للامتلاء حقیقة لکنه سبب للامتلاء فیکون فاعلا وعیونا وان لم یکن فاعلا للتفجیر حقیقة لکنه سبب التفجیر ففاعلیة التمیز فی هذین المثالین مجازیة کما فی قولك ربح زید تجارة فتجارة سبب الربح فیکون فاعلا فی المعنی وان کان الرابح الحقیقی هو زید فعلی هذا الجواب لاحاجة الی تاویل اللازم بالمتعدی او المتعدی باللازم فی دفع الاعتراض المذکور الا ان یقال ان التاویل لحصول الفاعل الحقیقی و بغیر التاویل فاعل مجازی والحقیقی اولی من المجازی والقائل بعدم جواز تقدم التمیز علی العامل القوی یخالف خلافا للمازنی والمبرد فانهما یجوزان تقدیم التمیز لقوة العامل فیعمل فی المعمول المقدم و المؤخر علی العامل القوی و هو اسم الفاعل واسم المفعول والفعل واتفقا مع الجمهور فی عدم جواز تقدیم التمیز علی العامل الغیر القوی کالصفة المشبهة واسم التفضیل والمصدر و ما فیه معنی الفعل فانها ضعیف فی العمل فلا یعمل فی المعمول المقدم اما النقلی فقول الشاعر ؎ اتهجر سلمی بالفراق حبیبها ؛ وما کاد نفسا بالفراق تصیب ؛ فان جملة و ما کاد الی آخره حال عن سلمی فینبغی ان یرجع ضمیر کاد و تصیب راجع الی سلمی التی هے

ذوالحال لكن لما كان ضمير كاد مذكرلا يرجع الى سلمى فيكون ضميره ضمير الشان و تفسيره بنفسا مفردٍ غير صحيح اذ تفسير ضمير الشان بالجملة لا بالمفردات فتصيب جملة مفسرة لضمير الشان وضميرها راجع الى سلمى ونفسا تميز عن نسبة تطيب الى ضمير سلمى مقدما عليه وَرد الشارح الهندى عليهما اَنّ وما كاد الجملة حال عن الحبيب وضمير كاد راجع الى الحبيب وضمير تطيب ايض راجع الى الحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير سلمى مؤخر بالفعل فلا تمسك لهما به و هذا الرد غير مرضى للشارح بوجوه الاول لَعدم المطابقة بين اسم كاد و خبر كاد وهو تطيب لتذكير اسم كاد وتانيث خبره وآلثانى از حالية الجملة عن الحبيب مخالف لسوق الكلام والسوق فى تعجيب سلمى لا الحبيب و هذا المعنى يحصل بالحالية عن سلمى لا الحبيب وآلثالث ان تطيب تانيث باعتبار نفسا التى وقعت تميزا عن نسبة كاد الى ضمير الحبيب وتانيث الفعل باعتبار تانيث التميز غير معهود فرَد الشارح على المازنى والمبرد ان استدلالهما بناء على تقدير تانيث تطيب لِمَ لا يجوز ان يكون يطيب بصيغة المذكر وضمير كاد للحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير الحبيب فيكون التقدير وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا يكون التميز مقدما بالفعل ولا بد ان يكون الدليل صريحا فى المدعى والمدعى تقديم التميز على الفعل والتقديم على تقدير تانيث تطيب و فى يطيب احتمال تذكيره فلا يتم استدلالهما به المستثنى مرفوع تقديرا على الابتدائية والخبر محذوف مقدما واى منهما والمستثنى وهو المخرج عن شئ لغة وما يطلق عليه لفظ المستثنى اصطلاحًا واللغوى اخص والاصطلاحى اعم فلا يرد عدم تناول المقسم القسم الثانى فاَنقيل تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع غير جائز لان الشرط فى التقسيم ان يكون للقسم مفهومٌ مشترك صادق على كل قسم د ليس م قلنا المفهوم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا و ههنا وجد الثانى و هو ما يطلق عليه لفظ المستثنى فاَنقيل تقسيم المستثنى الى المتصل و المنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وهو المتصل وغيره و هو المنقطع لان المستثنى صيغة اسم المفعول بمعنى المخرج وهو الاوّل لا الثانى قلنا المستثنى وان لم يطلق على المنقطع

م للمستثنى مفهوم مشترک ان یصدق علی کل قسم ۱۲

بالمعنى اللغوي وهو المخرج يطلق عليه بالمعنى الاصطلاحی وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى **فان قيل** المستثنى عبارة عن المتكلم بعد الثنايا كقولك على عشرة الا درهما كانك قلت عَلَیَّ تسعة فهذا التعريف لا يكون صادقا الا بالمخرج فالتقسيم الى المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وغيره **قلنا** هذا التعريف باصطلاح الاصوليين وعند النحاة ما يطلق عليه لفظ المستثنى وهو صادق على القسمين **فان قيل** تقسيم المستثنى الى القسمين غير صحيح لان التقسيم بعد التعريف والمص لم يعرف المستثنى فكيف يقسمه **قلنا** لما كان معلومية المستثنى بهذا التعريف اعنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى كاف لصحة التقسيم فلم عرف لكل واحد من القسمين تعريفا عليحدة ولم يكتف بذلك الوجه **قلنا** لما كان لكل واحد منهما احكام خاصة ولا يمكن اجرائها على كل واحد منهما الا بعد تعريفهما عليحدة عليحدة عرف لكل واحد منهما بتعريف عليحدة فقال **متصل و منقطع** ان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الخاص على العام وان كان العطف مقدما على الربط فالجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلوان مجموعهما مستثنى لا كلواحد منهما والامر ليس كذلك اذ كلواحد منهما مستثنى عليحدة **قلنا** العطف مقدم على الربط وذلك الاعتراض انما يرد لو كان التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الجزئين بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى الجزئين والكلى كما يصدق على جميع الجزئيات كذلك يصدق و يطلق على كل جزئى جزئى منه **فالمتصل هو المخرج عن حكم شئ متعدد** جزياته واجزائه الاول نحو ما جائنى احد الا زيدا والثانى اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد وهو المستثنى منه **لفظا** اے ملفوظا كالمثال المذكور **او تقديرا** نحو ما جائنى الا زيد **فان قلت** المستثنى منه او داخلا فيه فعلى الاول ينبغى ان لا يكون مخرجا لان الاخراج بعد الدخول وهو غير داخل قبل الاستثناء وان كان الثانى فيلزم التناقض **قلنا** المستثنى المتصل داخل فى المستثنى منه قبل الاستثناء ولا يلزم التناقض باخراجه بعد الاستثناء اذ التناقض انما يثبت لو كان حكم المجى فى المستثنى منه واقعا قبل ذكر المستثنى بل الحكم فى المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى فيكون

المعنى القوم بغير زيد جائنى لان كل كلام فى آخره قيد مخالف من اول الكلام فالحكم فيه موقوف الى آخر الكلام لئلا يلزم التناقض كما فى قولك له على عشرة دراهم الا درهما فاول الكلام يقتضى وجوب العشرة و آخره يقتضى وجوب التسعة فالحكم بوجوب العشرة موقوف الى آخر الكلام فوجب التسعة على المقر وايضا فى كلمة التوحيد حكم النفى موقوف فى اِلٰه الى ذكر الله جل جلاله فيكون المعنى المعبود بالحق غير الله ليس بموجود **بالا** **فان قيل** هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه صدق على قوله الا الله فى قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه اسم مخرج عن متعدد لفظا بالا مع انه ليس بمستثنى **قلنا** المراد بالا الا غير الصفة و حرف الاستثناء هناك بمعنى غير للصفة **واخواتها** كغير وسوى وسواء و خلا و عدا و حاشا و ليس و لا يكون و احترز به عن المخرج بحرف العطف فانه يسمى بالمعطوف لا بالمستثنى نحو جائنى القوم لا زيد و ما جائنى القوم لكن زيد جاء **وَ المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها** اے بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد لعدم دخوله فى المستثنى منه والخروج يقتضى سبق الدخول **فان قيل** لما كان غير داخل فى المستثنى منه فما الحاجة بذكره بعد الاخوات و الا **قلنا** ان اَدَوات الاستثناء فى المنقطع بمعنى لكن والمستثنى بعدها فى الحقيقة كلام مستقل مغائر من الاول جيئ به لدفع توهم الدخول فى المستثنى منه لملازمة بين المستثنى المنقطع و المستثنى منه فيكون المستثنى المتصل بيقين الدخول و المنقطع متوهم الدخول فلذا ذكرا بعد ادات الاستثناء ليخرج يقين الدخول فى المتصل و متوهم الدخول فى المنقطع ثم اعلم ان فى المستثنى المتصل والمنقطع مذهبين مذهب المحققين و مذهب العامة فمذهب المحققين ان المتصل ما هو المخرج عن المستثنى منه سواء كان من جنسه نحو جائنى القوم الا زيدا مشيرا باللام الى القوم الذين كان زيدا فردا منهم او من غير جنسه كقولك جائنى القوم الا حمارًا مشيرًا باللام الى القوم الذين كانوا متلبسين بالحمار و المنقطع هو المذكور بعد الا و اخواتها غير مخرج سواء كان من جنسه كقولك جائنى القوم الا زيدا مشيرا الى القوم الذين ليس زيد

فردا منہم او من غیر جنسہ کقولك جائنی القوم الا حمارا مشیرا الی القوم الذین یسوا مشتملین بالحمار ومذہب العامة ان المتصل ما ہو من جنس المستثنی منہ داخلا کان او غیر داخل خارجا بالادوات او غیر خارج بہا والمنقطع ما لیس من جنس المستثنی منہ داخلا او غیر داخل خارجا بالادوات او غیر خارج بہا فالمعتبر فی المتصل والمنقطع خروج وعدمہ عند المحققین وجنس وعدمہ عند العامة والمختار عند المصنف مذہب المحققین فلذا عرفہما بالخروج وعدمہ فلا یرد لم خالف المصنف عن تعریف المشہوران المتصل ما ہو من جنس المستثنی منہ والمنقطع عکسہ لما فرغ المصنف عن تعریفہما شرع فی اخراجہما فقال **وہو منصوب** وجوبا ذکر الشارح وجوبا لمقابلة ما بعد الصور الخمسة لانہ ایضا منصوب لکنہ جوازا فان قیل ضمیر ہو انکان الی مطلق المستثنی فہو غیر مذکور یلزم الاضمار قبل الذکر وانکان راجعا الی احد القسمین فحکم النصب غیر مختص باحدہما وانکان راجعا الیہما فلا یطابق الراجع مع المرجع ینبغی ان یقول وہما منصوبان قلنا ان الضمیر الی المطلق وہو معلوم بالوجہین اوّلًا بہذا التعریف ما یطلق علیہ لفظ المستثنی وثانیا بالتفطن من تعریفہما یعلم تعریف المطلق وہو المذکور بعد ادوات الاستثناء مخرجا او غیر مخرج ولمعلومیة المطلق من ہذین التعریفین لم یعرف للمطلق رومًا للاختصار **اذا کان** واقعا بعد الا لانہ انکان بعد غیر وسوی وسواء فمجرور **غیر الصفة** فان قیل تقید الا بغیر الصفة غیر جائز لان الواقع بعد الا الصفتی لیس بمستثنی قلنا قید بہ لئلا یغفل عن وقوعہا صفة **فی کلام موجب** واحترز بہ عن وقوعہ فی غیر الموجب لانہ لیس واجب النصب والکلام الموجب کما قال الناظم ؎ کلام موجب آن باشد کہ باشد ٭ ز نفی نہی استفہام خالی ۔ نحو جائنی القوم الا زیدا وانما کان منصوبا فی الموجب لان محتمل النصب فی المستثنی علی الاستثنائیة الرفع والنصب والجر علی البدلیة والبدلیة ہہنا ممتنع لان البدل فی حکم تکریر العامل فان کررتہ یلزم فساد المعنی وان لم نکرر یلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قیل

هذه القاعدة منفوضة بقولنا قرئت الايوم كذا لان المستثنى فى هذا القول فى كلام موجب ولم ينصب على الاستثنائية بل على الظرفية **قلنا** المراد بالموجب الموجب التام وهو ما ذكر المستثنى منه فيه وههنا لم يذكر المستثنى منه فيه ولذا نصب على الظرفية **فان قيل** لا بد من قيد موجب تام لاخراج هذا القول **قلنا** لاحاجة لاخراج هذا القول فان البحث فى نصب المستثنى باىّ وجه كان بالظرفية او بالاستثنائية او بالخبرية او بالمفعولية وههنا منصوب على الظرفية **فان قيل** لا يصح اطلاق الاستثنائية **قلنا** يصح اطلاق الاستثناء عليه لانه هو المخرج و يصح اطلاق الظرف عليه لانه اسم زمان مفعول فيه لقرئت **فان قيل** لابد من قيد موجب تام ليخرج عنه قولنا قُرِئَ الايوم كذا فانه فى كلام موجب ولم ينصب بل هو مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله **قلنا** لاحاجة لاخراج هذا القول بقيد تام لانّ هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ و المفرغ خارج عن هذا القسم بقرينة المقابلة و هو بمنزلة المستثنى عن هذه القاعدة وهذا لم يقل فى كلام موجب تام ثم اعلم ان العامل فى المستثنى المنصوب لفظة الا كما قال صاحب النظم لمائة العامل واوُ ياوُ الخ وعند البصرية الفعل المتقدم بتوسط الا اذ للمستثنى نسبة الجزئية للمنسوب اليه للفعل ولا يكون معربا باعرابه اذ هو قد جاء بعد تمام الفعل بالفاعل او المفعول فشابه المفعول فى وقوعه بعد تمام الفعل بالفاعل فيكون منصوبا **او مقدما على المستثنى منه** فى موجب او غير موجب لان محل النصب بالاستثناء الرفع والنصب والجر على البدلية والبدلية ههنا ممتنع لان البدل لايتقدم على المبدل منه **او منقطعا** نحو ما فى الدار احد الا حمارا **فى الاكثر** اى فى اكثر اللغات و القبائل وهى قبائل الحجازية او فى اكثر مذاهب النحاة فانهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع منصوب عندهم سواء كان فيه خاصة البدلية اولا اذ لايتصور فيه بدل الكل ولا البعض ولا الاشتمال بغير بدل الغلط وهو ايضا غير متصور اذ مبنى بدل الغلط بالسهو والغفلة ومبنى المنقطع بالروية و الفطانة و اما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى القسمين اما انْ يوجد فيه

خاصية البدل وهو حذف المستثنى منه و اقامة المستثنى مقام المستثنى منه نحو ما جائنى القوم الا حمارا ففى هذا القسم يجوزون الاستثناء والبدل و و اما ان لا يوجد فيه خاصية البدل ففى هذا القسم معا فقون مع الحجازيين فى وجوب نصبه كقوله تعالىٰ لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فمن رحم هو المرحوم المعصوم غير داخل فى العاصم اليوم فيكون منقطعا واجب النصب محلا على الاستثنائية لعدم خاصية البدل فيه لانه ان اعيد العامل وهو لفظة لا يلزم نفى المعصوم والمقصود نفى العاصم من الطوفان اذ المعصوم موجود وهو اهل الفلك و ايضا لا يجوز حذف المستثنى منه وهو العاصم لان خبره موجود محذوف فلو حذف اسم لا ايضا يلزم الاجحاف فى الكلام **او كان بعد خلا و عدا** اى يجب النصب فيه اذا وقع بعدهما نحو جائنى القوم خلا زيدا او عدا زيدا لانهما من الافعال والمستثنى الواقع بعدهما مفعول لهما و اعرابه النصب و اطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم المستثنى منه **فان قيل** نصب المستثنى بعد عدا مستقيم لانه فعل متعد و بعد خلا غير مستقيم لانه لازم يتعدى الى المفعول بواسطة من نحو خلت الديار من الانيس فكيف يكون منصوبا بعده **قلنا** انه متعد باعتبار متضمنه لانه متضمن لمعنى جاوز و هو متعد فكذا هذا و هذا من باب الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم يحذف حرف الجر مع بقاء اثر حرف الجر وهو التعدى فى المجرورية و يوصل الفعل الى مفعوله بنفسه فيتعدى بنفسه **فان قيل** تضمنه معنى جاوز و الحذف والايصال ليسا من الامور الواجبة بل من الامور الجائزة فيكون مجرورا بمن عند ذكره و عند عدم تضمنه فكيف يكون منصوبا وجوبا بعده **قلنا** النحاة التزموا هذا التضمين والحذف و الايصال فى باب الاستثناء ليكون المستثنى بعد خلا فى صورة المستثنى بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى النصب **فان قيل** لما كان المستثنى الواقع بعدهما مفعول لهما فما فاعلهما **قلنا** فاعلهما ضمير مستكن فيهما ولا يكون فاعلهما اسم ظاهر ولا ضمير بارز ليشبه مستثنا هما فى وقوعه متصلا بهما كاتصاله بالا **فان قيل** ضميرهما اما

راجع الى المستثنى منه فى قولك جائنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا فلا يطابق الراجع مع المرجع فى الافراد والجمعية وان كان راجعا الى شئ آخر يلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** انه اما راجع الى مصدر الفعل المذكور تقديره خلا مجيئهم زيدا اوالى اسم الفاعل لفعل مذكور تقديره خلا الجائى منهم زيدا او الى بعض غيرمعين من المستثنى منه فبطريق التنكير يتناول الكل فلا يلزم خروجه من البعض وبقائه فى البعض تقديره خلا بعض منهم زيدا والجملة فى محل النصب حال عن القوم **فان قيل** الماضى المثبت اذا وقع حالا لابد فيه من قد **قلنا** قد ههنا مقدرة ولم تظهر قد ليشبها بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى عدم ذكر قد **فى الاكثر** اے النصب بهما فى اكثر الاستعمالات وفى بعض الاستعمالات مجرور لانهما حرفا جر والمستثنى مجرور بهما وايضا المستثنى منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد **ما خلا وما عدا** لان ما فيهما مصدرية مختصة دخولها بالافعال فتعينتا للفعلية وازيل عنهما احتمال الجارية فلذا لم يقيد فى الاكثر كما قيد بقيد الاكثر فى خلا وعدا واما رواية الاخفش بجواز الجر بعدهما على ان ما زائدة فهذه الرواية اما غير ثابت عند المصـ او لم يعتد بها فلم يقل فى الاكثر نحو جائنى القوم ماخلا زيدا وما عدا زيدا فالمستثنى بعدهما مفعول به لهما واطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم ما قبلهما وفاعلهما ضمير فيهما راجع الى مصدر الفعل المذكور او الى اسم الفاعل لفعل مذكور او الى بعض غير معين من المستثنى منه فبطريق التنكير يتناول ذلك البعض الى الكل وليس براجع الى بعض معين فيوهم ان المستثنى خارج عن ذلك المعين وبقى فى ما عداه والمقصود خروجه عن الكل ثم الجملة فى محل النصب اما حال عن القوم او ظرف لجاء **فان قيل** لا يصح الحالية لان الحال محمول على ذى الحال وههنا غير صحيح لان ما مصدرية اوّلَ خلا بتاويل الخلو يلزم حمل صرف الوصف على الذات ولا يصح الظرفية ايضا لان الظرف اما زمان او مكان وليسا بزمان ومكان **قلنا** ان ما خلا وما عدا بتاويل الخلو والعدو والمصدر مؤل بتاويل اسم الفاعل فيكون المعنى جائنى

القوم خاليا مجيئهم زيدا او خاليا الجائی منهم زيدا او خاليا بعض منهم زيدا فيصح الحالية او النصب على الظرفية بتقدير مضاف لان كلمة ما مصدرية اول الفعل بتاويل المصدر وحذف الاوقات عن اول المصادر كثير شائع تقديره جائنى القوم وقت خلو مجيئهم زيدا او وقت خلو الجائی منهم او وقت خلو بعض منهم زيدا ثم حذف الوقت واقيم ما خلا وما عدا مقام المضاف و نصبا كنصبه **ثم اعلم** ان خلا وعدا وما خلا وما عدا لايتصرف فيها بالتثنية والجمعية و بنقله الى المضارع لانها قائمة مقام الا فى الاستثناء ولا يتصرف فى الا فكذا فى نائبها واذا لم يستعمل فى الاستثناء يتصرف فيها كقوله تعالى جل جلاله واذا خلوا الى شياطينهم وكذا المستثنى منصوب وجوبا **بعد ليس ولا يكون** لانهما من الافعال الناقصة والمستثنى بعدهما خبرهما وخبر الافعال الناقصة من المنصوبات واسمهما ضمير راجع الى اسم الفاعل لفعل مذكور نحو سيجئ اهلك ليس الجائی منهم زيدا او الى بعض منهم نحو سيجئ اهلك لا يكون بعض منهم زيدا ولا يجوز ان يرجع الى مصدر الفعل المذكور لئلا يلزم حمل الذات على صرف الوصف وخبرهما محمول على اسمهما **فان قلت** حمل الذات على صرف الوصف غير جائز فى الموجبات و ههنا سالبة فيكون المعنى ليس المجئ زيد الصدق الحكم **قلنا** على هذا يفوت المقصود اذ المقصود خروج زيد عن حكم المجئ لا نفى المجئ عن زيد ولا نفى زيد عن المجئ **ثم اعلم** انهما يستعملان فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يستعملان فى المنقطع لان خبرهما محمول على اسمهما ولا يصح الحمل ههنا لان حمل الحمار على جائنى القوم او على بعض القوم غير جائز ولان الضمير لما كان راجعا الى المستثنى منه فتوهم الدخول فيه ولا يستعملان فى المفرغ لان المستثنى منه فى المفرغ لان المستثنى منه فى المفرغ غير مذكور وفى هذه الافعال ضمير للمستثنى منه فيلزم الاضمار قبل الذكر ولا يتصرف فيها مثل لم يكن وليست لان هذه الافعال من خلا الى ليس قائمة مقام الا ولا يتصرف فيها لانه حرف فكذا لا يتصرف فى نائبها **لما فرغ** المصنف عن مواضع وجوب

bestudubooks.wordpress.com

النصب شرع فی مواضع جواز نصبه فقال **و يجوز فيه النصب** اى ويجوز فی المستثنی النصب علی الاستثنائية **و يختار البدل** عن المستثنی منه **فيما بعد الا** **فان قيل** ان فيه و فيما متعلق بيجوز و تعلق الظرفين المتجانسين بالمتعلق الواحد غير جائز لاستدراك احدهما فلا يقال مررت بزيد بالبرية او بالليل **قلنا** ان قوله فيه ظرف لغو متعلق بيجوز و قوله فيما ظرف مستقر متعلق بواقعا مقدر حال من ضمير فيه **فان قيل** ضمير واقعا راجع الی المستثنی و كلمة فيما ايضًا عبارة عن المستثنی فيلزم ظرفية الشئ لنفسه **قلنا** ان كلمة ما موصوفة عبارة عن المحل وقوله بعد بمعنی متاخر خبر ليكون المحذوف ويكون مع اسمه وخبره صفة لما فيكون المعنی حال كون المستثنی واقعا فی محل يكون متاخرا عن الا احتراز عما وقع بعد سائر الادوات اذ حكمها غير ذلك كما مضی و سيجئ **فی كلام غير موجب** احتراز عما اذا وقع فی موجب فحكمه ما مر وهو وجوب النصب لانه اذا ابدل فی موجب والبدل فی حكم تكرير العامل فيكون المعنی جائنی القوم الا جاء زيد فيلزم فساد المعنی ويلزم اتحاد حكم المستثنی والمستثنی منه ولابد من المغائرة بينهما فی الحكم بخلاف غير الموجب فانه يمكن ان يكرر اصل العامل بغير النفی فيكون معنی ما جائنی القوم الا زيد الا جاء فيثبت المغائرة بينهما بالنفی فی المستثنی منه والاثبات فی المستثنی **و ذكر المستثنی منه** **فان قيل** الواو فی قوله وذكر للعطف يقتضی المعطوف عليه وليس شئ ههنا صالحا للمعطوف عليه **قلنا** ان الواو للحال من الضمير المجرور فی فيه ايضا كما ان فيما باعتبار المتعلق وقع حالا منه فيكونان حالين متداخلين و مترادفين من المستثنی ففی قوله ذكر المستثنی منه اما بالواو علی تقدير انه لان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا تكون مشتملة علی الواو والضمير معا او علی تقدير قد و تقدير العائد وهو فيه لان الماضی المثبت اذا وقع حالا لابد من قد **فان قيل** الضمير فی انه لا يخلوا اما راجع الی المستثنی الذی رجع اليه ضمير قوله فيه او راجع الی المستثنی منه فعلی الاول لا يوجد العائد فی الخبر الی اسم ان يعنی ان ان حرف مشبه بالفعل يقتضی الاسم والخبر فاسمها هو الضمير المتصل بان والجملة التی وقعت بعدها

اعنی قوله ذکر المستثنی منه خبرها والجملة اذا وقعت خبرا لابد فیه من عائد ولا عائد ههنا وعلى الثانی وان وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لکن یلزم الخروج عن البحث لان البحث فی ان المستثنی قد یکون بدلا وقد لا یکون بدلا لا فی کون المستثنی منه بدلا اولا **قلنا** ان الضمیر راجع الى المستثنی منه هو المستثنی فان المستثنی منه کما یطلق على المستثنی منه کذلک یطلق على المستثنی لانهما من الاسماء والمتضائفین فیصح استعارة احدهما للآخر فلا یلزم الخروج عن البحث ...... وبقید ذکر المستثنی منه احتراز عن المفرغ اذ اعرابه باعراب المستثنی منه المحذوف ولم یذکر المصنف کونه منقطعا او مقدما على المستثنی منه لان حکمهما وجوب النصب کما سبق **نحو ما فعلوه الا قلیل** بالرفع على البدلیة من الضمیر المرفوع ببدل البعض **والا قلیلا** بالنصب على الاستثناء وما مررت باحد الا زیدٍ بالجر على البدلیة والا زیدا بالنصب على الاستثنائیه وما رأیت احدا الا زیدا بالنصب اما بطریق البدلیة وهو المختار او بطریق الاستثناء وهو جائز غیر مختار وانما اختار والبدل فی هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبیه بالمفعول لا بالاصالة اذ هو بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغیر واسطة **فان قلت** بدلیة القلیل من واو الجمع غیر صحیح بوجوه الاول ان البدل مقصود بما نسب الى المتبوع والمنسوب ههنا الى المتبوع هو عدم الفعل وهو غیر مقصود بالبدل والا لزم خلاف المقصود والثانی ان البدل بتکرار العامل فان تکرار العامل لزم المحذور المذکور و الثالث ان البدل مقصود دون المبدل منه والمبدل منه فی هذا المقام مقصود بالعدم والبدل بالاثبات والرابع ههنا بدل البعض لعدم صحة باقی الاقسام وفیه لابد من ضمیر الى المبدل منه کما فی ضربت زیدا راسه ولم یوجد ههنا والخامس ان النکرة اذا وقعت بدلا من المعرفة وجب نعتها ولا نعت ههنا **قلت** عن الاول ان البدل مقصود باصل النسبة ولا شک ان قلیل مقصود باصل النسبة مع قطع النظر الى النفی وعن الثانی ان البدل بتکرار اصل العامل لا مع النفی فلا یلزم فساد المعنی وعن الثالث ان البدل مقصود باصل النسبة

وليس المبدل منه مقصودا باصل النسبة وعن الرابع ان هذه القاعدة فيما اذا
لم يكن البدل واقعا بعد الا واما اذا كان واقعا بعد الا فيفيد البعضية لان المتصل
بعض من المستثنى منه وعن الخامس ان هذه القاعدة في بدل الكل وههنا بدل
البعض او نقول يصح ابدال النكرة من المعرفة بدون التوصيف عند البعض فليكن
الآية محمولا على مذهب البعض او نقول التقدير الا اناس قليل فالناس بدل
ووصف بالقليل كذا قيل والله اعلم بالصواب **و يعرب** المستثنى **على حسب**
العوامل معطوف على قوله منصوب بحسب المعنى اذ معنى منصوب ينصب فيكون
عطف المضارع على المضارع وكذا قوله ويجوز فيه النصب و يختار البدل عطف على
قوله منصوب بحسب المعنى وقوله منصوب خبر هو فكذا قوله يجوز ويعرب خبر هو
فان قيل ان الحسب عبارة عن القدر فيكون معناه و يعرب على قدر العوامل وهو
مستلزم لاجتماع العوامل على معمول واحد **قلنا** ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء
فان قيل اجتماع العوامل على معمول واحد يفهم من جمعية العوامل في قوله على حسب
العوامل **قلنا** ان اللام في العوامل جنسية واللام الجنسية اذا دخلت على الجمع
تبطل معنى الجمعية ويراد منه فرده اذ الجنس خال عن التعدد والجمع يدل على التعدد
بينهما منافات ولا يبطل معنى الجنسية لدفع التنافي لئلا يكون ذكر اللام لغوا وايضا
كل لاحق ناسخ للسابق ولا يكون السابق ناسخا للاحق فيكون المعنى ويعرب المستثنى
على الاعراب يقتضيه العامل السابق لانه لما حذف المستثنى مقامه واعرب باعرابه
و فرغ العامل السابق من عمل المستثنى منه الى عمل المستثنى ولذا يسمى هذا القسم
بالمستثنى المفرغ لفراغ العامل لعمله فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد المشترك بالمشترك
فيه بحذف الصلة فيهما فالضمير مستتر فيهما و حذفت اللام و في من باب الحذف
والايصال **وهو** اي والحال ان المستثنى واقع **في غير الكلام الموجب فان قيل**
قوله وهو في غير الموجب جملة اسمية معطوفة على قوله ويعرب فهذا من قبيل
عطف الاسمية على الفعلية وذا غير جائز بخلاف العكس فانه جائز مع ضعف
قلنا ان هذا الواو ليست للعطف بل للحال عن الضمير المستكن في يعرب **ليفيد**
فان قيل يتعلق ليفيد بيعرب ودليل له والدليل مثبت للمدعى واعرابه غير ثابت

بالافادة بل بقيامه مقام المستثنى منه **قلنا** ان قوله ليفيد غير الموجب فائدة صحيحة وهو صحة الحكم على تقدير عموم المسنتثنى منه لانه لما حذف ولم يوجد القرينة على خصوصه يقدر المستثنى منه العام ويصح الحكم بتقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب **مثل ما ضربنى الا زيد** اذ لو قدر احد فالحكم صحيح اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد ولا يجوز الحكم بتقدير عموم المستثنى منه فى الموجب نحو ضربنى الا زيد اذ لو قدر احد فلا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها فى ذلك الانتفاء كثير غالب واما اشتراك جميع افراد الجنس فى اثبات الفعل لها ومخالفة فرد منها فى ذلك الاثبات فقليل الا ان يستقيم المعنى استثناء من مفهوم الكلام السابق فيكون التقدير وهو واقع فى غير الموجب فى جميع الاوقات ويقع فى الموجب طريقان الاول صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم فى المستثنى منه نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح **فان قيل** تمثيل الشارح بهذا المثال ليس ملائما لما نحن فيه لان بحثنا فى المفرغ وهو ما ليس فيه المستثنى منه وهو موجود فيه اى كل حيوان **قلنا** هذا النظير اورده لصحة الحكم فيه على سبيل العموم والشمول لا مثال للمفرغ والفرق بين النظير والمثال ان النظير لمجرد الايضاح وليس فرد اللممثل والمثال لايضاح الممثل وفرد للممثل والثانى ان تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه العام بعض معين يدخل فيه المسنتثنى قطعا لوجود بعض المعين يصرف اليه العام مثل **قرئت الا يوم كذا** **فان قيل** ان المراد بالقرأة ارادة القرأة كما فى قوله تعالىٰ اذا قرئت القرآن فاستعذ بالله من الشيطن الرجيم والارادة مستقيمه فى جميع العمر فلا حاجة الى التاويل بايام الاسبوع او الشهر **قلنا** ان القرأة ههنا القرأة بالفعل لا الارادة بها فمس الحاجة الى التاويل فيكون المعنى اوقعت القرأة كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا بل يريد ايام الاسبوع او الشهر او السنة **فان قيل** كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المسنتثنى منه فى الموجب فى بعض الصور كما فى ضربنى الا زيد كذلك لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا فى بعض الصور نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى فى غير الموجب ايضا و يقول هو اى المفرغ يجئ فى الموجب وغير الموجب عند استقامة المعنى **قلنا** الاعتبار للغالب و الغالب فى غير الموجب استقامة المعنى و فى الموجب عدم استقامة المعنى فلوجه غلبة استقامة المعنى فى غير الموجب لم يشترط استقامة المعنى فيه و انما كان ذلك لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بذلك الافراد و مخالفة فرد منها كثير غالب و اشتراك جميع افراد الجنس فى تعلق الفعل بها و مخالفة فرد منها قليل نادر **فان قيل** كما يصح قرئت الا يوم كذا اذا كان المراد بكل يوم ايام الاسبوع او الشهر او السنة ينبغى ان يصح ضربنى الا زيد اذا اريد بكل احد جماعة مخصوصة بواسطة القرائن فلا فرق بين المثالين فى انهما جائزان مع القرينة و غير جائزين بدونها **قلنا** لا فرق بين المثالين فى القرينة المعنوية بخصوص المستثنى منه و هو تعذر اجتماع الضاربين على ضرب شخص واحد فى قولك ضربنى الا زيد وتعذر ايقاع القراءة فى جميع ايام الدنيا لعدم وجوده فى جميع ايام الدنيا لكن هذه القرينة تفهم من نفس تركيب قرئت الا يوم كذا لان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا لعدم وجوده فيها وكذا لا لا يريد ايام عمره بقرينة فعل ماض وهو قرئت فخرج الحال والاستقبال وخرج فى الماضى زمان الطفولية لعدم قابلية القراءة فيه فبقى من كل يوم زمان بعد البلوغ الى وقت التكلم و لهذا الزمان اجزاء الاسبوع والشهر والسنة فيصرف المستثنى منه العام الى ذلك الاجزاء المعينة لتصحيح الكلام ولم يوجد قرينة الخصوص بجماعة دون جماعة فى تركيب ضربنى الا زيد لفظا حتى يصرف المستثنى منه العام وهو كل احد الى ذلك الجماعة الخاص بل تفهم من خارجى وهو سوال السائل كما اذا قيل من ضربك من هذا القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالفرق بين المثالين بظهور القرينة لا بنفس القرينة و ظهورها قرئت الا يوم كذا لانه مفهوم من تركيبه وليس ظهور القرينة فى ضربنى الا زيد لانه مفهوم من امر خارجى وهو سوال السائل **فان قيل** ضربنى الا زيد ايضا جائز عند وجود القرينة بالسوال فلم خص الاستثناء بقرئت ولم يعم الموجب عند استقامة المعنى

قلنا ان الغالب عدم وجدان القرينة الظاهرة فى الموجب غير قرئت فالغالب فيه عدم استقامة المعنى **ومن ثم** اى من اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا عند استقامة المعنى **لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما** اذ صورته وان كان غير موجب لكنه فى المعنى موجب اذ معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى اذ بعض صفاته مناقض لبعض آخر كالجود والبخل والعلم والجهل والقيام والقعود والنوم واليقظه فلا يجتمعان فكيف يُؤَبَّدُ وانما كان معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما اذ فى معنى زال نفى واذا دخل عليه حرف النفى افاد الثبوت على الدوام اما نفس الثبوت لان نفى زال قد نفى بحرف النفى فلو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين واما الثبوت على الدوام فانه لو افاد نفس الثبوت فلا تجئ فائدة فى نفى النفى اذ الافعال الثبوتية كثيرة غيرها مثل كان واعترض الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على الصفات التى يمكن اجتماعها فى شخص واحد ثم يستثنى من جملتها العلم او يحمل على جميع الصفات ممكن الاجتماع او غير ممكن الاجتماع مبالغة فى نفى صفة العلم كانه يحصل فيه الصفات المتناقضة لكنه البعد عن صفة العلم وعلى هذين التاويلين يندرج هذا التركيب فى صورة استقامة المعنى فلم حكم المص بعدم جواز هذا التركيب **قلنا** مراد المص بعدم الجواز بغير التاويل وآما مع التاويل فيرجع جميع مواد الايجابية الى صورة استقامة المعنى فلا فائدة فى اشتراط غير الموجب كما يؤول فى ضربنى الا زيد كل من يتصور منه الضرب فيصرف كل احد اليه او يراد غلوا المجتمعين وكثرتهم على ضربك من كل احد **فان قلت** قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا فى كلام غير موجب ففيه جواز جواز النصب واختيار البدل فهذا منقوض بمثل ما جائنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به ففى هذه الامثلة المستثنى منه مذكور فى غير الموجب مع انه لا يختار فيها البدل اذ لو كان اختيار البدل فيها لكان المستثنى مجرورا فى المثال الاول ومنصوبا فى الثانى والثالث مع انه مرفوع فى الكل فاجاب المصنف بقوله **واذا تعذر البدل على اللفظ** فان قيل

كلمة على لا تقع صلة التعذر بل صلة الباء **قلنا** الجار والمجرور متعلقان بالحمل المحذوف اى من حيث حمله على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** **فان قيل** الجار والمجرور لا يقع جزاء **قلنا** انهما متعلقان بيحمل المقدر اى يحمل على الموضع اى محل المستثنى منه عملا بالمختار على قدر الامكان **مثل ما جائنى من احد الا زيد** فزيد بدل مرفوع محمول على محل احد وهو الرفع بالفاعلية لا مجرور محمول على لفظ احد **ومثل لا احد فيها** اى فى الدار **الا عمرو** فعمرو مرفوع بدل محمول على محل احد لا منصوب محمول على لفظ احد **ومثل ما زيد شيئا الا شيئ لا يعبأ به** اى لا يعتد به فشيئ مرفوع بدل محمول على محل شيئ لا منصوب محمول على لفظ شيئا **فان قيل** ما الفائدة فى ذكر لا يعبأ به والمقصود بالمثال ما زيد شيئا الا شيئ فقط **قلنا** ليس فى كثير من نسخ الكافية قوله لا يعبأ به فلا يرد الاعتراض على هذه النسخ ويرد على ما هو فيه فهو صفت الشيئ المستثنى ووصف به لئلا يلزم استثناء الشيئ من نفسه بل يلزم استثناء الخاص من العام **فان قيل** لا حاجة له فى دفع استثناء الشيئ من نفسه الى صفته بقوله لا يعبأ به بل يمكن ان يجعل المستثنى بشيئ منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وخص المستثنى بشيئ لا يزيد عليه صفة غير اطلاق الشيئية فيكون استثناء الخاص من العام مع الاختصار **قلنا** هذه التصانيف بالنسبة الى المبتدئين فهم لا يذهب الى هذه التوجيهات المتاثرة بغير قرينة لفظية **وانما تعذر البدل على اللفظ** فى الصورة الاولى **لان من** الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات** سواء كان موجبا فى الاصل اوكان منفيا ثم صار موجبا بسبب دخول الا لان من التاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل من اللفظ وقيل ما جائنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جائنى من زيد فتلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز واما تعذر البدل فى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب **فان قيل** ينبغى ان يبنى بالفتح كالمتبوع لانه مبنى بالفتح لان اسم لا لنفى الجنس اذا كان نكرة غير مضافة بلا فاصلة مبنى بالفتحة **قلنا** ان عمرا بالنصب بدل عن محل احد لان تابع المبنى تابع للمحل

ومحله النصب لان لا عامل النصب لكنه متضمن لمن الاستغراقية والاسم المتضمن لمعنى الحرف مبنى **اَوْ نقول ان** فتحة احد مشابهة للنصب لانه يجئ عارضا بعد دخول لا كما ان النصب يجئ عارضا بالعامل فكانها نصب والاسم منصوب وبدل المنصوب منصوب فاذا كان عمرا بدلا من اللفظ والبدل فى حكم تكرير المعلول ليعمل فى البدل بهذا العمل فلابد من تقدير لا وكذا فى قوله ما زيد شيئا المستثنى لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما لتعمل فيه والحال **ان ما ولا لاتقدران** لا حقيقة على مذهب من قال لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخول العامل على المبدل منه واعتبرت سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير **عاملتين** حال من ضمير لا تقدران فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا **لانهما عملتا للنفى** اذ لا عملت لمشابهة أنَّ لفظا فى فتح الاول ومعنى لان ان للتاكيد الاثبات ولا لنفى الجنس لتاكيد النفى فحمل النقيض بالنقيض فى العمل وكلمة ما عملت لمشابهته ليس فى النفى والدخول على المبتدأ والخبر **وقد انتقض النفى بالا** فلما تعذر البدل على اللفظ حمل على المحل عملا بالوجه المختار على قدر الامكان فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع محمول على محل شيئا وهو الرفع بالحرية **فَانقلت** لاحدٍ فى هذا المثال لفظه وهو البناء على الفتح فلما تعذر البدل على اللفظ بقى له محلان محل قريب وهو النصب بكلمة لا وانما كان قريبا لحصوله بعد دخول كلمة لا فيكون قريبا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء وانما كان بعيدا لحصول الرفع قبل دخول كلمة لا فلم اعتبروا الحمل على محل بعيد لا قريب **قلت** ان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا واما محله البعيد لا دخل لعمل لا فيه بل هو مرفوع بالعامل المعنوى **بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا** جواب سوال ان نفى ليس منتقضة بالامع ان المستثنى محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المص **لانها** اى ليس **عملت للفعلية** لا لنفى فالنفى وان انتقضت بالا لكن فعليتها باق كما قال المص **فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر العاملة هى** اى ليس **لاجله** اى لاجل ذلك الامر

وهو الفعلية **فان قلت** ان النفي والفعلية كلاهما مدلولان لكلمة ليس فكيف ينتفي احد المدلولين وهو النفي ويبقى الآخر وهو الفعلية مع ان كلواحد منهما غير منفك عن الآخر **قلنا** هذا التركيب مأول بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء فانتقض النفي الحاصل من ما وبقي فعلية المعبر بكلمة كان **ومن ثم** اي ومن اجل القاعدة المذكورة ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي **جاز ليس زيد الا قائما** باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها **وامتنع ما زيد الا قائما** باعمال ما في قائما لان عمل ما للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى **مخفوض فان قيل** ان الخفض هو الجر الذي بالحركة فلا يتناول الجر الذي بالحرف نحو جائني القوم غير الزيدين **قلنا** ان المص ذكر خاصا وهو الخفض واراد العام وهو الجر فيكون المعنى والمستثنى مجرور **بعد غير وسوى** بالقصر مع الضم السين او كسرها **وسواء** بكسر السين او فتحها مع المد وانما كان المستثنى بعد الكلمات مجرورا لكون المستثنى بعدها مضاف اليه واعرابه الجر **وبعد حاشا في الاكثر** لكونها حرف جر وعمله الجر وانما قال في الاكثر لان بعض النحويين اجاز النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير راجع الى الله تعالىٰ وما بعده مفعوله فيكون منصوبا لايقال على هذا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الله تعالىٰ يعلم من معنى حاشا اذ معنى حاشا تبرية المستثنى وتنزيهه عن فعل سوء منسوب الى المستثنى منه اذ المستثنى منه لحاشا يكون دائما منسوبا اليه لفعل سوء والمستثنى برى عن ذلك الفعل والتبرية من الفعل السوء لايقدر عليه احد الا الله بدليل قوله تعالىٰ وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي وقوله تعالىٰ لا حول ولا قوة الا بالله والفعل والفاعل والمفعول جملة فعلية حال عن المفعول مثل ضرب القوم عمرا اذا كان ضرب عمر ظلما بغير حق حاشا زيدا اي بَرَّأَهُ الله تعالىٰ عن ضرب عمرو الذي هو الظلم والعائد في الحال وضع المظهر موضع المضمر في صلة حاشا وهي عن ضرب عمرو موضع عن ضربه **واعراب غير فيه** اي في باب الاستثناء واما في الصفة فاعرابه باعراب موصوفه **كاعراب المستثنى بالا على التفصيل** المذكور في المستثنى بالا لانه لما انجر به المستثنى انتقل اعرابه الى غير الذي هو الجزء الفارغ عن الاعراب كما

نقل اعراب المضاف اليه الى المضاف فى عبد الله فالرفع والنصب والجر تجرى بالعبد منقولة عن الله لانه آخر الكلمة حال العلمية والباعث بالنقل مشغولية بالجر فى حال الاضافة والاعلام المنقولة عن المركبات تبقى باعراب السابق حال التركيب فى التفصيل هكذا جائنى القوم غير زيد بالنصب لانه يوجب وما جائنى القوم غير حمار بالنصب لانه منقطع وجائنى غير زيد زيد بالنصب لتقدمه وما جائنى القوم غيرُ غيرَ زيد بالوجهين وما جائنى غيرِ زيد وما رئيت غيرَ زيد وما مررت بغير زيد **وغير** اى كلمة غير فى الاصل **صفة** لصدق تعريف الصفة عليها لانها دالة على ذات مبهمة قائم معنى المغائرة بها فالاصل والاكثر فى استعمالها ان تقع صفة فى التركيب كما تقول جائنى رجل غير زيد ولما كان استعمالها فى الصفة اصل واكثر وهو يقتضى استعمالها فى المعنى الآخر ايضا فقال **حملت على الا** مصدرة تلك الجملة لكن اث استعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل ولما كان بين المحمول والمحمول عليه علاقة فقال الشارح لاشتراك كل منهما فى مغائرة ما بعدهما لما قبلهما **كما حملت الا عليها** اى استعملت الامكان غير **فى الصفة** فاستعمال غير بمعنى الا غير مشروط بالشرط واستعمال الا بمعنى غير مشروط بالشروط الثلاثة لكن شرطيتها فى غالب المواد واكثر المواد لا فى جميع المواد لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا **الا اذا كانت الا تابعة** **فان قيل** التوابع من الاسماء معربة باعراب المتبوع والاحرف لايقبل الاعراب فكيف تكون تابعة **قلنا** المراد من التابع لازمه وهو البعدية اذ تابعة بمعنى واقعة واللام بمعنى البعد كما فى قوله تعالى لدلوك الشمس اى بعد دلوك الشمس **لجمع** **فان قيل** ان الا فى جائنى القوم الا زيد وجائنى رهط الا زيد وجائنى رجلان الا زيد فالا فى هذه الامثلة بمعنى غير وليست واقعة بعد جمع **قلنا** المراد بالجمع المتعدد افراده فدخل فيه الجمع واسم الجمع والمثنى فالمعنى واقعة بعد المتعدد الذى لايتقين بدخول ما بعد الا فيه ولا بخروج ما بعد الا منه وانما اشترط وقوعها بعد متعدد لكونها بمعنى غير ليوافق حال الا صفة حال الاستثنائية فى وقوعها بعد المتعدد فالمستثنى منه متعدد فوجب ان يكون موصوف الا ايضا متعدد مذكور فلا يقدر موصوفها اذ كون الا بمعنى غير صفة خلاف الاصل فلا يذهب الذهن الى كون

موصوفها مقدرا كما يقدر موصوف غير لكونها صفة فلو قدر موصوفها يذهب الذهن الى كونها صفة والى كون الموصوف مقدرا **منكور** اى منكر تفسير غير المشهور ... بالمشهور صفة لجمع لان المتعدد لو كان واحدا من المعارف الخمسة فما بعد الا اما داخلا فيه يقينا فيكون متصلا واما خارجا منه فيكون منقطعا فلا يحمل على الا بمعنى غير وان كان المتعدد ذواللام ان كان اللام جنسيا او إستغراقيا فيتناول ما بعد الا فيكون متصلا وان كان اللام للعهد الخارجي فاما يشار باللام الى جماعة لم يكن زيد فردا منهم فلا يتعذر المنقطع وان اشير الى جماعة بكون زيد فردا منهم فلا يتعذر المتصل **غير محصور** لمّا يعرف الاشياء باضدادها فقال الشارح المحصور على نوعين جنس مستغرق لافراده وهو النكرة فى حيز النفى او النكرة الواقعة بعد كل نحو ما جائنى رجل اورجال الا زيد وكل رجل جائنى الا زيد وانما يقال له المحصور لانحصار جميع الافراد فيه اوبعض من الجنس معلوم عدده نحوله علىّ عشرة اوعشرون الا درهما اوواحد وانما اشترط المتعدد غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا تكون الا بمعنى غير لان الشرط لحمل الا بمعنى غير تعذر قسمى المستثنى **فان قيل** قوله **لتعذر الاستثناء** جار مجرور يقتضى المتعلق ودليل يقتضى المدعى فما هما **قلنا** انهما مقدران كما قال الشارح وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء بالقسمين عند وجود هذه الشرائط كما ستعرف فلما تعذر الاصل وهو الاستثنائية حمل على خلاف الاصل وهو كون الا بمعنى غير لئلا يلزم الغاء الا **فان قيل** ضابطة المص لا جامعة ولا مانعة اما الاول لخروج جائنى رجال الا واحد او الا رجالا والا حمارا فان رجالا جمع منكور غير محصور ولا يتعذر فى الاولين المتصل وفى الاخير المنقطع واما الثانى لدخول جائنى مأة رجل الا زيد فان مائة رجل محصور وتعذر الاستثناء فيه لانه لا يعلم ان مائة رجل مائة مع زيد او بغير زيد ففى المتصل الدخول يقينا وفى المنقطع الخروج يقينا فلما تعذر حمل الا بمعنى غير **قلنا** ان هذه الضابطة غالبة اكثرية لا كلية يعنى تعذر الاستثناء غالبا يوجد عند وجود هذه الشرائط واما التعذر وعدم التعذر فى مواد النقض من النوادر **فان قيل**

ينبغى ان يقيد المصنف هذه الضابطة بقيد غالبا كما قيد الشارح **قلنا** ان كون الا بمعنى غير عند عدم هذه الشرائط نادرا فلم يلتفت المص الى هذه النادر ولم يقيد بقيد غالبا **نحو لو كان فيهما** فكلمة فى بمعنى اللام لئلا يلزم ظرفية السماء والارض لله تعالىٰ المنزه عن الظرف اى لو كان مالكا لهما **آلهة** والجمع محمول بمعنى المتعدد فيتناول النفى المستفاد من لو للالٰهين ايض فلا يرد ان النفى الجمع لا يستلزم التوحيد لجواز الإلٰهين فيهما **الا الله** اى غير الله **لفسدتا** لما كان الفساد يستعمل فى الاعراض كما يقال لفسد الصلوة والصوم والارض والسماء من الذوات فكيف يصح نسبة الفساد اليهما فلذا عبر الشارح عن الفساد بقوله لخرجتا عن الانتظام العجيبة لان الفساد لازم مع التعدد كما فى ملوك الارض فالاول فى الآية الكريمة صفة بمعنى غير والشرائط موجودة واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهى آلهة ويتعذر الاستثناء بالقسمين لعدم دخول الله فى آلهة باليقين وعدم خروجه منها باليقين وشرط صحة الاستثناء المتصل الدخول باليقين وفى المنقطع الخروج باليقين وفى الآية مانع آخر عن حمل الا بمعنى الاستثناء لانه لو كان للاستثناء لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله تعالىٰ لفسدتا فيوهم من هذا المعنى ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله فلا يثبت التوحيد **فان قيل** هذا الوهم جار فى غير ايض لان المعنى لو كان فيهما آلهة غير الله فيوهم من هذا المعنى ان فيهما آلهة غير مغائر من الله نعوذ بالله **قلنا** لا يجرى هذا الوهم فى هذا المعنى لان المغائرة لازم والتعدد ملزوم فلما انتفى اللازم وهو المغائرة انتفى الملزوم فالحاصل ان كلمة لو شرطية تقتضى الشرط والجزاء فقوله كان فيهما آلهة شرط وقوله لفسدتا جزائه والجزاء لازم للشرط وجودا وعدما وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فالفساد لازم مع التعدد والفساد منفى حسا فعلم منه نفى التعدد ايضًا **فان قلت** لما تعذر الاستثناء فليحمل على البدل فتعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة **قلت** لا يحمل على البدل لانه غير الموجب فقط وايضا البدل لا يكون الا فى تركيب يجوز فيه الاستثناء وهذا منقوض بكلمة التوحيد ففيه تعين البدل ولا يجوز فيه الاستثناء كما قاله عصام الدين **وضعف حمل الا على غير فى غيره** اى غير الجمع المنكور غير المحصور

لصحة الاستثناء الذی هو معنی اصلی لکلمة الا و معنی غیر منه خلاف الاصل والصیر الی خلاف عند تعذر الاصل والغرض من قوله وضعف رد علی سیبویه فانه یُجَوِّزُ وقوع الا صفة مع صحت وضعف حمل الا علی غیر هذا رد علی سیبویه فانه یُجَوِّزُ وقوع الا صفة مع صحة الاستثنائیة کما فی قولك ما اتانی احد الا زید جاز ان یکون الا بمعنی غیر مع انه یجوز المتصل وتمسك فی هذا الجواز بقول الشاعر ؎ کل اخ مفارقه اخوه ۞ لعمر ابیك الا الفرقد ان فالفرقد ان صفة لکل اخ لا استثناء منه بغیر الشرائط والکان استثناء یجب فیها النصب لانه فی کلام موجب وحمل المصنفؒ ذلك علی الشذوذ وقال لا یصح الاستدلال بهذا الشعر لانه فیه شذوذین اٰخرین وصف کل والمشهور وصف المضاف الیه لکل لانه المقصود والکل غیر مقصود اورد لاحاطة افراد المضاف الیه والفصل بالخبر بین الموصف والصفة ولم یتعرض الشارح الی الفصل بالجملة القسمیة بین الموصوف والصفة لانه تابع للخبر لانها لتاکید الخبر وکذ لك الخلاف فی کلمة التوحید فکلمة الا فیها بمعنی غیر صفة محمول علی محل اِلٰه وهو الرفع لکن صورة الاحرف غیر قابل للرفع فنقل الی المدخول هذا عند سیبویه و عند المصنف ما بعد الا فیها مستثنی لصحة الاستثناء لانه وقع بعد الجنس المستغرق الشامل لما بعد اِلّا لان النکرة فی حیز النفی شاملة لجمیع افرادها لکن المستثنی اذا وقع فی کلام غیر موجب بعد الا والمستثنی منه مذکور جاز الاستثناء واختار البدل لکنه تعذر البدل من لفظ اِلٰهٍ وایضا من محله القریب اذا جعل منصوبا لان البدل فی حکم تکریر العامل فیکون التقدیر لا اله اَلّا اللّٰهُ فیلزم نفی الاِلٰه الحق وهو کفر وایضا کلمة لا لا تعمل بعد انتقاض نفیه بالا لانه یعمل للنفی وقد انتقض النفی بالّا فیحمل علی محله البعید وهو الرفع علی الابتدائیة وتعین البدل من محله البعید فی کلمة التوحید ولا یجوز فیها النصب علی الاستثناء لانه لا یعلم انه منصوب علی الاستثناء او علی البدل من اللفظ او من المحل القریب وعامل لفظ اِلٰه ومحله القریب کلمة لا فتعید کلمة لا فی لفظ اللّٰه فینفی الحق نعوذ باللّٰه فتعین الرفع علی البدل من محله البعید لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ مُحَمَّدٌ رَّسُوْلُ اللّٰهِ ط فانقیل المنفی بلا لا یخلوا آما اله الحق او الباطل فعلی الاول یلزم استثناء الشیٔ من نفسه لاتحاد المصداق بین اله والله وعلی الثانی

لا يصح الحكم بالنفي لوجود الآلهة الباطلة الكثيرة **قلنا** انا نختار الشق الاول ولا يلزم استثناء الشئ من نفسه لان اله اعم من الله بحسب المفهوم لنكارته والله علم لذات الله تعالىٰ خاص به وان كان فى الخارج متحدين والعموم بحسب المفهوم كافٍ لصحة الاستثناء كما قال عبيدى احرار الا زيدا و عمرا و خالدا ولم يكن لهذا القائل عبد غيرها فصح الاستثناء حيث لم يعتق احد منهم ولم يكن رجوعا من الاقرار لان عبيدا اعم بحسب المفهوم لانه جمع يطلق على الثلاثة وما فوقها غير منحصر فيها وان كان منحصرا فيها فى الوجود **واعراب سوى وسواء النصب على الظرف** فالجار والمجرور باعتبار المتعلق وهو بناء فى محل النصب على انه مفعول له لقوله النصب **فان قيل** المفعول له علة والعلة من الاعراض والظرف زمان او مكان وهما من الذوات فلا يصح كون الظرف مفعولا له **قلنا** ان الظرف مؤل بالظرفية والالف واللام فيه عوض عن حذف المضاف اليه فيكون التقدير بناء على ظرفيتهما وانما نصبا على الظرفية لانهما يعبران عنهما بالمكان كقولك جاءنى القوم سوى و سواء زيد اى مكان زيد **فان قيل** فعلى هذا لا يكون من ادوات الاستثناء بل بمعنى المكان فيكون مفعولا فيه لا الاستثناء **قلنا** ليس المراد بالمكان المكان الحقيقى بل بمعنى البدل والبدل بمعنى الانعدام فيكون معنى قولك جاءنى القوم سوى زيد اى مكان زيد ومكان زيد بمعنى بدل زيد وبدل زيد بمعنى انعدام زيد اى انعدم زيد عن المجئ فيكونان لازم الظرفية **على الاصح** وهو مذهب سيبويه والبصريون لان سوى فى الاصل صفة للفظ مكان كما قال الله تعالىٰ مكان سويا اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقام المكان مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان فى افادة معنى البدل كما تقول انت لى مكان زيد اى بدل زيد لان البدل كائن مكان المبدل منه استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افادان زيدا لم ياتك ثم جرد من معنى البدل واستعمل لمطلق الاستثناء فسوى الظرف بحسب الاصل و غير ظرف بحسب المعنى المراد وهو الاستثناء فالبصريون نظروا الى معناه الاصلى وهو المكان فيكون منصوبا على الاصل والكوفيون نظروا الى المراد وهو الاستثناء فجعلوه

كغير و مستمسكهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فان سوى فيه وقع فاعل لم يبق فيكون مرفوعاً و عند البصريين منصوب على الاصل وان وقع بمعنى الاستثناء او بمعنى الفاعل لانه يجوز اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على الحالية الاصلية كما فى تقطع بنصب البين وان وقع فاعلا لتقطع **خبر كان واخواتها** اى اشباهها فى عدم اتمام معناها بالمرفوع بغير المنصوب وهى الافعال الناقصة الباقية **هو المسند** اى الشئ المسند **بعد دخولها** اى بعد دخول كان او احد اخواتها فان قيل التعريف غير مانع عن دخول غير الخبر فيه كقائم ويضرب فى كان زيد ابوه قائم وكان زيد يضرب ابوه فانهما مسندان بعد دخول كان وليسا بخبر كان لان الخبر هو مجموع الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى اسمائها فخرجا لانهما ليسا بمسندين الى اسم كان بل قائم مسند الى المبتداء ويضرب مسند الى الفاعل وهذا الجواب ضعيف لان قوله بعد دخولها لاخراج المسندات الباقية فاذا اريد بالمسند المسند الى اسمائها فيخرج المسندات الباقية لانها مسندة الى اسمائها لا الى اسم كان فذكر قوله بعد دخولها مستدرك فلما كانا ضعيفين اجاب الشارح بجوابين الاول ان المراد بالدخول وارودها للعمل فى الاسم و الخبر وعمل كان فى مجموع الجملة لا فى قائم ويضرب فمجموع الجملة خبر لعمل كان فيها وخرج قائم ويضرب لعدم عمل كان فيهما والثانى ان المراد بالاسناد الاسناد الجديد بعد دخول كان وتجديد الاسناد حاصل لمجموع الجملة واما يضرب وقائم باقيين على الاسناد السابق لان العوامل اللفظية اذا دخلت على المبتداء والخبر تزيل الامور الاربعة العامل السابق والاسناد السابق والاعراب السابق و الاسم السابق وهذه الامور الاربعة زائلة فى الجملة بعد دخول هذه الافعال و باقية فى قائم ويضرب **مثل كان زيد قائما** فان قائما خبر كان مسند الى اسم كان بعد دخول كان **وامره** اى امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتداء** فى اقسامه وهى المفرد والجملة والنكرة والمعرفة واحكامه وهى المتعدد والواحد والمثبت والمحذوف وشرائطه وهى ان خبرها اذا كانت جملة لابد فيها من

عائد وقد يحذف ولكنه **يتقدم** حال كون الخبر **معرفة** على الاسم سواء كان الخبر معرفة حقيقة اوحكما كالنكرة المخصصة ولا يتقدم الخبر المعرفة على المبتدأ لان اختلاف الاعراب فى خبر كان يصلح دفع الالتباس بين الاسم والخبر و اتحاد الاعراب فى المبتداء والخبر موجب للالتباس بين المبتدأ والخبر فانقيل القاعدة منقوضة بقولهم كان الفتى هذا حيث لا يجوز تقديم الخبر فى مثل هذا التركيب **قلنا** جواز تقديم الخبر فيما اذا كان الاعراب فى الاسم والخبر او فى احدهما لفظيا واذا كان الاعراب فيهما منتفيا فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم للبس **وقد يحذف عامله** اى عامل خبر كان وهو نفس كان لانه لا يجوز الحذف من هذه الافعال غير كان لان كان كثير الاستعمال فيسبق الذهن الى كونه محذوفا فالشهرة قرينة الحذف **فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها** اے فى مثل هذه الصورة واول الشارح التركيب المذكور بالصورة لا بالتركيب للمطابقة بين الراجع والمرجع وهى ان يجئ بعد ان الشرطية اسم ثم فاء ثم اسم فتناول المذكور وغيره كان راكبا فراكب وان ماشيا فماش **اربعة اوجه** نصب الاول ورفع الثانى اما نصب الاول على انه خبر كان المحذوف واما رفع الثانى على انه خبر مبتداء محذوف فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزائهم خير ونصبهما على ان خيرا فى الموضعين خبر لكان المحذوف فيكون التقدير انكان عملهم خير وكان جزائهم خيرا و رفعهما اما رفع الاول لانه اسم لكان المحذوف واما رفع الثانى فانه خبر مبتداء محذوف فالتقدير ان كان فى عملهم خير فجزائهم خير ورفع الاول و نصب الثانى اما رفع الاول لانه اسم كان اما نصب الثانى لانه خبر كان فيكون التقدير انكان فى عملهم خير فكان جزائهم خيرا و قوة الوجوه وضعفها باعتبار قلة الحذف وكثرته فيكون الاول اقوى الوجوه لان المحذوفات فيه قليلة لانها ثلثة ويكون الرابع اضعف الوجوه اذا المحذوفات فيه خمسة كان والجار والمجرور فى جانب الشرط وكان واسمه فى جانب الجزاء والثانى والثالث متوسطتان لان المحذوفات فيهما اربعة **ويجب الحذف** اى حذف عامل الخبر وهو كان فقط

فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ان كان امّا بفتح الهمزة فيكون تقديره **لان كنت** علة متقدمة **و انطلقت** معلول مؤخر وان كان إما بكسر الهمزة فيكون التركيب المذكور شرطا وجزاء فاَصل امّا بفتح الهمزة لِاَنْ كُنْتَ حذفت اللام حذفا قياسيا لان حذف حرف الجر مِنْ اَنْ و اَنّ قياسى ثم حذف لفظ كان اختصارا وانقلب الضمير المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وزيدت بعد ان لفظه ما يوضع كان عوضا عنه وخص زيادة ما يكون وسيلة للادغام وغير ما لا يصلح للادغام وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر منصوبا على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت واَصل إمّا بكسر الهمزة ان كنت منطلقا ان طلقت فيعمل به ما عمل بالاول بغير حذف اللام فيه واقتصر المص على فتح الهمزة لانه اشهر واكثر **اسم ان اخواتها هو** الاسم **المسند اليه بعد دخولها** اى بعد دخول احدها **مثل ان زيدا قائم فان قيل** هذا التعريف غير مانع عن دخول غير الاسم فيها كابوه فى ان زيد ابوه قائم فان ابوه مسند اليه بعد دخول ان وليس اسم ان بل جزء الجملة الواقعة خبرا **قلنا** المراد بالمسند اليه المسند اليه الجديد بعد دخول ان وهو زيد واما ابوه فباق على الاسناد السابق ولم يجد دكونه مسند اليه القائم بعد دخول ان او نقول ان المراد بالدخول عمل ان واخواتها فى الاسم والخبر وعمل ان موجود فى زيد او مجموع جملة ابوه قائم لا فى ابوه فقط **المنصوب بلا التى لنفى الجنس** فقوله لا موصوفة والموصول مع الصلة المحذوفة صفة لا والتقدير التى استعملوها فى محاوراتهم وقوله لنفى الجنس باعتبار المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية **فان قيل** ينقض بلا رجل قائم فان لا لنفى القيام لا لنفى ذات الرجل **قلنا** العبارة بحذف المضاف اى لنفى صفة الجنس ولم يقل هكذا لان الغالب فى خبر لا لنفى الجنس الفعل العام اى لا رجل موجود ثم توجه النفى الى الموجود و نفى وجود الرجل مستلزم لنفى ذات الرجل ولذا قال المص لنفى الجنس واعلم ان اسم لا على ثمانية اوجه وجه الحصر ان اسمه اما مفرد او مضاف وكل واحد منهما اما نكرة او معرفة

وكل واحد منهما اما موصول او مفصول فمثال المفرد النكرة الموصولة لا احد فى

الدار ومثال المفرد النكرة المفصولة لا فى الدار رجل ولا امرءة ومثال المفرد المعرفة الموصولة لا زيد فى الدار ولا عمرو ومثال المفرد المعرفة المفصولة لا فى الدار زيد ولا عمرو ومثال المضاف المعرفة الموصولة لا غلام زيد ولا عمرو ومثال المعرفة المفصولة لا فيها غلام زيد ولا عمرو ومثال المضاف النكرة المفصولة لا فيها غلام رجل ولا امرأة ومثال المضاف النكرة الموصولة لا غلام رجل ظريف فيها فالاول مبنى على الفتح والثامن منصوب والصور الستة الباقية بينهما مرفوعة مكررة لا غير ولم يقل اسم لا لا كل من المنصوبات
الا ان اسم
ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة بان يكون كله من المنصوبات ولا مجازا بان يكون اكثره من المنصوبات كالمستثنى بل المنصوب منه اقل من ما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بلا واو واما غيره من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات مجازا اعطاء للاكثر حكم الكل فان قيل ينبغى ان يقول المصنف اسم لا اذ اسم لا ما هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو المبنى بالفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها لعدم عملها فيه قلنا ان المبنى بالفتح ليس منصوبا محلا عند سيبويه بل هو مرفوع على الابتدائية فلا يكون كله من المنصوبات فلا بد من التعبير بالمنصوب بلا وانما لم يكن منصوبا عند سيبويه ما هو المبنى بالفتح لان انتصابه مشروط بشروط وشرط الاضافة منتف فى المبنى على الفتح هو المسند اليه بعد دخولها وخرج مثل ابوه فى غلام رجل ابوه قائم لعدم عمل لا فيه بل عمل فى الجملة والمراد بالدخول العمل او لكونه مسند اليه سابق على دخول لا لا انه مسند اليه بعد دخول لا فان قيل المقصود تعريف اسم لا وقد حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخول لا فاشتغاله بقوله يليها الخ اشتغال بما لا يعنى قلنا مقصود المصؒ تعريف المنصوب بلا لا تعريف اسم لا مطلقا وتعريف المنصوب بلا لا يحصل بذلك المذكور بغير ضم شروط ثلثة الاول قوله يليها وشرط الولى لان لا ضعيف العمل لا يعمل مع وجود الفاصل فان قيل الايلاء من الامور الاضافية ولو بعشر مراتب فينبغى ان يكون غلاما فى لا فى الدار غلام رجل ولا امرءة منصوبا بالوجود شرط النصب وهو الايلاء بمعنى البعدية مع انه مرفوع

قلنا المراد بالايلاء وقوع المسند اليه بلا فاصلة والثانى نكرة وشرطت لان لا لا يعمل فى المعارف لانها وضعت لنفى الجنس ويعمل فى الجنس ويدخل فى الجنس مضافا اومشبها به اے والشرط الثالث ان يكون اسم لا مضافا اومشبها به وهو الاسم الذى لايتم معناه بغير انضمام شئ كان من متعلقاته وانما اشترط كونه كذلك للنصب لان اسم لا اذا كان نكرة يكون متضمنا لمعنى من مفردا كان او مضافا لان اصل لا رجل فى الدار ولا غلام رجل فى الدار لا من رجل ولا من غلام رجل ثم حذف من تخفيفا مع بقاء معنى من وهو تاكيد استغراق النفى لجميع افراد الجنس والمتضمن لمعنى الحرف مبنى كخمسة عشر فبنى المفرد ونُصِبَ المضاف لان الاضافة من خواص الاسم تقوى جهة الاسمية وتضعف اقتضأ معنى الحرف والاصل فى الاسماء الاعراب وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به وهذه احوال اربعة مترادفة من ضمير اليه وهى التى تكون احوالا متعددة من ذى الحال الواحد وسميت بالمترادفة لان الترادف هو الركوب خلف الآخر وما بعد الاول ايضا ثابت لذى الحال كالاول فتكون كالراكبِيْنَ عليه او احوال متداخلة بان الاولى حال من ضمير اليه او من الضمير المجرور فى دخولها او ما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال للمضاف مع الشرطين الاولين للنصب ولا عشرين درهما مثال لا مشبها بالمضاف مع الشرطين الاولين للنصب وانما يكون مشبها به لان معنى عشرين لايتم بغير انضمام المعدود وقوله لك على النسخة المشهورة خبر للمثالين وعلى غير المشهورة خبر للثانى وخبر الاول محذوف تقديره لا غلام رجل ظريف فيها فان كان الفاء لتفصيل الصور السبعة الباقية من الصورة النصب المذكورة مفردا فان قيل ضمير كان راجعا الى المسند اليه فى قوله هو المسند اليه فان قيل ينقض هذه القاعدة بلا حول ولا قوة لان اسم لا فيه مفرد مع انه ليس بمبنى بل جاز فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمفرد مفرد غير مكرر بقرينة ذكره فيما بعد مخالفا عنه والمصنف اذا ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعض افراد القاعدة مخالفا عنها فيكون ذكر بعض الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلك القاعدة واَيضا الخاص اذا قوبل بالعام فالمراد

بالعام ما سوى افراد الخاص فان قيل ينتقض بلا زيد فى الدار ولا عمرو وبلا فى الدار رجل ولا امرءة لان المسند اليه مفرد فيهما وليس بمبنى بل مرفوع مكرر قلنا المراد بالمفرد المفرد الذى انتفى فيه الشرط الاخير وهو الاضافة مع بقاء الشرطين الاولين وهما الولى والنكرة وفى مادة النقض انتفى الشرطين فهو اى المسند اليه مبنى على ما اى الحرف والحركة ينصب ذلك المسند اليه به اى بتلك الحرف والحركة قبل دخول لا عليه فلا يجتمع المتنافيان فى زمان واحد وهو الفتح فى المفردات نحو لا رجل فى الدار والكسر فى الجمع المؤنث بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار لا تنوين المقابلة مشابهة بتنوين التمكن فى الصورة وتنوين التمكن ممنوعة عليه فكذا المقابلة والياء فى التثنية والجمع المذكر السالم نحو لا مسلمَيْن ولا مسلِمِيْن لك فالمراد بالمفرد مقابل المضاف وشبهه فالتثنية والجمع داخلان فى المفرد بهذا المعنى وانما بنى اسم لا المفرد لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فى الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار والسوال اما حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليوافق حالة بناء اسم لا حالة اعرابه فان قيل اسم لا اذا كان مضافا ايضا متضمن لمعنى من اذ لا غلام رجل فى قوة لا من غلام رجل فلِمَ لم يبنى على الفتح بل هو منصوب قلنا الاضافة من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتضعف جانب الحرفية والاصل فى الاسماء الاعراب وان كان المسند اليه بعد دخول لا معرفة مفردا كان او مضافا نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا غلام عمرو او مفصولا بينه وبين لا اى المسند اليه مفصولا نكرة كانت او معرفة وكل واحد منهما اما مضاف او مفرد فهذه اربع صور نحو لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا غلام عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا غلام امرأة فكلمة او لمانعة الخلو عن التعريف والفصل لا لمانعة الجمع بينهما وجب الرفع فى جميع هذه الصور الست على الابتداء اما فى المعرفة الغير المفصولة فلامتناع اثر لا لنفى الجنس فى المعرفة واما فى المفصول النكرة فلان لا ضعيف العمل لا يعمل مع الفصل واما وجوب الرفع فى المعرفة

المفصولة **مُدَتَّلٌ** بالدليلين **والتكرير** اى تكرير اسم لا مطلق لا بعينه فلا يرد ان التكرير غير موجود فى المثال لان التكرير عبارة عن ذكر الشئ مرتين فاجاب ان المراد من التكرير تكرير نوعى لا شخصى اما التكرير فى المعرفة ليكون جبيرة عن ما فات من الكثرة واما التكرير فى النكرة ليكون الجواب مطابقا للسوال كما قال السائل فى الدار رجل ام امرأة فلما كان السوال مرفوعا مكررا فأُورِدَ الجواب مرفوعا مكررا للمطابقة بين السوال والجواب واما التكرير فى المعرفة المفصولة مدلل بدليلين **فان قيل** قد تقررتم ان اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فينتقض هذه القاعدة بقولهم لا ابا حسن فان ابا حسن كنية على رضى الله عنه معرفة وليس مرفوعا ولا مكررا فاجاب المصنف **ونحو قضية** اى هذه **قضية ولا ابا حسن لها متاول** بالنكرة بالوجهين اما بتقدير المثل اى لا مثل ابى حسن لها ثم حذف مثل واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه وهو النصب لان مثلا لتوغله فى الابهام لا يصير معرفة بالاضافة الى المعرفة واما بتاويله بالفيصل بين الحق والباطل فذكر العلم واريد منه الوصف المشهور صاحب العلم به كانه قيل لا فيصل لها اى لا قاطع لها ويقوى هذا التاويلَ ايرادُ حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير فاذا يُاَوَّلَ العلم بالصفة فيكون نكرة بنفسه فيوقع التنوين موقعه وهو النكرة وحَذْفُ اللام دليل على التنكير واذا أُوِّلَ بتقدير المثل فيكون نكرة باعتبار الامر الخارج ونيابة المضاف اليه مقام المضاف النكرة لا باعتبار نفسه وحذف اللام ولحوق التنوين التنكير ظاهر ان العلم صار نكرة بنفسها بارادة الوصف لانه نكرة باعتبار النيابة مقام النكرة **فان قلت** قد تقرر تم فيما سبق ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصلة فمبنى على الفتح فينتقض بقولهم لا حول ولا قوة الا بالله فان اسم لا فى الموضعين فيه كذلك وليس بمبنى بل يجوز فيه خمسة اوجه كما ستذكر فاجاب المص **وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه** وحاصل الجواب وجوب البناء على الفتح فى اسم لا غير مكرر نحو لا رجل فى الدار وفى المكرر خمسة

اوجه فان قلت اضافة المثل الی ما بعدہ ان کان لامیا فالمراد فی اللامیة هو المضاف لا المضاف الیه فینبغی ان یجری الوجوه الخمسة فی مثل هذا الترکیب کما فی قوله تعالٰی فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فی الحج لا فی لا حول الخ وان کان الاضافة بمعنی من فالمراد فی البیانیة هو المضاف الیه فینبغی ان یجری الوجوه فی لا حول الخ لا فی الآیة الکریمة مع انها تجری فیها ایضاً قلنا ان اضافة مثل الی ما بعدہ لامیة لکن المراد بمثل قاعدة کلیة شاملة للمضاف والمضاف الیه کلیهما ویکونان فردین لها فیکون التقدیر و فی ترکیب کررت فیه لا علی سبیل العطف وکان عقیب کل منهما نکرة بلا فصل یجوز فیه خمسة اوجه بحسب اللفظ بان یغائر لفظ کل واحد من الوجوه فلا یرد ان الحصر فی الخمسة غیر مستقیم لوجود وجه سادس و هو عکس الخامس بناء علی اختلاف توجیههما باعتبار کونهما بمعنی لیس و کونهما ملغات فاجاب الشارح ان خمسة اوجه باعتبار تغائر اللفظ واما بحسب التوجیه تزید علیها وعکس الخامس باعتبار اللفظ داخل فی الثالث فتحهما ای الاول لا حول ولا قوة الا بالله بناء علی ان لا فی الموضعین لنفی الجنس واسم لا لنفی الجنس اذا کان نکرة مفردة بلا فاصل فهو مبنی علی الفتح ولا قوة معطوف علی لا حول من قبیل عطف مفرد علی مفرد وخبرها محذوف ای لا حول ولا قوة موجود الا بالله فان قیل کیف یکون الخبر المفرد خبرا لهما فینبغی ان یقال موجودان و ایضا یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد و هو رفع الخبر قلنا ان الاسمین باعتبار المماثلة فی الافراد والتنکیر بمنزلة اسم واحد فیقتضیان خبرا واحدا وکلمة لا فی الموضعین باعتبار المماثلة فی کونهما لنفی الجنس بمنزلة عامل واحد فلا یلزم توارد المؤثرین علی اثر واحد فان قیل فعلی هذا ینبغی ان یجوز العطف علی اسم انّ بالرفع فی المعطوف بغیر ذکر الخبر مقدما فی المعطوف علیه ویقال انّ زید وعمرو ذاهبان فیکون ذاهبان خبرلهما ای للمعطوف علیه وللمعطوف لان انّ والعامل المعنوی متحدان اثرا فی رفع الخبر فلا یلزم توارد المؤثرین المختلفین علی اثر واحد وهو رفع الخبر مع انه لا یجوز کما قال المص فیما بعد

قلنا ان مماثلة لا فيما بينهما فى الموضعين كاملة ذاتا و عملا فيكونان بمنزلة عامل واحد ومماثلة ان والعامل المعنوى وانكانت موجودة فى رفع الخبر لكنها ناقصة ذاتا وعملا فلا يكونان بمنزلة عامل واحد فيلزم توارد العاملين المختلفين على معمول واحد وهو الخبر ويجوز فى لاحول ولا قوة عطف الجملة على الجملة بناء على ان الخبر المذكور وهو الا بالله خبر للثانى و للاول محذوف اے لاحول الا بالله بقرينة المذكور والوجه الثانى فتح الاول ونصب الثانى اما فتح الاول لان الاولى لا لنفى الجنس الخ واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على محله القريب او على لفظه لمشابهة حركة الاعراب ذاتا وانكانا مختلفين صفة من حيث الاعراب والبناء وفى هذ الوجه ايض يجوز عطف المفرد بالمفرد و عطف الجملة على الجملة بان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر عليحدة والوجه الثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على المحل البعيد للاول وهو الرفع على الابتداء ويجوز فى هذا الوجه ايض عطف المفرد بالمفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف الجملة على الجملة بان يقدر لكل منهما خبر عليحدة والوجه الرابع رفعهما بكونهما مبتداء لان قول لاحولٌ ولا قوةٌ الا بالله جواب لقولهم الغيرالله حولٌ و قوةٌ فلما كان السوال مرفوعا مكررا اُورِد الجواب كذلك و لوجه الخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى على ان تكون لا لنفى الجنس فضعف رفع الاول اذا كان لا بمعنى ليس وان كان رفع الاول للالغاء؎ فهذا التركيب على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنے ليس وفتح الثانى على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنے ليس وفتح الثانى على ان يكون لا لنفى الجنس متعين لعطف الجملة على الجملة اذ لو عطف المفرد على المفرد يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا اذ لا بمعنى ليس يقتضى الخبر منصوبا ولا بمعنى لا لنفى الجنس يقتضى الخبر مرفوعا وكون الشئ الواحد مرفوعا و منصوبا فى حالة واحدة محال وعلى الوجه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول لنفى الجنس ملغاة عن العمل لوجود شرط الالغاء

؎ فلا ضعف لانه يجوز ان يكون رفع الاول لالغاء عمل لا لانه ينتفى بالتكرير لان شرط صحة الغاء لا عن العمل التكرير فانقيل ان علة الغاء عمل هو المعرفة والفصل لا التكرير قلنا ان شرط صحة الالغاء والفصل والتعريف شرط وجوب الالغاء فهذا الخ

وهو التكرير وفى الثانى ايضا لنفى الجنس لكن غير ملغاة عن العمل بل هو عاملة **واذا دخلت الهمزة** على لا التى لنفى الجنس **لم يتغير العمل** اى عمل لا اى تاثير لا فى مدخولها اعرابا وبناء فلا يرد ان الاعراب لا يتغير ويتغير الفتحة البنائية اذ العمل يستعمل فى الاعراب فاجاب انه ذكر الخاص واراد منه العام والغرض من هذه المسئلة امران الاول ان حرف الجر اذا دخل على كلمة لا يتغير تاثير لا نحو وجد وجدت زيدا هلا مال وكنت بلا مال فوهم الواهم ان الهمزة اذا دخلت على لا ايضا يتغير العمل فاجاب بقوله واذا دخلت الخ والثانى ان معنى لا لنفى الجنس النفى واذا دخلت عليها الهمزة يكون معناها التمنى او العرض او الاستفهام وقد ذكر المصنفؒ فى بحث المستثنى ان لا لنفى الجنس اذا انتقض نفيه بطل عمله فوهم الواهم ان يتغير تاثيره بالهمزة ايضا لتغير معنى النفى عنه فدفع بقوله فحاصل الجواب ان حرف الجر عامل اذا دخلت على كلمة لا العامل ينتقض عمل لا اذ اللاحق ينسخ عمل العامل السابق وكلمات الاستفهام غير عاملة فلا تنسخ عمل لا واما انتقاض لنفى بالا صريح اذ الا بعد النفى وضعت لانتقاض النفى السابق واما الاستفهام والتمنى والعرض ليست كالا لاحتمال النفى فيها باعتبار عدم القبول فى الاخرين والجواب المنفى فى الاول **ومعناها** اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس **اما الاستفهام** كما هو المعنى الحقيقى لهمزة الاستفهام **واما العرض** مثل الا تزول عندى فان قيل المصنفؒ تبع فى اكثر قواعد هذا الفن على مذهب سيبويه ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض كحال لا قبل الهمزة فى عدم تغير العمل فلم خالف عنه قلنا ان المص قد ذهب ههنا الى مذهب السيرافى والجزولى فانهم قالوا ان رجل فى الا رجل والا نزول والا ماء فان اسم لا فى الكل باق على الفتح بعد الهمزة كما كان بالفتح قبل الهمزة وقد اعترض الاندلسى ان الا فى العرض غير مركب من همزة الاستفهام ومن لا لنفى الجنس بل حرف اذا كانت لعرض يكون من دواخل الافعال مثل ان الشرطية وحرف التحضيض ويكون اسم لا منصوبا بعده على ما اضمر عامله نحو الا زيدا تكرمه واجيب عن اعتراضه الا اذا كان للعرض يكون بالتخفيف واذا كان للتخصيص فيكون بالتشديد و

وجوب النصب بعد التحضيض وأما التمنى نحو الا ماء اشربه بمكان لا يرجى مائه فان قيل ينقض هذه القاعدة بقول الشاعر ۔ اَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللّٰهُ خَيْرًا ۔ يَدُلُّ عَلٰى مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ ۔ قد غيرت فيه بدخول همزة الاستفهام من البناء الى الاعراب قلنا ان الا فى هذا البيت ليست لا لنفى الجنس الداخلة عليها همزة الاستفهام لكنه حرف تحضيض براسه فان قلت ان حرف التحضيض من دواخل الافعال وجوبا فكيف دخل على الاسم قلنا ان الا فى الشعر من حروف التحضيض بمعنى هلا ترو منفى رجلا ولذلك نصب ونون وعند يونس لا لنفى الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام التمنى والقياس الا رجل بالفتح لكنه نون لضرورة الشعر ثم اعلم ان التمنى والترجى والعرض طلب الشئ على سبيل المحبة والاخيران مختصان بالممكن والاول يستعمل فى الممكن والمستحيل كليهما نحو ليت زيدا قائم ليت الشباب يعود ونعت اسم لا المبنى افرده بالذكر ولم يكتف بالنعت الذى يذكر بعد لسائر الاسماء ذوجهة واحدة ونعت اسم لا المبنى لان نعت اسم لا المعرب تابع للفظ اسم لا فقط نحو لا غلام رجل ظريفا الاول واحترز به عن النعت الثانى وما فوقه فانه ذو وجهين كما سنعرف نحو لا غلام ظريفٌ كريمٌ فى الدار مفردًا منصوب على انه حال من ضمير مبنى هو خبر المبتداء وقدم على العامل وذى الحال ليكون القيودات فى سلك واحد واحترز به عن نحو لا رجل حسن الوجه فانه ذو وجهين يليه حال بعد حال اما متداخلة او مترادفة او صفة مفرد احترز به عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فانه ذو وجهين فان قيل لا حاجة الى ذكر قيد الاول لان كلما كان النعت يلى الى اسم لا فيكون اولا فيخرج به ما يخرج بالاول مع ان مبنى المتون بالاختصار قلت استثناء قيد الثانى عن الاول جائز واما استثناء قيد الاول عن الثانى فغير جائز كما فى تعريف الحيوان بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة لان كل متحرك حساس مع ان ذكرهما معه ليس بمستدرك مبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد فيما صدقا عليه والاتصال ولم يبنى بالضم نعت المنادى كالمنعوت لهذا الوجه لان توجه حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثر حرف النداء وتوجه

حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثر فيه اثرها **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله لا ماء ماء باردًا فان باردا نعت المبنى الاول مفردا يليه و مع وجود القيودات فيه اثرها **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله لا ماء ماء باردًا فان باردا نعت المبنى الاول مفردا يليه ومع وجود القيودات فيه جواز الوجهين اعرابا ولا يجوز بنائه **قلنا** ان المراد بنعت اسم لا المبنى بالفتح الاسم الذى هو مبنى بالاصالة وهو الماء الاول وباردا نعت للماء الثانى الذى هو مبنى بالفتح تبعا لا اصالة وان كان نعتا للاول فليس مما يليه فلذا لم يجز فيه البناء **ومعرب** لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء **رفعا** حملا على محله البعيد **ونصبا** حملا على اللفظ او على محله القريب منصوبان على المفعول المطلق اى اعراب رفع ونصب او على المفعول المطلق اى اعراب رفع ونصب او على الظرفية اى حالة رفع ونصب او على الحالية اى حال كونه مرفوعا ومنصوبا **نحو لا رجل ظريف وظريفا والا** اے وان لم يكن النعت بالقيودات المذكورة **فالاعراب** اى فحكمه الاعراب رفعا ونصبا لا البناء وقد مرت الامثلة فى بيان فوائد القيود **والعطف على اللفظ والمحل جائز** **فان قيل** كلمة على اذا وقعت صلة العطف فيكون مدخولها معطوفا عليه واللفظ والمحل عبارتان عن البناء والاعراب وهما من الاوصاف فكيف يصح العطف عليه اذ المعطوف عليه من الاسماء **قلنا** العطف نسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وكلاهما مقدران وقوله على اللفظ متعلق بان يحمل مقدرا فيكون التقدير **والعطف** اى عطف الاسم على اسم لا المبنى بان يحمل **على اللفظ** ويجعل منصوبا وبان يحمل **على المحل** ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لانه فى المتصل والمعطوف مفصول من كلمة لا بالعاطف **وان قلت** ان العاطف حرف واحد يصلح ان يجعل فى حكم العدم **قلنا** ان العاطف لم يجعل فى حكم المتصل والعدم اذ هو مَظِنَّة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف بالمنفى تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة فان المعطوف كذلك و فيه خمسة اوجه **قلنا** المراد بالمعطوف بغير تكرير لا **فان قلت** ينقض بقوله لا غلام لك والفرس فان المعطوف غير مكرر بلا ولا يجوز فيه الا الرفع لامتناع اثر لا

لنفي الجنس في المعرفة مثل قول الشاعر ؎ لا اب وابنا مثل مروان وابنه ÷ اذ هو بالمجد ارتدى وتا زرا ۔ **فان قيل** لم اقتصر المصنف رح بذكر تابع النعت والمعطوف و ترك ذكر باقي التوابع **قلنا** لا نص عن النحات المتقدمين فيها لكن ذكر الاندلسي ان حكمها حكم التوابع المنادى **فان قلت** قد تقرر تم فيما سبق ان اسم لا اذا كان مفردا نكرة بلا فصل يكون مبنيا على الفتح فهذه القاعدة منتقضة بقولهم لا اباله ولا غلامي له فان اسم لا في هذين التركيبين نكرة مفردة بلا فصل وليس بمبني بل معرب منصوب الاول بالالف والثاني بالياء فاجاب المص رح بقوله **ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز** بالامكان الخاص فاصل الاستعمال لا ابَ له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور باعتبار المتعلق خبر اله وقد جاء على سبيل القلة بالنصب فيهما وان لم يكن مضافا لكنه مشبه به كما قال المص **فان قلت** كما جاز مثال المذكور كذلك لا اخاله ولا فرسي له ايضاً جائز **قلت** المراد بالمثل هو القاعدة الكلية فيكون المضاف والمضاف اليه فردين لها وهو كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامي فدخل فيه مثل والمضاف اليه له **تشبيها له** اے لاسم لا في هذين التركيبين فلا يرد الضمير راجع الى التركيبين فلا يطابق الراجع المرجع وتشبيها مفول مفعول له لجائز والمصدر مبني للمفعول فاتحد المسند اليه لجائز والتشبيه وهو التركيب المذكور فصح تقدير اللام و النصب **بالمضاف** واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف و حذف النون فيكون معربا للشبه وان كان غير مضاف في الحقيقة وذلك التشبيه انما هو **لمشاركته** اے اسم لا وقت عدم اضافة لاجل اظهار للمضاف اليه **له** اى للمضاف **في اصل معناه** المضاف في الاختصاص فاخذ حكم المضاف **ومن ثم** اے لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين لتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص **لم يجز** تركيب **لا ابا فيها** اے في الدار لانه لا مضاف ولا مشبه به في الاختصاص فان الاختصاص في التركيب الاول بسبب ابوة الاسم للضمير المجرور والابوة بالنسبة الى الدار غير موجود فلا يقال

لا اباها ولا ابا فیها باثبات الالف بل یقال لا اَبَ فیها و لیس ای اسم لا فی هذین التركیبین **بمضاف** حقیقة لفساد المعنی المراد بالتركیبین لان مقصود المتكلم بهما نفی جنس الاب و جنس الغلامین لمرجع الضمیر بالاستقلال بغیر حاجة الی تقدیر الخبر ولو كان مضافا حقیقة یلزم نفی الاب المعلوم والغلامین المعلومین للضمیر المجرور لان المضاف معرفة و ایضًا یحتاج الی تقدیر الخبر لان المضاف والمضاف الیه جزء الكلام **خلافا لسیبویه** وتخصیص سیبویه بالذكر لانه رئیس النحاة والا فالخلاف ثابت للخلیل وجمهور النحاة ایضًا او مقصود المصؒ بیان الخلاف فی هذه المسئلة لا تعین المخالفین وقد حصل بقوله خلافا لسیبویه فان المذكورین قائلون علی ان الاسم فی هذین التركیبین مضاف حقیقة واما اقحام اللام فیما بین المضاف و المضاف الیه تاكید اللام المقدرة والفصل بالتاكید اللفظی جائز لانه عین الاول كما فی یا تیم تیم عدی فالفصل به كلا فصل **ویحذف** ای اسم لا **كثیرا** ای حذفا كثیرا **فی مثل لا علیك** والمراد به كل تركیب دخل كلمة لا علی الحرف و دخول الحرف بالحرف ممتنع فعلم ان الاسم محذوف والمراد به كل تركیب كان الخبر فیه مذكورا فلا یحذف فی قوله تعالیٰ لا عاصم الیوم من امر الله تعالیٰ الامن رحم لئلا یلزم الاجحاف فی الكلام و فی قولهم لا كزید ان جعلنا الكاف اسما بمعنی المثل فالخبر محذوف ای لا مثل زید موجودا والاسم محذوف والكاف خبره اے لا احد مثل زید وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف ای لا احد كزید **خبر ما و لا المشبهتین** فی النفی والدخول علی الاسمیة **بلیس هو المسند بعد دخولهما** اے دخول ما ولا اسنادا جدیدا بعد دخولهما فخرج قائم فی ما زید ابوه قائم فانه وان كان مسندا بعد دخول ما لكنه باق علی الاسناد السابق ولم یجدد بعد دخول ما وبقی الجملة خبرالتجدید اسنادها الی زید بعد دخول ما والمراد بالدخول العمل و عمل ما فی مجموع الجملة الرفع وقائم مرفوع علی العامل المعنوی فخرج بقید الدخول بمعنی العمل **وهی** فان قیل الضمیر راجع الی الخبر فلا یطابق الراجع مع المرجع فی التذكیر والتانیث قلنا الضمیر راجع الی الخبریة المستفادة من الخبر او تانیث الضمیر باعتبار تانیث الخبر فان قلت ان اسمیة اسم

ما ولا ايضا لغة حجازية فلو اختص الخبر بالذكر قلنا العبارة بحذف المعطوف فيكون التقدير وهي اي خبرية خبر ما ولا وكذا اسمية اسم ما ولا لهما **لغة حجازية** و تخصيص الخبر بالذكر لان ظهور عملهما في الخبر واما الاسم مرفوع قبل الدخول وبعد الدخول فلا يظهر عملهما فالحاصل في عمليتهما خلاف فعند الحجازين انهما عاملان لهما دليلان عقلي ونقلي اما الاول لانهما مشابهتين بليس في النفي والدخول والمشبه به عامل فكذا المشبه واما الثاني قوله تعالى وماهن امهاتهم بكسر التاء وما هذا بشرا بنصب بشرا فان لم يكن كلمة ما عاملة فقرأ برفعهما واما بنو تميم فلا يعملون لهما اصلا لا في الاسم ولا في الخبر ولهما دليلان عقلي ونقلي اما الاول فلان الشرط في العامل ان يختص دخوله بنوع واحد وهما غير مختصين كما يدخلان على الاسم يدخلان على الفعل نحو ما يضرب لا يضرب واما الثاني فقول الشاعر ؎ ومهفهف كالغصن فقلت له انتسب ٭ فاجاب ما قتل المحب حرام برفع حرام۔ فان كانت كلمة ما عاملة فقيل بنصب حرام لكن مذهب الحجازين اولى من مذهب بني تميم لموافقتهم التنزيل والجواب عن الدليل العقلي ان ما ولا على قسمين عاملتين فهما مختصتان بالاسماء واما الداخلتان على الافعال فهما غير عاملتين والجواب عن الدليل النقلي فان الشاعر من قبيل بني تميم مدعى لا يكون قوله حجة **واذا زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قائم واختص زيادتها مع ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا اولان كلمة ما قوية في العمل فلما بطل العمل بزيادة العامل القوي يبطل العمل بزيادة عامل الضعيف فان قلت كلمة ما نافية وان ايضا نافية ودخول النفي بالنفي يفيد الاثبات وهو غير مراد في ما ان زيد قائم قلت ان ليست بنافية بل زيدت للتاكيد عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين للنفع السابق **او انتقض النفي بالا** نحو ما زيد الا قائم **او تقدم الخبر** على الاسم نحو ما قائم زيد **بطل العمل** اے عمل ما مع احد الامور الثلثة اما الاول فلان ما ضعيف العمل فلا يعمل مع الفصل واما الثاني فلان عملها للنفي وقد انتقض النفي بالا والثالث فلانها يعمل بالترتيب وقد فات و قد جاز يونس اعمال ما بعد انتقاض النفي بالا متمسكا بقول الشاعر ؎ وما الدهر

الا منجونًا باهله ﴿ وما صاحب الحاجات الا معذبا ﴾ باعمال ما فی الموضعین بعد انتقاض النفی بالا والجواب عن الجمهور ان منجونًا مفعول به للفعل المحذوف ای الا ان یشبه منجونا او مفعول مطلق لفعل محذوف تقدیره الا ان یدُوْرُ دَوَرَانَ منجون باهله وقوله معذبا مصدر میمی مفعول مطلق فیکون التقدیر وماصاحب الحاجات الا یعذب معذبا کما انت الا سیرا فقط اعلم بالصواب **واذا عطف علیه** ای علی خبرهما **بموجب** بکسر الجیم ای بحرف موجب یفید الایجاب بعد النفی وهو بل ولکن نحو ما زید مقیما بل مسافر وما عمر قائما لکن قاعد **فالرفع** ای فحکم المعطوف الرفع لاغیر فلایرد ان الجزاء جملة والرفع ههنا مفرد لکونهما بمنزلة الاقی نقض النفی ۔ اللهم اغفر لعبد الله ولوالدیه ۔ آمین ولصاحب تصفیة هذا الکتاب محمد قاسم الافغانی ثم تکزی خصوصا غازی ابادی الهم آمین ثم آمین ولابویه برحمتک یا ارحم الراحمین۔

بسم الله الرحمن الرحیم

بحث فی بیان المجرورات

المجرورات اما بالرفع علی انه مبتداء خبره قوله وهو ما اشتمل الخ او خبره محذوف ای المجرورات هذه وهو مبهم اشارة الی المذهون او الی ما بعد او بالرفع علی انه خبر مبتداء محذوف ای هذه المجرورات او بالوقف علی انه لفظا ورد للفصل بین انواع المنصوبات والمجرورات لا محل له من الاعراب فیکون داخلًا فی القسم الثانی من المبنی **فانقلت** المجرورات ان کانت جمع المجرور فهی جمع المؤنث ومفرده مؤنث کمسلمات جمع مسلمة وان کانت جمع المجرورة فلا تطابق الموصوف وهو الاسم فی التذکیر والتانیث **قلت** انها جمع المجرور ومفرد الجمع المونث السالم مؤنث کمسلمات جمع مسلمة وقد یکون مذکرًا اذا کان صفة لمذکر غیر

bestwordbooks.wordpress.com

عاقل كايام معدودات جمع معدود وهو صفة مذكر غير عاقل وهو اليوم فجُمِعَ بالالف والتاء **هو** **فانقيل** ضمير انكان راجعا الى المجرورات فلا يطابق الراجع المرجع فى التذكير والتانيث ولا فى الافراد والجمعية و انكان راجعا الى مفردها فيلزم الاضمار قبل الذكر **قلنا** انه راجع الى مفردها وهو المجرور وهو فى ضمن المجرورات و يجوز ارجاع الضمير الى المرجع الضمنى كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو راجع الى العدل وهو ضمنى لانه جزء مدلول اعدلوا **فانقلت** فعلى هذا يلزم تعريف الفرد لان المجرور هو المفرد **قلنا** المجرور كما يلاحظ بالفردية كذلك يلاحظ بالجنسية فالتعريف له بلحاظ الجنسية لا بلحاظ الفردية **فانقيل** المرجع المذكور اولى بالمرجعية من الضمنى فينبغى ان يرجع الضمير الى المذكور بتاويل المذكور او برعاية الخبر **قلنا** على هذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان الملحوظ فى الجمع هو الافراد **فانقيل** لما كان المعرف هو المجرور فلم ذكر المجرور بصيغة الجمع **قلنا** ذكر صيغة الجمع دلالة على تعدد الانواع اى على تعدد الافراد نوعية او شخصية فيكون المعنى **هو** اے المجرور الذى هو فى ضمن المجرورات من قبيل دلالة الجمع بالجنس لا من دلالة الجمع بالفرد **ما** اى اسم **اشتمل** من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء **فانقيل** كلمة ما عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الحرف الاخير من المعرب كالدال فى مررت بزيد لانها شئ مشتمل على علامة المضاف اليه وهو الجر وليس بمضاف اليه **قلنا** كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن الشئ فخرج الحرف الاخير ودخل الاسم والباعث على اخراج المشتمل الحقيقى وهو الحرف و ادخال المشتمل المجازى وهو الكل اصطلاح النحاة لانهم يطلقون المرفوع والمنصوب والمجرور على الاسماء لا على الحروف **فانقيل** يصدق تعريف المجرور بالمجرور الذى اعرابه بالحرف لا يصدق على المجرور الذى اعرابه بالحركة لان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل بالجزء و ذلك يوجد فى الحروف لجزيتها من الاسماء ولا يوجد فى الحركات لعدم جزيتها من الاسماء **قلنا** المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف بالصفة كما ان الصفة لا توجد بدون الموصوف و قائمة بالموصوف كذلك الجر حرفا كان او حركة لا يوجد بدون الاسم وقائم به **على علم المضاف اليه** **فانقيل** انكان العلم

بمعنى المصطلح فعلم الشئ محمول بالشئ والعلم ههنا عبارة عن الحرف والحركة وهما لا يحملان على المضاف اليه فلا يقال المضاف اليه حرف او حركة لانهما نقيضان وان كان بمعنى المكان المرتفع كما فى قول الله عزوجل فى البحر كالاعلام فلا يستقيم المعنى ههنا وان كان بمعنى العلامة فيلزم اخذ المعنى من معانى اللفظ المشترك بغير قرينة وهو غير جائز قلنا العلم بمعنى العلامة ههنا والقرينة عليه تعذر المعنيين الاخرين فان قيل لفظ زيد فى صورة بزيد موجود فى جاءنى زيد و مضاف اليه لمررت وليس بمشتمل على علم المضاف اليه فى التركيب الثانى قلنا الاعتراض انما يرد لوكان الجر علامة لذات المضاف اليه ولفظه بل هو علامة لكونه مضافًا اليه بوصف المضاف اليه وهذا الوصف فى التركيب الاول موجود فكان مجرورًا وغير موجود فى الثانى فلايكون مجرورًا و علامة المضاف اليه امور ثلثة كسرة فى المفردات وجمع المؤنث السالم وفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم وكلواحد منها اما لفظية او تقديرية ولم يقل الشارح المحلى لان البحث فى الجر بالحرف او بالحركة والجر بالحرف غير موجود اولان التقديرى متناول للمحلى اذ ايراد منه غير الملفوظ اولان المراد ههنا بيان اعراب اسم المعرب مثال الكسرة مررت بزيد وبفتى و مثال الفتحة باحمدَ و موسٰى و مثال الياء بابيك وابى القوم فان قيل تعريف المجرور غير جامع لافراده لخروج المجرور بحرف الجر الزائد نحو كفى بالله والمجرور بالاضافة اللفظية لانهما مجروران ولم يشتملا على علم المضاف اليه لانه هو المنسوب اليه بواسطة حرف الجر لان مجرور حرف الجر الزائد منسوب اليه قبل دخول حرف الجر لا بعد الدخول والمضاف اليه بالاضافة اللفظية هو المنسوب اليه بالقيام او بالوقوع قبل الاضافة لا بعد الاضافة لانهما لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فالحاصل ان بين الحد والمحدود مساوات فيما صدقا عليه يعنى افراد كلواحد منهما افراد للآخر وههنا المحدود اعم من الحد فيلزم تعريف الاعم بالاخص قلنا هذا الاعتراض انما يرد لوكان المشتمل على علامة المضاف اليه هو المضاف اليه فقط بل المشتمل على علامة المضاف اليه اعم منه ومن المشبه به والمجرور بحرف الجر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية مشبهان به فى الاشتمال على الجر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم منهما فى الاشتمال على الجر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم

bestirdubooks.wordpress.com

منهما فی الاشتمال علی الرفع والنصب فيكون بين المجرور والمضاف اليه عموم و خصوص مطلقًا فكل مضاف اليه مجرور ولا يكون كل مجرور مضاف اليه فيقتضی المادتان فمادة الاجتماعية مررت بزيد ومادة الافتراق من جانب المجرور كفی بالله **والمضاف اليه كل اسم الخ** فان قيل لِمَ خالف المص فی تعريف المضاف اليه عن الجمهور حيث قالوا فی تعريفه المضاف اليه كل اسم نسب اليه اسم بواسطة حرف الجر اللفظی قلنا المراد ههنا من المضاف اليه هو غير المصطلح عندهم بل المصنفؒ ذهب فی تعريفه الی مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه علی المنسوب اليه بواسطة حرف الجر اللفظی ايضا كما يطلق المضاف اليه علی المنسوب اليه بواسطة حرف الجر التقديری الاول مررت بزيد والثانی غلام زيد لِصدق معنی اللغوی عليهما قوله **كل اسم** حقيقة او حكما فان قيل يخرج عن التعريف المضاف اليه فی قوله تعالی يوم ينفع الصادقين صدقهم لان المضاف اليه هو الجملة قلنا ان الاسم اعم من الحقيقی والحكمی وههنا الثانی فان الجملة ههنا بتاويل نفع الصادقين **نسب اليه شئ اسما كان نحو** غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد **بواسطة حرف الجر لفظًا او تقديرًا** خبران لكان المحذوف مؤلان باسم المفعول لصحة الحمل والمثالان المذكوران مثالان لهما مرادًا حال من ضمير كان المحذوف فان قيل ذكر مرادًا بعد التقدير مستدرك اذ التقدير اسقاط من اللفظ ومرادًا فی النية فيكونان متحدين فی المعنی قلنا فرق بينهما اذ التقدير مراد فی الذات والمراد ههنا مراد فی العمل فلا استدراك فان قيل تعريف المضاف اليه غير مانع عن دخول الغير لانه يصدق علی المفعول فيه والمفعول له لان كلا منهما اسم اضيف اليه الفعل بواسطة حرف الجر المقدر المراد من حيث العمل هو فی الاول واللام فی الثانی وهما مرادان للعمل وهو الظرفية الاول والعلية فی الثانی وليسا بمضاف اليهما قلنا ان المراد من العمل ابقاء اثر حرف الجر وهو الجر والجر موجود فی المضاف اليه لا فيهما فصح التعريف جمعًا و منعًا ثم قوله **كل اسم** جنس شامل لكل الاسماء نسب اليها شئ كالمبتداء والفاعل وغيرهما اَوْلا كالحال والتميز وغيرهما وقوله نسب اليه شئ خرج به الاسماء غير المنسوبة اليها وقوله بواسطة

حرف الجر وقوله مرادا خرج به المفعول فيه والمفعول له لان النسبة الفعل اليهما بواسطة حرف الجر لكنه غير مراد لابقاء اثر الجر فيهما فالمضاف اليه اما ان يضاف اليه اسم بظهور حرف الجر او بتقديره مثل غلام لزيد و غلام زيد واما ان يضاف اليه فعل بظهور حرف الجر نحو مررت بزيد او بتقدير حرف الجر وذلك مجرد احتمال العقلى غير موجود فى الاستعمال لان الاضافة بتقدير الحرف الجر مختص بالاسم لايوجد فى الفعل ولذا قال المصنفؒ فالتقدير اى تقدير الحرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من التلفظ به نحو مررت بزيد مجردا تنوينه فان قيل عبارة المصنفؒ غير مؤد لمراده اذ المراد بقاء الاسم المضاف واسقاط التنوين والعبارة تدل على العكس قلنا ان مجردا بمعنى منسلخا ونسبت الانسلاخ تكون للعوارض لا للمعروض كما يقال انسلخ شعره فالتنوين عارض للاسم فيكون المعنى منسلخا عن الاسم تنوينه و ما قام مقامه من نون التثنية والجمع ويبقى الاسم المضاف فان قيل قوله مجردا يقتضى تلبس المضاف بالتنوين قبل الاضافة و ذلك غير لازم كما يضاف غير المنصرف نحو مررت باحمدكم و حواج بيت الله فيلزم الاضافة بغير التجريد قلنا ان التجريد مقيد بالشرط فيكون المعنى مجردا ان كان متلبسا بالتنوين او نقول فى غير المنصرف اسقاط تنوين الفرضى والحكى لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تام هى فيه والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يحذف فيلزم اجراء التنوين فى وسط الكلمة حكما فان قيل اى تعريف المضاف اليه لايكون جامعا لافراده اذ خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانهم غير قائلين بتقدير حرف الجر الى النوعين لفظية و معنوية وقسم الشئ لا يخالف عن المقسم لكن منشأ خطأ غير القائلين بالتقدير تلاميذ المصنفؒ ولم يبين المصنف تقدير حرف الجر فيها كما بين فى المعنوى بمعنى اللام بمعنى من بمعنى فى لا فى المتن ولا فى الشرح فظنوا بعدم تقدير حرف الجر فيها وقد تكلف بعض التلاميذ بتقدير اللام فى اضافة الصفة الى المفعول لتقوية العمل لا للتعدية مثل ضارب زيد اى ضارب لزيد لانه متعد بنفسه وانما قال الشارحؒ لهذا التقدير تكلفا لان اللام

التى كانت لتقوية العمل تكون زائدة لمجرد ربط ما قبلها بما بعدها فينبغى ان يكون تلك اللام فى اللفظ فى التقدير وتكلف فى اضافة الصفة الى الفاعل مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى جائنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما لايعلم اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكان المتكلم قال من حيث الوجه **فان قلت** هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا **قلنا** هذا التخصيص واقع قبل الاضافة فلا يكون من فوائد الاضافة **وهى** **فان قيل** الضمير راجع الى مطلق الاضافة فالحصر فى القسمين باطل لوجود القسم الثالث كمررت بزيد لان مررت مضاف الى زيد وليست ذلك الاضافة لفظية ولا معنوية **قلنا** الضمير راجع الى الاضافة بتقدير حرف الجر لا مطلق الاضافة فالقسم لهما احد قسمى الاضافة لا مطلقا **معنوية ولفظية** ووجه الحصر فيهما ان المضاف اما صفة عاملة فى المضاف اليه قبل الاضافة اولا فالاول لفظية والثانى معنوية وسمى المعنوية بها لافادتها معنى التعريف او التخصيص فى المضاف وسمى الاضافة اللفظية باللفظية لافادتها تخفيفا فى اللفظ لا المعنى بحذف التنوين او ما قام مقام من نونى التثنية والجمع **فالمعنوية** الفاء للتفصيل بعد الاجمال **ان يكون المضاف صفة** **فان قيل** الماخوذ فى تعريف المضاف اليه نسب اليه شئ فينبغى فى التعريف ان يقال فالاضافة المعنوية نسبة شئ الى شئ بتقدير حرف الجر مرادٍ للمعنى والعمل وايضا فالمعنوية ذات مع الوصف مبتداء وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره فيلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف **قلنا** هذا تعريف رسمى لا تحقيق فيكون هذا التعريف تعريف بالعلامة كما قال الشارح فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها **غير صفة مضافة الى معمولها** سواء لم يكن صفة اصلا كغلام فى غلام زيد او كان صفة لكن غير مضافة الى معمولها وهو الفاعل او المفعول قبل الاضافة بل اضيف الى غير المعمول نحو لله رب العلمين او ملك يوم الدين **وهى** اى الاضافة المعنوية على ثلثة اضرب بالحصر الاستقرائى وحصر الشئ اذا دار بين النفى والاثبات فان كان العقل مجوز القسم آخر يسمى حصرًا استقرائيًا كحصر الكلام فى القسمين وان لم يكن العقل مجوز القسم آخر يسمى حصرًا عقليا كحصر

الكلمة فى الاقسام الثلثة والحصر ههنا فى الثلاثة بالاستقراء لعدم وجود غيرها فى التتبع والاستقراء وان كان العقل يقتضى ان يكون الاضافة بحرف جر غير اللام ومن وفى **اما بمعنى اللام** اوردت اما وجوبا لتصدرها فى المعطوف وانما سميت هذه الاضافة بالاضافة بمعنى اللام لان فيها حصول اختصاص المضاف بالمضاف اليه وهو مدلول اللام والجار باعتبار المتعلق وهو كائن خبر المبتداء وقوله **فيما عدا جنس المضاف وظرفه** متعلق بمتعلق بمعنى اللام وكلمة ما موصوفة او موصولة **وعدا** فعل ماض وفاعله ضمير فيه راجع الى كلمة ما وقوله جنس المضاف وظرفه منصوب مفعول عدا **فان قيل** غلام زيد المضاف والمضاف اليه كلاهما من جنس واحد لاشتراكهما فى الرجولية مع ان هذه الاضافة لامية **قلنا** المراد بالجنس الجنس المنطقي وهو الذى يطلق ويصدق على المضاف وغيره فحاصل المعنى لايكون المضاف اليه امرا كليا صادقا على المضاف وغيره ولا يكون ظرفا للمضاف لان المضاف اليه لو كان كذلك لكان الاضافة فى الاول بمعنى من وفى الثانى بمعنى فى **واما بمعنى من** البيانية **فى جنس المضاف** اى فى المضاف اليه الذى هو امر صادق على المضاف وغيره ويكون المضاف ايضا امر كلى صادق على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة يقتضى ثلث مادة اجتماعية كالخاتم من الفضة ومادة الافتراق من جانب الخاتم من الحديد ومادة الافتراق من جانب الفضة كالدراهم **واما بمعنى فى فى ظرفه** اى ظرف المضاف ثم اعلم ان المضاف اليه لا يخلوا اما ظرف للمضاف اولا فان كان ظرفا كصلوة الليل وضرب اليوم يسمى بالاضافة بمعنى فى لان فى هذه الاضافة المضاف اليه ظرف للمضاف والظرفية مدلول فى وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف فهما لا يخلوان اما ان يكون بينهما مرتبة تبائن او مرتبة المساوات او مرتبة عموم وخصوص مطلقا او مرتبة عموم وخصوص من وجه فالاول كغلام زيد يسمى بالاضافة اللامية لان فى هذه الاضافة يحصل اختصاص المضاف العام بالمضاف اليه الخاص والاختصاص مدلول اللام والثانى كليث

bestudybooks.wordpress.com

اسد فهذه الاضافة ممتنعة لافادة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوًا بلا فائدة فان قلت فيها فائدة وهوا التخفيف بحذف التنوين من المضاف قلنا هذه الفائدة لايكفى فى الاضافة المعنوية بغير حصول معنى التعريف او التخصيص وذلك غير موجود ههنا بل هو فائدة الاضافة اللفظية فقط والثالث كعلم الفقه وشهر رمضان فهذه الاضافة لا يخلوا اما ان يضاف العام الى الخاص كعلم الفقه يسمى بالاضافة اللامية لافادتها مدلول اللام وهو الاختصاص او يضاف الخاص الى العام كفقه العلم ورمضان شهر فهذه الاضافة ممتنعة لافادة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوًا بلا فائدة والرابع كخاتم فضة فهذه الاضافة لاتخلوا اما ان يكون المضاف اليه اصلا بان يكون المضاف متخذًا من المضاف اليه فيسمى هذه الاضافة بمعنى من لان المضاف اليه فيها بيان المضاف العام والبيان معنى من او يكون المضاف اصلا بان يكون المضاف اليه متخذًا من المضاف نحو فضة خاتمى خير من فضة خاتمك فيكون بمعنى اللام لافادة هذه الاضافة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فان قيل ان الاضافة اللامية هى التى يصح اظهار اللام فيها ولو لم يصح لم يصح جعلها لامية فعلى هذا لا يصح عند اضافة العام الى الخاص من قبيل اضافة اللامية كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك لعدم صحة اظهار اللام فيها لان المعنى على تقدير الاضافة فى شجر الاراك شجر له خصوصية ومناسبة بالاراك بان يكون الاراك فردًا له وكذلك المعنى فى علم الفقه ويوم الاحد ولو اظهر اللام ويقال الاراك اى شجر كائن للاراك لفسد المعنى لان الاراك شجر بنفسه لانه شجر آخر ثابت للاراك وكذلك فى البواقى وايضا قيل فى الاعتراض ان اضافة الكل الى رجل فى قولك كل رجل لامية ولا يقال فيه كل لرجل باظهار اللام والا يلزم فك الاضافة والكل لازم الاضافة قلنا لايلزم فى مواد الاضافة اللامية التصريح باللام بل يكفى فيها افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وهذا الجواب مختاره الشارح ورد بهذا الجواب جواب بعض الشارحين ان كل لاحاطة افراد

المضاف اليه فيؤل بالافراد فيكون التقدير افرادٌ لرجل فيصح اظهار اللام لان الافراد غير لازم الاضافة ووجه الرد ان التاويل خلاف الاصل فيصار اليه عند الضرورة ولا ضرورة ههنا كما عرفت ان اظهار اللام فى اللامية غير واجب بل يكفى فيها افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام وهو **فان قيل** الضمير راجع الى الاضافة فلا يوجد المطابقة بين الراجع والمرجع فى التذكير والتانيث **قلنا** الاضافة مؤل بكون الاضافة بمعنى فى لا المطلق بقرينة القرب **قليل فى استعمالهم** اذ ردها اكثر النحات الى الاضافة بمعنى اللام **فان قيل** كيف يردونها الى اللامية لتغائر مفادهما اذ مفاد اللامية اختصاص المضاف بالمضاف اليه ومفاد الظرفية ظرفية المضاف اليه للمضاف **قلنا** معنى الاختصاص موجود فى الاضافة بمعنى فى لان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص وقوعى فيه لا الاختصاص الصدرى اذ هو بالضارب **فان قيل** فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين **قلنا** فرق بين الاضافة بمعنى من وبمعنى فى فان الثانى قليل وقوعها فردها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام والاول كثير الوقوع فى كلامهم فالاولى جعلها نوعا علىحدة **نحو غلام زيد** مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد **وخاتم فضة** مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم **وتفيد** اى الاضافة المعنوية فالضمير فى تفيد راجع الى المعنوى لا الى قسم آخر ولا المقسم بقرينة قوله تعريفا اذ الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف **تعريفاً** التنوين عوض عن حذف المضاف اليه اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة واراد الشارح تعريف المضاف لا المضاف اليه لان مكتسب التعريف هو المضاف من المضاف اليه بقرينة قول المصنف وشرطها تجريد المضاف من التعريف وان كان المكتسب المضاف اليه من المضاف فينبغى ان يقول وشرطها تجريد المضاف اليه من التعريف وانما تفيد الاضافة المعنوية التعريف فى المضاف لان نسبة شئ غير معين الى معين تفيد التعين فى المنسوب كذا قال الشارح الهندى فى دليل المتن وذلك غير مرضى للشارح فرد عليه ان ذلك غير لازم الا ترى ان نسبة . . . الفعل الى فاعل معين لا تفيد التعين فى الفعل كما قيل

ضرب زيد لايعلم ان الضرب قليل اوكثير شديدا وخفيف بل افادة الاضافة المعنوية تعريف المضاف وضعی کافادة اللام التعريف فی المدخول بالوضع فان الهيئة التركيبية فی الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف **فان قيل** ذا الملازمة غير موجود فی بعض مواد الاضافة المعنوية كما فی قولك جائنی غلام زيد عند تعدد غلمان زيد ولم تشر الى واحد معين فالاضافة المعنوية موجودة ولم تفد التعريف وكذلك قولك ابن عمر عند تعدد ابناء عمرو عدم اشارة الى واحد معين **قلنا** حال الاضافة كحال اللام فانها وضعت لتعين المدخول وقد تستعمل بغير اشارة الى معين كما فی قوله ؎

ولقد امر على اللئيم يسبنی ⁂ فمضيت ثم قلت لايعنينی ⁂

وذلك الاستعمال خلاف الوضع **فان قيل** ينتقض هذه القاعدة باضافة غير ومثل نحو جائنی رجل غير زيد اومثل زيد فان الاضافة المعنوية موجودة ولا تجد فيهما التعريف ولذلك وقعا صفتين للنكرة **قلنا** تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة بغير غير ومثل انهما لا يعرفان لتوغلها فی الابهام لعدم خصوصيتهما بشئ دون شئ **فان قيل** لانسلم انهما لا يعرفان بالاضافة الى المعرفة بل يفيد التعريف كما يقال عليك بالحركة غير السكون اوفی قوله تعالیٰ غير المغضوب عليهم فان غير قد افاد التعريف فی هذين الموضعين لوقوع فيهما صفة للمعرفة وهو الحركة والموصول **قلنا** عدم تعرفهما اذا لم يكن للمضاف اليه لغير ضد واحد واذا كان له ضد واحد يعرف بالاضافة وفی مادة النقض له ضد واحد لان ضد السكون هو الحركة وضد المغضوب عليهم المرحومين والمنعمين فيعرف غير لضدية المضاف اليه فيهما الموصوف غير وكذلك يعرف مثل اذا كان للمضاف اليه لمثل مثل يشتهر بمماثلة فی وصف من الاوصاف كما يقال للقاضی جائنی مثلك فيعلم منه قاض آخر وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا ای تخصيص المضاف مع مضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت شركاء الغلام **وشرطها تجريد المضاف من التعريف** **فان قيل** ينتقض بقولنا الضاربا زيد والضابو زيد والحسن الوجه فان المضاف فی هذه الامثلة غير

مجرد عن اللام قلنا ضمير شرطها راجع الى الاضافة المعنوية والمضاف فى هذه الامثلة مضاف بالاضافة اللفظية فا نقيل تجريد المضاف من التعريف يقتضى سبق تلبس المضاف بالتعريف نحو غلام زيد يعلمان اصله الغلام ثم جرد عن اللام للاضافة ولا يضاف اذا كان اصله غلام زيد بدون اللام وليس الامر كذلك قلنا التجريد بمعنى التجرد والخلو وهذا المعنى عام سواء كان المضاف متلبسًا باللام ابتداءًا ونقول ان التجريد مشروط بشرط وجود التعريف قبل الاضافة واذا لم يكن المضاف معرفة قبل الاضافة ثم جرد للاضافة او لم يكن متلبسا باللام جازة الاضافة وان لم يوجد التجريد فالتجريد فى المعرفة ان كان باللام حذف لامه وان كان علمًا نكر بان يراد من العلم فردًا واحدًا من الجماعة التى سميت بذلك العلم وقد يكون تنكير العلم بارادة اشهر اوصاف المسمى بالعلم من ذكر العلم وقد يكون بالتثنية والجمع كالزيدان والزيدون ويدل على تنكيرهما دخول اللام عليهما ولم يذكر الشارح تنكير العلم بهذين الطريقين لان الغالب فى تنكير العلم هو الطريق الاول ولم يذكر الشارح المضمرات والمبهمات مع انها ايضا من المعارف لانها لا تضاف اصلا لامتناع سلب التعريف عنها لوضعها على التعريف فا نقيل تجريد المنادى المضاف ليس بشرط فى الاضافة مع انها معرفة بحرف النداء فينبغى ان لا يدخل حرف النداء وان كان للتعريف لكنه ليس بمطلق بل موقوف الى القصد وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكانت طالبة للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة بحيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فا نقيل ينبغى ان يضاف غير الاكمل فى التعريف الى الاكمل فيه ويكون المضاف الغير الاكمل مكتسبًا للاكملية من المعرفة الاكمل نحو الغلامنا فلا يلزم تحصيل الحاصل او نقول لما لم يجز الاضافة فى صورة المساوات فحمل عليها صورة اعرفية المضاف فى امتناع الاضافة طردًا للباب فا نقيل قد جوزوا جعل المعرفة علما فى مثل النجم والصعق والثريا وابن عباس مع انه يلزم تحصيل الحاصل فينبغى ان يجوز اضافة المعرفة الى المعرفة ايضًا قلنا فى هذه الامثلة زوال تعريف حاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية لان التعريف العلمى قوى من اللامى

والاضافى فلما جاء القوى ارتفع الدونى فلا يلزم تحصيل الحاصل بل يلزم تبديل ضعيف بالاكمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اللهم اغفر لنا من سوء الحساب آمين يا تواب **فان قيل** قد قررتم فيما سبق وجوب تجريد المضاف من التعريف فى الاضافة المعنوية فهو منقوض بقولهم الثلاثة الاثواب فان الاضافة فى هذا التركيب معنوية ولم يجرد المضاف من اللام فاجاب المصنف بقوله **وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب** حاصل الجواب ان جواز اضافة العدد المعرف باللام الى المعدود المعرف باللام ليس باتفاق بل عند الكوفيين فقط عند البصريين يجرد المضاف من اللام ثم يضاف ودليل جواز الكوفيين بغير التجريد ان المضاف فى الاعداد هو المضاف اليه لان الثلاثة هى اثواب لا غير وشرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه التغائر بين المضاف والمضاف اليه وهو مفقود فلا يلزم تحصيل الحاصل لكن مذهبهم ضعيف بالوجهين الاول انه على هذا يلزم ان يجوز الخاتم فضة بغير التجريد لاتحادهما فى الذات و الثانى ان شرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه هو التغائر فى اللفظ وهو موجود فى الثلاثة الاثواب فيلزم تحصيل الحاصل **وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده** نحو الخمسة الدراهم والمأة الدينار **ضعيف قياسا واستعمالا** اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام كما قال ؎ ذوالرمة ع ثلث الاثافى والديار البلاقع ؛ يا منزلى سلمى سلام عليكما ؛ هل الازمن اللاتى مضين رواجع ؛ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ؛ ثلاث الاثافى والديار البلاقع ؛۔ واما ما جاء من الحديث اغسلوا يوم الجمعة ولو اشتريتم كاسا بالالف الدينار فمحمول على البدل دون الاضافة **فان قيل** لما خالف الثلاثة الاثواب قياسا و استعمالا فينبغى ان يقول المصؒ ممتنع موضع ضعيف لانه يدل على الجواز مع الضعف **قلنا** الثلاثة الاثواب شبه فى الصورة بالماءة الدينار التى فى الحديث فلم يقل ممتنع رعاية للادب

والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد فانه ليس بلفظى بل معنوى **مضافة الى معمولها** قبل الاضافة والمعمول اما فاعل الصفة نحو حسن الوجه او مفعولها

نحو ضارب زيد واحترز بالمعمول اضافة الصفة الى غير الفاعل او المفعول كاضافة الصفة الى المفعول فيه نحو كريم البلد **ومضارع مصر** و مالك يوم الدين فانه معنوی افاد التعريف ولذا وقع صفة للمعرفة **مثل ضارب زيد** من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **وحسن الوجه** من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها **ولا تفيد** الاضافة اللفظية **فائدة الا تخفيفا** لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فی تقدير الانفصال نظرًا الى المعنى لانها لا تفيد التعريف ولا التخصيص بل هی باقية بعد الاضافة على التنكير الذی قبل الاضافة فيكون ضارب زيد فی قوت ضارب زيدًا بالانفصال و فی تقدير الاتصال نظرا الى اللفظ لحصول التخفيف فی هذه الاضافة والتخفيف اما فی جانب المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد او حكمًا نحو حواج بيت الله او بحذف نونی التثنية او الجمع نحو ضاربا زيد ضاربو زيد و اما فی لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فی الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه للتخفيف و استتر فی القائم لئلا يخلو اشبه الجملة عن عائد المعتمد فهذا التخفيف فی جانب المضاف اليه فقط واما فی المضاف والمضاف اليه معًا نحو زيد قائم الغلام كان اصله قائم غلامه فالتخفيف فی المضاف بحذف التوين و فی المضاف اليه بحذف الضمير و استتاره فی الصفة **ومن ثم** ای من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص **جاز تركيب برجل حسن الوجه** باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفًا جاز هذا التركيب **وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه** فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و لجاز الثانی لكون المعرفة صفة للمعرفة **فان قيل** المشار اليه بثم مجموع امور الثلاثة من انتفاء التعريف والتخصيص و وجود التخفيف والحال ان جواز الاول مبنی على انتفاء التعريف ووجود التخفيف ولا دخل لانتفاء التخصيص و امتناع الثانی مبنی على انتفاء التعريف ولا دخل للتخفيف فكيف يشار بثم الى مجموع الامور الثلاثة **قلنا** المشار اليه بثم مجموع الامور الثلاثة ولا يلزم منها ان لكل واحد منها دخلًا فی جواز الاول وامتناع الثانی اذ ربما ينسب الفعل

bestudubooks.wordpress.com

الى الكل والحال انه مصدور عن البعض كقتل بنو فلان والقتل مصدور عن بعضهم فالجواز والامتناع هنا منسوبان الى الثلاثة وصادران عن امتناع التعريف ومن جهة انها تفيد التخفيف **جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد** لحصول التخفيف بحذف النون فى المضاف **وامتنع الضارب زيد** لعدم التخفيف لان تنوين الضارب سقط بالالف واللام لا بالاضافة وسقوط النون فى الاولين بالاضافة لا باللام لان اللام لا يسقط النون بل يسقط التنوين فان قيل هذا تفريع بالاصل المذكور الصريح وهو التخفيف والاول تفريع بالاصل الضمنى غير الصريح والمذكور اولى من الضمنى فينبغى ان يقدم المصؒ الثانى بالاول قلنا اخره لكثرة لواحقه بقوله **خلافا للفراء** فانه يجوز تركيب الضارب زيد بوجوه اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة والتنوين سقط بالاضافة قبل دخول اللام فحصل التخفيف ورد عليه المصؒ فى شرحه بالكافية المسمى بامالية الكافية ان القول بتاخر اللام المتقدمة حسًا على الاضافة مجرد دعاء مخالف للظاهر واما لما وقع فى شعر الاعشى من قوله الواهب المأة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المأة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو جائز بغير حصول التخفيف فاجاب المصنف عن دليله بقوله **وضعف الواهب المأة الهجان وعبدها** فاراد الشارح الهندى شرح الكافية هذا المعنى قوله وضعف الواهب الخ ان هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة غير لائق فى الاستدلال لان هذا القول والتركيب مثل الضارب زيد فهو ممتنع فكذا هذا لعدم الفائدة فى الاضافة فرد الشارح على هذا المعنى بوجهين الاول ان نسبة الضعف الى هذا القول والشعر غير صحيح لانه قول الفصحاء وايض فى هذا المعنى شوب مصادرة على المطلوب لان قول المصـ على هذا المعنى يكون اثبات المدعى وامتناع الضارب زيد موقوفا على ابطال دليل الخصم وهو الفراء وابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى موقوفا على اثبات المدعى وهو امتناع الضارب زيد فقال الشارح فى معنى قول المصؒ وضعف استدلال الفراء بجواز الضارب زيد لان استدلاله بناءً على جر عبدها معطوفا على المأة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب ولا نص على جر عبدها اذ يحتمل النصب حملا

على محل مأة او على انه مفعول معه او مجرور على انه معطوف بالمأة لكنه فرق بينه وبين الضارب زيد اذ فيه اضافة الصفة المعرف باللام بالذات بلا واسطة العطف وفى الواهب المأة الهجان وعبدها الاضافة بواسطة العطف وكثيرا ما يجوز شئ بواسطة العطف ولا يجوز بالذات الا ترى جاز رب شاة وسخلتها ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بغير العطف وانما قال الشارح شوب مصادرة على المطلوب لا عين مصادرة على المطلوب لانه ياخذ المدعى فى الدليل بل يوخذ فى ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة اذ المصادرة فى اللغة حمل برمطلوب را گويند وفى الاصطلاح على اربعة انواع جعل المدعى عين الدليل او جزء الدليل او جعل المدعى موقوفا عليه للدليل او لجزئه وليس ههنا واحد منها وشوبها موجودة لاثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو قول اعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب ومجموع البيت الواهب المأة الهجان وعبدها ؛ عوذا يزجى خلفها اطفالها ؛ اے ممدوح الواهب الخ فان قيل توصيف المأة بالهجان غير صحيح لان المأة جمع معنى والهجان مفرد كحمار وايضا المأة مؤنث والهجان مذكر قلنا الهجان جمع بمعنى بيض جمع ابيض لان كسرة الهجان ان فرضت ككسرة حمار يكون مفردا وان فرضت ككسرة رجال يكون جمعا والجمع بتاويل الجماعة فكان مونثا فان قيل اضافة العبد الى ضمير الهجان غير جائز لان اضافة العبد يكون الى مالكها وسيده والهجان مملوك لا مالك قلنا المراد بالعبد حقيقة لكن المضاف محذوف اى عبد صاحبها او مجازا اى راعيها والعلاقة بينهما ان الراعى قائم بخدمت المواشى كما ان العبد قائم بخدمت المالك لے المولى عوذ اجمع عائذ اى حديثات النتائج حال من المأة ويزجى امابصيغة المعلوم من الافعال كقوله تعالى يزجى لكم الفلك على صيغة المعلوم المذكر بمعنى يسوق و فاعله ضمير راجع الى العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسمى فاعله فان قيل على هذا لا يعلم حال رفع الاطفال ونصبها قلنا حقيقه اعرابها وصيغة الفعل يعلم من حركة حرف الروى من القصيدة غير معلوم الى الشارح ولذا لم يجزم بتعين الصيغة واعرابها

bestudybooks.wordpress.com

او جواز الفراء الضارب زيد بغير حصول التعريف لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله **وانما جاز الضارب الرجل** يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف فى هذه الاضافة لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملا على الوجه المختار فى حسن الوجه** فان فى الوجه فى الحسن الوجه وجوه ثلثة رفع بالفاعلية الصفة وهو ضعيف لخلو شبه الجملة عن عائد الموصوف و هو قبيح كما تقرر فى محله ونصبه وهو بناء على التشبيه بالمفعول فى وقوعه الموقع الثالث لا بالاصالة لان الصفة لازمة لا تقتضى المفعول وجره باضافة الحسن اليه وهو المختار لاشتماله على العائد للمبتداء او الموصوف وحصول التخفيف بحذف الضمير فى الوجه واستتاره فى الصفة وقلب الضمة كسرة فلما كانت هذه الاضافة جائزة مختارة ووجد فيها التخفيف فى جانب المضاف اليه حمل على هذا التركيب الضارب الرجل ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف وان كان صفة معرفا باللام لكن المضاف اليه ليس باسم جنس فقياس الضارب زيد على الضارب الرجل قياس مع الفارق واجاب المص عن حمل الفراء الضارب على الضاربك بقوله **والضاربك وكذا شبهه** وهو الضاربى والضاربه وان كان القياس فيها عدم الجواز لعدم التخفيف فيها لا فى جانب المضاف ولا المضاف اليه لكنه محمول على ضاربك فلما جاز الاضافة فيها بغير حصول التخفيف جاز الضارب زيد بغير حصول التخفيف فيه **فيمن قال** جواب سوال كيف يقيس الفراء الضارب زيد بالاضافة على الضاربك لعدم الاضافة فيه فان الكاف ضمير منصوب على المفعولية متصل باسم الفاعل فاجاب المص بقوله **فيمن قال** يعنى استدلاله بناء على قول من قال **انه** اے الضارب فى الضاربك **مضاف** والضمير مجرور المحل على الاضافة واما على قول من قال انه غير مضاف فلا يحتاج جوازه الى الحمل على ضاربك **حملا** يعنى جوازه لمحموليته على ضاربك فان قاعدتهم اذا اتصلوا اسمى الفاعل والمفعول المجردين عن اللام بمفعولاتهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول التخفيف فى هذه الاضافة لان

التنوين في مثل ضاربك محذوف للاتصال لا للاضافة وانما التزموا الاضافة ليبقى الضمير المجرور المتصل دائما لعدم جواز انفصاله ولو كان منصوبا ولم يضف اليه اسم الفاعل قد يكون متصلا عند عدم تعذر المتصل وقد يكون منفصلا عند تعذر المتصل لوجود منفصله فلم يبق اتصاله فيلزم المخالفة عن قاعدتهم المفروضة ثم انهم لما لم يعتبروا التخفيف وجوزوا ضاربك بغير التخفيف حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافًا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا عن باب واحد لان المضاف وان كان اسم فاعل لكن المضاف اليه ليس بضمير فان قيل ما الدليل على ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصور اولا ضاربك بالتنوين كما يتصور ضاربٌ زيد اولا ولم يتصور ذلك فعلم ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون ضاربك في الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فصار ضاربك فحصل فيه التخفيف جدًا لوجود التخفيف في الجانبين ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافًا الى ضمير متصل وتنوينهما محذوف قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد قلنا لو كان كذلك لسُمِعَ ولم يسمع وايضا التخفيف في الاضافة اللفظية على قسمين احدهما في جانب المضاف وهو يحصل بحذف التنوين وقائم المقام ثانيهما في جانب المضاف اليه وهو يحصل بحذف الضمير واستتاره في الصفة واما ابدال المنفصل بالمتصل ليس منهما فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمول على ضارب زيد والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز الضارب زيد محمولا على ضارب زيد فلم يبق في اشتراط التخفيف فائدة فقط

ولا يضاف موصوف الى صفة فان قيل ينقض بالامثلة الآتية فان فيها اضافة الموصوف الى صفة قلنا عدم الجواز وقت بقاء معنى التوصيفي وفي تلك الامثلة زالت معنى التوصيفي وانما لم يجز اضافة الموصوف الى الصفة لان لكل واحد من التركيب

bestudubooks.wordpress.com

التوصيفى والاضافى معنى آخر لايقوم احد هما مقام الآخر لآن الصفة محمولة على الموصوف والمضاف اليہ لا يحمل بالمضاف وآيضا بين الموصوف والصفة اتحاد فى المصداق وبين المضاف والمضاف اليہ مغائرة فى الذات وآيض على تقدير الاضافة يلزم اجتماع المتضادين لان الصفة تابع للموصوف فى الاعراب والمضاف اليہ يكون مجرورًا ابدًا فلم يبق وجوب التبعية وايضً الموصوف اخص اومساو والمضاف اما اعم اومبائن **ولاصفة الى موصوفها** بالدلائل المذكورة خلافا للكوفيين فانهم يجوزون بالدليل وهوا مثلة الآتية ويرد على البصريين فى القاعدة الاولى **مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء** فان فى كلواحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب المص ان مثل هذه التراكيب **متاول** فسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وجانب الغربى متاول بجانب المكان الغربى و صلوة الاولى متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة لحمقاء متاول بالبقلة الحبة الحمقاء

فان قدر تلك الموصوفات تلك الصفات فى نظم الكلام زتكون المضافات مضافة الى تلك الموصوفات فيدفع الاعتراض بوجهين الآول ان الصفات ليست مضافة اليها لتلك المضافات ولا صفات للمضافات وثانيهما ان تكون الموصوفات محذوفة نسيا منسيا وتكون الصفات قائمة مقام الموصوفات وتصير مضافة اليها لتلك المضافات فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الصفات ليست صفات للمضافات فآنقيل هذ التاويل يجرى فى الامثلة كلها لكن لا يجرى فى جانب الغربى لا توصيف المكان بالغربى اذليس كل مكان غربيا قلنا المكان على قسمين كل وجزء والاول جميع الدنيا وهوليس بغربى فلا يصح توصيفه بالغربى والثانى يجوزان يكون موصوفا للغربى ومضافا اليہ للجانب واضافة الجانب الى هذا المكان الجزء اضافة بيانية فلايرد ان بين المضاف والمضاف اليہ مغائرة وليست ههنا والمراد ههنا مكان الجزء فيصح التاويل ويرد على البصريين فى القاعدة الثانية **مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه فاجاب المص عن الايراد انه **متاول** بانهم حذفوا قطيفة التى هى الموصوف فى قطيفة جرد فبقى جرد بمعنى كهن متناول للقطيفة وغيرها

فلما ارادوا تخصيصه اضافوا الى نوعه الذى يتخصص به فيكون هذه الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وكذا التقرير فى اخلاق ثياب **ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه كليث واسد** مثال للمرادفين فى الاعيان والجثث **وحبس ومنع** مثال للمرادفين فى المعانى والاحداث **فان قيل** المماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين فى النوع كاشتراك زيد وعمر فى الانسانية والعموم والخصوص من قبيل الاوصاف فكيف يصح ظرفيتهما للمماثلة **قلنا** المراد بالمماثلة المشابهة والعلاقة بينهما ان المشابهة والمماثلة قسمان لمقسم واحد وهو المناسبة فيكون ذكر نوع ويراد منه نوع آخر ولا شك ان المشابهة اشتراك الشيئين فى الوصف والكيفية **فان قيل** المشابهة اشتراك الشيئين فى الوصف اللازم لاحدهما والمشهور به احدهما كاشتراك زيد مع الاسد فى وصف الشجاعة التى هى لازمة للاسد ومشهور بها الاسد ومغائرين فى الذات فكيف يصح التمثيل بليث واسد لاتحادهما فى الذات **قلنا** المراد بالمشابهة ههنا شمول الصدق وعدمه بان كلما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد وهذا معنى العموم وكلما لا يصدق عليه الليث لا يصدق عليه الاسد وهذا معنى الخصوص وهذه المشابهة موجودة فى الليث والاسد **فان قيل** المتبادر بالمماثلة الترادف فينتقض على الانسان والناطق فان اضافة احدهما الى الآخر غير جائز مع انهما ليسا مترادفين **قلنا** المماثلة اعم من ان يكونا مترادفين كما فى المثالين اولا كالانسان والناطق فانهما متحدان فيما صدقا عليه ومتغائران فى المفهوم فالمترادف فان ما يكون متحدا فى الصدق والمفهوم كليث واسد فكلما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد ومفهومهما ايضا متحد وهو الحيوان المفترس والمتساويان ما يكون متحدا فى الصدق ومتغائرا فى المفهوم كالانسان والناطق فكلما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وهذا المعنى معنى اتحاد الصدق ومفهومهما مغائر اذ مفهوم الانسان الحيوان الناطق ومفهوم الناطق ذات من له النطق **فان قيل** لما لم تجز الاضافة لا يصح اطلاق المصنف المضاف اليه على ذلك الاسم فى قوله للمضاف اليه **قلنا** المراد بالمضاف اليه فى الارادة فيكون معنى قوله ولا يضاف اسم مماثل للاسم الذى اريد كونه مضافا اليه **لعدم الفائدة** فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رئيت ليث اسد فالمضاف اليه افاد ما افاد الليث

المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوا لا يقال فيه افادة التخفيف بحذف التنوين من المضاف قلنا مفاد الاضافة المعنوی التعريف او التخصيص وهو مقصود ههنا ايضًا التخفيف بحذف المضاف اليه اكثر من التخفيف بحذف التنوين فان قيل ان القاعدة منقوضة لكل الدراهم وعين الشئ لان الكل عين الدراهم والعين هو الشئ فاجاب المصؒ بقوله **بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه** اے المضاف فيهما وان كان عاما قبل الاضافة لصلاحية كل للدراهم وغيرهما والعين يصلح للشئ وغيره فقد صار خاصًا بعد الاضافة بالمضاف اليه والمماثلة المتنعة للاضافة المماثلة قبل الاضافة كما فی ليث واسد كما قال المصؒ **يختص به** اے بالمضاف اليه فان قيل كلمة كل نكرة والدراهم معرفة والعين نكرة والشئ معرفة واضافة النكرة الى المعرفة تفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قول المصؒ يختص به قلنا ان الخصوص على قسمين احدهما مقابل للعموم والثانی مقابل للتعريف والمراد بقوله هو الاول فيكون معنى العبارة يصير العام خاصًا بسبب اضافة العام الى الخاص غير باق على العموم سواء افاد الاضافة التعريف او التخصيص اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فيكون الاول وان كان للذهن فيكون الثانی فان قيل اعمية العين من الشئ ظاهرة اذا كان اللام للعهد واما اذا كان للجنس او الاستغراق ففيها خفاء لان الشئ يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم وكذا العين لا عين الشئ نفس الشئ قلنا هذا الاعتراض مسلم ان اريد بالشئ الموجود بالعين ايضًا وان اريد بالشئ الموجود وبالعين الموجود والمعدوم فلا شك فی اعمية العين من الشئ فان قيل ان المصؒ فی بيان الكليات وقوله كل الدراهم وعين الشئ فی غاية القلة فيكون فی بيان الجزئيات قلنا ان المراد بكل شئ هو اضافة العام الى الخاص كما عرفت لما تقرر فيما سبق ان شرطها تجريد المضاف عن التعريف فينقض هذه القاعدة بسعيد كرز ونحوه فان سعيد اضيف الى الكرز مع عدم تجريده من العلمية وايضًا قد تقررتم انه لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فی العموم والخصوص فينقض هذه القاعدة بسعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجاب المصؒ بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ والدال بان وجد القرينة على الاول بالمدلول يراد من الاول المدلول ويراد من الثانی

الدال كالمجئ فى قول القائل جائنى سعيد كرز وان المجئ يتصور من المدلول لا من الدال فيحمل الاول بالمدلول والثانى بالدال فيكون المعنى جائنى سعيد كرز اى مدلول هذا اللفظ ومدلول هذا الدال وان وجد القرينة بالاول الدال والثانى بالمدلول يراد من الاول الدال ومن الثانى المدلول كقولك تلفظت بسعيد كرز فالتلفظ قرينة بالاول الدال لان التلفظ يقع على الالفاظ والدوال لا بالمدلولات فيكون المعنى تلفظت بلفظ هذا المدلول ودال هذا المدلول فان قيل ان كرزا وسعيدا مماثلان فكما يجوز سعيد كرز كذلك يجوز كرز سعيد بالتاويل المذكور قلنا انه غير جائز لانه غير مسموع لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم المحض غالبا ولاشك ان كرز القب اذ معناه رجل قوى مشهور فى البلد بالقوة وان صار علما ههنا فيكون فيه صفة حسن ولا يجوز هذا التاويل فى ليث واسد لان الجواز يكون بعد الوقوع فى كلامهم وهو غير واقع وسعيد كرز واقع فى كلامهم ولما كان للاسم المضاف الى ياء المتكلم احكام خاصة فى المضاف وهو الكسر وفى المضاف اليه وهى الفتح اوالسكون ولا يعلم هذا الاحكام من باقى المضاف والمضاف اليه فلذا افرد المصؒ ذكر ذالك المضاف ولم يكتف بدخوله فى باقى المضاف والمضاف اليه فقال **واذا اضيف الاسم الصحيح** فان قيل ينتقض بثوبى ودارى ليس من الصحيح مع ترتب الجزاء عليهما قلنا ان المراد بالصحيح هو عند النحات وهو ماليس فى آخره حرف علة **او الملحق به** وهو ما فى آخره واو وياء قبلها ساكن وسمى هذا الاسم بالملحق بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون مشابه بحرف العلة بعد السكون لايثقل عليها وضع الحركات كو عد يسر فكذا الايثقل وضع الحركات على حرف العلة بعد السكون يعنى وضع الحركات على حرف العلة غير ثقيل فى الابتداء والسكون **الى ياء المتكلم كسر آخره** لحصول التناسب بين آخر المضاف والياء مثل ثوبى ودارى ووعدى فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به **والياء مفتوحة او ساكنة** السكون جاز للاخفية والفتح اولى اذ الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة كالكلمة التى وقعت فى الابتداء مثل واو العطف وهمزة الاستفهام او حكما كما فى ياء المتكلم اذا وقعت مضافة اليها وهى ان كانت فى آخر المضاف لكنها حكما فى الابتداء لانها لا استقلال لها فى حكم الابتداء بها والاصل

فى المبنى بالحركة الفتح للخفة وان لم يكن المضاف صحيحا او ملحقا به **فان كان آخره** اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **الفاً تثبت** الالف لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى هذا فى اللغة الفصيحة **وهذيل تقلبها** اى الالف حال كونها كائنة **لغير التثنية** فالظرف باعتبار المتعلق حال من مفعول تقلبها ياء ليحصل بالقلب يا مشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلة الياء الكسرة القبلية فلما تعذر الكسرة التزم الياء التى هى اختها وتدغم فى الياء فيكون الانقلاب وسلية للتخفيف فيقال عصى ورحى ولا تقلب هذيل الف التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره لان الرفع التثنية بالالف والياء علامة النصب والجر فلو قلبت الالف ياء لالتبس المرفوع بغيره بسبب القلب فان قيل ينبغى ان لا يقلب الواو ياء فى الجمع السالم المذكر مضافاً الى ياء المتكلم نحو مسلمى لانه يلزم التباس حالة رفعه بغيره قلنا ان القلب لعلة قياسية وهى اجتماع الواو والياء ولا يترك قاعدة كلية لالتباس فى بعض الصور كما تقول مختار بصيغة الفاعل ويلتبس بسبب الاعلال بصيغة اسم ...المفعول واما قلب الالف بالياء فى التثنية للمشاكلة فليست بامر كلى فيترك المشاكلة للالتباس **وان كان** اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء **ادغمت** فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة نحو مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء فصار مسلمى **وان كان** آخره واو **قلبت** الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **وادغمت الياء** فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة بها فقيل مسلمى وان كانت قبل الواو والياء فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة **وفتحت الياء المتكلم** فى الصور الثلاث **للساكنين** اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتحة للخفة فان قيل قد تقرر ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت وان كان واوا تقلب وان كان ياء تدغم فينتقض بالاسماء الستة فان فى آخر هذه الاسماء الستة الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففى الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة فى الحروف الثلاثة فاجاب المصؒ بقوله **واما الاسماء الستة** التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم

حاصل الجواب الاسماء الستة مستثناة عن القاعدة المذکورة لحذف اعجازهن وهی الحروف الثلاثة نسیا منسیا فلها حکم الاسماء الصحیحة **فاخی وابی** فان قیل قوله فاخی وابی جزاء الشرط والجزاء یکون جملة واخی وابی مفردان قلنا اخی وابی مقولة لقول المحذوف وهو خبر لمبتداء محذوف فیکون التقدیر فالحال فی اخ واب منها اذا اضیف الی یاء المتکلم ان یقال اخی وابی بلا رد المحذوف لجعله نسیا منسیا **واجاز المبرد فیهما اخیّ وابیّ** بالرد والقلب والادغام ای برد لام الکلمة وهی الواو وجعلها یاء وادغام الیا فی الیا وتمسك المبرد فی ذلك بقول الشاعر ؎ قَدَرٌ اَحَلَّكِ ذا المجاز وقد أُرٰی ÷ وأَبِيَّ مالك ذوالمجاز بدار ۔ وحمل المبرد الاخ علی الاب فی الرد والقلب والادغام وان لم یوجد الدلیل المسموع فی الاخ لتقاربهما لفظا ومعنی لان الاخ والاب ولدان من اصل الواحد وهو ابوهما **واجاب المصؒ** فی شرحه بان ذلك خلاف القیاس واستعمال الفصحاء بل استعمالهم بلا رد المحذوف وایض یحتمل التشدید فی ابیّ من غیر الرد بان الواو للقسم وابیّ المقسم به جمع اب اصله ابین بالجمع المذکر السالم ثم سقطت النون بالاضافة الی یاء المتکلم فاجتمعت یاآن فادغمت الاولی فی الثانیة فصار ابیّ فان قیل کیف جمع الاب بالجمع المذکر السالم لانه یجیٔ من مذکر علم عاقل والاب لیس بعلم **قلنا** قد جاء جملة شاذا کما فی قول الشاعر ؎ فلما تبیّن اصواتنا ÷ وبکین وفدیننا بالابینا ۔ ای النساء المحبوسات لما سمعن وعلمن اصواتنا وبکین وقلن لنا بابینا فدائکم **وتقول** اے امرأة قائلة یعنی الشارح ان تقول صیغة مؤنث لا صیغة المذکر المخاطب لامتناع اضافة الحکم الی المذکر **حمی وهنی** بلا رد المحذوف عند الاضافة الی یاء المتکلم وانما فصلهما عن اخی وابی ولم یذکرهما مع اخی وابی لان حکمهما مغائر من اخی وابی لشهرة خلاف المبرد فی اخی وابی وعدم شهرة خلاف المبرد فی حمی وهنی **ویقال** فی فم حال کونه مضافا الی یاء المتکلم **فِیَّ** بالرد والقلب والادغام **فی الاکثر** اے فی اکثر موارد استعمالاته **وفمی** فی بعضها ابقاءً للمیم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة **واذا قطعت** هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة **قیل اخٌ وابٌ وحَمٌ وهنٌ وفمٌ** بالحرکات الثلاث ولکن **فتح الفاء افصح منهما** من الضم والکسر وجاء حم مثل یدٍ حین الافراد والاضافة بلا رد المحذوف بجعله

نسيًا منسيًا كيدٍ فيقال هذا حم وحمك ورئيت حمًا وحمك ومررت بحم و حمك فاعرب بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث ومثل حبأ بالهمزة حين الافراد والاضافة وبالحركات الثلاث ومثل دلو بالواو حين الافراد والاضافة وبالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث لكن حركاته تقديرية لوجود الالف المقصورة فى آخره **مطلقا** اى جوازا ستعمال حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقًا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة **وجاء هن مثل يدٍ مطلقا** فى الافراد والاضافة بلارد الى الاصل فالحاصل ان اعراب هذه الاسماء الخمسة بالحروف حين الاضافة كما مر فى بحث الاعراب ليس بامر واجب بل يقرب بالحركات مطلقًا فى الافراد والاضافة واما كلمة ذو منها فمعرب بالحروف ابدا **وذو لا يضاف الى مضمر** لانه وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم جنس واما قول الشاعر ے واهنأ المعروف مالم يبتذل فيه الوجوه ÷ انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه :. بالاضافة الى الضمير كذلك لا يضاف الى مطلق المعرفة فلو قال وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل قلنا لما كان لباقى الاسماء الستة غير ذو احكام خاصة عند اضافتها الى ياء المتكلم وذو لا يضاف الى ياء المتكلم فلا يجرى عليه احكام خاصة فالعبارة المقصودة ههنا ان يقول المصنف ذو ولا يضاف الى ياء المتكلم لكن حصل نفى اضافة ذو الى ياء المتكلم فى ضمن نفى نوع ياء المتكلم وهو الضمير ولو قال ذو لا يضاف الى معرفة لحصل نفى اضافة ذو الى ياء المتكلم فى ضمن نفى الجنس وهو المعرفة وذلك بعيد **ولا يقطع ذو عن الاضافة** لان جعلها وسيلة الى توصيف اسم الجنس لا يحصل الا باضافة ذو الى اسم الجنس **التوابع** خمسة ووجه الحصر فيها فان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصودا بالنسبة اولا فالاول لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضًا مقصودًا بالنسبة اولا فالاول هو المعطوف بالحرف والثانى هو البدل وان كان الثانى فلا يخلو اما ان يكون دالا على معنى فى متبوعه اولا فالاول هو النعت والثانى لا يخلو اما يكون مقررًا لامر المتبوع فى النسبة او الشمول اولا فالاول هو التاكيد والثانى عطف البيان فان قيل التوابع صفة الاسماء وتوصيف الجمع بالجمع يستلزم توصيف المفرد بالمفرد اى اسم تابعة لان التوابع جمع تابعة فلا يطابق الصفة بالموصوف

قلنا ان التوابع تبع تابع لا تابعة **فان قيل** التوابع على وزن فواعل و مفرده فاعلة كضوارب جمع ضاربة لا ضارب **قلنا** ان التابع نقل عن معنى الوصفية و صار اسمًا للتوابع الخمسة وفاعل الاسمى يجمع على فواعل كاهل على كواهل **فان قيل** تعريف التوابع لا يكون جامعًا لافراده لخروج ان ان وضرب ضرب لان الثانى فى المثالين تاكيد للاول وليس بمعرب باعراب سابقه لعدم الاعراب فى التابع والمتبوع **قلنا** المراد بالتوابع توابع الاسماء لا مطلق التوابع بقرينة البحث فلما لم يكونا من افراد المحدود فلا باس بخروجهما عن الحد **كل ثان** **فان قيل** خرج عن التعريف التابع الثانى والثالث مثل جائنى زيد و عمرو بكر لانهما ليسا بثانيين **قلنا** المراد بالثانى المتاخر وهو متناول لكل ما بعد المتبوع **فان قيل** خرج عن التعريف التابع المقدم على المتبوع كقولهم ورحمة الله عليكم السلام اصله السلام عليكم و رحمة الله كما جاء فى الاشعار وايضًا خرج المتوسط كعمر جائنى زيد وعمرو وبكر وايضًا لما كان المراد من الثانى المتأخر فلم اطلق على المتأخر الثانى **قلنا** التابع المقدم والمتوسط والمتأخر متى لوحظ مع المتبوع يكون فى المرتبة الثانية وان كان غير ثان فى التلفظ **باعراب سابقه** فالجار والمجرور باعتبار المتعلق اى متلبس صفة ثان **فان قيل** ينقض بابوه فى قولك جائنى زيد وابوه فان ابوه ثان وليس بمعرب باعراب سابقه لان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف **قلنا** المراد ان التابع معرب بجنس اعراب المتبوع بان كان اعراب كل منهما متحدًا فى جنس الرفع او النصب او الجر اما بالنوع بالحركة والحرف قد يكون موافقًا وقد يكون مغائرًا **من جهة واحدة** اى ناش اعرابهما من جهة واحدة شخصية مثل جائنى زيد العالم فرفعهما ناش من جهة واحدة شخصية وهى فاعلية زيد ن العالم لان المجئ المنسوب الى زيد ملحوظ مع التابع لا اليه مطلقا ثم اعلم ان كل ثان جنس شامل للتوابع وخبر المبتدأ وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل لتغائر الاعراب فيها غير مفعولى ظننت واعطيت وخبر المبتداء لاتحاد الاعراب فيها وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر هو المعنوى المعبر بالتجريد للاسناد وهو يقتضى مسندًا ومسند اليه فيعمل فى المبتداء من حيث انه مسند اليه ويعمل فى الخبر من حيث انه مسند فلا يكون نشأ اعرابهما من جهة واحدة شخصية وكذلك ظننت يقتضى

مظنونا ومظنونا فيه فيعمل في المفعول الاول النصب على انه مظنون فيه ويعمل في الثاني على انه مظنون فلا يكون نصبهما من جهة واحدة واعطيت يقتضي المعطى والمعطى له فيعمل في الاول النصب على انه المعطى له ويعمل في الثاني على انه المعطى فلا يكون انتصابها من جهة واحدة شخصية وانكانا مشتركين في المفعولية فان قيل تعريف التوابع غير جامع لافراد التوابع اذ يخرج منه التوابع في هذه الامثلة هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا وجائني موسى العاقل فان كلا من هذه التوابع توابع مع انها ليست بمعربة باعراب السابق لان السابق الذي هو المتبوع في كلها مبني قلنا ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا ثم اللفظي اما حقيقة او حكما فالمتبوع في المثال الاول مرفوع محلا فالتابع ايضا مرفوع والمتبوع في يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا معرب باعراب اللفظي الحكمي لان ضمة زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكما اذ هما يشبهان الاعراب في العروض والمتبوع في جائني موسى العاقل معرب مرفوع تقديرا فان قيل ان في تعريف التوابع خللا في جانب الحد والمحدود اما في جانب المحدود فلانه جمع والملحوظ في الجمع الافراد واما في جانب الحد كلمة كل فان كلمة كل لاحاطة افراد المضاف اليه فيلزم تعريف الافراد بالافراد والحال ان التعريف للجنس بالجنس قلنا ان اللام في المحدود للجنس واللام الجنسي اذا دخلت على الجمع بطلت معنى الجمعية ويراد منه الجنس اي التابع وكلمة كل في الحد زائدة فالمحدود في الحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان فان قيل لما كان المحدود لفظ التابع مفردا والحد مدخول كل لا كل فلا حاجة الى ذكر التوابع بصيغة الجمع ولا حاجة الى ذكر كلمة كل فينبغي ان يقول التابع ثان معرب باعراب سابقه قلنا ذكر المص التوابع بصيغة الجمع اشارة الى كثرة انواع التوابع ولما ذكر كل افاد صدق المحدود على جميع افراد الحد فيكون مانعا عن دخول الغير لان معنى المنع ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود فكان المصؒ قال ان كل ما هو ثان باعراب سابقه فهو تابع .

فان قيل سلمنا ان الحد مانع لكن لا يكون جامعا قلنا الظاهر من تقسيمه وبيانه انحصار المحدود في التوابع الخمس لعدم ذكر غيرها ولو كان فرد من افراد التوابع غير الخمسة لذكر المص ذلك الفرد ايض فحصل للتعريف جمع ومنع فان قيل ان الجمعية

والمنعية تفهم من نفس التعريف اذ لابد فى كل التعريف ان يكون جامعًا ومانعًا فلا حاجة الى ذكر كلمة كل قلنا نعم ذلك لكنه ذكر كلمة كل ليكون الجمع والمنع كالمنصوص عليه لان كلمة كل قائمة مقام كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من افراد هذا المفهوم فهو تابع **النعت** قدم النعت على سائر التوابع لانه اكثر استعمالًا فى كلامهم من التوابع الاخر واوفر تبعيته اذ هو يتبع المتبوع فى عشرة امور وباقى التوابع يتبع فى الاعراب فقط واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيجئ واكثر بحثا والعزة للتكاثر تابع يدل على معنى فى متبوعه فان قيل ان الاسماء المشتقة تقع نعتا نعتًا ولا تدل على معنى فى متبوعها بل تدل على معناها حين الانفراد بغير الانضمام مع الموصوف قلنا ان الاسماء المشتقة بغير الانضمام مع الموصوف لا تسمى نعتا مثل ضارب مفردًا بل تسمى صفة فيكون معنى العبارة يدل على هيئة تركيبية مع متبوعه على معنى فى متبوعه لا بالانفراد فان قيل خرج النعت الذى فى قالب القضية الكاذبة نحو جائنى زيد المضروب لكل شخص فان المضروب نعت لزيد ولا يدل على معنى فى متبوعه لان معناه مضروبيته وذا لا يتصور فى زيد قلنا المراد بالدلالة الدالة على فهم المعنى الكائن فى المتبوع ومضروبية زيد فهم من هذا التركيب وان لم يتصور فى الواقع **مطلقا** منصوب على انه مفعول مطلق لقوله يدل باعتبار حذف الموصوف فيكون التقدير يدل على معنى فى متبوعه دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد وتركيب من التراكيب ثم اعلم ان فى كل تعريف لابد من جنس وفصل بقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه احتراز عن سائر التوابع لانها لا تدل على معنى فى متبوعاتها بل تدل على معنى ستعرف فى مفهوماتها وقوله مطلقًا احتراز عن بعض التوابع فى بعض الامثلة مثل اعجبنى زيد علمه واعجبنى زيد وعلمه وجائنى القوم كلهم فان البدل فى المثال الاول والمعطوف فى الثانى والتاكيد الذى يدل على معنى الشمول فى القوم فالكل توابع تدل على معنى كائن فى متبوعاتها وليست نعتا للمتبوعات لان دلالتها على معنى فى المتبوعات فى هذه المواد الخاصة لا مطلقا

ولو جردت عن هذه المواد الخاصة لا تدل على معنى فى المتبوعات كما يقال اعجبنى زيد غلامه واعجبنى زيد وغلامه وجائنى زيد نفسه واما الصفة فان هيئة التركيبية بين الموصوف والصفة تدل على معنى فى متبوعها فى كل مادة من المواد وفائدته اى النعت غالبا تخصيص فى النكرات او توضيح فى المعارف فالتخصيص عبارة عن قلة اسرى وفى النكرات كرجل عالم والتوضيح عبارة عن رفع الابهام الوصفى فى المعارف كزيد ن الظريف ولما كان مفاد النعت هذين المعنبين غالبًا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل فى المضارع مقابلة للاولين وقال وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص و توضيح نحو بسم الله الرحمٰن الرحيم فهٰهنا ان النعتان لمجرد مدح الله تعالىٰ ولا يراد منهما التخصيص اذ التخصيص يجرى فى النكرات والمنعوت والنعتان ههنا معارف ولا التوضيح اذ هو يجئ لرفع الابهام الوصفى من الموصوف الذى يحتمل الوصفين المتضادين ولا احتمال عدم الرحمة فى الله تعالىٰ او لمجرد الذم بغير قصد تخصيص وتوضيح نحو اعوذ بالله من الشيطٰن الرجيم والدليل مامر فى التسمية او لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة ان الوحدة تفهم من تاء نفخة فاكدت بالواحدة وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين المؤكد والكاشفة ان الاول مقررة والكاشفة موضحة مفسرة والفرق بين الايضاح والتقرير ظاهر ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فى النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى فان قيل اضافة الغرض الى المعنى غير صحيح لان غرض الشئ يكون مرتبا مؤخرا عن الشئ كالاضطجاع فى السرير غرض من اتخاذ السرير مؤخر عن اتخاذ السرير والمعنى غير مؤخر عن الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع قلنا عبارة المصنفؒ محمول بالاختصار فيكون المعنى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وحاصل الجواب ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر عن الوضع عموما منصوب على الظرفية

اى فى جميع الاستعمالات وجميع الازمنة **مثل تميمى وذى مال** فان التيمى اى الملحق بالياء دائمًا يدل على ان لذات ما نسبةً الى قبيلة بنى تميم وذومال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال ولذا وجب ان يكون لهما موصوف لفظا او تقديرا **او خصوصًا** اى بعض الاستعمالات **فان قيل** انه يلزم التناقض فى كلامى المصؒ لانه يعلم من قوله مطلقًا ان النعت يدل على معنى فى المتبوع فى جميع المواد وان دل فى بعضها على معنى فى المتبوع فهو ايضًا نعت وما هذا الا تناقض قلنا لا تناقض لان قوله عمومًا فيما اذا كان النعت مشتقيا او ملحقا بالمشتقى وهو الملحق بالياء النسبتية اوذو فانهما ملحقان بالمشتقى فى اقتضاء الموصوف فلابد للمشتقى والملحق من الموصوف اللفظى او التقديرى فكلما وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف اللفظى او التقديرى فكلما وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف وذلك المشتقى والملحق به تدل على معنى فى الموصوف واما خصوصًا ففى النعت الذى لايكون مشتقيا ولا ملحقا به كما فى بعض الجوامد وبعض التراكيب فان وجدت هيئية التراكيب ذلك البعض مع المنعوت تدل على معنى كائن فى المتبوع كما فى الامثلة الآتية وان جردت عن ذلك التركيب لاتدل على معنى فى متبوعه لعدم وجود متبوعه لا لفظًا ولا تقديرًا ولا يقدر لها الموصوف كما يقدر الموصوف للقسم الاول لعدم اصالتها فى معنى الوصفية مثل مررت برجل اىّ رجل فاىّ جامد اذا وقع فى مثل هذا التركيب اى بين النكرتين المتجانستين اوليهما موصوفة اىّ وثانيتهما مضافة اليه لاىّ فاىّ فى مثل هذا التركيب يدل على معنى الكمال فى الرجل اى كامل فى الرجلية فيصح ان يقع نعتًا لرجل لوجود الموصوف واذا جرد عن هذا التركيب كما يقال اىّ رجل عندك لايدل على معنى فى المتبوع لعدم وجود الموصوف بل هو مبتداء والظرف خبره ولا يقدر له موصوف **ومثل مررت بهذا الرجل** فان الرجل فى هذا التركيب وان كان وقع نعتًا لهذا فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات معينة باعتبار اللام وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فيصح ان يقع الرجل صفة لهذا وان جرد عن هذا التركيب كما يقال جاءنى الرجل او الرجل قائم فلا يقدر له الموصوف فلا يقع نعتًا لعدم المنعوت لا لفظا ولا

تقديرا وذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق فى النعت الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة بدل الكل وليس بصفة لانه يدل على الذات لاعلى الصفة وايضًا تعريف اللام ازيد من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو

ذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق فى النعت انه عطف بيان ومررت بزيد هذا ای بزید المشار اليه فهذا فى هذا التركيب يدل على حصول معنى فى ذات زيد فوقع صفة لزيد وهو كونه مشارا اليه ولوجرد عن هذا الموضع ويقال هذا زيد لايصح ان يقع نعتا و

توصف النكرة بالجملة الخبرية ههنا ثلثة مقاصد الاول ان الجملة تقع صفة ولم يلزم الافراد لمطابقة الموصوف والثانى الجملة الخبرية لا انشائية والثالث ان تلك الجملة تقع نعتا للنكرة لا للمعرفة ووجه الاول ان الغرض من النعت الدلالة على معنى فى المتبوع وهذا الغرض كما يحصل من المفردات كذلك يحصل من الجمل ووجهما لمدعى الثانى ان النعت يدل على معنى كائن فى المتبوع قبل وقت التكلم والانشاء ايجاد ما لم يوجد يوجد بعد وقت التكلم لا قبل التكلم ووجه المدعى الثالث ان بين النكرة والجملة تناسب لان النكرة تفيد الفرد المبهم كذلك الجملة تفيد الحكم المبهم فان ضرب زيد تفيد مضمون المبهم وهو ضَرْبُ زيد وهو مبهم من حيث التغليظ والتخفيف والقلة والكثرة فان قيل قد يقع الانشاء نعتا للنكرة كما فى قوله جائنى رجل اِضْرِبْهُ فلم لم يتعرض للبيان قلنا لم يتعرض له لان الانشاء لا تقع نعتًا الا بتاويل بعيد اما نفس التاويل هو مقول فى حقه اضربه واما بعده فان فى هذا التاويل خروجًا عن الانشائية الى الخبرية ومن الجملة الى الافراد وهو مقول فان قلت لما كان التاويل بالمفرد فكيف يصح قول الشارح لا تقع الجملة الانشائية بالتاويل قلنا انه حاصل معنى اضربه كانها وقعت صفة وكذلك التاويل اذا وقعت الانشائية جزاء نحو قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوٰة فاغسلوا اى مقول فى حقكم اغسلوا وكذلك اذا وقعت خبرًا عن المبتدأ نحو الزانية والزانى فاجلدوا اى مقول فى حقهما اجلدوا فان قيل هذا التاويل مقول فى حقه اضربه انما يستقيم لو صدر هذا القول من احد قبله فيدل على معنى فى متبوعه وان لم يصدر هذا القول من احد قبله فلا يستقيم اذ هو لا يدل على معنى كائن فى الموصوف قلنا ليس المراد من

القول المقول بالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان يؤمر بضربه **ويلزم في الجملة** التي وقعت نعتاً **الضمير** الراجع الى تلك النكرة الموصوفة لربط الجملة بالموصوف لان الجملة مشتملة بالمسند والمسند اليه غير مقتضية للربط مع الغير والصفة مربوطة بالموصوف فاذا وقعت صفة فلابد من الضمير الى الموصوف فيحصل الربط وخص الضمير للربط ولم يجعل الرابط عاما كما في الجملة الخبرية اربعة وضع الظاهر موضع المضمر والالف واللام والتفسير كما في ضمير الشان والضمير الى المبتداء لان الصفة في الجملة ليست بركن اصلي كالخبر فلا ترتبط بالموصوف بعائد ضعيف بل بعائد قوي وهو الضمير واما الخبر فهو ركن اصلي في الكلام لانه المسند الى المبتداء فيربط بادنى عائد قويا كان او غيره مثاله جائني رجل ابوه قائم وان لم يكن الضمير كما يقال رجل الاب قائم فيكون الجملة اجنبية من الموصوف غير مبنية لحاله ولا لمتعلقه **ويوصف بحاله الموصوف** اى بصفة قائمة بالموصوف **نحو مررت برجل حسن** اذ الحسن حال الرجل وصفة قائمة به **وبحاله متعلقه** اى متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه **نحو مررت برجل حسن غلامه** اذ كون الرجل حسن الغلام معنى صفتي في الموصوف والمكان اعتباريا ثم اعلم ان النعت على قسمين احدهما يسمى بنعت حال الموصوف والثاني بحال متعلق الموصوف فالاول ما يكون النعتى قائما بعين الموصوف وعلامته ان يكون مسنداً الى ضمير الموصوف دائما اى فاعل النعت ضمير راجع الى الموصوف والثاني ما يكون معنى النعتى والصفتى قائما بمتعلقه حقيقة وللموصوف اعتباريا ومجازيا وعلامته ان يكون مسند الى الاسم الظاهر الذي يكون من متعلقاته فما ذكر في تعريف النعت تابع يدل على معنى في متبوعه اعم سواء ذلك المعنى ثابت للموصوف حقيقة وبالذات كما في القسم الاول او مجازا وبالواسطة كما في القسم الثاني **فالاول** اى النعت بحال الموصوف **يتبعه** اى الموصوف **في عشرة** امور يوجد في كل تركيب منها اربعة لا الباقي في الضدية بعضها مع بعض **في الاعراب** رفعًا ونصبًا وجرًا **والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان قيل** ينقض بامرأة صبور وبامرأة جريح اورجل علامة فان الموصوف والصفة غير مطابق في التذكير والتانيث في هذه الامثلة **قلنا** المطابقة

bestulubooks.wordpress.com

بين الموصوف والصفة لازمة فى الاسماء التى لا يستوى فيها المذكر والمؤنث كضارب وضاربة و مضروب ومضروبة وآما فعول بمعنى الفاعل كصبور بمعنى صابرا وفعيل بمعنى المفعول كجريح وقتيل بمعنى المجروح والمقتول فيستوى فيهما المذكر والمؤنث يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح بلا فرق بين المذكر والمؤنث وآما رجل علامة فالتاء للمبالغة جار على المذكر لوجود العلم فى المذكر بسبيل المبالغة من المرأة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف **يتبعه فى الخمسة الاول** وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منهما فى كل تركيب اثنان لا الباقى لضدية بعض مع بعض **وفى البواقى كالفعل** وهى ايضًا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه يشبه بالفعل فياخذ حكم الفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر كان مفردًا ابدًا واذا اسند الى الضمير يفرد للمفرد ويثنى للتثنية الضمير ويجمع بجمعه واذا اسند الفعل الى الظاهر المؤنث غير الحقيقى او الى الظاهر المؤنث الحقيقى مع الفصل ففيه جواز التذكير والتانيث فهذه الاحكام تجرى فى النعت بحال المتعلق الموصوف والامثلة كلها مذكورة فى الشرح **فان قيل** ماوجه الفرق بين القسم الاول والثانى ان القسم الاول يتبع متبوعه فى عشرة امور والثانى يتبع متبوعه فى الخمسة الاول وفى الخمسة الباقية بناء على ما اسند اليه وما جرى عليه والمسند اليه فى القسم الاول واحد وهو المنعوت لان اسناد الشئ الى ضمير شئ كاسناد الشئ الى ذلك الشئ فالنعت يتبع متبوعه فى عشرة امور وفى القسم الثانى ماجرى عليه غير من المسند اليه لان ماجرى عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق فالنعت يتبع متبوعه فى الخمسة الاول وفى الخمسة الباقية كالفعل **ومن ثم** اے من اجل كون الوصف الثانى الخمسة البواقى كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضًا قاعدة غلمانه لان الغلمان جمع بتاويل الجماعة مؤنث غير حقيقى وفى المؤنث الغير الحقيقى جاز الوجهين التذكير والتانيث فى الفعل وشبه الفعل كما تقول قام رجل تقعد غلمانه **وضعف قام رجل قاعدون غلمانه** لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر فضعيف لصورة تعدد الفاعل ويجوز

من غير حسن ولا ضعف **قعود** غلمانه وان كان قعود جمعًا ايضًا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه لفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبة الفعل لا يجمع على صورة جمع التكثير فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى هو ضعيف لتعدد الفاعل فيه فى الظاهر **فان قيل** تعدد الفاعل ممتنع لانه ضعيف لان الضعيف يدل على الجواز مع الضعف **قلنا** سُمّيَ هذا التركيب ضعيفًا لتعدد الفاعل فى الصورة وليس التعدد فى الواقع لاحتمال ان تكون الواو فى يقعدون حرفًا دالا على جمعية الفاعل البعدى وليست بضمير او تكون ضميرًا فاعلًا والمظهر بدل من الضمير او المظهر مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم على المبتدأ فعلى هذه الاحتمالات الثلاثة لا يلزم تعدد الفاعل فلا يمتنع لكنه ضعيف اذ صورته صورة تعدد الفاعل **والمضمر لا يوصف** لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجت لهما الى التوضيح واما ضمير الغائب فمحمول عليهما وقد جاز ابن كيسان توصيف المضمر الغائب بالعقلى والنقلى اما العقلى لانه ليس اعرف المعارف فله الحاجة التوضيح والنقلى قوله تعالى لا اله الا هو الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل كما قاله عبد الغفور **فان قلت** ينبغى ان يورد للضمير الصفة المادحة والذامة وان لم يحتج الى الايضاح **قلنا** انهما محمولان على الوصف الموضح فى المنع طرد اللباب **ولا يوصف به** لان النعت يدل على معنى وصفى فى المتبوع والضمير يدل على الذات لا على المعنى الوصفى **فان قيل** لم قال الشارح الرضى فى عذر ترك المصنف حيث قال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو مع انه مذكور فلا حاجة الى الاعتراض ولا الى الجواب **قلنا** ان المصنف لم يذكر قوله ولا يوصف به فى بعض النسخ فالاعتراض والجواب محمولان على بعض النسخ الذى لم يذكر فيه ولا يوصف به **والموصوف اخص او مساو** **فان قيل** ينقض بقولهم رجل عالم فى النكرتين والحيوان الناطق فى المعرفتين فان الموصوف فى المثالين اعم صدقا من الصفة لا اخص ولا مساو **قلنا** المراد بالاخص اكملية الموصوف فى التعريف فى المعرفتين والمراد بالمساوات المساوات فى التعريف لا الخصوصية والمساوات فيما صدقا عليه فعلم من هذه العبارة تفاوت المعارف فى

bestudubooks.wordpress.com

التعریف فیما بینہما وهی خمسۃ کما جمعت فی هذا النظم ؂ معارف ہم پنج ہست زان نہ بیش ونہ کم ؞ مضاف مضمر ذو اللام مبہم ہست علم ؞۔ فاعرفها المضمرات اما کون ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف فظاهر واما ضمیر الغائب اعرف بالوجہین اما محمول علیهما واما لانہ محتاج الی لفظ یعبر هذا الضمیر عنہ ولهذا الاحتیاج جعل الضمیر الغائب بمنزلۃ وضع الید فکان هذا الضمیر وضع یدہ علی ذلک اللفظ واما کون العلم اعرف من اسم الاشارۃ فلان مدلول العلم ذات معینۃ مخصوصۃ عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارۃ فان مدلولہ عند الوضع غیر معین وانما یکون تعینہ بالاشارۃ الحسیۃ وکثیرا ما یقع اللبس فی المشار الیہ اشارۃ حسیۃ لکثرۃ المشار الیہ واما کون الاسم اعرف من المعرف باللام فلان المخاطب یعرف مدلول الاسم الاشارۃ بالقلب والعین معا ومدلول المعرف یعرف باللام یعرف بالقلب فقط والموصوف کذا اللام فی التعریف واما المضاف الی احد الاربعۃ فتعریفہ بمنزلۃ تعریف المضاف الیہ لانہ مکتسب منہ التعریف ومن ثم ای من اجل ان الموصوف اخص اومسا **ولم یوصف ذو اللام الا بمثلہ** فی التعریف وهو ذو اللام الآخر او الموصول لانہ مماثل لذی اللام فی التعریف نحو جائنی الرجل الفاضل والرجل الذی کان عندک امس **او بالمضاف الی مثلہ** ای مثل المعرف باللام نحو جائنی الرجل صاحب الفرس واما فی المعارف فانها اکمل من ذی اللام فلو وقع الاکمل نعتا لغیر الاکمل فهو محمول علی البدل عند صاحب هذا المذهب **فان قیل** انکم قلتم ان الموصوف اکمل من الصفۃ فینقض بمثل جائنی زید صدیقک عند سیبویہ لان المضاف الی ضمیر المخاطب اعرف من العلم عندہ وایضا ینقض بمثل مررت بزید هذا عند ابن سراج لان اسم الاشارۃ اعرف من العلم عندہ وایضا ینقض بمثل مررت بالرجل الذی قام ابوہ عند الکوفیین لان تعریف الموصول ازید عندهم من المعرف باللام فاجاب الشارح بقولہ فلو وقع الاخص الاکمل فی التعریف نعتا لغیر الاکمل فهو محمول علی البدل عند صاحب هذا المذهب ای عند من قال ان الموصوف اکمل من الصفۃ ومن لم یشترط اکملیۃ الموصوف من الصفۃ فلا باس ان یکون الوصف اکمل من الموصوف **فان قیل** ان القاعدۃ السابقۃ تقتضی جواز توصیف الاسم الاشارۃ بستۃ امور باسم الاشارۃ الآخر او بالمضاف الی اسم الاشارۃ الآخر فیکون الموصوف فی تلک الصورتین مساویا للصفۃ فی التعریف او بذی اللام او بالموصول اللذان هما انقصان من اسم الاشارۃ فی التعریف او بالمضاف الی احدهما فیکون الموصوف فی هذہ الصور الاربعۃ اکمل من الصفۃ فی التعریف ومع هذا القیاس التزم توصیف اسم الاشارۃ بذی

اللام او الموصول فاجاب المصنف بقوله **وانما التزم وصف باب هذا** اى باب اسم الاشارة بذی اللام والموصول محمول عليه مثل مررت بهذا الرجل او مررت بهذا الذى كرم اى الكريم لان الموصول مع الصلة مثل ذى اللام للابهام الواقع فى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفع ذلك الابهام فلا يتصور بمثله لان المبهم لا يرفع الابهام عن المبهم الآخر والمضاف فى الصور الثلاث مكتسب للتعريف من المضاف اليه فلو رُفع ابهام اسم الاشارة بالمضاف لكان استعارة من المستعير والسوال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه والموصول محمول عليه لانه مع الصلة مثل ذى اللام فسقطت اربع صور وبقيت اثنتان **فان قيل** قد قال الشارح فى بحث التميز لا ابهام فى اسماء الاشارة بحسب اصل الوضع فكيف قال ههنا للابهام الواقع فى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع فيكون فى هذا الكلام تناقض **قلنا** لا تناقض فانما ذكر فى بحث التميز من انتفاء الابهام باعتبار الوضع الحقيقى فان اسم الاشارة موضوع لكل جزئى جزئى على مذهب المتأخرين او موضوع لمفهوم كلى عند المتقدمين ولا ابهام فى ذلك الجزى او المفهوم الكلى لانه امر واحد ودعوى الابهام ههنا فى باب اسم الاشارة باعتبار الوضع الحكمى وهو تعدد المستعمل فيه عند المتقدمين او تعدد الموضوع له عند المتاخرين **ومن ثم** اى من اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس **ضعف مررت بهذا الابيض** لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض لا يختص بجنس دون جنس **وحسن مررت بهذا العالم** لانه يتبين به ان المشار اليه انسان لان العالم نوعه بل يعلم انه رجل لان العلم غالب فى الرجال ولتذكير الموصوف والصفة **فان قيل** ان العلم موجود فى الملئكة والجن ايض فكيف يفهم ان المشار اليه انسان **قلنا** ان المراد بالعالم عالم الانسان بقرينة قوله مررت لان المرور بالملئكة والجن لا يعلم لنا **العطف** **فان قيل** العطف مصدر وهو صرف الوصف مبتداء وتابع خبره وهو ذات مع الوصف فيلزم حمل الذات الذات مع الوصف على صرف الوصف وايضًا لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعطوف لان عمرا فى جائنى زيد وعمر معطوف لا عطف وايض عن العطف من التوابع غير جائز لانه امر معنوى والتوابع اسماء من قبيل الالفاظ **قلنا** العطف مصدر مبنى للمفعول اى المعطوف فاندفع الثلاثة **فان قيل** ان التعريف ليس بجامع لافراده لانه خرج عنه العطف البيان لا يكون مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة المبين وايض لا يتوسط احد حروف العشرة بين المبين والمبين **قلنا** المراد ههنا المعطوف بالحرف بقرينة ذكر عطف البيان فيما بعد ولو كان المعطوف ههنا اعم من المعطوف بالحروف وغيره لم

يذكر عطف البيان فيما بعد **تابع مقصود** **فان قيل** ان مقصودًا صفة تابع والضمير فی مقصود راجع الی التابع مفعول القصد والقصد يقع علی الاحداث والمقدورات والتابع ذات ليس من مقدورات المتكلم **قلنا** ان المقصود صفة التابع باعتبار حال متعلقه وهو النسبة فيكون التقدير قصدت نسبة التابع الی شئ اذا كان المعطوف عليه منسوبا الی ذلك الشئ او قصدت نسبة الشئ الی التابع اذا كان المعطوف عليه منسوبًا اليه لذلك الشئ **بالنسبة** **فان قيل** الجار والمجرور متعلق بمقصود والباء للاستعانة فيكون المعنی قصدت نسبة بالنسبة فيلزم نسبة الشئ لنفسه **قلنا** المراد بالنسبة الاولی النسبة الاصلی الصادرت الواقعی عن الفاعل والمراد بالنسبة الثانية النسبة التی وقعت فی الكلام حكاية عن النسبة الاصلية الصادرة عن الفاعل فتثبت المغائرة بين النسبتين **مع متبوعه** **فان قيل** ان قوله مع متبوعه متعلق بالنسبة لقربه فيكون المعنی المعطوف تابع تصد نسبة فعل او شبه الفعل اليه التی هی مع متبوعه فلا يحصل الاحتراز عن البدل **قلنا** انه متعلق بالقصد لا بالنسبة فيكون المعنی كما يكون المعطوف مقصودًا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضًا مقصودًا بها نحو جائنی زيد وعمر فانهما مقصودان بنسبة المجئ الصادر عنهما فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن التوابع غير البدل لانها غير مقصودة وخرج البدل بقوله مع متبوعه لان المتبوع فی البدل غير مقصود **فان قيل** تعريف المعطوف لا يكون جامعًا لافراده لانه خرج عنه المعطوف بلا وبل ولكن واو واما لان المقصود مع هذه الحروف احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما **قلنا** ان المراد بكون المتبوع مقصودًا بالنسبة ان لا يذكر لطوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع الجاری علی المتبوع من غير الاستقلال بالتابع بل المعطوف مستقل لان المتكلم اخبر عن حالهما ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنی **فان قيل** ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عدا المحدود والاحتراز حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله يتوسط اشتغال بما لا يعنی **قلنا** اردف بالتعريف قوله ويتوسط لزيادة التوضيح **ويتوسط بينه** اے بين التابع **و بين متبوعه احد الحروف العشرة** وسياتی تفصيلها فی قسم الحروف انشاالله تعالیٰ **مثل قام زيد وعمرو** **فان قيل** المصنف فی صدر الاختصار فينبغی ان يقول فی تعريف المعطوف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة **قلنا** لو اكتفی بهذا القدر لم يكن التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه الصفات المتوسط بينها وبين موصوفها احد الحروف العشرة كما فی قوله جائنی زيد العالم والشاعر

والدبير **فان قيل** العاطف توسط بين الصفات لا بين الموصوف والصفات **قلنا** ان الصفة الثانية والثالثة اذا وقعتا بعد حرف العطف ففيهما لحاظين لحاظ العطف بالصفة الاولى ولحاظ بالموصوف فانهما صفتان للموصوف فباللحاظ الثانى ليستا معطوفتين وصدق عليه تعريف المعطوف لانهما تابعتين لان الصفة تابعة للموصوف ووقعتا بعد حرف العطف فتوسط حرف العطف فتوسط حرف العطف بين الموصوف والصفة ولا يقال لهما المعطوف **فان قيل** كيف يلاحظ بالاسم الذى وقع بعد حرف العطف بالصفة لان توسط حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه لا بين الموصوف والصفة **قلنا** توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصودًا بالنسبة مع متبوعه لم يبق مانعًا لدخول هذه الصفات فى تعريف المعطوف **واذا عطف على الضمير المرفوع** احترز عن المنصوب والمجرور لجواز العطف على المنصوب بغير التاكيد بالمنفصل وفى العطف بالمجرور يعاد الجار **المتصل** بارزًا كان او مستترًا احترز عن المرفوع المنفصل لجواز العطف عليه بغير تاكيده **اكد بمنفصل** **فان قيل** ان قوله واذا عطف جملة شرطية وقوله اكد جزائه ووجود الجزاء مؤخر عن وجود الشرط وههنا بالعكس لان التاكيد مقدم على العطف **قلنا** اما الشرط وهو قوله واذا عطف متضمن لمعنى اريد فيكون التقدير واذا اريد العطف اكد بمنفصل فلا شك ان ارادة العطف مقدم على التاكيد واما الجزاء مقيد بقيد اولا فيكون التقدير اكد اولا من العطف بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء مما يتصل به لفظًا ومعنى اما لفظًا فلانه متصل لا يجوز انفصاله واما معنى فلانه فاعل والفاعل كالجزء من المسند فلو عطف الاسم عليه بلا تاكيد يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة وهو غير جائز **مثل ضربت انا وزيد** مثال لتاكيد الضمير البارز المرفوع وزيد ضرب هو وغلامه مثال لتاكيد الضمير المرفوع المستكن **فان قيل** المعطوف الواقع بعد التاكيد لا يخلو اما معطوف على الضمير فيلزم المحظوز المذكور واما معطوف على التاكيد وهذا ايضا باطل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه تاكيد والمعطوف لا يصلح التاكيد لان المؤكد والمؤكد متحدان فى الذات والمعطوف

عليه تاكيد والمعطوف لا يصلح التاكيد لان المؤكَّد والمؤكِّد متحدان فى الذات والمعطوف مغائر بالذات من المؤكِّدِ وهوانا قلنا ان المعطوف بعد التاكيد بالمنفصل على الضمير المرفوع المتصل ولا يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة لانه ظهر بالتاكيد نوع الاستقلال فى المتصل انه وان كان متصلًا لكنه منفصل حقيقة بدليل جواز افراده بالتاكيد من غير العامل وان كان المتصل كالجزء الحقيقى مما يتصل به لا يجوز افراده بالتاكيد مِن غير ما يتصل به **الا ان يقع فصل** مستثنى عن المستثنى منه المحذوف فيكون التقدير اكد بمنفصل فى جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فيجوز تركه بالوجهين احدهما لما طال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فحسن الاختصار بترك التاكيد وثانيهما المعطوف فاعل لان المعطوف بالفاعل فاعل والاصل فى الفاعل ان يلى الفعل فلما بعد عِن الفعل يكون ذٰلك المعطوف الاسم الظاهر ضعيفا فعطف على الضعيف وهو الضمير والفصل اعم سواء كان قبل حرف العطف او بعده الاوّل نحو ضربت اليوم وزيد والثانى كقوله تعالٰى وما اشركنا ولا آبائنا والجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص الّذى فيه سلب الضرورة عن الجانبين فيجوز تاكيده بالمنفصل مع الفصل ايض كقوله تعالٰى فكبكبوا فيها هم والغاوون كما يجوز تركه والامران متساويان فان قيل حكم المصنف على وجوب التاكيد عند عدم الفصل مخالف عن الفريقين البصريين والكوفيين لان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولٰى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل ولكن على قبح ومذهب الكوفيين انه جائز بلا قبح قلنا المراد بالوجوب المفهوم مِن قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل الوجوب الاستحسانى كما قاله جمال الدّين **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** حرفًا كان او اسمًا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد مِن اتصال الفاعِل المتصل بالفعل لان الفاعِل ان لم يكن ضميرًا متصلا جاز انفصاله لوجود المنفصل له والمجرور لا ينفصل عن جاره لعدم وجود المنفصل له فلو عطف على الضمير المجرور لكان العطف على بعضِ حروف

الكلمة وهو غير جائز فان قيل لا حاجة فى هذا العطف الى الاعادة بل ينبغى ان يؤكد بالمنفصل كما فى المرفوع المتصل قلنا لا يؤكد بالمجرور المنفصل لانه ليس للضمير المجرور منفصل ولا يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل لان فيه استعمال الاشرف فى موضع الارذل ولا يؤكد بالمنصوب المنفصل لان فيه توهم عدم استعمال المنصوب المنفصل لا متصليهما لما كان متحدين فى الصورة نحو بك وضربتك توهم المتوهم ان منفصليهما ايض متحدين فان قيل ينبغى ان لا يعيد الخافض ويكتفى بالفصل كما فى المرفوع قلنا تاثير الفصل فى ترك التاكيد بالمنفصل ولم يوجد للمجرور منفصل فكيف يتصور له الاثر وهو الفصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد الاول مثال لاعادة الخافض الحرفى والثانى لاعادة الخافض الاسمى فان قيل لما اعيد الخافض فيلزم عطف المركب على المفرد وهو الضمير المجرور قلنا ان المعطوف هو المجرور فقط فان قيل ان عامل المعطوف عليه عامل فى المعطوف ايض فيكون ذكر الخافض الثانى مستدرك قلنا ان ايراده لجواز العطف لا للعاملية اذ المعطوف تابع للاول فاعرابه بعامل المتبوع فان قيل يلزم فى المعطوف توارد العاملين قلنا جر المعطوف بالاول والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبين زيد اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ولو لم يكن الثانى زائدا فيضاف كل من البينين الى الواحد وقيل الخافض الاول مضاف اليهما معًا وَالخافض الثانى زائد ولكن جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى قوله تعالى كفى بالله ولزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم ترك الاعادة اضطرارًا واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة والاضطرار اما فى حال السعة كما فى قوله يسئلون به والارحام اما ترك الاعادة المتفق عليه بين الفريقين فى حال الضرورة كما قال الشيخ الفاضل سعد الدين شيرازى فى مدح رسول الثقلين صلى الله عليه وسلم ؎ بلغ العلى بكماله ÷ كشف الدجى بجماله ÷ حسنت جميع خصاله ÷ صلوا عليه واله ÷ فقوله واله معطوف على المجرور فى قوله عليه بلا اعادة الجار وكما فى الشاعر ؎ اليوم قربت تهجونا وتشتمنا ÷ فما بك والايام من عجب ÷ والجواب عن جانب البصريين ان فى الاشعار جواز ما لا يجوز فى غيرها فلا

تقاس علیها حالة السعة لان الشعر حالة الضرورة والضرورة مستثنی من القواعد والجواب من الآیة لیس التصریح فیها ان الواو للعطف بل یحتمل ان یکون للقسم ان کان قوله تعالیٰ والارحام بالجر ویحتمل ان یکون الواو للعطف ونصب الارحام مفعولا لفعل محذوف وهو التقوا معطوف علی تقوا السابق **فان قیل** ان البدل والتاکید کلاهما من التوابع کالمعطوف فینبغی ان لا یقعان عن المرفوع والمجرور بدون سبق التاکید وبدون اعادة الخافض کالمعطوف مع انه جاز تاکید المرفوع المتصل نحو القوم جاءونی کلهم والابدال منه نحو اعجبتنی جمالك بغیر شرط تقدم التاکید بالمنفصل وایضا جاز تاکید الضمیر المجرور نحو مررت بك نفسك وایضا جاز الابدال منه اعجبت بك جمالك من غیر اعادة الجار ولم یجز العطف فی الاول الا بعد التاکید بالمنفصل وفی الثانی الا مع اعادة الجار **قلنا** المؤکد عین المؤکد والبدل اما کل المبدل منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما لیسا باجنبیین من متبوعهما فلا حاجة فی ربطهما الی متبوعیهما الی تحصیل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف فانه یغایر المعطوف علیه بالذات فلا بد من تحصیل مناسبة زائدة بینهما وهو التاکید بالمنفصل فی صورة المرفوع واعادة الجاری فی صورة المجرور وانما یحصل المناسبة بالاعادة بان المعطوف منضم بالجار کما ان المعطوف علیه منضم بالجار والمعطوف فی حکم المعطوف علیه **فان قیل** ینقض بجائنی زید وموسی وجائنی زید وهذا فان المعطوف لیس فی حکم المعطوف علیه فی المثالین لانه المعطوف فی المثال الاول معرب لاعراب التقدیری والمعطوف علیه معرب باعراب اللفظی والمعطوف فی المثال الثانی کمحنی والمعطوف علیه معرب **قلنا** المراد باشتراك حکمهما فیما یجوز ویمتنع لا الاشتراک فی جمیع الامور مثال اشتراک ما یجوز جائنی زید وعمرو فلما ثبت وجاز المجی للمعطوف علیه فکذلك ثبت وجاز للمعطوف فاشترکا فی الفاعلیة وامتنع المفعولیة **فان قیل** ینقض بقولهم جائنی انسان وبقر فان النطق یجوز للمعطوف **قلنا** المراد بما یجوز ویمتنع الذی هو من الاحوال العارضة والنطق داخل فی مفهوم الانسان فیکون من ذاتیاته لا من عوارضه **فان قیل** ان القاعدة منقوضة بکون الاسم معربًا

ومبنيًا ومفردًا ومذكرًا ومؤنثا ومثنى ومجموعًا اذ الكل من الاحوال العارضة ولا يشترط ان يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى هذه الامور بل يجوز ان يعطف كل واحد منها بضده **قلنا** الاشتراك لازم فى الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله وهذه الاحوال عارضة من نفسه لا من قبله **فان قيل** ينتقض بيا رجل والحارث فان الحال العارضة للمعطوف عليه هو البناء بالضمة حاصل مما قبله وهو حرف النداء وليس فى المعطوف البناء بالضمة بل الرفع والنصب واجب **قلنا** ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله بشرط ان لا يكون المقتضى لتلك الاحوال منتفيا فى المعطوف وههنا مقتضى الضمة فى المعطوف عليه مباشرة حرف النداء مع المعطوف عليه وذلك المباشرة منتفيا فى المعطوف لفظًا وتقديرًا اما انتفاء اللفظى فظاهر واما انتفاء التقديرى فلانه قدر حرف النداء فى قوله والحارث لزم اجتماع حرف النداء مع اللام فالحاصل ان الضمة اثر حرف النداء وهو منتف فى المعطوف لفظًا وتقديرًا **فان قيل** قد تقرر ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه اذا لم يكن المقتضى للاحوال منتفيا فى المعطوف واذا انتفى المقتضى للاحوال فى المعطوف فلم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه كما لا يجب الضمة فى والحارث لانتفاء حرف النداء معه لا لفظًا ولا تقديرًا فهذه القاعدة منتقضة بنحو رب شاة وسخلتها فان المعطوف شريك مع المعطوف عليه فى الاحوال العارضة له من قبل وهى الجر والتقليل والتكثير اذ هى حاصلة من قبل وهو رب مع ان مقتضى تلك الاحوال وهو رب والتنكير فى مدخولها منتف فى المعطوف لتعرفها بالاضافة **قلنا** ان لا نسلم ان التنكير منتف بل هو موجود لان سخلتها مؤولة بالنكرة لقصد عدم التعيين اى سخلة لها او الضمير نكرة اى رب شاة وسخلة شاة **فان قيل** الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع واذا كان له مرجع فلا وجه للتنكير وههنا راجع الى الشاة **قلنا** الضمائر كلها نكرات اذا لم يكن لها مرجع كربه رجلا او كان مرجع له لكن لم يوجد الاختصاص بحكم وصفة نحو رب رجل اخيه فان اخيه مبدل من رجل وهو المقصود بدخول رب وهو جائز وان كان له مرجع ورب تدخل على النكرة وههنا معرفة لوجود المرجع لكنه لم يختص

يختص بحكم اوصفة وان وجد المرجع ووجد له **اختصاص فالضمير معرفة** فلو قلت رب رجل كريم اخيه بابدال اخيه لم يجز لان اخيه بدل من رجل موصوف بكريم فيكون الضمير معرفة فالاخ معرفة ومدخول رب يكون نكرة لامعرفة فلا يرد الاعتراض على رب شاة وسخلتها اذ الضمير نكرة لعدم توصيف مرجعه والله اعلم بالصواب **فان قيل** قد تقرتم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة لاحوال الذاتية فينتقض بمثل يا زيد وعمرو لان عمروا معطوف على زيد وهو فى حكمه فى البناء على الضمة والبناء من الاحوال الذاتية لا فى الاحوال العارضية **قلنا** ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى الاحوال العارضة لا فى الذاتية اذا لم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه فحينئذ المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف عليه فى كون كل واحد منهما مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم** اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز فى** تركيب **ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولم يبين الشارح احتمال كون قوله ولا ذاهب مبتدأ مسندا به اذ هو واقع بعد حرف النفى ورافع للظاهر وهو عمرو لانه على هذا التقدير على قوة الفعلية فيلزم عطف الفعلية الاسمية وهو غير حسن **فان قيل** قد تقررتم اذا كان فى المعطوف عليه ضمير راجع الى ما قبله فلابد ان يكون فى المعطوف ايضا ضمير راجع الى ذلك الشئ فينتقض ذلك القاعدة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ضمير فاجاب المص بقوله **وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها** اى الفاء فى هذا التركيب **فاء السببية** جواب بالمنع اى لا نسلم ان الفاء للعطف بل للسببية فلا يرد الاعتراض على تلك القاعدة او اجيب بالتسليم انه للعطف مع السببية لكن السببية تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى

لان الموصول اذا كان صلة جملة فعلية ووقع مبتدأ يكون متضمنا لمعنى الشرط وهو السببية فصارت الجملتان جملة واحدة فيكفي بالربط الواحد فيهما او للعطف لكنه يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببية الذباب او نقول ان الضمير محذوف فى متعلق يغضب فيكون التقدير الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب فالحاصل ان قوله لانها فاء السببية اربع توجيهات الاوّل ليست للعطف بل معناها السببية فقط والثانى ان معناها السببية مع العطف والثالث ان معناها هو العطف فقط لكن يفهم منها سببية الاولى للثانى و الرّابع ان الضمير فيه مقدر **واذا عطف** فان قيل الشرط يدل على وقوع العطف فاذا وقع العطف فكيف يترتب عليه الجزاء بقوله لم يجز قلنا ان قوله عطف يسند الى مصدره فيكون التقدير واذا عطف العطف والفعل اذا اسند الى مصدره يكون الفعل متضمنا لمعنى اوقع فيكون التقدير واذا اوقع العطف والايقاع صفة المتكلم قبل الوقوع فيكون المعنى واذا اوقع المتكلم ذلك العطف اى احدث ذلك العطف ولم يثبت بل يثبت بعده **علىٰ وجود عاملين** فان قيل كلمة على اذا وقعت صلة للعطف فيكون مدخول على معطوفا عليه فلا يطابق المثال المثل لان فى المثال عطف الاسمين على المعمولين لا على العاملين فاجاب الشارح عنه بثلثة اَجْوِبَةٍ الاوّل بقوله بناء والثانى بقوله وقال بعض الخ والثالث بقوله واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف بل صلة لبناء المحذوف فالمتعلق والمتعلق مفعولا له لعطف فان قيل العطف يقتضى المعطوف والمعطوف عليه ولم يوجد ههنا قلنا ان كليهما ههنا محذوفان فيكون التقدير واذا عطف بناءً على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى عاملين بعاطف واحد وتشريح الجواب الثانى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى وهو الامالة وكلمة على بمعنى نحو فيكون معنى العبارة واذا اميل الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما ولا شك ان فى المثال الاسمين وهما الحجرة وعمرو جعلا معمولين للعاملين السابقين وتشريح الثالث ان العبارة على حذف المضاف فيكون المعنى واذا عطف الاسمين على معمولى عاملين وفى المثال هكذا فطابق المثال مع المثل وانما قال المص على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز بالاتفاق نحو قوله تعالىٰ هو الذى جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء ولم يقل على اكثر من اثنين فانه غير جائز بالاتفاق نحو ثبت زيد فى الدار ضاربا اباه وعمرو البيتِ غلامه **مختلفين** فان قيل ينبغى ان لا يجوز تركيب ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالد الا انهما مختلفين لفظا ومعنى اما لفظا اذ التلفظ

بالاول اول وبالثانی ثان واما معنی فلان الاول مؤكد والثانی موكد قلنا المراد بالمختلفین غیر متحدین فی الذات بان لایكون الثانی عین الاول وههنا الثانی عین الاول فهما متحدان فی الذات ومختلفان فی الصفة ای المؤكد والمؤكد والمراد بالمختلفین المختلفان فی الذات فان قیل یفهم من قوله واذا عطف جواز العطف فهو مناقض لقوله لم یجز قلنا جواز العطف فی الصورة الواحدة بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقیقة والصورة الواحدة ما قدم المعمول المجرور علی المرفوع والمنصوب فی جانب المعطوف والمعطوف علیه فهذه الصورة جائزة بحسب الظاهر والسمع كما وقع فی قولهم ما كل سوداء تمرة وبیضاء شحمة وكما وقع فی قول الشاعر اكل امرأ تحسبین امرأً ؛ ونار توقد باللیل نارًا ؛۔ فهذه الصورة وانكان بحسب الظاهر جائز لوجود السمع لكنه لم یجز عند الجمهور بحسب الحقیقة لان حرف الواحد العاطف لم یقوان یقوم مقام عاملین مختلفین **خلافا للفراء** عنهم فان الجمهور لایجوزون هذا العطف فی الصور الثالث بالدلیل المذكور والفراء یجوز ذلك العطف فی كلها اما فی الصورة المذكور لوجود السمع فیها واما الصورتین الاخریین فمحمولتین علیها والجواب عن جانب الجمهور ان الشرط فی المحمول والمقیس ان یكون المحمول علیه والمقیس علیه بالقیاس والقاعدة وجواز الصورة الاولی بالسمع بغیر القیاس وكل شئ اذا جاز بالسمع من غیر القیاس یكون منحصرًا علی مورده ومورده الصورة الاولی وبقیت الصورتان الاخریان علی اصل القیاس هو عدم الجواز **الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو** فان قیل ان المتبادر ان الاستثناء من قوله خلافا للفراء لانه قریب فیفهم منه ان الفراء لا یجوز هذا العطف فی هذه الصورة والامر لیس كذلك بل هو یجوز مطلقا فی هذه الصورة وغیرها قلنا هذه الاستثناء من عدم الجواز عند الجمهور ومن خلاف الفراء ایضًا فیكون حاصل معنی الاستثناء الاول ان عدم جواز هذا العطف عند الجمهور فی الصورتین والجواز فی هذه الصورة وحاصل معنی الاستثناء الثانی خلاف الفراء عنهم فی الصورتین والاتفاق معهم فی هذه الصورة فی الجواز ولما كان الاستثناء منهما قدم الخلاف علی الاستثناء ولو اخر الخلاف وقدم الاستثناء لوهم الواهم ان خلاف الفراء عن صورة الجواز ولیس كذلك والمراد بمثل فی الدار زید والحجرة عمرو كل تركیب عطف فیه الاسمان علی معمولین عاملین مختلفین ذاتا عملا والمعمول المجرور مقدم علی المعمول المرفوع او المنصوب فی جانب المعطوف والمعطوف علیه كلیهما فهذه الصورة جائزة عند الجمهور بحسب الظاهر لوجود السمع فیها ولم یجز بحسب القیاس لان حرف العطف

الواحد لايقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين ويوصل اثر العاملين الى المعطوفين وعند الفراء هذه الصورة جائزة لوجود السمع والصورتان الاخريان قياس عليها مثالهما زيد في الدار وعمرو الحجرة وان زيدًا في الدار وعمرو والحجرة فهما غير جائزتين عند الجمهور جائزة عند الفراء **خلافًا لسيبويه** فانه لا يجوز هذا العطف لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الظاهر في جميع الصور اما في صورة السمع فيحمل على حذف الجار وابقاء المجرور على الجر وهذا جائز كما جاء في بعض القرأة في قوله تعالىٰ تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرةِ بجر الآخرة فالتقدير عرض الآخرة **التاكيد** اى المؤكد فسر به لانه نقل عن المعنى المصدرية جعل اسمًا لشان معرب الخ او باق على المصدرية لكن فسر باسم الفاعل لصحة الحمل له ولتطبيق المثال مع المثل او لصحة عده من التوابع **تابع يقرر امر المتبوع** فقوله يقرر متضمن لمعنى يجعل فيكون المعنى يجعل امر المتبوع اى اى حال المتبوع وشانه مقررًا ثابتا عند السامع كان متوهما قبل التاكيد عند السامع ويكون ثابتا مقررًا عنده بعدم التاكيد **في النسبة او الشمول** فالنسبة مصدر مبني للمفعول اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه **فان قيل** المراد بالامر شان المتبوع وحاله وكونه منسوبًا او منسوبا اليه ايضًا شانه وحاله فيلزم ظرفية الشئ لنفسه **قلنا** ان كلمة في بمعنى من البنائية فيكون المعنى يقرر ويتحقق امر المتبوع من كونه منسوبا او منسوبا اليه في التركيب اللذان غير متحققين عند السامع فيثبت التاكيد ان المنسوب والمنسوب اليه في هذا التركيب هو المتبوع لا غير ثم اعلم ان التاكيد اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ الاول نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع بالمتكلم المجاز اما في المنسوب نحو زيد قتيل قتيل دفعًا لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضًا تكرير اللفظ الاول حتى لايبقى شك السامع في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ والمراد نسبة الفعل الى متعلقات ذلك الشئ كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذ ايضًا تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اے ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى ضرب زيد نفسه او عينه **او في الشمول** اے شمول المتبوع جميع افراده دفعًا لظن السامع بالمتكلم تجوز الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه ويريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع اخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم فهذا هو الغرض من الفاظ التاكيد فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله يقرر امر المتبوع خرج غير عطف البيان لانه ليس بموضع لهذا المعنى وخرج عطف البيان بقوله في النسبة او في الشمول فانه يقرر امر المتبوع ويوضحه لكن لا

فی النسبة والشمول **وهو لفظی** سمی به لحصوله من تکریر اللفظ الاول **ومعنوی** سمی به لحصوله من ملاحظة المعنی **فاللفظی تکریر اللفظ الاوّل** ای مکرر اللفظ الاول اوّل التکریر بالمکرر لصحة الحمل ولتطبیق المثال مع الممثل لان زیداً فی جائنی زید زید مکرر لا تکریر **فان قیل** التکریر شنیع **قلنا** التکرار شنیع اذا کان بلا فائدة والاعادة ههنا لفوائد مذکورة **فان قیل** التعریف غیر جامع لافراده لان انت تاکید فی قولك ضربت انت ولم یکرر لفظ الاول وهو التاء فی ضربت **قلنا** اعادة اللفظ الاول اما حقیقة **نحو جائنی زید زید** او حکماً نحو ضربت انت فان انت فی حکم تکریر اللفظ وان کان مخالفا للاول اذ الضرورة داعیة الی المخالفة لانه لا یجوز تکریره متصلاً لان المتصل اذا کان متصلا فلا یجوز انفصاله من العامل **و یجری** فان قیل ضمیر یجری اما راجع الی التکریر مطلقا فیوافق بقوله **فی الالفاظ کلها** لکن یلزم الخروج عن البحث اذ البحث فی التاکید اللفظی الاصطلاحی الذی هو من توابع الاسماء لا فی مطلق الالفاظ اسماءً کانت او افعالاً او حروفاً مفردات او مرکبات واما راجع الی التکریر الذی هو یسمی بالتاکید اللفظی الاصطلاحی فیوافق البحث لکن یابی عن هذا الارجاع قوله فی الالفاظ کلها لانه یقتضی جریان التکریر فی الالفاظ کلها اسماءً نحو زید زید او افعالا نحو ضرب ضرب او حرفاً نحو انّ انّ او جملا نحو زید قائم او مرکبات تقییدیة کالمضاف والمضاف الیه او الموصوف والصفة او غیر تقییدیة کالمرکبات التعدادیة والمزاجیة فان التکریر اللفظی یجری فی کلیهما **قلنا** ضمیر یجری راجع الی مطلق التکریر و البحث عن المطلق باعتبار بعض الافراد وهو التاکید الاصطلاحی **او نقول** ضمیر یجری راجع الی التاکید اللفظی الاصطلاحی المبحوث عنه والمراد بالالفاظ الاسماء **فان قیل** لما کان المراد من الالفاظ الاسماء لِمَ اکدت بقوله کلها **قلنا** المقصود فی هذا العموم عدم اختصاص التاکید اللفظی بالفاظ محصورة کالتاکید المعنوی مختص ببعض الاسماء وفی الجوابین خدشة اَمّا فی الاول خلاف المتبادر لان المتبادر ارجاع الضمیر الی التاکید الاصطلاحی واَمّا فی الثانی ارادة الخاص مع وجود قرینة العام **والتاکید المعنوی مختص بالفاظ محصورة** اے معدودة محدودة مسموعة لا یتجاوز عنها **وهی نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع واکتع وابتع وابصع** بالصاد المهملة وقیل بالضاد المعجمة قیل لا معنی لهذه الکلمات الثلاث فی حال الافراد مثل حسن وبسن وقیل اکتع مشتق من حول کتیع اے تام وابصع بالمهملة من بصع العرق ای سال وبالمعجمة من بضع ای رَوِیَ وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة المغرز **فان قیل** لما کان هذه الالفاظ منقولة عن المعنی الاصلی الی المعنی التاکیدی فلا بد حینئذ من المناسبة بین المعنی المنقول والمنقول عنه **قلنا** یمکن استنباط مناسبات خفیة بین المعانی الاصلیة و

معناها التاكيدی بالتامل الصادق **فالاولان** ای النفس والعين **يعمان** **فان قيل** انهما ليسا بشاملين لجميع الالفاظ والمعانی فكيف يفهم منهما العموم **قلنا** لقوله يعان معنيان المشهور وهو العموم وغير المشهور وهو الوقوع والمراد ههنا غير المشهور ای يقعان علی الواحد والمثنی والجموع والمذكر والمؤنث **فان قيل** يلزم الالتباس **فاجاب باختلاف صيغتهما** افرادا وتثنية وجمعا واختلافا **فضميرها** العائد الی المتبوع المؤكد **تقول نفسه** فی المذكر الواحد **ونفسها** فی المؤنث الواحدة **انفسهما** بايراد صيغة الجمع فی تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وهذا الاستعمال موافق للقياس واما استعمال الاول فلانهم يكرهون اجتماع التثنيتين اللتين فيهما اتصال لفظا ومعنی اما اتصال اللفظی بان تكون التثنية الاولی مضافة الی التثنية الثانية واما اتصال المعنوی بان تكون التثنية الاولی جزءا من الثانية فيعبرون عن التثنية الاولی بالجمع كما فی قوله تعالی السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما اصله يداهما عبر الله تعالی عن التثنية الاولی بالايدی وكما فی قوله تعالی فقد صغت قلوبكما اصله قلباكما لان للاثنين قلبين لا القلوب لكن لما كره اجتماع التثنيتين عبر الله تعالی عن الاولی بالجمع ولم يعبر عن الاولی بالمفرد لدفع التثنيتين للمناسبة بين التثنية الاولی بالمفرد كما فی قوله تعالی لعن الذين كفروا علی لسان داؤد وعيسی ابن مريم **وانفسهم** فی جمع المذكر العاقل **وانفسهن** فی جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر **والثانی** فان قيل الثانی هو العين وحكمه مذكور فكونه للمثنی مخالفا عن المذكور وتناقض فی الحكم **قلنا** المراد بالثانی لفظ كل وهو وان كان ثالثا لكن لما سمی النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمی الثالث ثانيا **للمثنی كلاهما** للمذكر **وكلتاهما** للمؤنث **والباقی** بعد الثلثة المذكورة **لغير المثنی** مفردا كان او جمعا **باختلاف الضمير** العائد الی المتبوع المؤكد **فی كله** نحو قرئت الكتاب كله **وكلها** نحو قرئت الصحيفة كلها **وكلهم** نحو اشتريت العبيد كلهم **وكلهن** نحو طلقت النساء كلهن **وباختلاف الصيغ فی الكلمات البواقی** وهی اكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة **تقول اجمع** فی المذكر الواحد **وجمعاء** فی المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة **واجمعون** فی جمع المذكر **وجمع** فی جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع **ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء** مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه **فان قيل** لا بد ان يذكر فی المتن الا ذو اجزاء وافراد لانه يؤكد بهما ذو افراد ايضا كما يقال جائنی الانسان كله واجمع **قلنا** لا حاجة الی ذكر ذو افراد لان الكلی ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع حاصله ان الكلی اذا اخذ

افرادہ مجتمعة من حيث انها مجتمعة فيكون ذوالافراد بهذه الحيثية كلا وكل واحد من الافراد اجزائه فيكون قوله ذواجزاء مشتملا لذى اجزاء وافراد كليهما و يجب ان تكون ذالك الافراد بحيث **يصح افتراقها حسا** كاجزاء القوم **او حكما** كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة دفع وهم التبعيض مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ فى حق الاشتراء وان لم يتجزأ فى حق المجئ فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول **بخلاف جاء زيد كله** لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حق المجئ **واذا اكد الضمير المرفوع المتصل** بارزا كان ومستكنا **بالنفس والعين** اے اذا اريد تاكيده بهما **اكد** ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين **مثل ضربت انت نفسك** فنفسك تاكيد التاكيد الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفس الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى صورة استكان الضمير اجريت عليها صورة ابراز الضمير طردا للباب وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا فيصح وقوعهما فاعلا فيحتاج الى التاكيد لوقوع الالتباس عند عدم التاكيد **واكتع واخواته** يعنى ابتع وابصع **اتباع لاجمع فان قيل** اكتع واخواته مبتداء و اتباع بكسر الهمزة مصدر من باب الافعال فيلزم حمل صرف الوصف على الذات لان المبتدأ يكون من قبيل الالفاظ والاتباع مصدر معناه حدث فيكون من قبيل المعانى **قلنا** ان الاتباع بفتح الهمزة جمع تابع فلا يلزم حمل صرف الوصف على الذات **فان قيل** اجمع ايضا تابع تاكيد لما قبل فيكون هذه الكلمات تابع تابع فيكون كالمصغر للمصغر وذلك غير جائز **قلنا** المراد بالاتباع ان هذه الكلمات لا تستعمل بدون اجمع لا المعنى الاصطلاحى بل هى تابعة لمؤكد اجمع بواسطة اجمع لكون اجمع ادل بمعنے الجمعية منها المقصودة منها فلما كانت اتباعا فيحصل لها خاصية التابع **فلا يتقدم اكتع واخويه عليه** اے على اجمع اذ التابع لا يتقدم على المتبوع **وذكرها** اى اكتع وابتع وابصع **دون ذكر اجمع ضعيف** لعدم ظهور دلالتها على معنے الجمعية وللزوم ذكر التابع بغير المتبوع **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع فان قيل** ان اخوك فى قوله جائنى زيد اخوك بدل وليس بمقصود

اذ القصد يقع على المعانى والاحداث **قلنا** مقصود صفة تابع بحال متعلقه وهو الحدث من مقدارات المتكلم فيكون المعنى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع **دونه** اے دون المتبوع **فان قيل** ان التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه لان المقصود فى جاءنى زيد بل عمرو التابع لا المتبوع مع انه ليس ببدل **قلنا** المتبوع فى توالى البدل غير مقصود ابتداء بل ذكر المتبوع طوطية وتمهيد الى ذكر التابع و المعطوف عليه ببل غير مقصود انتهاء ومقصود ابتداء **فان قيل** المتبادر بما نسب الى المتبوع ما نسب الى المتبوع بطريق الاسناد فخرج من التعريف ضربت زيداً اخاك لان ما نسب الى المتبوع بطريق الوقوع ههنا مع انه من افراد البدل **قلنا** ما نسب الى المتبوع مسنداً نحو جاءنى زيد اخوك او غير مسند نحو ضربت زيد اخوك فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع احتراز عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المتبوع فيها مقصود بالنسبة وقوله دونه احتراز عن المعطوف بالحرف لان المتبوع والتابع كليهما مقصودان فى النسبة ولما قال الشارح ابتداء خرج المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له عرض عنه وقصد المعطوف فالمتبوع مقصود ابتداء والتابع مقصود انتهاء **فان قيل** تعريف البدل غير متناول لافراده اذ خرج عنه البدل الواقع بعد الا نحو ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل وليس بمقصود بما نسب الى المتبوع لان ما نسب الى المتبوع نفى القيام والمنسوب الى التابع ثبوت القيام **قلنا** البدل مقصود باصل المنسوب وهو قام منسوب فى الظاهر اولا الى المتبوع وثانيا الى التابع فى القصد والا لكان مخالفا بالصفة وهو النفى فى الاول والاثبات فى الثانى فالحاصل ان كلمة ما فى قوله ما نسب الى المتبوع عبارة عن فعل وشبه فعل ففى التركيب المذكور الفعل هو قام منسوب الى احد وزيد كليهما وغيّر كلمة ما والا وصفهما وليسا بمنسوبين **فان قيل** لما كانت النسبة الاولى نفيا فكيف تكون طوطية للنسبة الثانية المثبتة وما هذا الا طوطية النقيض الى النقيض **قلنا** الغرض من الطوطية ايقاظ الغافل وهو يحصل بالنقيض ايض **وهو** اى البدل انواع اربعة قدر الشارح الاجمال ليشتمل العبارة على الاجمال والتفصيل ويشير الى ان العطف مقدم على الربط ويشير ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى الجزى وتقسيم الجنس الى الانواع لا من قبيل تقسيم الكل الى الجزء فلا يرد الاعتراضات **بدل الكل** اى بدل هو كل المبدل منه **وبدل البعض** اے بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بيانية اذ خاصة الاضافة البيانية ان يحمل المضاف اليه على المضاف وههنا كذلك **وبدل الاشتمال** اے بدل مسبب اى ذكر مسبب وسبب ذكره اشتمال احد المبدلين بالآخر والسبب مؤثر فى المسبب ولا شك ان ذلك الاشتمال مؤثر فى ذكر البدل لان الاشتمال لابد له من المشتمل المشتمل

فاذا ذكر احدهما ذكر الآخر مثال اشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه ومثال اشتمال المبدل منه على البدل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه **و بدل الغلط** اے بدل سبب ذكره غلط المتكلم بذكر المبدل منه فالاضافة فى الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة **فالاول** اى بدل الكل **مدلوله مدلول الاول** **فان قيل** المراد بالمدلول هو المعنى الموضوع له فينبغى ان لا يكون اخوك فى جائنى زيد اخوك بدل الكل لتغائر مفهوميهما لان معنى زيد حيوان ناطق مع هذا التشخص ومعنى اخوك اخ المخاطب **قلنا** المراد باتحاد المدلول اتحاد المصداق بان يكونا متحدين ذاتا مع تغائرهما لفظا فدخل فيه جائنى زيد اخوك لاتحاد مصداقهما وان اختلفا مفهوما وخرج جائنى زيد زيد لعدم تغائر اللفظى وان اتحد ذاتا ومفهوما واما اتحاد المفهوم غير لازم اذ هو قد يكون كما فى زيد ضربته اياه وقد لا يكون كما فى جائنى زيد اخوك ثم اياه فى زيد ضربته اياه اما بدل نظرًا الى تغائر اللفظ و اما تاكيد نظرًا الى اتحاد المفهوم والمفهوم والمصداق **فان قيل** ينبغى ان يكون التوابع خمسة والبدل ثلثة وبدل الكل داخل فى عطف البيان او يكون التوابع اربعة والبدل اربعة وعطف البيان داخل فى بدل الكل **قلنا** لم يفعل المصنف هكذا لوجود الفرق بينهما اذ المقصود فى البدل التابع لا المتبوع وفى عطف البيان المقصود المتبوع لا التابع فلما لم يدخل احدهما فى الآخر مفهوما لم يدخل احدهما فى الآخر لفظًا ذكرًا **والثانى** اے بدل البعض **جزئه** اے جزء المبدل منه نحو ضربت زيدًا راسه **والثالث** اے بدل الاشتمال **بينه وبين الاول** اى المبدل منه **ملابسة** علاقة بحيث توجب نسبة الفعل الى المتبوع النسبة الى الملابس والتابع اجمالا ولا يكون النسبة الى المتبوع تاما بل لابد فى تصحيحها من اعتبار غير المتبوع نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته اذ التعجب يحصل من الصفات لا من الذوات وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه لان نسبة سلب الى زيد توجب نسبة الى الثوب اجمالا ولا يكون نسبة سلب الى زيد تاما بل لابد فى تصحيح النسبة الى زيد من اعتبار غير زيد لان سلب الذوات غير معهود **فان قيل** فى تعريف بدل الاشتمال صور بدل الغلط نحو ضربت زيدًا حماره وضربت زيدًا غلامه لان زيد والحمار والغلام ملابسة علاقة المالكية والمملوكية من غير احدهما جزء من الآخر وليست هذه الصور من صور بدل الاشتمال لانها من صور بدل الغلط **قلنا** المراد بالملابسة الملابسة المذكورة لا مطلق الملابسة لان نسبة الضرب الى زيد تام ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد لانه يقع مضروبًا فيكون من صور بدل الغلط لا من صور بدل الاشتمال **بغيرهما** **فان قيل** الجار والمجرور باعتبار المتعلق صفة ملابسة و

الضمير المجرور الى بدل الكل والبعض فيكون التقدير تكون تلك المناسبة من غير كون البدل كل المبدل منه او جزأ المبدل فخرج منه بدل الاشتمال فى مثل نظرت الى القمر فلكه لان الملابسة بين القمر والفلك من حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك **قلنا** المنفى الكلية والجزئية بان يكون البدل كل المبدل منه او جزئه فدخل ما فيه المبدل منه جزء والبدل كل **فان قيل** كيف يكون هذا المثال من صور بدل الاشتمال لان النظر الى القمر تام يكون بغير الفلك كما نظر الى ضوء القمر فى الارض قلنا هذا المثال يستعمل فى ايام اختفاء القمر فالنظر اليه غير تام بدون الفلك **فان قيل** لا نسلم ان القمر جزء الفلك بل هو كوكب ليلى مركوز فى السماء الاول **قلنا** هذا مناقشة فى المثال وهو ممتنع لان المثال لتوضيح الممثل فيكفى فيه مجرد الفرض والاعتبار ويمكن ان يورد لمثال البدل جزء والمبدل منه كلا مثل رئيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وهو ثلثون اذ الدرجة عبارة عن موضع طلوع الشمس ولا شك ان فى جانب المشرق ستة بروج وكذا فى جانب المغرب ستة بروج وفى كل برج ثلثون درجة اى سوراخا ومطلعا للشمس والاسد اسم لبرج واحد **فان قيل** لم لم يجعل المصنف هذا القسم من البدل لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة من العجم لا من العرب **والرابع** اى بدل الغلط **ان تقصد انت اليه** **فان قيل** ان تقصد بتاويل القصد خبر مبتدأ ولا يصح الحمل لان المبتدا وهو البدل من قبيل الالفاظ والقصد من قبيل المعانى **قلنا** ليس قوله ان تقصد خبر المبتدأ بل خبر المبتدا محذوف وهو يكون وهو متعلق الجار المحذوف من أنْ فيكون التقدير والرابع يكون بان تقصد اليه وأنْ فى قول الشارح ان يكون سهو من الناسخ وزاد قوله انت اشارة الى ان تقصد بصيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله غلطت من غير اعتبار ملابسة بينهما **بعد ان غلطت بغيره** اى بغير البدل وهو المبدل منه **ويكونان** اى البدل والمبدل منه **معرفتين** نحو ضرب زيدًا اخوك **ونكرتين** نحو جائنى رجل غلام لك **ومختلفين** نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد **واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت** اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة **مثل بالناصية ناصية كاذبة** **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله مررت بزيد حمار فانه جائز **قلنا** هذه القاعدة فى بدل الكل وهذا القول من صور بدل الغلط **فان قيل** ينقض هذه القاعدة بقوله جل جلاله انك بالواد المقدس طوى فان طوى نكرة بدل الكل من الواد المقدس ولم يوصف البدل **قلنا** يفهم ههنا من البدل ما لم يفهم من الواد المقدس لان معنى طوى التقديس مرتين فيكون

التكرير كالجابر **ويكونان ظاهرين** نحو جائنى زيد اخوك **و مضمرين** نحو الزيدون ولقيتهم اياهم ويجوز ان يكون الثانى تاكيدًا للاول **ومختلفين** نحو اخوك ضربته زيدًا او اخوك ضربت زيدًا اياه **ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدًا** لان مدلول البدل والمبدل منه متحد والظاهر من الغوائب فلو ابدل الظاهر الغائب من ضمير المتكلم او المخاطب فلا يتحد مدلولاهما وايضًا ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما واما بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى ضربتك الحمار وضربتنى الحمار

عطف البيان تابع جنس شامل لجميع التوابع **غير صفة** احترز عن النعت **يوضح متبوعه** احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ثم اعلم ان بعض النحات يشترطون فى عطف البيان ان يكون اوضح من المتبوع لانه لايضاح المتبوع والايضاح يحصل بالاوضح ويقولون عطف البيان اسم اشهر من اسمى مسمى الواحد نحو ابو حفص عمر فعمر اوضح من ابى حفص وعند بعض النحات لا يلزم ان يكون عطف البيان اوضح من المتبوع بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى ويقال عمر ابو حفص **مثل اقسم بالله ابو حفص عمر** فابو حفص كنيه امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالیٰ عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى راكب على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبًا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول ويمشى خلف بعيره شعر ولم يذكر الشارح فى قصة قسم عمر رضى مع انه واقع فى الشعر وواقع فى المتن حفظا للادب **اقسم بالله ابو حفص عمر** ؛ ما مسها من نقب ولا دبر ؛ اغفرله اللهم ان كان فجر ۔ اے كاذبا فى قسمه وعمر رضى مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال الاعرابى اغفرله اللهم ان كان فقال صدق صدق صيغة امر مقصود بالنداء اى يا الله صدق صدق الاعرابى فى سوال غفرانه لى فانى فجرت بمنع السوال عنه بمضمون قوله تعالیٰ واما السائل فلا تنهر والمعنى صدق الاعرابى فى قوله انى على ناقة دبراء حتى النقيا فاخذ يده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفا فحمله على بعيره وزوّده وكساه وانما قال الاعرابى ان كان

فجر بان الشرطية الدالة على التشكيك مع انه فجر على القسم خلاف الواقع ادبًا او ظنًّا منه انه قسم على يقينه ان الاعرابى كاذب فى قوله فلا يأثم بقسمه او نقول ان كلمة ان مخففة من المثقلة ليست شرطية فتكون من قبيل قوله تعالى ان كان وعد ربنا لمفعولا فان قيل يلزم فى خبر ان المخففة من المثقلة اللام قلنا لزوم اللام فى خبر ان المخففة اذا لم يكن ماضيا وان كان ماضيا لا تدخل اللام كما فى قوله تعالى انا اعطينك الكوثر فان قيل لا فرق بين عطف البيان وبدل الكل كما فى قوله جاءنى زيد اخوك يحتمل كلاهما فاجاب وفصله اى فرقه اشار ان المراد بالفصل الفرق لا مقابل الجنس من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية اى الفرق بين البدل وعطف البيان باعتبار المعنى واقع فى جميع المواد بان التابع مقصود فى بدل الكل لا المتبوع وفى عطف البيان المتبوع لا التابع واما الفرق اللفظى بينهما ثابت فى بعض المواد لا فى جميع المواد والتراكيب وهذا البعض واقع فى مثل قول الشاعر ؎ انا ابن التارك البكرى بشر۔ فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز هذا التركيب لان عطف البيان لا يكون فى حكم تكرير العامل فلا يكون التارك بشر وان جعل بدلا من البكرى لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر فيكون من قبيل الضارب زيد وهو غير جائز لعدم حصول فائدة التخفيف لا فى جانب المضاف ولا فى المضاف اليه وآخر البيت ؎ عليه الطير ترقبه وقوعا۔ وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من البكرى الذى هو مفعول التارك وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا للظرف وهو عليه لان الظرف يقتضى المتعلق وهو مجتمعًا فالطير فاعل مجتمعًا وشبه الجملة حال من البكرى وان كان الطير مبتدأ فترقبه حال من الضمير المستكن فى عليه الراجع الى المبتدأ ووقوعا جمع واقع كنصور جمع ناصر حال من فاعل ترقبه فحاصل المعنى واقعة حوله مترقبة منتظرة الى انزهاق روحه لان الانسان مادام به رمق فالطير لا تقربه والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيدٌ زيدًا بالتنوين مرفوعا ومنصوبا حملا على اللفظ والمحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم بغير تنوين اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد يعنى كل ما خالف جنس عام ان اريد به المخالفة فى الصحة اذا كان عطف بيان وعدم الصحة اذا كان بدلا يكون نوعا فيسمى اشتراك النوعى وان اريد به نفس المخالفة سواء كان بالاعراب او بالصحة وعدم الصحة يكون جنسا ويسمى اشتراك الجنسى

سن هجری ۱۴۱۱ الساعی
قد فرغت من تصفية هذا الكتاب يوم الاحد سبع عشرين مضت من محرم الحرام
محمد قاسم افغانستانی

تمت بالخير جلد اوّل من خادمة الكافيه

مولده غازی اباد

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الحمد لله والمنة على ان الكتاب المستطاب الموسوم بہ

خادمة الکافیہ

جلد ثانی ۲

فی بحث المبنی

من تصنیف احقر العباد المسمیٰ بہ

مولوی حاجی عبد المنان

المعروف بہ لاخار بابا عفی عنہ سکنہ لاخار علاقہ جنکی خیل تحصیل فتحپور
ریاست سوات

بسم الله الرحمن الرحيم

المبنی اعلم ان الاصل فی الاسماء الاعراب والاصل فی الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعانی المعتورة وهی تقتضی العلامات لئلا يلتبس البعض بالبعض وهی ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف فانهما ليسا محلا للمعانی المعتورة فلا يحتاجان الی الاعراب وايضا الفعل ثقيل لانه موضوع للحدث والنسبة والزمان فالمناسب مع الخفة والبناء خفيف من الاعراب لان السلوك علی طريقة واحدة اسهل من السلوك علی طرائق مختلفة بخلاف الاسم فان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل فانه لو ثبت الاعراب عليه يفيد الثقل علی الثقل **فان قيل** الثقل انما يعتبر علی اللسان والاسم والفعل سواء فی التلفظ اللسانی بل الفعل ثقيل من جهة تعدد الموضوع له علی الذهن وهو غير مراد فی الثقل **قلنا** الثقل بالذهن مستلزم للثقل علی اللسان لان الذهن اذا وقع فی التشويش وقع التردد فی اللسان **ثم** المبنی المطلق عبارة عما كان حركاته وسكناته من غير العامل وهو علی قسمين **احدهما** مبنی الاصل **والآخر** مبنی الاسم **فالاول** عبارة عن الماضی والامر الحاضر والحرف **والثانی** عبارة عن الامرين احدهما ما ناسب مبنی الاصل باحد المناسبات الست **والثانی** ان يقع الاسم غير مركب مع الغير تركيبا يتحقق به العامل كالاسماء المعدودة **ثم** حكم مبنی الاصل ان لا يتحقق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا **فان قيل** الماضی قد يقع موضع الخبر مثل ضرب فی زيد ضرب موضع زيد ضارب فيكون له ايضا محل من الاعراب يعنی تحقق العامل فيه **قلنا** لا نسلم انه واقع موضع ضارب بل الجملة وقعت موقع ضارب والمراد عدم وقوع الفعل الماضی فقط **وانما** اعرب المضارع لانه واقع موقع اسم الفاعل مثل زيد يضرب فی موقع زيد ضارب

لأن الاصل فی الخبر الافراد **فان قیل** فعلے هذا ینبغی ان یعرب الماضی ایضا وقع موقع اسم الفاعل مثل زید ضرب فی موضع زید ضارب **قلنا** ان المضارع مشابه باسم الفاعل من جهة اخرٰی وهو مثلیة مع اسم الفاعل فی عدد الحروف والحرکات والسکنات والماضی لیس کذٰلك فلما شابه المضارع باسم الفاعل مشابهة کاملة ثبت له عین الاعراب والماضی مشابه به مشابهة ناقصة ثبت له ما کان مشابها للاعراب وهو البناء علی الحرکة وانما اختیر الفتحه لانه اخف الحرکات **فان قیل** فعلے هذا ینبغی ان یعرب الامر الحاضر لمشابهة مع اسم الفاعل فی الحرکات والسکنات **قلنا** لا اعتبار لهمزة الوصل لسقوطها فی الدرج فلما لم یکن مشابها به لا تاما ولا ناقصا فلا یثبت له الا اعراب ولا البناء علے الحرکة بل صار مبنیا علے السکون کما هو الاصل **المبنی** اے الاسم المبنی ففی تقدیر الاسم اشارة الی ان المبنی صفة الاسم لا اللفظ لان المعتبر فی التعریفات هو الجنس القریب وهو الاسم واللفظ هو الجنس البعید واشارة الی دفع ان التعریف لا یکون جامعا لافراده لخروج الحرف والامر والماضی عن تعریف المبنی لانها غیر مناسبة لمبنی الاصل لان الشئ لا یناسب نفسه حاصل الدفع ان هذا الاعتراض انما یرد لو کان هذا التعریف المبنی بل التعریف للاسم المبنی فهی غیر داخلة فی المحدود فلا باس بخروجها عن الحد **فان قیل** تعریف الاسم المبنی بالمبنی الاصل غیر جائز لانه غیر معلوم ایضا فیلزم تعریف المجهول بالمجهول **قلنا** هذا التعریف بالنسبة الی من یعرف ماهیة المبنی المطلق وهو ما کان حرکاته وسکناته من غیر العامل ولکن لا یعرف ماهیة الاسم المبنی ولذا لم یتعرض الی ماهیة المبنی المطلق **ما** اے اسم **ناسب** **فان قیل** تعریف المبنی لا یکون مانعا عن دخول الغیر لصدقه علی المضارع لانه لفظ او شئ مناسب لمبنی الاصل وهو الماضی لاشتقاقه منه مع انه لیس بمبنی **قلنا** هذا الاعتراض انما یرد لو کان کلمة ما عبارة عن اللفظ او الشئ بل هی عبارة عن الاسم **مبنی الاصل** اے المبنی الذی هو الاصل فی البناء وهی الامور الثلاثة علے الاتفاق والجملة من حیث هی عند صاحب المفصل **فان قیل** ان المبنی مقابل للمعرب وکل قید یوخذ فے احد المتقابلین نفیا ذکر فی الاخر اثباتا فینبغی ان یقول المصنف ما شابه مبنی الاصل **قلنا** المراد بالمشابهة المنفیة فی تعریف المعرب هی هذه المناسبة لانه لو بقیت علی حقیقتها لا

يصدق تعريف المبني على الاسماء المبنية التي وجه بنائها غير المشابهة كالاسماء المتضمنة لمعنى همزة الاستفهام او معنى حرف الشرط او الواقعة موقع مبني الاصل كنزال وغير ذلك ويدخل في تعريف المعرب فلا يكون تعريف المعرب مانعا ولا تعريف المبني جامعا **فان قلت** ان المراد بالمناسبة اما المطلقة او المؤثرة في البناء او القوية فان كان الاول فينبغي ان يكون كل فرد من المعرب مبنيًا لانه مناسب لمبني الاصل في التلفظ والتكلم وان كان الثاني فيلزم اخذ المحدود في الحد وان كان الثاني فهو مجهول **قلنا** المراد بالمناسبة المناسبة القوية وهي ليست بمجهولة لان المناسبة اذا ذكرت مطلقا في بحث المبنيات يكون نصا فيما ذكر صاحب المفصل وهي احد الامور الستة وهي قد تحصل بتضمن الاسم معنى مبني الاصل تحقيقا لا وهما كتضمن اسماء الاستفهام والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل بمشابهة الاسم لمبني الاصل كالمبهمات فانها مشابهة لمبني الاصل وهو الحرف في الاحتياج وقد تحصل بوقوع الاسم موقع مبني الاصل كنزال واقع موقع إنْزِلْ وقد تحصل بمشاكلة الاسم المبني للاسم الذي وقع موقع مبني الاصل كفجار مشاكل عدلا ووزنة لنزال الذي وقع موقع إنْزِلْ وقد تحصل بوقوع الاسم موقع الاسم الذي شابه مبني الاصل كالمنادى المفرد الواقع موقع كاف الضمير الذي شابه صورةً لكاف حرف الخطاب في ذلك وقد تحصل باضافة الاسم الى مبني الاصل بلا واسطة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم او بالواسطة مثل عذاب يومئذ **او وقع** ذلك الاسم المبني **غير مركب** مع غيره على وجه يتحقق معه عامله **اعلم** ان الاسم اما مضموم مع الغير اولا فالثاني مبني كالاسماء المعدودة والاول اما مشابه لمبني الاصل اولا فالاول مبني كجاء هؤلآء والثاني اما تحقق معه عامله اولا فالثاني مبني كغلام زيد والاول معرب كجاء زيد **فان قيل** تعريف المبني غير مانع عن دخول الغير لدخول المعرب فيه هو زيد في نحو قام زيد فانه ليس بمركب لانه جزئه لا يدل على جزء معناه مع انه ليس مبنيا **قلنا** المراد بالمركب المنفي في هذا المقام المركب اللغوي اي المضموم مع الغير بقرينة ان الاسم لا يكون مركبا اصطلاحا وزيد في مقام زيد وان لم يكن مركبا اصطلاحا لكنه مركب لغة والمركب اللغوي يراد منه احد المضمومين لا مجموع المضمومين وعلامتان يتعدى

بكلمة مع مثل زيد فى جائنى زيد مركب من الكلمتين **فان قيل** ان التعريف غير جامع لا فراده اذ خرج منه غلام فى غلام زيد اذ هو مركب مع المضاف اليه مع انه مبنى **قلنا** المراد بالمركب المنفى الذى يتحقق معه عامله سواء لا يكون مركبا اصلا كزيد وعمرو او مركبا لكن لا يتحقق معه عامله نحو غلام فى غلام زيد **فان قيل** كلمة او لاحد الامرين فلا يصدق التعريف على هذا فانه اجتمع فيه هذان الامران اى المناسبة وعدم التركيب **قلت** كلمة او ههنا لمنع الخلو لا للجمع ولا للانفصال الحقيقى **فان قيل** كلمة او مشتركة بين المعانى الثلاثة ففى اخذ بعضها ترجيح بلا مرجح وهو باطل **قلنا** الترجيح ههنا بالقرينة وهى ان المبنى مقابل للمعرب و اعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المناسبة فالمبنى ما انتفى فيه هذان الامران نحو هذا او التركيب نحو زيد او عدم المناسبة نحو جائنى هؤلاء **فان قيل** التغير اذا وقع فى عبارة العمدة لا يخلوا عن نكتة فما النكتة فى اختلاف الترتيب فى ذكر المشابهة و التركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثار التقدم ما مفهومه وجودى لشرفه **والقابه ضم وفتح وكسر** للحركات الثلاث **ووقف** للسكون عند البصرين واما الكوفيون فيطلقون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس وانما قال ههنا القابه و قال فى المعرب انواعه لان الاعراب يدل على انواع المعانى فلما كان مدلولاتها انواعا سمى دوالها ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فكذا داله **فان قيل** اضافة الالقاب الى ضمير المبنى غير جائز لان لقب المبنى مضموم و مفتوح ومكسور لا الضم الخ وايضا لقب الشئ محمول عليه كما يقال السعيد كرز ولا يصح حمل هذه الاسماء على المبنى لانها اسماء حركات المبنى **قلنا** هذه الاضافة لادنى ملابسة لان هذه الاسماء القاب لحركات المبنى فيكون من قبيل اضافة القاب المشتمل الى المشتمل **فان قيل** اطلاق الالقاب على هذه الاسماء غير جائز لان لقب الشئ مختص بذلك الشئ وهذه الاسماء كما يطلق على الحركات البنائية كذلك يطلق على الحركات الاعرابية كما قال المصنف بالضمة رفعا الخ وفيه نظر لان الشاهد يخالف المدعى لان فى المدعى الضم الخ بلا تاء وفى الشاهد ضمة الخ مع تاء وهى مشتركة **واجيب** ان الضم والضمة مراد فان عند البصرين فيكون الشاهد بالمرادف شاهد بعينه **قلنا** عن اصل الاعتراض اللقب يستعمل على الوجهين بالوجه الخاص وهو ما يكون الخصوص فيه من جانبى الاسم والمسمى وبالوجه العام وهو ما يكون فيه الخصوص

من جانب المسمی لا من جانب الاسم ولا شک ان المسمی وهی الحرکات فی آخر الاسم
لا یعبر عنها الا بهذه الاسماء لان هذه الاسماء لا تطلق الا بهذه الحرکات
وحکمه ای حکم المبنی واثره المترتب علی البناء المبنی **ان لا یختلف آخره**
حین البناء **لا لاختلاف العوامل** اذ قد یختلف لا لاختلاف العوامل مثل من
الرجل من اُمرء من زید **فان قیل** اضافة الحکم بمعنی الاثر الی ضمیر المبنی غیر جائز
لان اثر الشیء صادر عن ذلک الشیء وعدم الاختلاف غیر صادر من المبنی بل
هو صادر من البناء فی المبنی **قلنا** الاضافة لادنی ملابسة وهو ان عدم الاختلاف
وان لم یکن صادرا عنه لکنه مرتب واقع علیه **فان قیل** لا نسلم ذلک لان ترتب
الاحکام علی العلة وعلة عدم الاختلاف هو البناء لا المبنی بل هو محل الحکم
قلنا اضافة الحکم الی ضمیر المبنی من قبیل اضافة اثر الحال الی المحل **فان قیل**
هذا الحکم غیر شامل للقسم الثانی من المبنی لانه یختلف بدخول العوامل **قلنا**
عدم الاختلاف حین البناء یعنی قبل العوامل واذا جاء العامل لا یبقی مبنیا
او **نقول** هذا الحکم للقسم الاول لا للثانی **وهی** ای المبنی وتانیث الضمیر باعتبار
تانیث الخبر لان الضمیر اذا دار بین المرجع والخبر فرعایة الخبر اولی لانه محل
الفائدة فی الکلام ولانه داخل والمرجع خارج ورعایة الداخل اولی من رعایة
الخارج **المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمرکبات والکنایات**
فان قیل عد کل الکنایات من المبنیات غیر صحیح لان فلانا وفلانة من الکنایات
ولیسا بمبنیین **قلنا** انه من باب تغلیب الاکثر علی الاقل فعد الکل منه مجازا ولم
یقل بعض الکنایات کما هو الاطلاق الحقیقی وهو الاولی من الاطلاق المجازی **قلنا**
یجوز للمصنفین الاتیان بالامر غیر الاولی فی بعض المواضع وان لم یوجد المانع من
من جانب الاولی لانهم لو اتوا فی جمیع المواضع بالامر الاولی لتوهم الوجوب **واسماء
الافعال والاصوات** بالرفع معطوف علی اسماء الافعال لا علی الافعال رد علی الهندی
حیث قال یجوز فیه الرفع والجر ووجه الرد انه لو کان مجرورا معطوفا علی الافعال یکون
التقدیر اسماء الاصوات فیلزم المخالفة بین الاجمال والتفصیل لانه قال فیما بعد
الاصوات لا اسماء الاصوات وانما لم یقل فیما بعد الاسماء الاصوات لعدم صحة اطلاق

الاسماء عليها لعدم الوضع فيها **فان قيل** لما لم يكن فيها وضع فكيف ذكرت فى بحث الاسماء المبنية **قلنا** انها ملحقة بالاسماء المبنية لجريها مجرى الاسماء المبنية فى البناء او التكلم وان لم تكن اسماء فى الحقيقة لعدم الوضع فيها **فان قيل** ينبغى ان يقول الشارح بالرفع فى الموصولات لانه قال فيما بعد الموصولات لا اسماء الموصولات **قلنا** انه ان لم يصدر الموصولات والمركبات والكنايات بالاسماء لكن صح اطلاق الاسماء عليها فلا باس بان تكون مجرورة مضافة اليها الاسماء **وبعض الظروف** وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية فلابد من التقييد بالبعض ولم يقيد الموصولات واسماء الاشارة بالبعض مع ان ذان ذين تان تين اللذان اللذين اللتان اللتين معربة عند البعض لعدم اعتبار المصنف اختلاف البعض فى اعرابها لان اختلافها ليس لاجل العوامل بل تلك الاسماء موضوعة لتثنية المرفوع بالالف ولتثنية المنصوب بالياء فالوضع وافق حالة الاعراب ولم يقل بعض الموصولات مع ان اىّ واية معربتان بالاتفاق لان اعرابهما فى بعض الاحوال اى عند عدم حذف صدر الصلة ولا اعتبار لبعض الاحوال **فان قيل** حصر المبنى فيما ذكر غير مستقيم لان المنادى المفرد المعرفة واسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل ومن وما الشرطيتان والاستفهاميتان والموصوفتان كلها مبنيات وليست بداخلة فى شئ مما ذكر **قلت** هذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية فالمظروف منحصر والظرف غير منحصر لان الظرف يقتضى غير المظروف ايضا **واعلم** ان الاصل فى الاسماء الاعراب لانها محل لورود المعانى المعتورة عليها فلابد من الاعراب ليكون علامة للمعانى واذا كانت مبنية تكون فارة عن الاصل فلابد فيها من علة البناء ثم اذا كانت مبنية فالاصل فى البناء السكون لاجل الخفة فاذا كانت مبنية على الحركة فتكون فارة عن الاصل فلابد من علتين اخريين احدهما لاختيار الحركة دون السكون والثانى لتعين الحركة دون الباقيتين **المضمر** و خالف التفصيل عن الاجمال فى الافراد والجمعية لان المنظور فى الاجمال هو الجمعية للدلالة على الانواع وفى التفصيل الافراد لانه مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس وهو يحصل بصيغة المفرد وقدم المضمر على باقى المبنيات لعدم الاختلاف

فی بناء افراده کما کان الاختلاف فی بعض افراد باقی المبنیات وسمی المضمر ضمیرا لانه الاستتار والاستکان والضمیر ایضا یستتر ویستکن اولانه مشتق من الضمور وهو قلة اللحم والضمیر ایضا قلیل الحروف بالنسبة الی الظاهر غالبا وبُنِیَ لان الغائب محتاج الی المرجع[1] وهو اللفظ والمتکلم والمخاطب الی تقدم المکنی عنه الدال وهو اللفظ لان وضع الضمائر للایجاز والاختصار فی مقام الظواهر **مَا وضع** ای اسم وضع وعبر عن کلمة ما بالاسم لیخرج اللام العهد الخارجی وکاف کذلک لانهما موضوعان للمخاطب لکنهما لیسا باسمین بل هما حرفان **لمتکلم** من حیث انه متکلم یحکی عن نفسه وخرج بقید الحیثیة زید اذا تکلم مسماه فانه وان کان موضوعا لذلک المسمی المتکلم لکنه لیس بمقید بوقت التکلم لانه موضوع له سواء کان المسمی غائبا او مخاطبا او متکلما وخرج بقید الحکایة عن نفسه او غیره **او مخاطب** من حیث انه مخاطب یتوجه الیه الخطاب فبقید الحیثیة خرج زید اذا خوطب بمساه فانه وانکان موضوعا لذلک المسمی المخاطب لکن ذلک الوضع لیس بمقید بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متکلم او ساکت وخرج بقید التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان کان مقیدا بقید المخاطب لکن ذلک الوضع لیس بمقید بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متکلم او ساکت وخرج بقید التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان کان مقیدا بقید المخاطب لکن ذلک الوضع لیس بطریق توجه الخطاب الیه لان توجه الخطاب یکون بالضمائر والمخاطب ظاهرا **او غائب تقدم ذکره** ویخرج بقید تقدم ذکر المرجع الاسماء الظاهرة لانها موضوعة للغائب لکن تقدم ذکر الغائب لیس شرطا فیه **لفظا او معنی او حکما** فالتقدم اللفظی ما یکون مرجع الضمیر ملفوظا وتقدمه اما حقیقة کضرب زید غلامه او حکما کضرب غلامه زید لتقدم رتبة الفاعل علی المفعول والتقدم المعنوی ما لا یکون المرجع ملفوظا لکن المرجع مفهوم من حیث المعنی وذلک المعنی اما یفهم من اللفظ کالعدل یفهم من لفظ اعدلوا فی قوله تعالیٰ اعدلوا هو اقرب للتقوی وانما یفهم العدل من اعدلوا

---

[1] الحروف قوله المرجع لعل المراد بالمرجع الدال علیه لا المدلول معنی الضمیر والاحتیاج الیه لا یوجب البناء وان اراد تم الاطلاع علی تمام هذا البحث فعلیکم المتاب الی حل المشکلات ۱۲ - ۱۲ - ۱۲ - ۱۲ - ۱۲

عبد الحلیم الکوهستانی

لانه جزء من مفهوم اعدلوا او يفهم من سياق الكلام مثل قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس فضمير ابويه راجع الى الميت المفهوم من سياق الآية لان السوق فى الميراث ولابد للميراث من الميت والتقدم الحكمى ما لايكون المرجع مقدما لا لفظا ولا معنى بل يكون له حكم تقدم الذكر كما فى ضمير الشان والقصة فانه أُتى بهما مبهما ليحصل تعظيم الشان والقصة بذكرهما كرتين كرة مبهما وثانيا تفسيرا فيكون اوقع فى الذهن من ذكره اولا تفسيرا فيكون كالراجع الى الحديث المعهود المتقدم فى الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام اولا ثم التفسير ثانيا **وهو** اى الضمير باعتبار ما قبله على قسمين **متصل ومنفصل** هذا تقسيم الضمير بالنظر الى ما قبله والاول تقسيم باعتبار ذاته فلا يرد انه لِمَ لَمْ يكتف فى تقسيم الضمير بالتقسيم الاول وقسم الى المتصل والمنفصل **فالمنفصل** قدم المتصل فى الاجمال لانه الاصل لوضع الضمائر للايجاز والاختصار وقدم المنفصل فى التفصيل لان مفهومه وجودى والوجودى اشرف من العدمى فهو اولى بالتقديم **المستقل بنفسه** غير محتاج فى التلفظ الى كلمة اخرى هو العامل بل يكون كالاسم الظاهر **والمتصل غير المستقل بنفسه** بل هو محتاج فى التلفظ الى كلمة اخرى وهو العامل **فان قيل** تعريف الضمير المتصل بغير المستقل غير صحيح لان عدم الاستقلال من صفات الحروف **قلنا** غير المستقل على نوعين غير مستقل فى التلفظ و مستقل فى المعنى والحرف غير مستقل فى المعنى **وهو** اى الضمير باعتبار الاعراب اقسام ثلثة **مرفوع ومنصوب ومجرور** لانه قائم مقام الظاهر وهو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فكذا هذا لكن الاعراب فى الاول لفظى او تقديرى او محلى وفى الثانى محلى فقط **فالاولان** اى كل واحد من المرفوع والمنصوب قسمان **متصل** لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال كما ستعرف لما سمى الاول والثانى بالاولان مجازا سمى الثالث بالثالث حقيقة ولم يسمى بالثانى كما فى بحث التاكيد لان الحقيقة اولى من المجاز فقال **والثالث** وهو الضمير المجرور **المتصل فقط** لعدم وجدان المانع من الاتصال الذى هو الاصل لان المجرور لاينفصل عن العامل الجار **فذلك** اى المضمر **خمسة انواع** المرفوع المتصل ووجه الحصر ان الضمير اما مرفوع او منصوب او مجرور وكل واحد منها اما متصل او منفصل فيكون على ستة اقسام لكن سقط من بين الانواع الستة مجرور منفصل لعدم وجوده فى كلام العرب لان المجرور لاينفصل عن

bestudubooks.wordpress.com

الجار فبقی خمسة انواع ثم القياس يقتضی ان يكون لكل واحد من الانواع الخمسة ثمانية عشر لفظا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فيكون لمجموع الانواع الخمسة تسعون لفظا لكن وضع فی المتكلم لفظان موضع ستة الفاظ بان اشترك المذكر والمؤنث فی صيغة الواحد المتكلم مع الغير والحال يعلم بالمشاهدة واشترك بين المذكر والمؤنث فی تثنية الغائب والمخاطب فبقی اثنا عشر لفظا وطرح ستة الفاظ فلما كان اثنا عشر لفظا من نوع واحد فيكون لمجموع الانواع الخمسة ستون لفظا قائمة مقام تسعين لفظا ای معنی النوع **الاول** وهو المرفوع المتصل المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدء بالضمير الواحد المتكلم الملحق بالفعل الماضی المعلوم ضمير **ضربت** ينتهی اولها **الی** ضمير جمع المونث الغائب الملحق بالفعل الماضی المعلوم **كضربن** او الملحق بالفعل الماضی المجهول **كضربن** وانما بدء من المتكلم لانه اعرف المعارف وآخر الغائب لانه دون الكل وانما سمی هذا النوع مرفوعا لانه ضمائر الفاعل الحقيقی او الحكمی ومتصلا لاتصاله بالعامل **الثانی** وهو المرفوع المنفصل المشتمل على اثنی عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم وهو **انا** ينتهی **الی** ضمير جمع المؤنث وهو **هن** وسمی هذا النوع مرفوعا لوقوعه موقع الاسماء المرفوعة ومنفصلا لعدم اتصاله بالعامل **والثالث** وهو المنصوب المتصل على قسمين متصل بالفعل مشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم الملحق بالفعل المعلوم **نحو ضربنی** وينتهی **الی** ضمير جمع المؤنث الملحق بالفعل الماضی المعلوم **نحو ضربهن** وسمی هذا النوع بالمنصوب لانها ضمائر المفعول ومتصلا لاتصاله بالعامل والثانی متصل بالحرف نحو اننی الی **انهن** منصوب لانه اسم ان متصل لاتصاله بالعامل **والرابع** وهو المنصوب المنفصل المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ بالضمير الواحد المتكلم نحو **ايای** وينتهی **الی** ضمير جمع المؤنث الغائب نحو **اياهن** وسمی هذا النوع منصوبا لانه يقع موقع الاسماء المنصوبة ومنفصلا لانفصاله عن العامل **والنوع الخامس** وهو المجرور المتصل على قسمين متصل بالمضاف والحرف يبتدأ من الضمير الواحد المتكلم نحو **غلامی ولی** وينتهی **الی** ضمير جمع المؤنث الغائب نحو **غلامهن ولهن** وسمی هذا النوع مجرور الدخول العامل الجار عليها وهو المضاف والحرف الجر ومتصلا لاتصاله بالعامل **واعلم** ان فی ايای اختلافات كثيرة والمختار وهو مذهب سيبويه ان الضمير هو ايا واللواحق فی آخره لدلالته على احوال

المرجع من المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **فالمرفوع** لا المجرور والمنصوب المتصلان **المتصل** لا المرفوع المنفصل **يستتر خاصة** لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل فجوزوا فيه الاستتار الذی هو الاخصر والاكتفاء بلفظ الفعل لكن هذا الاستتار ليس فی جميع الصيغ بل فی صيغتين **فی الفعل الماضی للغائب** الواحد المذكر والواحد المؤنث **الغائبة** ان لم يكونا مسندين الى الظاهر **وفی خمسة صيغ المضارع** الكائن **للمتكلم مطلقا** واحدا وفوقه مذكرا كان او مؤنثا والواحد **المخاطب** المذكر والواحد المذكر **الغائب والغائبة** الواحد المؤنث اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر ولم يوخذ هذا القيد فی المتكلم والمخاطب لعدم جواز اسنادهما الى الظاهر لان فعل المتكلم والمخاطب لا يسند الى الظاهر لان الظواهر كلها غوائب **وفی الصفة مطلقا** سواء كان اسم فاعل او مفعول وافعل التفضيل او الصفة المشبهة وسواء مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا ومونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر **فان قيل** الاستتار فی حالة التثنية والجمع غير مسلم بل الالف والواو ضميران بارزان فی تثنية الصفات وجمعها كما كان الضميرين فی تثنية الافعال وجمعها **قلنا** لو كانا ضميرين لم يتغيرا بدخول العوامل لان الضمائر لا تختلف فعلم ان الضمير فيهما مستكن **فان قيل** ان الضمائر تختلف الا ترى الى هو فانه يصير بعد دخول العامل هاءً نحو انه ضربه وكاف ضربتك صار تاء فی نحو ضربت فی المجهول **قلنا** عدم التغير عند عدم تغير العامل **فان قيل** قد تغير العامل نحو جائنی الضاربين ورئيت الضاربين ومررت بالضاربين **قلنا** فی الامثلة المذكورة تغير عامل عامل الضمير واما عامل الضمير وهو صفة باق على حاله لاسناده الى الضمير فالضمير ايضا باق على حاله وهو الرفع بالفاعلية سواء كانت الصفة مرفوعة او منصوبة او مجرورة۔ **فان قيل** هذا مخالف عما سبق ان المبنی لا يختلف آخره **قلنا** المراد بعدم الاختلاف عدم اختلاف الوصف وهو الحركة والسكون واما ذاته فيختلف باختلاف العوامل كما فی المثالين المذكورين ولما كان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يجوز المنفصل كما قال المص **ولا يسوغ المنفصل** مرفوعا كان او منصوبا **فان قيل** نسبة السوغ الى الضمير المنفصل غير جائز لان السوغ شراب درگلو رفتن وهذا المعنى يوجد فی الانسان **قلنا** انه جاء بمعنی الجواز ايضا **الا لتعذر المتصل** **فان قيل** يلزم استثناء

الدليل من المدعى ومن الفعل وذلك جائز قلنا ان المستثنى منه محذوف وهو لاجل شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل ومن الاسم لان وضع الضمائر للاختصار والايجاز **فمتى امكن الاتصال لا يجوز الانفصال وذلك** اى تعذر المتصل يحصل باحد الامور الستة **اما بالتقديم** اى بتقديم الضمير على عامله اذ الاتصال يجئ بآخر العامل لا بالاول **واما بالفصل** الواقع بين العامل والضمير **لغرض** لا يحصل الا بذلك الفصل لانه ان ترك الفصل يفوت الغرض وان اوردت الفصل فالفصل ينافى الاتصال **او بالحذف** اى بحذف عامل الضمير لعدم وجود ما يتصل به **او بكون العامل** اى عامل الضمير **معنويا** لان الاتصال اللفظي بالمعنوى محال **او بكون عامله حرفا والضمير** المعمول له **مرفوع** لان اتصال المرفوع بالحرف خلاف لغتهم لان فيه اتصال القوى بالضعيف وهو باطل واحترز بالمرفوع من المنصوب فانه جائز نحو انك وانني **او** اى الضمير **مسندا اليه** اى الى ذلك الضمير **صفة جرت على غير من هى له** اى على غير الموصوف لان عند الاتصال يلزم الالتباس فى بعض الصور مثل زيد عمر ضاربه هو وبعد الانفصال لا يلزم الالتباس لان المنفصل خلاف الاصل فيدل على المرجع خلاف الاصل وهو البعيد ولما وقع الالتباس فى بعض الصور فحمل عليه صورة عدم الالتباس طردا للباب كما فى مثال المتن فان قيل كلمة من لذوى العقول فيعلم انه لا ينفصل فى غير ذوى العقول فينتقض بقوله غنم ناطحه اى ضاربه هو قلنا هذا من باب الاقتصار على الاشرف لا من باب الاحتراز عن الارذل - **مثل اياك ضربت** مثال لتقدم الضمير على عامله وكان فى الاصل ضربتك فلما قدم المفعول لاجل الحصر صار منفصلا **وما ضربك الا انا** مثال الفصل لغرض وهو التخصيص وكان فى الاصل ضربتك فلما قصد المتكلم تخصيص ضربه بالمخاطب وذا لا يحصل الا بادوات الحصر وهى ما والّا فاورد النفى فى الاول وادخل الا بين العامل وضمير المتكلم فصار منفصلا **واياك والشر** مثال لحذف العامل وكان فى الاصل اتق نفسك والشر فلما حذف اتق والنفس لم يوجد ما يتصل به فصار منفصلا **وانا زيد** مثال كون العامل معنويا فلا يقال تُ زيد **وما انت قائما** مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا لانه اسم ما **وهند زيد**

ضاربته هی مثال الضمیر الذی اسند الیه صفة جرت علی غیر الموصوف لانها
صفة هند لقیام معنی الضرب بها وجرت علی زید لانها خبره ولا یلزم المطابقة
بین المبتدأ والخبر وان کان مشتقا لانه غیر حامل لضمیر المبتدأ فان قیل
المثال لا یطابق الممثل لانه انما یصح لو کان هی فاعلا للصفة واذا
کان تاکیدا للمستکن فلا یصح المثال بل هو داخل فی صورة الفصل لغرض
التاکید لان الفصل لغرض علی نوعین الاول ان یکون بین العامل والضمیر
فاصلة کالمثال المذکور والثانی ان یکون ایراد الضمیر المنفصل لغرض سواء
کان لغرض التاکید نحو ضربتُ انا وزید او البدل او العطف نحو قوله تعالی
نرزقکم و ایاهم و لقیتهم ایاهم والمراد ههنا هو الاول **وان قلت**
فی الجواب یکفی فی المثال احتمال وهذا المثال کما یحتمل التاکید کذلک یحتمل
الفاعلیة ایضا فلیکن هذا المثال بلحاظ الفاعلیة **قلت** هی فی المثال تاکید
لازم لا فاعل بدلیل قولهم نحن الزیدون ضاربوهم نحن فنحن الثانی تاکید
للمستکن فی ضابوهم لا فاعل للصفة والا لا یجوز جمعیتها لان الفعل والصفة
اذا اسندا الی الظاهر یکونان مفردین ابدا **اجیب** عن اصل الاعتراض
ان عمدة الفن هو الزمخشری و روی عنه افراد الصفة ای ضاربهم نحن
فیکون فاعلا واختار بالتمثیل صورة عدم الالتباس لیثبت حکم الانفصال
فی صورة الالتباس بالطریق الاولی ولما فرغ من بیان اتصال الضمیر الواحد
وانفصاله شرع فی بیان الاتصال والانفصال فی ضمیرین فقال **واذا اجتمع
ضمیران ولیس احدهما مرفوعا** لانه لو کان مرفوعا وجب اتصال الثانی
نحو اکرمتك لان الفصل بالمرفوع کلا فصل لانه کالجزء من الفعل لفظا ومعنی
**فان کان احدهما اعرف وقدمته علی غیر الاعرف فلك الخیار
فی اتصال الضمیر الثانی وانفصاله نحو اعطیتکه واعطیتك ایاه** اما الاول
فنظرا الی اللفظ لان الفصل بالضمیر المتصل کلا فصل وان کان منصوبا واما الثانی
فنظرا الی المعنی لانه فضلة فیعتبر بها الفصل **وضربیك وضربی ایاك** الاول بالنظر
الی الاتصال اللفظی فالفصل بالمتصل کلا فصل والثانی بالنظر الی المعنی لانه المجرور

bestudubooks.wordpress.com

وهو فضلة فيعتبر به الفصل **والا** وان لم يكن احدهما اعرف او يكون اعرف لكن ما قدمته على غير الاعرف **فهو منفصل** اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فی تقديم احد المثلين على الآخر بلا عذر الانفصال واما على تقدير الثانی فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى بلا عذر الانفصال **نحو اعطيته اياه واعطيته اياك والمختار فی خبر باب كان الانفصال نحو زيد قائم وكنت اياه** لان خبر باب كان فی الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ اذا كان ضميرًا وجب الانفصال لكون عامله معنويا وبعد دخول كان صار شبيها بالمفعول فی وقوعه بعد المرفوع المتصل و ضمير المنصوب بعد الضمير المرفوع واجب الاتصال ففی التشبيه وان لم يكن واجب الاتصال لكنه جائز لكن المختار فيه الانفصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة **والاكثر فی** الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا كما تقول **لولا انت الى اخرها** لان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ اذا كان ضميرا يكون واجب الانفصال وكذلك الاكثر فی الاستعمال اتصال الضمير المرفوع المتصل بعد عسى لان ما بعد عسى فاعل له والضمير المرفوع الفاعل واجب الاتصال كما تقول **عسيت الى اخرها** ولم يقل بغاية واحدة كما قال فيما بعد لتغاير الضميرين فی الاتصال والانفصال فی الاول واتحد الغاية فی ما بعد لاتحادهما فی الاتصال وغيّرَ الاسلوب فی الابتداء من المخاطب وخالف الفريقين اشارة الى ان السلوك بطريقتهما ليس بامر ضروری وجاء فی بعض اللغات **لولاك وعساك الى اخرهما** بالاتصال لكن فی المتصل خلافا فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع فی موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض مثل ما انا كانت وذهب سيبويه الى ان لولا فی هذا المقام حرف جر لان لبعض الكلمات خاصة عند اتصال البعض كما ان للدن خاصة انتصاب غدوة عند اتصال غدوة وكذلك للولا خاصية جارة الضمائر عند اتصال الضمائر بها يعنی مجرور والكاف ضمير مجرور واقع موقعه واما عسيك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وذهب سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لقربهما فی معنى الرجاء فالاخفش تصرف فی الضمير فی الموضعين وسيبويه فی العامل ولما كان من الضمائر ياء المتكلم وكان لالحاقها فی اخر الفعل خاصة دون ما سواها من الضمائر اشار المص الى تلك [illegible]

الخاصة بقوله **ونون الوقاية مع الياء لازمة فى الماضى** ليتقى آخرالماضى عن الكسرة المختصة بالاسم فاضافة النون الى الوقاية اضافة السبب الى المسبب **وفى المضارع** حال كونه عريا **عن نون الاعراب** ليتقى اخرالمضارع عن الكسرة المختصة بالاسم وهو اخت الجروا ماكسرة تضربين فتقى الوسط لان الياء ضمير الفاعل فهى كالجزء واما كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق عارضة لا اعتبار لها **فانقيل** ان كسرة ماقبل ياء المتكلم ايضا عارضة لعارض الياء فينبغى ان لايدخل نون الوقاية **قلنا** العروض على نوعين الاول من جهة الممتنع وهو التقاء الساكنين والثانى من جهة الامرالملائم وهو اقتضاء الياء كسرة ماقبلها فالاول معتبركما فى لم يكن الذين والثانى غير معتبركما فى الماضى وانت **مع النون الاعرابية** فيه الكائنة فى سبع صيغ ايضا **ومع لدن وان واخواتها مخير** بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غيرلدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج واما ترك النون فى ليت وان لم يكن فيه اجتماع النونات فهو محمول على الاخوات **ويختار** لحوق نون الوقاية **فى ليت** لعدم مانع فى ذاتها والحمل على الاخوات خلاف الاصل وفى **من وعن وقد وقط** للمحافظة على السكون الذى هوالاصل فى البناء مع قلة الحروف **وعكسها لعل** لثقل التضعيف وكثرالحروف اعلم ان ترك النونات كما كان مختارا فى لعل كذلك فى كان ولكن لكن المصنف لم يذكرهما اكتفاء بلعل لانه لما اختيرالترك فى لعل مع تضعيف النونات فيه حكما فاولى ان يختير فيهما اذا لتضعيف فيهما حقيقة فلا يرد الخ وكذا قال الله تعالىٰ فى ليت يا ليتنى مت قبل هذا اويا ليتنى لم اوت كتابيه وقال فى لعل لعلى اعمل صالحا **ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها** **فانقيل** التوسط وقوع الشئ فى البين فذكر بين بعده مستدرك **قلنا** ذكر بين بعد التوسط مبنى على تجريد التوسط من معنى البين ومستعمل فى الوقوع اوبين تاكيد لمعنى التوسط والتاكيد لدفع الوهم وهو ثابت لان حق المبتدأ والخبران لايقع بينهما فصل **فانقيل** اطلاق المبتدأ والخبر عليهما قبل العوامل اللفظية حقيقة وبعد دخولها مجاز باعتبار ماكان فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز **قلنا** هذا الجمع بطريق عموم المجاز بان يراد من المبتدأ المسند اليه ومن الخبر المسند **او نقول** ان الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع اذا لم يوجد القرينة على الحقيقة والمجاز ههنا

اذا لم تجتمع نونات

القرينة على الحقيقة قوله قبل العوامل او نقول ان المصنفؒ مالكی المذهب والجمع بينهما جائز عنده **صيغة مرفوع** ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف فى ضميريته واختير الفصل بما هو فى صورة الضمير ليبعد عن كونه صفة لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به واختير صورة المرفوع لتناسب اصل الطرفين **منفصل** لعدم اتصاله بالعامل **مطابق للمبتدأ** لانه عبارة عنه والمطابقة فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة **ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا** فيما يصلح لهما نحو زيد هو القائم وادخل فيما لا يصلح لهما كما فى صورة اختلاف الاعراب مثل ان زيدا هو القائم او كون المبتدأ او الخبر ضميرا مثل كنت انت الرقيب حملا على صورة الالتباس **وشرطه** اے شرط الفصل **ان يكون الخبر معرفة** لان الاحتياج الى الفصل فى المعرفة **او افعل من كذا** الا ان اسم التفضيل المستعمل بمن معرفة حكما لامتناع دخول اللام عليه كما فى المعرفة واما اسم التفضيل المستعمل باللام او الاضافة فداخل فى المعرفة ولم يذكر تعريف المبتدأ مع انه ايض شرط لانه يعلم من الخبر لان الخبر اذا كان معرفة فلا بد من تعريف المبتدأ ولا يجوز تنكيره واذا اجتمع فى الكلام معرفة ونكرة فيجب الحكم بابتدائية المعرفة وبخبرية النكرة ولم يدخل بين النكرتين مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وان كان القياس يقتضى ذلك لدفع الالتباس قلنا ان الشرط فى القياس ان يكون الاصل المقيس عليه معقولا موافق الاصل واذا كان غير معقول مخالف الاصل فيكون مقتصرا على المورد وههنا كذلك لان الاصل ان لا يقع بينهما فصل **مثل كان زيد هو افضل من عمرو** واقتصر على مثال اسم التفصيل بعد دخول العوامل ولم يذكر مثال الخبر المعرفة قبل العوامل وبعد العوامل ولا مثال الخبر افعل من قبل العوامل لاستغنائهما من المثال لكثرتهما او نقول اختار المص مثالا لا يلزم الالتباس فيه ليثبت ايراد الفصل فى صورة الالتباس بالطريق الاولى **ولا موضع له من الاعراب عند الخليل** لانه حرف ولا محل من الاعراب للحرف **وبعض العرب يجعله مبتدأ** يستعمل بحيث يحكم النحاة عليه مبتدأ بان يرفع ما بعد الضمير مع اقتضاء العامل السابق النصب **وما بعده خبره** الواو للحالية فالموصول مع الصلة الظرفيه مبتدأ وقوله خبره خبر الموصول والجملة حال من المفعول الاول من يجعل او عاطفة فالموصول مع الصلة معطوف على المفعول الاول وخبره

منصوب معطوف على المفعول الثانى **ويتقدم قبل الجملة** فان قيل ان ذكر قبل مع ذكر يتقدم مستدرك لاتحاد معناهما قلنا يتقدم مجرد عن معنى التقدم مستعمل بمعنى يقع قبل الجملة او نقول لفظ قبل لتاكيد التقدم وانما احتيج الى التاكيد لان تقدم الضمير على المرجع غير معهود فاحتاج الى التاكيد او نقول معنى يتقدم يقع متقدما على المرجع وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة وبعدها او قبل المفرد او بعده فقال قبل الجملة **ضمير غائب يسمى ضمير الشان** اذا كان الضمير مذكرا وتذكيره فيما اذا كان العمدة فى الجملة مذكرا وكان فى الجملة بيان المذكر **والقصة** اذا كان الضمير مؤنثا وتانيث الضمير فيما اذا كان فى الجملة بيان المؤنث او العمدة فيها المؤنث وانما سمى الاول ضمير الشان والثانى قصة رعاية للاسم والمسمى لا ان الضمير راجع الى الشان والقصة كما قال الفاضل الهندى **يفسر بالجملة بعده** فان قيل ان الشئ اذا ذكر مرة اظهارا يذكر ثانيا اضمارا فينبغى ان يقول يفسر بها قلنا هذه القاعدة فيما اذا كانا واحدين وههنا ليس كك لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثانية نوعها فيكون تخصيصا بعد التعميم وهى الجملة الخبرية لان التفسير لا يكون الا بالخبرية ولما قال الشارح الهندى ان قوله ويسمى ضمير الشان والقصة صفة الضمير الغائب فرد الشارح عليه انه جملة معترضة وقع بين الموصوف وهو قوله ضمير غائب وبين صفة وهو قوله يفسر بالجملة بعده ووجه الرد انه لو كان صفة لدخلت فى القاعدة وليس كك اذ الحكم المتقدم وهو قوله ويتقدم قبل الجملة ثابت سواء وقعت ...... هذا التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده لانه لخروج ما عدى ضمير الشان وهو يخرج بقوله ويسمى ضمير الشان فلا حاجة الى قوله يفسر الخ فان قيل لم يدخل قوله يفسر فى القاعدة انتقضت بقوله الشان هو زيد قائم فانه ضمير غائب مقدم بالجملة المفسرة له وليس بضمير الشان قلنا هذا اخرج برجوعه الى الشان لان الضمير الشان ما لا يكون له مرجع واعلم ان لايراد ضمير الشان شروطا اربعة الاول انه لا يدخل فى كل كلام الا ما كان الحكم فيه معظما فلا يقال هو زيد قائم اذا لم يكن قيام زيد حكما معظما وانما شرط هذا الشرط لانه لما كان الحكم فيها عظيما فلا بد من ايراده

ليدل على تعظيم الحكم بذكره مرتين اولا ابهاما وثانيا تفسيرا فيكون اوقع فى الذهن من ذكره
اولا تفسيرا والثانى انه متقدم على الجملة لانه لتعظيم الحكم والحكم فى الجملة لا فى المفرد
والثالث انه ضمير غائب لان المتكلم والمخاطب لا يكونان مبهمين والرابع انه يفسر
بالجملة لابهامه **ويكون** الضمير الشان والقصة **متصلا ومنفصلا** والمتصل على قسمين
بارزا ومستترا على حسب العوامل اے على اقتضاء العوامل فالعامل ان كان
معنويا فمنفصل وان كان لفظيا فاما صالح للاستتار فيستتر او لا يصلح للاستتار تبارز
مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل **وكان زيد قائم** مثال للمستتر لان العامل
صالح له **وانه زيد قائم** مثال الابراز **وحذفه** عن اللفظ مع بقائه فى النية **منصوبا**
لا مرفوعا لانه فاعل **ضعيف** جائز مع الضعف اما الجواز فلانه على صورة الفضلات و
اما الضعف فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل **فان قلت** ان الدليل عليه هو الخبر و
الخبر يقتضى المبتدأ **قلنا** ان الخبر كلام مستقل لا يقتضى ان يربط بغيره مثال حذف
ضمير الشان كما فى قول الشاعر ان من يدخل كنيسة يوما ÷ يلق فيها جآذرا وظباء ۔ وذلك
الحذف فى جميع الاوقات **الا مع ان اذا خففت** اى وقت مقارنة ضمير الشان مع ان
المفتوحة المخففة **فانه لازم** لا جائز مثل واخر دعواهم ان الحمد لله رب العلمين
لان ان بعد التخفيف يوجد عاملا فى الملفوظ مثل وان كلا لما ليوفينهم وان بعد التخفيف
لم يوجد عاملا فى الملفوظ فيلزم مزية الفرع على الاصل لان ان اقوى فى الشبه مع الفعل
فى فتح الاول فقدروا عملها فى المحذوف لئلا تزيد المكسورة على المفتوحة فى العمل **فان قيل**
فعلى هذا ايضا يلزم مزية المكسورة على المفتوحة لان الاول عامل فى الملفوظ والثانى عامل
فى المقدر والعمل فى المقدر اسهل من العمل فى الملفوظ **قلنا** المفتوحة عامل فى المقدر دواما
ولزوما والمكسورة عامل فى الملفوظ احيانا جوازا والعمل فى المقدر دواما اولى من العمل فى الملفوظ
احيانا **اسماء الاشارة** **فان قيل** ان التعريف غير جامع ولا مانع اما الاول فلخروج اسم الاشارة
لانه من افراد المحدود وليس داخلا فى الحد لانه غير موضوع لمعنى مشار اليه واما الثانى فلدخول
لفظ المشار اليه لانه موضوع للمشار اليه مع انه ليس من المحدود **قلنا** المراد باسماء الاشارة المعدودة
فى المبنيات فلا باس بخروجه لانه من المعربات **فان قيل** تعريف اسم الاشارة بالمشار اليه تعريف
اے الكلمات التى تاتى بعده
بنفسه وايضا يلزم الدور اما الاول لان معرفة المحدود موقوفة الى معرفة جميع اجزاء الحد وبعضها

المشار اليه وهو مشتق من الاشارة ومعنى المبادى مراعى فى المشتقات فيكون تعريف الاشارة بالاشارة واما الثانى فلان معرفة اسم الاشارة موقوفة الى المشار اليه لكونه مأخوذا فى تعريفه ومعرفة المشار اليه موقوفة الى معرفة الاشارة لان تعيين المشتقات وخفائها باعتبار تعيين المبادى وخفائها قلنا الاسم الاشارة فى جانب المحدود مغائر من الاشارة فى المشار اليه لان الاول نقل عن معنى مصدرى وصار اسما للكلمات المعينة فى الاصطلاح والثانى هو المصدر فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه ولا يلزم الدور ايضا **ما وضع** فان قيل ان اريد من كلمة ما الاسم صح ارجاع ضمير وضع اليه لكن لا يصح الحمل على اسماء الاشارة لانه حمل الواحد على الجمع وان اريد الاسماء صح الحمل ولكن لا يصح ارجاع الضمير الواحد الى المتعدد قلنا كلمة ما عبارة عن الاسماء وافراد ضمير وضع باعتبار لفظ ما او مؤل بتأويل كل واحد منهما او نقول كلمة ما عبارة عن جنس الاسم لان حال الاضافة مثل حال اللام يعنى به اضافة الحسية **لمشار اليه** لمعنى مشار اليه هو المدلول الخارجى لا لفظ المشار اليه اشارة حسية لا ذهنية حقيقة كما هو الظاهر او حكما كما فى قوله تعالى ذلكم الله ربكم فالله ان لم يكن محسوسا حقيقة لكنه محسوس حكما لظهور كمال قدرته ففى كل تعريف لا بد من الجنس والفصل فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله لمعنى مشار اليه فصل خرج به سائر الاسماء غير الضمائر الغائبة والموصولات فانها موضوعة لمعانى اشير اليها بها فخرج بقوله اشارة حسية لانها موضوعة لتلك المعانى اشارة ذهنية ووجه بنائها مشابهتها بالحروف فى الاحتياج **وهى ذا للمذكر** فان قيل الجار والمجرور اذا وقع فى الكلام لا بد له من الاعراب فما الاعراب فيه قلنا الاعراب فيه النصب بناء على الحالية من ذا فان قيل ذا لا فاعل ولا مفعول بل هو جزء من الخبر والحال ما يبين هيئتهما قلنا ذا مفعول ما لم يسم فاعله لفعل معنوى يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ فيكون التقدير ينسب ذا الى اسماء الاشارة حال كونها كائنا للمذكر **ولمثناه ذان وذين** اى ينسب ذان وذين الى اسماء الاشارة حال كونهما كائنين لمثناه فان قيل فعلى هذا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوى قلنا قدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع وهو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنف بخلاف الظرف **وللمؤنث تا وذى** وقدمتا على سائر لغات المؤنث للاختلاف فى اصالتهما اما اصالة تا فلانه لم يثنى منها الا تان واما اصالة ذى فهى فى مقابلة ذا للمذكر **وتى وته وذه وتهى وذهى** فيكون المعنى وتنسب الى اسماء الاشارة

هذه اللغات حال كونها كائنة للمؤنث **ولمثناه تان وتين** اے ينسب تان وتين حال كونهما كائنتين لمثناه وقدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع آو هو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنفؒ بخلاف الظرف والاختلاف فى تثنية المذكر وللمؤنث ليس للعامل والاعراب بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور فالوضع وافق حالة الاعراب عند الجمهور وليس بمعربة كما قيل لوجود علة بناء فيهما **ولجمعهما اولاء** اى ينسب الى اسماء الاشارة اولاء حال كونه كائنا لجمعهما قدم حال للوجهين المذكورين **مدا وقصرا** اى حال كونه ممدودا او مقصورا والفرق بين اُولا اذا كان مقصورا من اسماء الاشارة وبين الموصولات آن الاول يكون منكرا ابدا و آلثانى معرفا ابدا **ويلحقها** اے يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها **فان قيل** اللحوق عبارة من ذكر الشئ فى الآخر وحرف التنبيه انما يكون فى الاول لا فى الاٰخر **قلنا** المراد باللحوق هو الدخول من قبيل الذكر الخاص وارادة العام ولم يقل يدخل لان هذا الدخول على سبيل اللحوق والعروض يعلم من لفظ يلحق لا قتضائه الملحق به المقدم على اللاحق ولايعلم من لفظ يدخل لانه اعم سواء زائد اوغيره **حرف التنبيه** للتنبيه على المشار اليه قبل ذكر لفظ المشار اليه وانما احتاج الى التنبيه لئلا يلغوا عن الاشارة الحسية عند غفلت السامع **ويتصل بها حرف الخطاب** وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وليس هذا الكاف ضمير الامتناع وقوع الظاهر موقعه **فان قيل** عدم وقوع الظاهر موقع الشئ لايقتضى حرفيته الا ترا ان الظاهر لايقع موقع ضمير افعل ولاتفعل مع ان الضمير من الاسماء **قلنا** عدم وقوع المظهر يقتضى الحرفية اذا لم يكن علامة اخرى على الاسمية وههنا وجدت القرينة الاخرى وهو الاسناد اليه **وهى خمسة** والقياس يقتضى الستة الا ان تشترك تثنية المذكر والمؤنث **فى خمسة** انواع اسم الاشارة لا افرادها لانها زيدت على الخمسة **فيكون** الحاصل من ضرب خمس فى خمس **خمسة وعشرين وهى** المجموع المشتمل على خمسة صور لمفرد مذكر الذى الحق به حرف الخطاب يبتدأ من الواحد المذكر وينتهى الى جمع المؤنث المخاطب فيقال **ذاك الى ذاكن** يعنى اذا اشرت الى الواحد المذكر وخاطبت مع الواحد المذكر

فقلت ذاك الى آخره وعلى هذا المعنى المذكور قياس **ذلك الى ذلكن وكذا البواقى** من المؤنث مفردا كان او تثنية وكذا جمعهما **ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط** وانما كان كذلك لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة وكثرتها على كثرتها وتوسطها كذلك واخّر التوسط وانكان القياس يقتضى تقدمه لان تحقق التوسط لا يجئ الابعد تحقق الطرفين وانما قال ويقال ولم ينقل هذا الحكم عن نفسه كما نقل سائر الاحكام عن نفسه لان المصنف لما رأى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخريين لم يتخذ هذا الفرق مذهبه واحاله الى غيره فقال ويقال **وتلك وتانك وذانك مشددتين مثل ذلك واولالك** فى افادة البعد وفى تشديدهما خلاف عند المبرد وغيره فعند المبرد التشديد بدل عن اللام فى الواحد لان اصلهما تانلك وذانلك فاجتمع القريبان فى المخرج قلبت اللام نونا وادغم النون فى النون ولايقال هذا مخالف عن قاعدة الادغام لانها قلب الاولى الى الثانية وهٰهنا قد عكس لانا نقول هذه المخالفة لنكتة وهى بقاء النون الدالة على التثنية ولم يدخل اللام قبل النون ولم يوافق قاعدة الادغام لئلا يلزم دخول اللام المفيدة للبعد قبل تمام كلمة الاشارة واما عند غير المبرد فالتشديد بدل عن الف محذوفة فى الواحد لان الف ذانك الف تثنية والف الواحد محذوفة عند التقاء الساكنين وعوض عنه النون وادغمت فى النون هذا المذهب اولى لوجود التشديد فى هذان مع الهاء واللام لا تدخل فى الاخر اذا دخلت الهاء فى الاول **واما ثمّ وهنا وهنّا فللمكان** ولم يعد هذه الاسماء فى تعداد اسماء الاشارة مع انها ايضا منها لانها اشير بها الى المكان خاصة وسائر اسماء الاشارة اعم من ان يكون المشار اليه بتلك مكانا او غيره **خاصة** لايستعمل فى غيره الا مجازا حين يستعار المكان لتعبير الزمان كما فى قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق كما يستعار الزمان لتعبير المكان كما فى قول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضع الاحرام **الموصول** وخالف التفصيل عن الاجمال فى الافراد والجمعية لان هذا المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس والملحوظ فى الجمع الافراد وذكر فى الاجمال صيغة الجمع لدلالته على كثرة الافراد فان قيل ان التعريف لم يصدق على لفظ الموصول لانه يتم بدون الصلة والعائد مع انه من المحدود قلنا المراد بالموصول المعدود من المبنيات وهى الكلمات التى

تذكر فيما بعد ولفظ الموصول ليس منها **فان قيل** معرفة المحدود موقوفة على معرفة جميع اجزاء الحد وبعض اجزاء الحد الصلة وهي مصدر الموصول فثبت الصلة في جانب المحدود فلزم تعريف الصلة بالصلة وذلك غير جائز **قلنا** الموصول وانكان مشتقا من الصلة لكن نقل عن الوصفية وصار اسماء للكلمات التي ستذكر في الاصطلاح والعرف فليس فيه الصلة لانه اسم لا اسم المفعول والصلة ايض نقلت عن معنى المصدرية وصار اسما للجملة التي تذكر بعد الموصول فلا يلزم التعريف الشئ بنفسه فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله **لا يتم جزءا** فصل خرج به كل الاسماء سوى اذ واذا وحيث لعدم اتمامها بدون الجملة المضاف اليها وخرج بقوله وعائد لانها تتم بتلك الجملة بلا عائد **فان قيل** ان كان قوله جزءًا منصوبا على المصدرية فالفعل غير مشتمل عليه وانكان منصوبا على التميز من نسبة الفعل يكون المعنى لا يتم جزئه فيفهم منه انه تام بنفسه لكن جزئه غير تام وذلك غير مقصود اذ المقصود عدم اتمام الموصول لا عدم اتمام جزئه وان كان على الحالية فيفهم منه انتفاء الجزؤ بقاء اتمام على ان النفي اذا دخل على الكلام المقيد فيتوجه النفي الى القيد ويبقى الكلام مثبتا وذلك غير جائز اذ لما كان الموصول والصلة جزء تاما من الكلام يكون الموصول وحده جزء الجزء وجزء الجزء وان لم يكن تاما لكنه ناقص **قلنا** انه منصوب على التميز انكان يتم من الافعال التامة لكن الجزء مؤل بالجزئية وبعد التاويل يراد منه نفسه لا جزئه فيكون المعنى لا يتم جزئية من الكلام او على الخبر انكان يتم من افعال الناقصة فيكون متضمنا لمعنى صار فيكون المعنى لا يصير جزء تاما الا بصلة وعائد ولما حمل الشارح الرضي الجزء التام على ركن الكلام يعني لا يقع الموصول مسندا او مسندا اليه في الكلام بدون الصلة فرده الشارح عليه ان المراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءًا اوليا الى انضمام امر اخر عمدة كان او فضلة والجزء الأوّلي ما ينحل اليه المركب اولا ووجه الرد ان الموصول كما لا يقع جزء عمدة من الكلام كذلك لا يقع جزء فضلة من الكلام بدون الصلة **الا بصلة وعائد** **فان قيل** ان المراد من الصلة اما لغوية او اصطلاحية فالاول حقيقة مهجورة تشبه المجاز في استدعاء القرينة فما القرينة ههنا على ارادة المعنى اللغوي والثاني مجاز متعارف يشبه الحقيقة في عدم استدعاء القرينة وانكان الثاني فاما يؤخذ الموصول في تعريفها بان الصلة جملة مذكورة بعد الموصول او لا يؤخذ

بان يقال الصلة هى جملة خبرية فعلى الاول يلزم الدور وعلى الثانى يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة قلنا المراد بالصلة معناها اللغوى وهو الجملة المذكورة بعد شئ لايتم ذلك الشئ بدون هذه الجملة فيتناول جملة التى وقعت بعد الموصول او اذ واذا او حيث لان كلا منها لا يتم الا بتلك الجملة فخرج بقوله وعائد لانها لا تحتاج الى العائد والقرينة على ارادة المعنى اللغوى ذكر عائد لانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان ذكر العائد مستدركا اذ الصلة الاصطلاحية مشتملة على العائد او نقول ان المراد بها معنا الاصطلاحى ولا يلزم الدور لانه يمكن تعريف الصلة تعريف لا نؤخذ فيه الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لايتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم استدراك قوله وعائد لانه ماخوذ فى مفهومها الاصطلاحى قلنا انه تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن اذ واذا وحيث ولما كان الصلة بحسب المفهوم اعم من ان يكون جملة خبرية او انشائية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره والواقع ان يكون خبرية لا غير والعائد ضمير لا غير ثم الضمير اعم من ان يكون للموصول او غيره والواقع ان يكون له فبين تلك الامور بقوله **وصلته** اى الموصول الصريح **جملة خبرية** اما نفس الجملة لان الذى والتى ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية لان ماعداها كالامر والنهى وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة تجب ان تكون موضحة لها **والعائد ضمير له** لانه اظهر العوائد **وصلة الالف واللام** الموصولية **اسم فاعل او مفعول** لان اللام الموصولية تشبه اللام الحرفية فيكون صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى المعطوف عليه مع المعطوفات **الذى** للمفرد المذكر **والتى** للمفرد المؤنث **واللذان** للتثنية المذكر **واللتان** للتثنية المونث بالالف والياء **والالى** لجمعهما **والذين** لجمع المذكر **واللائى واللاء واللاى** بكسر الياء او بالسكون فان قيل يلزم التقاء الساكنين على غير حده قلنا ههنا جرى الوصل مجرى الوقف والتقاء الساكنين جائز عند الوقف لان امتداد الصوت قائم مقام الحركة فلذلك جاز فى

مجرى الوقف **واللاتى واللواتى** لجمع المؤنث **وما** بمعنى الذى بغير ذوى العقول غالبا **ومن** بمعنى الذى لذوى العقول غالبا ويستوى فيهما المذكر والمؤنث والمفرد والجموع والمثنى **واىّ** بمعنى الذى **واية** بمعنى التى **وذا الطائية** اى ذو المنسوبة الى قبيلة طى لاختصاص مجيئها موصولة على لغتهم والفرق بين ذو من الاسماء الستة وذو من الموصولات ان الاول مضاف الى اسم الجنس ابدا و معرب والثانى يعنى الذى فى المذكر والتى فى المؤنث و بعدها تكون جملة صلة لها كما فى قول الشاعر ؎ فان الماء ماء ابى وجدى ÷ وبيرى ذو حفرت وذو طويت ، اى التى حفرتها والتى طويتها فالعائد محذوف **وذا** من اسماء الاشارة اذا وقع بعد ما الساكنة **للاستفهام** وكذا كل من الاسماء الاشارة اذا وقع بعد ما عند الكوفيين نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى عم **وجموع الالف و اللام** بمعنى الذى والتى واللذان واللتان والذين واللتين باعتبار اختلاف الصفة التى هى **صلتها والعائد المفعول** الراجع الى الموصول واحترز به عن نحو سمع الله لمن حمده لان العائد وان كان مفعولا لكن لا يرجع الى الموصول فلا يجوز حذفه **يجوز حذفه** لانه فضلة عند عدم المانع ومن الموانع اجتماع ضميرين فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره لانه لو حذف احدهما يلزم حذف ضمير مراد بلا دليل لان الموصول دليل على ضمير واحد فى الصلة وهى موجود ومن الموانع كون العائد المفعول منفصلا بعد الا نحو جائنى الذى ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول على المنفصل **واعلم** ان النحاة قد وضعوا بابا يسمى بباب الاخبار بالذى ومن والمقصود من وضعه تمرين المتعلم فى مسائل هذا الفن ليعلم انه من اىّ اسم يصلح الاخبار ومن اى اسم لا يصلح كما لا يصلح الاخبار بالذى فى الحال والتميز فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال **واذا اخبرت** بان اردت الاخبار عن جزء جملة **بالذى** باستعانة كلمة الذى فيكون الذى آلة للاخبار لا انه مخبر به لانه فى المثال وقع مخبر عنه لا مخبر به **صدرتها** اى اوقعت كلمة الذى فى صدر الجملة الثانية **وجعلت موضع المخبر عنه** بالذى والمراد بالموضع الذى كان له فى الجملة الاولى **ضمير لها واخرته** حال كونه **خبرا عنه** عن الذى لما فرغ المص عن بيان قاعدة الاخبار على وجه كلى اراد ان يبينها على وجه جزئى فى مثال جزءى فقال

bestudbooks.wordpress.com

فاذا اخبرت عن زيد الكائن **من** جملة **ضربت زيدا قلت** بعد التصدير ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخره خبرًا **الذى ضربته زيد وكذلك الالف و اللام فى** صحة الاخبار بها **فى الجملة الفعلية خاصة** لا الاسمية وانما اختص الاخبار بالالف واللام الجملة الفعلية **ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها** لان صلتها لا تكون الا احدهما **فان قيل** ينبغى ان يخبر بها عن الجملة الاسمية لوجود اسم الفاعل او المفعول فيها كما قلت زيد ضارب وزيد مضروب **قلنا** لا يمكن الاخبار عن زيد باللام فى هذا الجملة لانه ان اخبر عنه فالضمير لا يخلو اما ان يتقدم على اسم الفاعل او يتأخر ففى الاول يلزم دخول اللام على الضمير وفى الثانى لا يكون وضع الضمير موضع المخبر عنه ولا بد ان يكون فعل الفعلية منصرفا فلا يخبر باللام ان كان غير متصرف اذ لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه نحو نعم الرجل ولا بد ان لا يكون ذلك الفعل مصدرا بحرف الاستقبال اذ بعد اشتقاق اسم الفاعل منه يمتنع دخول حرف الاستقبال عليه فيفوت معنى الاستقبال **فان تعذر امر منها** من الامور الثلاثة هى تصدير الموصول ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخر المخبر عنه خبرًا **تعذر الاخبار** لان الاخبار مشروط بالشرط الثلاثة والمعلق بالشرط يوجد بوجود الشرط و ينعدم بانعدامه **ومن ثم** اى لاجل ان تعذر امر من الامور الثلاثة يستلزم تعذر الاخبار **امتنع** الاخبار **فى ضمير الشان** لفوات الشرطين فيه امتناع تصدير الذى و تاخير الضمير لان ضمير الشان مقدم على الجملة وجوبا **والموصوف** بدون الصفة **و الصفة** بدون الموصوف فلا يقال فى ضربت زيدا العاقل الذى ضربته العاقل زيد ولا الذى ضربت زيدا اياه عاقل لفوات شرط الثانى فيه وهو وضع الضمير موضع المخبر عنه لان ذلك الوضع يستلزم كون الضمير موصوفا فى الصورة الاولى وصفة فى الثانى والضمير لا يوصف ولا يوصف به ويجوز الاخبار من مجموعهما نحو الذى ضربته زيد ن العاقل **و المصدر العامل** بدون المعمول فلا يقال فى عجبت من دقِّ القصار الثوب الذى عجبت منه الثوب دق القصار لانه لا يصلح وضع الضمير فى موضع المخبر عنه لانه يستلزم كون الضمير عاملا فى الثوب والضمير معمول لا عامل ويجوز من المصدر والمعمول معا فيقال الذى عجبت منه دق القصار الثوب وايض يجوز من مصدر غير عامل فيقال فى عجبت من ضربك الذى عجبت منه ضربك **والحال** لامتناع وضع الضمير موقعها لعدم جواز وقوع

المعرفة موضع النكرة **والضمير المستحق لغيرها** اے واجب الرجوع لغير كلمة الذى لفوات الشرط الاول والثالث فيه وهو تصديرالذى لانه يستلزم عود الضمير الى الموصول فبقى الغير بلا عائد وان رجع الى الغير فبقى الموصول بلا عائد فلا يقال فى زيد ضربته هو **والاسم المشتمل عليه** اے على المستحق لغيرها نحو زيد ضربت غلامه فلا يقال فيه الذى زيد ضربته غلامه لوجه منكور **فان قيل** ينبغى ان يجوز ذلك الاخبا فى الموضعين لوجود الضميرين فيرجع احدهما الى الموصول والاخر الى غيره **قلنا** ان كلا من الموصول والغير يقتضى ارجاع الضمير الاول الى نفسه لان الموصول يقتضى العائد فى موضع المخبر عنه وهو الاول والغير وهو المبتدأ يقتضى العائد فى الجملة الخبرية وهو قوله ضربته واما قوله **هو** او **غلامه** خارج عن الجملة الخبرية والصلة **وما الاسمية** لاالحرفية لان الحرفية ثلثة اقسام نافية كافة مصدرية **موصولة** نحو عرفت ما اشتريته **واستفهامية** نحو ما عندك **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** بمفرد نحو مررت بما معجب لك او بجملة نحو قول الشاعر ؎ ربما تكره النفوس من الامر ؞ له فرجة كحل العقال وتامة بمعنى شئ منكر عند ابى على لان ما فى نعما تميز عن نسبة نعم الى الضمير المبهم والتميز نكرة ابدا و معرف عند سيبويه لان ما فى نعما فاعل نعم هو خال عن الضمير وفاعل فعل المدح لا يكون الا معرفة فيكون التقدير على المذهب الاول نعم شيئا وعلى الثانى نعم الشئ **وصفة** وهى ما يلحق بالنكرة لزيادة الابهام فيها فيسد منها طرق التخصيص يشمل لكل الافراد على سبيل الاستغراق نحو مثلا ما اى اىّ مثال واعط كتابا ما اى اىّ كتاب **ومن كذلك** موصولة مثل اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك و شرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة بمفرد نحو قول الشاعر ؎ كفى بنا فضلا على من غيرنا ؞ حب النبى محمدٌ ايانا ۔ اى على شخص غيرنا او بجملة نحو من جائك قد اكرمته **الا فى التامة والصفة** فان من لا يجئ تامة ولا صفة **واىّ واية كمن** فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة **فان قيل** تشبيه اى بمن غير صحيح لان اىّ تقع صفة اتفاقا نحو مررت برجل اىّ رجل بمعنى كامل فى الرجولية وكلمة من لا تقع صفة اتفاقا **قلنا** اى فى هذا التركيب استفهامية فى الاصل لان

مضافة اليها لاى فتكون اى فى مثل هذا التركيب صفة بمعنى عظيم ۔

bestsurdubooks.wordpress.com

معنى مررت برجل اى رجل عظيم والعظمة منشاء السوال لانه لا يعرفه كل احد لعظمة شانه والسوال يدل على كونه استفهامية ثم نقلت من الاستفهام الى الصفة **وهى** اى كل من اى و اية **معربة** بالاتفاق **وحدها** غير مشارك لها فى الاعراب سائر الموصولات الا على اختلاف فى تثنيتها وذو عند بنى طى لان اى لازم الاضافة الى المفرد والاضافة الى المفرد من خواص الاسم فيلحق الاسم بحالة الاصل فيه وهو الاعراب **الا اذا كان موصولة حذف صدر صلتها** كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى هو اشد لتاكد مشابهتها الحرف فى الاحتياج اولا الى نفس الصلة ثم الى صدر الصلة و بنيت على الضم تشبيها لهما بالغايات فى حذف بعض الموضع ولم يستحسن الموصوفة البنائية كالموصولة لان الموصوفة البنائية لا تجئ الا فى المنادى المعرفة وقد ذكرت فى بحث المنادى فلا حاجة الى ذكره ثانيا **وفى قولهم ماذا صنعت وجهان** والغرض من هذه المسئلة ان ذا بعد ما الاستفهامية لا يلزم ان يكون موصولة فقط بل قد يكون للاستفهام بدون معنى الموصول والمراد به كل تركيب وقع فيه ذا بعد ما الاستفهامية دون بعدهما فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لو كان مشتغلا بالضمير لدخل فى قاعدة الرفع وجوبا **احدهما ما الذى** فيكون ذا من الموصولات فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس على اختلاف المذهبين فيكون السوال جملة اسمية **وجوابه** وهو الاكرام **رفع** اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كون كل واحد منهما جملة اسمية **والاخرى اى شئ** بمعنى ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ او ما بمعنى اى شئ وذا زائدة فيكون السوال جملة فعلية لكون ماذا مفعولا مقدما **وجوابه** وهو الاكرام **نصب** اى منصوب ليكون الجواب مطابقا للسوال فيكون كل منهما جملة فعلية فيكون التقدير فى الاول الذى صنعته الاكرام وفى الثانى صنعت الاكرام **اسماء الافعال** لما كان الاصل فى الاسماء الاعراب لكن لما انتقل اسماء الافعال الى معنى الماضى او الامر لم يبق لها محل من الاعراب ككاف كذلك فانه فى الاصل له اعراب لكونه اسماء فلما انتقل الى معنى الحرفية لم يبق له محل من الاعراب فيعبر عن اسم الفعل وفاعله بالجملة الفعلية **ما** اى اسم كان **بمعنى الامر او الماضى فان قيل** كلمة ما لا يخلوا اما عبارة عن الاسماء او الاسم والسوال والجواب مذكوران **فان قيل** كلمة ما لا يخلوا اما عبارة عن الاسماء الافعال مع انهما

ليسا بمعنى الامر او الماضى بل بمعنى المضارع وهو اتفجر و اتوجع **قلنا** المراد بذلك المضارع الماضى وهو تفجرت و توجعت **فان قيل** لما كان المراد من ذلك المضارع الماضى فما الباعث فى التعبير عن الماضى بالمضارع **قلنا** عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء والانسب ان يعبر عنه بالمضارع الحالى **فان قيل** لما كان اللفظ والمعنى كلاهما بمعنى المضارع فمن اين يعلم ان المراد منه الماضى **قلنا** لما كان استعمال اسماء الافعال بمعنى الامر والماضى كثيرا فعلم انهما بمعنى الماضى كيلا يخالف عن الاستعمال الكثير مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات **ذلك** بمعنى الماضى اى بَعُدَ وقدم ما هو بمعنى الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر **فان قيل** لما كان معنى اسماء الافعال معنى الامر او الماضى لم سمى باسماء الافعال الا بالافعال **قلنا** انها اسماء للافعال مثل رويد اسم للفظ امهل وهيهات اسم للفظ بعد لكن هذا الجواب مخدوش لان العربى القح كثيرا ما يطلق على لفظ رويدا و لم يرد منه لفظ امهل بل يريد منه معنى امهل فعلم انه موضوع لمعنى امهل لا للفظ امهل وتسميتها باسماء الافعال لا بعين الافعال لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولا تتصرف فيها كتصرف الافعال من التثنية والجمع والتذكير والتانيث **وفعال** اى الموزون بفعال فلا يرد ان المثال لا يطابق الممثل الكائن **بمعنى الامر** المشتق **من الثلاثى المجرد قياس** فاسماء الافعال على قسمين سماعى وهو ما لا يكون موزونا بفعال وقياسى وهو ما كان موزونا به **كنزال بمعنى انزل و فعال مصدرا معرفة كفجار** بمعنى الفجور منصوب على الحالية من ضمير مبنى قدم بناء على قاعدة فى قولهم هذا بسرًا اطيب منه رطبا **وصفة للمؤنث مثل يا فساق** بمعنى يا فاسقة **مبنى** كل واحد منها **لمشابهته له عدلا وزنة** اما الوزن فظاهر و اما العدل فلان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى كذلك فساق معدول عن فاسقة و فجار معدول عن الفجرة **فان قيل** لا نسلم ان اسماء الافعال معدول عن الفاظ الفعل لان العدل لتغير اللفظ فقط فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية فينبغى ان يقول المص لمشابهته له مبالغة وزنة لان المبالغة موجودة فى جميع اسماء الافعال **قلنا** عدم خروج نوع الى نوع آخر انما هو فى العدل اللفظى فقط والمراد ههنا هو العدل اللفظى والمعنوى جميعا او نقول ان المراد بالعدل هو

الاشتقاق وبه يخرج المشتق عن حقيقة المشتق منه **او نقول** لانسلم ان العدل لا يخرج
كغرب من الضرب ۱۲
المعدول عن نوع المعدول عنه لان ثلث ومثلث خرجا بالعدل عن ثلثة ثلثة من التركيب
الى الافراد **فان قيل** كيف يثبت العدل ولادليل لهم بالعدل **قلنا** الدليل ما لعدل
الاشتراك المعنوى بين الفاظ الفعل وفعال والاشتراك فى المعنى بين الشيئين لايكون
الا باحد الامرين اما بالترادف او بالعدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة فى احدهما
وهوالمبالغة فتعين العدل **و فعال علما للاعيان** لعين من الاعيان فلايرد ان
المثال لا يطابق الممثل لانه علم للاعيان والمثال قطام ليس بعلم للاعيان بل تعين
واحد واحترز بقوله علما عن فعال صفة نحو يافساق واحترز بقوله للاعيان عن
نحو فجار فانه علم للاحداث فان حكمهما ذكر **مؤنثا** قيد واقعى لا احترازى لان فعال
العلمى لايكون الامؤنثا **كقطام وغلاب** علمين للمؤنثين **مبنى فى استعمال اهل
الحجاز لمشابهته** له بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة **ومعرب فى استعمال بنى تميم
الا ما كان فى اخره راء نحو حضار** فالحاصل انهم يقسمون فعال العلمى الى
قسمين ذوات الراء وغيرذلك ذوات الراء ففى الاول يوافقون مع الحجازين فى البناء
لان الراء حرف ثقيل كالمكرر فى المخرج فاختاروا فيها البناء للخفة لان السلوك بطريق
واحد اسهل من السلوك بطرق مختلفة وفى الثانى يخالفون عن الحجازين فيعربونها
لفوات كمال المشابهة بفعال الامرى لعدم تصور المبالغة فيها لان المبالغة لا يتصور
فى اعلام الاعيان والمراد ببنى تميم اكثرهم لان اقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل **الاصوات** اعلم ان الاصوات على خمسة اقسام
وجه الحصران الاصوات لا يخلوا اما منقولة عن الصوتية الى المصدرية نحو واهًا
للتعجب او عن الصوتية الى المصدرية وعن المصدر الى اسم الفعل نحو صَهٍ مَهٍ نقل
صَهٍ من الصوتية الى معنى السكوت ومنه الى أُسْكُتْ ونقل مَهٍ من الصوتية الى
معنى المنع ومنه الى اِمنع واما غير منقولة فهو على ثلثة اقسام الاول ما يعرض للانسان
عند عروض المعنى كقول المتندم والمتعجب وَیْ وَخُ والثانى مايجرى على لفظ الانسان على
سبيل الحكايات من صوت الغير والثالث ما يُصَوِّت به الانسان البهائم اوالغير ولم
يذكر المصؒ الا القسمين الاخيرين لان المراد غير منقولة اما القسم الاول من المنقول

فداخل فی المصادر والثانی فی اسماء الافعال فلا حاجة الی ذکرهما ثانیا ولم یذکر القسم الاول من غیر المنقول لانہ لما کان هذان القسمان الاخران ملحقین بالاسماء المبنیة مع تعلقهما بغیر الانسان کان ذلك القسم الاول ملحقا بالاسماء المبنیة بطریق الاولی لعدم تعلقه بالغیر وبنیت الاصوات لانتفاء الترکیب فیها واذا رکب مع العامل کما اذا قلت قال زید غاق مبنی ایضًا علی سبیل الحکایت **کل لفظ** ولم یقل اسم لعدم الوضع فیها وانما ذکر فی بحث الاسماء المبنیة مع انها لیست باسماء لجریها مجری الاسماء المبنیة فی البناء او اللسان **حکی به صوت** کما حکی الانسان بذلك اللفظ عن صوت الغراب وقال **غاق** او **صوّت به البهائم فالاول کغاق والثانی کنخ** لاناخة البعیر **المرکبات فان قیل** ان التعریف غیر جامع لافرادہ لخروج الترکیب الاسنادی والاضافی والتوصیفی لوجود النسبة فیها وایضًا خرج لفظ المرکب لانہ لیس بمرکب من کلمتین **قلنا** المراد من المرکبات المعدودة من المبنیات فلا باس بخروجها لان المعرفة اذا اعیدت معرفةً فالثانیة عین الاولی **کل اسم** وانما صرح بالاسم ههنا ولم یکتف بقرینة مباحث الاسم کما اکتفی فی نظائرها لان فی اسمیتها شبهة لکونها مرکبات والاسم قسم من الکلمة **من کلمتین فان قیل** کلمة من للتبعیض لانها داخلة علی المتعدد فیکون المعنی کل اسم مرکب من بعض الکلمتین فلا یصح اطلاق المرکب علیه بعض الکلمتین کلمة واحدة وهی لیست بمرکبة **قلنا** الجار باعتبار المتعلق وهو حاصل صفة الاسم والمجرور المضاف الی الکلمتین محذوف فیکون التقدیر کل اسم حاصل من ترکیب کلمتین وجعلهما کلمة واحدة فلا یکون للتبعیض لعدم دخولها علی المتعدد والکلمتین اعم من ان یکون حقیقة او حکما مثل سیبویه لان الجزء الثانی کلمة حکما لاجرائها مجری الاسماء المبنیة او اسمین او فعلین او حرفین او مختلفین **لیس بینهما نسبة** اصلا لا بعد العلمیة ولا قبل العلمیه فخرج بهذا القید المرکبات المشتملة بالنسبة قبل العلمیة مثل الترکیب الاضافی والاسنادی والتوصیفی **فان قیل** خروج الاسنادی مناقض لما سبق محمول علی انہ داخل فی جنس المبنی علی الحکایت و خروجها ههنا من نوع المبنی المرکب فبنائها لیس لاجل الترکیب بل لاجل الحکایت **فان قیل** قد تقرر فیما سبق ان الترکیب سبب لمنع الصرف وقد تقرر ههنا ان الترکیب موجب للبناء فلابد من الفرق بین الترکیبین **قلنا** ان الترکیب علی نوعین نوع بین

اجزائه نسبة والثانی ما لا یکون بین اجزائه نسبة فالاول لا یوجب منع الصرف ولا البناء والثانی لا یخلوا اما ان یتضمن الجزء الثانی منه لحرف العطف اولا فالاول یوجب البناء فی الجزئین خمسة عشر وان لم یکن متضمنا لحروف العطف فلا یخلوا اما ان یکون مبنیا قبل الترکیب اولا فالاول مبنی کسیبویه والثانی موجب للبناء فی الجزء الاول وموجب لمنع الصرف فی الجزء الثانی وهو المسمی بالترکیب الامتزاجی کبعلبک **فان قیل** یخرج بقوله لیس بینهما نسبة خمسة عشر عن الحد لوجود نسبة العطف بینهما قبل العلمیة **قلنا** المراد بالنسبة نسبة ما سوی العطف لکن هذا الجواب مخدوش لان النسبة نکرة وقعت فی حیز النفی تفید العموم والشمول فیکون التخصیص فیها مع وجود قرینة العموم اصعب من ظاهر الهیئة الترکیبیة کما تفهم من ظاهر الهیئة الترکیبیة لعبد الله النسبة الاضافیة لجر الله وکما تفهم من ظاهر الهیئة الترکیبیة لتابط شرا النسبة التعلیقیة لوجود النصب فی شرا ولا تفهم من ظاهر الهیئة الترکیبیة النسبة اصلا فی خمسة عشر **فان تضمن الجزء الثانی حرفا** حرف العطف او غیره **بنیا** لوقوع الجزء الاول فی الوسط والوسط لیس محلا من الاعراب والثانی لتضمنه الحرف **لخمسة عشر وحادی عشر واخواتها** وانما اورد مثالین لیعلم ان البناء ثابت فی هذا المرکب سواء کان احد اجزائه العدد الزائد علی العشرة او صیغة اسم الفاعل المشتقة منه **فان قیل** ان المثال الاول قد تضمن معنی حرف العطف لان معناه مجموع الجزئین والثانی غیر متضمن لان معناه واحد من احد عشر واقع فی المرتبة الواقعة بعد العشرة لا مجموع الواحد والعشرة **قلنا** تضمن الحرف العطف اعم من ان یکون الثانی متضمنا بنفسه او باعتبار الماخوذ عنه والمراد ههنا الثانی لا الاول **الا اثنی عشر** فبنی الثانی فیه لتضمنه حرف العطف ویعرب الاول لشبهه بالمضاف فی سقوط النون وانما سقط النون لاجل اتصال الترکیب والنون مؤذن للانفصال کما سقط الواو والنون للانفصال **والا اعرب اعراب الثانی** مع منع صرف الثانی ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا احتراز عن سیبویه **کبعلبک** فتعدده من قبیل المبنیات باعتبار الجزء الاول **وبنی الاول** لتوسطه والتوسط لیس محلا للاعراب علی الفتح للخفة **علی الاصح** واحترز به عن غیر الاصح وهو لغتان اخریان لان فیه ثلث لغات احدها المذکور وهی الفصیحة الکثیرة ولهذا قال

فيها على الاصح والثانية اعراب الجزئين معًا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى

الكنايات جمع كناية وهو فى اللغة والاصطلاح تعبير عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة على ذلك الشى كقولك فلان وتريد به زيد لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين **فان قيل** عد الكنايات من المبنيات غير صحيح لانها جمع كناية وهى معنى مصدرى والمبنيات من اقسام الالفاظ وايضا الكنايات مبتدأ وقوله كم الى آخره خبره

…… فيلزم حمل الذات على صرف الوصف **قلنا** المراد بها فى بحث المبنى مايكنى به لا المعنى المصدرى والمعبر به من قبيل الالفاظ والذوات **فان قيل** ان اريد بها كل الكنايات فيدخل فيها فلان مع انه معرب **قلنا** المراد بها بعضها لا كلها **فان قيل** المراد بالبعض لا لا يخلو اما بعض مطلق او بعض معين فانكان الاول فيدخل فيه فلان وانكان الثانى فهو غير جائز لعدم قرينة على ذلك البعض المعين **قلنا** المراد به الثانى والقرينة عليه اصطلاحهم لانهم اذا ذكروا الكنايات فى بحث المبنيات يريدون بها ذلك البعض المعين المذكور فى المتن وهو الاربعة **فان قيل** لِمَ لَمْ يذكر المصنف تعريف الكنايات بل ذكر افرادها **قلنا** لما كان المراد بها بعض الكنايات وليس لذالك البعض تعريف بخصوصه بغير دخول المعرب فيه كما قال الشارح فلم يمكن تعريف البعض ولا معرفته بالمفهوم الكلى الا بتصريح بالافراد وتعريف مطلق الكنايات غير مقصود فاعرض عن تعريف مطلق الكنايات وتعرض لافراد ذلك البعض وهى اربعة فقال **كم** وبنى لوضعه وضع الحرف وهو الثنائى او الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام والخبرية محمولة عليها **وكذا للعدد** وبنى لانه مركب من كاف التشبيه وذا اسم الاشارة واُمحى منها معنى التركيبى وصار بمعنى كم وبقى ذا اسم الاشارة على اصل بنائه **وكيت وذيت للحديث** كناية عن الحديث والجملة وانما بُنيا لان كل واحد منهما كلمة وقعت موقع الجملة وهى اذا لم تقع موقع المفرد لا تستحق اعرابا ولا بناءً فلما وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه عنهما فرجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب وانما قال لا تستحق اعرابا ولا بناءً لان استحقاق الاعراب ١٢ فرع التركيب …… والجملة من حيث هى لا تركيب لها مع العامل ولا غيره اما استحقاق البناء فرع المناسبة بمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مع المبنى الاصل مناسبةً معتبرة فى البناء

وایضًا ان المستحق لهما هی الکلمة والجملة لیست کلمة **فانقبیل** من الکنایات المبنیة کاین فلم لم یذکره المص **قلنا** ان مرتبته منحط فی البناء عن اخواتها فلذا لم یذکره المص ووجه الانحطاط انه مرکب من کاف التشبیه وای الموصولة المعربة لکنه انمحی عنها معناها الافرادی وصار کلمة واحدة بمعنی کم الخبریة فهو المعرب باعتبار الاصل ومبنی فی الحال واماکذا مبنی فی الحال وفی الاصل **فکم الاستفهامیة** المتضمنة معنی الاستفهام **ممیزها** **فانقیل** اضافة التمیز الی کم غیر صحیح لانه نقیض الابهام ولا ابهام فی کم لا فی الصورة وهو الکاف والمیم ولا فی المعنیٰ لانه للعدد **قلنا** هذا الاضافة لادنا ملابسة لانه للجنس المسئول عنه بکم **منصوب** لانه تمیز واعرابه نصبٌ **مفرد** لانها للعدد مطلقا فاعطی لها تمیز العدد الاوسط لان فی اعطاء تمیز احد الطرفین یلزم الترجیح بلا مرجح **وکم الخبریة ممیزها مجرور** بالاضافة **مفرد** تارة **ومجموع** اخری اَمّا الافراد لانها کنایة عن العدد الکثیر ومیزه کک واَمّا الجمعیة فلان العدد علی قسمین صریح وکنایة وفی الصریح وجد کثرة العدد صراحة ولیس فی العدد الکنائی تصریح بکثرة العدد فجعل جمعیة تمیزها نائبة مناب ما فات من صراحة الکثرة **وتدخل من فیهما** ای فی تمیز کم الاستفهامیة والخبریة لان من موافقة فی الجر مع التمیز المضاف الیه کم وایضا قوله تعالیٰ سل بنی اسرائیل کم اٰتینا هم من اٰیة بینة دلیل علی جواز دخول مَن فیهما لان کم فی هذا الاٰیة یحتمل الاستفهامیة والخبریة **ولهما** استفهامیة کانت او خبریة **صدر الکلام** اما الاستفهامیة فلتضمن معنی الاستفهام وله صدر الکلام واَمّا الخبریة فلانه یدل علی انشاء التکثیر وهو ایضًا نوع من انواع الکلام فیجب التنبیه علیه من اول الامر **وکلاهما** ولم یقل کلتاهما لانه مؤل بتاویل هذین النوعین ای کل واحد منهما **یقع مرفوعا تارة ومنصوبا تارة ومجرورا تارة فکل ما** ای کل واحد من کم الاستفهامیة والخبریة **یکون بعده فعل** او شبهه لفظا او تقدیرا **غیر مشتغل عنه بضمیره** او متعلقه **کان منصوبا معمولا علی حسبه** ولما رجع الشارح الرضی ضمیر حسبه الی اقتضاء الفعل فرد علیه الشارح ورجع الضمیر الی عمل هذا الفعل ووجه الرد انه علی تقدیر رجوع الضمیر الی الاقتضاء ینتقض بقوله کم یوم مررت فان کَم ههنا منصوب

على الظرفية لا على اقتضاء الفعل لان الفعل يقتضى معمولات كثيرة ولايعين بالتميز وكيف يكون منصوبا على نصب جميع المنصوبات لاقتضائه الى توارد الحركات المختلفة صفة لان الاقتضاء لايعين بالتميز وامّا اذا رجع الى العمل و هو ايضًا يصلح لامور كثيرة لكن العمل يتعين بالتميز فان التميز ان كان صالحا للظرفية فنصب كم على الظرفية وان كان صالحا للمفعولية او المصدرية فكم منصوب كك لان كم مع التميز وقع فى موضع الظرف او المفعول او المصدر لكن التميز مشغول باعراب التميز فنقل اعراب المصدرية او المفعولية او الظرفية الى جزء فارغ وهو كمْ فالحاصل ان الفعل وان كان مقتضيا لمنصوبات كثيرة لكن تعين كم من احد المنصوبات باعتبار التميز وامّا اقتضاء الفعل لا يعين بالتميز مثال كم المنصوب على الظرفية نحو كم يوما سرت وكم رجلا ضربت مثال كم المنصوب على المفعولية وكم ضربة ضربت على المصدرية هذا امثلة للفعل اللفظى وامّا مثال الفعل التقديرى نحو كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار اى كم رجلا ضربت ضربته وان لم تجعله من قبيل الاضمار فيكون داخلا فى قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجلا مررت **او مضاف** نحو غلام كم رجلا اشتريت او غلام كم رجلا ضربت **فمجرور** لوجود عامل الجر فيه انما جاز تقديم حرف الجر او المضاف على كم الاستفهامية والخبرية مع ان لهما صدر الكلام لان هذا التقديم للضرورة لان تاخير الجار من المجرور غير جائز لضعفه عن العمل مع الفصل اونقول الجار مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر فعلى الاول يفوت الصدر ضرورة وعلى الجواب الثانى لايفوت الصدر اصلا **والا** اى ان لم يكن بعده فعل لفظا ولا تقديرا ولا شبهه كك ولا قبله حرف جر ولا مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية **فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا** نحو كم رجلا اخوتك فى الاستفهامية وكم رجل اتى فى الخبرية فكم مرفوع على الابتدائية عند سيبويه والخبرية عند غيره **وخبرا ان كان ظرفا** نحو كم يوما سفرك فكم اولا منصوب على الظرفية باعتبار الاعمال الكائن المتعلق فيه فيكون التقدير كم يوما كائن سفرك و مرفوع ثانيا باعتبار نيابته مقام المتعلق المحذوف و لا يصلح الرفع على الابتدائية لكونه مجردا

عن العوامل اللفظية لا يخلوا عنها وكذلك اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام اى باقى الاسماء الاستفهام من كم فلا يلزم تشبيه شئ لنفسه لان كم ايضا من اسماء الاستفهام والشرط فان قلت لا يجئ هذه الوجوه الاربعة فى اسم من هذه الاسماء الا فى أىّ فكيف يصح قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قلنا ان المراد ان مجموع هذه الوجوه يجرى فى جميع هذه الاسماء لا ان الكل يوجد فى كل واحد من الاسماء اعلم ان اسماء الاستفهام والشرط باعتبار ذاتها على ثلثة اقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهى ستة مَن ومَا وأى واين وانى ومتى وقسم يختص بالشرط وهو اذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف وايان وهذه الاسماء التسعة بحسب جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيها على اربعة اقسام ووجه الحصر ان هذه الاسماء اما ظرف او غير ظرف فان كان ظرف فلا يخلوا اما متضمن لمعنى الاستفهام او الشرط فالاول خمسة اسماء وهو اين وانى ومتى و كيف وايان فيجرى فيها الوجوه الثلثة الجر نحو من اين انت والنصب على الظرفية مثل اين جلست والرفع على الخبرية نحو اين زيد ولا يحتمل الرفع على الابتداء لان الرفع بالابتداء مختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف والظرف لا يقع مبتدأ اذ لا بد له من متعلق عامل فيه وهو الفعل او شبهه والفعل لا يقع مبتدأ اذ المبتدأ هو المسند اليه والفعل لا يقع مسندا اليه بل هو مسند ابدا وان كان المتعلق شبه الفعل فلا بد ان يكون موصوفا بصفة القسم الثانى من المبتدأ وان كان متضمنا لمعنى الشرط فيجرى فيه الوجهان الجر نحو آتيك فى اذا طلعت الشمس والنصب نحو آتيك اذا طلعت ولا يجرى فى هذا القسم الرفع لا على الابتدائية ولا على الخبرية اما الاول لانه ظرف وهو غير صالح للابتدائية واما الثانى لانه لو كان مرفوعا على الخبرية فيقتضى المبتدأ وما بعده فعل لا يصلح للابتدائية وان كان غير ظرف فايضًا لا يخلو اما لازم الاضافة اولا فالاول نحو أىٌّ ويجرى فيه الوجوه الاربعة الجر نحو بايهم مررت والنصب نحو ايهم لقيت والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده ظرفا نحو ايهم فى الدار والرفع على الخبرية بشرط كون ما بعده غير ظرف نحو ايهم اخوك

والثانی نحو مَن وما فیجری فیهما الوجوه الثلثة سواء کانا متضمنین لمعنی الشرط او الاستفهام الجر نحو غلام من ضربتَ وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمررا مرر وبما تمررا مرر وبما مررتَ والنصب علی المفعولیة نحو من ضربت وما اشتریت ومن تضرب اضرب وما تشترا اشتر والرفع علی الابتدائیة نحو من ابوك وما دنیك ومن ضربته ضربته وما تشتره اشتره ولا تحتمل الرفع علی الخبریة لان الرفع علی الخبریة مختص بالظرف وهذه القسم لیس بظرف فان قیل ان مَن وما وقعا خبرین عند الجمهور فکیف لا تحتمل الرفع علی الخبریة قلنا الممنوع فیهما الرفع علی الخبریة ما یحصل بالظرفیة لا مطلق الرفع علی الخبریة و فی مثل کم عمة لك یا جریر وخالة والمراد بالمثال کل ترکیب یحتمل فیه کم الاستفهامیة والخبریة وذکر الممیز وحذف ثلثة اوجه وههنا نسختان احدهما مذکورة فی المتن وهی المشهورة وثانیهما غیر مذکورة لعدم شهرته و فی تمیز کم عمة الخ فعلی الاول یحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فی نفس کم لا فی تمیز کم احدها رفعه علی الابتداء استفهامیة کانت او خبریة وهذه الوجه بناءً علی ان تمیزه مذکور منصوبا کان او مجرورا وقوله وخالة منصوب او مجرور معطوف علی عمة وقوله فدعاء صفة لهما وقوله قد حلبت عَلَیَّ عشاری جملة فعلیة خبر للمبتدأ وثانیها نصب کم علی الظرفیة استفهامیة کانت اوخبریة وهذا الوجه بناء علی ان تمیزه ظرف محذوف وهو مرة منصوبا کان او مجرورا فکم ظرف لحلبت قدم لانه یقتضی التصدیر وقوله عمة مرفوع علی الابتداء والجملة الفعلیة خبرها وثالثها نصب کم علی المصدریة استفهامیة کانت او خبریة وهذا الوجه بناءً علی ان تمیزه مصدر محذوف منصوبا کان او مجرورا فکم مفعول مطلق لحلبت قدم لاقتضاء الصدارة وقوله عمة مرفوع علی الابتداء والجملة الفعلیة خبرها و یحتمل ان تعتبر هذا الاوجه الثلثة فی تمیز کم لا فی نفس کم احدها الرفع بالابتداء واطلاق التمیز علیها باعتبار بعض الوجوه و هذا الوجه بناءً علی ان تمیز کم استفهامیة کانت او خبریة محذوف ظرفًا کان او مصدرا من متعلقات حلبت والجملة الفعلیة خبر للمبتدأ و ثانیها النصب علی التمیز علی تقدیر کونها استفهامیة وثالثها الجر علی تقدیر کونها خبریة والاحتمال

الاول اولیٰ من الثانی لان البحث فی وجوہ اعراب کم والثانی ماءٌ علی جواز حذف التمیز وهو غیر مذکور ههنا فکان الالیق تاخیر هذه المسئلة عن قوله وقد یحذف فی مثل کم مالک لیکون من متفرعات الحذف واما النسخة الاخیرة فصریح فی الوجه الاخیر فقط لوجود تصریح لفظ التمیز فیها وتمام البیت فدعاء قد حلبت علی عشاری وقوله فدعاء صفة عمة وخالةٍ مرفوع ان کانتا مرفوعتین ومنصوب او مجرور بالفتح ان کانتا منصوبتین او مجرورتین ومعناه منقلبة الکف او القدم فان قیل مقصود الشاعر القبح والذم وهما لا یحصلان بفدعاء لانه یحتمل ان یکون ذلک الانقلاب لکثرة العبادة فلا یدل علی الهجو قلنا ان المراد انهما لکثرة الخدمت صارت کذلک او نقول ان الشاعر ینسبهما الی سوء الخلقة یعنی انهما منقلبة الکف او القدم خلقةً فکانتا ضعیفتین ومع ضعف الاعضاء ولما خدمتانی فعلم انهما احوج الناس وافقر الناس فان قیل ان کلمة علی لا تقع صلة لحلبت لفساد المعنی لان المعنی انهما باعثتان علی الحلب لنا وهو خلاف المقصود وایضا ان الحلب متعدی بنفسه فلا حاجت الی التعدیة بعلی قلنا انه متضمن لمعنی ثقلت وهو لازم یتعدی بعلی یعنی انهما خدمتانی وکنتُ کارهًا لخدمتهما لاجل قباحتهما لا لاجل شرافتهما فان قیل ان القبح یحصل بمطلق الخدمت فلم اختار خدمت المواشی علی الاناسی وهو الحلب قلنا ان خدمت المواشی ابلغ فی الذم من خدمت الاناسی والعشار جمع عشراء وهی الناقة التی مضی علی حملها عشرة اشهر واختار للذم حلب العشار مع انه یحصل لحلب غیرها لان فی حلبها زیادة مشقة وتکلف لا فی غیرها واختار للذم خدمتها اشارة الی رذالة طرفیهما ابیه وامه فان قیل مقصود الشاعر الذم وهو یحصل بتقدیر کم الخبریة لا الاستفهامیة لانه غیر عالم بخدمتهما فکیف یصح جعل کم استفهامیة وخبریة کلیهما قلنا انه عالم بعدد العمات والخالات فی الخدمت فالخبریة تکون واقعیا وتحقیقیا والاستفهامیة تکون علی سبیل التهکم والمسخرة والاستهزاء فکانه ذهل عن کمیات عدد عماته وخالاته فسئل عنهما **وقد یحذف تمیز کم استفهامیة کانت او خبریة فی مثل کم مالک کم وضربت** فی ای کل موضع قامت قرینة دالة علی التمیز المحذوف

وههنا كذلك لانه اذا سئل بعد العلم بنفس المال عن كمية مالك او اخبر عن كثرة مالك فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرة الدراهم او الدنانير لا غير لان المال اذا ذكر فى عرفهم مطلقا يراد منه الدراهم والدنانير وايضا الدراهم والدنانير من الاموال الباطنة والسوال والاخبار غالبا يكون فى الاموال الباطنة لا غير لانه يعلم بالمشاهدة فلاحاجت الى السوال او الاخبار فيكون التقدير كم درهما او دينارا مالك فى الاستفهام وكم درهم او دينار مالى فى الخبر واما القرينة فى الثانى فلانه اذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرة الضرب فظاهر ان السوال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك او الى ضرباتك لانه لما ثبت العلم السائل بنفس الضرب علم ان السوال ليس من نفس الضرب بل من شئ آخر وهو مرات ضربك او ضرباتك او المضروب فيكون التقدير فى الاول كم مرةً مرةٍ ضربتُ وفى الثانى كم ضربةً ضربةٍ ضربتُ **فان قيل** لا فرق بين المعنيين لان المرات موجودة فى الضربات وكذا العكس فلاحاجت الى حذف الاثنين **قلنا** ان المرات للعدد والضربات بكسر الضاد للنوع وان جعلتها على وزن فَعْلة بفتح الضاد للعدد فالمقصود فى المرات هو الزمان اولا فيكون المرة عبارة عن الزمان الذى فيه الحدث والمقصود فى ضربة هو الحدث اولا فيكون معناه الحدث فى الزمان ويحتمل ان يكون التميز المحذوف فى المثال الثانى رجلا رجل تقديره كم رجلا رجل ضربتُ وانما ذكر الشارح الثانى بصيغة يحتمل لان التميز فيه ليس من جنس الملفوظ وفى الاول من جنسه **الظروف فان قيل** يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانها مصدرة فى الاجمال بالبعض **قلنا** اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنية واما لقصد البعضية فلاحاجت الى ذكر البعض مع اللام العهد **فان قيل** عد مَذ ومُنذ من الظروف غير صحيح لان الظرف ما وقع فيه الحدث ومذ ومنذ مبتدأ كما يصرح عليه **قلنا** المراد بالظروف اسماء الزمان والمكان سواء اعتبر ظرفيتهما اولا **فان قيل** لا يصح عد كيف من الظروف لانه اسم الصفة والحال لا اسم الزمان والمكان **قلنا** الظروف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وكيف ظرف حكما لانه يحتاج الى المتعلق كالحقيقى او لانه يؤل بالجار والمجرور اشبه بالظروف آه **ونقول** ذكره كذكر فعال غير الامر فى بحث اسماء الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر

الشئ فی باب ما یناسبه واعلم ان الظروف جائز البناء کقبل وبعد لا یخلوا اما ان یذکر المضاف الیه اولا فان ذکر المضاف الیه فتعرب وان حذف المضاف الیه فحذفه لا یخلوا اما ان یکون من اللفظ والنیة معا او من اللفظ فقط دون النیة فالاول معربة کسائر الاسماء المفردة والثانی لا یخلوا اما ان یکون مع العوض او بدون العوض فالاول معربة والثانی مبنیة منها ای من تلک الظروف ما ای ظرف فسر بالمفرد یصح حمله علی منها قطع عن الاضافة بان یحذف المضاف الیه من اللفظ دون النیة فان کان محذوفا منهما اعرب مع التنوین نحو رب بعدٍ کان خیرا من قبلٍ۔ وسمیت الظروف المقطوعة عن الاضافة غایات لانها صارت غایة الکلام بعد حذف المضاف الیه وبُنِیَتْ لتضمنها معنی حرف الاضافة وشبهها بالحروف فی الاحتیاج الی المضاف الیه واختیر الضم لانه حرکة قویة فیکون جبیرة عن تغیر کثیر وهو حذف المضاف الیه کقبل وبعد وغیرهما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل فوق وتحت وغیرهما وبنیت هذه الظروف وان لم یعوض التنوین واعربت ان عوض عنها التنوین کما قال الشاعر ؎ فساغ لی الشراب وکنت قبلا ÷ اکاد اغص بالماء الفرات واجری مجراها ای مجری الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غیر ولیس غیر فی حذف المضاف الیه والبناء علی الضم لشبهه بالغایات لشدة ابهام غیر کما ثبت فیها ولا یجوز حذف المضاف الیه الا بعد لا ولیس لکثرة استعمال غیر بعدها والکثرة مقتضٍ للتخفیف وحسب ای وکذلک اجری مجری الظروف المقطوعة حسب لشبهها بغیر فی کثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها ای من الظروف المبنیة حیث للمکان ولا یضاف الا الی الجملة اسمیة کانت او فعلیة فی الاکثر ای اکثر الاستعمالات وقد جاء مضافا الی المفرد نحو قول الشاعر ؎ اما تری حیث سهیل طالعا ÷ نجم یضئ کالشهاب ساطعا۔ وانما بنیت بالضم کالغایات لانه غالب الاضافة الی الجملة والمضاف الی الجملة فی الحقیقة مضاف الی مضمون الجملة وهو غیر مذکور فالاضافة کلا اضافة فشابهت الغایات فی قطع الاضافة فبنیت مثلها بالضم واما حین الاضافة الی المفرد فمعرب عند البعض لزوال علة البناء ومبنی عند بعضهم لان الاضافة

الی المفرد شاذ فلا اعتبار لها وقال الاخفش قد تستعمل للزمان کما فی قول الشاعر وللفتی عقل یعیش بہ حیث تهدی ساقیہ ؛ اے زمانا یکون حیا وانما یکون ههنا حیث زمانا لان انتهاء الحیوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المکان **و** منها اے من الظروف المبنیة **اذا** زمانیة کانت او مکانیة لعدم تقیید المعے باحدهما ووجه بنائها ما ذکر فی حیث **وهی** اذا کانت زمانیة **للمستقبل** اے للزمان المستقبل وان کان داخلة علی الماضی لان الاصل فی استعمالها ان یستعمل لزمان من ازمنة المستقبل مختص بوقوع الحدث فیہ مقطوع بوقوعہ فی اعتقاد المتکلم ولما لم یوجد هذا المعنی غالبا فی کلام العباد ووجد هذا المعنی فی کلام علام الغیوب لانہ عالم بالامور الاٰتیة کثر استعمال اذا فی کلام علام الغیوب وقل فی کلام العباد نحو اذا طلعت الشمس واذا الشمس کوّرت **و فیها معنی الشرط** وهو ترتب مضمون جملة جزئیة علی مضمون جملة شرطیة او سببیة الاولی للثانیة فیکون متضمنة لمعنی حرف الشرط فهذا علة اخری لبنائها **و لذلک** اے یوجد معنی الشرط فیها **اختیر بعدها الفعل** لمناسبة الفعل الشرط وجوّز الاسم ایضا لعدم تاصّلها فی الشرط مثل اَن ولو **و قد تکون للمفاجات** وهو ملاقات الشئ بالشئ بلا شعور احدهما بالاٰخر فیلزم المبتدأ بعدها فرقا بین اذا المفاجاتیة والشرطیة فَانقیل لما لزم بعدها المبتدأ ینبغی ان یرفع الاسم بعدها لزوما لا مختارا مثل خرجت فاذا زید یضربه عمر قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها الغلبة فان اللزوم قد جاء بمعنی الغلبة واعلم ان فی اذا مذاهب اربعة اولها اذا ظرف مکان خبر عن السبع فیکون المعنی خرجت فمکان خروجی السبع وهو ضعیف لان العرب قد یصرح بالخبر فی هذا المثال نحو خرجت فاذا السبع بالباب فلا معنی لهذا القول وان کان الباب بدلا عن المکان فهو تکلف لفظا ومعنی اما لفظا فلان البدل ههنا بحرف الجر وهو غیر موجود فی المبدل منه واما معنی فلانہ لا یسبق الذهن الی البدلیة وثانیها ان اذا ظرف زمان وهو مذهب الزجاج فیکون المعنی خرجت ففی وقت خروجی السبع وهو ضعیف ایضا لان ظرف زمان لا یقع خبرا عن الجثث والاعیان وعلی هذین المذهبین العامل فیها المعنوی وهو استقر او مستقر متعلق اذا والثالث وهو مذهب الاصح کما صرح بہ صاحب اللباب انها ظرف زمان للخبر المحذوف والعامل فیها

ذلك المحذوف وعلى هذه المذاهب الثلاثة اذا مقطوعة عن الاضافة والرابع وهو مذهب الزمخشری وابن الحاجب انها ظرف زمان مضاف الى ما بعده اعنی الجملة المحذوفة الخبر **فان قيل** ان كلمة اذا لما كانت مضافة الى ما بعده لا يعمل فيها الخبر المحذوف لانه خبر المضاف اليه و لا يعمل فی المضاف ولا خرجت لوجود الفاصل وهو الفاء فبقی بلا عامل **قلت** العامل فيها معنى المفاجات التی تفهم من اذا فيكون التقدير خرجت ففاجئت زمان وقوف السبع **فان قيل** على هذا يكون اذا مفعول فاجئت فتخرج من الظرفية فلا يصح عده من الظروف **قلنا** انها غير لازم الظرفية وعدها من الظروف باعتبار الاغلب **اونقول** انه اسم زمان انه يقع ظرفا ابدا فی تراكيبهم **اونقول** انه مفعول فيه بتقدير فی والمفعول به محذوف وتقديره فاجأت فی زمان وقوف السبع اياه وعلى المذاهب كلها الفاء للعطف **فان قيل** فعلى هذا يلزم عطف الاسمية على الفعلية على الثلاثة الاول وهو غير مختار او عطف معمول معنى الفعل على الفعلية على المذهب الرابع وهو غير جائز **قلنا** انها للعطف من جهة المعنى لا من جهة اللفظ او الفاء للسببية فلا ورود **ومنها** ای من الظروف المبنية **اذا الكائنة للماضی** وبنی لما مر فی حيث ولكون وضعها وضع الحرف ثنائيا ويجئ للمستقبل قليل كما فی قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فی اعناقهم ولذا لم يذكره المص **ويقع بعدها الجملتان** ای الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضی للاختصاص بالفعلية و يجئ للمفاجات قليلا ولذا لم يذكر المص **ومنها اين وانی للمكان استفهاما وشرطا** حال كونهما للاستفهام والشرط منصوبان على الحالية من الضمير فی الظرف وحملهما على الضمير مبالغة لرسوخهما فی معنى الاستفهام والشرط **ومتى للزمان فيهما** ای فی الاستفهام والشرط **وايان للزمان استفهاما** والفرق بين ايان ومتى ان الاول مختص بالامرين احدهما ان يكون ذلك الامر عظيما وثانيهما ان يكون مستقبلا بخلاف متى فانه اعم منهما **وكيف** الكائنة **للحال** ای حال شئ وصفة شئ فالمراد بالحال صفة لا زمان الحال **فان قيل** على هذا عده من الظروف غير جائز لان الظرف اما مكان او زمان وكيف لحال الشئ او صفة الشئ **قلنا** عده على مذهب الاخفش **اونقول** انه جار مجری الظروف لانه مؤل بتاويل الجار والمجرور كما ان الظرف مؤل بالجار والمجرور فنوصمت يوم الجمعة ای فی يوم الجمعة **اونقول** انه محتاج الى المتعلق كالظروف فلذا عده من

الظروف **ومنها مذ ومنذ** بنيا لموافقتهما لمذ ومنذ حرفين اولان كل واحد منهما متضمن لمعنى حرف الاضافة لان مذ يوم الجمعة بتاويل الاضافة اى اوّل مدة زمان الفعل السابق يوم الجمعة والفرق بين منذ ومذ حرفين واسمين ثابت فى اللفظ والمعنى امّا فى اللفظ فلان ما بعد الاسمين مرفوع وما بعد الحرفين مجرور وامّا فى المعنى فلانهما اذا كانا اسمين يكونان بمعنى اوّل المدة وجميع المدة وهما معنيين اسمين واذا كانا حرفين يكونان بمعنى مَن فى الماضى وهو ابتدأ الشئ الخاص عن الشئ الخاص كابتداء المسافرة مِن السنة الماضية فى قولك سافرت من البلد من سنة كذا ويكونان بمعنى فى الحاضر والحال وهو ظرفية الشئ الخاص للشئ الخاص كظرفية زمان الحاضر لعدم الرؤية فى قولك ما رئيته مذ شهرنا ومنذ يومنا وكل من الابتداء الخاص والظرفية الخاص معنى حرفى ويكونان تارة **بمعنى اوّل المدة** اى اوّل مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رئيته مذ يوم الجمعة اى اوّل مدة زمان عدم رؤيتى اياه يوم الجمعة اذا كانا صالحين جوابا لمتى **فيليهما** اى يقع بعدهما بلا فاصل **المفرد** اى الاسم المفرد حقيقة كاليوم فى المثال المذكور او حكما كالمثنى والمجموع الواقعين بعدهما نحو ما رئيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما فاليومان وان لم يكونا مفردين حقيقة لكنه مفردان حكما لانهما اذا لم يلاحظا امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اوّل المدة عبارة عن امر واحد لا عن شيئين او اشياء **المعرفة** حقيقة كاليوم فى المثال المذكور او حكما نحو ما رئيته مذ يوم لقيتنى فيه فاليوم وان كان نكرة لكنه حصل فيه التعين المقصود مِن التعريف اذ المقصود التعين لا التعريف الحقيقى والتعين حاصل بيوم وانما كان التعين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اوّل مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة ويكونان تارة **بمعنى جميع المدة** اى جميع مدة زمان الفعل اذا كانا صالحين جوابا لكم **فيليهما المقصود** اى الزمان الذى قصد بيانه حال ذلك الزمان متلبسا **بالعدد** اى بعدده المستغرق جميع اجزائه **فان قيل** المقصود صفة الزمان فالضمير فيه راجع الى الزمان والقصد لا يقع الا على مقدور المتكلم و الزمان ليس بمقدوره **قلنا** المقصود حال الضمير بل هو نعت بحال متعلق الموصوف وهو بيانه وهو مقدور للتكلم **فان قيل** قوله بالعدد ظرف لغو متعلق بالمقصود فيكون المعنى يليهما اسم الزمان المقصود بالعدد والحال ان الاسم لا يقصد بالعدد بل العدد يقصد مِن الثلاثة

اللتى وقعت بعدهما وكذا الاثنين مثل يومان اذا وقعا بعدهما لا يقصد بالعدد بل العدد يقصد من اليومان فينبغى ان يقول المصد به العدد موضع قوله بالعدد **قلنا** هذه الاعتراض انما يرد لو كان بالعدد ظرفا لغوا بل هو ظرف مستقر متعلق بمتلبسا حال من الضمير فى المقصود **وقد يقع** يعنى ان الكثير الواقع بعدهما الامران المذكوران ووقوع هذه الثلاثة خلاف الاصل لحاجته الى التقدير **المصدر** مثل ما خرجت من ذهابك **او الفعل** مثل ما خرجت مذ ذهبت **او انّ** مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت **فيقدر بعدهما زمان مضاف** الى احد هذه الاشياء ليصلح حمل ما بعدهما عليهما **وهو** اى كل واحد منهما **مبتدأ** لانهما وان كانا نكرتين صورة لكنهما كانا معرفتين معنى لوجود الاضافة فى معناهما **وخبره ما بعده خلافا للزجاج** فان عنده العكس لان ما بعده معرفة صورة والجواب عنه وقوع المعرفة بعدهما غير لازم فيلزم كون المبتداء نكرة والخبر معرفة فى مثل قولك مذ يومان **فان قيل** لما وقع مبتداء فلا يصح عدهما من الظروف المبنية **قلنا** المراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان او المكان لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم **ومنها** اى من الظروف المبنية **لدى ولدن وقد جاء لدِن ولُدُن ولد ولد ولد** ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقية محمولة عليه وكلها بمعنى عند و الفرق بينهما انها تستعمل فى ما هو حاضر نحو المال لدى زيد ولا يستعمل فيما هو غائب عنه وعند يستعمل فى كليهما وحكمها ان يكون مدخولها مجرورا باضافتها اليه ويجوز النصب بلدن لا بسائر اللغات لغدوة خاصة لا بكرة وسحرة لوجوه ثلثة الاول السمع والثانى ان نونها مشابهة لتنوين رطل زيتا والثالث ان غدوة اكثر استعمالا من البكرة والسحرة فيكون للدن عاملا وان كان الظروف معمولا لان لبعض الكلمات خاصة عند اتصال لبعض الاخرى فيكون للدن خاصة انتصاب غدوة عند اتصال غدوة كما كان للولا خاصة جارية الضمير عند اتصال الضمائر المجرورة نحو لولاك **ومنها قطّ قُطُ قُطْ قطِ قطْ** فهذه خمس لغات كلها **للماضى المنفى فان قيل** ان موصوف الماضى لا يخلوا اما زمان او فعل فان كان الثانى فيكون قط من اسماء الافعال ولا قائل به واحد وان كان الاول فلا يصح توصيفه بالمنفى لان الزمان الماضى موجود لا منفى **قلنا** ان موصوفه فعل لكن

النفى الخ

الظرف متعلق بيستعمل لا بيوضع فيكون تقديره كلها يستعمل لاجل ظرفية الفعل الماضى او موصوفه زمان والظرف متعلق بموضوع لكن المنفى نعت للزمان باعتبار المتعلق فيكون التقدير كلها موضوعة للزمان الماضى المنفى وقوع حدث فيه ليستغرق النفى جميع الازمنة الماضية ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقية محمولة عليه **ومنها عوض** بفتح العين وضم الضاد هذا اشهر اللغات **للمستقبل المنفى** اى يستعمل لاجل ظرفية الفعل المستقبل او موضوع للزمان المستقبل المنفى وقوع حدث فيه يستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض العائضين اى دهر الداهرين فهو مبنى ان كان مقطوعا عن الاضافة نحو لا اراه عوض كالغايات ومعرب عند الاضافة كالمثال المذكور مثل الغايات وسمى الزمان المستقبل بعوض لانه كلما مضى جزء يجيئ فى عوضه جزء آخر لما فرغ المصؒ عن بيان الظروف التى وجب بنائها شرع فى بيان الظروف التى جاز بنائها فقال **والظروف** اى الظروف المعربة كيوم وشهر وسنة **المضافة** جوازا **الى الجملة** بلا واسطة اذ مثل يوم ينفع الصادقين صدقهم او بواسطة اذ نحو من عذاب يومئذ بفتح الميم **يجوز بنائها** لاكتساب الظروف البناء من الجملة التى اضيفت اليها ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب واكتساب البناء من المضاف اليه غير لازم وانما قيد الظروف بالمعرب وقيد الاضافة بالجواز لان الظروف المبنية واجب الاضافة الى الجملة مثل اذ واذا حيث يجب بنائها لانه لما وجبت الاضافة وجب البناء واذا جازت الاضافة جاز البناء **وكذلك** اى كالظروف المذكورة فى جواز الاعراب والبناء **مثل وغير** مذكورين **مع ما وان** مشددة كانت او مخففة نحو قيامى مثل ما قام زيد او غيرُ ما قام زيد او قيامى مثل انك تقوم او غير انك تقوم او قيامى مثل ان تقوم او غير ان تقوم وانما جاز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وجاز بنائها لمشابهتهما اذ واذا وحيث فى لزوم الاضافة لكن اضافتها الى الجملة واضافتهما الى المفرد فتكون المشابهة بعيدة اذ فى المشبه به الاضافة الى الجملة وفى المشبه الى المفرد اذ المشبه من الاسماء الصريحة ولا يجوز اضافة الاسماء الصريحة الى الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير الى الجملة **ليزداد** مشابهتهما مع الظروف فدخلوا مثل وغير على الجملة المصدرة بحرف المصدر فيكون المضاف اليه فيهما جملة صورة

ومفردا تاويلا عملا بالحقيقة والشبه جميعا **المعرفة والنكرة** خبر بحذف المضاف فبين لمبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا باب بيان المعرفة والنكرة لما كان الاسم نوعين معرب ومبنى وكلاهما يعمان من الاسم والفعل والمعرفة والنكرة ايضا نوعان من الاسم فوهم الواهم انهما ايضا يعمان من الاسم والفعل والحال انهما مختصان بالاسم فقال الشارح من اقسام الاسم **المعرفة ما** اسم فسر من كلمة ما بالاسم لا بالشئ ولا باللفظ ولا بالكلمة لان المعتبر فى التعريفات هو الجنس القريب والجنس القريب للمعرفة هو الاسم لا غير وايضا احتراز عن الفعل مثل ضرب لانه موضوع لمعنى معين وهو الحدث الخاص اى الضرب لكنه غير داخل فى الجنس فلا حاجة الى اخراجه بقيد اخر **وضع** بوضع جزئى او كلى واعلم ان الوضع على قسمين خاص وعام الاول ما يكون تعلقه بامر واحد[1] سواء كان الموضوع له شخصيا كما فى الاعلام الشخصية او امرا كليا كما فى الاسماء الاجناس او الاعلام الجنسية كالاسد واسامة الموضوعين المفهوم كلى وهو الحيوان المفترس فالوضع فيهما خاص لتعلقه بامر واحد وهو المفهوم الكلى والموضوع[2] له عام وهو ذلك المفهوم الكلى لصدقه على افراد كثيرة والثانى ما يكون تعلقه بامر متعددة سواء كان الموضوع له امرا جزئيا كما فى المضمرات واسماء الاشارة والموصولات او امرا كليا كما فى المشتقات فيكون عمومية الوضع وخصوصية الوضع باعتبار تعلقه بامر واحد او امور متعددة وعموم الموضوع له وخصوصه باعتبار كونه ملحوظا بعمومه وخصوصه فعلم من هذا اقسام اربعة الوضع العام والموضوع له عام والوضع الخاص والموضوع له خاص والوضع الخاص والموضوع له عام **لشئ** متلبس **بعينه** اى بذاته المعينة المعلومة المعهودة بين المتكلم والمخاطب فلا يتم التعريف بعلم المتكلم وحده بدون علم المخاطب لان المتكلم عالم بالنكرات كلها فقوله ما وضع جنس شامل للمعرفة والنكرة وقوله لشئ بعينه احتراز عن النكرة **وهى** اى المعرفة ستة انواع اى الاول **المضمرات** وقدمها على سائر

---

[1] قوله بامر واحد الخ المراد بالامر الواحد ما يمكن انضباطه بدون مرآتية المفهوم الكلى ۱۲ عبد الحليم عفى عنه ۱۲

[2] قوله والموضوع العام الخ لا يقال الوضع الخاص والموضوع له العام ممتنع كما هو المقرر عندهم لان المراد الاستاذ ههنا بالموضوع له العام لا يكون المعنى الاصطلاحى اعنى الكثير بما هو الكثير بل المراد ههنا بالعام الكلى المقابل للخاص بمعنى الفرد ۱۲ عبد الحليم عفى عنه ۱۲

[3] قوله المراد بالعموم الكثير بما هو الكثير كما فى ۱۲

المعارف لانہ اشار فى ترتيب ذكرها الى ترتيبها الرتبى فى التعريف فيكون المضمرات اعرف المعارف فالوضع فيها عام لتعلقه بامور متعددة وايضا بعموم آلة الموضوع والموضوع له **والاعلام** اى والثانى من المعارف الاعلام شخصية اى كلية كانت او جنسية فالاول مايكون الموضوع والموضوع له ملحوظان بخصوصه والثانى ما يكون الموضوع له ملحوظا بعمومه اى بالمعنى المذكور فالاول الوضع الخاص والموضوع له الخاص والثانى الوضع الخاص والموضوع له عام اى الكلى والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان الاول ما وضع بازاء مفهوم كلى بلا معهودية بين المتكلم والمخاطب كما ان لفظ اسد موضوع بازاء الحيوان المفترس مع الاخبار الواضع للمخاطب بوضعه وايضا الاول يجرى عليه احكام النكرة والثانى يجرى عليه احكام المعرفة ولهذا لا يدخل اللام على اسامة ويكون غير منصرف للتانيث والعلمية **والمبهات** اى الثالث من المعارف المبهمات وهى اسماء الاشارة والموصولات وسميت مبهمات لان الاول من غير اشارة مبهم والثانى من غير صلة مبهم وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص **وما عرف باللام او بالنداء** اى والرابع والخامس من المعارف المعرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية فيكون الموضوع له فى الاول واحدا حقيقيا وفى الآخرين واحدا حكما لان المجموع من حيث المجموع كشئ واحد ولم يقل المصنف دخله اللام لئلا يدخل فيه مدخول اللام الذهنية والزائدة ولم يقل ما عرف باللام والميم لان مدخول الميم ليس قسما آخر من المعارف اذ الميم بدل اللام فى لغة الحميرى واما المعرف بالنداء فنحو يا رجل عند قصد التعين ولا يصير معرفة عند عدم القصد نحو يا رجلا لغير معين **والسادس** اى النوع السادس من المعارف **المضاف الى احدها** اى احد الامور الخمسة المذكورة **فان قيل** المنادى واحد من الامور الخمسة المذكورة ولا يصلح اضافة الاسم اليه لوجود الفاصل بحرف النداء بين المضاف والمضاف اليه **قلت** المراد باحدها ما يصلح كونه مضافا اليه والمنادى لا يصلح له والمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات نحو غلام زيد او بالواسطة نحو غلام ابيك فلا يخرج الثانى من المعرفة **فان قيل** هذا منقوض بغير ومثل زيد فان غير زيد ومثل زيد لا يختص بالذات دون ذات فلذا وقعا صفتين للنكرة **قلنا** انهما وشبههما

مستثنى مِن هذه القاعدة **معنى** منصوب مفعول مطلقا باعتبار المضاف اى اضافة معنے احتراز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لاتفيد التعريف وخص العلم بالتعريف لان تعريف بعض المعارف مذكورفيما سبق والبعض مستغن عن التعريف فقال **العلم** بالاقسام الثلاثة **ما وضع لشئ بعينه** شخصا اوجنسا **فان قيل** التعريف ليس بجامع لافراده لخروج الاعلام الغالبة عنه لان التعين فيها بحسب غلبة الاستعمال فے فرد من افراد جنسه لا بوضع واضع **قلنا** الاعلام الغالبة داخلة فى التعريف لان استعمال المستعملين بمنزلة وضع الواضعين والاعلام الغالبة هى التى لها معان كثيرة اولا بحسب الوضع لكن لايستعمل الا فى فرد منها نحوالنجم والصعق والسريا وابن عباس **غير متناول غيره** منصوب على الحالية عن ضمير وضع ولا يجوزجره على انه صفة لشئ لوجهين الاول ان التناول صفة اللفظ لا المعنى والثانى خروج اعلام الجنسية لان معناها متناول لكثيرفيكون المعنے حال كون ذلك الاسم غير متناول غير ذلك الشئ **بوضع واحد** الجار والمجرور فى محل النصب مفعول مطلق باعتبار المتعلق فيكون التقدير تناولا بوضع واحد وقيد بهذا لئلا يخرج الاعلام المشتركة لان تناولها غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد لما فرغ مِن بيان مراتب تعريف الانواع بترتيب ذكرها شرع فى بيان مراتب تعريف اصنافها الا المضاف وبيان تعريف اصناف المضاف معلوم مِن المضاف اليه فان تعريف المضاف مساوٍ بتعريف المضاف اليه فقال و **اعرف المعارف فان قيل** ان اعرف صيغة اسم التفضيل فيكون معناه ليس فيه شئ مِن اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا كان وراء الجدار مع الغير وقال انا اشتبه على المخاطب ايهم متكلم **قلنا** ان المراد بالاعرف اقل اللبس لا عديم اللبس عند المخاطب **المضمر المتكلم** لبعُدِ وقوع الالتباس فيه **ثم** المضمر **المخاطب** فانه دون المتكلم لانه يشتبه عند تعدد المخاطبين ايهم مخاطب فالاوّل اقل اللبس والثانى قليل اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره المصؒ لانه علم مِن اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون منهما **النكرة ما وضع لشئ لا بعينه** اى لا بذاته المعينة المعهودة بين المتكلم والمخاطب فقوله ما وضع لشئ جنس وقوله لا بعينه احتراز عن **اسماء العدد فان قيل** بعضها مبنى وبعضها معرب فالمبنى منها داخل فى المبنيات والمعرب داخل فى المعربات

فلاحاجة الى ذكرها ثانيا **قلنا** ان لها احكاما خاصة سوى الاعراب و البناء كالتذكير عند التانيث و التانيث عند التذكير فافرادها بالذكر لبيان احكام خاصة واخذ اسم الفاعل من الجوامد مختص بها واضافة المركب الى المركب مختص بها **وهي ما وضع** اى اسماء العدد الفاظ فسر من كلمة ما بالالفاظ بصيغة الجمع لا بالمفرد ليصح الحمل بالمبتداء وفسر بالالفاظ لا بالاسماء يشتمل الكل لان بعضها اسماء وهي الآحاد والف ومائة والمركبات بغير العاطف وبعضها ليس باسماء كالمركبات مع العاطف لان العاطف دليل الانفصال واطلاق الاسماء عليها لان اصولها اسماء والمركبات بغير العاطف ايضا اسماء لعدم دلالته على جزء المعنى المقصود وعدم وجود دليل الانفصال كما فى المركبات مع العطف **لكمية آحاد الاشياء** اى الفاظ وضعت لمعلومية مقدار آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فقوله ما وضع جنس شامل للاعداد وغيرها وقوله لكمية احتراز عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد المعين نحو زيد وعمر فانه يدل على واحد معين او على عدد الغير المعين كصيغ الجمع و لفظ العدد وقوله آحاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف و الثلث و الربع والخمس و باضافة الاحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الآحاد فى نفسها من غير نسبة الآحاد الى الجنس نحو لفظ بضع ونفر فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى الجنس ويذكران يتبع اسم عدد له تميز نحو عشرة رجال وبضع وتعميم الاحاد من الافراد والاجتماع دخل فى تعريف اسماء العدد الواحد والاثنان لانهما وان لم يدلا على الاحاد مجتمعة بل يدلان على احد واحدين لكنهما يدلان على الآحاد منفردة والدلالة على الاحاد مجتمعة مايكون بدفعة واحدة كثلاثة مثلا فى جواب كم رجلا عندك و الدلالة على الاحاد منفردة مايكون بدفعات وذلك يحصل بتكرار السوال كالواحد فى جواب كم رجلا درهما دينارا عندك او بتكرير الجواب نحو كم رجلا عندك فيقال فى الجواب واحد واحد واحد فالاشياء عبارة عن المعدودات والآحاد عبارة عن واحد واحد من تلك المعدودات والكمية عبارة عن المرتبة التى تقع فى جواب كم اذا سئل عن واحد واحد من تلك المعدودات او اكثر من واحد بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات اسماء العدد **فان قيل** العدد ما يقع نصف مجموع الحاشيتين فخرج الواحد لعدم وجود الحاشية الدونيه وان وجد الحاشية الفوقية **قلنا** هذا تعريف اهل الحساب واما عند النحات فالعدد ما يقع فى جواب كم والواحد كذلك

فانّ قيل ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه رجلا و رجلان وذراع و ذراعان ومن ومنان لانها تدل على الوحدة والاثنينيه وليست من اسماء الاعداد قلنا ان الموضوع له الاسماء الاعداد نفس الكمية بدون لحاظ الجنسية ومن هذه الامثلة تفهم الوحدة والاثنية مع الجنسية **اصولها** اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها بلحاق التاء او باسقاطها او بالتثنية او بالجمع او بالتركيب اضافيا كان او امتزاجيا **اثنتا عشرة كلمة** يبتداء من **واحد** و غيره وينتهى **الى عشرة ومأة والف تقول** فى الاعداد **واحد اثنان** فى المذكر واعلم ان هذه الاعداد مقرؤة بالوقف محكية على ما هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب و يدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد وترك الالف فى واحد ومنصوبة محلا على انها مفعول تقول و مقولة القول جملة اذا لم يرد بالمقولة لفظها واذا اريد بها لفظها لا يشترط ان يكون جملة كما فى قوله تعالىٰ و لا تقل لهما افٍّ وانما ذكرها بسبيل التعداد لان الاعراب لادخل له فى بيان استعمالها بل يكفى ذكر الادنىٰ و هو ذكر العدد بغير الاعراب **واحدة وثنتان و اثنتان** فى المؤنث قياسا بالتذكير للمذكر والتانيث للمؤنث و **تقول ثلثة الى عشرة** بالتاء للمذكرلان المعدود جمع والجمع بتاويل الجماعة مفرد مؤنث فانث العدد ليطابق العدد المعدود **ثلث الى عشرة** باسقاط التاء للمعدود المؤنث ليحصل الفرق بين عدد المعدود المذكر وبين عدد المعدود المؤنث ولم يعكس لكون المذكر المقتضى للتانيث اسبق فاعطى التانيث للمذكر السابق فبقى التذكير للمؤنث فرقا بينه وبينها واذا اجاوزت عشرا فتقول **احد عشر اثنى عشر** فى المذكر **احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة** فى المؤنث بتذكير الجزئين فى المذكر اما الجزء الاول فلان فى الواحد والاثنين قياسا سواء كان فى المفردات او المركبات و اما تذكير الجزء الثانى فمحمول على الباقى من المركبات وبتانيث الجزءين فى المونث امّا فى الاول فلبقائه على اصل القياس و امّا فى الثانى فلحمله على الجزء الثانى من المركبات الباقية فى التانيث وتقول **ثلثة عشر الى تسعة عشر** وتقول **ثلث عشرة الى تسع عشرة** بتانيث الجزء الاول و تذكير الجزء الثانى فى المذكر و فى المؤنث بعكس المذكر اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات نوع المفردات و فيها خلاف القياس ففى المركبات مثل ذلك وامّا تذكير الجزء الثانى فى المذكر لئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة

الواحدة من جنس واحد واما فی احدی عشرة فلیسا من جنس واحد واما فی ثنتان فالتاء لیست متمحضة للتانیث بل هو بدل من اللام المحذوفة واما فی اثنتان فمحمول علی ثنتان واما تانیث الجزء الثانی فی المؤنث فلان التذکیر فی الجزء الاول للفرق بین المذکر والمؤنث وقد حصل بتذکیر الجزء الاول فلا مانع من تانیث الجزء الثانی مع ان فیه موافقة العدد مع المعدود **وتمیم تکسر الشین** عند الترکیب **فی المؤنث** من لفظ عشرة تحرزا عن توالی اربع فتحات مع ثقل الترکیب والحجازیین یسکنونها لان السکون اخف من الفتحة و مذهب التمیم ضعیف لان فی مذهبهم عدول من الفتحة الاخف الی الکسرة الاثقل و **تقول عشرون واخواتها** وهی العقود السبعة الباقیة **فیهما** ای فی المذکر والمؤنث من غیر فرق بینهما لان التاء اما تورد قبل الواو او بعدها ففی الاول یجری علامة التانیث فی الوسط واما الثانی یجری علامة تانیث کلمة علی کلمة اخری حقیقة وایضا لو اورد التاء یلزم اجتماع علامة التذکیر وهو الواؤ والیاء والنون والتانیث **وتقول** فیما زاد علی کل عقد من تلک العقود **احد وعشرون** فی المذکر **احدی وعشرون** فی المؤنث بالقیاس فیهما فی الجزء الاول وبلا فرق فی الثانی **فان قیل** لم ذکر احد واحدی مع العشرین ولم یدخلهما تحت قاعدة العطف بل خصهما بما سوىهما **قلنا** لما غیر الواحد والواحدة فی الترکیب والعطف الی احد واحدی لم یکن العطف فیهما علی لفظ ما تقدم خص قاعدة العطف بما سوىهما ولم یدرجهما تحت قاعدة العطف **ثم بالعطف** ای تقول بعد الترکیب احد مع عشرین بعطف تلک العقود علی الزائد علی العقود **بلفظ ما تقدم** ای حال کون الزائد کائنا بلفظ عدد تقدم فی الآحاد من غیر تغیر وخص عطف العقود علی الزائد ولم یعکس اشارة الی انه الاصل لان القلیل یقدم علی الکثیر فی التلفظ کما فی احد عشر **الی تسعة وتسعین** فی المذکر وتسع وتسعین فی المؤنث **وتقول** فیما زاد علی تسعة وتسعین جاوزت من عدد المتوسط **مائة والف** فی الواحد **ومائتان والفان** فی تثنیة **فیهما** ای فی المذکر والمؤنث بلا فرق بینهما لان المائة موضوعة بالتاء فلو زید ت التاء یلزم اجتماع التانیث وهو مستکره والالف محمول علیها لاشتراکهما فی کثرة العدد **ثم** تقول فیما زاد علی المائة والالف وتثنیتهما **بالعطف** ای یعطف الزائد علیهما او یعطفهما علی الزائد وانما جاز الاستعمالان لان العدد الکثیر ثقیل من حیث المعنی فجوز فیه الاستعمالان للخفة یختار المتکلم ایهما شاء ولم

يقيد باحد الاستعمالين **على صورة ما تقدم** من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فی الواحد والواحدة ايضاً وانما لم يتغير الى احد واحدى كما فی المركبات لان العدد الكثير ثقيل من وجه نظرا الى المعنى فخفف بالاستعمالين وخفيف من وجه نظرا الى قلة الوقوع فلم يتغير الواحد والواحدة الى احد واحدى **وفی ثمانی عشرة** للمؤنث اختلافات واقوال اربعة احدها **فتح الياء** وهو الاصل لبناء صدور الاعداد المركبة بالفتح كثلاثة عشر والثانی اسكانها كما قال المصؒ **وجاز اسكانها** لتثاقل المركب بالتركيب والثالث حذف الياء مع فتح النون كما قال المصؒ **وشذ حذفها بفتح النون** لانه حذف بلا دليل وهو الكسرة والرابع كسر النون للدلالة على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى من الوجوه لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر والوجه الاول اصل والثانی والرابع لا اصل ولا شاذ والثالث شاذ والاختلاف فيه لكونه ناقصا يائيا ولما فرغ المصؒ عن بيان اسماء العدد شرع فی بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلاثة لانه لا مميز لما دونها فقال **ومميز الثلاثة الى العشرة** وكذا الثلاث الى العشر **مخفوض** اى مجرور **ومجموع لفظا او معنى** اما الجر لانه لما كثر استعمال العدد الاقل والكثرة تقتضى التخفيف فخففوا بالاضافة لاجل حذف التنوين والقائم مقامها واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد **الا فی ثلاثمائة الى تسعمائة** استثناء من مجموع فيكون المعنى مجموع فی جميع الاوقات الا فی وقت كون تميزها لفظ مائة **وكان قياسها ان يجمع على مئين او مأت** لان للمأة جمعين احدهما فی صورة جمع المذكر السالم والثانی بصورة جمع المؤنث السالم فالاول متروك لانه لا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم نحو ثلاثة مسلمين لانه يلزم اجتماع علامة التذكير والتانيث على تقدير تانيث العدد ويلزم المخالفة عن قاعدة العدد على تقدير تذكير العدد والثانی متروك ايضاً لان المأت ان كانت تميز الثلاثة مثلا فالمأته عدد ايضاً يقتضى التميز ووقوع التميز بعدها مستكره عندهم لان التميز تعود بالوقوع بعد عدد كان فی صورة جمع المؤنث السالم ولما تعذر الجمعان فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر **ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين** لما فرغ من بيان تميز عدد الاقل شرع فی بيان تميز عدد الاوسط فقال **ومميز الخ منصوب مفرد** اما النصب فی العقود لتعذر

الاضافة اى اضافة العقود اذ لا يستقيم ابقاء النون اى نون عشرون واخواتها معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع اما النصب فيما سوى العقود لتعذر الاضافة وايضًا لئلا تصير الكلمات الثلاثة كلمة واحدة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر الافراد لتكون الفضلة قليل الحروف ولما فرغ من بيان تميز عدد الاوسط شرع فى بيان تميز عدد الاكثر فقال **ومميز مأة والف** ومميز **تثنيتهما وجمعه** اى جمع الالف ولم يقل جمعهما كما قال تثنيتهما لان جمع المأة مرفوض فى الاعداد **مخفوض مفرد** اما الجر فلانه لما كان من الاصول كالآحاد فناسب ان يكون تميزهما مطابقا للاحاد فى الجر واما الافراد لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى لدلالته على الافراد الكثيرة والقليل خفيف من حيث المعنى لدلالته على الافراد القليلة فاختير فى تميز الاول الافراد وفى الثانى الجمعية رعاية للتعادل لما فرغ المصؒ عن بيان عدد ذى جهة واحدة فى التذكير والتانيث لكون تميزه ذا جهة واحدة شرع فى بيان عدد ذى وجهين لكون تميزه ذا جهتين فقال **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ** المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت به عن المؤنث كما اذا قلت ثلثة الشخص او ثلث الشخص مريدا للنساء من الشخص **او بالعكس** كما كان المعدود مذكرا واللفظ المعبر به عنه مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر اذا قلت ثلثة انفس او ثلث انفس مريد للذكور **فوجهان** اى ففى العدد وجهان التذكير والتانيث ففى الاول التذكير باعتبار المعنى والتانيث باعتبار اللفظ وفى الثانى العكس لكن اعتبار اللفظ اكثر لان اللفظ وظيفة النحو **ولا يميز واحد** ولا واحدة **ولا اثنان** ولا اثنتان وثنتان **فان قيل** فات المطابقة بين المدعى والدليل لان المدعى وهو قوله ولا يميز يدل على ذكر الواحد والاثنين وترك التميز والدليل وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنين **قلنا** لا يميز متضمن لمعنى لا يورد فيكون المعنى لا يورد الواحد ولا الاثنان مع التميز بل يذكر ما يصلح التميز ويطرحون العدد **استغناء بلفظ التميز فان قيل** فى عبارة المصؒ تناقض اذ المفهوم من قوله ولا يميز نفى التميز ومن قوله استغناء بلفظ التميز

وجود التميز **قلنا** المراد بالتميز صالح التميز على تقدير ذكر التميز معهما وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحترز به عما لا يصلح للتميز كالمثنى والمجموع في الواحد و المجموع والواحد في الاثنين **عنهما** اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنے **مثل رجل ورجلان** فان من صيغة رجل يفهم الوحدة والجنسية ومن صيغة رجلان ايضاً الاثنية والجنسية فلاحاجت الى ذكر الواحد والاثنين عليحدة **فان قيل** تميز الواحد مغن عن ذكر الواحد لكن لا نسلم ان تميز الاثنين مغن عن الاثنين نعم لو كان التميز مثنى لم لا يجوز ان يكون مفردا نحو اثنا رجل **قلنا** لم يجئ تميز المثنى الا مثنے لانه لما التزموا الجمعية في تميز الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يحصل فيه الجمعية ما هو الاقرب الى الجمعية وهو الاثنينية **واعلم** ان في توضيح دليل المص توجيهين الاول باعتبار المعنى والثاني باعتبار اللفظ وبيان الاول ان المراد بالتميز صالح التميز الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية فاستغنى صالح التميز عن ذكر العدد **وبيان الثاني** ان المراد بالتميز جوهر حروفه القابلة للحوق علامة الافراد و هي التنوين وقابلة للحوق علامة التثنية وهي الالف والنون فاما ان يذكر العدد معه او يلحق به العلامة فاختاروا العلامة للاختصار والخفة ولا شك ان رجل ورجلان اخف من واحد رجل واثنان رجل واستغنوا عن ذكر العدد عليحدة بخلاف ما فوق الاثنين لان التميز جمع يطلق الثلاثة وما فوقها فلابد من ذكر العدد المعين و ذلك الاستغناء انما يكون **لافادت** لفظ التميز **النص المقصود** اى التصريح على العدد **بالعدد** اى بذكر اسم العدد فلاحاجت الى ذكر العدد ثانيا واعلم ان اسم الفاعل من اسماء العدد يستعمل بمعنيين احدهما معنى التصير والثاني معنى الحال و الاول ما يجعل ويصير عددا انقص من العدد الذي اشتق اسم الفاعل منه بواحد ازيد بمرتبة واحدة وعلامته ان يبتدأ من الاثنين لا من الواحد لانه لاعدد تحت الواحد حتى يكون الواحد مصيره واحدا وايضاً يضاف الى الاقل لا الى المساوى ولا الى الاعلى لان معناه الجعل والتصير وهذا الاثر يظهر في الاقل والمساوى والاكثر حاصل بنفسه فلا اثر لجعله وتصيره فيه وايضاً لا يجئ من ما فوق العشرة لان اسم الفاعل لا يجئ منه كما اذا قلت ثالث اثنين اى مصير الاثنين ثلثة بانضمام ذلك المصير

مع الاثنين والثانی يدل علی الواحد الذی وقع فی مرتبة واقعة بعد العدد علی العدد الذی اشتق منه ذلك الاسم الفاعل وعلامته ان يبتدأ من الواحد ايض لانه يدل علی المرتبة والمرتبة للواحد ايض ويضاف الی المساوی وما فوقه لا الی الادنی لئلا يلزم الكذب ويتجاوز عن العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بما دونها كما قال المص **وتقول فی المفرد** ای فی الواحد **من المتعدد باعتبار تصييره** المصدر مضاف الی الفاعل ومفعولان محذوفان فيكون التقدير بسبب اعتبار تصييره ذلك الواحد عددا انقص منه المشتق منه بمرتبة ازيد عليه بمرتبة **الثانی** فی المذكر **والثانية** فی المونث مقولة القول **الی العاشر والعاشرة لا غير** ای لا تقول غيره ذلك فلا يجری فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها لانه اشتق من الفعل والفعل يجيئ من الآحاد لا من المركبات واما اسم الفاعل بمعنی الحال فليس معنی الحدث بل صورته صورة اسم الفاعل كالحائط تدل علی وقوع موصوفه فی مرتبة فلا باس بان يشتق ويبنی من الجوامد وهو احد عشر وما فوقه ولذا عبر عن ثالث اثنين باسم الفاعل المصير وعن ثالث ثلثة باحدها لا باسم الفاعل لعدم اشتماله علی المعنی الحدثی **وتقول فی المفرد باعتبار حاله** ای مرتبة من المتعدد **الاوّل والثانی** فی المذكر **والاولی والثانية** فی المونث اذا وقع فی المرتبة الاولی والثانية ولم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان علی المرتبة بل يدلان علی ذات واحد لا بالاوّل والاولی لانهما يدلان علی المرتبة وهكذا الخ وهكذا تقول **الی العاشر والعاشرة والحادی عشر والحادية عشرة والثانی عشر والثانية عشرة الی التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم** ان اسم الفاعل من اسماء العدد سواء كان بمعنی التصيير او الحال كحكم سائر اسماء الفاعلين فی التذكير والتانيث فيقال مذكر للمذكر والمؤنث للمونث وانما ذكر والجزئين لانه اسم واحد فلا معنی للتانيث فيه **ومن ثم** ای من اجل اختلاف اعتبار التصيير والحال اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما اختلف القول **قيل فی الاوّل ثالث اثنين** بالاضافة الی المساوی او الفوق ای **احدها** لاكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة **وتقول فی اضافة** ما زاد علی العشرة **حادی عشر احد عشر** بالاضافة المركب الاول الی المركب الثانی ومعناه واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء **علی الاعتبار الثانی خاصة** لان اعتبار الاوّل

لا تجاوز العشرة **وان شئت قلت** فی اداء هذا المعنی **حادی احد عشر الی تاسع تسعة عشر** بحذف الجزء الاخیر من المرکب الاوّل بقرینة ذکره فی الثانی **فیعرب الجزء الاوّل** من المرکب الاول لانتفاء الترکیب الموجب البناء ویبنی الجزءان الباقیان لوجود موجب البناء فیهما وهو الترکیب **المذکر والمؤنث** قدم المذکر فی الاجمال لاصالته واخر تعریفه لانه عدمی وتعریف المؤنث وجودی **المؤنث ما فیه** ای اسم کان فیه **علامة التانیث** عبر الشارح عن کلمة ما بالاسم اشارة الی دفع توهم ان حصر علامة المؤنث فی التاء والالف غیر مستقیم لوجود علامة اخری وهو الفرج فاجاب الشارح ان المراد علامة اسم المؤنث هو الالف والتاء والفرج علامة الذات وایضا المذکر والمؤنث قسمان من الاسم والمعتبر فی تعریف القسم المقسم وهو الجنس القریب **لفظا** ای ملفوظة کانت تلک العلامة حقیقة کامرأة وناقة وغرفة او حکما کعقرب اذا الحرف الرابع فی المؤنثات السماعیة فی حکم تاء التانیث ولهذا لا تظهر التاء فی تصغیر المؤنثات السماعیة لئلا یلزم اجتماع النائب والمنوب **او تقدیرا** ای مقدرة غیر ظاهرة فی اللفظ کدار ونار وقدم ونعل **والمذکر ما بخلافه** ای اسم متلبس بمخالفته بان لا یکون فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا **وعلامته** ای علامة التانیث **التاء** وهی ما تبدل بالهاء حالة الوقف وعلامتها ان یکون مدورة لا مطولة وتکون متمحضة للتانیث وایضا مفتوحة ما قبلها فخرجت تاء اخت وبنت ومسلمات **والالف** حال کونها **مقصورة** کسلمی فی الاسم وحبلی فی الصفة **او ممدودة** کصحراء فی الاسم وحمراء فی الصفة **فان قیل** هذا منقوض بالعصی والرحی وارطی وقبعثری فان فی آخرها الف مقصورة ولیست بمؤنثات وکذا منقوض بکساء ورداء وعلباء فان فی آخرها الف ممدودة ولیست بمؤنثات **قلنا** انه لیس مطلق المقصورة علامة التانیث بل ما تکون زائدة لغیر الالحاق وغیر تکثیر الابنیة فخرج عصی ورحی لان الفهما لیست بزائدة بل هی منقلبة عن لام الکلمة وخرجت الف ارطی لان الفه للالحاق بجبلی وخرجت الف قبعثری لانها لتکثیر الخماسی وایض لیس مطلق الممدودة علامة التانیث بل ما تکون بعدها همزة زائدة لغیر الالحاق فخرجت الف کساء ورداء لان الهمزة فیهما منقلبة عن واو فی الاوّل ویاء فی الثانی وهما لام الکلمة وخرجت الف علباء لان الهمزة فیها للالحاق

بقرطاس واختلفوا فی علامة التانیث فی المد ودوا لصحیح وهو مذهب سیبویه والجمهور انها الهمزة لان صحراء وحمراء فی الاصل صحرا حمرا بالف مقصورة زیدت قبلها الف لاستمداد الصوت فالتقی الساکنان قلبت الثانیة التی للتانیث همزة **وهو** ای الاسم المؤنث **حقیقی ولفظی فالحقیقی ما** ای اسم **بازائه** ای فی مقابلة مدلوله **ذکر من جنس الحیوان کامرءة** فی مقابلة رجل **وناقة** فی مقابلة جمل ولم یقل ان المؤنث الحقیقی ما له فرج لکراهیة التلفظ به اولان الخنثی مذکر بان غلب علامات التذکیر مع انه صاحب فرج **واللفظی** متلبس **بخلافه** ای بمخالفة المؤنث الحقیقی بان لا یکون فی مقابلته ذکر من الحیوان بل تانیثه منسوب الی اللفظ لوجود علامة التانیث فی لفظه حقیقة او تقدیرا وحکما فالاول **کظلمة** والثانی **عین** فان علامة التانیث فیها مقدرة بدلیل التصغیر علی عُیَیْنَة ولم یورد مثال الثالث کعقرب لقلة وقوعه **واذا اسند الفعل** ای العامل المتصرف بلا فصل کما هو الاصل فدخل شبه الفعل فیها لان حکمه ایضاً کذلک وخرج الفعل الغیر المتصرف لان حکمه کذلک وخرج الفعل الغیر المتصرف لان حکمه جواز الوجهین وخرج المؤنث الحقیقی المفعول فانه ایضا جائز الوجهین والتقیید بقوله بلا فصل وهو الظاهر لان الاصل فی الفاعل الایلاء الی العامل المسند **الیه** ای المؤنث مطلقا حقیقیا کان او لفظیا مظهرا کان او مضمرا **فالتاء** ای فذلک الفعل متلبس بالتاء وجوبا اشعارا بتانیث الفاعل من اول الامر واعلم ان فی ضمیر الیه مذهبین مذهب الشارح الهندی ومذهب الشارح الجامی فمذهب الشارح الهندی ان ضمیر الیه راجع الی المؤنث الحقیقی او الی ضمیر المؤنث لانه ان رجع الی المؤنث مطلقا یلزم التناقض بین قوله فبالتاء وجوبا وبین قوله بالخیار ومذهب الشارح الجامی ان ضمیر الیه راجع الی المؤنث مطلقا لان البحث فی مطلق المؤنث والتعریف لمطلق المؤنث وایضا یکون عبارة المصؒ علی هذا التقدیر مشتملة علی التفصیل بعد الاجمال ولا یلزم التناقض لان قوله وانت فی ظاهر الخ بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة لان المص اذا ذکر القاعدة الکلیة ثم ذکر بعض الافراد مخالفة لها فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة ایضا الخ وایضا الخاص اذ ذکر مقابلا للعام فیکون المراد بهذا العام ما سوی افراد الخاص ومذهب الاول مردود لانه مخالف للسوق **وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار فی التذکیر والتانیث ان شئت قلت طلع**

الشمس وان شئت **قلت طلعت الشمس** واحترز بالظاهر عن اسناد الفعل الى ضمير غير الحقيقى لانه بالتاء وجوبا لعدم المشعر بالتأنيث لفظا فلا بد من تانيث المسند ليشعر بتانيث الضمير اما الاول فتانيثه غير قوى فلا يجب ان يكون مسنده بالتاء وجوبا لوجود المشعر بالتانيث فى اللفظ وهو الفاعل المؤنث ايضا فان قيل ينبغى ان يستثنى المصؒ صورة الفصل بالخيار ليستوفى احكام جميع اقسام المؤنث قلنا لا يحتاج الى تقيد عبارة المصؒ بذلك اذا الحمل على المعانى المتبادر واجب فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله جائتنى اليوم زيد اذا سمى به مؤنثا فانه يجب تانيثه مع الفصل قلنا هذا الخيار فيما لم يكن المؤنث الحقيقى منقولا عن الاسم الذى غلب استعماله فى المذكر و ان كان منقولا عنه فيجب تانيث الفعل لئلا يشتبه الحال على المخاطب **وحكم ظاهر الجمع** اے حكم الفعل فى التذكير والتانيث حين اسناده الى ظاهر الجمع احترازعن اسناده الى ضمير الجمع فانه فيه اما الحاق التاء به او ضمير الجمع **غير جمع المذكر السالم** لانه لو كان سالما لم يجز تانيث الفعل لانه اشرف الجموع فلا يجوز تاويله بالمؤنث وهو الجماعة واما قوله آمنت به بنوا اسرائيل فلتغير الكثير فى بنو عومل فى الفعل المسند اليه معاملة جمع التكثير وهى تانيث الفعل **مطلقا** اى جمعا سالما مؤنثا او جمعا تكثيرا **حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى** فى جواز التذكير والتانيث **وضمير** جمع الذكور **العاقلين** من جموع التكثير **غير جمع المذكر السالم فانهم** اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت **فعلت** اے ضمير مستكن فى الفعل المقرون بالتاء بناء علے التاويل **وفعلوا** اے ضمير فعلوا وهو الواو لانها موضوعة لجمع الذكور العقلاء **والنساء** اے ضمير الذى اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المؤنث سالما كان او تكثيرا **والايام** اے الضمير الذى اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المذكور الغير العقلاء **فعلت** اے ضمير فعلت وهو المستكن المقرون بالتاء على التاويل **وفعلن** اے ضمير فعلن وهو النون اما فى جمع المونث لان النون موضوعة لجمع المؤنث واما فى جمع المذكر الغير العاقل فلانه محمول علے جمع المؤنث من قبيل حمل عديم العقل علے ناقص العقل او النون موضوعة لجمع المذكر الغير العاقل وجمع المؤنث العقلاء محمول عليه من قبيل حمل ناقص العقل علے عديم العقل **المثنى ما لحق آخره** اے اسم لحق آخر مفرده من حيث انه آخر مفرد المثنى فالمراد من المثنى وقع معرفا بمعنى الاصطلاحى

والمراد من المثنى الذى وقع فى التعريف بمعنى اللغوى وهو دوكردن فيكون ايراد هذا المعنيين بطريقة الاستخدام **فان قيل** يصدق التعريف على المفرد لانه اسم يلحق فى آخره الالف اوالياء والنون للتشبيه ولم يكن مثنى **قلنا** العبارة على حذف المضاف اى آخر مفرده فخرج المفرد اذ الالحاق به لا بمفرده لعدم وجود مفرده و المثنى اسم لحق بآخر مفرده الالف الخ **اونقول** المثنى اسم لحق آخره الف اوياء و نون مع لواحقه اے اسميته مع لواحقه واسمية المفرد بدون اللواحق ولم يذكر المصؒ احد هذين القيدين لظهور المراد ان المثنى عبارة عن مجموع اللاحق والملحوق به فلا حاجت الى هذين التكليفين **اونقول** ان لحق بمعنى يكون اى المثنى مايكون آخره الف الخ **الف** حالة الرفع **اوياء مفتوح ما قبلها** حالتى النصب والجر للفرق بين المثنى والجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون عوضا** عن الحركة اوالتنوين امّا نفس العوض فلان الاسم العارى عن البناء لايجوز خلوه عن الحركة اوالتنوين وكان فى آخره الف لايقبل الحركة ولا التنوين فعوض النون عند البعض عن الحركة دون التنوين لانه يثبت مع اللام وانكان عوضا عن التنوين لم يثبت مع اللام وعند البعض عوض عن التنوين لانه يسقط عند الاضافة وانكان عوضا عن الحركة لم يسقط و عند البعض عوض عنهما لان التثنية فرع الواحد والحركة والتنوين كلاهما ثابتان فى الواحد فيثبتان فى التثنية **فان قلت** العوضية فى الالف مسلم لانه لايقبلهما و فى الياء غير مسلم لانه يقبلهما **قلنا** الياء فى التثنية حرف اعرابى وهو ساكن ابدا **مكسورة** لئلا يلزم توالى فتحات اربعة فى صورة الرفع فتح ما قبل الالف والالف بمنزلة الفتحتين وفتح النون **ليدل** **فان قيل** ضمير يدل راجع الى الالف والياء والنون فلا يطابق الراجع مع المرجع **قلنا** الضمير راجع الى الملحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق **فان قيل** لماكان الضمير راجعا الى الملحوق وهو مشتمل بالنون ايضا وهو عوض عن الحركة اوالتنوين الممنوعين فى التثنية هو غير دال على ان معه مثله من جنسه بل علامة التثنية هو الالف والياء **اجيب** عنه بجوابين الاول منعى بانه لانسلم ان الضمير الى الملحوق المشتمل بالنون بل الضمير الى الملحوق المشتمل بالالف والياء لان عموم المرجع لايقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن

bestudubooks.wordpress.com

فالضمير الى المطلقات وهى اعم من ان تكون بائنة او رجعية والراجع خاص بالمطلقات الرجعية **او** **اجيب** ان الضمير راجع الى اللحوق المشتمل بالنون لكن لا نسلم عدم دلالة النون على ان معه الخ اذ كون النون عوضا عن الامرين ليس بمانع عن الدلالة بذلك اذ الشئ الواحد قد يصلح لامور كثيرة كما ان الالف فى التثنية علامتها وايضا علامة الرفع **او اجيب** تسليما ان اللحوق مشتمل بالنون وهو غير دال على ذلك لكنه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح نسبة الدلالة الى الامور لان للاكثر حكم الكل **على انه معه** اى مع مفرده **مثله** فى العدد حال كون ذلك المثل **من جنسه** باعتبار دخول ذلك المثل تحت المفهوم الكلى الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما **فان قيل** ذكر الجنس بعد المثل مستدرك لاتحاد معناهما **قلنا** ان المراد بالمثل المثل فى العدد وبالجنس دخول المثل تحت المفهوم الكلى هو الموضوع له لذلك المفرد سواء كانا متفقين فى الذات كرجلين او مختلفين فى الذات كابيضين لبقر وجراد اذ هما داخلين تحت مفهوم واحد وهو ذات من له البياض فلا يثنى الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن اذا اريد بهما الطهر والحيض لعدم دخولهما تحت المفهوم المشترك بينهما ولو اريد بالمثل المثل فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه **قلنا** الظاهر من المثل المثل فى الكمية وحمل الكلام على الظاهر واجب خصوصا فى التعريفات فلذا ذكر الجنس **فان قيل** التعريف قد تم بما سبق فما الحاجة الى قوله ليدل **قلنا** فى ذكره فائدتان الاول الدلالة على انه معه مثله والثانى انه لا يثنى الاسم باعتبارين مختلفين وهو مفهوم من قوله من جنسه **فان قيل** عدم جواز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين منقوض بالابوين للاب والام فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين غير داخل تحت مفهوم واحد لان مفهوم الاب الوالد المذكر ومفهوم الام الوالدة المؤنث وكذا القمرين غير داخل تحت المفهوم المشترك بل مفهوم القمر كوكب ليلى ومفهوم الشمس كوكب نهارى۔ **قلنا** هذا التثنية من باب التغليب ومعنى التغليب ان يجعل اللام مسماة باسم الاب مجاز القوة التناسب بينهما لكونهما والدين للولد ثم يأول الاب بمسمى بالاب يحصل المفهوم المشترك بينهما الذى هو الشرط فى التثنية فيكونان متجانسين فى المفهوم لا مختلفين فيه اذ معناهما مسميان بالاب وهما فردان لهذا المفهوم وكذا حال القمرين

فان قيل ينبغى ان يجرى هذا التاويل فى القرآن بالطريق الاولى لان القرء موضوع للطهر
والحيض حقيقة لا مجازا والاب موضوع للام مجازا فلما صح التاويل فى الاب يصح فى القرء
بالطريق الاولى فلا يكون التثنية باعتبار معنيين مختلفين **قلنا** لاشك فى صحة التثنية
فى القرآن بعد التاويل اذ الحكم بعدم جواز التثنية ٣
٢ بمجرد اشتراك اللفظى بدون الاتفاق فى المعنى وبعد التاويل يحصل الاتفاق المعنوى و
كذا يجوز التثنية فى الاعلام المشتركة بعد التاويل عند الجمهور حقيقة كزيد مثلا علما
للكثير ثم يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع
او مجازيا كعمر اذا صار علما لابى بكر ثم يأول بالمسمى بعمر
فيثنى ويجمع وعند البعض يجوز التثنية فى الاعلام بدون هذا التاويل لكون الاعلام
اكثر استعمالا فالمطلوب فيها الخفة والاختصار بالتثنية واما اسماء الاجناس فقد اتفق فى
جواز تثنيتها بعد التاويل ولا يجوز قبل التاويل ولما كان آخر الاسم قد يعرض اليه التغير
عند الحاق علامة التثنية فاراد المصؒ بيان هذا التغير ومواضع التغير فقال **فالمقصور**
اى الاسم المقصور وهو ما كان فى آخره الف مفردة لازمة فبالافراد احتراز عن مقرونة
بالهمزة كحمراء وباللزوم عن الف زيدا فى حال النصب وقفا فانه لا يسمى زيد.. بمثل هذا
الالف مقصورا اذ لا يثبت فى حال الوصل وسمى المقصور مقصورا لانه ضد الممدود والمقصور
مشتق من القصر وهو الحبس وهو ايضا محبوس عن الحركات **ان كان الفه منقلبة عن واو**
حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى **وهو ثلاثى**
اى ذلك الاسم المقصور ثلاثى لا زائد به **قلبت الفه واوا** اعتبارا للاصل الحقيقى او الحكمى
وخفة الثلاثى وان كان غير الثلاثى لا يرد لمكان الثقل **والا** اى وان لم يكن منقلبة عن واو
بل تكون منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديم الاصل
وقد اميل فيه كمتيان فى متى او كان على اربعة احرف سواء كانت الالف اصلية كالاعلى او
زائدة كحبلى **فبالياء** اى فالفه منقلبة بالياء عند التثنية اعتبارا للاصل الحقيقى او
الحكمى وتخفيفا فيما زاد على الثلاثة **والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية**
اى همزته لام الكلمة **تثبت** فى الاشهر لاصالتها كقراء لجيد القرأة **وان
كانت للتانيث** **فان قيل** همزة التانيث غير موجودة فى كلام العرب **قلنا**
اطلاق التانيث بالهمزة باعتبار انها منقلبة عن الف التانيث كحمراء اصلها

bestudupbooks.wordpress.com

حمرا بالف التانيث زيدت قبلها اخرى لمد الصوت فصار بالالفين اولٰهما لمد الصوت وثانيتهما للتانيث فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين **قلبت واوا** لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف مستكره وقوعه بين الالفين مع انها غير اصلية ولم يبدل بالياء لان الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلهما **والا** اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بل تكون للالحاق كهمزة علباء لالحاق قرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء **فالوجهان** اى الوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة لان الهمزة فى الصورة الاولىٰ منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الصورة الاخرى منقلبة عن واو او ياء اصلية فشابهتا همزة قراء فثبت فى الصورتين كما ثبت فى قراء

وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا **وتحذف نونه** اے نون التثنية **للاضافة** اذ النون والتنوين توجبان تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها والاضافة توجب اتصال المضاف مع المضاف اليه فبينهما تناف والمتنافيان لا يجتمعان **وحذفت تاء التانيث** حذفا غير قياس **فى خصيان واليان** ويجوز اثباتها ايضا على القياس كما فى ضاربتان وشجرتان ووجه الحذف ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين شديدة الاتصال بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر فصارتا بمنزلة الاسم المفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشو المفرد **فان قيل** التغير اذا وقع فى عبارة العمدة لا يخلوا عن نكتة فما الوجه انه اورد الفعل المضارع فى حذف النون والماضى فى حذف التاء **قلنا** ان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع للاستمرار لان الاغلب فى المضارع الاستمرار الا بقرينة واما حذف التاء فليس بقياس وقاعدة بل وقع فى مادة مخصوصة على خلاف القياس فاتى فيه بالفعل الماضى لان الاغلب فيه الانقطاع عن الاستقبال دون الاستمرار **المجموع** اے اسم واطلاق الاسم على المجموع مع ان جزء لفظه يدل على جزء معناه باعتبار شدة الاتصال والامتزاج بين الملحوق والملحوق به وعبر عن كلمة ما بالاسم احترازا عن لام الاستغراق فانها ايضا دال على آحاد مقصودة لكن ليست باسم **دل** دلالة مطابقة احترز

عن تثنيه اسم الجمع والجمع كطائفتين ورجالين فانهما وان دلتا على آحاد لكن هذه الدلالة تضمنية لا مطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة ثم كل جماعة مزالاثنين تشتمل على الآحاد **على آحاد** اے على جملة آحاد احترز به عن الكل الافرادی نحو كل نفس ذائقة الموت او كل نار حارقة فانه يدل على الآحاد لاجملة بدفعة واحدة بل يدل على الآحاد بدفعات كثيرة **مقصودة** اے يتعلق قصد المتكلم بتلك الآحاد فی ضمن ذلك الاسم احتراز عن الكل المجموعی نحو كل نمل يا كل الاسد وكل رجل يطيق رفع هذا الحجر فانه يدل على جملة الآحاد لكن ليس فی ضمن ذلك الاسم بل فی ضمن المضاف اليه لانه لاحاطة افراد المضاف اليه

بحروف مفردة ظرف لغو متعلق بقوله دل او مقصودة او كليهما بطريق التنازع ولم يقل بمفرده لان المتبادر منه الهيئة مع المادة وهيئة المفرد وصيغته لا يبقى حال الجمع والمفرد اعم من ان يكون تحقيقا كرجل الرجال او تقديرا كنسوٴ لنساء ولم يفرض المفرد لتمر وركب وهو تمرة وراكب لانهما ليسا من اوزان جموع القلة ولا من اوزان جموع الكثرة ولانهما يصغران بنفسهما فيقال تمير وركيب ولو كانا جمعين يردان الى المفرد **فان قيل** اخذ المفرد فی تعريف الجمع مستلزم للدور لان الجمع ماخوذ فی تعريف المفرد بان يقول المفرد ماليس بمثنى ولا مجموع **قلنا** المفرد ملحوظ بتعريفين الاول كما قيل والثانی المفرد هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد وههنا ملحوظ بلحاظ المفهوم الثانی فلا يلزم الدور فيكون المعنى بحروف هی مادة لمفرده الذی هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد **بتغير ما** الجار والمجرور ظرف مستقر منصوب محلا على الحالية من الحروف متعلق بمتلبسة ای حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة لا بحسب المادة والا لخرج كثير من الجموع وهذا التغير اما بزيادة كرجال ومسلمين ومسلمات او بنقصان ككتب فی كتاب او حمر فی حمار او باختلاف فی الحركات كأُسْدٍ أَسَدٍ او اختلاف فی الحركات مع السكنات كنُذُر فی نَذْر حقيقة كالمذكور او حكما كالفلك وقوله مادل على آحاد جنس شامل للمجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل واسماء الجموع كرهط ونفر وقوم وبعض اسماء العدد كثلاثة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الجموع والعدد لعدم المفرد لهما واما اسماء الاجناس فخرجت بقوله مقصودة ان ريد بها نفس الجنس لا الافراد وخرجت بقوله

بحروف مفردۃ ان فصل بہا الا فراد استعمالا لعدم وجود المفرد لہا واعلم ان کلواحد من اسماء الاجناس واسماء الجموع علی قسمین قسم لہ مفرد من لفظہ کتمر وتمرۃ ونخل و نخلہ وکلم وکلمۃ فی اسماء الاجناس وجامل وجمل وباقر وبقر ورکب وراکب فی اسماء الجموع وقسم لایکون لہ مفرد من لفظہ کخوابل وغنم و مفرد الاول بعیر فی اسماء الاجناس⁂ واسماء الجموع لیس بجمع اتفاقا لان الجمع لابد لہ من مفردہ ولا مفرد لہ و اما القسم الاول فہو محل الخلاف کما بین المص بقولہ علی الاصح والاشتباہ بالجمع لوجود المفرد لہ فخص المصؒ التفریع بالاسم الجنس والاسم الجمع الذان لہما مفرد من لفظہ لیظہر محل الخلاف والاشتباہ فقال فنحو تمر المراد بہ کل اسم جنس کان الفارق بینہ وفردہ التاء ورکب والمراد بہ الاسم الجمع الذی کان لہ مفرد من لفظہ لیس بجمع علی الاصح لانہ لو کان جمعا فلا یخلوا اما ان یکون جمع قلۃ اوکثرۃ فالاول غیر مسلم لانہ علی اوزان مخصوصۃ وہما لیسا بتلک الاوزان والثانی لانہما یصغران بنفسہما والجمع لا یصغر بنفسہ بل یرد الی المفرد فیصغر المفرد احترازعن اجتماع الفرعیتین وایضا حروف الجمع لاتسع غالبا فی صیغۃ التصغیر وہی فعیل والفرق بین الجنس واسم الجنس و الجمع واسم الجمع ان الجنس ما یقع علی القلیل والکثیر کالتمر واسم الجنس مایقع ویطلق علی الواحد لا بالکثیر و بالکثیر بسبیل البدلیۃ لا دفعۃ واحدۃ کالرجل والجمع ما یطلق علی الکثیر دفعۃ واحدۃ ولہ مفرد من لفظہ کالرجل لجماعۃ الرجال واسم الجمع ما یطلق علی الکثیر ولکن لیس لہ مفرد من لفظہ فانقیل تعریف الجنس واسم الجنس منقوض بالکلم لانہ جنس اواسم جنس ولا یقع علی الواحد والاثنین قلنا عدم اطلاقہ علی الواحد والاثنین استعمالا لا وضعا اونقول انہ اسم جمع وانما قال علی الاصح وہو قول سیبویہ لان مذہب الاخفش ان کل اسم الجمع لہ مفرد من لفظہ جمع وقال الفراء اسم الجنس کذلک ایضا جمع ونحو فلک والمراد بہ کل جمع متحد مع المفرد فی الصورۃ جمع ہذا التفریع علی عمومیۃ المفرد والتغیر لان المفرد للجمع تحقیقا اوتقدیرا او التغیر اعم من ان یکون تحقیقا او تقدیرا فضمۃ فلک اذا فرضت کضمۃ قفل یکون مفردا واذا فرضت کضمۃ اُسُدٍ یکون جمعا وہو ای المجموع علی نوعین صحیح ومکسر فالجمع الصحیح یکون لمذکر تارۃ ویکون المؤنث

⁂ ومفرد الثانی شاۃ فی اسماء الجموع فالقسم الثانی من اسماء الاجناس

تارة **فالجمع** الصحیح **المذکر ما لحق آخره** اے آخر مفرده **واو مضموم ما قبلها فی** حالة الرفع **او یاء مکسور ما قبلها** فی حالتی النصب والجر **ونون عوض** عن الحرکة او التنوین **مفتوحة** لانه لو کسر النون یلزم ثقل الکسرة مع ثقل الواو والضمة **لیدل** ذلک اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق **علی ان معه** اے مع المفرد **اکثر منه** اے من المفرد ولم یقل من جنسه اکتفاء بما سبق **فان قیل** ان اکثر اسم التفضیل واسم التفضیل یوجب ثبوت اصل الفعل فی المفعل علیه ولا کثرة فی الواحد **قلنا** ثبوت اصل الفعل اما ان یکون تحقیقا او تقدیرا مثل فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار **فان کان آخره** اے آخر المفرد **یاء** ملفوظة کالقاضی او مقدرة کقاض **قبلها کسرة حذفت** الیاء عند الحاق علامة الجمع الیاء والواو لالتقاء الساکنین **مثل قاضون** حالة الرفع وقاضین حالتی النصب والجر **وان کان آخره** اے آخر المفرد الذی ارید جمعه **مقصورا** اے الفا مقصورة **حذفت الالف** لالتقاء الساکنین **وبقی** بعد الحذف **ما** اے حرف کان **قبلها** اے قبل الالف علی ما کان علیه **مفتوحا** لتدل الفتحة علی الالف المحذوفة مثل **مصطفون** حالة الرفع ومصطفین حالتی النصب والجر **وشرطه** ای شرط صحة الجمع المذکر السالم **ان کان** ذلک الاسم المفرد ارید جمعیته بهذا الجمع **اسما** محضا من غیر معنی الوصفیة فیه **فمذکر علم یعقل** من حیث المعنی **فان قیل** قوله فمذکر لا یخلوا اما ان یکون خبرا عن قوله وشرطه ففیه محظورات الاول ان قوله فمذکر علم خبر والخبر محمول علی المبتدأ وههنا لا یصح الحمل لان الشرط هو التذکیر والعلمیة لا نفس المذکر والعلم والثانی ان هذا الخبر جملة لانه شبیه بالجزاء فلابد فیه من عائد وهو غیر موجود والثالث ان دخول الفاء فی خبر المبتدأ الذی لم یتضمن معنی الشرط غیر جائز والرابع ان الفاء الشرط المتوسط بین المبتدأ والخبر غیر جائز عند الجمهور الا عند الضرورة واما ان یکون جزاء الشرط والجملة الشرطیة خبر للمبتدأ بتقدیر الضمیر الراجع الی المبتدأ فی جانب الجزاء اے فهو مذکر ففیه محظوران

الاول ان الشرط هو التذكير لا نفس المذكر والثانى انه يلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتداء وهو غير جائز **قلنا** باختيار الشق الاول والجواب عن الاول ان فى عبارة المصنف مسامحة ذكر المشتق وارادة المبدأ اى كبير والعلمية وعن الثانى ان الخبر مفرد بتاويل الكون فيكون التقدير فكونه مذكرا علما وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان وعن الرابع ان الشارح ذهب فى ذلك الى مذهب الهندى وعنده يجوز الغاء الشرط بين المبتداء والخبر وايجاب باختيار الشق الثانى والجواب عن الاول بانه مؤل كونه مذكرا علما والجواب عن الثانى ان حذف الضمير المرفوع جائز كما قال الرضى فى بحث كلم المجازات انه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ وانما اشترط كونه مذكرا علما يعقل لان هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرءة او واحد نحو اعوج للفرس فلا يجمع بهذا الجمع **فان قيل** هذا القاعدة منتقضة بطلحة فانه مذكر علم للصحابى يعقل مسماه ولم يجمع بهذا الجمع وايضا منتقضة بورقا وسلمى فانهما يجمعان بواو ونون اسمى رجلين مع انهما غير مذكر **قلنا** المراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة فخرج نحو طلحة لانه بالتاء ودخل ورقا وسلمى اسمى رجلين لان العلامة القوية للتانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع الالف جمعية الاسم بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمسخ علامة التانيث فى الصورة والمقصورة قد يحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها **وان** اى وشرط الاسم الذى اريد جمعته بالجمع الصحيح المذكر **ان كان صفة** من الصفات من غير معنى العلمية فيه كاسم الفاعل واسم المفعول **فمذكر يعقل** اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا **و** الشرط الثانى **ان لا يكون** ذلك الاسم الذى كان صفة واريد جمعيته بالجمع المذكر السالم **افعل فعلاء فان قيل** ان اريد من افعل وزنه فيكون المعنى لا يجمع وزن افعل بهذا الجمع فموزونه ايضا لا يجمع بهذا الجمع مثل احمر واسود وابيض و ان اريد موزونه فيكون المعنى لا يجمع اسم موزون بافعل فلا يصح اضافة افعل الى

فعلاء لان كلما...ذكر الوزن واريد به الموزون فيكون ذلك الوزن علما لذلك الموزون و العلم لايضاف **قلنا** المراد بافعل موزونه وافعل وان كان علما للموزون لكنه صار نكرة بارادة الوصف المشهور اى لايجمع مذكر **فان قيل** كثير من المذكرين يجمع بهذا الجمع نحو ضارب ومضروب و شديد و ندمان **قلنا** ليس المراد نفى المذكر مطلقا بل المراد نفى المذكر الذى هو غير مستوٍ فى صيغة الصفة مع المؤنث بل يكون صيغة المذكر مغائرة من المؤنث بدون التاء كما فى افعل التفضيل وافعل الصفة مؤنثهما مغائر من افعل بالصيغة و اما الامثلة المذكورة فمذكرها و مؤنثها مستويان مشتركان فى الصيغة ليسا مغائرين فيها بل الفارق بينهما هو التاء فقط و لذا تجمع بالجمع المذكر السالم **فان قيل** ان المذكر غير المستوى مع المؤنث فى صيغة الصفة الا افعل التفضيلى و الا افعل الصفتى كلاهما مع ان افعل التفضيل يجمع بهذا الجمع نحو انصر انصرون **قلنا** ليس المراد من عدم الاستواء عدم الاستواء مطلقا بل المراد منه عدم الاستواء الخاص بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء واسم التفضيل المذكر وان كان على صيغة افعل لكن مؤنثه على صيغة فعلى لا فعلاء **مثل احمر حمراء** فلايقال احمرون للفرق بين افعل الصفة وبين افعل التفضيل لانه يجمع بهذا الجمع كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى الافعل التفضيلى كامل من الافعل الصفتى لانه يدل على الصفة مع الزيادة فاعطى له اشرف الجموع و الشرط الثالث ان لايكون ذلك الاسم **فعلان فعلى** اى مذكرا غير مستوٍ فى ذلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على وزن فعلان والمؤنث على وزن فعلى مثل **سكران سكرى** فلايقال سكرانون للفرق بين فعلان فعلى وفعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اصل من الفرق بالف اذ الالف المقصورة توجد فى آخر الاسم ولم يكن مؤنثا مثل فتى و رحى وعصى فاعطى اشرف الجموع للاسم الاشرف و الشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم المذكور مذكرا **مستويا فيه** اى فى هذا الوصف **مع المؤنث مثل جريح و صبور** فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع بسويان فيه مثل جرحى وصُبُر و الشرط الخامس ان لايكون الاسم

المذكور متلبسا **بتاء التانيث مثل علامة** فلا يقال علامتون لئلا يجتمع علامة التذكير والتانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس **وتحذف نونه** اى نون الجمع **بالاضافة** لما مر فى التثنية **فان قلت** ان سنين وارضين اسمان جامدان قد فقد الشروط كلها فيهما وجمع بالواو والنون فاجاب المصنفؒ **وقد شذ نحو سنين** جمع سنة **وارضين** جمع ارض لعدم وجود الشرائط فيهما **فان قيل** الحكم بالشذوذ مخالف عن صاحب اللباب فانه قال كل اسم فى آخره تاء منقلبة عن حرف العلة يجمع بالواو والنون سواء وجد الشروط المذكورة فيه اولا نحو سنة فح لا يدخل سنة فى الشذوذ بقى ارضين فيه **قلنا** ان المصؒ عمل بقول الجمهور وهم لا ينظرون الى هذه القاعدة بل يعتبرون فى هذه الجمعية السماع **الجمع المؤنث** الصحيح **ما لحق** اى جمع لحق **اخره** اى اخر مفرده حيث انه مفرد الجمع المؤنث **الف وتاء و شرطه** اى شرط جمع الصحيح المؤنث **ان كان مفرده صفة وله مذكر** اى لذلك المفرد مذكر **فان يكون مذكره** اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو **والواو والنون** لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل **وان لم يكن له** اى المفرده **مذكر** جمع بالواو والنون **فان لا يكون** اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون **مجردا** عن تاء التانيث **كحائض** لان المتلبس بالتاء يعنى حائضة جمعت بالالف والتاء فلو جمعت مجردة التاء ايضا بهذا الجمع لزم الالتباس لان معنى المجرد عن التاء هى القابلة للحيض بان تكون بالغة والمتلبس بالتاء هى الحائضة بالفعل **والا** اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما **جمع** بهذا الجمع **مطلقا** واعترض الشيخ الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد بل لا بد من قيد السمع لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس و نحوهما مما كان تانيثها غير حقيقى لا يجئ هذا الجمع فيها بل هذا الجمع مسموع فيها كالسموات والكائنات والكائسات لان تانيثها غير حقيقى ولا ظاهر العلامة فيكون خفيا فلا بد فى تانيثها من شاهد السمع **قلنا** اطلاق المصؒ من اعتبار الشروط لا من السمع فيكون المعنى جمع جمعا مطلقا من غير اعتبار الشروط مثل طلحات زينبات هندات وانما لم يحتج الى الشروط لان الجوامد موضوعة برأسها فلا يظهر الفرعية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل **جمع التكسير ما تغير** اى جمع تغير بناء واحده

من حيث نفسه وامورة الداخلية فيه **فان قيل** التعريف غير مانع لدخول جمع السلامة فيه لانه تغير بناء واحده بلحوق الحروف الزائدة به **قلنا** المراد بالتغير التغير في نفس المفرد وذاته والتغير في جمع السالم باعتبار الامور الزائدة عليه **فان قيل** هذا التعريف غير مانع لدخول جمع السالم فيه بمصطفون لتغير بناء الواحد فيه بحذف اللام **قلنا** المراد بالمتغير التغير في المفرد لحصول الجمعية والتغير بعد الخ بعد حصول الجمعية بقاعدة صرفية **فان قيل** لما كان التغير في تعريف جمع التكسير من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه، فالتغير في تعريف مطلق الجمع ايض من حيث ذاته الخ فحينئذ لايتناول تعريف مطلق الجمع نحو مسلمون ومسلمات **قلنا** المراد بالتغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث اموره الخارجة الزائدة عليها بقرينة ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا **كرجال و افرس** او اعتباريا كفلك **جمع القلة** يعني الجمع على قسمين كثرة وقلة فالجمع القلة ما يطلق على ثلاثة وعشرة ومابينهما وله اوزان اربعة في جمع التكثير اولها **افعل** **فان قيل** يخرج عنه افلس جمع فلس لانه جمع قلة وليس افعل **قلنا** ان المراد بافعل جمع على وزن افعل فيكون المراد منه الموزون **فان قيل** خرج عنه افعل لانه ايض جمع **قلنا** جمعيته ثبت بطريق الدلالة لانه لما ثبت الجمعية فيما يوزن به فثبت في الوزن بالطريق الاولى وثانيها **افعال** اى جمع يكون على وزن افعال كالفراس جمع فرس وثالثها **افعلة** اى جمع على وزن افعلة كارغفة جمع رغيف ورابعها **فعلة** اى جمع يكون على وزن فعلة كغلمة جمع غلام كما قال الناظم جمع قلة راچهار هست ابنيه ٭ افعل افعال فعلت افعلة ٭ با تو گويم هر يكى را امثلة ٭ افلس افراس غلمت ارغفته **والجمع الصحيح** مذكرا كان او مؤنثا **فان قيل** هذا مخالف لما قال الرضي انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما **قلنا** ما قال المص محمول على حال تنكير الجمعين وما قال الرضي محمول على تعريف جمعي السلامة والسند هو الاستعمال **وما عدا ذلك** المذكور من الاوزان الاربعة في التكسير والجمع الصحيح **جمع كثرة** وهو ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لانهاية له **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى ثلثة قروء لانه جمع كثرة مستعملة في القلة **قلنا** قد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثلثة قروء

معروجودا فراداً **لما فرغ** المصؒ عن تقاسيم الاسماء ليس فيها لحاظ معنى الحدث شرع فى تقسيم آخر للاسم الذى فيه لحاظ الحدث وهو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر هذا التقسيم من جميع تقاسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة والمشتملة بالحدث متصلة ببحث الفعل وقدم المصدر بسائر الاسماء المشتملة على الحدث لكونه مظنة الاصالة لوجود الاختلاف فيه فانه عند البصريين اصل فى الاشتقاق والباقى فرع بالاتفاق **واعلم** ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزأ الفعل واسم الفاعل من يقوم به الفعل بطريق الحدوث واسم المفعول من يقع عليه الفعل والصفة المشبهه من يقوم به الفعل بطريق الثبوت واسم التفضيل من يقوم به الفعل بطريق الزيادة واسم الزمان والمكان ما يقع فيه الفعل واسم الآلة ما يوجد به الفعل **المصدر اسم الحدث فان قيل** ان المتبادر من الحدث الصادر من الغير لان للحدث لا بد من المحدث فالتعريف غير جامع لافراده نحو الطول والقصر فانهما مصدران مع انهما ليسا بصادرين عن الغير اوطريق السوال هكذا ان الحدث معنيين احدهما ان الحدث بمعنى الحدوث المقابل للثبوت والآخر ان الحدث عبارة عن المعنى قائم بالغير فبالنظر الى المعنى الاول لا يصدق التعريف على الطول والقصر لانهما ليسا بحادثين بل ثابتين للصاحب بطريق الدوام **قلنا** المراد بالحدث المعنى القائم بالغير سواء صدر عن ذلك الغير كالضرب والمشى او لم يصدر عنه كالطول والقصر **الجارى على الفعل فان قيل** ان جريان الشئ على الغير عبارة عن كون الآخير خبر للاوّل اوصفة له اوحالاً له اوصلة له والفعل لا يصح ان يكون مبتداء اوموصوفا اوذاحال اوموصولاً للمصدر فلا يصدق هذا التعريف على فرد من افراد المصدر **قلنا** المراد بجريانه على الفعل وقوعه تاكيدا للفعل او بيان لنوعه وعدده **فان قيل** القادرية بمعنى القدرت والعالمية بمعنى العلم وويلا وويحا بمعنى الهلاك فان كل واحد منها يدل على الحدث وليس بمصدر **قلنا** المصدر اسم الحدث الجارى على الفعل والفعل مشتق منه فخرج الاولان بقيد الجارى لانهما لا يقعان تاكيدا

اللفعل بل التاكيد هو القدرة والعلم وخرج الاخيران بقيد الاشتقاق لان الفعل لم يشتق منهما وان كان الاخيران يقعان مفعولا مطلقا لان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا من وجه فالمادة الاجتماعية ضربت ضربا ومادة الافتراق من جانب المصدر الضرب واقع على زيد ومادة الافتراق من جانب المفعول المطلق ويحاويلا فكلما لم يشتق منه الفعل ويدل على الحدث فهو اسم مصدر لا مصدر **وهو** اى المصدر **من الثلاثى المجرد سماع** اى سماعى ويرتقى الى اثنين وثلاثين وزنا **ومن غيره** وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه **قياس** اى قياسى داخل تحت قاعدة كلية مثلا كل فعل كان ماضيه على وزن افعل فمصدره على وزن افعال وهكذا ما سواه **ويعمل** المصدر **عمل فعله** المشتق منه حال كونه **ماضيا او غيره** حالا كان او استقبالا وانما لم يشترط فى عمله الحال او الاستقبال كاسم الفاعل لان عمله لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار المشابهة وهذه المناسبة قوية بنفسه فلم يحتج الى تقويتها بشرط آخر فلم يشترط فيه الزمان **اذا لم يكن مفعولا مطلقا** لانه ان كان مفعولاً مطلقا يجئ حكمه **ولا يتقدم معموله** اى معمول المصدر **عليه** لان المصدر حين العمل فى قوة ان مع الفعل وان موصول حرفى وما بعده صلة والصلة لا يتقدم على الموصول فمعموله لا يتقدم بالطريق الاولى وانما كان ان موصولا حرفيا لان كما ان الموصول الاسمى مع الصلة جزء من الكلام كذلك ان مع مدخوله بتاويل المفرد جزء من الكلام **ولا يضمر فيه** لانه لو اضمر فى المفرد لَأُضْمِرَ فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر و الفاعل نحو ضربانان وهو مستكرهٌ اى لو فرض استتار الفاعل فلا بد من العلامة بان يدل على ان المستتر الفاعل مثنى او مجموع ان أُتى بالعلامتين بان يقال للذات ضربانان عمران يلزم اجتماع التثنيتين وان حذفت احدهما يلزم الالتباس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر وتثنية الفاعل **فان قيل** يجوزان يحتمل المصدر ضمير المثنى والمجموع لا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات والزيدان فى الدار ويعلم حال الضمير من المرجع فلا لبس ولا استثقال **واجاب**

عنه الشارح الهندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز بمعنے الاستتار فی منوبهما اعنی الامر والماضِی منوب اسم الفعل والمتعلق منوب الظرف **فآن قيل** هذا الجواب انما يتم علی القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين فی المستتر بنفسهما بل باعتبار المتعلق واما علی القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا **وقال** جمال الدين الاخصران يقال فی وجه عدم الاضمار فی المصدر ان حذف الفاعل عن المصدر جائز فلو استتر فيه فلا يعلم ان الفاعل مستتر فيه او محذوف لكنّ يرد عليه ان القول بالحذف مبنے علی عدم الاستتار اذ علی تقدير الاستتار لاحذف كما فی الفعل **قلنا** الالتباس بين الحذف والاستتار بحسب الصورة لان الحذف فيه جائز لعدم النسبة فيه **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بضربی زيدا حاصل فان الياء قد اضمر المتكلم فی هذا المصدر فينبغے ان يذكر قيد الاستتار بان قال ولا يضمر فيه بطريق الاستتار ليخرج هذا المثال لان الضمير فيه بارز **قلنا** لاحاجة الی هذا القيد لانه قال ولا يضمر فيه مع كلمة فی والاضمار فيه يستلزم الاستتار فيه فان الضمير اذا كان بارزا لا يقال يضمر فيه بل يقال يضمر فقط **ولا يلزم ذكر الفاعل** ای ذكر فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا لان النسبة الی فاعل ما غير ماخوذة فی مفهوم المصدر لان مفهومه هو الحدث الساذج فلا يتوقف مفهوم المصدر علی الفاعل بخلاف الفعل والصفات فلا يجوز حذف فاعلها لان النسبة ماخوذة فی مفهوميهما الی الفاعل فان حذف الفاعل يلزم وجود النسبة بدون المنسوب اليه **ويجوز اضافته الی الفاعل** وان كان اعماله مُنَوَّنًا اولی لانه حينئذ اقوی مشابهته للفعل لكونه نكرة كما ان الفعل يدل علی حدث غير معلوم مثال الاضافة كما فی قوله تعالٰی ولولا دفع الله الناس **وقد يضاف المصدر الی المفعول** ولم يقل ويجوز اضافته الی الفاعل والمفعول كما هو المختصر لتفاوت الاضافة اليهما لان الاضافة الی الفاعل كثيرة والی المفعول قليلة والمفعول اعم من ان يكون مفعولا به او فيه او له **واعماله** ای اعمال المصدر **باللام** متلبسا بلام التعريف **قليل** نقلا عقلا امّا عقلا لان المصدر حين العمل فی قوة ان مع الفعل حكما ولا تدخل اللام علی ان مع الفعل مثلا لا يقال اَلْاَن ضَرَبَ لدخوله

على الاسم الصريح وجوبا ينبغى ان لا تدخل على المصدر المؤول بان مع الفعل وجاز اللام فيه على القلة فرقا بين شئ صريح وبين المؤول به اما نقلا فقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء لان الجهر مصدر معرف باللام عامل فى السوء بواسطة حرف الجر وهو الباء ولم يجئ المصدر المعرف باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح **فان كان** اى المصدر **مفعولا مطلقا** **فان قيل** كيف يصح مقابلة هذا بما بعده من قوله وان كان بدلا مع ان المصدر فى كلا الصورتين مفعول مطلق **قلنا** ان المراد من هذا المصدر مفعول مطلق صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل ومن الثانى مفعول مطلق مع البدلية **فالعمل للفعل** ولا يجوز اعمال المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ولانه لا يصلح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يوكد بالمصدر التاويلى بل بالمصدر الصريحى والمفعول المطلق الفرق على قسمين ما يكون فعله مذكورا او محذوفا بالحذف غير لازم **وان كان** المصدر **مفعولا مطلقا** واقعا بدلا **منه** اى من الفعل وهو ما حذف فعله لزوما نحو سقياله **فوجهان** اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة والمراد من الوجهان عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجهان وجهان **فان قيل** لم فصل المص بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر مع ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان يؤخرها عنهما **قلنا** بانه ذكر عقيب القسم الاول لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت على القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء وهذا باطل لان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول الا ترى ان قوله ولا يتقدم معموله مختص بالقسم الاول واما فى القسم الثانى فيجوز التقديم لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل حين كونه بدلا **اسم الفاعل ما** اى اسم **اشتق من فعل** اى من حدث **فان قيل** يلزم القول على مذهب الكوفيين انه مشتق من الفعل وهو مذهب مرجوح **قلنا** المراد بالفعل المعنى اللغوى لا الاصطلاحى فلا يكون المتن بناء على مذهب الكوفيين **فان قيل** الحدث عبارة عن معنى قائم بالغير فيكون معنى لا لفظا والاشتقاق يجرى فى الالفاظ **قلنا** ان المراد من الحدث هو المصدر

لانهم اثبتوا صفات الدال للمدلول **فان قيل** لم لا يجوز ان يراد من الحدث هو المصدر الذی هو جزء الفعل الاصطلاحی فيشمل مذهب البصريين والكوفيين جميعا **قلنا** صفات الدال يجری على المدلول اذا كان المدلول مطابقيا لا تضمنيا فذكر الحدث وارادة المصدر من هذا القبيل اذ الحدث مدلول مطابقی للمصدر بخلاف ما ذكرت لان ثمه ذكر المدلول وهو الحدث واريد منه دال تضمنی وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون المدلول تضمنيا **فان قيل** ان قوله لمن صلة اشتق فصدق التعريف على اسم التفضيل لانه ايضا اشتق لمن قام **قلنا** انه صلة لمتضمنه وهو موضوعا حال من ضمير اشتق فيكون قوله من قام به الموضوع له ثم المتبادر من الموضوع له الموضوع له التام فخرج اسم التفضيل لانه موضوع لمن قام به لكن من قام به ليس الموضوع له التام بل الموضوع له من قام به مع الزيادة فيكون التقدير موضوعا ذلك الاسم لمن قام به ای بذات ما قام به الفعل **فان قيل** يخرج عنه صاهل فی قوله فرس صاهل او مفترس فی قوله حيوان مفترس لان من يستعمل فی ذوی العقول **قلنا** المراد بكلمة من هو الاعم من ذوی العقول وغيره ولم يذكر كلمة ما مع ان ما جهل امره يذكر بلفظ ما تغليبا لذوی العقول على غيره بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت **فان قيل** ان للحدث معنيين احدها التجدد المقابل للثبوت والثانی المعنى القائم بالغير كالعرض فبالنظر الى المعنى الثانی صدق التعريف على الصفة المشبهة لانها موضوعة لذات ما قام بها الفعل بمعنى الحدوث ای العروض وهو الحدث **قلنا** ان المراد من الحدوث هو المعنى الاول لان قيام الفعل باسم الفاعل بطريق التجدد والتحدث وقيام الفعل بالصفة المشبهة بطريق الثبوت والدوام والاستمرار ولا يتصور منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو خلقی قائم به بطريق الدوام **فان قيل** يخرج عنه بعض اسماء الفاعلين لانه لا يدل على الحدوث مثل دائم وخالد وثابة وصفات الله تعالیٰ ايض نحو خالق ورازق **قلنا** الاول يدل على حدوث الخلود والدوام والثانی ان الدوام فی صفات الله تعالیٰ ليس بمفهوم من الصيغة بل باعتبار الموصوف القديم ثم فی كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وبقی المشبهة لانها وقوله

لمن دام به فصل خرج منه اسم المفعول واسماء الزمان والمكان والآلة وقوله **بمعنى الحدوث** فصل آخر خرج به الصفة المشبهة لان قيام الفعل فيها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث واما اخراج اسم التفضيل فقد اختلف فيه فقال المص فى شرحه انه خرج بقوله **لمن قام به** لان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع فيكون التقدير ما وضع لمن قام به وحده وقال اكثر الشارحين ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى لحدوث لان قوله لمن قام به متناول له ووجه الرد عليهم ان حمل التعريفات على المعنى المتبادران من قام به تمام الموضوع له و فى اسم التفضيل ليس ذلك تمام الموضوع له وايضا اسم التفضيل على قسمين بمعنى الحدوث كالضرب وبمعنى الثبوت كاحسن يخرج بقوله بمعنى الحدوث الثانى لا الاول **فان قيل** لما كان من قام به مع المبالغة والزيادة **قلنا** لا بأس بخروجها لانها ليست باسم الفاعل بدليل جعل المص احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل ومثل الشئ لايكون عين الشئ وايضًا حصر المصؒ صيغ اسم الفاعل على وزن فاعل فى ثلاثى مجرد وعلى وزن المضارع من غيره مع ميم مضمومة وصيغ المبالغة مخالفة عنها **وصيغته** اے صيغة اسم الفاعل **من المجرد الثلاثى على وزن فاعل و من غيره** وهو على ثلاثة اقسام ثلاثى مزيد فيه ورباعى مجرد ومزيد فيه **على صيغة المضارع** المعلوم **بميم** اى مع ميم **مضمومة** موضوعة موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا **و مع كسرة ما قبل الآخر** وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر **نحو مدخل و مستخرج** الاول مثال لميم مضمومة موضع حرف المضارعة المضمومة والثانى مثال لميم مضمومة موضع حرف المضارعة المفتوحة **فان قيل** المناسب ان يقول فى موضع مستخرج متضارب ليكون مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا **قلنا** لم يذكر متضارب لان المضارع الذى كان ما قبل الآخر مفتوحا لم يوجد الا فى ثلثة ابواب فكان قليلا فلذا لم يذكره تمام الموضوع له لاسم الفاعل فالتعريف ليس بجامع لافراده لخروج صيغ المبالغة منه لان معناها من قام به مع قيد عمل اسم الفاعل فى التسهيل بغير المصغر والموصوف وانما لم يعمل المصغر لفوات المشابهة اللفظيةؐ بالفعل وايضًا ان الفعل لايصغر وانما لم يعمل موصوف لكونه اسما محضا لان التوصيف من خواص الاسم وايضًا ان الفعل لايقع موصوفا فلا يقال زيد ضارب شديد

عمروا **ويعمل** اسم الفاعل **عمل فعله** فان كان فعله المشتق منه لازما يعمل عمل الرفع فقط وان كان فعل المشتق منه متعديا الى مفعول واحد يعمل الرفع فى الفاعل والنصب فى مفعول واحد وقس على هذا فوقه وكذا يعمل فى سائر معمولاته **بشرط معنى الحال او الاستقبال** الجار والمجرور منصوب المحل على الحالية باعتبار المتعلق عن ضمير يعمل اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط فان قيل ان الشرط مضاف الى المعنى بمعنى من وبين المضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية حمل والحمل ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفا محضا والمعنى بمعنى المقصود قلنا ان الشرط بمعنى شئ فيصح حمل احدهما على الآخر فان قيل مطلق الشئ ليس موقوفا عليه لعمل اسم الفاعل فلا يصح وضع الشئ موضع الشرط قلنا المراد بالشئ الذى يشترط عمله به لا مطلق الشئ فيكون موقوفا عليه والاضافتان بيانيتان فلا يرد ان المضاف والمضاف اليه متغايران والشرط ليس الا معنى والمعنى ليس الا الحال والاستقبال وانما اشترط لعمله احدهما لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان لا يكون مخالفا عنه فى الزمان فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطا بمعنى الماضى لانه اخبار عن الواقع بعد مضى الف سنة عليه وعمل فى ذراعيه النصب على المفعولية قلنا المراد من الحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية وههنا الحال حكاية وهو ان يفرض ذلك الزمان الماضى كانه موجود الان لا يقال ينبغى ان يصح عمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى اذ حكاية الحال تجرى فى الكل قلنا اعتبار حكاية الحال انما يكون فى الضرورة والضرورة انما يتحقق بعد العمل والعمل قد تحقق فى الآية الكريمة **وبشرط الاعتماد** اى اعتماد اسم الفاعل **على صاحب** فان قيل اضافة الصاحب الى ضمير اسم الفاعل غير صحيح لانه يستعمل فى ذى الروح قلنا المراد به المتصف به فان قيل المتصف به هو الموصوف فلا يصح اعتماده على غير الموصوف قلنا المراد منه اعم من الموصوف والمبتدأ وغيره من المعتمدات فان قيل المتصف به حقيقة فى الموصوف ومجاز فى غيره فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هذا الجمع بطريق عموم المجاز اى ما قام به وانما اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على عمله لمشابهته الفعل وبهذا الاعتماد يقوى جهة الفعل فيه بحيث يشتمل اسم الفاعل على ما لا بد له منه وهو هذه الاشياء كما ان الفعل مشتمل

على ما لا بد له منه وهو الفاعل **فان قيل** ان اسم الفاعل ايض مسند الى الفاعل ولا بد له منه فينبغى ان يكفى لعمله هذه المشابهة بالفعل فى الاسناد الى الفاعل فلا حاجة الى الاعتماد بهذه الاشياء **قلنا** ان اسم الفاعل ضعيف فى العمل فلا يقوى بما لا بد له منه وهو الفاعل المؤخر وهو لا يتقدم عليه فلا بد لعمله من معتمد مقدم و مالا بد له منه مقدما وهو احد هذه الامور الاربعة و انما كان هذه الاشياء مالا بد له لاسم الفاعل لانه ان كان خبرا فلا بد له من المبتدأ و ان كان صفة فلا بد له من الموصوف وقس على هذا ما بقى فشابه الفعل فى الاشتمال فى نفس ما لا بد منه وان كان مالا بد منه لاحدهما غير ما لا بد منه للآخر **او اعتماده على الهمزة** الاستفهامية و غيرها من الالفاظ الاستفهام **او ما النافية** و نحوها من حروف النفى لان الاستفهام او النفى بالفعل اولى لانها يقتضى الحكم غالبا و هو يكون فى الجملة فازداد بهما شبهه بالفعل **فان كان** اسم الفاعل المتعدى و انما قيد بالمتعدى لان اسم فاعل اللازمى يعمل عمل الرفع فى الفاعل و ان كان ماضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد فيه من قوة العامل **للماضى** اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر المفعول مع اسم الفاعل وهو لا يعمل لانه لو لم يذكر المفعول جاز ان يضاف نحو هذا ضارب امس فقوله ضارب يجوز فيه الاضافة الى امس بان يسقط التنوين و يجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فاذا كان ماضيا فيكونان بلا ربط **وجبت الاضافة** اى وجبت اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **معنى** مفعول مطلق لقوله الاضافة بتقدير المضاف اى اضافة معنى اما نفس الاضافة لانه لما تعذر نصبه لفوات الشرط فلو لم يضف الى المفعول فلا يحصل الربط بينهما فيكون كوضع الحجر فى جنب الانسان فلما اضيف حصل الربط بطريق الجر فيه و اما معنى لفوات شرط الاضافة

اللفظيه وهوكون الصفة مضافا الى معمولها مثال الماضى بالاستقلال زيد ضارب عمر امس الحمد لله فاطر السموات والارض ومثال الماضى فى ضمن الاستمرار الحمد لله رب العلمين **خلافا للكسائى** فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز نصبه على المفعولية وجره على الاضافة اللفظية لانه مضاف الى معموله عنده وتمسك فى ذلك بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وعند الجمهور محمول على حكاية الحال **فان كان له معمول آخر** غيرا لمفعول المضاف اليه بان كان الاسم الفاعل متعديا الى المفعولين او فوقهما **فبفعل مقدر** اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل **نحو زيد معطى عمرو درهما** امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فان المتكلم لما قال زيد معطى عمر فكان السائل قال ما اعطاه فقال المتكلم درهما لا مجرور باسم الفاعل لان المضاف لا يضاف ثانيا **فان دخلت اللام** الموصولة على الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الازمنة لعمله ماضيا كان اوغيره لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول اللام على الفعل **وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب** بمعنى كثير الضرب **وعليم** بمعنى كثير العلم **وحذر** بمعنى كثير الحذر **مثله** واعلم ان فى صيغ المبالغة اختلافا فعند البعض خارج عن حد اسم الفاعل وعند البعض داخل فيه فعند قول من هو قائل بخروجها عنه يكون كلمة من فى قوله منه ابتدائية وهى ما يكون مدخولها امرا كليا وينتزع منه الجزيات ولا شك ان مدخولها ههنا اسم فاعل ينتزع عنه صيغ المبالغة بتغير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرى فيكون معنى عبارة المتن على هذه المذهب هكذا وما اى صيغ **وضع منه** اى من اسم الفاعل بتغير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل **للمبالغة** فى الفعل المشتق منه **مثله** اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط الزمان والاعتماد فعلى هذا المعنى لا يلزم تشبه الشئ لنفسه وعند من هو قائل بدخولها فيه فيكون كلمة من فى قوله منه بيان لكلمة ما فى قوله وما وضع فيكون معنى المتن وما اى اسم الفاعل كان **للمبالغة مثله** اى مثل اسم الفاعل لغير المبالغة

فيكون تشبه احد القسمين بالآخر فان قيل ان صيغ المبالغة لاتخلوا اما ان يكون داخلة فى اسم الفاعل اولا فان كان الاول فلا يصح تشبه صيغ المبالغة باسم الفاعل لانه تشبه شئ بنفسه وان كان الثانى فلا يصح بيان كلمة ما من البيانية لان المبين والمبين فى الحقيقة شئ واحد قلنا انها خارجة عنه وكلمة من ابتدائية لا بيانية كما مر او نقول انها داخلة فيه ولايلزم تشبه شئ لنفسه لان اسم الفاعل على قسمين احدهما للمبالغة والآخر لغير المبالغة فشبه المص اسم الفاعل للمبالغة لاسم الفاعل الذى كان لغير المبالغة فى اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الامور الستة فان قلت ان اسم الفاعل يعمل لجهة المشابهة بالفعل المضارع فى عدد الحروف والسكنات وقد فات هذه المشابهة فى بعض صيغ المبالغة قلنا ان معنى المبالغة فى صيغها يقوم مقام ما فات من المشابهة اللفظية فان قلت لما لم يكن الزيادة مانعا من العمل فى صيغ المبالغة ينبغى ان لايكون الزيادة فى اسم التفضيل مانعا من العمل فى الفاعل الظاهر والمفعول قلنا لان الزيادة فى صيغ المبالغة فى نفس الفعل فيكون كالفعل المكرر كما فى باب التفعيل والزيادة فى اسم التفضيل على الغير سواء كان الفعل بنفسه قليلا او كثيرا والمثنى من اسم الفاعل ومن المبالغة والمجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل المفرد فى العمل والشرط لعدم عروض خلل الى صيغة المفرد من حيث الذات بالحاق علامتى التثنية والجمع الصحيح واما التكسير فمحمول عليه ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بالنصب على المفعولية وقيد بالنصب لانه اذا كان مجرورا بالاضافة فحذف النون واجب و مع التعريف تخفيفا لطول الصلة بها وهذا الحذف مشروط بشرطين وهو نصب المعمول وتعريف العامل كقوله تعالى المقيمى الصلوة على قرأة نصب الصلوة فان فقد النصب فيكون مجرورا فيجب حذف النون للاضافة وان فقد التعريف فلا يحذف النون الا على ضعف مثل ولذائقوا العذاب الاليم بنصب العذاب على قرأة غير معتبرة اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما وقع الفعل عليه فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وقوله لمن وقع عليه فصل آخر خرج به ما سوى المحدود

وايض اسم التفضيل الذى لتفضيل المفعول لان من وقع عليه تمام الموضوع له لاسم المفعول والموضوع له لاسم التفضيل من وقع عليه الفعل مع الزيادة وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول فان قيل ان الكثرة فى المفعول لا فى اسم المفعول وكلامنا فيه قلنا ان كثرة المفاعيل يستلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول كما يكون للمفعول به كذلك يكون لسائر المفاعيل وان كان للمفعول به حقيقة وللغير مجازا وايض انما فتح لموافقة المضارع المجهول كمستخرج ومدخل بفتح الراء والخاء وامره اى حاله وشانه فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين والاعتماد على احد الامور الستة لعمله كامر اسم الفاعل واذا كان معرفا باللام الموصولة يعمل ايض وان كان بمعنى الماضى وعمله الرفع فى المفعول ما لم يسم فاعله ولو كان متعديا الى المفعولين فالاول يقوم مقام الفاعل والثانى يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مثله ما اى اسم اشتق من فعل لازم ابتداء او اشتقاقا لمن قام به اى لما قام به على معنى الثبوت وضعا فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله اشتق من فعل خرج الجوامد وقوله لازم خرج به على معنى الثبوت خرج به اسم الفاعل اللازم نحو قائم وذاهب لانه قام الفعل بهما على معنى الحدوث لا بمعنى الثبوت واذا كان اللازم اعم من ان يكون عند الابتداء او الاشتقاق دخل فى التعريف رحيم لانه مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين ولان المشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحُمَ بضم العين ولان المشتق من رَحِمَ بكسر العين اسم الفاعل وهو الراحم الذى يدل على الحدوث والتجدد لا على الرحم على الدوام فلما اريد الرحم على الدوام نقل من هذا الباب الى رَحُمَ بضم العين لان هذا الباب موضوع للطبائع

لاسم الفاعل

والعادات الغير المنفكة فلا يقال رحيم الالمن صار الرحم طبيعة له لا بان قد يوجد وقد لا يوجد ولما كان

المراد من الثبوت ان يكون بحسب الوضع خرج ضارب وطالق لانهما فى اصل الوضع للحدوث لانه يقال للمرأة كانت فى النكاح ثم طلقت فعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال **وصيغتها** اى صيغة الصفة المشبهة فانقيل ينبغى ان يقول المص صيغها بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد لان صيغة صفة المشبهة جنس ولها انواع وافراد اما الانواع فهى اوزانها مثل فعل وفعيل وفعل وغير ذلك واما الافراد فهى الموزونات مثل صعب وشديد وغير ذلك الخ قلنا جاز ايراد صيغة المفرد مع اختلاف انواعها لان الصيغة اسم جنس تطلق على الكثير والقليل **مخالفة** لصيغة اسم الفاعل فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا **على حسب السماع** اى كائنة على قدر السماع لا تجاوز من مواضع السمع وانما قال على قدر السماع لانه ليس لها وزن مخصوص حتى يجئ عليه دائما كاسم الفاعل يجئ على وزن فاعل دائما او على صيغة المضارع قال صاحب الغاية الجار والمجرور مرفوع المحل خبر بعد خبر للمبتدأ فرد الشارح عليه ان تخصيصه بالخبرية غير مستقيم لانه كما يصلح الخبر كذلك يصلح ان يكون منصوبا على الحالية من المستكن فى مخالفة باعتبار المتعلق كما مر تقديره او صفة المصدر المحذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع فانقيل كما ان صيغها مخالفة عن صيغة الفاعل كذلك مخالفة عن صيغة اسم المفعول فلم خص المخالفة عن صيغة الفاعل قلنا خص بيان المخالفة باسم الفاعل لزيادة اختصاصها به فى معنى القيام ولكون عملها لمشابهتها اياه فى التذكير والتانيث والتثنية والجمع فيكون مشابهتها به فى شيئين لا يقال انها بعمل لمشابهة الفعل كما قال المص وتعمل عمل فعلها مطلقا قلنا لا نسلم ان عملها لمشابهة الفعل اذ الفعل بمعنى الحدوث وفيها معنى الثبوت بل عملها لمشابهة اسم الفاعل فى الامور المذكورة وكل واحد منهما يدل على معنى القيام ومعنى قوله وتعمل عمل فعلها ان عملها مقتصر فى الفاعل كفعله لا يعمل فى المفعول لعدم وجوده **كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا** فانقيل ان اطلاق الصفة من الاعتماد غير جائز لانه شرط لعملها كما هو الشرط لعمله قلنا هذا الاطلاق بالنسبة الى الزمان فيكون المعنى مطلقا من غير اشتراط زمان الحال او الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فكيف يشترط فيها الحال والاستقبال واما شرط الاعتماد فمعتبر فيها بالاشياء الخمسة غير اللام الموصولة فانها لا تدخل عليها اتفاقا لانها تدخل على ما يدل بالحدوث

bestdurdubooks.wordpress.com

من الصفة والصفة المشبهة تدل بالثبوت لا بالحدوث **وتقسيم مسائلها** فان قيل اضافة التقسيم الى المسائل غير جائز لان التقسيم عبارة عن انضمام القيودات المباينة المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم عليحدة وههنا قد انضم القيودات الى الصفة المشبهة لا الى المسائل في المسائل بنفسها قيودات قلنا التقسيم متضمن لمعنى الجعل فيكون المعنى وجعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه بانه داخل في الممتنع او القبيح او المختلف او الاحسن او الحسن **ان تكون الصفة** متلبسة **باللام او مجردة** عنها وعلى كل التقديرين **معمولها اما مضاف** او متلبس **باللام او مجرد عنهما** اى عن اللام والاضافة **فهذه الاقسام ستة** حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة **والمعمول** اى معمول الصفة المشبهة **في كل واحد منها** اى من هذه الاقسام الستة **مرفوع** تارة **ومنصوب** تارة **ومجرور** تارة فعلى هذا صارت اقسام مسائلها **ثمانية عشر** قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة الاعرابية في الاقسام الستة الحاصلة من قبل **فالرفع** في المفعول **على الفاعلية** اى على فاعلية المعمول للصفة **والنصب على التشبيه** اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول في** المعمول **المعرفة وعلى التمييز في** المعمول **النكرة والجر في** المعمول **على الاضافة** اى اضافة الصفة الى المعمول فكلمة على في المواضع الاربعة للتعليل كما في قوله تعالى لتكبروا الله على ما هديكم اى لاجل هدايتكم **وتفصيلها** فان قيل وتفصيلها مبتدأ وحسن وجهه خبره والخبر محمول على المبتدأ والحمل ههنا غير صحيح لعدم الاتحاد لان التفصيل نسبة بين المفصِّل والمفصَّل وقوله حسن وجهه طرف النسبة وحمل الطرف على النسبة غير جائز لان الطرف من الذوات والنسبة من الاعراض قلنا ان التفصيل بمعنى مفصل مبنى للفاعل او مبنى للمفعول فيكون المعنى مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية لان المذكورة على وجه الكلية و ههنا على وجه الجزئية فان قيل خبرية حسن وجهه ثلثة لقوله وتفصيلها لا يصح من وجه آخر وهو ان الخبر اذا وقع جملة لا بد له من عائد ولا عائد ههنا الى المبتداء **فاجاب** بقوله قولنا يعنى ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرد وهو قوله قولنا وقوله حسن وجهه مقولة القول والمقولة ليست الاجملة لعدم اتمام المقولة بدون الجملة

وهو لا يقتضى العائد **فان قيل** ان الخبر لما كان قوله قولنا فهو ليس الا مصدر فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التاويل بالمفصل **قلنا** المراد من القول المقول ههنا ليصح تفسيره **حسن وجهه ثلثة** بتنوين الصفة و رفع المعمول و نصبه او بحذف التنوين وجر الوجه للاضافة قوله بتنوين الصفة الخ **جواب عن سوال** و هو ان شريف غلامه ايضًا مفصل لهذا الاقسام فلِمَ لم يتعرض المصؒ اليه وايضا ان المصنف فى بيان الكليات فينبغى ان يذكره مثالا كليا لا الجزئى اجاب بقوله بتنوين الصفة يعنى المراد بحسن وجهه كل صفة كانت منونا و معموله مضافا فح صار كليا لا جزئيا **فان قيل** ان قوله ثلاثة خبر لقوله حسن وجهه ابتدائية غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفردا باعتبار انه قسم من الاسم وهو قسم من الكلمة **قلنا** انه مؤل بالتركيب فانه مفرد وقوله ثلثة فى حسن وجهه ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة الثمانية عشر **وكذلك حسن الوجه** اى فى مثل التركيب المذكور هذا التركيب فى اشتماله بوجوه الثلاثة المذكورة الاعرابية **وحسن وجه** ايض بالوجوه الثلاثة فيكون المجموع فى الصفة المجردة عن اللام تسع صور **الحسن وجهه** بادخال اللام على الصفة بوجود الثلاثة الاعرابية فى المعمول و ترك العاطف اشعارا بانه شروع فى قسم آخر من الصفة لان الاسبق مجرد عن اللام وهذا مع اللام **الحسن الوجه** بالوجوه الثلاثة الاعرابية **الحسن وجه** ايض بهذه الوجوه فيكون المجموع فى الصفة المتلبسة باللام تسع صور وقدم الصفة باللام فى الاجمال على الصفة المجردة عن اللام وعكس الترتيب فى التفصيل لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا فيه مختلف فيه و باقى الاقسام صحيح واَمّا اقسام الذات اللام فقسمان فيها ممتنعان كما قال المصنفؒ **اثنان منها ممتنعان** احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى المعمول المضاف الى الضمير **مثل الحسن وجهه** بجر الوجه على اضافة الصفة لان المقصود من الاضافة اللفظية تخفيف فى جانب المضاف بحذف التنوين والتنوين ههنا حذفت باللام و فى جانب المضاف اليه بحذف الضمير الراجع الى الموصوف من فاعل الصفة و هو موجود ههنا او بحذفهما معا ولم يوجد ههنا وثانيهما كون

الصفة باللام مضافة الی المعمول المجرد عن اللام **مثل الحسن وجه** لان هذه الصورة تشبه عکس المعهود فی الاضافة المعنویة لان المعهود فیها اضافة النکرة الی المعرفة و ههنا اضافة المعرفة الی النکرة و هی لا تجوز فی المعنویة فکذا فی اللفظیة لانها فرع المعنویة فلا یخالفها من کل وجه کذا قال صاحب التکملة یعنی فی اضافة المعرفة الی المعرفة فی اضافة لفظیة کانت مخالفة من الاصل و هو اضافة معنویة مثل الحسن الوجه فلو خولف فی هذا الحکم ایضا ای باضافة المعرفة الی النکرة کانت مخالفها من کل وجه **فان قیل** فی مثل الحسن الوجه ایضا مخالفة عن الاصل مع انه محسوب من الاحسن **قلنا** الحسن الوجه محمول علی القائم الغلام لعلاقة ان فی کل منهما المضاف و المضاف الیه معرفة فی کل ترکیبین و لم یحمل الحسن وجه لعدم تعریف المضاف الیه **فان قلت** ان فی القائم الغلام ایضا اضافة المعرفة فینبغی ان لا یجوز هذا الترکیب ایضا **قلت** ان الالف و اللام فی القائم موصولی والموصولی لا یفید التعریف فلذا صح القائم الغلام **فان قلت** لما کان الالف و اللام موصولی فیکونان بمعنی الذی و القائم بمعنی قام صلة و الموصول مع الصلة معرفة فیلزم ایضا اضافة المعرفة فینبغی ان لا یجوز ایضا **قلت** اضافة القائم الی الغلام قبل تقرر الصلة فلهذا یجوز القائم الغلام **و اختلف فی صورة واحدة** و هی الصفة المجردة عن اللام مضافة الی المعمول المضاف الی الضمیر **مثل حسن وجهه** فسیبویه و البصریون یجوزنها علی قبح فی الشعر و لا یجوزنها فی السعة و الکوفیون یجوزنها بلا قبح فی السعة و وجه الاستقباح ان مقام الاضافة یقتضی کمال التخفیف فی جانب المضاف و المضاف الیه فاستقبح الاقتصار علی اهون التخفیفین مع امکان اعظم التخفیفین و وجه عدم الاستقباح عن الکوفیین ان التخفیف موجود و ان کان غیر کامل **و البواقی** من الاقسام الثمانیة عشر و هی خمسة عشر قسما فهذه علی ثلثة اقسام احسن و حسن و قبیح کما صرح به المصؒ بقوله **ما کان فیه ضمیر واحد منها** ای من تلک البواقی فالضمیر الواحد اما فی جانب الصفة او فی جانب المعمول فالذی فی جانب الصفة هو علی سبعة اقسام الصفة المعرفة باللام و المعمول ایضا معرف باللام منصوبا کان او مجرورا نحو

الحسن الوجه او الصفة المجردة عن اللام و المعمول معرف باللام منصوبا كان المعمول او مجرورا نحو حسن الوجهِ او الصفة المعرفة باللام و المعمول نكرة منصوبة نحو الحسن وجها او كلاهما نكرتين و المعمول منصوب او مجرور نحو حسن وجها او حسن وجهٍ والذى فى جانب المعمول فهو على قسمين الصفة المعرفة باللام او المجردة عنها والمعمول فى كليهما مضاف الى الضمير و مرفوع نحو الحسن وجهه و حسن وجهه بالرفع فيهما فيكون المجموع المشتمل على الضمير الواحد تسعة **احسن** لان الضمير فى هذه التسعة بقدر الحاجة من غير زيادة و لا نقصان **وما كان فيه ضميران** اى القسم الذى كان فيه ضميران احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول فهو على قسمين الصفة المجردة عن اللام او المتلبسة بها و المعمول منصوب مضاف الى الضمير نحو حسن وجهَه والحسن وجهَه بالنصب فيهما **حسن** اما الحسن فلاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد بقدر الحاجة **وما لا ضمير فيه منها** فهو على اربعة اقسام الصفة المعرفة باللام و المعمول معرف باللام او مجرد عنها نحو الحسن الوجه والحسن وجه او الصفة المجردة عن اللام و المعمول معرف او مجرد نحو حسن الوجه وحسن وجه برفع المعمول فى الكل **قبيح** لعدم الربط بالموصوف لفظا فيكون المجموع الثمانية عشر قسما و باعتبار صفة الامتناع والاختلاف والاحسنية و الحسنية و القبح خمسة اقسام **كما قال الناظم**۔ حسن دو باشد و احسن نُہ و قبیح چہار دو ممتنع یک مختلف بشمار۔ ولما كان وجود الضمير ظاهرا فى جانب المعمول لكونه بارزا و غير ظاهر فى جانب الصفة لكونه مستترا فيها احتيج الى قاعدة ليظهر بها وجود الضمير وعدمه فقال **ومتى رفعت** معمول الصفة **بها فلا ضمير فيها** اى فى الصفة لان معمولها حين رفعه فاعل لها استتر الضمير فيها يلزم تعدد الفاعل فلما كان المعمول فاعلا **فهى كالفعل** فكما ان الفعل لا يثنى و لا يجمع كذلك الصفة لا تثنى و لا تجمع بتثنية معمولها وجمعه **والا** اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل صار مجرورا او منصوبا **ففيها ضمير الموصوف** يكون فاعلا لها **فتؤنث** الصفة بتانيث الموصوف **وتثنى** الصفة بتثنية الموصوف و تجمع الصفة بجمعية الموصوف لانها كالفعل و الفعل اذا اسند الى الضمير فيطابق الضمير مع المرجع فى هذه الامور فى الفعل فكذا فى شبه الفعل مثل

زيد حسن وهند حسنة والزيدان حسنان والهندان حسنتان والزيدون الحسنون والهندات الحسنات وجها او وجه **واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الى المنصوب مثل الصفة المشبهة فى ذلك** اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسمى فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما مثل زيد ن القائم ابوه اباه ابيه وزيد ن القائم الاب والاب والاب وزيد ن القائم اب وابا واب وزيد ن المضروب اب وابا واب وهكذا الصور التسع فى الصفة النكرة وانما قال غير المتعديين احترازا عن المتعديين فانه لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما بهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فى مثل ضارب ابوه فلو قلنا اباه ابيه لم يعلم ان الاب فاعل نصب على التميز او المجرور بالاضافة والمفعول محذوف او الاب مفعول والمستكن فاعل وايضًا يلزم الالتباس فى اسم المفعول مثل زيد معطى غلامه فلو قلنا غلامه بالنصب او الجر لم يعلم انه مفعول ما لم يسمى فاعله منصوب على التميز او مجرور بالاضافة والمفعول الثانى محذوف او منصوب على انه المفعول الثانى والمستكن فى معطى مفعول ما لم يسمى فاعله **اسم التفضيل ما اشتق من فعل** اى حدث **لموصوف** اى موضوعا لموصوف قام به الفعل او وقع عليه الفعل فيشتمل التعريف لقسمى اسم التفضيل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول **بزيادة على غيره** فهو اما ظرف لغو متعلق بموضوف والتنوين فى زيادة عوض عن المضاف اليه وهو الفعل فيكون المعنى موضوعا لذات متصفة بزيادة الفعل على غير الموصوف فى اصل ذلك الفعل فيكون الموصوف والغير مشتركين فى اصل الفعل او ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للموصوف فيكون المعنى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما جنس شامل بكل الاسماء وقوله اشتق من فعل خرج الجوامد وقوله لموصوف يخرج اسم الظرف لان الموصوف عبارة عن ذات مبهمة مثلا ضارب ذات من له الضرب فلا يعلم انه من اى نوع ولا ابهام فى نوع اسم الظرف بل هو معلوم وهو المكان والابهام فى الافراد واجزاء المكان لا فى نوعه وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لعدم دلالتها على الزيادة بالغير كما فى صيغ المبالغة وهو اى اسم التفضيل

فان قيل حمل افعل على اسم التفضيل غير صحيح اذ افعل اخص من اسم التفضيل فيلزم حمل الاخص على الاعم وايضاً خرج انصر واضرب لانهما اسما التفضيل وليسا بافعل قلنا المراد من افعل هو من حيث الصيغة والهيئة لا من حيث المادة ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بافعل لانها كما توجد فی افعل كذلك توجد فی انصر وغيره فلا يلزم حمل الاخص على الاعم أفعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لانهما فی الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى، اسم التفضيل من حدث ثلاثی لا رباعی مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه لان هذه الصيغة لا تسع فيها حروف غير الثلاثی وان سقط بعضها لا يعلم ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ايضاً ليس بلون ولا عيب جملة صفة للثلاثی فان قيل القاعدة منقوضة باجهل وابلد من العيوب وجاء اسم التفضيل منه قلنا المراد بالعيوب هی الظاهرة وهذا من العيوب الباطنة فان قيل فعلى هذا ينبغی ان يكون احمق من الحمق بلا شذوذ لانه من العيوب الباطنة ايضاً مع انهم حكموا بشذوذه فاجاب الشارح الهندی ان المراد من الحمق ما يبدأ اثر الحماقة فی الظاهر كما ظهر فی هبنقة فكان كالعيوب الظاهرة والاسم التفضيل لا يجیء من العيوب الظاهرة فلذا حكموا بشذوذه لكنه هذا الجواب ضعيف لانه يقتضی ان الحمق على قسمين ما يبدأ آثاره فی الظاهر وما لا يبدأ آثاره فی الظاهر فيكون الاول من العيوب الظاهرة فان اتی منه اسم التفضيل فهو شاذ والثانی من العيوب الباطنة فيجیء منه بلا شذوذ ولم يقل بهذا الفرق احد وايضاً يعلم من هذا الجواب ان الجهل والبلادة اذا بلغ علاماتهما الی الظهور فيبنی منهما اسم التفضيل بالشذوذ ولم يقل به احد فالحق فی الجواب ان الفرق بين اجهل وابلد وبين احمق ان الاولين يستعملان فيمن لا يظهر اثر بلادته وجهله والثالث يستعمل فيمن يظهر اثر حماقته فی الظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره ای لغير اسم التفضيل ای للصفة فقط بدون الزيادة فلو اشتق اسم التفضيل منهما فلا يعلم من احمر ان المراد به صاحب الحمرة ان كان صفة

او زائد الحمرة على الغير ان كان اسم التفضيل **فان قيل** ينبغى ان يبنى اسم التفضيل منهما اولًا ولم يبنى افعل للصفة منهما فرقا بينهما **قلنا** افعل للصفة يدل على ثبوت مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والدال بالصفة مقدم بالطبع على الدال بالصفة مع الزيادة فيبنى افعل صفة مقدما على افعل تفضيلا موافقة للوضع مع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان افضل مشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان قصد غيره** اى فان قصد اداء المعنى التفضيلى فى غير الثلاثى المجرد او فى الثلاثى الذى بمعنے اللون او العيب بان يراد الدلالة على ان لاحد زيادة فى اللون او العيب على الغير او فى غير الثلاثى على الغير **توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا** مثال لغير الثلاثى **وبياضا** مثال اللون **وعمى** مثال للعيب والحاصل ان قصد بناء اسم التفضيل من الثلاثى المجرد الذى فى معناه الشدة او الزيادة او القوة او الكثرة مثل اشد او ازيد او اقوى او اكثر ويذكر مصدر الفعل الذے لا يمكن بناء اسم التفضيل منه منصوبا على التميز والتميز عن نسبة اشد الى الضمير يكون فاعلا فيكون التقدير هو اشد استخراجه من الغير **وقياسه** اى قياس اسم التفضيل الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه **للفاعل** لا للمفعول فلانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وهو الفاعل **وقد جاء للمفعول** على خلاف القياس فى مواضع قليلة **نحو اعذر** بمعنى المعذور **والوم** بمعنى الملوم **واشغل** بمعنى المشغول **واشهر** بمعنے المشهور **واعرف** بمعنى المعروف **ويستعمل** اسم التفضيل **على احد ثلثة اوجه اما مضاف** نحو زيد افضل الناس **او بمن** نحو زيد افضل من عمرو **او معرفا باللام** نحو زيد الافضل وانما يستعمل باحد هذه الوجوه لان وضعه لتفضيل الشئ على الغير فلا بد من ذكر الغير وهو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر حقيقة واما مع اللام فهو فى حكم المذكور الظاهرى لانه يشار باللام الے معين بتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما **فلا يجوز** الجمع بين اثنين منهما **نحو زيد الافضل من عمرو** لان الغرض من الامور الثلاثة معلومية

المفضل عليه **قلنا** علم من احدها فذكر الآخر يكون لغوا و اما قول **الشاعر** و لست بالاكثر منهم حصى ٭ و انما العزة للتكاثر **فاجاب** عنه الشارح الهندي ان كلمة من ليست تفضيلية بل للتبعيض فيكون المعنى لست من بينهم بالاكثر حصى اے ادخل من على المتعدى هو بين لانها للتبعيض وقال الشارح ان اللام زائدة فلا جمع بينهما و قال بعضهم ان كلمة من بمعنى فى **ولا يجوز** خلوه عن الكل ايض لفوات الغرض و هو معلومية المفضل عليه **نحو زيد افضل الا ان يعلم** المفضل عليه مثل الله اكبر فالمحذوف فيه هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او المحذوف فيه من مع المجرور اى اكبر من كل شئ **فاذا اضيف** اسم التفضيل **فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة** اى احدهما زيادة موصوف اسم التفضيل المقصودة باسم التفضيل **على من اضيف اليه** اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه و هذه الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على الغير فالاولى فيه ذكر المفضل عليه **فيشترط** فى استعمال اسم التفضيل **بهذا المعنى ان يكون** موصوفه بعضا **منهم** داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام **فان قيل** ظهر من قول الشارح الواقع لتفسير قول الماتن هو على من اضيف اليه و هو اى على ما اضيف اليه اسم التفضيل باعتبار تحققه فے ضمن بعضهم اى تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل فى ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل وهو موصوف اسم التفضيل والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه اى ان لم يكن باعتبار تحقق من اضيف اليه وهو المضاف اليه فى ضمن البعض يلزم تفضيل الشئ على نفسه عُلم دخول الموصوف فى المضاف اليه وظهر من قول الماتن فيشترط ان يكون بعضا منهم عُلم دخول الموصوف فى المضاف اليه فلا يكون بين الكلامين الا التناقض **قلنا** موصوف اسم التفضيل داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ العام وخارج عنه بحسب الارادة فلا يلزم التناقض اما الدخول فلان المقصود من هذا الاستعمال تفضيل الموصوف على مشاركيه فى هذا المفهوم العام و اما الخروج بحسب الارادة فلئلا يلزم تفضيل الشئ بنفسه **مثل زيد افضل الناس** فزيد بعض من الناس و داخل فى مفهوم الناس

bestsurdubooks.wordpress.com

وخارج عن الناس بحسب الارادة فلا يجوز بهذا المعنى قولك **يوسف احسن اخوته** **لخروجه عنهم** اے لخروج يوسف عن الاخوة **باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة** غير مقيدة بالمضاف اليه بل يكون بالمضاف اليه غيرہ ایض فانقيل لما كان المراد منه زيادة مطلقة فلم اضيف الى المضاف اليه الخاص مع ان المضاف اليه هو المفضل عليه و ما الفائدة فى هذه الاضافة فاجاب المص **و يضاف اسم التفضيل الى المضاف اليه للتوضيح** اے لتوضيح اسم التفضيل وتخفيفه كما يضاف باقى الصفات للتخصيص والتوضيح نحو مصارع مصر وحسن القوم فلا يشترط فى هذا الاستعمال كون الموصوف داخلا فى المضاف اليه وبعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى اضافة اسم التفضيل الى احد الامور الثلثة اما الى جماعة الموصوف داخل فيها نحو ذلك نبينا صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم افضل قريش اى افضل كل الناس وفى اضافته الى القريش فائدة معلومية النسب انه من القريش واما يضاف الى جماعة الموصوف غير داخل فيها كقولك يوسف احسن اخوته واما يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد فالاضافه لمعلومية المسكن **ويجوز فى النوع الاول** من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى قصد به الزيادة على المضاف اليه فقط **الافراد** اى افراد اسم التفضيل وتذكير اسم التفضيل وان كان الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا لان هذا القسم مشابه فى ذكر المفضل عليه مع اسم التفضيل المستعمل بمن وهو مفرد مذكر لا غير فكذا هذا **والمطابقة** اے مطابقة اسم التفضيل فى هذا الامور **لمن هو** اے اسم التفضيل صفة له لان هذا النوع مشابه فى التعريف لاسم التفضيل المستعمل باللام وهو مطابق لموصوفه فكذا هذا واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف هو الذى قصد به زيادة مطلقة **والقسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة** اے مطابقة اسم التفضيل مع الموصوف فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة لابد ان تكون مطابقة لموصوفها فى هذه الامور لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه كمن التفضيلة لفظا كما فى افعل من او معنى كما فى اسم التفضيل المضاف من النوع الاول فى ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل **الذى يستعمل بمن مفرد**

من ذكر لا غير اى لاغير المذكر لان ايراد علامة التثنية والجمع والتانيث اما قبل كلمة من او بعدها فان كان بعدها يلزم اجراء علامة كلمة فى كلمة اخرى حقيقة وان كان قبلها فيلزم اجراء العلامة المختصة بالآخر فى وسط الكلمة حكما وانما كان قبل كلمة من وسطا حكما لان كلمة من فارقة بين افعل التفضيل وبين افعل للصفة فافعل تفضيلا لايكون الا بكلمة من فتكون كالجزء من اسم التفضيل **ولا يعمل** اسم التفضيل **فى اسم مظهر فان قيل** المراد بنفى العمل لايخلوا اما نفى مطلق العمل سواء كان عمل النصب او الرفع او نفى عمل الرفع فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب فى الظرف والحال والتميز وعلى الثانى الحكم صحيح لكنه تقييد مطلق بلا قرينة وهو غير جائز **قلنا** المراد بالعمل المنفى الرفع على الفاعلية بقرينة الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل فى المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفى فى المستثنى منه ايضا عمل الرفع ليثبت المجانست بين المستثنى والمستثنى منه وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى القوة العامل واعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع فعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية والتميز اما عمل النصب على المفعولية غير واقع فى كلامهم **فان قيل** هذا منقوض بقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فاعلم اسم التفضيل وقد عمل فى مَنْ النصب على المفعولية **قلنا** ان من مفعول به لفعل محذوف تقديره هو اعلم من كل واحد يعلم من يضل عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحال والتميز فواقع بلا شرط اما فى الظرف والحال فلانه كان لعملهما ادنى رائحة الفعل وهو ايضا مشتمل على الحدث مثل زيد احسن منك اليوم راكبا واما فى التميز فلانه ينصبه اسم خال عن معنى الفعل كرطل زيتا مع ان فيه معنى الفعل مثل زيد افضل منك ابا واما عمل الرفع فهو على قسمين عمل الرفع فى المظهر وعمل الرفع فى المضمر فالثانى واقع بلاشرط لان العمل فى المضمر العمل فى المقدر والعمل فيه اسهل فلايكون محتاجا الى قوة العامل واما عمل الرفع فى المظهر فممنوع بدون الشرط لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة يعمل عمله **فان قيل** ينبغى ان يعمل

اسم التفضيل الرفع بالفاعلية لمشابهته باسم الفاعل كالصفة المشبهة **قلنا** ان الكامل والقوى فى اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو غير مشابه باسم الفاعل لايثنى ولا يجمع للزومه مفردا منكرا ابدا **فان قيل** ان النوع الثانى من اسم التفضيل المضاف والمعرف باللام يشابه باسم الفاعل لانهما يثنى ويجمع فينبغى ان يعملا لمشابهته **قلنا** ان هما محمولان على افعل من يضعفهما منه وانما كان اسم التفضيل بمن اصلا من سائر الاقسام لذكر المفضل عليه فيه بخلاف المضاف فانه يحتمل المعنيين المذكورين فلا يقوى فيه جهة المطابقة واما المعرف باللام فظاهر وجائز بشروط اما الشرط الاول فهوان يكون اسم التفضيل* معتمدا على ذلك الصاحب وفى المعنى صفة لمسبب ليحصل له لمظهر من متعلقاته حتى يعمل فيه كما اشار المص الى ذلك بقوله الا اذا كان الخ والشرط الثانى ان يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتغائرين لاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلة التى هو مقتض للمغائرة بين المفضل والمفضل عليه فى الذات كما اشار اليه بقوله مفضل الخ والثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا بحرف النفى ليزيل زيادة التفضيل بحرف النفى ويبقى اصل الفعل كما اشار اليه المص بقوله منفيا **الا اذا كان** اسم التفضيل **صفة فى اللفظ لشئ** معتمدا عليه بان يكون نعتا او خبرا او حالا له **وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وغيره مفضل** ذلك المسبب **باعتبار الاول** اى باعتبار تقييده بالشئ الاول **على نفسه** اى نفس ذلك المسبب **باعتبار غيره** اى باعتبار تقييده بغير ذلك الشئ الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه **منفيا** منصوب على انه خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه اوصفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا **مثل ما رئيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد** فاحسن فى اللفظ صفة لرجل نعت بحال متعلق الموصوف وفى المعنى صفة للكحل حيث اسند اليه وهو مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد هذا باعتبار التركيب وبالعكس باعتبار القصد وانما كان اسم التفضيل بوجود هذه الشروط بمعنى

---

* فى اللفظ صفة لشئ وانما اشترط ذلك ليحصل له صاحب ويكون اسم التفضيل

الفعل لانتفاء احسن فی هذا المثال بمعنی حسن وکذا کل افعل فی المواد الآخر بهذه الشرائط بمعنے فعل وانما کان بمعنی فعل باعتبار وجهین الاول ان النفی اذا توجه الی اسم التفضیل یتوجه الی الزیادة ویبقے اصل حسن لکحل عین رجل مقیسا الی زید آما بالمساوات او بالدونیة والقیاس بالمساوات لایناسب مقام المدح فیکون المعنی حسن لکحل عین کل احد دون حسنه فی عین زید فیکون المعنی حسن لکحل عین کل احد دون حسنه فی عین زید فیکون احسن مع النفی عرفا لان النفی الزیادة لا یلائم المدح ثم توجه النفی الی المساوات لان النفی الدونیة لایناسب المقام فیکون المعنی ما رئیت رجلا حسن فی عینه الکحل لحسنه فی عین زید فآنقیل لو کان الزیادة التفضیلیة بالنفی مقتضیة لجواز عمل اسم التفضیل فی المظهر فینبغی ان یجوز عمل اسم التفضیل فی المظهر فی قولك ما رئیت رجلا افضل ابوه من زید مع انه غیر جائز قلنا فرق بین المثالین فان المفضل والمفضل علیه فی المثال المذکور فی المتن متحدان بالذات فبعد من الاصل اذ الاصل فی اسم التفضیل ان یکون المفضل والمفضل علیه مختلفین فی الذات ففی صورة الاتحاد کما فی مثال المتن ضعف المعنی التفضیلی لبعد وقوعه عن الاصل فلما زال بالنفی زال بالکلیة ولم یبق له قوة عود حکمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فی المظهر واما فی مثال النقض فالمفضل والمفضل علیه فیه مختلفان فی الذات فبقی علے الاصل فلا ضعف فی معناه التفضیلی فیکون له قوة عود عود حکمه بعد الزوال بالنفی وهو عدم جواز عمله فی المظهر واعلم ان سیبویه جعل قوله لانهم لو رفعوا دلیلا لجواز عمل اسم التفضیل فی المظهر وجعل هذا القول مؤیدا بالدلیل وهو قوله لانه بمعنے حسن لا عین الدلیل رَدًّ علیه ووجه الردانه کما یجری فی النفی کذلك یجری فی المثبت فلا حاجة الی اشتراط النفی مع انه سیبویه ایضا شرط النفی مثل رئیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید مع انهم لو رفعوا احسن بالخبریة والکحل علے الابتدائیة لفصلوا بین احسن وبین معموله فآنقیل المعمول مشتق من العمل وهو الاثر فالمعمول هو المؤثر وهو الاعراب والفصل بین احسن واعرابه غیر ممکن

ابتداءً لعدم الاضافة ۱۲

قلنا المراد بالمعمول المعمول فيه والفصل بينه وبين احسن ممكن وهو منه **فان قيل** ان المعمول فيه لِاَحْسن على تقدير كون الكحل مبتدأ واحسن خبره هو الضمير المستكن فى احسن والفصل بين احسن والمستكن فيه غير ممكن ايضًا **قلنا** ان المعمول فيه لِاَحْسن على قسمين احدهما المعمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الزيادة والثانى معمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والمراد ههنا الثانى دون الاول وهو بهذا الاعتبار قوله منه فى عين زيد والفصل بينهما ممكن وانما كان منه فى عين زيد معموله باعتبار معنى الفعلية لان اسم التفضيل بالاعتبار الاول يعمل فى المفضل لان اسم التفضيل يفيد الفضل فى المفضل فيعمل فى لفظه يعنى من حيث الزيادة وبالاعتبار الثانى يعمل فى المفضل عليه ولايعمل فيه باعتبار الزيادة لان الزيادة موجود فى المفضل دون المفضل عليه **باجنبى وهو الكحل فان قيل** ينبغى ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره المقدم عليه ولايلزم الفصل بالاجنبى لان المبتدأ ايضا من معمولات الخبر عند البعض **قلنا** كون الخبر عاملا فى المبتدأ ليس مذهب الجمهور بل مذهب بعض وهو غير راجح **او نقول** معمول احسن على قسمين احدهما انه معمول لاسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والثانى معمول له باعتبار كون الخبر عاملا فى المبتدأ وكل معمول ليس معمولا له من الحيثية الاولى فهو اجنبى لمعموله كان من حيثية الاول ولا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية **فان قيل** ينبغى ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره والمبتدأ ليس اجنبيا من الخبر لاشتراكهما فى العامل المعنوى فلا يلزم الفصل بالاجنبى **قلنا** كون المبتدأ والخبر معمولين لعامل واحد لا يخرجه عن هذه الاجنبية ولا يثبت القرابة باشتراكهما فى العامل المعنوى لان المراد بالقرابة ان يكون اسم التفضيل عاملا فيه وهو غير عامل فيه على مذهب التحقيق وان كان عاملا عند البعض فليس بالحيثية المذكورة بخلاف ما اذا كان الكحل مرفوعا بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من الحيثية المذكورة بانه فيه معنى الفعلية **فان قيل** ينبغى ان يكون الكحل مرفوعا بالابتداء واحسن خبره ولا يلزم الفصل بين احسن ومعموله وهو قوله منه فى عين زيد لو قدم منه فى عين زيد على الكحل **قلنا** لو قدم وقيل ما رئيت رجلا احسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل وان لم يلزم الفصل لكن

يلزم فيه تعقيد ركيك والتعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على معناه والركيك ما ليس له لطافة يعنى سُست وبے مزه ولزوم التعقيد بوجوه ثلثة الاول الاضمار قبل الذكر والثانى لما قلنا ما رأيت رجلا احسن فى عينه فينظر السامع الى انه اى شئ احسن فيه فينبغى ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة لا بعد قوله منه فى عين زيد والثالث انه على هذا التقدير يلزم تقديم المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر الدلالة على المعنى فان قيل ينبغى ان يقال ما رئيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو فى عين زيد فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر فى هذا التركيب لكن لا يخلوا عن تعقيد للزوم تقديم المفضل عليه على المفضل وايض لا يكونان من قبيل العبارة المشهورة المسموعة من العرب بل مصنوعين فلا يجب علينا تصحيحهما ولما قرر مسئلة الكحل وبَيَّنَ شرائطها وما عبر به عنها على وجه مطابق للمقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر بعبارة مختصرة منه والدليل على اثبات هذه العبارة ما ذهب اليه سيبويه بقول الشاعر فيما سيأتى واشار الى المختصر بقوله **ولك ان تقول ما رئيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد** فهذه العبارة مختصرة عن الاولى بقدر ضمير منه وكلمة فى وهذا توجيه المصؒ فى بيان الاختصار ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود لان المفضل والمفضل عليه لابد ان يكونا من جنس واحد فهذا اخصر من المتن لان فيه اسقاط امور ثلثة وهذا توجيه من الشارح فى بيان الاختصار ولم يتعرض المصؒ الى هذا التوجيه لكثرة المحذوفات فلم يسبق الذهن او نقول انه لم يوجد فى كلام العرب كذلك فان قيل على كلا التوجيهين يرد الاعتراض اما على المتن فلان المقصود تفضيل حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد والمعلوم من المتن تفضيل الكحل على عين زيد وفى توجيه الشارح يعلم تفضيل الكحل على زيد فلا يحصل الاتحاد الذاتى بين المفضل والمفضل عليه وهو شرط لهذا العمل فاجاب الشارح الرضى انه على حذف المضاف اى ما رئيت رجلا احسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد واجاب الشارح انه على كل توجيه بقى المعنى بعد الاختصار على ما قبل هذا الاختصار على ما قبل هذا الاختصار لان العبارة بحذف المضاف

اى فى عينه ۱۲

اذ لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ بنفسه بل يتعين الكحل فانقد منت ملى اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رئيت كعين زيد احسن فيها الكحل هذا الوجه ايض فى بيان الاخصرية فيكون فى المثال المذكور عبارات ثلثة الاول طويل والثانى قصير والثالث اقصر كان اصل هذه العبارة ما رئيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه على سبيل التشبيه استغنى عن ذكره ثانيا واعترض الشارح الرضى انه لما قدم عين زيد على وجه التشبيه فيفهم منه المماثلة وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة فاجاب الشارح عنه ان المماثلة فى اصل التكحل والزيادة فى الحسن فتقديره ما رئيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد آو نقول ان احسن باعتبار حذف الجار والمجرور وجه المماثلة والتشبيه فلا يدل على الزيادة فكان تقديره ما رئيت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها فان قيل لا ضرورة فى اعمال اسم التفضيل فى هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على الخبرية والكحل على الابتدائية ولا يلزم الفصل بين العامل والمعمول لعدم المعمول ههنا وهو منه فى عين زيد قلنا هذه العبارة مختصرة من الاولى ففى المطولة يلزم الفصل حقيقة وفى المختصرة حكما لانها فرعها و للفرع حكم الاصل آو نقول ان من التفضلى مع المجرور مقدر فيها ايضا مثل ولا ارى فقوله مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف فيكون التقدير قلت ما رئيت كعين زيد قولا مماثل قول الشاعر فان قيل ان ابتداء البيت من قوله مررت على وادى السباع فعدول المصنف الى وسط البيت يكون للنكتة فما هى قلنا انما ترك صدر البيت ليكون مبديا بما هو مبدأ المماثلة وهو ولا ارى فى مقابلة ما رئيت فان قيل لم ترك المصنف موصوف احسن وهو عينا فى المثال المذكور مع ان المماثلة الكاملة بين المثال المذكور والبيت فى ذكر الموصوف اذ موصوف احسن فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور فى الشعر قلنا انما ترك موصوف احسن لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور ففى هذا الشعر ايض تجرى العبارات الثلاثة اما الطويلة ولا ارى واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع واما الاقصر ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب و لما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه يعلم من دليل الحصر حد كل واحد

منها ولم يكتف المصؒ في الاسم بالتعريف الحاصل في ضمن وجه الحصر بل صدّر مباحث الاسم بالتعريف الصريح فلما وصلت النوبة الى مباحث القسم الثاني وهو الفعل سلك بتلك الطريقة وصدّر مباحث الفعل بتعريف صريح فقال **الفعل ما** اے كلمة **دل على معنى في نفسه** اے على معنى كائن في نفسه اى في نفس مادل بمعنى الكلمة فان قيل ان كلمة ما عبارة عن اللفظ او الشئ فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه جملة ضرب زيد لانه شئ او لفظ دل على معنى في نفسه مقترن الخ ولم يكن فعلا بل هو جملة وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع لتذكير ضمير دل وفي نفسه قلنا كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير بناء على لفظ ما وفي تقدير كائن اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة لمعنى وردّ على بعض الشارحين حيث قالوا انه ظرف لغو متعلق بقوله دل ووجه الرد ان صلة الدلالة تكون كلمة على او الباء لا كلمة في وان كانت في بمعنى على او الباء يلزم المجاز وهو خلاف الاصل والتقدير وان كان خلاف الاصل بالنسبة الى الذكر لكنه شائع كثير وفي جره ردّ على بعض الشارحين الآخرين حيث قالوا انه ظرف مستقر باعتبار المتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان الحال قيد لعامل ذى الحال وهو دل والاصل هو اطلاق الدلالة لا تقييدها ليشمل الجنس الاسم والفعل والحرف فان قيل كما ان الحال قيد كذلك الصفة قيد فلم اختار تقييد الصفة على تقييد الحال قلنا ان الحال قيد للعامل فلا يوجد الجنس والصفة قيد للموصوف فلا يلزم المحظور المذكور فان قيل ان الضمير المجرور في نفسه ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وهو امور ثلثة الفعل وكلمة ما والمعنى فان كان راجعا الى الفعل يلزم اخذ المحدود في الحد وايضاً يلزم المخالفة عن صاحب المفصل لانه رجع الضمير الى المعنى وايضاً يلزم المخالفة من المنهج السابق لان الضمير في وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم ظرفية الفعل للمعنى والظرف اما زمان او مكان والفعل ليس بواحد منهما وايضاً لا يصح تعريف الحرف لان الضمير لما رجع في تعريف الفعل الى المحدود ففي تعريف الحرف الى الحرف فيكون المعنى الحرف مادل على معنى حاصل في غير الحرف والحرف لا تدل على معناه بدون الضميمة فكيف تدل على معنى كائن في غيره وان كان راجعا الى كلمة ما فلا يطابق الراجع مع المرجع وايضاً يلزم المخالفة

عن صاحب المفصل وايضاً يلزم ظرفية الكلمة للمعنى والظرف زمان او مكان والكلمة لا زمان ولا مكان وايضاً لا يصح تعريف الحرف لانه يكون المعنى الحرف كلمة تدل على معنى كائن فى غيرها والكلمة الحرفية لا تدل على معنى ها فكيف تدل على معنى فى غيرها وان كان راجعاً الى المعنى يلزم المخالفة عن النهج السابق لان الضمير فى نفسها فى وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم ظرفية المعنى للمعنى وظرفية الشئ لنفسه غير جائز وايضاً لا يصح تعريف الحرف لان كينونة المعنى فى غير المعنى محال **قلنا** الضمير فى نفسه راجع الى الكلمة ما التى هى عبارة عن الكلمة وتذكير ضمير بناء على تذكير المعبر به وهو لفظ ما بغير اعتبار المعبر عنه وهو الكلمة ولا يلزم المخالفة عن صاحب المفصل لاتحاد مفاد الارجاعين لان مرجع كينونة المعنى فى نفس الكلمة كما هو المفهوم من عبارة الكافية ومرجع كينونة المعنى فى نفس المعنى كما هو المفهوم من عبارة الكافية الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية **واما الجواب** عن الظرفية ان الكلمة وان لم تكن ظرفاً حقيقة لكنها ظرف تشبيهاً كما ان الظرف مشتمل على المظروف وغير محتاج الى شئ آخر كذلك الكلمة الفعلية مشتملة على معناها غير محتاجة فى الدلالة على معناها الى انضمام شئ آخر وصح تعريف الحرف ايضاً لانه لما كان المراد من معنى كائن فى نفسه الاستقلال فيكون المراد من معنى كائن فى غيرها عدم الاستقلال **او نقول** الضمير راجع الى المعنى والموافقة بالنهج السابق ليست بامر ضرورى **والجواب** عن الظرفية ان كلمة فى نقلت عن الظرفية للمعنى الى الظرفية للنظر والاعتبار فيكون المعنى يدل على معنى باعتباره فى نفسه ان يكون المعنى معتبراً بذاته ومنظور اليه بذاته لا ان يكون ملحوظاً فى احوال غيره كالمعنى الحرفى وصح تعريف الحرف ايضاً لانه لما كان المراد من هذا المعنى هو المعنى المعتبر فكان المراد من المعنى فى تعريف الحرف غير المعتبر وغير المستقل منهما اما فى الاول فلموافقة وجه الحصر واما فى الثانى فلتذكيره وقربه **فان قيل** لما كان الضمير فى عبارة الكافية محتملاً للارجاعين فلم يجزم المص فى الايضاح شرح المفصل بارجاع الضمير الى المعنى **قلنا** عبارة المفصل ظاهر فى ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقية عبارة المفصل بما يدل على كينونة المعنى فى نفس الكلمة اى ليس تعريف الاسم ولا تعريف الفعل مسبوقاً بوجه الحصر اذ

لیس فی المفصل وجه الحصر حتی یوافق صاحب المفصل التعریف بوجه الحصر فی ارجاع الضمیر الی الکلمة کما هو فی الکافیة **فان قیل** المعنی الماخوذ فی تعریف الفعل لایخلوا اما معنی مطابقی او تضمنی او التزامی او المراد به مطلق المعنی من هذه الثلاثة فان کان الاول فلا یصح توصیفه بالاستقلال المفهوم من قوله کائن فی نفسه لان معناه المطابقی غیر مستقل لانه مرکب من المستقل وهو الحدث والزمان وغیر المستقل وهی النسبة اذ هی محتاجة الی تصور الطرفین وهما المنسوب والمنسوب الیه والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیرمستقل لان النتیجة تابعة للاخص الارذل وان کان الثانی فلا یخلوا اما النسبة فیلزم المحظور المذکور وان کان الزمان فلا یصح توصیفه بالاقتران لانه لیس فی مفهوم الفعل زمانین حتی یقتران احدهما بالآخر فی مفهومه وایضاً یقترن الزمان بالزمان وان کان الحدث فیلزم الترجیح بلا مرجح وانکان الثالث فهو معنی التزامی وهو مهجور فی التعریفات وان کان المراد مطلق المعنی فلایوجد المطلق الا فی ضمن المقید فیرد علی المطلق ما یرد علی المقید **قلنا** المراد بالمعنی هو المعنی المطلق اذ فی اخذ احد المعانی الثلاثة ایراد کما عرفت ولکن هذا المعنی المطلق متحقق فی ضمن التضمنی وهو الحدث وهو معنی یصح توصیفه بالاستقلال والاقتران لانه یفهم من لفظ الفعل بدون انضمام کلمة اخری معه واذا فهم هذا الحدث من اللفظ فالفعل یفهم من ذلک الفعل الزمان مقارنا له لان کلاهما مدلولان للفظ الفعل وانه لول یفهم من داله وما قلت ان الوارد بالمقید وارد علی المطلق لان المطلق لاوجود له الا فی ضمن المقید **قلنا** بحثنا فی الارادة لا فی الوجود وارادة المطلق ممکن بدون المقید کما یراد ویتصور مفهوم العام بدون لحاظ الخاص ولا یتحقق ذلک المطلق فی ضمن النسبة لعدم صحة توصیفه بالاستقلال ولا فی ضمن الزمان لعدم صحة توصیفه بالاقتران

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة فی الفهم لا فی الوجود عن لفظ الدال علیه **فان قیل** تعریف الفعل غیر جامع لافراده لخروج الافعال المنسلخة عن الزمان منه لانها غیر مقترنة بها وغیر مانع عن دخول الغیر لدخول اسماء الافعال فیه لانها غیر مقترنة باحدها **قلنا** ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع ای الوضع الاول فخرج اسماء الافعال لانها غیر مقترنة بحسب الوضع الاول لان بعضها منقول

عن المصادر و بعضها منقول عن الظروف و بعضها منقول عن الجار والمجرور و ليس شئ منها مقترن باحد الازمنة الثلاثة ودخل الافعال المنسلخة عن الزمان لانها مقترنة بحسب الوضع الاول كما يدل تسميتها بالافعال المنسلخة عن الزمان اذ الانسلاخ بعد التلبس **فان قيل** ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لان معناها مقترن باحد الازمنة الثلاثة لانها يوجد فی احدها **قلنا** المراد بالاقتران اقتران معنى الحدث فی فهم ذلك الحدث عن لفظ الفعل باحدها المصادر مقترنة بها فی الوجود لا فی الفهم لان الزمان ليس جزء من مفهوم المصادر اذ مفهوم المصدر هو الحدث فقط لا الزمان **فان قيل** يصدق التعريف على اسم الفاعل فی قولنا زيد ضارب عمرا الآن او امس او غدا لاقتران معنى الحدث فيه باحد الازمنة الثلاثة **قلنا** المراد بالاقتران باحدها فی الفهم عن ذلك اللفظ الدال بالحدث ومعنى الحدث الخ مفهوم من لفظ الضارب غير مقترن باحدها لعدم جزئية الزمان للضارب بل هو مفهوم من امر خارج وهو الآن او امس او غدا **فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراده لخروج المضارع منه لانه مقترن بالزمانين الحال والاستقبال **قلنا** احد الازمنة اعم صريحا او ضمنا المضارع مقترن باحد ضمنی لوجود الواحد فی ضمن الاثنين **او نقول** انه مقترن بحسب كل وضع بواحد والاشتراك عارض له بتعدد الوضع **ومن خواصه** اى الفعل **دخول قد** لانها تستعمل لتقريب الماضی الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وكل من ذلك لا يتحقق الا فی الفعل ودخول **السين وسوف** لان الاولى تدل على الاستقبال القريب والثانية على البعيد والاستقبال قريبا كان او بعيدا لا يوجد الا فی الفعل ودخول **الجوازم** لانها اما وضعت لنفی الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر والنهی الفعل كلا النهی او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانی لا يتصور الا فی الفعل **ولحوق تاء التانيث** مرفوع معطوف على الدخول لا مجرور معطوف على من خول الدخول ولا يلزم استدراك اللحوق لان الدخول متناول له والاختصار فی ترك اللحوق بان عطف تاء التانيث بقد والدخول متناول له لانه ذكر الشئ فی الاول واللحوق فی الآخر لانه محمول ههنا على المعنى المتبادر وهو ذكر الشئ فی الاول فوقع الحاجة الى ذكر اللحوق وانما اختص هذا اللحوق بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الابما له

فاعل والفاعل للفعل **فان قيل** ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات فلا تختص بالفعل **قلنا** ان الصفات مستغلية عن الحاق التاء الساكنة التاء والمتحركة بالصفات ساكنةً منصوب على الحاق عن تاء التأنيث احترز بها عن المتحركة لانها مختصة بالاسم ولم يعكس لان الفعل ثقيل والاسم خفيف فاعطى الساكنة الخفيفة للفعل الثقيل والمتحركة الثقيلة للاسم الخفيف رعاية للتعادل ولحوق نحو تاء فعلت **فان قيل** ان كان فعلت متكلما تخرج تاء المخاطب المذكر والمؤنث ولحوقهما ايضًا من خواص الفعل **قلنا** المراد بالتاء هي المقرونة بالفعل الماضي اعم من ان يكون متكلما او مخاطبا والمراد بنحو تاء اتصال الضمائر البارزة المرفوعة لان اتصال الضمائر لا يكون الا بما له فاعل والفاعل يكون للفعل وفروعه لكن حط الفرع عن اصله يمنع احد نوعي الضمير وهو البارز احترازا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وذلك الحط وان حصل بمنع المستكن من الفرع ايضًا لكنه خص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما دل** اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **فان قيل** ان كلمة ما عبارة عن الشيء واللفظ او الكلمة فالتعريف غير مانع لدخول امس فيه لانه كلمة تدل على زمان قبل زمانك مع انه ليس بماض بل هو ظرف **قلنا** كلمة ما عبارة عن الفعل فخرج امس **فان قيل** ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم لانه يدل على زمان آه مع انه ليس بماض وغير جامع لافراده لخروج ان ضربت فانه ماض ولم يدل على زمان آه بل يدل على الاستقبال **قلنا** المراد بالدلالة بحسب اصل الوضع فخرج الاول لانه لا يدل بحسب الوضع على زمان آه بل يدل بحسب الوضع على الاستقبال والمآل والدلالة بالزمان الماضي بعارض دخول لم ودخل الثاني لانه يدل بحسب اصل الوضع على الزمان الماضي وان يجوز له الاستقبال بعارض دخول حرف الشرط والقرينة عليه التبادر لان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بالوضع **على زمان قبل زمانك** **فان قيل** نقض القاعدة بنحو ضرب زيد في الامس فانه ماض مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان زمان المخاطب من وقت التولد الى وقت الموت وضرب زيد ليس قبل التولد **قلنا** المراد من القبلية القبلية من زمان حاضر فيه المخاطب

ولا شك ان ضرب زيد في الامس قبل زمان الحاضر **فان قيل** لما كان المراد بالزمان المضاف الى ضمير المخاطب الزمان الحاضر وهو عبارة عن اليوم والليل لان كل واحد منهما حاضر الى الناس الى وقت الغروب فلا يكون التعريف جامعا لافراده لانه خرج ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدر منه في وقت الضحى واخبر عنه شخص في وقت العصر او الغروب بقوله ضرب لانه ليس قبل اليوم وايضا لا يصح اضافة الزمان الى ضمير المخاطب لانه ليس له زمان **قلنا** المراد بالزمان الحاضر هو الذي انت فيه وهو جزء اليوم والليل لا كلهما فالاضافة لادنى مناسبة وهو ظرفية الزمان للمخاطب **فان قيل** ان قبل ظرف زمان باعتبار المتعلق وهو ثابت صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات اي من الامور الواقعة في الزمان وتسكن في الزمان والزمان لا تسكن في الزمان لان الظرف مغائر عن المظروف وايضا يلزم ظرفية الشئ لنفسه وظرفية الزمان للزمان **قلنا** قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به ههنا هو نفس التقدم لا الزمان المتقدم بتجرده عنه كما اشار الشارح اليه بقوله قبلية **فان قيل** على تقدير تجرده عن الزمان ايضا يلزم ظرفية الزمان للزمان لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك، اذا وجد في زمان قبل زمانك **قلنا** القبلية على قسمين ذاتية وزمانية وما ذكرتم انما شرط في الزمانية والمراد ههنا الذاتية كما اشار اليه الشارح بقوله ذاتية فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان **مبني على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني على الفتح لفظا او تقديرا نحو ضرب ورمى اما البناء على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لان البناء ضد الاعراب والسكون ضد الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرورة التقابل فلم شابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء واما الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مع الضمير المرفوع مبني على السكون نحو ضربن الى ضربنا لدفع توالي اربع حركات

---

[1] التقدم الذاتي ما لا يكون بين المتقدم والمتأخر زمان واسط وحكمه ان يجتمع ويتصل المتأخر مع المتقدم كتقدم زمان آدم عليه السلام على زماننا والتقدم الزماني بخلافه كتقدم آدم علينا " منهاج الدين. الراقم انوار الحق "

متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير المرفوع كالجزء من الفعل لفظا ومعنى لشدة احتياج الفعل الى الفاعل **واعلم** ان الماضي لا يخلوا اما مع الضمير او بدون الضمير فانكان بدون الضمير فهو مبنى على الفتح نحو ضرب وضربتْ وانكان مع الضمير فالضمير لا يخلوا اما ساكن او متحرك فانكان متحركا فهو مبنى على السكون لدفع توالى اربع حركات نحو ضربن الى ضربنا وانكان ساكنا فلا يخلوا اما واو او الف فانكان واوا فهو مبنى على الضم لمناسبة الواو وانكان الفا فهو مبنى على الفتح لمناسبة الالف **ومع غير الواو** فانه يضم معها لمناسبة الواو لفظا او تقديرا كضربوا ورموا **المضارع** اى فعل **اشبه الاسم** عبر عن كلمة ما بالفعل احترازا عن نحو يزيد ويشكرون صدق عليه التعريف لكنه ليس بفعل حال كون ذلك الفعل متلبسا **باحد حروف نايت** اوائله فقوله باحد حروف نايت احترازعن نحو ضرب فانه وانكان فعلا مشتركا بين السير والفعل المشهور والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نايت وقوله فى اوائله احترازعن ضربت وضربن وضربا ويسرفان حروف المضارع وانكانت موجودة فيها لكن ليست فى اوائل الافعال وهذه المشابهة . . . . . انمايكون **لوقوعه** اى لوقوع المضارع **مشتركا بين** زمانى الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين **وتخصيصه** اى وهذه المشابهة لتخصيص الفعل المضارع بواحد من زمانى الحال والاستقبال **بالسين وسوف** وبالحال فى دخول اللام الابتدائى كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن **فان قيل** لم لم يعرف المضارع بما عرفه القوم ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه فى اوله احد الزوائد الاربع **قلنا** اختار هذا التعريف لانه يعلم منه وجه تسمية المضارع بالمضارع ويعلم منه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لان المضارع فى اللغة مشتق من المضارعة وهى المشابهة ولا شك انه مشابهة للاسم كما عرفت والمضارعة مشتقة من ضرع ولا شك ان كلا الشبيهين اى المضارع والاسم ارتفعا من ضرع واحد وهو وجه الشبه فيكونان اخوين رضاعا **فالهمزة للمتكلم مفردا** مذكرا كان او مؤنثا **والنون له** اى للمتكلم اذا كان **مع غيره** واختص الهمزة بالمتكلم الواحد والنون للمتكلم مع الغير لان نحوهما انا ونحن مضمران فصار جزء الاخير من الضمير المنفصل علامة حرف المضارعة **والتاء للمخاطب** مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا **وللمؤنث** الواحد **والمؤنثين غيبة** اى حال كون ذلك المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة **والياء للغائب غيرهما**

ای غیر الواحد المؤنث والمؤنثین **فان قیل** غیرھما اما بدل من الغائب او صفة وکلاھما غیر صحیح اما البدل فلانہ اذا کان نکرة من المعرفة وجب توصیفہ ولم یوصف غیر واما الصفة فللزوم المطابقة بین الصفة والموصوف فی التعریف والحال ان الغائب معرفة وغیر نکرة **قلنا** انہ مجرور علی انہ بدل من الغائب وغیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنہ فی قوة النکرة الموصوفة فی التقیید **او نقول** انہ منصوب علی انہ حال من الغائب والحالیة اولی لموافقة السابق لما فرغ من بیان ذوات حروف نایت شرع فی صفاتھا فقال **وحروف المضارعة مضمومة فی الرباعی فان قیل** ان المراد بالرباعی لا یخلو اما ان یراد بہ الرباعی المجرد او المطلق من المجرد والمزید فیہ فان کان الاول یبطل الحکم الثانی وھو **مفتوحة فیما سواہ** لان الافعال والتفعیل والمفاعلة ما سوی الرباعی المجرد وحروف المضارعة لیست مفتوحة فیھا وان کان الثانی فیبطل الحکمین اما الثانی فلان الافعال والتفعیل والمفاعلة لیست من الرباعی لا مجرد او لا مزید امع ان حرف المضارعة لیس مفتوحا فیھا واما الاول فینتقض بالرباعی المزید فیہ مثل یتدحرج فانہ رباعی المزید فیہ مع ان حرف المضارعة فیہ لیس مضموما **قلنا** الرباعی صفة للماضی فمعنی قول المص وحروف المضارعة مضمومة فی المضارع الذی کان ماضیہ علی اربعة احرف اصلیة کید حرج او غیر اصلیة کالابواب الثلاثة ومفتوحة فی المضارع الذی لیس ماضیہ علی اربعة احرف سواء کان ثلاثیا مجردا او مزیدا فیہ غیر الابواب الثلاثة او رباعیا مزیدا فیہ **ولا یعرب من الفعل غیرہ** ای غیر المضارع لعدم علة الاعراب فیہ وھی قابلیة ورود المعانی المعتورة کما فی الاسم او المشابھة التامة بالاسم کما فی الفعل المضارع **اذا لم یتصل بہ نون تاکید** ثقیلة او خفیفة **ولا نون جمع المؤنث فان قیل** ان اذا ظرف لقولہ لا یعرب غیرہ فیعلم منہ اعراب فعل غیر المضارع وقت اتصال النونین والحال ان غیر المضارع لا یصیر معربا اصلا اتصل بہ النونان او لا **قلنا** ان المدعی مرکب من جزئین سلبی وایجابی والاول صریح والثانی مقصود بالبحث لان البحث فی بیان احوال المضارع والاول غیر مقصود بل ھو تابع فی البحث للثانی فالظرف متعلق بالجزء الثبوتی المقصود غیر الصریح فیکون المعنی ولا یعرب غیر المضارع ویعرب المضارع اذا لم یتصل بہ نون تاکید ولا نون جمع المؤنث لانہ اذا اتصل بہ احدھما یکون مبنیا اما مع

نون التاكيد فلانه لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب على ما قبل النون يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل على النون لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة وآما مع نون جمع المؤنث فلان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهة نون جمع المؤنث فى المضارع نون جمع المؤنث فى الماضى وما قبل النون فى الماضى ساكن لدفع توالى اربع حركات فما قبل النون فى المضارع ايضاً يصير ساكنا حملا عليه **واعرابه رفع ونصب** وهما مشتركان فى الاسم والمضارع **وجزم** مختص بالمضارع كالجر مختص بالاسم **فا**لمضارع **الصحيح** النحوى منه **المجرد عن ضمير بارز مرفوع** متصل به **للتثنية** مذكرا كان او مؤنثا **و الجمع** المذكر والمؤنث غائبا كان او مخاطبا **والمخاطب المؤنث** فهذه اربعة صيغ **بالضمة** حال الرفع **والفتحة** حال النصب **لفظا** اى حال كونهما لفظتين **و السكون** فى حال الجزم **مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك** الضمير بارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع لان نون جمع المؤنث غائبا كان او مخاطبا ليس باعراب وتضربان فى ثلثة مواضع فبقى خمسة مواضع **يعرب بالنون** فى حال الرفع وانما اعرب المضارع فى وقت اتصال الضمير البارز المرفوع لان علة الاعراب وهى المشابهة باقية بعد الاتصال واعرب بالنون لا بالحركة لان آخر المضارع بعد اتصال الضمير صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب وايضاً بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فان كسرة ما قبل الياء غير لازمة فقُدِّرَ فيه الاعراب ولا يمكن الاعراب بزيادة حرف العلة بعد الضمير لانه يلزم اجتماع حرفى العلة فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته بالواو فى الغنة وتكسر بعد الالف وتفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه **وحذفها** اى النون فى حال الجزم والنصب **فان قيل** حذفها بعد الجازم مستقيم لانه فى المفردات يسقط الحركة ففى غير المفردات تسقط النون لكن بعد الناصب غير مستقيم لانه لم يسقط فى المفردات شيئا **قلنا** الجزم فى الافعال كالجر فى الاسماء فى الاختصاص والنصب فى تثنية الاسماء وجمعها تابع للجر فى تثنية الافعال وجمعها تابع للجزم وفى الجزم سقط النون فسقط فى النصب **والمضارع المعتل بالواو والياء يعرب بالضمة تقديرا** فى حال الرفع

هذ النسخة صححت من كتاب قديم اخذت فى بلدة مردان من گزاره مولوی صاحب ۱۲

لان الضمة ثقيلة علے الواو والياء **والفتحه لفظا** فی حال النصب لخفة الفتحة **والحذف** اے حذف الواو والياء فی حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة نحو يغزُو يرمِي ولن يغزو ولن يرمی ولم يغز ولم يرمی **والمضارع المعتل** الآخر **بالالف يعرب بالضمة والفتحة تقديرا** لان الالف لا تقبل الحركة نحو يرضی ولن يرضی **والحذف** اے حذف الالف حال الجزم نحو لم يرضی لما فرغ المصؒ من بيان المواضع المختلفة لاعراب المضارع شرع فی بيان عوامله فقال **ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد** واعلم ان فی العامل الرافع للمضارع مذهبين مذهب الكوفيين وهو التجرد عن العوامل اللفظية ومذهب البصريين انه يقع موقع الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور مثل زيد يضرب ومررت برجل يضرب ورئيت رجلا يضرب ای ضارب وضاربا وضارب وكل شیٔ وقع موقع الغير فله حكم الغير لكنہ اعطی للمضارع اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وانما كان الرفع اسبق اعراب الاسم لانه اعراب الفاعل والفاعل مقدم علی سائر معمولات الفعل واقوی معمولاته ومذهب الكوفيين اولی ولذلك اورد المصؒ فی المتن لانہ خال عن الاعتراضات ويرد علی مذهب البصريين ان المضارع مرفوع فی كل المواضع ولا يصح وقوع الاسم موقع ذلك المضارع كما وقع المضارع فی الصلة نحو الذی يضرب فلا يقال الذی ضارب او وقع بعد السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم ولا يقال سقائم وسوف قائم اووقع المضارع خبر كاد نحو كاد زيد يقوم ولا يقال كاد زيد قائم وكذلك يقال يقوم الزيدان ولا يقال قائم الزيدان **اجيب** نحو الذی يضرب ويقوم الزيدان ان المضارع وقع موقع الاسم لانہ يجوز ان يقول الذی ضارب هو علے ان ضارب خبر مقدم علے المبتدأ وكذا قائمان الزيدان علے ان قائمان خبر مقدم علی المبتدأ **فان قيل** كيف يقع الاسم المثنی موقع الفعل الواحد لان اعرابه بالحركة واعراب الاسم بالحرف مع انه ينبغی ان يكون اعرابهما من جهة واحدة حتی يقوم احدهما مقام الآخر **قلنا** جاز وقوع الفعل موقع الاسم وان كان اعرابهما مخالفا فی النوع لكنہ متفق فی الجنس وهو الرفع والاتحاد فی الجنس كاف لصحة وقوع احدهما موقع الآخر واجيب عن نحو سيقوم وسوف يقوم ان المضارع مع السين واقع موقع الاسم لا المضارع

وحدلا والسين صار كاحد اجزاء الكلمة واما سوف فی حکم السين **واجيب** عن نحو كاد زيد يقوم ان يكون الاصل فى خبر كاد ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل فى كاد استعمالا فكان المضارع فى خبرها واقع فى موضع يصلح الاسم باعتبار الاصل كذا قاله صاحب الغايات **وينتصب المضارع بان ملفوظة ولن وكى واذن وبان مقدرة بعد حتى** نحو سرت حتى ادخل البلد **وبعد لام كى** نحو سرت لادخلها **وبعد لام الجحود** وهى اللام الجارة الزائدة الداخلة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جارة تدخل على الاسم ولما دخلت على الفعل لابد لتقدير اَنْ ليجعَلَ الفعل مؤلا بالمصدر ويصح دخول حرف الجر عليه **وبعد الفاء** نحو زُرْنى فاكرمك **وبعد الواو** العاطفة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن **وبعد او** نحو لَاَلْزمنك اوتعطيَنِى حقى فان الواو والفاء العاطفتان واقعتان بعد الانشاء ولا يجوز عطف الخبرية على الانشائية فلابد من تقدير ان يجعل الخبرية مؤلا بتاويل المفرد فيكون من قبيل عطف المفرد المؤل على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى قوله زُرْنى فاكرمك لتكن منك زيارة فاكرام منى اياك لما فرغ المصؐ من بيان النواصب اجمالا شرع فى بيانها تفصيلا فقال **فان** التى ينتصب بها المضارع **مثل اريد ان تحسن الىَّ** مثال النصب بالفتحة **ومثل ان تصوموا خير لكم** مثال النصب بحذف النون **فان** قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالىٰ علم ان سيكون وقوله تعالىٰ اولا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا فَاَنْ غير ناصبة للمضارع فيهما فاجاب المصؐ بقوله وكلمة ان **التى تقع بعد العلم هى ان المخففة من ان المثقلة** فلان اَن المخففة للتحقيق فتناسب العلم وليست ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة للمضارع لان اَن الناصبة المصدرية للطمع والرجاء فلا تناسب العلم يدل على التحقيق اى على تحقيق المدخول باليقين والطمع والرجاء ليسا لتحقيق المدخول باليقين **نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتى تقع بعد الظن ففيها الوجهان** جعلها مصدرية ومخففة من المثقلة لان الظن باعتباره لالته على غلبة وقوع الفعل يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن فيه يلائم ان المصدرية **ولن مثل لن ابرح ومعناها نفى المستقبل** بالنفى التاكيدى لا التابيدى لانه لو

كانت للتابيد يلزم التناقض فی قوله تعالیٰ فلن ابرح الارض حتی یاذن لی ابی لان لن یقتضی التابید و عدم الانتهاء وحتی تقتضی الانتهاء **واذن التی ینتصب بها المضارع اذا لم یعتمد مابعدها علی ما قبلها** بان لا یکون مابعدها متمما لما قبلها و ذلك فی ثلثة مواضع الاول ان یکون مابعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اکرمك و الثانی ان یکون جزاء للشرط الذی قبلها نحو ان تاتنی اذن اکرمك والثالث ان یکون جوابا للقسم الذی قبلها نحو والله اذن لا ضربنك لان مدخول اذن لو کان متمما لما قبلها باحد هذه الوجوه لا ینتصب باذن لان اذن لضعف عملها لا تقدر ان تعمل فی المضارع الذی یکون متمما لما قبلها لانه سابق علیها حکما **واذا کان الفعل المذکور بعدها مستقبلا** لکونها جوابا للکلام الاول وجزاء له وهما لا یمکنان الا فی الاستقبال اما الجواب لانه عدة والعدة لا یوجد الا فی الاستقبال واما الجزاء ایفاء بالعدة فلا یوجد الا فی الاستقبال فان فقد احد الشرطین او کلاهما وجب الرفع **مثل قولك فی جواب من قال اسلمت فقلت اذن تدخل الجنة** مثل بمثال مختص بالاستقبال فان قیل تمثیل اذن لا یکون علی طریقة الاخوات وهی انها مبتدأ ومثل خبره وخبر اذن جملة شرطیة وهی قوله اذا لم یعتمد معطوف علیه وکان الفعل معطوفه وکلاهما خبر اذن ومثل خارج عن هذه الجملة قلنا اذن مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة خبره وقوله اذا لم یعتمد مع المعطوف ظرف للانتصاب الملحوظ مع اذن و اشیر الی ذلك بقول الشارح التی ینتصب بها المضارع ولیس خبر اذن فیکون تمثیل اذن مثل تمثیل اخواتها فی ان کلا منهما مبتدأ و لفظ مثل خبره ولما کان الانتصاب ملحوظا مع اذن و مشروطا بشرطین فاورد المصنفؒ هذین الشرطین فیما بین المبتدأ والخبر

واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء العاطفتین لما بعدهما علی ما قبلهما لذی یکون متمما لما قبله فیکون مدخول اذن ایضاً متمما بالتبعیة لما قبله **فالوجهان جائزان** النصب منه علی ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة فکان مفیدا مستقبلا من غیر نظر الی حرف العطف فکانه غیر معتمد علی ما قبله والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف نحو ان تزرنی ازرك و اذن احسن الیک **وکی التی ینتصب بها المضارع مثل اسلمت کی ادخل الجنة و معناها السببیة**

اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فان قيل السبب والمسبب مثلا زمان لا ينفك احدهما عن الآخر والاسلام قد يسلب عن المرء العياذ بالله وايضا الاسلام فى الدنيا ودخول الجنة فى العقبى فلا يكونان متلازمين قلنا السببية بحيث يمكن ان يؤدى حصول جملة متقدمة الى حصول مضمون جملة بعد كى او الجواب ان الاسلام سبب عادى لله تعالى لادخال المؤمنين فى الجنة كذا فهم من شرح الشرح والله اعلم بالصواب **وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن** وهو مشروط بشرطين الاول اذا كان المضارع **مستقبلا بالنظر الى ما قبلها** وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا اوحالا او مستقبلا والثانى ان يكون **بمعنى كى** اى حال كون حتى بمعنى كى السببية **اوالى** لانتهاء الغاية وانما شرط الاستقبال ليتحقق معنى ان لانها علم للاستقبال لانها للطمع والرجاء وهما لا يجيئان الا فى المستقبل وانما شرط ان يكون حتى بمعنى كى اوالى ليتأكد الاستقبال لان السبب وانتهاء الغاية لا يكونان الا بعد السبب والابتداء وكون حتى بمعنى كى اوالى يعلم من قصد المتكلم لان المتكلم لو قصد سببية ما قبلها لما بعدها يكون بمعنى كى وان قصد انتهاء السير بدخول البلد تكون بمعنى الى واعلم ان مدخول حتى يكون مضارعا مشتركا بين الحال والاستقبال فان اريد منه الاستقبال فالاستقبال لا يخلو اما بالنظر الى ما قبلها والى زمان التكلم معا **مثل اسلمت حتى ادخل الجنة** مثال لحتى مختصة بمعنى كى واستقبال المضارع بالنظر الى الاسلام والى زمان التكلم لانهما فى الدنيا ودخول الجنة فى العقبى واما بالنظر الى ما قبلها فقط واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون المضارع ماضيا كما كان الاخبار بعد الدخول او حالا كما كان الاخبار وقت الدخول او مستقبلا كما وجد مانع من الدخول فى وقت التكلم وكان قاصد الدخول بعد زوال المانع **مثل وكنت سرت حتى ادخل البلد** مثال لحتى محتملة لمعنى كى اوالى واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم محتملة للماضى والحال والاستقبال وكرر مثال استقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم معا بقوله **واسير حتى تغيب الشمس** لانه مثال لحتى مختصة بمعنى الى ففى الاول مختصة بمعنى كى وفى الثانى محتمل وفى الثالث مختص بمعنى الى وان اريد منه الحال كما بينه المص بقوله **فان اردت بالفعل**

الذى دخله حتى **الحال** اى زمان الحال **تحقيقا وحكاية** فالحال الحقيقى مايكون زمان
التكلم بعينه والحال الحكائى مايكون مدخول حتى ماضيا فى وقت التكلم لكن اريد به
الحكاية عن الحال الماضى فى وقت التكلم مثل قولك كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فكانك فرضت فى الامس السير ودخولك فى البلد فى زمان واحد ثم هيئات هذه
متعلق بجميع هذه العبارة المذكورة الى كانت ١٢
العبارة ثم مرفوعه لكونها حالا ثم نقلت وحكيت عن هذه العبارة مرفوعة فى
وقت الحكاية كما **كانت** حتى عند ارادة معنى الحال **حرف ابتداء** اى يبتدأ
بها كلام مستانف ولا تكون حتى جارة **ولا عاطفة** لان الجارة لاختصاصها بالاسم
لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع تقدير ان ههنا لانه علم الاستقبال
وههنا اريد الحال واذا لم تكن جارة لا تكون عاطفة ايضا لان الجارة لثلاثة
معان لانتهاء الفعل بالجزء القوى او الضعيف او بالملاقى بالجزء الاخير والعاطفة
ے الصباح اى حتى آخر الليل
تستعمل فى المعنيين الاولين فلا يقال نمت البارحة حتى الصباح بالنصب وانتفاء
العام يستلزم انتفاء الخاص والفرق بين حتى الجارة والعاطفة والابتدائية ثابت
فى اللفظ والمعنى اما الاول فظاهر من اعراب مدخوله واما معنى فبان سببية ما
قبلها لما بعدها ضرورية فى حتى الابتدائية دون الجارة والعاطفة وفى العاطفة يشترطان
يكون ما بعدها جزأ قويا او ضعيفا وليس ذلك شرطا فى حتى الجارة والابتدائية
فيرفع ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم **وتجب السببية** اى سببية
ما قبلها لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى لانها اذا
كانت جارة تعلق بما قبلها فعند فوات التعلق اللفظى وجب ان يكون سببا ومسببا
لحصول تعلق المعنوى **مثل مرض فلان حتى لايرجونه** مثال للمضارع
الذى اريد منه الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم فان قيل الشرط
لتقدير ان هو الاستقبالية بالنظر الى ما قبلها وهو موجود فيه لان زمان عدم الرجاء
مستقبل بالنظر الى المرض وان كان حالا بالنظر الى وقت التكلم فينبغى ان يكون
منصوبا لا مرفوعا **قلنا** معنى الاستقبالية ان يفرض المتكلم مدخول حتى مترقب
الحصول وقت حصول ما قبلها وغير جامع لما قبلها كدخول الجنة والبلد وغيبة
الشمس فى الامثلة المذكورة غير جامع مع الاسلام والسير بل هى مترقبة وقت حصولها

فيكون مدخول حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها واما زمان عدم الرجاء فهو مجامع لزمان شدة المرض غير مترقب فيكون مدخول حتى حالا فلا يصح تقدير ان فيكون مرفوعا والله اعلم بالصواب **ومن ثم** اى من اجل ان حتى عند ارادة الحال من مدخولها حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها **امتنع الرفع** فى مدخولها نظرا الى انتفاء الامر الاول فى قولك **كان سيرى حتى ادخلها** فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا المثال لانها لما كانت حرف ابتداء فيكون مدخولها جملة مستانفة وانقطع عما قبلها فبقى الناقصة بلاخبر فيفسد المعنى **وامتنع الرفع** نظرا الى انتفاء الامر الثانى فى قولك **اسرت حتى تدخلها** لانه لما كان مستانفا مقطوعا بوقوع السير وما قبلها مشكك الوقوع فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال **وجاز فى** وقت حصول كان **التامة نحو كان سيرى حتى ادخلها** فان معناه ثبت سيرى لان كان التامة لايقتضى خبرا فلا يلزم المحظور المذكور **فانقلت** الاستفهام موجود فى قولك ايهم سار حتى يدخلها بالرفع فاجاب المصؒ **وجاز ايهم سار حتى يدخلها** بالرفع وانما جاز هذا التركيب لان السير فى هذا المقام محقق والشك فى تعين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول **فانقيل** قوله وايهم سار معطوف على قوله كان سيرى فيكون المعنى وجاز فى التامة ايهم سار فلا يصح تقيده بقوله فى التامة لعدم وجود كان فيه **قلنا** ان قوله وايهم سار بتقدير جاز من قبيل عطف الجملة الفعلية على الفعلية **او نقول** انه قوله فى التامة متاخرة فى بعض النسخ لان التقدير هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة فيكون وايهم سار معطوفا على كان سرى ولا يلزم تقييد المعطوف بالتامة لان قيودات المتأخرة عن المعطوف عليه غير مرادة فى المعطوف **ولام كى** التى ينصب المضارع بعدها بتقدير اَنْ وانما تقدر ان بعدها لانها جارة تدخل على الاسم الصريحى او التاويلى والتاويل لايكون الا بتقدير ان مثل **اسلمت لادخل الجنة** وسميت هذه اللام بلام كى لتضمنها معناها وهو سببية الاولى للثانية **ولام الجحود** التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير انْ وسميت بلام الجحود لان الجحود ماخوذ من الجحد وهو النفى وهذا اللام اذا دخلت على خبر كان المنفى صار تاكيدا للنفى هى لام تاكيد للنفى **بعد النفى لكان** لفظا مثل

وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا ايضاً جارة فيقدر بعدها اَنْ **فان قيل** اذا قدر بعدها ان يصير الفعل بتاويل المصدر فلا يصح حمله على اسم كان **قلنا** انه بتقدير المضاف فى جانب الاسم فيكون التقدير وما كان صفة الله تعذيبهم او من جانب الخبر فيكون التقدير وما كان الله ذا تعذيبهم او المصدر مؤول باسم الفاعل فيكون التقدير وما كان الله معذبهم **الفاء التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير اَنْ مشروط بشرطين احدهما السببية** اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول من الرفع الى نصب الذى هو الاصل فى الافعال المنتصبة بعد فاء السببية ليدل الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوباً بل الاغلب ان يستانف بعدها الكلام للتنصيص على السببية التى غير اصل فى معناها اذ الاصل فى معناها هو التعقيب مع الوصل فيدل تغير اللفظ من الرفع الى النصب على تغير المعنى وهو العطف الى السببية فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها **والثانى ان يكون قبلها** قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد بتقديم الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة **امر** نحو زرنى فاكرمك فالمعنى ليكن منك زيارة فاكرام منى اياك **او نهى** نحو لا تشتمنى فاضربك ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفرلى فافوز **او استفهام** نحو هل عندكم ماء فاشربه **او نفى** نحو ما تاتينا فتحدثنا وايض التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا **او تمن** نحو ليت لى مالا فانفقه او وقع ذلك التمنى على صيغة الترجى نحو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السمٰوٰت فاطلعَ بالنصب **او عرض** نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا **فان قيل** قدر اَنْ ونصب المضارع فى قول الشاعر ؎ ساترك منزلى لِبَنِىْ تميم ۞ واَلحق بالحجاز فاستريحا ۔ وليس فيه تقديم احد الامور الستة **قلنا** هذا محمول على ضرورة الشعر **والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير اَنْ** فتقدير ان بعدها مشروط **بشرطين احدهما الجمعية فان قيل** ان الواو للجمع فتقييدها بالجمعية باطل ولغو **قلنا** المراد بالجمعية المصاحبة لما قبلها بما بعدها من قبيل ذكر العام وارادة الخاص **وثانيهما ان يكون قبلها** اى قبل الواو **مثل ذلك فان قيل** وقوع المثل قبل الواو باطل

لان المثل امر معنوی ووقوع الشئ قبل الشئ من خواص الالفاظ **قلنا** المراد بالمثل المماثل ونسبة الوقوع اليه صحيح ثم المماثل صفة لابد له من الموصوف والمماثل له فالموصوف هو كلمة ما و المماثل له احد الامور الستة الواقع قبل الفاء فيكون التقدير ان يكون واقعا قبلها ما هو مماثل لاحد الامور الستة الواقعة قبل الفاء و امثلتها بعينها امثلة الفاء بابدال الفاء بالواو و نحو زرنی و اکرمك الخ **واو والتی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر اَنْ** و تقدیر اَنْ بعدها مشروط بشرطین **بمعنی الی اَنْ او الا اَنْ** **فان قیل** یفهم من العبارة ان او مرکب من کلمة الی واَنْ او الا واَنْ فانفكّر بعد او اَنْ یلزم من تقدیر اَنْ تکرار اَنْ وهو شنیع **قلنا** کلمة او بمعنی الا او الی الداخلتین علی ان المقدرة بعدها لا اَنْ ایضا داخلة فی مفهومها فلا یلزم تکرار اَنْ مثل لالزمنك او تعطینی حقی فسیبویه یقدر بالا بتقدیر مضاف فیکون التقدیر لالزمنك فی جمیع الاوقات الا وقت ان تعطینی حقی وغیره یقدرها بالی فما بعدها بتاویل المصدر مجرور بها والتی بمعنی الی فیکون التقدیر لالزمنك الی اعطائك حقی **و العاطفة** مرفوع معطوف علی اول المعدودات المفصلة الناصبة بتقدیر ان اعنی قوله حتی اذا کان مستقبلا او علی آخرها وهو او بشرط معنی الی ان فیکون المعنی **الحروف العاطفة التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر اَنْ مشروط بشرط وهو اذا کان المعطوف علیه اسما صریحا** او مجرور معطوف علی حتی فی قوله وبان مقدرة بعد حتی فیکون المعنی وینتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة **فان قیل** ان المراد بالحروف العاطفة هو المطلق سواء کانت مذکورة او لا کثم فحصار فیما بین کلامی المص تناقض من حیث الاشتراط لانه یفهم من الکلام الاول ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء ان یکون ما قبلها سببا لما بعدها وان یکون الواحد من الاشیاء الستة المذکورة مقدما علیها ویفهم من هذا الکلام ان الشرط فی انتصاب المضارع بعد الفاء کون المعطوف علیه اسما صریحا لاغیر وهکذا الاعتراض فی الواو وحتی واو **قلنا** المراد من الحروف العاطفة اعم مما ذکر وغیره کثم لکن المراد من الحروف العاطفة المذکورة ههنا ما لم یکن الشروط المذکورة موجودة فیها فح لابد لانتصاب المضارع

بعدها بتقدير اَنْ ان يكون المعطوف عليه اسما صريحا كالشتم فى قوله اعجبنى ضربك زيد او تشتم فالشتم عطف على الاسم الصريح و هو الضرب **فان قلت** ان قوله والعاطفة اما مجرور معطوف على حتى فى قوله و بان مقدرة بعد حتى او مرفوع معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان و هو قوله و حتى اذا كان مستقبلا و على آخرها وهو قوله واو بشرط معنى الى اَنْ فالجر باطل للبعد بين المعطوف و المعطوف عليه بحسب اللفظ وايضا لا بد ان يذكرها[1] مرتين مرة فى الاجمال و مرة فى التفصيل كما ذكر الواو والفاء و حتى واو كرتين كرة فى الاجمال وكرة فى التفصيل لانه لما عطف على الاجمال يكون قوله والعاطفة اجمالا فلا بد الخ والرفع باطل ايضا لان المراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر فيما قبلها وغيره او مختص بما ذكر فعلى الاول يلزم فى التفصيل ذكر ما لم يكن فى الاجمال لانه لما عطف على التفصيل يكون تفصيلا فلا بد من ذكره اولا فى الاجمال كما هو داب الفصحاء وعلى الثانى يلزم تخصيص الحكم بالمذكور وليس هذا الحكم مخصوصا بما ذكر لان انتصاب المضارع بتقدير ان يجئ بعد ثم ايضا **قلت** جاز الرفع والجر فى قوله والعاطفة لكن المختار الجر وان **قلت** يلزم البعد بين المعطوف و المعطوف عليه **قلت** انه وان كان ابعد من حيث اللفظ لكنه اقرب من حيث المعنى لعدم ورود الاعتراض الذى ورد على تقدير الرفع وان **قلت** لا بد من ذكرها مرتين **قلت** الحروف العاطفة فى حق تقدير ان على قسمين احدهما ما يكون البعض ممتازا عن البعض فى الشرط كالعاطفة الاربعة المذكورة وبعضها مشترك فى الشرط مثل هذه الحروف العاطفة لانها مشتركة مع المذكورة فى كون المعطوف عليه اسما صريحا ففى الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل لبيان الشرائط واما الثانى فيكفى فيه ذكره مرة واحدة فى بيان الشرائط **ويجوز اظهار ان مع لام كى** لما فرغ المص عن بيان مواضع تقدير اَنْ شرع فى بيان المواضع التى يجوز فيها اظهار اَنْ والمواضع التى يجب فيها الاظهار فما بقى مواضع الامتناع كما تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها ولام كى هى التى لسببية ما قبلها لما بعدها وكذا اللام الملحوقة باللام كى و هى اللام الزائدة بعد فعل الارادة او الامر لتاكيدهما نحو يريد الله ليذهب عنكم وامرت لا

---

[1] قوله ان يذكرها مرتين الخ اى ذكر افرادها وهى ثم وغيره كما ذكر حتى الخ لا لفظ العاطفة لان تفصيل العاطفة واجبا لها باعتبار افرادها لا باعتبارها اى نفسها لانه لو اريد من لفظ العاطفة الحروف المذكورة (اى فى المتن) فقط صارت تفصيلا مع انها لم تذكر

عدل **ومع الحروف العاطفة** نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على الاسم الصريح فجاز ان يظهر معها ان المصدرية التي تقلب الفعل الى الاسم الصريح واما لام الجحود فلا يدخل على اسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب استعمال حتى بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح واما حتى بمعنى الى فهو محمول عليه واما الواو والفاء واو اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية ولانها فتكون مثل عوامل النصب فلا يظهر الناصب بعدها لئلا يكون بمنزلة توارد العاملين على معمول واحد **ويجب اظهار أنْ مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب بها **في صورة** دخول **اللام** التي بمعنى كي **عليها** اى على أنْ لاستكراه اللامين المتواليين نحو قوله تعالى لئلا يعلم **فان قيل** حصر تقدير ان بتلك المواضع المذكورة باطل لانها تقدر بغير هذه المواضع مثل قول الشاعر: تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ٭ ستعرف قدره ان انفتح فاه **قلنا** تقدير أنْ في المواضع المذكورة مع العمل ولهذا ذكر وبغير هذه المواضع تقدر ان بدون العمل لانه بدون النيابة وفي المواضع المذكورة مع النيابة وهي الاشياء الستة **فان قيل** هذا منقوض بقول الشاعر: ألا أيّهذا اللائمي احضر الوغى ٭ وان اشهد اللذات هل انت مخلدي ۔ بنصب احضر بتقدير أنْ مع العمل بدون المواضع المذكورة **قلنا** انه شاذ لا يقاس عليه غيره **وينجزم** المضارع **بلم ولما ولام الامر ولا** المستعملة **في معنى النهي** احترازا عن لا في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا **وكلم المجازات** اى كلمات الشرط والجزاء اسماء كانت او حروفا والمجزوم بها فعلان **وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى وما ومن واي وانى وامّا** انجزام المضارع **مع كيفما واذا فشاذ** اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ اى على اى حال وكيفية تقرأ انت اقرأ انا ومن المتعذرات استواء قرأة القاريين في جميع الاحوال و الكيفيات فالحاصل ان هذه الاسماء تكون جازمة اذا كانت متضمنة لمعنى الشرط وهو سببية الشرط للجزاء وههنا لا تكون قرأة المخاطب سببا لقرة المتكلم على جميع الكيفيات و الاحوال واما اذا فلان اسماء الشرط وانما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر الجز للامر المقطوع فبينهما منافات فلا يتضمن اذا المعنى ان فلا يجزم **وبان مقدرة** اى ويجزم المضارع بان مقدرة **فلم لقب المضارع ماضيا ونفيه** اى

نفی المضارع او نفی الماضی **ولما مثلها** ای مثل لم فی هذا القلب والنفی **وتختص لما بالاستغراق** ای باستغراق ازمنة الماضی من وقت الانتفاء الی وقت التکلم بلما ولا یجیئ الاستغراق فی لم فمعنی ندم فلان ولم ینفعه الندم انتفاء نفع الندامة عقیب الندم غیر مستمر الی وقت التکلم ومعنی ندم فلان ولما ینفعه الندم انتفاء نفع الندامة من عقیب وقت الندم مستمر الی وقت التکلم بها **وجواز حذف الفعل** ای تختص لما بجواز بحذف الفعل المنفی بها عند وجود القرینة نحو شارفت المدینة ولما ای لما ادخلها وایضا تختص بعدم دخول ادوات الشرط علیها لکون لما کثیر الحروف فیکون کالفاصل القوی من العامل وهو حرف الشرط ومعموله وهو المضارع فلا یعمل لضعفه فی العمل وایضا تختص بنفی الفعل المترقب الحصول غالبا ولم تستعمل عاما **ولام الامر** هی اللام **المطلوب بها الفعل فان قیل** ان حصر الجوازم فیما ذکر غیر صحیح لان لام الدعاء نحو یغفر الله لنا ولام الالتماس من الجوازم ولم یدخلا فی لام الامر لان الامر عبارة عن طلب الفعل علی سبیل الاستعلاء کامر السید بعبده ولام الدعاء هی التی یطلب بها الفعل علی سبیل الخضوع ولام الالتماس یکون علی سبیل التساوی **قلنا** هذان اللامان داخلان فی لام الامر والفرق المذکور غیر معتبر عند النحاة لان الامر عندهم طلب الفعل مطلقا **او نقول** ان المراد بلام الامر صورة اللام فصورة الکل صورة لام الامر **وهی مکسورة ابدا** فرقا بین لام الامر والابتداء وتشبیها للام الجارة فی حصول العمل المختص باحد النوعین وفتحها لغة وقد تسکن بعد الواو والفاء وثم نحو وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ اخری لم یصلوا فلیصلوا ثم لیقضوا تفثهم لان من الزوائد حصلت کلمة علی وزن فعل وکل کلمة علی وزن فعل بکسر العین یجوز فیها سکون الاوسط نحو فخذ واما ثم فمحمول علیهما **ولا النهی هی لا المطلوب بها الترک** ای الفعل معلوما کان او مجهولا مخاطبا او غائبا او متکلما **وکلم المجازات** المذکورة من قبل **تدخل علی الفعلین لسببیة الفعل الاول ومسببیة الفعل الثانی فان قیل** ان سببیة الاولی للثانیة انما یحصل بجعل المتکلم واعتبار المتکلم بین الاولی والثانیة فکیف یصح نسبة تلک السببیة الی کلم المجازات **قلنا** ان الجعل والاعتبار فعل المتکلم الا ان المتکلم جعل کلم المجازات دالة علی السببیة فکانها حصلت بجعلها **فان قیل** لا نسلم ان المتکلم اعتبر

السببية بين الجملتين ولا كلم المجازات والة عليها كما في قولك ان تشتمني فاكرمك لان الاول ليس سببا للاكرام بل الاول سبب للاهانة **قلنا** ان السبب على نوعين واقعي وجعلي اي فرضي والمراد ههنا الثاني ولا شك ان المتكلم فرض الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا لضد الاهانة هو الاكرام اظهارا لمكارم اخلاقه **فان قيل** سببية الاول للثاني غير مستقيم في مثل قولك ان تكرمني الآن فقد اكرمتك امس وفي مثل قوله تعالى وان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم **قلنا** تقدر الجزاء على علة الجزاء فيكون التقدير ان تكرمني الآن فقد اديت حقي لاني قد اكرمتك امس وان تعذبهم فلا تظلم بشئ لانهم عبادك وان تغفر لهم فانك حقيق به لانك انت العزيز الحكيم **ويسميان** اي هذان الفعلان اولهما **شرطا** لانه شرط لتحقق الثاني ووجوده **وثانيهما جزاء** لانه يبتني على الاول كابتناء الجزاء على فعل التعدي من الجاني **فان كانا** اي الشرط والجزاء **مضارعين او الاول** فقط مضارعا **فالجزم** واجب لدخول الجازم مع صلاحية المحل وهو المضارع **وان كان الثاني مضارعا فالوجهان** اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم مع صلاحية المحل والرفع لضعف تعلق المضارع لحيلولة الماضي وايضا يلزم الفصل بغير المعمول **واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى** بيان للماضي او قد فالماضي اللفظي نحو ان خرجت خرجت والمعنوي المضارع المنفي بلم نحو ان خرجت لم اخرج ومثال قد حال كونها ملفوظة كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومثال قد حال كونها معنوية مقدرة نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت **لم يجز الفاء** في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط في الجزاء الماضي لقلب معناه الى الاستقبال فلا حاجة الى الفاء الرابطة بين الشرط والجزاء وانما قال بغير قد لانه لو كان مع قد فيكون ماضيا محققا وهو الذي كان التكلم والاخبار به بعد الواقعة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل فلا تاثير لحرف الشرط فيه بالنقل من الماضي الى الاستقبال فيجب دخول الفاء فيه **وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا** احتراز عن المضارع المنفي بلم فانه داخل في الماضي واحتراز عن المنفي بلن حيث وجب فيه دخول الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط فيه بالنقل الى الاستقبال لتخصيصه بالاستقبال بلن **فالوجهان** اي

ففيه الوجهان اَلْاتيَانُ بالفاء لعدم تاثيرادوات الشرط فى المضارع تاثيرا قويا وهو النقل من الماضى الى الاستقبال فيأُتى بالفاء الرابط واثرت من وجه وهو التغير من معنى الاشتراك الى التخصيص بالاستقبال فيترك الفاء مثال الترك كما فى قوله تعالىٰ وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومثال الاتيان وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه **والا** اى وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع المذكورين **فالفاء** لان الجزاء اذا لم يكن ماضيا او مضارعا مذكورين فلا يخلو اَمّا ماض بقد لفظا او تقديرا والماضى المثبت بقد ما فيه الاخبار بعد الواقع وهو الماضى المحقق فان كان قد لفظا فظاهر والا فهى المقدرة وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فى الماضى المحقق بالنقل من الماضى الى معنى الاستقبال فيحتاج الى رابطة الفاء واَمّا جملة اسمية اَو امر اَو نهى اَو دعاء اَو استفهام اَو مضارع غير مذكور اَو التمنى او العرض وفى المواضع كلها لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء اَمّا الاسمية فلا تقترن باحد الازمنة الثلاثة واَمّا غيرها من المذكورات فمختص بالاستقبال بدون ادوات الشرط فلا تاثير لحرف الشرط فيها **وتجئ اذا** للمفاجات على قلة **مع الجملة الاسمية** وقعت جزاء **موضع الفاء** لان معناها قريب من؎ وانما اختص وقوع اذا موضع الفاء مع الجملة الاسمية لان الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت المفاجية بالاسمية فرقا بينهما مثل قوله تعالىٰ وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون موضع فهم يقنطون **وانْ** التى يجزم المضارع بها حال كونها **مقدرة** وتقديرها مشروط بشرطين الاول ان يكون بعد احد الامور الخمسة والثانى ان يكون المضارع الواضع الواقع بعد هذه الامور صالحا للسببيه وما تقدم من المضارع سببا لذلك المضارع كما بينه المص بقوله **بعد الامر** انما كانت مقدرة اذا وقعت **بعد الامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض** اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم **وقصد السببية** اى سببية ما تقدم للمضارع وانما اختص تقدير اَنْ بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة وهو الاكرام يكون ذلك المطلوب وهو الزيادة سببا لها وهى مسببة له والدال بالسببية والمسببية لا تكون الادوات الشرط ولما لم يكن فى اللفظ تكون مقدرة

؎ معنى الفاء انها تنبئ عن حدوث امر بعد امر وفيها معنى الفاء التعقيبية

نحو زرنى اكرمك **نحو اسلم تدخل الجنة** فالمضارع الواقع بعد الامر مجزوم بان مقدرة مع فعل الشرط المجانس للآخر المذكور فيكون التقدير اسلم ان تسلم تدخل الجنة **ولا تكفر تدخل الجنة** اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت **وامتنع لا تكفر تدخل النار** عند الجمهور **خلافا للكسائى** اما دليل الجمهور لان التقدير ان **لا تكفر** تدخل النار وعدم الكفر ليس سببا لدخول النار فيكون ممتنعا واما دليل الكسائى فان التقدير بحسب العرف ان تكفر تدخل النار والكفر سبب لدخول النار **فان قيل** كثيرا ما وقع المضارع بعد الامر ولم يكن مجزوما نحو قوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى وقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون وقول الشاعر **وقال رائدهم ارسوا انزاولها فكل حتف امرء يجرى بمقدار**۔ **قلنا** الجزم فيما اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد وجب الرفع اما بالصفة كما فى المثال الاول او بالحال كما فى الثانى او بالاستيناف كما فى الثالث **الامر** هكذا فى بعض النسخ وفى بعض النسخ مثال الامر ويرد على هذه النسخة ان هذا التعريف لا يكون لعين الامر بل لمثال الامر والمقصود التعريف لعين الامر ايضا ولا يصح حمل صيغة على مثال الامر لان المثال يكون امرا جزئيا وقوله صيغة يطلب الخ مفهوم كلى لا جزئى فلا يصح الحمل **قلنا** ان المراد بالمثال الصيغة لانهم يقولون فصل فى امثلة الماضى والمضارع ويريدون بها صيغهما **فان قيل** لما كان المراد بالمثال الصيغة فينبغى ان يقول المص الامر لئلا يرد الاعتراض المذكور **قلنا** لم يقل الامر لان الامر كما يطلق على هذا النوع من الفعل كذلك يطلق على المصدر من باب امر يأمر فاراد المص بالمقصود من اول الامر ان المراد به صيغة الامر لا لفظ الامر **فان قيل** الامر مطلق من قيد اللام وقوله صيغة يطلب الى آخره خاص لان مفهومه خاص وهو امر الحاضر فيكون هذا تعريف العام بالخاص وهو غير جائز **قلنا** الامر اذا ذكر مطلقا عن قيد اللام فيكون مخصوصا بالامر بالصيغة فى اصطلاح النحويين والاصوليين ولا يريدون منه الامر باللام **صيغة يطلب بها الفعل** هذا جنس شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما كان او مجهولا وقوله **من الفاعل**

احترازعن المجهول فان فيه طلبا عن المفعول لاعن الفاعل **المخاطب** احترازعن الغائب والمتكلم **بحذف حرف المضارعة** احترازعن قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وعن صه ورويد **وحكم آخره** اخر الامر فى الحقيقة عند البصريين البناء على السكون لعدم وجود علة الاعراب فيه لان علة الاعراب اما محلية الاسم للمعانى المقتضية والامر ليس محلا لها واما المشابهة التامة بالاسم لفظا ومعنى وتلك المشابهة بسبب حرف المضارعة وقد حذفت حرف المضارعة فى الامر وفى الصورة **حكم المضارع المجزوم** فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لان الامر مشابه بالمضارع المجزوم بلام الامر فى معنى الطلب فاعطى له حكمه وعند الكوفيين ان الامر معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان بعده** اى بعد حرف المضارعة **ساكن** لانه لوكان متحركا بعده اسكن آخره وجعل ما بقى امرا نحو عِدْ **وليس المضارع برباعى فان قيل** ان المراد بالرباعى لايخلو اما مع حرف المضارعة او بدونها فان كان الاول يخرج جميع المضارعات من الثلاثى المجرد لانها رباعية مع حرف المضارعة مع انها زيدت فيها همزة وصل وان كان الثانى يدخل فيه مضارع باب الافعال لانه ليس برباعى بدون حرف المضارعة ولايزاد فيه همزة وصل بل يُرَدُّ فيه همزة قطع **قلنا** ان المراد من الرباعى ما يكون الماضى على اربعة احرف وانما هو باب الافعال لاغير **زدت همزة وصل** لدفع الابتداء بالساكن ولم يتحرك الساكن لئلا يتلبس بالماضى المعلوم او المجهول فى بعض الابواب والباقى محمول عليه طردا للباب حال كون تلك الهمزة **مضمومة ان كان بعده** اى بعد الساكن **ضمة** لانه لو فتحت لالتبس الامر بالمضارع المتكلم وان كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة **ومكسورة فيما سواه** اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة لانه لوضم فى مكسور العين التبس الامر بالماضى المجهول من باب الافعال ولو فتح التبس بامر باب الافعال ولوضم فى مفتوح العين لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضى المعلوم من باب الافعال **مثل اقتل** مثال لما بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال لما بعد الساكن كسرة **واعلم** مثال لما بعد الساكن فتحة **وان كان رُباعيا فمفتوحة** لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين فى المتكلم الواحد لاهمزة وصل **مقطوعة** للاصالة **فعل**

ما لم يسمى فاعله **فان قيل** ان كلمة ما لا يخلو اما يراد بها المفعول فلا يصح اضافة الفعل اليه لان الفعل يضاف الى الفاعل لا الى المفعول وايضا لا يصح اضافة الفاعل الى ضمير راجع الى الموصول لان الفاعل للفعل لا للمفعول واما ان يراد بها الفعل فيصح اضافة الفعل الى الموصول لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا بد بين المضاف والمضاف اليه من المغائرة **قلنا** ان كلمة ما عبارة عن المفعول واضافة الفعل اليه لادنى ملابسة لانه فاعل فعل واقع على المفعول وان لم يصدر عنه واما اضافة الفاعل اليه فايضا لادنى ملابسة لانه فاعل فعل واقع على المفعول او العبارة بحذف المضاف اى فاعل فعله الذى وقع على المفعول **او نقول** ان كلمة ما عبارة عن الفعل والمغائرة بين المضاف والمضاف اليه فى الاضافة اللامية وهذه الاضافة بيانيه **فان قلت** لا بد فى البيانية من عموم وخصوص من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولم يوجد ههنا وايضا لا بد ان يكون المضاف اليه اصلا للمضاف والمضاف متخذ عنه ولم يوجد هذين الشرطين **قلنا** هذا اضافة العام الى الخاص وفى اضافة العام الى الخاص مذهبان مذهب العلامة التفتازانى ومذهب غيره فمذهب العلامة انها بيانية ولا يشترط فيها هذان الشرطان وعلى مذهب غيره انها لامية ان لم يوجد هذان الشرطان كعلم الفقه وبيانية ان وجد فيه الشرطان كخاتم فضة **وهو اى فعل حذف فاعله** واقيم المفعول مقامه ولم يذكر المصنف هذا القيد اكتفاء بما سبق **فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره** **فان قيل** الجزاء غير مرتب بالشرط لان ضمير كان راجع الى الفعل المجهول وهو لا يكون الا بضم الاول وكسر ما قبل الآخر فلا حاجة الى قوله ضم اوله وكسر ما قبل آخره **قلنا** ان ضمير كان راجع الى الفعل المعلوم والجزاء محذوف وقوله ضم اوله بيان الجزاء المحذوف فيكون التقدير فان كان الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغة الفعل المعلوم دفعا للالتباس بين المعلوم والمجهول وقوله ضم بيان التغير بحذف حرف المصدر مع الجار يعنى بان ضم الخ وانما اختير هذا النوع من التغير للامتياز من المعلوم لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لا بد له من وزن غريب لتدل غرابة اللفظ على غرابة المعنى واللفظ . . . . الغريب على قسمين الاول ثقيل والثانى اثقل فالثقيل ما فيه الخروج من الضمة الى الكسرة والاثقل ما فيه الخروج من الكسرة الى الضمة فلما حصل المقصود بالثقيل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وهذا التغير فى الماضى المجرد ثلاثيا كان او رباعيا او ثلاثيا مزيدا بالحرف وان كان مزيدا بالحرفين او اكثر فاما فى اوله

همزة وصل او تاء فانكان فى اوله همزة ضم الهمزة والثالث وانكان فى اوله تاء ضم التاء مع الثانى كما اشار اليه بقوله **ويضم الثالث مع همزة الوصل** نحو اُنْطُلِقَ لئلا يلتبس فى الدرج بامر ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء فى الماضى المجهول من التفعّل والتفاعل والتفعلل لانه لو اكتفى بضم التاء لالتبس الماضى المجهول من هذه الابواب بالمضارع المعلوم من باب التفعيل والمفاعلة والفعللة مثل تُعُلِّمَ وَ تُضُورِبَ وَتُدُحْرِجَ **خوفا للبس** مفعول له لقوله ويضم الخ **ومعتل العين فان قيل** ان طُوِىَ وَرُوِىَ معتل العين ولايجوز فيهما الاعلال والاوجه الثلاثة كما جاز فى قيل قلنا المراد بالمعتل العين ما يكون عينه معتلا وهذان من اللفيف فلواعل عينهما يعل فى مضارعهما وهو يَرْوِىْ ويطوى فيلزم اجتماع الاعلالين لكن ...... هذا الجواب مخدوش لانه ينتقض نحو عور وصيد فانهما معتل العين فقط ولم يعل فيهما فالحق فى الجواب عن الاعتراض المذكور ان المراد بالمعتل العين ما يكون عينه منقلبة الفا فى المعلوم فخرجت هذه الصيغ الاربع لعدم اعلال عينهما فى المعلوم وانما لم يقيد المص بقيد ولا بعينه منقلبة الفا فى المعلوم لان المص ذكر لفظ المعتل والمعتل ما يقع فيه الاعلال والاعلال غير واقع فى كل واحد منها و انما لم يقع طوى وروى لئلا يجتمع الاعلالان فى مضارعهما ولم يعل فى عُوِرَ وصُيِدَ لعدم الاعلال فى معلومهما ولم يعل فى معلومهما لان العين فى حكم السكون لان الاصل فى الالوان والعيوب هو المزيد فيكون الاصل فيه اِعْوَرَّ و انما خص ذكر الماضى المجهول من الاجوف مع انه داخل فى مطلق الماضى المجهول المذكور لزيادة غموض واختلاف فيه اما الغموض لان فى اعلاله نقلا وابدالا ليس فى غيره واما الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه وذكر المضارع المجهول من الاجوف وان لم يكن فيه زيادة غموض واختلاف بتبعية الماضى المجهول **الافصح فيه قيل وبيع** بالنقل والقلب فى الاول والنقل فقط فى الثانى **وجاء الاشمام فيه** ايض وهو فصيح والاشمام ميلان كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة الواقعة بعدها نحو الواو اذ هى تابعة لحركة ما قبلها والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل فى الفاء الضم والدليل للافصح موافقة قواعد الاعلال **وجاء الواو على ضعف** اى قُوْلَ وبُوْعَ باسكان العين فيهما وابدال الياء بالواو

فى الثانى وانما ضعف لان فيه النقل من الخفيف الى الثقيل **ومثله** اے مثل باب الماضى المجهول من الاجوف من الثلاثى المجرد **باب** الماضى المجهول من الاجوف من باب الافتعال والانفعال **نحو اختير وانقيد** فى مجى اللغات الثلاثة فيه لوجود علة جريان هذه الوجوه وهى كسرة حرف العلة مع ضمة ما قبلها **دون استخير واقيم** لعدم وجود الضمة فيما قبل حرف العلة وان وجد الكسرة فى الحرف العلة بل يجرى فيه لغة واحدة وهو النقل والقلب فى الثانى **وان كان** الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **مضارعا ضم اوله** وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتدحرج **وفتح ما قبل آخره** لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة **ومعتل العين** المبنى للمفعول وذكره بتبعية الماضى المجهول لعدم الغموض والاختلاف فيه **تنقلب العين فيه الفا** ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويستخار ويقام ويختار وينقاد لتحرك حرف العلة حقيقة كما فى يختار وينقاد او حكما كما فى الاربعة الاول لانها متحركة قبل النقل وان صار ساكنا بعد النقل فسكونه عارضى فى حكم التحرك وانفتاح ما قبلها **المتعدى وغير المتعدى** خبر مبتدأ محذوف اے هذا بيان الفعل المتعدى والتعدية فى اللغة التجاوز وفى الاصطلاح تجاوز الفعل من الفاعل الى المفعول به واما التجاوز الى غير المفعول به لا يسمى متعديا فى الاصطلاح **فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على منعلق** فانقيل هذا التعريف غير مانع لدخول الفعل اللازم فيه لتعلقه بالفاعل اى لتوقف فهمه علے متعلق وهو الفاعل قلنا ان المتعلق فى اصطلاحهم امر غير الفاعل ويتوقف فهم الفعل به فخرج اللازم من الحد لان فهمه موقوف الى الفاعل وهو لا يسمے متعلقا فى اصطلاحهم فانقيل دخل فے التعريف الفعل اللازم لانه موقوف كالمتعدى الى الزمان والمكان والغاية والحال وهى امور غير الفاعل قلنا توقف الفعل الى هذه الاشياء فى الوجود لا فى الفهم والمراد بالمتعلق الذى يتوقف فهم الفعل به وذلك ليس الا المفعول به **كضرب** فان فهم الضرب كما يتوقف بالضارب كذلك يتوقف بالمضروب **وغير المتعدى** متلبس **بخلافه** بان لا يكون فهمه موقوفا علے المفعول به **كقعد** فانه تعلق بكل واحد من الزمان والمكان وغير ذلك لكن فهمه بدون هذه الاشياء جائز **والفعل المتعدى يكون متعديا الى واحد كضرب والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى**

والى اثنين ثانيهما عين الاول فى الذات نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث حال كونها مشتملة على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز حذف الثانى والثالث وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانى والثالث كما يجوز حذف احد مفعولى اعطيت بدون الآخر نحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعولها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب خصها بالذكر بعد دخولها فى مطلق الفعل لبيان احكام خاصة فيها لا توجد فى غيرها واشارة الى ان الفعل اما يصدر من الاعضاء او يصدر من القلب فالاول يسمى فعل العلاج والجوارح والثانى بفعل غير الجوارح وغير العلاج وفعل القلب لانه يصدر من القلب وتسمى افعال الشك واليقين ايض من قبيل اضافة الدال الى المدلول لانها بعضها للشك وبعضها لليقين فان قيل ان التسمية بالشك غير جائز لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين وليس بفعل من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى للتساوى قلنا ان المراد بالشك الظن من قبيل ذكر قسم من العلم وارادة قسم آخر منه لان اليقين والظن والوهم من اقسام العلم او نقول ان المراد بالشك عدم الجزم فيتناول الظن والوهم فيكون من قبيل اطلاق الخاص وارادة العام وهى ظننت و حسبت وخلت للظن وزعمت مشترك بين الظن واليقين الاول نحو زعمت الشيطان شكورا والثانى نحو زعمت الله غفورا وعلمت ورئيت ووجدت للعلم تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى لبيان العلم والظن اللذان هى اى الجملة ناشئة عنه اى من ذلك العلم والظن فتنصب هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ولا يجوز الاقتصار على احد المفعولين لان مفعولى افعال القلوب بمنزلة مفعول واحد لان مفعولها فى الحقيقة مضمونهما فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة مع بقاء البعض فان قلت هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله

هو خيرا لهم فالموصول مع الصلة فاعل لا يحسبن والمفعول الاول و بخلهم محذوف و الثانی قوله خيرا لهم و قد يحذف الثانی كما فی قول الشاعر ؎ لا تخلنا علی غراتك انا :: طالما قد وشی بنا الاعداء :. ففاعل لا تخل ضمير المخاطب و نا مفعوله الاول و جاز عين مفعوله الثانی محذوف فيكون التقدير لا تخلنا جاز عين علی غراتك انا **قلنا** ان الحذف غير جائز عند عدم القرينة و القرينة ههنا موجود اما فی الاول مقالية و هو قوله يبخلون اما فی الثانی حالية او اجيب ان مفعول لا يحسبن هو الضمير المرفوع وقع موقع المنصوب كما فی قوله تعالیٰ انك انت العزيز الحكيمؕ والضمير راجع الی البخل لكن وضع الضمير موضع الاسم الظاهر **بخلاف باب اعطيت** فانه يجوز فيه الاقتصار علی المعطی و حذف المعطی له ليدل علی عموم المعطی له او علی العكس فيدل علی عموم المعطی و يجوز حذفهما ايضاً ليدل علی عمومهما ولا يجوز حذف المفعولين فی باب علمت بدون القرينة و يجوز مع القرينة نحو من يسمع يخل ای يخل مسموعه صادقا **ومنها** ای بعض خصائص افعال القلوب **جواز الالغاء** ای ابطال عملها اللفظی والمعنوی ولا يجوز الغاء غير هذه الافعال لفساد المعنی علی تقدير الالغاء فی غيرها اما الجواز فيها لصحة المعنی فيها علی تقدير الالغاء نحو زيد ظننت مقيم بمنزلة زيد مقيم فی ظنی واما عدم الجواز فی غيرها لفساد المعنی فلا يقال زيد اعطيت درهم لانه لا يصح زيد درهم فی اعطائی فيصح ظرفية هذه الافعال للمفعولين ولا يجوز ظرفية غير هذه الافعال للمفعولين **اذا توسطت** بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم **او تاخرت** نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء علی التقديرين **لاستقلال الجزئين** الصالحين لكونهما مبتدأ و خبرا **كلاما تاما** علی تقدير الغاء او مفعولين لها علی تقدير الاعمال فالحاصل ان الالغاء جائز لضعف عملها بالتوسط والتاخر **فان قيل** هذه من الافعال و قد جاز تقديم المفعول علی الفعل لقوة الفعل فی العمل **قلنا** ان افعال القلوب ضعيفة فی العمل لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج و هذه الافعال علی تقدير الغائها فی معنی الظرف فمعنی زيد قائم ظننت زيد قائم فی ظنی **فان قيل** كما يلغی هذه الافعال عن العمل علی تقدير

التوسط و التاخر لكن لك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل و مرفوعه او توسطت بين اسم الفاعل و معموله او توسطت بين معمولى إنّ او بين سوف و مصحوبها او بين المعطوف والمعطوف عليه نحو ضرب احسب زيد ولست بمكرم احسب زيد او ان زيد احسب قائم وسوف احسب يقوم زيد و جائنى زيد احسب وعمر فلم خص الالغاء على تقدير التوسط والتاخر قلنا المراد بالالغاء على سبيل الجواز و الالغاء فى هذه المواضع واجب فان قيل لم خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه واجبا كان وجائزا ايض من خواصها كما رئيت فى الامثلة قلنا تخصيصه بالذكر لكثرة وقوعه وشيوعه لا للحصر منها اے من خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعليق وجوب ابطال عملها لفظا لا معنے بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة او مع الواسطة و قبل النفى الداخل على معمولها و قبل اللام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار وعلمت لزيد منطلق و انما تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة منطلق وانما تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة لتدخل على الجملة و لو غيرت الجملة بنصب الجزئين فتدخل هذه الاشياء بين العامل والمعمول فتفوت صدارتها و هذه الافعال توجب تغير الجملة بنصب جزئى الجملة فوجب التوفيق بالاعتبارين احدهما لفظا و الآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ببقاء مقتضى ها وهو بقاء الجملة على حالها و صورتها و من حيث المعنى روعيت هذه الافعال ببقاء المفعولية اذ لا تصير ظرفا لهما كما فى الالغاء والتعليق ماخوذ من قولهم امرءة معلقة اے مفقودة الزوج لا مع الزوج ومعنى التعليق فيها انها لا عاملة نظرا الى اللفظ ولا غير عاملة نظرا الى المعنى بل معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان عند انتصاب الجزئين والفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب وايض ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنے و منها انها يجوز ان يكون فاعلها و مفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد وانما قال متصلين احترازا عما اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعها

بهذه الافعال نحو ایاك ظلمت **مثل علمتني منطلقا** ولا يجوز اجتماع الضميرين المتصلين الراجعين فى غيرهذه الافعال فلايقال ...... **ضَرَبْتُنِي** لان الاصل فى الفاعل ان يكون مغائر اللمفعول فى الذات لان الفاعل مؤثر والمفعول متأثر و المؤثر غير المؤثر فاذا اتحدا ذاتا فلابد فيهما من المغايرة بقدر الامكان بزيادة النفس فيقال ضربتُ نفسي فان النفس لما كان مضافا الى الضمير والغالب المغائرة بين المضاف والمضاف اليه فكان النفس غيرالضميرا والمغائرة حاصل بين الفاعل والمفعول لان النفس ظاهر والفاعل ضمير واما افعال القلوب فمفعولها مضمون الجملة لا كلواحد من الجزئين ومضمون الجملة غيرالفاعل فيكون التقدير علمت انطلاقى فلا يكون الفاعل والمفعول متحدين فى الذات **فانقيل** لا نسلم ان يكون الفاعل والمفعول ضميران راجعان الى المتكلم مع انهما ليسا من افعال القلوب **قلنا** انهما محمولان على وجدتني من باب حمل النقيض على النقيض لانهما نقيضا وجدتني **فانقيل** قد اجتمع ضميران متصلان راجعان الى شئ واحد فى قول الشاعر ؎ ولقد ارانى للرماح درية ÷ من عن يمينى تارة وامامى ا- وكذلك فى قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا فلا يكون ذلك من خواص افعال القلوب **قلنا** ان الرؤية البصرية والحلمية محمولة على الروية القلبية والاول الرؤية البصرية والثانى الحلمية **ولبعضها** اے ولبعض افعال القلوب وهو ما عدا حسبت وخلت وزعمت **معنى آخر فانقلت** تخصيص البعض بالمعنى الآخر باطل لان لكلواحد معنى آخر فان خلت قد يكون بمعنى صرت ذاخال وحسبت بمعنى صرت ذاحسب وزعمت بمعنى كفلت **قلنا** المراد بمعنى آخرليس مطلقا بل المعنى الذى هوقريب الى المعنى الاول بحيث يتوهم منه ان هذا الفعل بهذا المعنى ايضًا متعد الى المفعولين والافعال المذكورة بالمعانى المذكورة ليست بمتوهمة لتعديتها الى المفعولين **يتعدى به** اے بذلك المعنى الآخر **الى مفعول واحد** لا اثنين **فظننت بمعنى اتهمت** مشتق من الظنة وهى التهمة والتهمة قريب الى المعنى الاول لان الوهم نوع من العلم مثل قوله تعالىٰ وما هوعلى الغيب بظنين اے بمتهم ان كان بالظاء وان كان بالضاد فمعناه بخيل **وعلمت بمعنى عرفت** مثل علمت زيدا اے عرفت شخصه والمعرفة

العلم بنفس الشئ من غير الحكم عليه فانه قريب الى العلم لانه العلم بنفس الشئ مع الحكم عليه ورئيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب الى المعنى الاول لانه العلم بالحاسة والاول العلم بالقلب كما جاء فى قوله تعالى فانظر ماذا ترى بمعنى اے شئ الذى ترى او بمعنى اى شئ ترى متعد الى مفعول واحد **ووجدت** بمعنى اصبت كما تقول وجدت الضالة اى اصبت الضالة بمعنى علمت الضالة بالحاسة **الافعال الناقصة** سميت بالافعال الناقصة للنقصان فى معانيها لانها لا تتم بمرفوعها بدون المنصوب لان مرفوعها فى الحقيقة مضمون الجملة فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد بخلاف باقى الافعال لانها تتم بمرفوعها بغير انضمام المنصوب لان مرفوعها هو المسند اليه لان المسند اليه مركب من المرفوع والمنصوب كما فى الافعال الناقصة **ما وضع** افعال وضعت **لتقرير الفاعل على الصفة فانقيل** اللام اذا وقعت صلة الوضع فيكون مدخولها موضوع لها والافعال الناقصه مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال فى صار والدوام والاستمرار فى مازال ومابرح وما انفك وفتئ فكيف وضعت هذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة فقط **قلنا** ان تقرير الفاعل على صفة هو العمدة فيما وضعت لها لا انه تمام الموضوع له لتلك الافعال فوجه العمدية انه موجود فى الكل وانه مقصود بالاخبار **فان قلت** ان التعريف لا يكون مانعا لدخول الافعال التامة فيه لانها ايض وضعت لتقرير الفاعل على صفة **قلنا** ان الصفة مقيدة بقيد زائد فيكون التقدير هكذا على صفة غير مصدره والصفة فى الافعال التامة عين مصدرها كما قاله الشارح الرضى **واجاب الشارح** عنه بثلاثة اجوبة الاول انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج الافعال التامة عن الحد لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثانى ان الافعال الناقصة وضعت لجزئيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولاشك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها لان الصفة داخلة فيها وحاصل الثالث ان اللام فى قوله لتقرير

الفاعل للغرض لا اصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها ووجه الرد على الشارح الرضی ان التعريف قد يصح بدون قيد زائد وهو قول الشارح الرضی على صفة غير مصدره **وهی كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح ومادام وليس فان قيل** لم خالف المص عن سيبويه لانه غير قائل لحصرها فی المذكورات لانه قال الافعال الناقصة كان وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الافعال التی هی غير مستغنية عن الخبر فالظاهر من هذه العبارة عدم الحصر فی المذكورات ولهذا قد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقال تتم التسعة بهذا عشرة اے تصير التسعة بانضمام هذا الشئ عشرة تامة **قلنا** ان ما ذكره المص للاشتهار لا للحصر وقد جاء لفظ جائت فی قول الخوارج **من جائت حاجتك** ناقصة بان تكون ما نافية وجائت بمعنی كانت واسمها ضمير راجع الى الغيرارة بكسر الغين عبارة عن الغفلة اوالى اسم مؤنث آخر لتانيث الفعل مقدم تقديرا معنويا وحاجتك خبرها والمعنى ماجائت غفلتنا حاجتك ای لم تجدنا غافلين كما تريدنا فغفلتنا ليست على قدر تحتاج اليه فلا يحصل مقصودك على هذه القدر من الغفلة مما هی مغلوبيتنا اوكلمة ما استفهامية مبتدأ وجائت بمعنى صارت الضمير فيها راجع الى المبتدأ وتانيث الضمير باعتبار الخبر كما فی قوله من كانت أمك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وايض جاء لفظ قعد ناقصة فی قولهم ارهف شفرته **حتى قعدت** اے صارت الشفرة **كانها حربة** ای رمح قصير واختلف الفراء والاندلسی بان جاء وقعد ناقصة فی هذين التركيبين فقط عند الاندلسی وفی غيرهما ايض عند الفراء **تدخل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها** كما ان معنا صار الانتقال والاثر المترتب على الانتقال كون الشئ منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية صار الاسم منتقلا والخبر منتقلا اليه فترفع الجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اے كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق و انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا لعدم وجود القرينة عليهما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة ان الانقطاع محتاج الى القرينة فان قيل ان توصيف الثبوت بالماضى والدوام اجتماع المتنافيين فى مدلول كان وذا لا يجوز قلنا ان مدلول كان ثبوت خبرها لاسمها والدوام ناش من امر آخر وهو عدم كونه دالا على انتفاء ثبوت الخبر لاسمها لا سابقة من الاخبار ولا لاحقا من الاخبار وبمعنى صار فان قيل ان قوله بمعنى صار باعتبار المتعلق معطوف علے قوله ناقصة فتكون كان بمعنى صار مقابلا للناقصة ولا يكون ناقصة والامر ليس كذلك قلنا الجار والمجرور معطوف علے قوله لثبوت فالجاران متعلقان بمتعلق واحد وهو كائنة فهو عطف احد القسمين علے الآخر لا علے المقسم كما جاء كان بمعنى صار فى قول الشاعر ؎ بتيهاء قفر والمطى كانها ؛ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ؛ اى صارت فراخا بيوضها ولا يكون كان بمعناه لان بيوضها لم يكن فراخا فى الماضى بل انتقلت الى الفراخ ويكون فيها ضمير الشان فان قيل يفهم من اعادة تكون انها معطوفة علے تكون السابق فيكون مقابلا للناقصة دون الناقصة قلنا انها معطوفة علے قوله لثبوت من قبيل عطف المضارع علے اسم الفاعل المقدر فيكون المعنى وكان تكون وقد يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر ؎ اذا مِتُّ كان الناس صنفان شامت ؛ والآخر مثنٍ بالذى كنت اصنع وتكون تامة فان قيل لما كان المعطوفان السابقان معطوفين علے قوله لثبوت خبرها فهو ايض معطوف عليه فيكون تحت ناقصة فلزم اجتماع النقيضين قلنا انه معطوف علے قوله تكون ناقصة والتامة ما تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت نحو كن فيكون اى اثبت فثبت وتكون زائدة وهى ما لا يخل سقوطه بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اے من هو فى المهد حال كونه صبيا وليس المعنى على المضى لان المعنى انه صبى الآن لا انه صبى فى الماضى بل هو زائدة لتحسين

اللفظ فان قيل بحثنا فى اللغة فى الناقصة لا يذكرهما لانهما ليس من الناقصة قلنا ذكرهما استيفاء لجميع استعمالاتها **وصار للانتقال** اما من ذات الى ذات نحو صار الطين خزفا فانتقل من ذات اللين الى ذات الخشونة او من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اى انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم وقد تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان اومن ذات الى ذات والقرينة على هذا الاستعمال تعديته بالى **واصبح و امسى واضحى لاقتران مضمون الجمله باوقاتها** فان قيل اختصاص هذه الافعال الثلاثة بهذا المعنى غير مستقيم لان هذا المعنى موجود فى غير هذه الافعال ايضا مثل ضرب زيد لاقتران مضمون ضرب زيد بالزمان الماضى قلنا المراد باوقاتها التى هى مدلول عليها لموادها لا الاوقات التى هى المدلول عليها لصورها فان الاوقات الاُولىٰ هى الصبح والمسا والضحى فالافعال التامة لا تدل عليها واما الثانية فمشتركة بينها وبين غيرها وهو الزمان الماضى نحو اصبح زيد قائما يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بالصباح **وبمعنى صار** للانتقال اى وتكون هذه الثلاثة بمعنى صار للانتقال نحو اصبح زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغناء وليس المعنى انه صار غنيا فى الصباح وتكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول فى الصباح او المسا او الضحى **وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما** اللذان هما مدلولان لمادتهما لا لصورهما فمعنا ظل زيد سائرا حصل سير زيد فى النها ومعنا بات زيد نائما حصل نوم زيد فى جميع ليله **وبمعنى صار** للانتقال من حال الى حال نحو ظل زيد غنيا فان قيل لم لم يذكر المص ظل وبات تامتين مع انهما يجئ تامتين ايض قلنا ان مجيئهما تامتين فى غاية القلة فكان كالعدم فلذا لم يذكرهما وانما يتصل بالثلاثة الاول مع انهما مشتركان معها فى الاحكام الثلاثة وهو الاقتران وبمعنى صار والتامية لان مجيئهما تامتين نادر فيهما وغير نادر فى الثلاثة الاول واما آض وعاد وغدا وراح ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض وعاد من سفره اى رجع وغدا اذا كان بمعنى المشى وقت الغدات وراح اذا كان بمعنى المشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال فان قيل لم ذكر المص هذه الافعال فى مقام الاجمال ولم يذكر فى مقام التفصيل قلنا انها غير ناقصة من وجه فلم يذكرها المص فى التفصيل وناقصة من وجه

لانها من ملحقات الناقصة فذكر فى الاجمال **وما زال وما برح وما انفك لاستمرار خبر لفاعلها** سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات ولذا لم يذكر المص اسمها قسما على حدة فى المرفوعات واما خبرها قسما على حدة من المنصوبات ليس بداخل فى المفعول به ولا فى غيره من المنصوبات **فان قيل** كيف يكون خبرها ثابتا لفاعلها على الاستمرار لعدم وجود الفاعل فى جميع الازمان وفى بعض الازمان وان وجد لكنه غير قابل للخبر كما فى حال الطفولية فاجاب المصؒ بقوله **من قَبِلَه** ظرف للاستمرار اى استمرار الخبر للفاعل من وقت قابلية الفاعل للخبر لادائما افاد هذه الافعال الدلالة ثبوت الخبر على الاستمرار لان فى معانيها نفيا فلما دخل النفى عليها فَنَفَى النفى ونفى النفى ثبوت على الدوام اَمّا نفس الثبوت لانه لو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وارتفاع النقيضين باطل كاجتماع النقيضين وَاَمّا الثبوت على الدوام ليحصل الفائدة فى نفى النفى لان نفس الثبوت كان فى الافعال الثبوتية ايض **فان قيل** ان المقصود بيان الافعال الناقصة وكلمة ما فى زال وغيره ليست منها فاجاب المص **ويلزمها** اے الافعال الاربعة **النفى فان قيل** انه منقوض بزال زيد عن مكان وفك عمر عن زيد **قلنا** لزوم النفى حين ارادة استمرار الثبوت لا مطلقا والنفى اَمّا لفظا فكما فى الامثلة المذكورة وَاَمّا تقديرا فكما فى قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه الغرض من وضعها الاستمرار وذلك لا يحصل الا بنفى النفى **وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها** لان كلمة ما فى ما دام مصدرية فَاَوَّلَ دام بتاويل الدوام واضاف الدوام الى الجملة المدخولة والاضافة غير صحيحة لان الاسماء الصريحة لا تضاف الى الجملة فاوّل الجملة بمضمون الجملة فيكون التقدير فى اجلس ما دام زيد جالسا دوام جلوس زيد ثم تقدر مدة قبل الدوام وتكون ذلك المدة ظرف زمان لاجلس لان تقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع واذا قدر الزمان قبله فيكون مع اسمه وخبره فضلة فلابد هناك من ايراد كلام آخر شامل على المسند والمسند اليه كما اشار المص الى هذا بقوله **ومن ثم** اى من اجل انه توقيت شئ **بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة** لانه مع اسمه وخبره **ظرف** والظرف فضلة غير مستقل بالافادة **وليس لنفى** . . . . **مضمون الجملة حالا** اى فى زمان الحال كما هو مذهب الجمهور **وقيل**

و هو سيبويه لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك قد يتقيد بزمان الحال وتارة بزمان المستقبل اوّل نحو ليس زيد قائما الآن والثانى نحو ليس خلق الله تعالىٰ مثله والثالث نحو قوله تعالىٰ الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها نحو كان قائما زيد اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع وذلك جائز فيما عامله قوى وهو الفعل ولا يجوز ذلك التصرف فى المعمولين بالتقديم والتاخير فى الحروف المشبهة بالفعل وفى خبر ما ولا لضعفها فى العمل فان قيل ان اريد بجواز التقديم الامكان الخاص المقتضى لسلب الضرورة من الجانبين فجانب تقديم الخبر منقوض بقوله كم كان مالك فان كم فى هذا التركيب خبر واجب .... التقديم على الاسم لاقتضاءه صدارة الكلام وجانب عدم تقديم الخبر على الاسم لاقتضاءه صدارة الكلام وجانب عدم تقديم الخبر على الاسم منقوض بقوله صار عدوى صديقى فان صديقى فى هذا التركيب خبر واجب التاخير لا واجب التقديم لان الاسم والخبر اذا كان الاعراب فيهما منتفيا لفظا فتاخير الخبر لازم وان اريد بجواز التقديم الامكان العام المقيد ههنا بجانب الوجود فيسلب الوجوب عن جانب عدم التقديم فينتقض بقوله صار عدوى صديقى فان عدم التقديم ههنا واجب قلنا المراد بالجواز الامكان الخاص عند عدم وجود مقتضى التقديم والتاخير وفى المثال الاول وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وفى الثانى وجد مقتضى التاخير وهو الالتباس فان قيل لما كان قيد مقتضى التقديم والتاخير مردا فينبغى ان المص بهذا القيد وقال الجواز وقت عدم وجود مقتضى التصدر فان عند وجود مقتضى التصدر التقديم لازم ووقت عدم المانع فان عند وجود المانع التاخير لازم قلنا تقيد عبارة المصؒ بالقيد الاول ظاهر لان العوارض مستثنات بالاستثناء العقلى وايضا تقييد العبارة بالقيد الثانى ظاهر لان الموانع مستثنات وهى فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو احد عشر فعلا من كان الى راح لانها افعال قوية ويجوز تقديم المعمول المنصوب على المرفوع فيها لقوتها فى العمل وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما فى اوله ما اى كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما فى النافية فلانها المقتضى التصدر فلو قدم الخبر يفوت التصدر واما فى المصدرية فلان معمول مصدر

او يقدم على المصدر **خلافًا** مفعول مطلق لفعل محذوف اى ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا **لابن كيسان** فان الخلاف واقع ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور لانه متاخر عن زمانهم ومخالفة المتاخر عن المتقدم متصور والعكس غير متصور ولذا اورد مصدر باب المفاعلة التى تقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحا والآخر التزاما بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى ثبوت الفعل من الجانبين صريحا وذلك الخلاف منه **فى غير ما دام** ودليل ابن كيسان ان النفى اذا دخلت على ذلك الفعل الذى فى معناه النفى يفيد الاثبات فصار بمنزلة كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا **وقسم مختلف فيه وهو ليس** **فان قيل** ينبغى ان يذكر ههنا صيغة اسم الفاعل من باب التفاعل بان يقول وقسم متخالف فيه لان الاختلاف هنا من الجانبين والتفاعل موضوع للاشتراك فى الفعل من الجانبين صريحا **قلنا** الافتعال ههنا بمعنى التفاعل **افعال المقاربة ما** اى **فعل وضع لدنو الخبر** اى للدلالة على قرب حصول الخبر للفاعل **رجاءً او حصولا او اخذا فيه** اى دنو رجاء او دنو حصول او دنو اخذ فنصبها على المصدرية لقوله لدنو الخبر لان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل فالدنو مشتمل على دنو رجاء الخ والاول ما يكون للمتكلم طمع فى حصول الخبر للفاعل من غير جزم والثانى ما يكون للمتكلم يقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر والثالث ما يكون للمتكلم يقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر ولثالث ما يكون للمتكلم جزم فى حصول الخبر مع الشروع فيه **فالاول** وهو ما وضع لدنو الخبر رجاء **عسى** وخبره لا يكون الا فعلا مضارعا مع اَنْ اما كونه مضارعا لان معنا عسى مقاربة بشخص الى فعل فى الاستقبالية ولا يتحقق ذلك المعنى الا فى المضارع واما كونه مع اَنْ للطمع والرجاء فيقوى بها معنى الترجى المقصود فى عسى **وهو غير متصرف** لا يجيئ منه مضارع ولا مجهول ولا امر ولا نهى لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحروف غير متصرف لان التصرف فى الفعل انما يكون باعتبار الفاعل والزمان والحروف عارية عنهما ثم فى عسى استعمالان لان آحدهما ان يذكر بعده صريح ثم فعل مضارع مصدر بان المصدرية المفيدة للاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال والثانى ان يذكر بعده اسم صريح ثم فعل مضارع مصدر بان

فعلى الاستعمال الاول الافعل كان عسى من الافعال الناقصة بمعنى قارب وعلى الاستعمال الثانى كان عسى من الافعال التامة بمعنى قرب تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب خبره فيكون عسى ناقصة فان قيل خبر عسى محمول على اسمه ولا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اما فى جانب الاسم اى عسى حال زيد ان الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول و ليس بخبر لعدم صحة الحمل على الاسم* ولا فى الخبر والمشابهة بالمفعول باعتبار معناه الاصلى الوضعى انه فعل متعد بمنزلة قارب عملا و معنى ثم نقل الى انشاء طمع حصول معنے الفعل لمرفوعها فلم يبق معنے الفعل المتعدے فيها وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو قبل النقل كالفعل المتعدى وبعد النقل كاللازم فالمضارع مع انْ وان لم يبق فى صورة الانشاء على المفعولية فهو مشبه بالمفعول الذے كان فى صورة الخبر فعلى هذا يكون تامة وعند الكوفيين ان الفعل فى محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال لان فيه تفصيل بعد الاجمال وهو اوقع فى النفس وعلى هذا عسى ايض يكون تامة وهذا اولى عند شارح الرضى لخلوه عن تكليف تقدير المضاف كما فى قول البصريين وكون المضارع مع ان مشبه بالمفعول كما فى قول البعض وتقول على الاستعمال الثانى عسى ان يخرج زيد بان يذكر اسم عسى اسما تاويليا ففى هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسے مشتمل على المنسوب والمنسوب اليه فان قصد اقامة ذلك الاسم التاويلى مقام المرفوع والمنصوب يكون عسى ناقصة وان اقتصر على المرفوع وهو الاسم التاويلى بدون قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة والاحتمال الثانى ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير الى زيد فيخرج مع الضمير فى محل النصب خبر عسى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى و يخرج فى زيد فان عمل الثانى كان اسم عسى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد وخبره ان يخرج زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج مع الضمير الراجع الى زيد المتأخر فى محل النصب خبراله مقدما عليه وتكون عسے على هذين الاحتمالين ناقصة ايض وقد تحذف ان عن المضارع فى الاستعمال الاول اما... فى الثانى فلا يحذف لانه فاعل عسى والفعل لايكون فاعلا الا مع ان وانما تحذف

---

* واما تقدير المضاف فتكلف لعدم ظهوره فى اللفظ الا فى جانب الاسم

أَنْ لان عسى مشابه بكاد وخبره فعل مضارع بدون ان فكذا خبر عسى قد يكون بدون ان كما فى قول الشاعر: ؎ عسى لهم الذى امسيت فيه ÷ يكون ورائه فرج قريب ÷ **والثانى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجئ** وله استعمال واحد وهو ان يكون فاعله اسم محض وخبره فعل مضارع بدون أَنْ لانه يدل على قرب حصول الخبر المضارع فى الحال بالجزم واليقين وكلمة ان تدل على استقبالية المضارع وطمع المضارع وبين الحال والجزم وبين الاستقبالية والطمع منافات **وقد تدخل ان على خبر كاد** لانه مشابه بعسى وخبر عسى مع أَنْ فخبر كاد ايض مع ان كما فى قول الشاعر ؎ رسم عفى من بعد ما قد انمحى ÷ قد كاد من طول البلى ان يمصحا ÷ ولما كان كل منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر **واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال** كباقى الافعال فى افادة نفى مضمونها **على القول الاصح** ماضيا كان او مستقبلا وانما ذكر هذا الحكم فى كاد دون عسى لان فى نفيه اختلافا واما فى نفى عسى فلا اختلاف فيه بل نفيه كسائر الافعال **وقيل نفيه يكون للاثبات** مطلقا ماضيا او مستقبلا اما فى الماضى فلان النفى فى الماضى لو لم يكن للاثبات بل يحصل به النفى يلزم التناقض فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون لانه يدل على انتفاء فعل الذبح وقوله تعالى فذبحوها يدل على فعل الذبح وبين الترك والفعل منافات واما فى المضارع بوجوه ثلثة بدليل تخطية الشعراء قول ذى الرمة وهو قوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وبيان التخطية ان مقصود ذى الرمة عدم زوال رسيس الهوى وقوله لم يكد الخ يدل على زوال رئيس الهوى لان النفى فى يكاد للاثبات وبدليل تسليم ذى الرمة تخطيتهم وبدليل تغير ذى الرمة قوله لم يكد بلم اجد ولو لم يكن فى المضارع للاثبات فلم اخطأوه ولم يسلم تخطيتهم ولم يغير قوله لم يكد بلم اجد **والجواب** عن جانب الاصح فى الماضى ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء فعل الذبح فى وقت قبل المشية وقوله فذبحوها يدل على اثبات فعل الذبح فى وقت آخر وهو بعد المشية والاستثناء بقولهم وانا ان شاء الله والانتفاء فى وقت والثبوت فى وقت آخر لا يعد تناقضا لان شرط التناقض اتحاد زمان المتناقضين وفى المضارع لتخطية بعض الفصحاء مُخَطِئٌ ذالرمة فى الاعتراض عليه وذالرمة فى تغيره لم يكد بلم اجد و

قال انما هو كقوله تعالیٰ اذا اخرج يده لم يكد يراها فالمقصود في الآية الكريمة نفي رويته لا الاثبات **قيل يكون** النفي الداخل على كاد **في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال** اي سائر الافعال في افادة حرف النفي نفي مضمون الجملة **تمسكا** في الدعوى الاولى **بقوله تعالیٰ وما كادوا يفعلون** في الدعوى الثانية بقول ذالرمة **شعر۔ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ۞ رسيس الهوى من حب مية يبرح** فالمراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح فيكون كالافعال في حصول النفي لكن مدعى القائل الثالث مركب من كلا الجزئين الاثبات في الماضي والنفي في المضارع فالثاني مسلم والاول غير مسلم لان المقصود في الآية الكريمة نفي فعل الذبح ولا يلزم التناقض اذ نفي الشئ في وقت لا يستلزم نفي ذلك الشئ في وقت آخر كما عرفت فمدعى القائل الثالث احسن من مدعى القائل الثاني لان مدعى الثاني باطل بكلا الجزئين ومدعى الثالث باطل باحد الجزئين **والثالث** وهو ما وضع لدنو ثبوت الخبر للفاعل دنو شروع فيه **طفق** بمعنى اخذ وشرع كقوله تعالیٰ وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة اي شرعا بالخصف **وكرب** نحو كربت الشمس تغرب اذا دنت للغروب **وجعل** بمعنى طفق **واخذ** بمعنى شرع **وهي** اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال **مثل كاد** في كون خبرها المضارع بغير اَنْ لان معناها هو القرب الشروعي واَنْ تدل على الطمع المنافي للجزم بالشروع **واوشك** بمعنى اسرع وضعا ثم استعمل بمعنى قرب **وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال** فتارة يستعمل استعمال عسى في كون خبرها فعلا مضارعا مع اَنْ وتارة تستعمل استعمال كاد في كون خبرها فعلا مضارعا بغير اَنْ نحو اوشك زيد ان يجئ او يجئ **فان قيل** اوشك لا يخلو اما من القسم الثالث فلا يصح استعماله بان او لا يكون من القسم الثالث فلم ذكر في القسم الثالث **فاجاب** في بعض الشروح انه ليس من القسم الثالث اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها مع اَنْ ولا من الاول اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها بدون اَنْ بل هي مشتركة بين مقاربة الخروج رجاء وحصولا ولذا ذكر بعد الفراغ من القسم الثالث لان المتعدد بعد الواحد ولذلك استعملت بان وغيرها **واجاب الشارح** انها من افراد القسم

الثالث ولذا ذکر فی القسم الثالث وعطفه علی طفق ووجه الرد انه لم یستعمل اوشك بمعنی رجاء وحصول واما استعمالها بان المنافی للقسم الثالث فلانه بتقدیر حرف الجر ای اوشك زید فی ان یخرج ثم حذف وجوبا لکثرة الاستعمال **فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب** نقلا واما اصلا فانه وضع للاخبار وفی بعض النسخ افعال التعجب وفی اکثر النسخ فعلا التعجب اما افراد الفعل فبالنظر الی ان التعریف للجنس والجمعیة بالنظر الی کثرة افراده وتثنیة الفعل بالنظر الی نوعی صیغتی التعجب **فان قیل** نسخة الافراد مستقیم ونسخة التثنیة والجمعیة غیر مستقیم لان التعریف للجنس وبالجنس والملحوظ فیهما هو الافراد **قلنا** علی کل تقدیر التعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع لا للافراد والنوعین **فان قیل** ان التعریف غیر مانع لانه دخل فیه لله دره فارسا لانه لانشاء التعجب اذا تعجبت من خیر شخص فقلت لله دره ای خیره وایضا دخل فیه واهاله اذا تعجبت من طیب شئ قلت واهاله **قلنا** کلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ وهما لیسا من الافعال لان الاول اسم والثانی صوت **فان قلت** قاتله الله من شاعر فعل التعجب اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك لیس من افعال التعجب ولا شل عشره یقال ذلك لمن اجاد الرمی والطعن والخیاطة والکتابة فی وقت التعجب ولا یقال له فعل التعجب مع انه فعل **قلنا** هذه الافعال لیست موضوعة للتعجب بل استعملت للتعجب بعد الوضع للدعاء ای لا یبوسة له فی الاصابع العشرة وگویا ساخته کند زید را از جهت شاعری ویا غالب ساخته کند زید را از جهت شاعری **او نقول** ان فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب فقط ولا یستعمل فی غیره وما ذکر من مواد النقض یستعمل فی الدعاء ایضا **وله** ای لفعل التعجب بناء علی انه المقصود لان الاصل ان کلما ورد علیه التعریف ورد علیه التقسیم او لما وضع لانشاء التعجب علی انه التقریب مع اتحاد المعرف والمعرف **صیغتان** احدیهما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب **ما افعله** واخری هما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب **افعل به** **فان قیل** ان قوله صیغتان مبین وقوله ما افعله وافعل به عطف بیان له والمبین والمبین متحدان بالذات وههنا لیس کذلك لان الصیغتان عبارة عن فعل التعجب وما افعله لیس بفعل اذ هو مرکب من الکلمات الثلاث والفعل لا یکون الا مفردا **قلنا** افعل التعجب الذی هو ضمن هذین الترکیبین وهو اَفْعَلَ

وافعِلْ **فانقيل** لما كان افعل وافعل من صيغتي فعل التعجب ينبغي يكون اكرم هي اكرم زيدا عمرًا واكرم في اكرم زيدًا من افعال التعجب لانها ايضا على افعل وافعل ‐ ‐ ‐ **قلنا** ان افعل وافعل من صيغتي التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين بزيادة كلمة ما مع المفعول في الاول وبزيادة الجار والمجرور الثاني **وهما غير متصرفين** لانهما لما نقلا الى معنى التعجب جريا مجرى الامثال ولا يتصرف في الامثال فكذا فيهما فلا يجيء منهما مضارع ومجهول وتاء اتيت ولذا صحح العين في ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدد به **مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل** لمشابهتهما اسم التفضيل في ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد فان المقصود في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن على وجه الكمال وكذا المقصود من قوله زيد افضل الناس اكماله في الفضل فيكون فيهما المبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل جاء للفاعل **فانقيل** هذه القاعدة منتقضة بمثل ما اشهى الطعام وما امقت الكذب فلان الاول التعجب في حسن لطعم الطعام والثاني في مبغوضية الكذب **قلنا** هذا شاذ لا اعتبار له **ويتوصل في الفعل الممتنع** بناء صيغتي التعجب منه كالغير الثلاثي او الثلاثي الذي فيه اللون والعيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه** فيبنى فعلا التعجب من الثلاثي الذي فيه الشدة والقوة والكثرة والزيادة ويذكر مصدر الفعل الممتنع البناء مفعولا او مجرورا بالباء **ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير** **فانقيل** هذا المقام يقتضي بيان احكام خاصة بهما وعدم التصرف بتقديم وتاخير ليس من خواصهما اذ لا يجوز تقديم الفاعل والتميز على الفعل ولا يجوز تاخير الفعل عنهما في جميع الافعال **قلنا** المراد بالتقديم التقديم الجائز فيما عداهما كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل والمراد بالتاخير التاخير الجائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما لا يتصرف فيهما لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال وانما جريا مجرى الامثال لان كل واحد قد خرج عن موضعه الاصلي الى المثال كتأبط شرا والى التعجب كما احسن زيدا لان الموضع الاصلي للمثال المثل والموضع الاصلي لفعل التعجب هو الاخبار ثم نقل الى انشاء التعجب فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن **فانقيل** عدم التصرف

بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس فينبغي ان يكتفي بذكر احدهما **قلنا** ان ذكر التاخير للتاكيد لا للتاسيس كقوله تعالىٰ لا يستاخرون ساعة ولايستقدمون **او نقول** ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عن الآخر بالقصد فكانه اعتبر القصد اوقد يكون القصد الى تقديم المعمول ويكون تاخير الفعل بتعاغير قصد وقد يكون القصد الى تاخير الفعل ويكون تقديم المعمول بتعا قصدا **ولا فصل** اى لايتصرف بهما بوقوع فصل بين العامل والمعمول لاجرائهما مجرالامثال فلايقال ما احسن فى الدار زيدا اواكرم اليوم بزيد **وجاز المازنى الفصل بالظرف** لانه مسموع من العرب نحوما احسن بالرجل ان يصدق واما الفصل بين ما والفعل فيجيئ كثيرا عند الاكثرين بكلمة كان نحو ما كان احسن زيدا وهى زائدة للدلالة على ثبوت الحكم فى الزمان الماضى وانقطاعه فى الحال **وما ابتداء فان قيل** ان ما مبتدأ وابتدأ خبره والخبر محمول على المبتدأ ولايص الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لايجوز **قلنا** ان الابتداء مصدر بمعنى المفعول اى مبتداء او على تقدير المضاف اى ذوابتداء اوعلى حذف ياء النسبة اى ابتدائية **نكرة** بمعنى شئ لان النكارة مناسب للتعجب لان التعجب يكون فيما خفى سببه **عند سيبويه وما بعدها الخبر فان قيل** ان ما نكرة بمعنى شئ لا يصلح الابتدائية **قلنا** انه من باب شراهرذا ناب يعنى تخصيص بالوصف المقدر فيكون التقدير عندسيبويه باعتبار اصل التركيب شئ خفى سبب للحسن اَحْسَنَ زيد اوالمعنى شئ من الاشياء لا اَعْرِفُهٗ جعل زيدا احسنا لان الهمزة للجعل والتصيير ثم نقل الى انشاء التعجب واُنْمُحِىَ عنه معنے الجعل فيكون المعنى بالفارسية چہ عجب حسن زيد ہست فجاز استعماله فى شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدرالله وما اعلم الله بالفارسية چہ عجب قدرت وعلم الله ہست **وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف** فيكون المعنى على اصل التركيب عنده الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية وبعدها خبرها والجملة الاسمية سوال جوابه محذوف فيكون المعنى اىّ شئ احسن زيدا فجوابه شئ عظيم اى هو شئ عظيم وهذا المذهب قوى من حيث المعنى كان المتكلم جهل سبب حُسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام

معنى التعجب اذ نشا كل منها من الجهل نحو وما ادراك ما يوم الدين و لم يلتفت المص الى مذهب الفراء لانه لا يكون احسن حينئذ فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام كذا قال عصام الدين **واعلم** هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل و بعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلى كما فى عبد الله **واعلم** ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه و هو ان استعمال نكرة غير موصوفة نادر على قول نحو نعما هى او لم يَرْوِ مع كونه مبتداء واظهر من وجه و هو انه لا تقدير فيه و لم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر و بخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل من انشاء الاستفهام الى انشاء التعجب وهو بعيد و ما قيل ان الاستفهام قد يستعمل فى التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز و الكناية و اما اصل احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى لان التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر من فعل زيد يعنى صار زيد ذا فعل على ان الهمزة للصيرورة كاَلْحَمَ بمعنى صار ذا لحم و به اى مجروره **فاعل عند سيبويه** فيكون احسن خاليا عن الضمير لئلا يلزم تعدد الفاعل والباء زائدة لازمة كما فى كفى بالله الا اذا كان المتعجب منه ان مع الصلة نحو احسن ان يقول اى بان يقول **فلا ضمير** عند سيبويه **فى افعل** لان الفاعل واحد و به اى مجروره **مفعول عند الاخفش** لا احسن و الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صر ذا حسن **والباء للتعدية** بمعنى الخاص فيكون المعنى صر زيد اذا حسن **او الباء زائدة** على ان الهمزة للتعدية كاخرج **ففيه ضمير** هو فاعله فيكون المعنى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنًا اى وصفه بالحسن **افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح وذم فان قيل** ان التعريف غير جامع لافراده لان فعل بضم العين ملحق بنعم و بئس فى سائر الاحكام مثل حُسن الخلق و غير ذلك فهو من افعال المدح فى عرفهم والحال انه لم يوضع لانشاء مدح بل استعمل فى المدح **قلنا** المراد بافعال المدح الذى هو المشهور بهذا اللقب عندهم وملحقات نعم وان كانت من افعال المدح لكنها غير مشهورة بهذا اللقب قوله لانشاء مدح بان تنشئ المدح بقولك نعم الرجل زيد لا ان تخبر بالمدح فى احد الازمنة كما فى قوله مدحته وذممته لانه اخبار عن المدح و الذم حصلا فى زمان سابق فلا يكونان

لانشاء مدح اوذم فلا يكونان من افعال المدح والذم **فمنها نعم وبئس فان قيل** عدهما من الافعال غير جائز لانها اما ماض او مضارع او امر وهي على اوزان مشهورة وهما ليسا على اوزان مشهورة **قلنا** انهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين واذا كان فائه مفتوحا وعينه حلقيا يجوز فيه اربع لغات نَعِمَ على الاصل نَعْمَ باسكان العين لثقل الكسرة على الحرف الحلقي نِعْمَ بنقل كسر العين الى الفاء ليدل على انه مكسور العين نِعِمَ اتباعا للعين فانه يورث الخفة باعتبار تماثل الحركتين لكن الاكثر في فعل المدح والذم كسر الفاء واسكان العين **وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام** للعهد الذهني وانما يكون معرفا باللام الذهني لان الذهني ليس في الملفوظ مقصود لان المقصود منهما مدح او ذم للفرد المذهون فلابد ان يكون ذلك الفرد المذهون في اللفظ معرفا باللام الذهني فيكون اولا لغير معين ويصير معينا بذكر المخصوص بعده فيوجد في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد **او يكون مضافا الى المعرف بها** سواء كان بغير واسطة او بواسطة او بواسطتين فصاعدا **او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة** مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية وانما يكون الضمير مميزا لابهام الضمير لعدم المرجع وانما يكون نكرة لان التميز واجب التنكير وانما يكون منصوبة لان اعراب التميز هو النصب **او مميزا بما مثل فنعما هي** فكلمة ما منصوب المحل على التميز بمعنى شئ لانه تميز واجب التنكير لا بمعنى الشئ المعرفة عند الاكثرين **فان قيل** كلمة ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه لان التميز لبيان الجنس **اجيب** بمعنى المساوات لان المراد بما شئ عظيم لكن هذا الجواب ضعيف لان تفسيرهم بمطلق الشئ يابى عنه والحقُّ في الجواب ان الضمير مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التميز ومذهب الفراء وابو على بمعنى الذى فاعل لنعم والصلة محذوفة بجميع اجزائها اى فنعم الذى فعله هى اى الابتداء بالصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام واختار المص المذهب الاول لان مذهب الفراء ضعيف لقلة وقوع الذى مصرحا فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها ومذهب سيبويه ضعيف لعدم مجى ما التامة بمعنى المعرفة في غير هذا الموضع فيكون قليلا **وبعد ذلك**

الفاعل **المخصوص** بالمدح والذم والبعدية بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص نحو زيد نعم الرجل **فان قيل** كيف يتقدم المخصوص والحال ان نعم وبئس للانشاء وهو يقتضي الصدر **قلنا** ان الانشاء يقتضي التصدر في الجملة التي هو فيها وانما يكون البعدية غالبا لان المخصوص للتعين بعد الابهام فينبغي ان يكون بعده **وهو** اي المخصوص **مبتداء وما قبله** اي الجملة التي وقعت قبل المخصوص غالبا **خبره** فيكون جملة واحدة اسمية وانما قال غالبا بجواز استعمال الآخر وهو ما بين المص بقوله **او خبر مبتداء محذوف** وهو فعلى هذا الاستعمال يكون التركيب جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية **مثل نعم الرجل زيد** فزيد اما مرفوع على الابتداء او على الخبر والمبتداء محذوف على تقدير السوال فكانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد **شرطه** اي شرط صحة وقوع المخصوص مخصوصا **مطابقة الفاعل** اي مطابقة المخصوص الفاعل او مطابقة الفاعل المخصوص **فان قيل** المثال لا يطابق الممثل لان المخصوص في المثال معرفة والفاعل نكرة **قلنا** ان المراد بالمطابقة المطابقة في الجنس الانسانية وهو موجود فيهما **فان قيل** ينقض بنعم الاسد زيدا لعدم الاتحاد في الجنس **قلنا** الاتحاد في الجنس اما حقيقة كما في المثال المذكور او تاويلا وههنا تاويلا فان الاسد مؤل بالرجل الشجاع وهو متحد مع زيد في الجنس وذلك المطابقة بينهما في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى **فان قيل** هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا فان المخصوص وهو الذين كذبوا جمع والفاعل مفرد وهو المثل فاجاب المص بقوله **وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه** مما لا يطابق الفاعل المخصوص **متاول** بالوجهين اما بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين كذبوا صفة القوم وحذف المخصوص فيكون التقدير بئس مثل القوم المكذبين مثلهم والقرينة على حذف المخصوص الآية المتقدمة وهي قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة **وقد يحذف المخصوص اذا علم** بالقرينة **مثل** قوله تعالى **نعم العبد** اي ايوب والقرينة على حذف ايوب ان الآية الكريمة وقعت في قصة ايوب على نبينا وعليه السلام وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن والقرينة

عليه نسبة الفعل السابق الى ضمير المتكلم مع الغير فى قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون **وساء مثل بئس** فى افادة الذم والشرائط والاحكام **ومنها حب فى حبذا** والمعنى ان حبذا مركب من حب المتعدى كما يقال حَبَّهٗ يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بضم العين لانه قد تقرر انه اذا جعل المتعدى من النعوت حُوِّل الى فَعُلَ كما فى رحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها ومن ذا **فاعله** اى فاعل حب **ذا** وانما خص ذا لما فى اسماء الاشارة من الابهام المقصود فى هذا الباب والمشار اليه على حِدة بذكر الامر الذهنى وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه فى الخارج **ولا يتغير** حبذا او فاعل حب او ذا عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى امثال التى لا تغير فيها فى نقلها عن المواضع الاصلية لان حب فى الاصل فعل ماض معلوم نقل عنه الى انشاء المدح **وبعده المخصوص واعرابه** اى مخصوص حبذا **كاعراب مخصوص نعم** على الوجهين المذكورين **ويجوز ان يقع قبل المخصوص** اى مخصوص حبذا **او بعده تميز او حال على وفق مخصوصه** فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا والعامل فى التميز والحال هو حب فى حبذا وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص يجئ بعد تمام المدح والركوب من تمام المدح **واعلم** ان كان المخصوص مبتداء فنعم الرجل جملة فعلية خبر مقدم والعائد الى المبتداء الالف واللام وفى حبذا العائد هو اسم الاشارة بمنزلة لام التعريف فى التعريف والاشارة۔

تمت بحث الفعل والله اعلم بالصواب

الحرف ما اى كلمة **دل على معنى** حاصل **فى غيره** اى متعقل منصور بالنسبة الى ذلك الغير ولا يكون مستقلا بالمفهومية من تلك الكلمة الحرفية بدون ضم ذلك الغير الدال على متعلق مخصوص ويكون تلك الدلالة على معنى فى غيره فقط **فان قلت** كلمة ما لا تخلو اما عبارة عن الكلمة او عن الحرف او عن الشئ فان كان الاول فلا يطابق الراجع فى دل مع المرجع

وان كان الثانى يلزم اخذ المحدود فى الحد وان كان الثالث فالتعريف غير مانع لدخول القرطاس الذى كتب فيه من والى فانه يدل باعتبار المكتوب فيه اى من والى على معنى فى غيره مع انه ليس بحرف **قلت** ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لان المعتبر فى تعريف النوع مقسمه ومقسم الحرف الكلمة واما تذكير الضمير باعتبار لفظ ما وفى تقدير حاصل اشارة الى فى غيره ظرف مستقر باعتبار المتعلق صفة للمعنى وليس بلغو من متعلقات دل لئلا يلزم المجاز **فان قيل** ان بين كلامى المص تناقض لان المفهوم من قوله دل على معنى ان هذا المعنى انما هو معنى لتلك الكلمة الحرفية لان القاعدة اذا نسب المعنى الى الكلمة بواسطة على تفيد مدلولية المعنى لذلك الغير **قلنا** ان المراد بحصول المعنى فى غيره انه لا تستقل الا بتعقل ذلك الغير وتصوره وضم غيره **فان قيل** ان التعريف غير مانع لدخول اسماء المتضائفة فيه كالابوة والبنوة فان معنى الابوة لا يتصور الا بعد تصور معنى الابن مع انها لا تسمى حرفا **قلنا** ان المراد بالتعقل عدم الاستقلال بالمفهومية والاسماء المتضائفة تكون مستقلة **فان قيل** تعريف الحرف غير مانع لدخول الفعل فيه فانه يدل باعتبار معناه المطابقى على معنى فى غيره وان دل باعتبار معناه التضمنى على معنى فى نفسه وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط والاستفهام تدل على معنى غيره باعتبار معناها المطابقى وان دلت باعتبار معناها التضمنى على معنى فى نفسه **قلنا** قيد فقط مراد فى تعريف الحرف يعنى الحرف ما دل على معنى فى غيره فقط والفعل وتلك الاسماء وان دلت على معنى فى غيرها كذلك تدل على معنى فى نفسها

ومن ثم اى ومن اجل ان الحرف يدل على معنى فى غيره **احتاج فى جزئيته للكلام** مركبا كان او غيره الاول نحو زيد فى الدار والثانى نحو سرت من البصرة الى الكوفة **الى اسم** يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة **او فعل** كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر ما وضع للافضاء بالفعل** لما فرغ المص عن تعريف الحرف شرع فى اقسامه وهو على نوعين عامل وغير عامل فالعامل على نوعين عامل فى الاسم وعامل فى الفعل فعامل الاسم سبعة انواع حروف الجر وحروف المشبهة

bestsurdubooks.wordpress.com

بالفعل وما ولا المشبهتان بليس ولا لنفی الجنس وحروف النداء والا استثنائية والواو بمعنی مع ولم يذكرهنا ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفی الجنس والواو بمعنی مع والا لذكرها فيما سبق واما عامل الفعل فنوعان جازمة وناصبة ولم يذكر المص ههنا لذكرها فی بحث الفعل وقدم المص حروف الجارة علی سائر الحروف لانها كثيرة والعزة للتكاثر وعرف المص لبعضها كالحروف الجارة والتنوين ولم يعرف باقی الحروف لان للحروف الجارة مفهوما مشتركا بين جميعها وكذا للتنوين بين جميع اقسامها بخلاف باقی الحروف لانه ليس لبعضها مفهوم اصلا كالحروف المشبهة والعاطفة ولبعضها ليس مفهوم اصطلاحا بل مفهومه المعنی اللغوی مثل حروف الردع والتحضيض فان قيل ليس فرد من افراد حروف الجارة موضوعا لوصول قلنا الافضاء بمعنی الوصول لكن لما عدی بالباء صار معناه الايصال و

حرف الجر الی الفعل ومعنی الافضاء الوصول

المراد بايصال الفعل الی الاسم تعلق معنی الفعل بالاسم كتعلق المرور بزيد فی مررت بزيد وعلامة الايصال واثره تعدية الفعل الی الاسم حتی يكون المجرور مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا اجاز العطف علی المجرور بالنصب فی قوله تعالی وارجلكم او معناه وهو كل شئ استنبط منه الفعل كاسم الفاعل نحو انا مار بزيد او المفعول نحو انا ممرور بزيد او الصفة المشبهة نحو زيد شريف بالعلم والمصدر نحو وانا علی ذهاب به لقادرون والظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك لاكرامك او فی دارك لاكرامك فاللام فی الاكرامك معد للظرف والجار والمجرور للاكرام اللذان سدا مسد ا مستقرا او استقر او یا حرف النداء القائم مقام ادْعُوْ واُنادِیْ نحو یا لذید او ها التنبيه واسم الاشارة الی ما يليه سواء كان اسما صريحا كالامثلة المذكورة او تاويلا نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت ای برحبها وسميت هذه الحروف بحروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الی الاسم وحروف الجر لانها تجر معانی الافعال الی الاسم او لان اثرها الجر فی الاسم وهی من والی وحتی وفی والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتائه وبائه وعن وعلی والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فهی باعتبار الذات علی ثلثة اقسام احدها مختص بالحرفية وهی العشرة الاول وثانيها مشترك بين

الحرفية والاسمية وهي الخمسة التي بعد العشرة وثالثها مشترك بين الحرفية والفعلية وهي الثلاثة الاخيرة لما فرغ المصؒ من بيان اجمال هذه الحروف شرع في بيان تفصيلها فقال **فمن تجئ للابتداء** اي لابتداء الغاية **فان قيل** اضافة الابتداء الى الغاية غير جائز لان الابتداء عبارة عن اول الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ فهما في طرفي النقيض **قلنا** المراد بالغاية المسافة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل او المراد بالغاية الفعل وسمي الفعل بالغاية لان الغاية الغرض والمقصود والفعل ايضًا غرض الفاعل ومقصوده **او نقول** ان من لابتداء اي هي الامور التي لها غاية فلا تستعمل في الامور الابدية كذاته وصفاته تعالى ومن الابتدائية التي تجعل مدخولها مبتدأً منه مكانيا او زمانيا للفعل السابق الاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو صمت من يوم الجمعة الى الاثنين وعلامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدة معنى الى في مقابلتها الاول كالمثالين المذكورين والثاني نحو اعوذ بالله من الشيطن الرجيم لان اعوذ بمعنى افر والباء بمعنى الى فيكون التقدير افر من الشيطن الرجيم الى الله **والتبيين** اي تجئ للتبيين هي ما تكون مدخولها بيانا لامر مبهم سابق وعلامته صحة وضع الموصول مقامها نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الوثن **والتبعيض** وهو ما يجعل بعض مدخوله مفعولا لفعل نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وعلامته ان يصح وضع بعض مقامه ومدخولها امور متعدد **وزائدة** مرفوع معطوف على قوله للابتداء لا مجرور معطوف على الابتداء لصحة خبريته بخلاف الاولين وهي ما لا يختل بسقوطها المعنى الاصلي للكلام وزيادتها لا تكون الا في الكلام الغير الموجب عند البصريين **خلافا للكوفيين والاخفش** فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضًا مستدلين بقوله تعالى جل جلاله يغفر لكم من ذنوبكم لانه لو لم يكن زائدة في الآية يلزم التناقض في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقولهم قد كان من مطر فاجاب المصؒ عن استدلالهم بقوله **وقد كان من مطر وشبهه** المتوهم فيه زيادة من في الموجب **متأول** بكونها للتبعيض كما في الآية الكريمة

او للتبيين كما فی من مطر ای يغفر لكم بعض ذنوبكم وقد كان ای وجد شئ من مطر ولا يلزم التناقض لان قوله تعالیٰ يغفر لكم من ذنوبكم وارد فی حق امة نوح علی نبينا و عليه السلام وقوله تعالیٰ ان الله يغفر الذنوب جميعا وارد فی حق امة نبينا صلی الله عليه وآله واصحابه وسلم فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة نبينا وسلم غفران جميع ذنوب امة نوح علی نبينا عليه السلام فلا يلزم التناقض لان شرط التناقض اتحاد مكان المتناقضين او المراد بالجميع ما فيه حق الله تعالیٰ لا للعباد والمراد بالبعض ايض ما فيه حق الله تعالیٰ لا للعباد والی للانتهاء ای تجئ لانتهاء الغاية **فانقيل** فعلی هذا يلزم اضافة الشئ الی نفسه والجواب ما مر وهی ما تجعل مدخولها منتهيا اليه مكانيا كان او زمانيا للفعل السابق الاول كما فی قوله سرت من البصرة الی الكوفة والثانی كما فی قوله تعالیٰ ثم اتموا الصيام الی الليل و علامتها ان تذكر فی مقابلة من الابتدائية **و بمعنی مع قليلا** نحو قوله تعالیٰ ولا تاكلوا اموالهم الی اموالكم ای مضموما مع اموالكم **و حتی كذلك** فی كونها لانتهاء الغاية **و بمعنی مع كثيرا** ولم يكتف بالتشبيه فی كونها بمعنی مع كما اكتفی فی كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقعة بينهما فی القلة والكثرة **وتختص** ای حتی بالاسم **الظاهر** فلا يقال حتی كما يقال اليه لانها لو دخلت علی المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها لان حتی مشتركة بين الجارة والعاطفة فلما لم يعلم حالها فلم يعلم حال الضمير الذی هو مدخولها **خلافا للمبرد** فانه جوز دخولها علی المضمر مستدلا بما فی قول الشاعر ؎ فلا والله لايبقی اناس ؛ فتیً حتاك يا ابن ابی زياد ؂ **قلنا** انه محمول علی الشذوذ **وفی للظرفية** وهی ما تجعل مدخولها ظرفا حقيقيا او مجازيا للشئ الاول نحو الماء فی الكوز والثانی النجاة فی الصدق والفرق بالحسنة **و بمعنی علی قليلا** كقوله تعالیٰ ولاصلبنكم فی جذوع النخل ای علی جذوع النخل لان المعنی علی الاستعلاء لا بالظرفية **والباء للالصاق** وهی ما تجعل الشئ الآخر ملصقا بمدخولها اما بطريق المخالطة نحو به داء او المجاورة نحو مررت بزيد فالاول يسمی بالالصاق الحقيقی والثانی بالمجازی ای لصوق مروری بمكان يقرب منه زيد **والاستعانة** وهی ما تجعل مدخولها معاونا للفاعل فی صدور الفعل فی

تدخل على الآلات فلذا سمى بالآلات والاستعانة **والمصاحبة** وهى ما تجعل مدخولها مصاحبا للمفعول فى وقوع الفعل عليهما نحو اشتريت الفرس بسرجه **فان قيل** ذكر المصاحبة بعد الالصاق مستدرك لاتحاد معناهما **قلنا** لا نسلم الاتحاد بل المصاحبة اعم من الالصاق فكل الصاق مصاحبة لا العكس **والمقابلة** وهى ما تجعل مدخولها مقابلا عوضا ثمنا لشئ آخر ولذا سمى بالباء العوضى **والتعدية** **فان قيل** تخصيص التعدية بالباء غير مستقيم لان كل حرف جر موضوع لافضاء الفعل الى ما يليه وهذا معنى التعدية **قلنا** التعدية على قسمين التعدية بمعنى العام والتعدية بمعنى الخاص فالاول افضاء الفعل وشبهه الى الاسم وهذا موجود فى جميع حروف الجارة والثانى ما تجعل الفعل اللازم متضمنا لمعنى الجعل والتصيير بعد ادخال الباء على اصل الفاعل ويورد للفعل الفاعل الآخر ويوضع المتضمن موضع المتضمن بالباء وفى بعض التراكيب لا فى الجميع نحو ذهب الله بنورهم او احسن بزيد اصله ذهب نورهم فلما دخل الباء على النور وذكر الفاعل له لفظ الله صار معناه صير الله نورهم ذاهبا **والظرفية** نحو جلست بالمسجد لان بعض الحروف الجارة يجئ بمعنى البعض **وزائدة فى الخبر فى الاستفهام** بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم **والنفى** بليس وبما نحو ليس زيد براكب وما زيد براكب **قياسا وفى غيره** اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى **سماعا** سواء لم يكن خبرا اصلا فهو على قسمين مرفوع نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او منصوب نحو القى بيده او كان خبرا لكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد **واللام للاختصاص** وهى ما تجعل الشئ الآخر مختصا بمدخولها سواء كان ذلك الاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بغير ملكية نحو الجل للفرس **والمعاقبة** وهى ما تدل على حصول مجرورها لفاعل الفعل المتعلق بعد وجود صدور الفعل عن الفاعل نحو لزم الشر للشقاوة **والتعليل** وهى ما تجعل مدخولها علة لشئ آخر سواء كان العلية ذهنا مقدما على ذلك الشئ فى التصور ومؤخرا فى الوجود ويكون العلة مرتبا على ذلك الشئ نحو ضربته للتاديب او خارجا مقدما على ذلك الشئ فى الوجود باعثا على ذلك الشئ نحو خرجت لمخافتك **وبمعنى عن** مقارنا مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه لان اللام اذا وقعت صلة القول فيكون

مدخولها مخاطبا و مقولا له لذلك القائل فينبغي ان يقال قلت لزيد انك لم تفعل الشر موضع انه لم يفعل **وزائدة** وهي ما لا يختل بسقوطها المعنى الاصلي نحو ردف لكم اي ردفكم بعض الذي تستعجلون لانه متعد بدون اللام بل زاد لتاكيد الردف **وبمعنى الواو في القسم للتعجب** نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام اي اذا كان الجواب امرا عظيما لا في الامور الحقيرة لان التعجب انما يكون فيما هو عظيم الشان لا في حقير الشان فلا يقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل** اي لانشاء التقليل و لذا وجب له **صدر الكلام مختصة بنكرة** لعدم احتياجها الى المعرفة لان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فانها معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل على القبيلتين **موصوفة** لتحقق مدلول رب وهو التقليل لان الشئ اذا وصف يصير اخص واقل من ذلك الشئ اذا لم يوصف وايضا الغرض من وضعها تقليل نوع من جنس وهذا المعنى لا يتحقق الا بكون مدخولها نكرة موصوفة فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا ورب تفيد تقليله واشتراط كون النكرة موصوفة انما هو **على المذهب الاصح** وهو مذهب ابي علي والمبرد وابن سراج وقيل لا يجب ذلك والقائل هو الفراء والاخفش والمختار عند المصنف الوجوب **فان قيل** لما كان رب في معنى التقليل اصلا يكون في معنى التكثير مجازا لعدم القائل بالاشتراك فيلزم ان لا يحتاج في معنى التقليل الى القرينة وفي معنى التكثير يحتاج الى القرينة والامر بالعكس **قلنا** استعمالها في معنى التكثير شائع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها في معنى التقليل ليس بشائع فيحتاج الى القرينة فالاول مجاز متعارف مشابه بالحقيقة في عدم استدعاء القرينة والثاني حقيقة مهجورة مشابه بالمجاز في استدعاء القرينة **وفعلها** الذي تعلق رب به **فعل ماض** لفظا او معنى قبل لحوق ما الكافة فلا يرد ربما يود الذين لانها لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به ولا يتصور ذلك التقليل المحقق الا في الماضي اللفظي نحو رب رجل كريم لقيته او المعنوي نحو رب رجل كريم لم افارقه **محذوف غالبا** لان الكلام الذي فيه رب جواب الكلام الآخر ظاهرا او مقدرا مثل ان يقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول في الجواب

رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه **وقد تدخل رب على مضمر مبهم** لا مرجع له فيكون نكرة حكما فلا يرد ان مدخوله نكرة والضمير معرفة **مميز** لرفع الابهام **بنكرة** لان التميز واجب التنكير **منصوبة** على التميز **فانقيل** مدخولها نكرة موصوفة والضمير لايكون نكرة ولا يوصف **قلنا** تنكيره حكما لعدم المرجع وتفسيره بالنكرة قائم مقام التوصيف **والضمير مفرد** وانكان المميز مثنى اومجموعا **مذكر** وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا اورجلين اورجالا اوامرءة اوامرأتين او نساء وانما كان مفردا لان الاصل فى مدخولها ان يكون مبهما والضمير المفرد المذكر الغير المطابق للتميز اشد ابهاما من الغير فيكون اولى مع الامن من اللبس بالتميز والضمير راجع الى المعهود فى الذهن والمعهود فى الذهن مفرد مذكر **خلافا للكوفيين** فى مطابقة التميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان التميز كالمرجع له والمطابقة بين الراجع والمرجع شرط **والجواب** عن جانب المص ان تثنية التميز وجمعه تذكيره وتانيثه معنى عن تثنية الضمير وجمعه وتذكيره وتانيثه **وتلحقها** اى رب **ما الكافة** المانعة عن العمل **فتدخل** بعد لحوق ما **على الجمل** نحو ربما يود الذين كفروا لانها لما كانت مكفوفة عن العمل لايجب ان يكون مدخولها شيئا صالحا لعملها وهو الاسم **فانقيل** ينقض هذا بقول الشاعر ــ ربما ضربة بسيف صيقل فان رب دخلت على كلمة ما وليست بمكفوفة عن العمل ولاداخلة على الجملة بل دخلت على الاسم المفرد المجرور بها **قلنا** ان ما ليست بكافة بل هى زائدة ولهذا دخلت على الاسم وجرت له **وواوها** اى واو رب فى حكمها ولم يقل وواوها فى حكمها بل زاد قوله تدخل الخ مع انه اخصر لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على ضمير مبهم **تدخل على نكرة موصوفة** كما فى قول الشاعر ــ وبلدة ليس لها انيس ؛ الا اليعافير والا العيس **فانقيل** ان سيبويه رئيس النحاة وهو قائل بكون هذا الواو للعطف فكيف يصح القول بالجارية **قلنا** ان المص فى هذا الواو ذهب الى مذهب الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب لان مذهب سيبويه محل الاعتراض بان كون هذا الواو للعطف ظاهر اذا كانت فى وسط الكلام واما اذا كانت فى اول الكلام فلابد له من تقدير المعطوف كما فى ذلك الشعر سرت وقطعت

بلدة وبلدة ليس لها انيس والتقدير خلاف الاصل والجواب عن سيبويه ان هذا التقدير شائع كثير لا يعد خلاف الاصل ولا تعسفا وهو الخروج من السبيل **وواو القسم** استعمالها مشروط بشروط ثلثة الاول ما اشار اليه المص بقوله **انما تكون عند حذف الفعل** اى فعل القسم فلا تكون فعل القسم معه فلا يقال اقسمت والله لوجوه الاول ان الواو مشهورة فى حروف القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم والثانى انها فرع الباء فيختص استعمالها بحذف الفعل وعم الاصل وهى الباء من حذف الفعل وذكره حطا لدرجة الفرع عن الاصل والثالث انها اكثر استعمالا من اصله وهى الباء وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف والتخفيف بحذف الفعل والشرط الثانى ما اشار المص اليه بقوله **لغير السوال** خبر بعد خبر لتكون فلا تستعمل فى الانشاء فلا يقال فى جوابها والله اخبرنى لانها فرع الباء فيعم الباء من الجواب الانشاء والاخبار وتختص الواو بالاخبار حطا لدرجة الفرع عن الاصل والشرط الثالث ما قاله المص **مختصة بالظاهر** سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن وذلك الاختصاص لان الواو فرع الباء فتعم الباء من الظاهر والضمير وخص الواو باحد القسمين حطا لدرجة الفرع عن الاصل وخص الظاهر لاصالة وانكان الانحطاط يحصل باختصاص الواو بالضمير ايضًا **والتاء مثلها** اے مثل الواو فى اشتراط استعمال التاء بحذف الفعل وكونها لغير السوال والفرق بين الواو والتاء انها **مختصة باسم الله** من الاسماء الظاهرة حطا لرتبة التاء عن اصلها وهو الواو ولان الواو اعم باسم الله وباسم الصفة نحو ورب الكعبة فخصت التاء باسم الله لانه اصل فى باب القسم **والباء اعم منهما** اى من الواو والتاء **فى الجميع** اے فى جميع ما ذكر من الامور المختصة بها **فان قيل** لما كان الباء اعم منهما فى الجميع فواحد من الجميع اختصاص الواو بالاسم الظاهر فاعميت الباء بان يكون مختصا بالظاهر وكان فى غير الظاهر ايضًا فكانه قبل الباء مختصة بالظاهر وغير مختصة به وقس عليه الباقى من حذف الفعل وكونها لغير السوال بان يكون الباء مختصة بحذف الفعل ولغير السوال وغير مختصة بهما وَمَا هٰذَا اِلَّا تناقض **قلنا** المراد بالجميع هو جميع الامور المذكورة ففيه احتمالان احدهما جميع ذوات الامور المذكورة والآخر جميع الامور المذكورة

بملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا الثانی والاعتراض انما يرد على الثانی فقط **ويتلقى القسم** **فانقيل** يتلقى من الملاقات وهذا المعنى غير مراد **قلنا** ان يتلقى ههنا بمعنى يجاب **فانقيل** ينقض بقوله بالله اخبرنی القسم ولم يتلقى باللام **قلنا** المراد بالقسم القسم لغير السوال وهو قسم السوال **باللام وان وحروف النفى** **فانقيل** ان من حروف النفى ولم يصدر جواب القسم به **قلنا** المراد بها ما ولا فقط فاللام فی الموجبة الاسمية اوالفعلية نحو والله لزيد قائم ووالله لافعلن كذا وان فی الاسمية نحو ان زيد القائم وما ولا فی المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد **فانقلت** ينقض بقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لانه قسم لغير السوال مع انه لم يصدر جوابه باحد الحروف الثلاثة **قلنا** ان تقدير جواب القسم بها اعم من ان يكون حروف النفى لفظا او تقديرا وههنا حرف النفى مقدر يعنى تالله لا تفتؤ تذكر يوسف واما قسم السوال فلا يتلقى الابما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنی واعلم ان الاصل فی حروف القسم الباء لان تعلق فعل القسم بالمقسم به الصاقى والباء اصل فی الالصاق ثم الواو ولانها لانها للجمعية مستلزم للالصاق ثم التاء لقربها فی المخرج الى الواو ولانها حرف تؤدى فی راس اللسان عند اصول الاسنان **وقد يحذف جوابه اذا اعترض** ای توسط القسم بين اجزاء الجملة الدالة على جواب القسم وتكون من جنس جملة الجواب **او تقدمه** ای تقدم القسم **ما يدل عليه** ای جوابه الاول نحو زيد والله قائم والثانی زيد قائم والله لاستغناء الدال على الجواب عن الجواب ولم يسم الدال بالجواب وان كان الدال موديا لمعنى الجواب لان الجواب لا يقدم على القسم لا كل ولا بعض ولذا لم يصدر بحروف جواب القسم **وعن المجاوزة** وهی ما تجعل الشئ الآخر مجاوزا عن مدخولها ومجاوزة ذلك الشئ اما تحصل بزواله عن المدخول ووصوله الى الغير نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد واما تحصل بوصول ذلك الشئ بدون الزوال عن المدخول نحو اخذت عنه العلم واما تحصل بزوال ذلك الشئ بدون الوصول الى الغير نحو اديت عنه الدين فان الدين

قلنا اخبرنی جواب

زال عن المديون ولم يصل الى المديون ولا الى دائنه لان الدين وصف شرعى ثابت بالذمة غير قابل للنقل بل يقضى بمثله **وعلى للاستعلاء** وهى ما تجعل الشئ الآخر عاليا على مدخولها بالاستعلاء الحقيقى نحو زيد على السطح او المجازى نحو عليه دين كان المديون يحمل ثقل الدين على عنقه **وقد تكونان اسمين** ويعلم اسميتها **بدخول من عليهما** نحو قول الشاعر ؎ ولقد اراني للرماح دريئة ؛ من عن يميني تارة وامامي ؛ اى جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه **والكاف للتشبيه** وهى ما تجعل الشئ الآخر مشبها بالمدخول والمدخول مشبها به لذلك الشئ الآخر والمشبه به يجب ان يكون اقوى فى وجه التشبيه من المشبه به نحو زيد كالاسد لان الغرض من التشبيه كون الناقص بواسطة اللحوق بكامل كاملا **فان قيل** ينقض هذا بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما الخ ففيه شبه صلوة نبينا بصلوة ابراهيمؑ ومن المعلوم ان صلوة نبينا فوق من صلوة ابراهيمؑ **قلنا** عه هذا التشبيه ليس من قبيل الحاق الناقص بالكامل بل من قبيل الحاق ما لا يعرف بما يعرف وقد ظهر صلوة ابراهيمؑ على على نبينا عليهماؑ بسبب وقوعها فى زمان سابق على نبينا ، وايضا قد يكون التشبيه لمجرد وجود وجه التشبيه فى الشيئين لا فى المقدار كما فى قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح و النبيين فالتشبيه فى اصل الوحى لا فى المقدار **وقد تكون** الكاف **اسما** بمعنى المثل كقول الشاعر ؎ هن نساء بيض كنعاج جم ؛ يضحكن عن كالبرد المنهم ؛ اى يرفعن شفوتهن عن الاسنان مثل البرد المنهم اى الذائب للطافة **وزائدة نحو ليس كمثله شئ** لان المقصود نفى المثل لا نفى مثل المثل لانه يستلزم وجود المثل له تعالى فلا يثبت التوحيد وانما نسب الزيادة الى الكاف لا الى المثل مع انه ثان ونسبة الزيادة تكون الى الثانى لانها حرف ونسبة الزيادة الى الحرف اولى من نسبة الزيادة الى الاسم **وتختص** الكاف **بالظاهر** عند الجمهور فلا تدخل على الضمير لئلا يجتمع الكافان فى المخاطب نحو قولك لرجل فلان كك فطرد المنع فى الكل واما دخولها على المضمر المرفوع فى ما انا كانت قليل ولا يدخل على المجرور كيلا يتكرر النقش خلافا للمبرد فانه اجاز دخول الكاف مطلقا فى السعة والضرورة وفى الظاهر والضمير المرفوع والمنصوب والمجرور نظرا

عه اعلم ان الغرض من التشبيه اما اثبات امكان وجه الشبه فى المشبه واما بيان الحال واما بيان المقدار واما الحاق الناقص بالكامل فالمعتبر فى الثلاثة الاول هو الشهرة فقط دون الاكمليه وفى الرابع كما اعتبرت الشهرة كذلك الاكملية ١٢ عبد الحليم الكوهستانى عفى عنه ١٢

الى ما جاء فى بعض الاشعار والجمهور يحكمون بها بالشذوذ **ومذ** مبنى بالسكون **ومنذ** مبنى بالضم **للزمان** الماضى او الحاضر **فان قيل** اذا وضعا للزمان فيكونان من الاسماء الظروف فكيف يحكم بحرفيتهما فاجاب المص بقوله **للابتداء والظرفية** يعنى قوله للابتداء والظرفية بدل اشتمال عن قوله للزمان فالمقصود فى الكلام هو الابتداء وهو معنى حرفى ث وضع له لفظ فى فلما كان مدلولاهما معنيين حرفيين فلذا حكم بحرفيتهما فهما **للابتداء** بمعنى من الابتداء **فى الزمان الماضى** اى اذا اريد بمدخولهما الزمان الماضى **والظرفية** اى بمعنى فى للظرفية **فى الزمان الحاضر** اى اذا اريد بمدخولهما الزمان الحاضر فالحاصل ان مدخولهما لا يكون الا زمانا فذلك الزمان لا يخلوا اما ماض او حال فان كان ماضيا فمعناهما من الابتدائيه فيجعلان الزمان الماضى الذى هو مدخولهما مبدأ زمان الفعل السابق مثبتا كان او منفيا فهو سافرت من البلد مذ سنة وما رئيت فلانا مذ سنة اذا كانت السنة ماضيا فالمعنى مبدأ مسافرت او عدم رويتى اياه كان هذه السنة الماضية وامتد ذلك الزمان الى وقت التكلم ولا يكون مدخولهما جميع مدة الفعل السابق ولا وسطه ولا آخره وان كان فمعناهما فى للظرفية فيجعلان الزمان الحال الذى هو مدخولهما ظرفا للفعل السابق مثبتا كان كان نحو سافرت مذ شهرنا او منفيا **نحو ما رئيته من شهرنا ومنذ يومنا** فالمعنى جميع مدة مسافرتى او عدم رويتى اياه هذا الشهر الحاضر او اليوم الحاضر عندنا ولم يكونا ماضيين لانهما لم ينقضيا الآن ولم يبتدا لتفعل زمان الى ما وراء مدخولهما **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى **قلنا** هذا الشهر واليوم حاضران عندنا ولم يكونا ماضيين لانهما لم ينقضيا الآن ولم يدخل فيه زمان آخر فكيف يصح اعتبار ماضيتهما اذ الشرط فى كونهما للابتداء فى الزمان الماضى ان يكون كل مدخولهما ماضيا ويحتمل ان يكون الاول مثالا للابتداء بتقدير المضاف اى ما رئيت مذ دخول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء **فان قيل** كيف يكون هذان المثالان مثالا للظرفية لان الظرفية انما يكون فى الحاضر وجميع اجزاء الشهر واليوم ليس بحاضر عند المتكلم بل بعضها قد مضى **قلنا** الحضور اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا فجميع اجزاء الشهر واليوم وان لم تكن حاضرة عند المتكلم حقيقة

ث وضع له لفظ من والظرفية وهى معنى حرفى ث

bestsurdubooks.wordpress.com

لكنها حاضرة اعتبارا بجعل التكلم حاضرا وان مشى بعضها **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** ای لاستثناء ما بعدها عما قبلها فان كان ما بعدها منصوبا فهی افعال فذكرت فی باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهی حروف جارة فذكرت هنا **الحروف المشبهة بالفعل** اخرت عن الجارة وان كان الاصل مقتضيا لتقدمها على الجارة لان المرفوع مقدم على المنصوب والمنصوب على المجرور لاصالة حروف الجر فی العمل وفرعية هذه الحروف عنها لان عملها للمشابهة بالغير وعملها بنفسها لا للمشابهة غيرها ووجه مشابهتها بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثية والرباعية والخماسية كالفعل ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها لازمة لمعانی الافعال لان معانيها جزئية ومعانی الافعال كلية والكلی ملزوم[له] للجزئی لان معنى انّ وأنّ حققت الخ فلا يرد ان معانی هذه الحروف جزئية ومعانی الافعال كلية فكيف تكون معانی الحروف معانی الافعال **فان قيل** ان هذه الحروف ستة فينبغی ان يورد صيغة جمع القلة ای الأحرف المشبهة بالفعل والحروف جمع كثرة يطلق على العشرة وما فوقها **قلنا** لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن هذه ايضا بصيغة جمع الكثرة طرد الباب ولم يختاروا تغير الاسلوب مع جواز استعمال كل من صيغتی القلة والكثرة موضع الاخرى نحو ثلثة قروء مع وجود اقراء **او نقول** ان هذه الستة اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة **وهی ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام** وجوبا لتدل من اول الامر على انه ای قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم من اقسام الكلام كالكلام المشتمل على التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمنی والترجی **سوى ان المفتوحة فهی بعكسها فان قيل** الضمير المجرور فی عكسها راجع الى الحروف الستة وبعضها ان فتكون ان عكس ان فيلزم تعكيس الشئ عن نفسه **قلنا** العبارة محمولة على حذف المضاف ای بعكس باقيها **فان قيل** ذكر قوله بعكسها بعد الاستثناء وهو

[له] لعل مراد الاستاذ ان معانی لتلك الحرف لازمة لمعانی الافعال التی تستفاد من فحوی الكلام المستند لتلك الحروف مثلا ان زيد قائم يستفاد منه حققت قيام زيد او حقق قيام زيد وحينئذ لاغبار فی اللزوم فلا يرد ان الكلی لا يكون ملزوما للجزئی بل الامر بالعكس ١٢ عبد الحليم

قوله سوى ان مستدرك لاتحاد مفادهما وهو انها لا تقتضي الصدارة **قلنا** مفاد كل منهما مغاير عن الآخر لان معنى الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة فيفهم من هذا المعنى جواز وقوعها في الصدر وعدم وقوعها في الصدر معنى فاسد كما ستعرف فضم اليه قوله بعكسها لان معناه انها مقتض لعدم الصدارة فالاول عام والثاني خاص فلا يلزم الاستدراك ثم اعلم ان للعكس طريقين احدهما ان باقي الحروف تقتضي صدر الكلام وان لا تقتضي صدر الكلام وثانيهما ان الباقي يقتضي صدر الكلام وان تقتضي عدم الصدارة فحمل الشارح العكس على المعنى الاخير لا على الاول كما حمل صاحب المتوسط على المعنى الاول لان المعنى الاول مستفاد من الاستثناء فلو حمل العكس عليه ايض يكون العبارة محمولا بالتاكيد والتاسيس اولى من التاكيد وايض لو حمل العكس على المعنى الاول فيحمل على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضي جواز دخولها في صدر الكلام وهو فاسد لان أنّ تقتضي عدم التصدير لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر لاتمام الكلام فلو وقعت في الصدر اِلتَبَسَتْ بان المكسورة في اللفظ والكتابة **وتلحقها ما الكافة فتلغى** عن العمل لوجود الفاصلة **على الافصح** اى على افصح اللغات نحو انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما في قوله الشاعر ؎ الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد برفع الحمام ونصبه **ما تدخل** حين دخول ما الكافة **على الافعال** لانها لما خرجت عن العمل بسبب لحوق ما الكافة فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل **فان المكسورة لا تغير معنى الجملة** الى الافراد بل يحصل زيادة التاكيد بدخولها عليها **وان المفتوحة مع جملتها** وسمى اسمها وخبرها جملة وإنْ أُوِّلَ بالمفرد باعتبار ما كان قبلها دخولها عليه **في حكم المفرد ومن ثم** اى لاجل الفرق بين إنّ وأنّ **وجب الكسر** اى كسر الهمزة **في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع يقتضي المفرد فكسرت** ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات باطل فلو فتحت يلزم التكلم بالمفرد **وكسرت** ايض **بعد القول** اى المشتق منه نحو قال زيد ان عمرا قائم لان مقول القول لا يكون الا جملة **وكسرت** ايض **بعد الاسم الموصول** لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جائني الذي

ان اباه قائم **وفتحت** ان حال كونها مع جملتها **فاعلة** لوجوب كون الفاعل مفردا نحو بلغني ان زيدا عالم وحال كونها مع جملتها **مفعولة** لوجوب كون المفعول مفردا نحو كرهت ان زيدا شاعر **ومبتداء** لوجوب كون المبتداء مفردا نحو عندي انك فاضل **ومضافا اليها** لوجوب كون المضاف اليه مفردا نحو اعجبني اشتهار انك عالم **فان قيل** ينقض بما بعد لولا امتناعية او تخفيفية لان بعدهما موضع الجملة لانهما من دواخل الجملة فيجب ان يكون مكسورا مع انها واجب الفتح فاجاب المص بقوله **وقالوا لولا انك** بفتح الهمزة بعد لولا امتناعية **لان** ما بعد لولا الامتناعية **مبتداء** وافراد المبتداء واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت واما بعد لولا التخفيفية معمول للفعل الواجب دخولها عليه فاعلا كان او مفعولا مثال الاول لولا انك ضربتني صدر منك فقوله انك ضربتني بتاويل المفرد اي ضربك اياي فاعل للفعل المحذوف المدخول به لولا التحضيضية وهو صدر وصدر منك مفسر له ومثال الثاني لولا اني معادٍ لك زعمت فقوله اني معادٍ لك بتاويل معاداتي لك او بتاويل معادَلتيّ اياك مفعول زعمت المحذوف المدخول به لولا التخفيفية وقوله زعمت مفسر له وكذا قالوا **لو انك** بفتح الهمزة **لان** اي ما بعد لو **فاعل** لفعل محذوف والفاعل واجب افراده نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك **فان جاز في** موضع **التقديران** تقدير المفرد وتقدير الجملة **جاز الامران** الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير المفرد والكسر على تقدير جعل الاسم والخبر جملة **مثل من يكرمني فاني اكرمه** والمراد به كل تركيب يكون فيه ان مع اسمها وخبرها جملة واقعة جزاء الشرط ففي مثل هذا التركيب تقديران ان فرض المتكلم ما بعد الفاء جزاء تام الاجزاء غير محتاج الى الشئ الآخر من المسند والمسند اليه فيكون موضع الجملة فيجوز الكسر وان فرض المتكلم ان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء اي اكرامي ثابت له او فجزائه اني اكرمه فيكون موضع المفرد فيجوز الفتح ومثال الآخر لجواز التقديرين ما وقع بعد اذا المفاجات كما في قول الشاعر كنت أُرى زيدا كما قيل سيده۔ **اذا انه عبد القفا واللهازم** فان فرض المتكلم ان مع اسمها و خبرها جملة تامة الاجزاء واقعة بعد اذا المفاجات فيكون موضع الجملة لان بعد

اذا يكون جملة فيجوز الكسر وان فرض المتكلم ان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة **وشبهه** فى جواز التقديرين ومن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت كلمة ما موصولة او موصوفة فيكون مقولا فيكون الاول ايضا مقولا فيكون المعنى اول مقولاتى فلا بد ان يكون الخبر ايضا من جنس المقولات ليصح الحمل فيكون ان مع اسمها وخبرها واقعا فى موضع الجملة لان مقول القول جملة فوجب الكسر وان جعلت ما مصدرية فيؤول اقول بتأويل الاقوال فيكون الاول ايضا من الاقوال لان اول شئ يكون من جنس ذلك الشئ فلا بد ان يكون الخبر وهو ان مع اسمها وخبرها بمعنى مصدر يا ليصح الحمل فيكون موضع المفرد فجاز الفتح **ولذلك** اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى الافراد بل مفادها التاكيد فقط **جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما بالرفع** لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة فهى فى حكم العدم فيكون اسمها المنصوب فى محل الرفع فاعتبروا فى اسمها **دون المفتوحة** لانها تغير معنى الجملة فلم تكن فى حكم العدم فلم يعتبروا فى اسمها الرفع المحلى ثم ان المكسورة لفظا ظاهر واما حكما فما وقعت بعد العلم فهو مفتوحة لفظا مكسورة حكما ولو لم تكن مكسورة حكما فالمفعول الثانى من باب علمت مسند الى الاول اسنادا تاما فيلزم ان لا يكون هذا الاسناد اسنادا تاما اذ ح يأول بالمفرد **ويشترط** فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع **مضى الخبر** اى ذكر خبرها قبل المعطوف **لفظا** مثل ان زيدا قائم وعمرو **او تقديرا** نحو ان زيدا وعمرو قائم فيعلم من افراد قائم تقدير قائم آخر قبل المعطوف وانما شرط لهذا العطف تقدم الخبر بالمعطوف لانه لو لم يتقدم الخبر لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فيعلم من تثنية الخبر عدم تقدم الخبر على المعطوف فمن حيث هو خبر عن الاول فعامله ان ومن حيث هو خبر عن الثانى فيكون عامله معنوى فيلزم توارد العاملين على معمول واحد وهو غير جائز **خلافا للكوفيين** فانهم لا يشترطوا مضى الخبر لصحة هذا العطف لان ان عندهم لا تعمل فى الخبر بل هو مرفوع على العامل المعنوى قبل دخول ان وبعدها فلا يلزم التوارد لان ان عامل ضعيف لا يعمل الا فى القريب والجواب عن البصريين

انها صارت قوية بمشابهة الفعل لفظا ومعنے فعمل فى القريب والبعيد **ولا اثر لكونه** اى اسم ان **مبنيا** فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضے الخبر عند الجمهور لان المحذور المذكور مشترك بين كون الاسم مبنيا وبين كونه معربا فلا يقال انك وزيد ذاهبان كما لا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان **خلافا للمبرد والكسائى** فانهما يجوزان **فى مثل انك وزيد ذاهبان** العطف على محل اسم ان بلا مضے الخبر لانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فلا يعمل فى الخبر ايض لان عملها فى الخبر بعد اعتبار عملها فى الاسم لانها متلازمان فلا يلزم التوارد المذكور **قلنا** ان العمل اعم من ان يكون لفظا او محلا وههنا وجد الثانى وان سلم ان العمل مختص باللفظى فعدم الظهور فى الاسم لمانع البناء ولا مانع فى الخبر **ولكن** فى جواز العطف على محل اسمه **كذلك** لانه لا يغير معنے الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ينافى معنے الجملة فكان كالعدم فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع وآما العطف بالرفع على محل اسم باقى الحروف المشبهة بالفعل لا يجوز لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها لان ليت ولعل تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية وآما كان يغير معنى الجملة لان كون زيد عين الاسد ينافى كونها مشبها بالاسد **وايضً لذلك** اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره **دخلت اللام** التى وضعت لتاكيد معنے الجملة **مع المكسورة** التى هى ايض لتاكيد الجملة **دونها** اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنے الجملة **على الخبر** نحو ان زيدا لقائم او دخلت **على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين ان** نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت **على ما وقع بينهما** اى بين الاسم والخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل **واعلم** ان ههنا صور اربع لانه اما وقع فصل بين ان واسمها اولا فان لم يقع فصل فيدخل اللام على الخبر وان وقع فصل فالفصل آما خبرها مثل ان فى الدار لزيد آو معمول خبرها مثل ان فى الدار لزيد اقائم وان كان الفصل خبرا او معمولها فيدخل اللام على الاسم وآن وقع فصل بين اسم ان وخبرها بمعمول خبر نحو ان زيدا لطعامك آكل فيدخل اللام على المعمول المقدم وخص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها وهو ما

تدخل اللام على اسمها بدون الفصل بينها و بينه يلزم توالى حرفى التاكيد و الابتداء و هو مستنكرة عندهم واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على غير العامل **و** دخول اللام **فى لكن** عن اسمها او خبرها او على ما بينهما **ضعيف** لان لكن و ان لم يتغير معنى الجملة لكنه غير موافق اللام فى معناها التاكيدى مثل ان **فان قيل** هذا ينقض بقول الشاعر ؎ مجاورا سعداى باسعارسعيد ؛ و لكننى من حبها لعميد **قلنا** هذا ضعيف لا يقاس عليه غيره **وتخفف ان المكسورة** لثقل التشديد و كثرة الاستعمال **فيلزمها اللام** بشروط الاول اذا كان الخبر مثبتا لا منفيا لان اللام موضوعة لتاكيد الامر المثبت لا المنفى و الثانى ان لا يكون الخبر ماضيا مجردا عن قد لان اللام تؤكد ما هو موجود فى الزمان الحال و الخبر الماضى ليس كك و الثالث ان لا يكون جملة شرطية لانها متردد الوجود و اللام انما يؤكد ما هو محقق الوجود و الرابع ان لا يكون الخبر جواب القسم المصدر باللام لئلا يلزم توالى اللامين الا مع الفصل بين اللامين بما المزيدة نحو قوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم فلا يرد ان قاعدة لزوم اللام بعد التخفيف منتقضة بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر و انا اعطيناك الكوثر **ويجوز الغاؤها** عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل و هو الفتح و الثلاثية و يجوز اعمالها على الاصل و اللام لازم على تقدير الاعمال و الاهمال اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة و النافية و اما فى الاعمال فلطرد الباب او لتقدير الاعراب فى بعض الاسماء او البناء بعض الاسماء و عند سيبويه و سائر النحاة لا يلزم اللام حين العمل للفرق بالعمل **و يجوز دخولها** بعد التخفيف **على فعل من افعال المبتدا** اى من افعال دواخل المبتداء و الخبر لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات دخولها عليهما اشترط ان لا يفوت دخولها على مقتضى المبتداء و الخبر رعاية للاصل بقدر الامكان نحو قوله تعالى و ان كانت لكبيرة و ان نظنك لمن الكاذبين **خلافا للكوفيين فى التعميم**

ای فی التعمیم الدخول بان جوزوا دخولها علی فعل غیره واخلهما متمسکین بقول الشاعر ـ تالله ربك ان قتلت لمسلما ؛ وجبت علیك عقوبة المتعمد ۔ والجواب عن البصریین انه شاذ لا یقاس علیه غیره **وتخفف المفتوحة فتعمل** عند التخفیف علی سبیل الوجوب **فی ضمیر شان مقدر** لان مشابهة المفتوحة بالفعل اکثر من المکسورة لفتح الاول کالفعل والمکسورة وجدت بعد التخفیف عاملة فی الملفوظ وغیر عاملة فی الملفوظ نحو وان کلا لما لیوفینهم وان کل لما جمیع لدینا محضرون والمفتوحة لم توجد عاملة فی الملفوظ اصلا فیلزم منه ترجیح الاضعف علی الاقوی فقدروا عملها فی ضمیر شان مقدر دفعا لترجیح الاضعف بالاقوی **فان قیل** المکسورة عاملة فی الملفوظ والمفتوحة فی المقدر والعمل فی المقدر اسهل من العمل فی الملفوظ فلا یحصل بهذا دفع ترجیح الاضعف بالاقوی **فان قیل** ان المفتوحة عاملة فی المقدر دواما والمکسورة عامله فی الملفوظ احیانا ودوام العمل فی المقدر اولی من العمل فی الملفوظ احیانا **فتدخل علی الجمل مطلقا** سواء کانت اسمیة او فعلیة والفعل اعم من دواخل المبتداء والخبر اولا **فان قیل** اطلاق الجمل غیر سدید لان الانشائیة لا تقع خبرا عن ان **قلنا** اللام فی الجمل عهدیة والمعهود بها الجمل التی هی صالحة لتفسیر ضمیر الشان وهی الخبریة **وشذ اعمالها فی غیره** ای فی غیر ضمیر الشان ضمیرا کان او ظاهرا فی السعة واما فی الضرورة فجاء عاملا فی المضمر کما فی قول الشاعر ـ فلو انك فی یوم الرخاء سألتنی ؛ فراقك لم ابخل وانت صدیق و **یلزمها** حال کونها مقرونة **مع الفعل السین** نحو علم ان سیکون منکم مرضی **او سوف** نحو قول الشاعر ـ واعلم فعلم المرء ینفعه ؛ ان سوف یاتی کل ما قدر **او قد** نحو لیعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم وانما لزم هذه الامور الثلاثة مع المخففة للفرق بین المخففة وان المصدریة الناصبة لان السین وسوف لا تجتمعان مع المصدریة لانهما للاستقبال وان المصدریة ایضا للاستقبال فیلزم استدراك احدهما وایضا قد لا تجتمع مع المصدریة لان قد للتحقیق والمصدریة للطمع وبینهما تناف ولیس التنافی بین معانی هذه الحروف وان المخففة وایضا لم یعکس لیکون هذه الحروف بعوض من النون المحذوفة او حرف

المتنى ثم افلا يرون ان لا يرجع اليهم **فان قيل** حرف النفى كما يجمع مع المخففة كما فى المثال المذكور كذلك يجمع مع المصدرية مثل لئلا يعلم اهل الكتاب فلا يحصل الفرق بينهما بزيادته **قلنا** زيادة حرف النفى ليس لاجل الفرق بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة والفرق بين المخففة والمصدرية اما من حيث اللفظ واما من حيث المعنى اما الاول فلان الفعل المنفى بها ان كان منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة واما الثانى فان عنى به الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة **فان قيل** هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لان ان فى هذين المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة **قلنا** لزوم زيادة هذه الامور مع الفعل المتصرف وهذان الفعلان غير متصرفة فاللام فى قوله مع الفعل عهدية **وكان للتشبيه** اى لتشبيه شئ بغيره نحو كانّ زيدا اسد **فان قيل** هذا منقوض بما اذا كان خبره مشتقا نحو كان زيدا قائم فالخبر ليس مشابها به للاسم لان الخبر محمول على الاسم ومتحد فى الذات مع الاسم والمشبه والمشبه به متغائران فى الذات فان كان مشابها به يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قلنا** ان المشبه به ههنا محذوف والخبر المشتق صفة له كان تقديره كان زيدا رجل قائم اى شبهت زيدا به **وتخفف فتلغى** عن العمل **على الاستعمال الافصح** لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو الفتحة وتعمل على غير الافصح كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كانْ ثدياه حقانِ على الاول وعلى الثانى وكان ثدييه حقان وتعمل عند عدم عملها لفظا فى ضمير شان مقدر كما فى المخففة (اى غير العاملة) وقد يكون غير مقدر لعدم الداعى الى التقدير وهو جواز العمل فى الظاهر وان المخففة لا يعمل فى الظاهر **ولكن للاستدراك** ومعنى الاستدراك رفع التوهم الناشى من كلام سابق على لكن فاذا قلت جائنى زيد فكان المتوهم توهم ان عمرا ايضا جائك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك بقولك لكن عمرا لم يجئ **تتوسط بين كلامين متغائرين** اثباتا ونفيا معنى مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى تغائرا معنويا والضرورى هو المعنوى واللفظى قد يجئ كما فى المثال المذكور او لم يوجد نحو زيد حاضر

لكن عمرا غائب **وتخفف** لكن **فتلغى** لكن عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة بالفعل وهو فتح الآخر فاشبهت لكن المشبهة بلكن العاطفة لفظا فى الصورة ومعنى فى انهما للاستدراك فاجريت مجرى العاطفة فى عدم العمل **فان قيل** ينبغى ان يجرى إنْ و اَنْ بعد التخفيف على إنِ النافية وان التفسيرة فى عدم العمل **قلنا** انهما وانكانا مشبهين بإنِ النافية واَنِ التفسيرية لفظا لكن غير مشبهين معنى فلم يكونا غير عاملين مثلهما **ويجوز معها** مشددة او مخففة **الواو** وهذا الواو واما لعطف الجملة على الجملة كما فى قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين بالرفع كما فى بعض القرأة واما اعتراضية وهذا مختار عند شارح الرضى لان المقصود دفع التوهم وهو يحصل بما بعد الواو لا ان ما بعد الواو مجموع بما قبل الواو كما هو معنى الواو **وليت للتمنى** فتدخل على الممكن والمستحيل الاول ليت زيدا قائم والثانى ليت الشباب يعود **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزئين لانه للتمنى فكان المتكلم قال اتمنى زيدا قائما فكان ليت بمعنى الفعل المتعدى الى المفعولين لانه بمعنى فعل القلب واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان كما فى قول الشاعر ؎ يا ليت ايام الصباء رواجعا ؛ اوكنت فى الوادى العقيق رواتعا :- فعند الفراء معناه اتمنى ايام الصباء رواجعا وعند الكسائى ليت ايام الصباء كانت رواجعا وعند المحققين منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف اى ليت ايام الصباء كائنة لنا حال كونها راجعة **ولعل للترجى** وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود محبوبا كان اومكروها الاول لعلكم تفلحون والثانى لعل الساعة قريب **وشذ الجر بها** كما فى اللغة العقيلية كما جاء فى قول السرانى لعل ابى المغوار منك قريب :- والجواب عنه ان الجر فيه على سبيل الحكاية عما وقع مجرورا فى موضع آخر او اجيب ان يكون هذا الرجل مشهورا بابى المغوار بالياء ؛ فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء **الحروف العاطفة** وانما سميت عاطفة لان العطف فى اللغة هو الامالة وهذه الحروف ايضا تميل المعطوف الى حكم المعطوف عليه فى الاعراب **وهى الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن** وهذه اتفاقية بدون بل لان ما بعدها ان كان مفردا فيكون بدل الغلط لا معطوفا

عند البعض وعند البعض اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها **فالاربعة الاول للجمع** والمراد بالجمع ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم سواء كان بترتيب كما فى غير الواو او بغير ترتيب كما فى الواو ولا يكون لاحد الشيئين كاَوْ وإمَّا وليس المراد ان يجتمع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان واحد ومكان واحد كما هو معنى المصاحبة فيكون معنى جائنى زيد وعمرو فعمرو او ثم عمرو حصل المجى من كليهما لا من احدهما ثم اشار الى معنى مخصوص باحدها بعد بيان معنى عام لها فقال **فالواو للجمع مطلقا** ثم بين معنى الاطلاق بقوله **لا ترتيب فيها** اى لا يفهم منه الترتيب لا انه ينافى الترتيب فى نفس الامر بين المعطوف والمعطوف عليه **والفاء للترتيب** يعنى لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير المهلة **وحتى مثلها** لكن المهلة فى حتى اقل من المهلة فى ثم فحتى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها جزء** لانها موضوعة لعطف الجزء على الكل وذلك الجزء اما قوى او ضعيف **من متبوعه** ويعطف بحتى جزء قوى من المعطوف عليه ليفيد ذلك العطف **قوة** فى المعطوف **او ضعفا** فى المعطوف اى ليدل العطف بحتى على قوة وضعف فى المعطوف حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كان هذا الجزء غير الكل بسببهما فصلح ذلك المعطوف لان يجعل ذلك المعطوف غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل الى ذلك الجزء القوى والضعيف على شمول الفعل جميع اجزاء الكل فالحاصل ان الغرض من العطف بحتى شمول الفعل الى المعطوف الذى كان جزء قويا او ضعيفا من المعطوف عليه بعد دخوله فى شمول الفعل الى المعطوف عليه العام ففى اعادة المعطوف يحصل تكرار الشمول والباعث على ذلك التكرير دفع توهم عدم الشمول للجزء القوى من المعطوف عليه كما فى قولك مات الناس حتى الانبياء فان الموت امر مكروه لا يتناول بحسب الفعل الى الجزء القوى من الناس وهم الانبياء فدفع ذلك التوهم بذكر الجزء القوى صريحا او الباعث على ذلك التكرير دفع توهم عدم الشمول للجزء الضعيف من المعطوف عليه كما فى قولك قدم الحاج حتى المشاة فان القدوم بحسب العقل لا يتناول المشاة فدفع ذلك التوهم بذكر الجزء الضعيف فلما كان الغرض من العطف

بمعنى شمول المذكور و الشمول لا يحصل الا بالتكرير و العطفِ والعطفُ يقتضى التغائر بين المعطوف و المعطوف عليه و الجزء ليس مغائرا عن الكل لانه من افراده فيشترط فيه القوة و الضعف حتى يمتاز بهما من المعطوف عليه فصلح للغيرية والعطف و انتهاء للفعل فيشبه حتى العاطفةُ حتى الجارة فى معنى الانتهائية فيجرى الفرع و هو العاطفة على معنى الاصل وهو الجارة فى معنى الانتهائية والله اعلم بالصواب **فان قيل** لما كان الغرض من هذا العطف شمول الفعل و انتهائه بالجزء الاقوى والاضعف وذلك الشمول يحصل بالملاق للجزء الاخير ايضً كما يقال نمت البارحة حتى صباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل فلا وجه لتخصيص كون المعطوف جزء قويا او ضعيفا للدلالة بالشمول بل ينبغى ان يقول و معطوفها جزء قوى او ضعيف او ملاق بالجزء الاخير فاَجاب الشارح الهندى ان الجزء اعم من ان يكون حقيقةً او حكما فيشمل المجاور ايضا لكن هذا الجواب ضعيف لانه يعلم منه جواز دخول حتى العاطفة على الملاق والمجاور والجزء الاخير وليس الامر كذلك فالاولى فى الجواب ان يقال ان الشمول المذكور يحصل بالملاق ايضً لكن العاطفة فرع الجارة لكثرة استعمالها والجارة تدخل على الجزء الاخير و الملاق كليهما فلو دخلت العاطفة عليهما لم يبق للاصل مزية على الفرع **فان قيل** ان المزية يحصل باختصاص العاطفة بالملاق للجزء الآخير ايضً فلم اختص بالجزء الاخير لا بالملاق **قلنا** اختص الفرع باظهر المعنيين وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين **واو واما وام** كل من هذه الحروف الثلاثة **لاحد الامرين** اى كائنة للدلالة على ثبوت الحكم لاحد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد **مبهما** غير معين عند المتكلم **فان قيل** ينتقض القاعدة بقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فان كلمة او ههنا لكل من الامرين فان المفهوم منه عدم اطاعة الآثم و الكافر و ليس المعنى عدم اطاعة الكافر او الاثم فيفهم من هذا المعنى اطاعة

احد هما وذلك خلاف المقصود قلنا ان او ههنا لاحد الامرين على ما هو الاصل واما العموم وهو عدم اطاعتهما مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة أو وأم واعلم ان ام على اربعة اقسام متصلة وهو الذى يكون ما بعدها مربوطا بما قبلها كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والثانى منقطع وهو بخلافه كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور هل تستوى الاعمى والبصير والثالث زائدة كقوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير والرابع للتعريف نحو ليس من امبر امصيام فى امسفر فام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام غير مستعملة بدون الهمزة وسميت بام المتصلة لان ما بعدها متصل بما قبلها اى ليس ما بعدها وما قبلها كلامين مستقلين بل المجموع جزء واحد من الكلام بخلاف ام المنقطعة و يسمى ام المنفصلة ايضا فان ما بعدها منفصل عما قبلها فكل واحد منهما كلام مستقل يليها اے يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين وهما المعطوف والمعطوف عليه لاستوائهما فى الاعراب وتعلق الحكم والمستوى الآخر يلى الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتاويل اىٍّ والمفردان بعدهما بتاويل المفرد المضاف اليه لاىّ نحو ازيد عندك ام عمرو اى ايهما عندك ثبوت احدهما اے المستويين عند المتكلم ظرف مقدم بقوله لطلب التعيين من المخاطب لانها مع الهمزة بمعنى اىّ واى يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير الاستفهام جزء واحد و لذلك سميت بام المتصلة ومن ثم اے ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة ثبوت احدهما لطلب التعين لم يجز تركيب ارئيت زيدا ام عمرا لان احد المستويين وان ولى ام ولكن الآخر لم يلى الهمزة وقال سيبويه هذا حسن وفصيح وازيدا ارئيت ام عمرا احسن وافصح فان قيل فى عبارة المصؒ ههنا نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المص فى النسخة المشهورة بعدم جواز هذا التركيب كما فى المتن وفى غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم الجواز او بالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير مناسب لان ما كان حسنا وفصيحا لا يعد ضعيفا ولا غير جائز. والجواب عن المصؒ عن حكم الضعف ان المراد بالضعف هو الاضافى بالنسبة الى الافصح

لا انه ضعيف فى نفس الامر والجواب عن حكم عدم الجواز ان المراد بالجواز فى قوله لم يجز هو الجواز الذى فى ضمن الوجوب فكان المعنى ومن ثم لم يجب ارئيت زيدا الخ فعلم منه انه جائز فصيح قول سيبويه انه فصيح حسن لان الجواز لاينافى الفصاحة **ومن ثم** اے من اجل ما ذكر بعينه **كان جوابها بالتعين** بتعين احد الامرين لان السوال عنه **دون نعم اولا** لانهما لا يفيد ان التعين بخلاف آو وآما مع الهمزة مثل اجائك زيد او عمرو او اجائك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعين جائك اولا **فانقيل** لا ينحصر الجواب بالتعين لانه قد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما **قلنا** هذا الحصر اضافى بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه **فانقيل** اعادة اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول لئلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا امر واحدا **قلنا** ان المشار اليه بثم الثانى مغائر من المشار اليه بثم الاول لان المشار اليه بثم الثانى قوله لطلب التعين والمشار اليه بثم الاول قوله يليها احد المسنويين والآخر الهمزة لكن هذا الجواب صعيف لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل واحد منهما استقلالا فالحق فى الجواب ان المشار اليه بثم فى الموضعين امر واحد وهو قوله يليها الى قوله لطلب التعين لكن ذلك الامر لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فَرَّعَ عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر فحكم عدم جواز التركيب المذكور متفرع على الشرط الاول وهو قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة وحكم جوابهما بالتعين متفرع على الشرط الثانى وهو ثبوت احدها عند المتكلم لطلب التعين على طريق اللف والنشر مرتبين **فانقيل** كان الجواب على المص ان يعطف قوله وكان جوابها بالتعين على قوله لم يجز و فرع كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنيت فلان تكرار اسم الاشارة يوهم ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول وليس كذلك **قلنا** لو اكتفى المص بثم الواحد لوهم الواهم ان لكل من الشرطين دخلا فى كل من التفريعين والامر ليس كذلك اذ عدم جواز التركيب المذكور متفرع على الشرط الاول لا بالثانى وتعين الجواب متفرع على الثانى لا بالاول فلما كرر ثم فدفع هذا الوهم **وام المنقطعة كبل فى الاضراب**

عن الكلام خبريا او انشائيا **والهمزة** اى ومثل الهمزة للشك فى الثانى الاول **مثل قولك انها لابل ام شاء** اى القطيعة التى اراها لا بل قلما علمت بالخطاء اعرضت عن الاخبار الاول وشككت انها شاء او شئ آخر والثانى ازيد عندك ام عمر **واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما** يعنى يصدر المعطوف عليه باما ان كان المعطوف مصدرا باما ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك **جائزة مع او** فان قيل عد اما عن الحروف العاطفة غير جائز لان العاطفة تدخل على المعطوف وهى تدخل على المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم ايرادة عاطفتين معا فيكون احدهما لغوا فالجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام وعن الثانى ان للواو فائدة غير فائدة اما لان الواو لعطف اما باما واما لعطف ما بعدها على المعطوف عليه فلا لغو **ولا وبل ولكن لاحدهما معينا** اى نسبة الحكم للمعطوف عليه او للمعطوف معينا فلا لثبوت الفعل للمعطوف عليه نحو جائنى زيد لا عمر وبل ان كان بعد الاثبات فيصرف الحكم المثبت للمعطوف عليه الى المعطوف فيكون عكس لا وان كان بعد النفى ففيه خلاف فذهب البعض ان بل تثبت ذلك الحكم المنفى للمعطوف فمعنى ما جائنى زيد بل عمر ما جائنى عمر على الاول وجائنى عمر على الثانى **ولكن لازمة للنفى** فان كان لعطف المفرد على المفرد فتكون لايجاب ما نفى عن الاول بعكس لا نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كان لعطف الجملة بالجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جائنى زيد لكن عمرًا لم يجئ وما جائنى زيد لكن عمر قد جاء

حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل لدفع غفلت السامع عن سمع الكلام المتكلم ولذا سميت بحروف التنبيه وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة لدفع غفلت المخاطب عن الاشارة التى

لا يتعين معانيها الا بها لان معانيها اما جزئيات بالوضع العام و اما معنى العام بشرط الاستعمال فى الجزيات و على كلا التقديرين ما يدل على تعين المراد بها الاشارة الحسية مثال الاول اَلَا زيد قائم و الثانى نحو هذا **حروف النداء** فى اللغة بمعنى آواز دادن مصدر نادى و فى اصطلاح طلب الاقبال بحرف نائب لادعوا **وقيل** انها اسماء الافعال لتمامها بما بعدها كاسماء الافعال ورده المص بان صيغ بعضها ليس صيغ الاسم وايض ليس لها فاعل لا غائب و لا متكلم و لا مخاطب اما الاول لعدم التقدم المرجع و اما الثانى لامتناع استتاره فى اسماء الافعال و اما الثالث لان المخاطب المتأخر مدعو لاداع **و يا اعمها** فى الاستعمال لانها تستعمل لنداء القريب و المتوسط و البعيد **و ايا وهيا للبعيد** لان البعيد محتاج الى امتداد الصوت و هو يحصل بكثرت الحروف **و اى والهمزة للقريب فان قيل** لانسلم ان اى للقريب بل هى للمتوسط وايض لم لم يذكر المص المتوسط **قلنا** ان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط فان القريب على قسمين متصف باصل القرب بدون الزيادة و متصف بزيادة القرب فللاول اَىْ و للثانى الهمزة **حروف الايجاب** سميت بهذا الاسم لان فى جميعها معنى الايجاب اى التحقيق **نَعَمْ وَ بَلٰى و اِىْ و اَجَلْ و جَيْرِ و اِنَّ فنعم مقررة** محققة **لما سبقها** اى لمضمون الكلام السابق على نعم سواء كان ايجابيا او سلبيا او استفهاما او خبرا فنعم فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد و فى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد لانه يحقق الكلام السابق نفيا كان او اثباتا ولذا لو قيل فى جواب الست بربكم قالوا نعم فى موضع قالوا بلى كان كفرا فان معناه لست ربنا نعوذ بالله منه و بلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد لانه ينتقض النفى عن الكلام السابق فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا **و بلى مختصة بايجاب النفى** يعنى تنتقض النفى المتقدم و تجعله اثباتا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب ما قام زيد بمعنى قد قام زيد او مقرونا بالاستفهام نحو قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى بمعنى انت ربنا **و اى للاثبات بعد الاستفهام** اى غلبت استعمالها فى الكلام الاستفهامى فلا يرد اى والله فى جواب قام زيد **ويلزمها القسم** غير مستعملة بدون القسم لكن لم يذكر فعل القسم معها

فلا يقال اقسمت اى والله ..... والقسم به الله او الرب او العمرى تقول اى والله إیْ وربی إی ولعمری **واجل وجیر وانّ تصدیق للمخبر** ای الاخبار كقولك اجل او جير وان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اى قد اتى او الم يات وقد يجئ ان لتصديق الدعائ ويجئ بعد الاستفهام لكن لم يذكرهما المص للقلة مثال الاول كما فى قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة مع راكبها ومثال الثانى ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوّجبهن ان اللقاء ٭ اى نعم اللقاء شفاء للمحب **حروف الزيادة** وسميت بها لانها قد تقع زائدة فى الكلام **فانّ قيل** ينبغى ان لا تقع فى كلام الله تعالى وكلام الفصحاء لان الزائدة ما لا يكون له فائدة **قلنا** معنى الزيادة ان لا يختل بسقوطها معنى الاصلى للكلام لا انه لا فائدة لها اصلا لان لها فوائد فى كلام العرب لفظا ومعنى اما المعنوية تاكيد للمعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما اللفظية تزيين اللفظ او بزيادتها يحصل فصاحة اللفظ او كونه بسببها مهياء لاستقامة وزن الشعر او لسجع ولا تخلوا عن احد الفائدتين والا بعد عبثا وذلك لا يجئ فى كلام الله ولا فى كلام الفصحاء **انْ وانْ** مخففين **وما ولا ومن والباء واللام فان** تزاد **مع النافية** كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رئيت زيدا وكقول الشاعر ٭ ما ان مدحت محمدٌ بمقالتى ٭ لكن مدحت مقالتى بمحمدٌ **وقلّت** زيادة ان **مع ما المصدرية** نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوس القاضى وقلت زيادتها ايضا **مع لما** نحو لما ان قام زيد وان تزاد مع لما كثير نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت الخ قنت و**قلت** زيادتها **مع الكاف** نحو قول الشاعر ٭ ويوما توافينا بوجه مقسم ٭ كانْ ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير جر ظبية ونصبها على تقدير اعمال كان المخففة ورفعها على تقدير الغائها او اعمالها فى ضمير الشان المحذوف **وما تزاد مع اذا** نحو اذا ما تخرج اخرج **ومع متى** نحو متى ما تذهب اذهب **ومع اى** نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **ومع اين** نحو اين ما تجلس اجلس **ومع انْ** نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما **شرطا** اى ادوات شرط و

مع **بعض حروف الجر** نحو فبما رحمة من الله لنت لهم و مما خطيأتهم اغرقو وعما قليل و زيد صديقي كما ان عمرا اخي و **قلت** زيادة ما **مع المضاف** نحو غضبت من غير ما جرم و ايما الاجلين قضيت او كلمة ما نكرة فى كل المذكورات والمجرورات بعدها بدل منها **ولا** تزاد **مع الواو** العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جائنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين **وتزاد بعد ان المصدرية** نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد **و قلت** زيادة لا **قبل اقسم** نحو لا اقسم بيوم القيامة والسر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضيه بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم **و شذت** زيادتها **مع المضاف** كقول الشاعر فى بئر لاحور سرى وما شعر: بافكه حتى اذا الصبح جشر **ومن والباء واللام** تقدم ذكرها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير** اى فهى لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جائنى رجل اى زيد والجملة كما يقال قطع رزقه اى مات **وان فان مختصة بما فى معنى القول** اى بفعل متقرر فى معنى القول غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى تفسير مفعولا مقدار الفعل غير صريح القول و بمعنى القول نحو وناديناه ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ ان يا ابراهيم وقوله تعالى الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله او تقع تفسيرا للمفعول الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه **حروف المصدر ما وان و ان فالاولان للفعلية** فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها و يعجبنى ان خرجت اى خروجك وهذا الاختصاص بالفعلية عند سيبويه وعند الغير يجوز غير الفعلية نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية **وان للاسمية** الا اذا كفت بما يجوز بعدها الجملتين فان تجعلها فى تاويل المفرد و هو مصدر الخبر المضاف الى الاسم ان كان الخبر مشتقا او ما فى معنى المصدر دالا على الحدث نحو ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا **حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام** للدلالة على احد انواع الكلام من اول الامر

بان الكلام تحضيضية و قطعا لوهم السامع على خلاف ما تقرر المتكلم من اول الامر **و يلزمها الفعل لفظا** نحو هلا ضربت او تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربته او تضربه لان التحضيض لا يتصور الا فى الافعال **فان قيل** هذه الحروف تدخل على المضارع و الماضى والتحضيض انما يستقيم فى المضارع لا فى الماضى لانه قد فات **قلنا** ان هذه الحروف فى المضارع التحضيض و فى الماضى للوم المخاطب على ترك ما فات ويمكن تداركه فى المستقبل فهى فى المضارع و فى الماضى التحضيض على تدارك الفعل مثل ما فات فى الماضى فى المستقبل **حرف التوقع قد** ويسمى بالتقريب ايض وسميت بهما لمجيها لهما **اعلم** ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلابد فيها من معنے التحقيق ثم يضم الى التحقيق التقريب و التوقع فى الماضى فاذا فيه ثلثة معان كقول المؤذن قد قامت الصلوٰة اى قد حصل عن قريب ما تتوقعه وقد يضم الى التحقيق التقريب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ركوب الامير و قد يضم الى التحقيق التقليل فى المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق و قد يكون للتحقيق مجردا عن معنے التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء فى الماضى للتقريب من الحال **و هى فى المضارع** المجرد عن الناصب و الجازم وحرف التنفيس **للتقليل** فالتقليل يضم مع التحقيق ويجوز الفصل بينهما و بين الفعل بالقسم نحو قد واللہ حسنت و يجوز حذف فعلها ايض نحو قول الشاعر ؎ آفِدَ التَّرَحُّلُ غير ان ركابنا ؎ لما تزل برحالنا و كان قد زالت **حرفا الاستفهام الهمزة و هل لهما صدر الكلام** دلالة على احد انواع الكلام وتدخلان على الاسمية والفعلية **تقول ازيد قائم و اقام زيد وكذلك هل** تدخل عليهما لكن الهمزة تدخل على كل اسمية خبرها اسم او فعل و هل لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يقال هل زيد قام لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاء بمعنى قد فى الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى وكان قد من لوازم الافعال فان رئيت فعلا فى خبرها فلا تدخل على اسم مع وجود الفعل ولذا قال المصؒ **الهمزة اعم تصرفا** فمواضع استعمال الهمزة اكثر من مواضع استعمال هل **تقول ازيدا ضربت** ولا يقال

هل زيدا ضربت و تقول **أتضرب زيدا وهو اخوك** بادخال الهمزة على الفعل لاثبات ذلك الفعل على وجه الانكار فالاستفهام الانكارى يجرى فى الهمزة لا فى هل فلا يقال هل تضرب زيدا او هو اخوك وهو على قسمين إمّا لِلَوْمٍ بمعنى لا ينبغى واما للتكذيب بمعنى لا يكون او لم يكن وذلك الفرق ثابت لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو اخوك لان المتكلم عالم بنفس الضرب فالسوال من الرضى فلا ينبغى لك ضرب اخك فيكون الاستفهام فيه انكاريا بمعنى اللوم من الضرب و هل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها والفرق الآخران تقول **زيد عندك ام عمرو** يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة ولا يقال هل زيد عندك ام عمرو لان المتكلم لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الاصل فيه اولى من غير الاصل وهى هل وهل تقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى ام المنقطعة غير متعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال آخر نحو هل زيد عندك ام عمرو بتقدير بل اعندك عمرو والفرق الآخران تقول **أثم اذا ما وقع وافمن كان اومن كان** بادخال الهمزة على الحرف العاطفة يعنى اذا اجتمع حرف العاطف والهمزة قدم الهمزة على حرف العاطف لان الهمزة اصل فى الاستفهام تقتضى كمال التصدر فان اخرت عنه يكون مربوطا بما قبلها لان العاطف لربط ما بعده بما قبله فيفوت كمال تصدرها بخلاف هل فانها ليس اصلا فى الاستفهام فلا تقتضى كمال التصدر فلا بأس ان تكون مربوطة بما قبلها واخرت عن حرف العاطف **حروف الشرط** والشرط فى اللغة الزام الشئ بالشئ ثم نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فيكون المعنى الحروف الشرط حروف الدالة على التعليق **ان ولو واما ولها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت على الماضى** فتكون ان للاستقبال فيهما **ولو عكسه** فتكون لو للماضى فيهما **فان قيل** ينقض بقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم **قلنا** هذا قليل فلذا لم يذكر المص **فان قيل** عدّ لو من حروف الشرط غير جائز لان معنى الشرط تعليق الشئ بالشئ والمشهوران لو لانتفاء الشئ الثانى لاجل انتفاء الاول كما فى قولك لو

جئتنی لاکرمتك فانه یدل علی انتفاء الاکرام لاجل انتفاء المجئ فکیف یصح عدها من حروف الشرط **قلنا** ان لو موضوعة لتعلیق حصول امر فی الماضی بحصول امر آخر مقدر فی الماضی وکلما کان حصوله مقدرا فی الماضی کان منتفیا فی الماضی فیلزم لاجل انتفاء المفروض فی الماضی انتفاء المعلق به ایض فیلزم انتفاءهما معا کما فی المثال المذکور فیکون لو باعتبار اصل الوضع للتعلیق ویکون المعنی المشهور من لوازم معناه **فان قیل** ان لو یستعمل لقصد لزوم الثانی للاول مع انتفاء اللازم فیستدل به علی انتفاء الملزوم لان انتفاء اللازم یستلزم انتفاء الملزوم کما فی قوله تعالی لو کان فیهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل علی لزوم الفساد لتعدد الآلهة وتدل علی ان الفساد منتف فیلزم من انتفاء الفساد انتفاء التعدد فتوهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانی فکیف یصح عدها من حروف الشرط الموضوعة للتعلیق **قلنا** هذا معنی مجازی لها یقصد الیه فی مقام الاستدلال خاصة بانتفاء اللازم المعلوم علی الانتفاء الملزوم المجهول لا ان هذا معنی حقیقی لها **فان قیل** ان لو قد تستعمل لبیان استمرار شئ کقولك لو اهانتنی لاکرمته فکیف یصح عدها من حروف الشرط **قلنا** ان لو ههنا ایض موضوعة لتعلیق الاکرام بالاهانة والاستمرار لازم لها لانه لما استلزمت الاهانة الاکرام استلزم الاکرام بالاکرام بالطریق الاولی فیکون مستمرا فی الحالتین **ولزمان الفعل لفظا** کما فی الامثلة المذکورة **او تقدیرا** نحو قوله وان احد من المشرکین استجارك ولو انتم تملکون فاحد وانتم مرفوعان فاعلان لفعلین محذوفین والفعلان المذکوران مفسران لهما **فان قیل** کیف یکون انتم فاعلا لتملکون بل الفاعل هو ضمیر الجمع وانتم تاکید له **قلنا** ان انتم فی الاصل ضمیر فی الفعل فلما حذف الفعل صار ذلك الضمیر البارز ضمیرا منفصلا لعدم ما یتصل به **فان قیل** لم لا یجوز ان یکون انتم تاکیدا لا فاعلا **قلنا** حذف الفعل والفاعل معا ابعد من حذف الفعل وحده **ومن ثم** ای من اجل لزوم الفعل بعدهما **قیل بعد لو** المحذوف فعلها **انك بالفتح لانه** ای ان مع معمولیه **فاعل** للفعل المقدر والصالح للفاعلیة ان بالفتح لا بالکسر **وقیل انطلقت بالفعل** فی خبرها **موضع منطلق** لان الاصل فی الخبر الافراد

ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل **كالعوض** من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت لا انك منطلق وانما قال كالعوض ولم يقل العوض لان ان تدل على معنے التحقيق والثبوت فتدل على معنے ثبت المقدر فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عنه عوض عن المحذوف فى اللفظ فيكون كل واحد منهما كالعوض لا عين العوض ووقوع الفعل موضع الخبر اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره **وان كان جامدا جاز** وقوع ذلك الجامد خبرا **لتعذره** اى وقوع الفعل فى موضع الخبر مثل قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام **واذا تقدم القسم اول الكلام** اى فے اول زمان التكلم بالكلام اشارة الى ان اول منصوبا على الظرفية **فان قيل** النصب على الظرفية غير جائز لان الظرف اما زمان او مكان ولفظ الاول ليس بواحد منهما وايض تقدير فے الاول غير جائز لانه يكون فى زمان او مكان مبهمين والاول ليس بواحد منهما **قلنا** المراد بالاول هو الزمان الاول فيكون المعنى واذا تقدم القسم فے اول زمان التكلم بالكلام احترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط فانه يجئ حكمه واحترازا عن تقديم الشرط على القسم فانه يجئ حكمه ايض **على الشرط لزمه الماضي** اى لزم القسم ان يكون فعل الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او معنى** لئلا يعمل فيه ادوات الشرط **فيطابق** الشرط الجواب فى عدم العمل لفظا فيهما **وكان الجواب للقسم لفظا** لان التقديم من اسباب الترجيح لا للقسم والشرط جميعا لئلا يلزم كون الجواب مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما فى المعنى فهو جواب للقسم كون اليمين واقعا عليه وللشرط ايض لكونه مشروطا بالشرط **مثل والله ان اتيتني** مثال للماضى اللفظى **او ان لم تاتني** مثال للماضي المعنوى **لاكرمنك وان توسط** القسم بين اجزاء الكلام **بتقديم الشرط** عليه **او غيره** اى تقديم غير الشرط **جاز ان يعتبر** القسم ويلغى الشرط **وان يلغى** القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يرجع ضمير يعتبر ويلغى الى الشرط فيكون المعنے جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم وانما جاز الوجهان لان القسم واجب الرعايت اذا وقع فى الصدر فاذا فات الصدارت

فاستوی الامران ای الشرط والقسم **كقولك انا والله ان تاتنی آتك** هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الالغاء القسم فبالنظر الى المعنى الاول وهو رجوع ضميران يعتبروان يلغى الى القسم فالنشر فى التقديم والجواز كليهما على غير ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثانی هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط وهو ارجاع ضميرهما الى الشرط فالنشر فى التقديم على غير ترتيب اللف وفی الجواز على ترتيبه **وان آتيتنى والله لآتيتك** فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فبالنظر الى المعنى الاول النشر باعتبار التقديم والجواز كليهما على ترتيب اللف وبالنظر الى المعنى الثانی فالنشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف وباعتبار جواز الغاء الشرط على غير ترتيب اللف **فان قيل** لما كان ضميران يعتبروان يلغى محتملا للارجاعين فلم ذكر الشارح الارجاع الاول على سبيل الجزم والثانی على سبيل الاحتمال بذكر صيغه يحتمل **قلنا** لو حمل على المعنى الثانی يقع فى كل من المثالين اختلاف بين اعتباريه ای اعتبار التقديم واعتبار الجواز لان النشر على المعنى الثانی فى المثال الاول باعتبار التقديم على غير الترتيب وباعتبار الجواز على ... الترتيب وفى المثال الثانی باعتبار التقديم على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين الاعتبارين لو حمل على المعنى الثانی بخلاف الحمل على المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب اللف بالاعتبارين والمثال الثانی نشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار القسم **فالحاصل** ان للمعنى الاول رجحانا على الثانی لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع وفی المعنى الثانی على وجه التفريق **فان قيل** لما اختير حمل عبارة المص على المعنى الاول ينبغى ان يتقدم المثال الثانی على الاول ليحصل مطابقة النشر بترتيب اللف **قلنا** مقصود المص اتصال المثال وقربه بالممثل اے بعض الممثل له وهو وان يلغى القسم فذكر المثال الاول بعد قوله وان يلغى بلا فصل باعتبار انه مثال لالغاء القسم وتقديم غير الشرط واما فصل المثال الثانی عن الممثل وهو اعتبار القسم بالمثال الاول للضرورة

متعلق بالفصل ۱۲

واما تقديم المثال الثانی علی الاول وان حصل فيہ الترتيب لكن لا يحصل الاتصال بين المثال والمثل **وتقدير القسم كاللفظ فانقيل** التقدير صفة واللفظ ذات مع الوصف لانہ عبارة عما يتلفظ به الانسان فيلزم تشبيه الصفة بالذات مع الوصف وهو باطل "قلنا" اللفظ ههنا محمول علی المعنی المصدری كما اشار الشارح اليه بقوله كالتلفظ به فيكون تشبيه الصفة بالصفة **اونقول** التقدير واللفظ مصدران مبنيان للمفعول صفتان لموصوف وهو القسم واضافة التقدير اليه من قبيل اضافة الصفة الی الموصوف فيكون المعنی القسم المقدر كملفوظيه ان وقع فی صدر الكلام فلزم فی الشرط الذی بعده المضی وكان الجواب للقسم **نحو قوله لئن اخرجوا لا يخرجون** فاللام موطية للقسم ای والله لئن الخ فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم غير مجزوم وان كان جزاء الشرط فالجزم بحذف النون اولی به **وكذلك قوله تعالی وان اطعتموهم انكم لمشركون** فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم ولو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لكونہ جملة اسمية والاسمية اذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء **واما للتفصيل** اے لتفصيل ما اجمله فی الذكر او فی الذهن الاول نحو قولك جائنی اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمر فاهنته واما بشر فاعرضت عنه والثانی ما يكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن كما اذا ابتدئت بقولك اما زيد ويعلم المخاطب بمجئ اخوتك وقد يجئ للاستيناف من غير سبق الاجمال كاما الواقعة فی اوائل الكتب واذا كانت للتفصيل المجمل وجب تكرارها اذ المفصل يكون مكررا وقد يكتفی بذكر قسم واحد اذا كان المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين علی الآخر كقوله تعالی فاما الذين فی قلوبهم زيغ فضده المقدر واما الذين ليس فی قلوبهم زيغ والدليل علی شرطية اما لزوم الفاء فی جوابها وسببية الاول للثانی والتزم حذف فعلها وهو الشرط لكثرة استعمالها فی الكلام ولكونها للتفصيل المقتضی للتكرار ولكونہ فعلا عاما علی طريقة واحدة فی جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر **وعوض بينها وبين فائها** والاضافة لادنی ملابسة وهی كون الفاء واقعة فی جزاء اما **جزء مما فی حيزها** وذلك الجزء الذی

هو ملزوم فى قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذى هو الملزوم ويحصل الغرض من الملازمة المذكورة اے ہو زید لازم ملزوم لانطلاق ۱۲ بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شئ فى الدنيا فاذا اقمنا زيدا مقامه افاد ذلك وذلك الجزاء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اے تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه كما هو مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا لحصول الفوائد المذكورة به من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائى اے زید ۱۲ واشتغال حيز اے مکان ۱۲ واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالى حرف الشرط مع حرف الجزاء اے فعل الشرط ۱۲ **وقيل** والقائل هو المبرد **هو** اے ما وقع بين اما والفاء **معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا** غير مقيد بحال تجويز التقديم وعدمه هذا اذا كان المتوسط منصوبا **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلقا** فيكون التقدير على المذهب الاول مهما يكن شئ من الاشياء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لدفع توالى ادوات الشرط والجزاء وعلى المذهب الثانى تقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمولٌ لفعل الشرط المحذوف فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا **وقيل** والقائل هو المازنى **ان كان** المتوسط **جائز التقديم** على الفاء بان لم يكن المانع غير الفاء **فمن قبيل القسم الاول** فيكون المتوسط جزء الجزاء مقدما على الفاء **والا** بان لم يكن جائز التقديم بان ضم مع الفاء مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيزها لا يعمل قبلها **فمن قبيل القسم الثانى** فيكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل يجعل لاما قوة رفع حكم امتناع التقديم عن الاول دون الثانى وأما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فرفع زيد على المذهب الاول بالابتداء كما كان قبل التوسط وعلى الثانى بالفاعلية لفعل الشرط المحذوف تقديره مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق فان قيل كما يصح تقدير يكن من شئ كذلك يصح على تقدير الرفع

بمهما يذكر زيد بصيغة المجهول فيكون زيد مفعول ما لم يسمى فاعله وتقديرة على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المعلوم المخاطب فيكون اليوم مفعول به لتذكر كما فى الكتب فما وجه تخصيص يكن شئ **قلنا** تقدير يذكر حالة الرفع وتذكر حالة النصب غير ظاهر لان الذكر لا يستلزم الانطلاق وايضا الذكر فعل خاص والافعال الخاصة كثيرة غير الذكر ايضا **حرف الردع كلا** والردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول ردعا لك ليس الامر كذلك **وقد جاء كلا بمعنى حقا** والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة نحو قوله تعالىٰ كلا ان الانسان ليطغى و اذا كان بمعنى حقا يكون اسما مبنيا لمشابهة كلا الحرفية لفظا **فان قيل** لما كان كلا اسما فلم عد من الحروف **قلنا** اذا كان اسما يحكم النحات ايضا بحرفيته لان المقصود منه تحقيق مضمون الجملة فلا تخرج عن الحرفية بذلك مثل ان **تاء تانيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم **تلحق الفعل الماضى** لتكون من قبل ذكر المسند اليه علامة **لتانيث المسند اليه** ولم يقل لتانيث الفاعل لان تانيث الفعل واجب لتانيث مفعول ما لم يسمى فاعله فذكر المسند اليه ليشمل له وانما اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لان الاصل فى الاسم الاعراب والفعل البناء فجعلت سكون التاء الملحقة بالفعل علامة ببنائه وتحركة التاء الملحقة بالاسم علامة باعرابه **فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي** اذ ليس الخيار فى الضمير والمؤنث الحقيقي بل وجب التانيث فيهما **فمخير فان قلت** الجزاء لا يكون الا جملة و مخير مفرد **قلت** انه خبر لمبتدأ محذوف اى فانت مخير او هو اى الحاق تاء التانيث مخير **فان قلت** مخير لا يخلوا اما صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول فان كان الاول فيصح خبريته عن انت لا عن هو لانه راجع الى الالحاق والالحاق ليس بمخير بل المخير هو المتكلم وان كان الثانى فلا يصح خبريته عن كليهما لان المتكلم هو المخير بصيغة اسم الفاعل لا المخير بصيغة اسم المفعول والالحاق مخير فيه لا مخير **قلنا** انه خبر عن انت فيكون المعنى انت مخير بين الحاق التاء و تركه او خبر عن هو بحذف فيه من قبيل الحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر ثم يحذف حرف الجر ويبقى

اثر تعديته للفعل على ما كان قبل الحذف **فانقلت** قد ذكرت هذه المسئلة فيما تقدم فذكرها ههنا تكرار وهو شنيع قلت ذكرها فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وذكرها ههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث **فانقلت** لما جاز الحاق التاء بالفعل علامة لتانيث المسند اليه فينبغى ان يجوز الحاق علامة التثنية و الجمعين بالفعل علامة عليها فاجاب المص **واما الحاق علامة التثنية والجمعين** يعنى جمع المذكر والمؤنث نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء **فضعيف** لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا اوسماعيا فلابد من الحاق التاء للدلالة على تانيثه واما علامتها ظاهرة فى الاسم غالبا غايت الظهور فلاحاجت الى علامة التثنية والجمع فى الفعل **فانقيل** ينبغى ان يقول المص ممتنع موضع ضعيف لان الضعيف يدل على جواز الالحاق وهو ممنوع اذ على تقدير اللحوق يلزم الاضمار قبل الذكر بلا فائدة وايضًا يلزم تعدد الفاعل واما فى صورة التنازع فالفائدة الاختصار وفى نعم رجلا وربه رجلا تفسير بعد الابهام **قلنا** لانسلم ان العلامة الملحقة بالفعل لتثنية المسند اليه وجمعه ضمائر بل هى حروف اتى به للدلالة على احوال الفاعل كتاء التانيث فى الماضى واعترض الشارح الرضى على المص ان حكم الضعف بالالحاق المذكور غير جائز لجواز ان يكون هذه الحروف ضمائر اوالظاهر بدل منها والفائدة فى هذا البدل المبالغة فى الاسناد كما فى بدل الكل من الكل اوتكون الجملة خبر مقدما على المبتداء لجهة كون الخبر مُهِمًّا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر بلا فائدة ولا تعدد الفاعل **والجواب** عن جانب المص ان جواز الالحاق لهذين الاحتمالين المذكورين وضعفه لانه يفيد توهم تعدد الفاعل فى الظاهر وان لم يكن فى الواقع **التنوين** مصدر نونته بمعنى ادخلت النون على اللفظ ثم سمى به نفس التنوين اشعارا لحدوثه وعروضه لان فى المصدر معنى الحدوث وفى الاصطلاح **نون ساكنة** والمراد بالسكون الوضعى فلا يخرج عن الحد تنوين عاد ان الاولى لان حركتها عارضية **تتبع حركة الآخر** اللام عوض عن المضاف اى آخر الكلمة فقوله نون ساكنة جنس شامل لنون من ولدن ولم

يكن وغير ذلك وقوله تتبع حركة الآخر فصل خرج به تلك النونات فان هذه عين اواخر الكلمة لا توابع حركات اواخر الكلمات وانما قال تتبع حركة الآخر لا الآخر لان التابع للآخر ما يكون ملحقا بالآخر بلا فصل وههنا الحركة فاصلة بين التنوين والآخر **فانقلت** آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة **قلنا** المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل التنوين الترنم فى الفعل **لا لتاكيد الفعل** خرج به نون التاكيد الخفيفة **فانقيل** هذا التعريف لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة تتبع حركة الآخر **قلنا** المراد بتبعيتها تطفلها لها فى الوجود كتطفل العارض للمعروض فانعدم التنوين لوانعدم الحركة وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى لانه لا ينعدم لوانعدم اللام **وهو للتمكن** وهو ما يدل على امكنية الاسم وهو كون الاسم غير مشابه للفعل فى الوجهين المعتبرين فى منع الصرف ولهذا لا يتصور معناه فى غير المنصرف **والتنكير** وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو يدل على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما وبغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما خصصنا مثال تنوين التنكير بالنكرة المبنية لان المعرب ان كان منصرفا فتنوينه ليس للتنكير بل للتمكن لان غير المنصرف اذا دخل عليه التنوين بعد جعله كالنكرة فى عدم التعين سواء بقى سبب نحو رب احمد اولا نحو ابراهيم فليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد التنوين بخلاف سيبويه فانه ای لفظ ۱۲ كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه التنوين التنكير واعترض الشارح الرضى ينبغى ان يمثل برب احمد وابراهيم لانه يجوز ان يكون تنوينهما بعد التنكير للتنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما كما يدل على التنكير والتمكن تنوين رجل واذا جعلت علما تمحض للتمكن. **قلنا** ان تنكير رجل يفهم من مادة لفظه فلا حاجة الى الحاق التنوين التنكيرية الفارقة بين المعرفة والنكرة بخلاف صه فانه مشترك فالتنوين فيه للتنكير فالحاصل ان التنكير والتمكن قسمان لمقسم واحد

و بين قسمى مقسم واحد لابد من التبائن فلا يجتمعان فى لفظ واحد **والعوض** وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لمناسبة التنوين المضاف اليه فى تعاقب كل منهما على آخر الكلمة كيومئذ فاليوم مضاف الى اذواذ الى الجملة فلما حذفت للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبيرة للنقصان بالحذف ولولم يجبر يبقى الكلمة ناقصة **والمقابلة** وهى ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فى الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه مايقابل النون فزيد التنوين فى آخره لتقابله وليس تنوينه للتمكن ولا للتنكير ولا للعوض ولا للترنم اما الاول فلانه لو كان للتمكن لزال بعلمية مسلمات لامرءة لوجود العلتين العلمية و التانيث و اما الثانى فلوجوده فيما كان علما كعرفات و اما الثالث فلعدم اضافته الى شئ و اما الرابع فلوجوده فى غير اوآخر الابيات والمصاريع فتعين كونه للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه **والترنم** وهو مالحق اواخرالابيات والمصاريع لتحسين الانشاء اى غزل خواندن لانه حرف يسهل ترديد الصوت فى الخيشوم و ذلك الترديد من اسباب حسن الغناء ثم التنوين الترنم اما يلحق بالقافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا مستتبعا ے رہا کردن باشباع حركة واحدا من الالف اوالواو اوالياء و سميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ثم عوض عن الحروف الاطلاق التنوين لمناسبة بينهما فى التغنى كما فى قول الشاعر اقلى اللوم عاذل والعتابن ؛ وقولى ان اصبت لقد اصابن ؛ فروى هذاالبيت الباء حصل باشباعها الالف فعوض عن الالف عند التغنى التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا وسميت مقيدة لتقييد الصوت بها و عدم امتدادها لعدم الحركة حتى يحصل باشباعها الحروف الاطلاق ويمتد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوى المخترقن ؛ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ؎ فروى القافية القاف الساكنة

ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر ثم الحق بها النون للتغني **فآنقيل** عد تنوين المقابلة والترنم لم يصح من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع لانهما لم يوضعا لمعنى لانهما موضوعان لغرض الترنم والمقابلة لا ان معناهما الترنم والمقابلة كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى قلنا عدهما من الكلمة باعتبار باقي الاقسام او عدهما منها تساهل وتسامح وتنزيل الغرض من الشئ منزلة معنى الشئ **ويحذف** التنوين وجوبا **من العلم** حال كونه **موصوفا بابن** حال كون الابن **مضافا الى علم آخر** نحو جائني زيد ابن عمر لكثرة استعمال ابن بين علمين اولهما موصوفا وثانيهما مضاف اليه فيقتضي التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن .... واحترز بالعلم الموصوف غير العلم نحو جائني الرجل ابن زيد وبالاضافة الى علم آخرا حترز عن الاضافة الى غير العلم نحو جائني زيد ابن الرجل لقلة الاستعمال ويعلم من قيد موصوفا انه لا يحذف التنوين اذا كان الابن خبرا عن العلم نحو زيد ابن عمرو وكذلك حكم الابنة في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف لئلا يلتبس ببنت بمثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد تسمان **خفيفة ساكنة** لانها مبنية والاصل في البناء السكون **مشددة مفتوحة** والحركة لالتقاء الساكنين وتعين الفتح لثقل النون وخفة الفتح والفتح في جميع الاوقات الا اذا قارن مع الالف كما اشار اليه بقوله **مع غير الالف** اے غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية **تختص بالفعل المستقبل** الكائن **في ضمن الامر** نحو اضربن بالتخفيف او التشديد **والنهي** نحو لا تضربن **والاستفهام** مثل هل تضربن **والتمني** نحو ليتك تضربن **والعرض** الا تنزلن بنا فتصيب خيرا **والقسم** نحو والله لافعلن كذا وانما اختصت هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال المستقبل لان النون لا تؤكد الا مطلوبا والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا

ولا خبرا مستقبلا وقلت ای لنون التاکید فی النفی لخلوه عن معنی الطلب وانما جاز قلیلا تشبیها له بالنہی فلا یقال زید ما یقومَنّ الا قلیلا ولزمت النون المؤکدۃ فی مثبت القسم والعبارۃ بحذف الموصوف ای فی جوابه المثبت لان القسم محل التاکید فکرھوا ان یؤکد والفعل بامر منفصل عن الفعل وھو القسم من غیر التاکید بامر متصل به وھو النون مع صلاحیۃ الفعل للنون وفی قوله لزمت اشارۃ الی ان لحوق النون فی ما عدا جواب القسم المثبت غیر لازم بل جائز وکثرت فی مثل اما تفعلن ای حرف الشرط المؤکد بما فانه لما اکد والحرف قصدا تاکید الفعل ایضا لئلا ینقص المقصود من غیرہ وما قبلها ای النون ثقیلۃ او خفیفۃ مع ضمیر المذکرین وھو الواو مضموم لیدل ضمۃ ما قبلها علی الواو المحذوفۃ لالتقاء الساکنین لان الشرط فی التقاء الساکنین علی حدہ کون الساکنین فی کلمۃ واحدۃ علی مذھب والنون کلمۃ اخری او لثقل الواو بعد الضمۃ وقبل النون المشددۃ علی مذھب من لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حدہ کون الساکنین ومع ضمیر المخاطبۃ وھو الیاء مکسور لیدل علی الیاء المحذوفۃ لالتقاء الساکنین علی مذھب من یشترط لالتقاء الساکنین علی حدہ کون الساکنین فی کلمۃ واحدۃ او لثقل الیاء بعد الکسرۃ وقبل النون المشددۃ علی مذھب من لم یشترط فی التقاء الساکنین علی حدہ کون الساکنین فی کلمۃ واحدۃ وما قبلها فیما عدا ذلک المذکور وھو الواحد المذکر غائبا کان او مخاطبا والمؤنث الغائبۃ کان او مخاطبا والمؤنث الغائبۃ والمتکلم واحد او مع غیرہ مفتوح طلبا للخفۃ فانقیل ما عدی المذکور یشمل التثنیۃ والجمع مع ان ما قبل النون فیهما لیس مفتوحا بل قبل النون فیهما الف قلنا ان المصؒ لما ذکر قاعدۃ کلیۃ ثم ذکر بعدها بعض افرادها مخالفۃ عن تلک القاعدۃ تکون تلک الافراد بمنزلۃ الاستثناء عن تلک القاعدۃ کما اشار المص الی ذلک بقوله وتقول فی التثنیۃ والجمع المونث اضربان واضربنان باثبات الالف فی التثنیۃ

لئلا يلتبس بالواحد وبزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التاكيد لئلا يجتمع نونات متواليات **ولا تدخلهما الخفيفة** للزوم التقاء الساكنين على غير حده لعدم كون الثانى مدغما خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده كما فى الوقف لان امتداد الصوت فى الوقف قائم مقام الحركة فلا يلزم التقاء الساكنين وليس بمرضى عند الاكثرين لان كمال الفصاحة فى تبين الحروف و تحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه واما حال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم لما فرغ المص من بيان الحاق النون بالفعل الصحيح بقوله وما قبلها الى آخره يعنى ماقبل النون مفتوح فى المفردات سوى المخاطبة ومضموم مع ضمير جمع الذكور ومكسور مع الضمير المخاطبة واثبات الالف فى التثنية و زيادة الالف فى جمع المؤنث شرع فى بيان الحاق النونين بالمعتل فقال **وهما** اى النون الثقيلة والخفيفة حال كونهما كائنين **فى غيرهما** اى غير التثنية والجمع فان حكمهما ما ذكر صحيحا كان الفعل او معتلا حال كون الغير مقارنا **مع الضمير البارز** وهو واو جمع المذكر و ياء المخاطب **كالمنفصل** اى كالكلمة المنفصلة فيحذف الضمير معهما ان كان الضمير مدتا اُغْزُنَّ وارْمُنَّ بحذف الواو كما يحذف الواو فى الكلمة المنفصلة فى نحو اغزوا الكفار و ارموا الغرض وكذا اُغْزِن وارْمِنَّ بحذف الياء كما يحذف الياء فى الكلمة المنفصلة فى نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اُغْزِن وارْمِنَّ بحذف الياء كما يحذف الياء فى الكلمة المنفصلة نحو اُغْزِى الجيش وارمى الغرض وان كان الضمير غير مدية فتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخْشَوُن كما تضم مع المنفصلة نحو اخشَوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما تكسر مع المنفصلة نحو اخشين اِخشَيِ الرجل **فان لم يكن** الضمير البارز بل هو مستتر كما فى المفردات سوى المخاطب **فكالمتصل** فالنون كالكلمة المتصلة فى رد الامات و فتحها نحو اغزونّ ارمينّ واخشين، كما ترد فى التثنية نحو اغزوا **فان قلت** ان قوام التشبيه على الامور الاربعة وهى المشبه والمشبه به وآلة التشبيه ووجه التشبيه فالثلاثة الاول موجود والرابع غير موجود فلا يصح قوام التشبيه **قلت** وجه التشبيه بينهما امران احدهما ان نون التاكيد مشابهة بالف التثنية فى اللحوق بآخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ به

بغير حركة ما قبلها وثانيهما فی اقتضاء فتح ما قبلها فان كلا منهما يقتضی فتح ما قبله وفيه انه ههنا قسم ثالث لا يعلم حاله وهو ان لا يكون نون التاكيد مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد قلت ان قوله فكا المتصل شامل له ايضا فان المراد به نفی الضمير البارز سواء وجد الضمير المستتر او لم يوجد او نقول ان مراد المص بيان احوال النون لحقت بالمخاطب لانه الاصل فی الطلب لا غيره فان قيل ان كونه كالمتصل علی الاطلاق غير جائز لان المتصل شامل للواو والياء ايضا مع ان آخر الفعل غير ثابت معهما قلنا ان المراد بالكلمة المتصلة الالف غير ممكن فی الواحد المذكر كما هو الظاهر ومن ثم ای ومن اجل ان لحوق النون مع غير الضمير كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ مثال الحاق النون بغير البارز الذی ردت وتحركت لامه بالفتح كما ردت وتفتح اللام مع الكلمة المتصلة وهی الالف نحو تريان وهل ترونّ باسقاط نون الجمع الاعرابی وان لم يوجد الجازم لان النون علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضی البناء هذا مثال الحاق النون بالضمير البارز فضم الواو كما ضم فی الكلمة المنفصلة نحو لم تروا القوم لعدم الضمة فيما قبل لانه يقتضی حركة ما قبلها والا يلزم التقاء الساكنين وهل ترينّ مثال الحاق النون بالضمير البارز وكسر الياء لاجل النون كما يكسر مع الكلمة المنفصلة نحو لم تری الناس واغزونّ فان قيل هذا معطوف علی ترين لانه قريب فلزم دخول الاستفهام علی الامر والاستفهام لا يدخل علی الامر قلنا انه معطوف علی هل ترين لا علی ترين فيكون المعنی ومن ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فی اغزوا واغزنّ بحذف الواو لوجود الضمة فيما قبل كما تحذف مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا القوم واغزنّ فی اغزی بحذف الياء لوجود الكسرة فيما قبل كما تحذف فی المنفصلة كاغزی القوم فان قيل لم لم يراعی المص الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز مفردة مقدمة وامثلة الضمير المستتر منفردة متاخرة بل اورد علی سبيل وقع الاختلاط

فی الامثلة قلنا انه راعی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف و هو الابتداء بالواحد المذکر ثم بالجمع المذکر ثم بالواحد المونث بعد اسقاط مثال المثنی وجمع المونث والنون المخففة یحذف للساکن ای لاجل التقاء الساکنین کقول الشاعر ؎ لکل هَمٍّ مِنَ الْهُمُوْمِ سِعَةٌ ۞ وَالْمَسٰی وَالصُّبْحُ لَابَقَاءَ مَعَه ۞ وَیَاْکُلُ الْمَالَ غیرُ مَنْ جمعه ۞ لَا تُهِیْنَ الْفَقِیْرَ عَلَّكَ اَنْ ۞ تَرْکَعَ یَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَه :- اصله لاتهینین حذف الخفیفة لالتقائه مع اللام وابقیت فتحة ما قبلها بقرینة ابقاء الیاء لانه ان لم یکن الخفیفة المحذوفة فیقال بکسر النون بغیر الیاء وانما لم یحرکوا الخفیفة مثل التنوین فرقا بینهما ولم یعکس بان حذف التنوین وحرك الخفیفة حطا لمرتبة الخفیفة الفرع عن مرتبة التنوین الاصل لانه من دواخل الاصل وهو الاسم والخفیفة من دواخل الفرع وهو الفعل وَ تحذف ایض المخففة فی حال الوقف علی الملحوق المخففة اذا ضم اوکسر ما قبلها کما یحذف التنوین لـذلك فیرد ما حذف لاجل المخففة فتقول فی اُغْزُنُ واُغْزِنْ بعد حذف النون بالوقف اغزوا واغزی ولایرد ما حذف لاجل التنوین ان حذف التنوین بالوقف کقوله تعالی فاقض ما انت قاض ط ولا یقال بعد حذف التنوین بالوقف ما انت قاضی لان التنوین لازم فی الوصل والمخففة لیست بلازمة فجعل اللازم مزیة بابقاء اثره علی ما لیس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا فی حال الوقف کما تقول فی اضربن اضربا لمشابهة المخففة بالتنوین والتنوین تقلب الفا حال الوقف اذا انفتح ما قبلها نحو علیمًا ط و تحذف اذا ضم اوکسر ما قبلها نحو اصبت خیرا و اصابنی خیر و اختم لی بخیر ط

* * *

تمت بعون الله الملك الوهاب ط